الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة: أبي بكر بلقايد- تلمسان
كلية: الآداب واللغات
قسم: اللغة والأدب العربي

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. تخصص: دراسات لغوية. موسومة:

التَّعْرِيفَات النَّحْوِيَّة

الأُسُسُ والأَهْدَاف

كتاب الحُدُود في علم النَّحو للأُبَّذي (ت:860هـ) "نموذجاً"

إعداد الطالب:
امحمّد بابا

إشراف:
أ. د. أحمد قريش

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور: عبّاس محمد	جامعة تلمسان	رئيسا
الأستاذ الدكتور: أحمد قريش	جامعة تلمسان	مشرفا
الأستاذ الدكتور: مصطفاوي عبد الجليل	جامعة تلمسان	عضوا
الأستاذ الدكتور: سعيد عكاشة	جامعة سيدي بلعباس	عضوا
الدكتور: لعشريس عبّاس	المركز الجامعي مغنية	عضوا
الدكتور: عيسى بلقاسم	جامعة تيارت	عضوا

السّنة الجامعية: 1440هـ/2018-2019م

الحمد

- .... لا تكفي العبارات مهما نطقت وعبرت....
- .... ولا تكفي الكتابة مهما كتبت ورسمت....
- .... ولن تفي الإشارات مهما أشرت ولمحت....

وقليل كل القلة إن بادرت بإهداء ثمرة هذا الجهد إلى:

✍.... والديّ الكريمين... أمدّ الله في أعمارهما...

✍.... إخواني وأخواتي...

✍.... شيوخي وأساتذتي ومعلميّ...

✍.... أستاذي وموجهي الأستاذ الدكتور: (أحمد قريش)

✍.... كل طلبة العلم ومحبّي المعرفة في أصقاع المعمورة...

✍..... بكم جميعاً.... وإليكم جميعاً.... أهديه....

شكر وتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً على ما سخر لنا من أسبابه

وأسهب لنا من إحسانه وفضله وأمكننا من إتمام دراستنا.

ولا يَسَعُني في فاتحةِ هذا البحث إلاّأن أتقدّم بشكري وامتناني إلى:

الأستاذ الدكتور المشرف: (أحمد قريش) لما بذله من جهد علمي

ومتابعة وحرص شديد وما قدمه لي من عون ومساعدة.

ويدفعني واجب الوفاء أن أسجل بالغ الشكر إلى:

الهيأة التدريسية في: قسم اللغة العربية بجامعة تلمسان.

والشكر موصول إلى: جميع الأساتذة و الزملاء، وأخص منهم:

(بلقاضي محمد؛ من كان معي في السراء والضراء).

وإلى:كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد، و ساعد في إنجاز هذه

المذكرة لترى بصيص النور وشعاع الحياة.

جزى الله الجميع خير الجزاء.

امحمّد بابا

مقدمة

تقوم الدراسة العلمية في أي فن من الفنون على التعريف بمضامين الشيء المدروس لكشف الغموض ودفع الوهم الذي قد ينشأ عن عدم الفهم التام بحيثياته، فالْحُدُود تكشف عَن حَقِيقَة الشَّيْء الْمَوْضُوع،لذلك اهتم العلماء بالحدود والرسوم في كل العلوم، وقد اهتم النحويون اهتماما بالغا بالتعاريف والحدود، فجعلوا لكل مصطلح تعريفا، وحرصوا على ان يكون جامعا ممثلا للمعرّف(المصطلح)، وكذا جعلوا للأبواب تعريفات تجمع قضاياها وجزئياتها المختلفة...

وقد مرت التعاريف في الموروث النحوي بأطوار عديدة، واعتمد النحاة في وضعها طرائق متعددة؛ فمنهم من عمد في صياغتها إلى: طبيعة اللغة وميزانها التركيبي، ومنهم من اعتمد على المنهج العقلي المجرد، فحاول أن يحد بعض ما يتحدث عنه من أبواب عن طريق التعريف الكلي الجامع، ومنهم من يتحدث عن بعض خصائصه...

كثر النقاش حول هاته المفاهيم والأفكار، واهتمت الدراسات اللغويّة العربيّة بدراسة التعريف منذ وقت مبكر، إذ ناقش الباحثون جوانب مختلفة فيه، محاولين دراسته وتحليله، وتتبع تطوّره تتبعًا تاريخيًا، ثم قدّموا تفسيرات متباينة حينًا، ومتفقة حينًا آخر لهذه القضية.

ولا تزال تلك الدراسات -على كثرتها- تحتاج إلى خلق تراكم معرفي بنّاء، يتأسس على مباحث الأقدمين ويواكب العلوم الحديثة في وعي وعمق، يفيد الباحث الجادّ؛ ليقدّم تفسيراً جديداً أو تصوّراً مقبولاً عن هذه القضيّة، وإن كان ثمة جهود معتبرة في هذا المجال. وهذا من بين الأسباب الرئيسة في اختياري لهذا الموضوع بالذات، ومنها:

1- أن التعريف هو مفتاح الشيء المدروس، وله ميزات وخصائص فالاهتمام به أمر ضروري، لأن الجهل به جهل بما ندرسه، يسبب في ضبابية الرؤية، وسطحية البحث.

2- نظرًا للاختلاف في المناهج المتبعة في وضع التعاريف، وفي الغايات المراد تحقيقها، وفي المقولات النظرية التي سار عليها الباحثون في تتبع ظاهرة التعاريف؛ فإن هذه الدراسات بحاجة إلى رصد عام لها من خلال دراسةٍ تصنّفها وتقوّمها في ضوء نظرة شاملة للقضيّة، وهذا لا يقل أهميّة عن درس القضيّة نفسها.

3- قلة الدراسات التي اهتمت بالموضوع من ناحية الوصف لظاهرة التعاريف وتصنيفها، وتتبع مكامن التوفيق والقوة، وعكسهما.

4- لاكتشاف بعض جوانب هذا الموضوع، والاطلاع على مقولات النحاة فيه، ونظر مدى علمية الدرس النحوي العربي، وخضوعه للمنطق العلمي.

5- لعله أن يكون مساهمة متواضعة؛ تفتح الباب أمام البحث الجآد العميق للمهتمين بالموضوع.

وعلى ضوء هذه الاهتمامات تتأسس إشكالية الموضوع.

فالتعريف في الدرس النحوي متأصل الوجود، ومُساير للبحث النحوي في كل مرحلة من مراحله، فهل كان على نسق واحد في الوضع والمنهج؟، وهل كانت تعاريف النحاة تُلبي الرغبة التعليمية للمتعلم، وما زالت؟، وما المفترض في صياغة التعاريف النحوية لمسايرة العلوم المتجددة وأحوال المتعلمين؟.

ولمعالجة هذه الإشكالية، جاءت هذه الرسالة بمسمى:

"التعريفات النحوية الأسس والأهداف

كتاب الحدود في علم النحو لـلأبذي (860هـ) نموذجا"

لنكتشف بعض جوانب هذا الموضوع، ونطلع على مقولات النحاة فيه، وننظر مدى علمية الدرس النحوي العربي، وخضوعه للمنطق العلمي، والنقد العلمي الذي نتجت عنه الثورة المعرفية في الدرس النحوي العربي الحديث.

ونظراً لطبيعة البحث وإشكاليته تأتي هاته الدراسة في إطار المنهج (الوصفي) كما أنه يقوم على عملية التحليل والاستعانة بالآليات المساعدة من استقراء ومقارنة.

مستمداً مادّته العلمية من الدراسات السابقة للقدامى وتجديد المحدثين وإسهاماتهم.

خاصة الكتب التالية:

- شرح حدود النحو لـ الابذي لابن قاسم

- مقدمة في صنع الحدود والتعريفات للسنوسي

الحدود النحوية في التراث كتاب التعريفات للجرجاني انموذجا لـ: جنان التميمي (ماجيستير) من جامعة الملك سعود (1429هـ).

الحدود في الدرس النحوي الحديث لـ: عبد الحميد وقاف (ماجيستير) من جامعة تشرين (2008).

وكانت استفادتي من هذه المراجع من الجانب المنهجي، والجانب التنظيري، ولكون المآدة العلمية جاءت فيها متفرقة ومتشعبة عن الموضوع المدروس، حرصت - جهدي - على التبسيط والإيضاح في عباراته، والاقتصار على الأهم في مباحثه وموضوعاته، قصد التوصل إلى لم شتات الموضوع، وتقريب الاستفادة منه.

وأثناء البحث وجمع المآدة العلمية، واجهتني بعض الصعوبات والعوائق؛ كافتقار المكتبات الجامعية إلى المادة الكافية لدراسة هذا الموضوع، وكذا تشعب مواضيع البحث في كتب الأقدمين، وكونها بعباراتهم الجزلة القويّة، التي تحتاج إلى تبسيط وتفهّم، حتى يوقف على المراد منها.

جاءت هذه الدراسة في إطار المنهج (الوصفي التحليلي)؛ نظراً لطبيعة البحث وإشكاليته. ولمعالجة إشكالية الموضوع، والإجابة على التساؤلات الواردة فيه، جاءت خطة البحث مكوّنة من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة:

الفصل الأول، عبارة عن فصل تمهيدي: بعنوان "مفهوم التعريف، ومراحل تشكله"، وهو مقسم إلى مبحثين: الأول في: مفهوم التعريف وأجزاؤه. والثاني في: مراحل تكون التعريف النحوي؛أتحدث فيه عن: مرحلة النشأة، ومراحل تطور التعريف النحوي.

الفصل الثاني: تحت عنوان: "أساليب التعريف النحوي، وأقسامه"، وهو مقسم إلى مبحثين: الأول أدرس فيه: أساليب التعريف النحوي. والثاني: أعدد فيه: أقسام التعريف. الذي ينظر إليه باعتبارين: باعتبار الماهية المعرّفة، وباعتبار ما يتركب منه المعرَّف(المصطلح).

الفصل الثالث تحت مسمى: "شروط التعريف، وحسنه، وأوجه الخلل فيهما". وهو مقسم إلى مبحثين: الأول في ذكر: شروط التعريف النحوي، وأوجه الخلل فيه. والثاني في: شروط حسنِ التّعريف وأوجه الإخلال بها.

والفصل الثاني والثالث يمثلان الأسس العلمية التي يوضع التعريف أساسها.

أما الفصل الرابع ففي: أهداف التعريف النحوي؛ يُمهّد لها بمبحث أول في: أهداف الدرس النحوي وارتباط هذه الأهداف بالتعريف؛ والمبحث الثاني: أهداف التعريف النحوي. وأتطرق فيه إلى: الأهداف التعليمية، والأهداف العلمية.

أما الفصل الخامس فهو الجانب التطبيقي للدراسة، وجاء بعنوان: كتاب الحدود في النحو لـ: (الأبذي) نموذجاً. وهو مقسم إلى مبحثين: المبحث الأول: التعريف بالكاتب والكتاب؛ بإلقاء الضوء على: (ترجمة الأبذي) والتعريف بكتابه: (الحدود في علم النحو). مركزا على: منهج الكتاب (الحدود في علم النحو)

والمبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية لكتاب الحدود في النحو لـ: الأبذي.

في ثلاث نقاط:

- سبب اختيار الكتاب ومنهجي في دراسته
- الدراسة الوصفية التحليلية للحدود النحوية في الكتاب
- الاستنتاج من التحليل.

خاتمة: تحوي أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

وفي خاتمة هذه المقدمة لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر البالغ للأستاذ الدكتور المشرف:

(أحمد قريش) على نصائحه وتوجيهاته، وجهده المتواصل، وعطائه الدائب، وعدم بخله علينا بوقته وإعاناته، فهو بحق يستحق منا كل الثناء والشكر، والتقدير والاحترام، ولا نملك إلا أن نقول: جازاه الله عنا خير الجزاء.

والله المستعان، وعليه التكلان.

امحمد بابا

تلمسان في: 12 ربيع الأول: 1440هـ. الموافق لـ: 20 نوفمبر2018م

الفَصْلُ الأَوَّل

مفهوم التّعريف، ومراحل تشكّله

المبحث الأول:

مفهوم التعريف وأجزاؤه.

المبحث الثاني:

مراحل تشكّل التعريف النحوي.

العلم بحقائق الأشياء والوعي بمعانيها يُعدّ مدخلا أساسيا لتصوّرها، وفي المأثور من أقوال أسلافنا: الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وقد عني العلماء المسلمون بالألفاظ الشرعية والمصطلحات اللغوية وحرصوا على تحديدها، حيث إن مصدر العلم بمعنى قول الشارع يرجع إلى أمرين: اللغة التي تكلم بها، ومقصود الشارع من الألفاظ، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني، فإن عامة ضلال أهل الأهواء كان بهذا السبب، فإنهم يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دال عليه ولا يكون الأمر كذلك.

فثبات المعيار الذي ينظر بواسطته وتفهم الحقائق في ضوئه أمر لا محيد عنه، وإلا أصبحت نسبية بحسب اختلاف أهواء الناس ومشاربهم وانتمائاتهم، واتباع الهوى يؤدي إلى اختلاف غير متناه وفساد غير منقض.

قال تمام حسان: "وأشهر لغات العرف الخاصّ في عالمنا المعاصر هي لغة المصطلحات العلمية، وهي تتراوح بين الرمز الجبري مجهول المعنى، فلا يوصل إلى معناه إلّا بنتيجة المعادلة، وبين المصطلح العلمي المحوّل عن معناه العرفي العام (لغة) إلى المعنى العرفي الخاص (اصطلاحًا). ولغة العلم من صنع العلماء"[1]. للدلالة على معنى علمي خآص؛ يكون كاللفظ الذي يختزل في طياته معاني عدة، "ووضع الرمز ككل نواحي الاصطلاح بحاجة إلى الإيضاح قبل الاستعمال؛ فيوضح صاحب الاصطلاح معناه، وقيمته حتى لا يوجد القارئ حيرة في تطبيقه واستعماله، يقول شوخارت: "لَلْحيرة في تطبيق الاصطلاح من الأثر على البحث العلمي، ما للضّباب على الملاحة، بل هي أكثر خطرا؛ لأن الناس قلما يحسون بوجودها"[2].

والملاحظ "إن التأريخ لنشأة علوم العربية وبخاصة النحو لم يتم إلا بعد أن نضج هذا العلم، وتكوّنت أطره العامة، واستوت مصطلحاته الفنية على سوقها، تلك المصطلحات التي لم يكن النحاة في القرن الأول ومنتصف الثاني على شيء من الدراية بمدلولات

(1) اللغة العربية: تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط5، 1427هـ/2006م: 152.
(2) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان عمر، مكتبة الأنجلو المصرية، (ب ط): 8.

أكثرها، فانشغل علماء الطبقات بمرحلة النضج والكمال قي القرنين الثالث والرابع، وما خلفه علماؤها من نتاج علمي"[1].

لكن هذا لا يعني أن النحاة الأوائل على عهد سيبويه كانوا يجهلون ماهية الحدود والتعاريف، أو لا يدركون أهميتها، فالنحو مذ صار علْماً احتاج إلى أن تقوم أسسه وتوضع قواعده وتتوضح حقائقه على ألفاظ جامعة لمباحثه دالة على مضامينها تختص به وحده، ولعل هذا الشعور كثيراً ما يراودنا ونحن نطالع آثار القرنين الرابع والخامس الهجريين وحتى القرون اللاحقة؛ لنجد أن الحدود والتعريفات قد تصدرت الأبواب وتقدّمت الموضوعات فكانت على رأس المسائل النحوية، ليميزوا بهذه الألفاظ بين مضامين المصطلحات ومضامين الموضوعات الأخرى، وكان من أوجه عناية النحاة بهذا الجانب المهم مذ عهد سيبويه أنهم كانوا يصيغون التعاريف بطرائق مختلفة، كالتعريف بالحدّ، وبالوصف، وبالمثال، وبالتقسيم، والحد بالعلامة... كذلك عني النحاة لدى صياغتهم هذه الحدود بشروط أساسية تعدّ بمثابة الأصول لفن صياغته.

وحتى لا تختلط المفاهيم على الدارس، أو يرى أن هذه التفريعات والمباحث متشعبة ومتقاطعة لا يمكن أن تستوعب، فيتركها كلًا، ويرى أنها تزيد من تعقيد النحو، أردت أن أوضح أن أكثر المصطلحين تداولا على ألسنة النحاة؛ (التعريف والحد) وان أخذهم فيهما باعتبارات المناطقة نسبيّ، ويركزون -غالبا- على ما يفهم المصطلح، وأن جميع المصطلحات التي تداولت في كتب المهتمين بالتعريفات – مناطقة ونحاة....- ترتكز على قضية جوهرية هي الكشف عن جوهر الشيء وماهيته، ويبقى الخلاف في وسائل الكشف والإيضاح؛ ومدى تحققه وتخلفه؛ فمنه ظهرت التقسيمات العديدة مع أن الغاية واحدة.

وسأعرض في هذا الفصل لمفهوم التعريف، وتتبع الأطوار والمراحل التي مر بها. عبر مبحثين:

[1]أصول علم العربية في المدينة: الصاعدي عبد الرزاق بن فراج، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1418هـ/1988م: 316.

المبحث الأول: مفهوم التعريف وأجزاؤه

عقدتّ هذا المبحث لبيان مفهوم التعريف، والمراحل الذهنية لتشكله، وعلاقة التعريف اللغوي بالاصطلاحي. وأدرجت في المبحث بيان أجزاء التعريف؛ لأن معرفة مُكوّنات الشيء جزء من معرفته.

وهو بمثابة مقدمة ضرورية بين يدي البحث؛ لأن الحديث عن شيء لا يُعرف يترك خللا في الإحاطة بحقيقته، وبيان ماهيته.

أولا: مفهوم التعريف (لغة واصطلاحا)

أ) التعريف لغة

قال ابن فارس في مآدة (عَرَفَ) انها تدل على: "الْمَعْرِفَةُ وَالْعِرْفَانُ. تَقُولُ: عَرَفَ فُلَانٌ فُلَانًا عِرْفَانًا وَمَعْرِفَةً. وَهَذَا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ"[1]. و"عَرَفَه يَعْرِفُه مَعْرِفَةً، وعِرْفاناً وعِرْفَةً بالكسرِ فيهمَا، و"المَعْرِفةُ والعِرْفانَ: إِدْراكُ الشيءِ بتَفَكُّرٍ وتَدَبُّرٍ لأَثَرِهِ، فَهِيَ أَخصُّ من الْعلم، ويُضَادُّه الإِنكارُ"[2]، ويُقال: امْرَأَةٌ حَسَنةُ المَعارِفِ: أَي الوَجْهِ وَمَا يَظْهَرُ مِنْها، واحِدُها مَعْرَفٌ، كمَقْعَدٍ سُمِّيَ بِهِ لأَنَّ الإِنسانَ يُعْرَفُ بهِ"[3].

فالتعريف في المفهوم اللغوي؛ ما يعرف به الشيء ويميزه عن غيره؛ فهو في حالة الجهل متداخل مع غيره، ومشتبك به من حيث التساوي في عدم المعرفة، وعدم الاطمئنان إليه لأنه مجهول لدينا، والجهالة بالشيء يتركه معمّى لا يتضح.

ب) اصطلاحا

يأخذ التعريف في الاصطلاح أبعاداً ومفاهيم على حسب العلم المدروس، ونظرِ أهلِ كل تخصص، وإن كان غالب توجهات علماء كل فن اصطبغت بمفاهيم المنطق وقواعده، أو استفادت أو تشربت، أو طغت عليها، وحكّمتها كلياً في صياغة التعاريف أو الحكم عليها.

---

(1) مقاييس اللغة: ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م: 282/4.

(2) تاج العروس من جواهر القاموس: الزَّبيدي محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (ب ط): 133/24.

(3) تاج العروس: الزَّبيدي: 147/24.

والتعريف عند أهل المنطق:" جعل الشَّيْء مَحْمُولا على آخر لإِفَادَة تصَوره بالكنه أَو بِالْوَجْهِ[1]، وهو عندهم: "تَحْدِيد الشَّيْء بِذكر خواصه المميزة"[2]، فهو: "عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيءٍ آخر"[3].

ويسمّى معرّفا وقولا شارحا، ويسمّى حدّا أيضا عند أهل العربية"[4]، وهذا ما يوضحه نكري بقوله: "القَوْل الشَّارِح: هُوَ الْمَعْلُوم التصوري الْموصل إِلَى مَجْهُول تصوري، وَيُسمى مُعَرّفا بِالْكَسْرِ"[5]؛ فالمعرّف - بالكسر-: "ما يستلزم تصوره اكتساب تصور الشيء بكنهه، أو بامتيازه عن كل ما عداه، فيتناول التعريف الحد الناقص، والرسم؛ فإن تصورهما لا يستلزم تصور حقيقة الشيء، بل امتيازه عن جميع الأغيار"[6] فقط.

ويفهم من كلام أهل المنطق أن التعريف أعم من الحد والرسم، فلا يشترط فيه إلا تصوره تصورا صحيحا. وعآمة النحاة لم يفرقوا بين التعريف والحد عند الإطلاق، فيستعملان عندهم بمعنى واحد، من دون مراعاة للفوارق التي وضعها المناطقة بينهما*، فيسمِّي النحاة الحدّ (تعريفاً)، والتعريف حدّاً.

قال الفاكهي في شرح الحدود: "اعلم أن الحدَّ والتعريف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميّز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً"[7].

بل أن الناظر في كتب النحاة يلاحظ أنهم قد يطلقون التعريف على ما يفهم منه انه حد، والحد على ما يفهم منه تعريف -عند علماء المنطق-؛ إما من باب التجوّز؛ وأنه لا

---

(1) التعريفات: الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1403هـ/1983م: 62.

(2) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة: 595/2.

(3) التعريفات: الشريف الجرجاني: 62.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي، تح: لطفى عبد البديع، النهضة المصرية، 1382هـ/1963م: 1003/2.

(5) دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون): نكري القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت، ط1، 1421هـ/2000م: 47/3.

(6) التعريفات: الشريف الجرجاني: 220.

* يميز المناطقة الحد من التعريف ويعدون الحد نوعا مهما من أنواع التعريف، بل أدقها؛ فبه يتم تحيد صفات الشيئ الذي تميزه عن غيره، والوصول إلى جوهره وماهيته". الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: الكفوي أيوب بن موسى الحسيني القريمي أبو البقاء، تح: عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ب ط): 391.

(7) شرح الحدود النحوية: الفاكهي عبد الله بن أحمد، تح: المتولي رمضان احمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ/1993م: 29.

مشآحة في الاصطلاح، للتقارب الحاصل بين المفهومين، أو لأن الحد قسم من أقسام التعريف، فيطلقون العآم (التعريف)، ويريدون ما يندرج تحته، أو يطلقون الخاص (الحد) ويريدون به ما يعمّه، من باب إطلاق الجزء على الكل والكل على الجزء.

والأظهر أن النّحو فنّ من العلوم له ضوابطه ومُحدّداته، والمنطق فن آخر، نعم قد يستعان بالمنطق في الضبط والتقعيد من باب تقاطع العلوم، لكن لا ينبغي أن يكون حاكما على النحو في كل الجزئيات والتفريعات، وإلا للزم التعسّف، والإغراق في التعليل والتأويل، والمبالغة في التخطئة والتصويب لأقوال النحاة، ومضاربة أقوال بعضهم ببعض، فيدخل المهتمون بهذا العلم في جدالات عقيمة -أحياناً-، وغير ذات نفع كبير -أحياناً أخرى-، مما يُحدث به الابتعاد عن الهدف الأسمى في تدريس النحو والكشف عن جوهره، والاشتغال -في المقابل- خارج الإطار. فتضيع كثير من الجهود سدى، وتضيع البقية الباقية من هذا العلم النفيس بين التقعر والتعمق، أو التمييع والتسيب والترك؛ بدعوى التعقيد وعدم القابلية للفهم والاستيعاب.

فللمناطقة اهتماماتهم الخاصة وللنحاة والأصوليين اهتمامات أخرى، فكل علم له موضوع وغاية خاصّة به، من اجلهما تتمايز العلوم وتفترق الدراسات.

فغرض المناطقة الكشف إما عن ماهيّات الشئ أو عوارضه ليحصل الإطلاع على كنه المعرّف أو امتيازه عن جميع ما عداه أو بعضه[1]، ولنميّز بين ما هو ذاتي داخل في حقيقة المعرّف، وما هو عرضي خارج عن حقيقته لازم له، لأنهم يبحثون عن عناصر التركيب[2]، و"خصائص المكوّنات، والْخَواص الاستدلالية اللَّازِمَة لهاَ، كعكوس القضايا ونتائج الأقيسة، والْخَواص الاستدلالية الْجَارِيَة مجْرى اللَّازِم كلوازم التمثيلات والاستقراءات من التراكيب"[3].

فالمناطقة "انشغلوا بالمعنى على مستوى المنطق الشكلي الأرسطي الذي لم يفصل فيه بين المنطق وبين اللغة من وجهة النظر الدراسية... وخلط بين القواعد النحوية والنتائج

(1) ينظر: التعريفات: الشريف الجرجاني: 195.
(2) ينظر: دستور العلماء: نكري: 69/2.
(3) الكليات: الكفوي: 422.

المنطقية، فسمّى كلتيهما أحكامًا، وأصبحت قواعد النحو من ثَمَّ أحكامًانحوية، فوقع الفكر في أسر اللغة كما وقعت اللغة في أسر المنطق"[1].

أما علماء العربية والنحويون - خصوصا- فهم في صوب آخر، لأن غرضهم تحديد المفهوم النحوي بشكل يدفع اشتباه المصطلح بغيره ويفسّر المراد منه ويحدّد العناصر المكونة للمفهوم، والخصائص والشروط اللاحقة به، سواء كان المعرِّف ذاتيا أو عرضيا، فالتعريف عندهم سواء سمّي حدّا أو رسما هو(الجامع المانع)[2]، وهذا ما عبر عنه السهيلي في نتائج الفكر بقوله بعد تعريف الاسم: " ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، قول صحيح في صناعة النحو، ولا يلتفت إلى غيرها"[3].

وقال ابن يعيش: "الجنسُ عند النحويّين والفقهاء هو اللفظ العامّ. وكلُّ لفظ عمَّ شيئين فصاعدًا فهو جنسٌ لِمَا تحته، سواءٌ اختلف نوعه أو لم يختلف؛ وعند آخرين لا يكون جنسًا"[4]. وما دام يتكلم في فن النحو، فما يعنيه اصطلاحهم، وما يصح عندهم.

وقال الصبان في حاشيته: "وأن تفسير الكلمة بـ (ما لا يدل جزؤه على جزء معناه). اصطلاح المناطقة فذكره في العربية من خلط اصطلاح باصطلاح"[5].

لكن قد يتحاكم النحاة إلى غير فنّهم "وكان من الخير لكلٍّ منهما- المنطق وعلم اللغة- أن يستقلّ بطريقة علاجه لقضاياه؛ لأن منطق اللغة ومقولاتها يختلفان تمامًا عن منطق الفكر ومقولاته"[6].

فجوهر التعريف -عند النحاة عموما- وهدفه: تحقيق عنصر التمييز وعدم الاختلاط المفهومي، بأية طريقة سُلكت في تعريفه: ضابطة أو شرطاً أو حكماً أو تمثيلاً أو تقسيماً أو بيان وظيفة أو تحديد شكل...

---

(1) اللغة العربية: تمام حسان: 26.

(2) ينظر: الإيضاح في علل النحو: الزجاجي أبو القاسم، تح: مازن المبارك، مطبعة المدني، مكتبة العروبة، القاهرة، 1378هـ/1959م: 19.

(3) نتائج الفكر في النَّحوللسُّهَيلي: السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ/1992م: 51.

(4) شرح المفصل للزمخشري: ابن يعيش يعيش بن علي ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ/2001م: 71/1.

(5) حاشية الصبان على شرح الأشمونيلألفية ابن مالك: الصبان أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1417هـ/1997م: 40/1.

(6) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان: 26.

ثانيا: المراحل الذهنية لتكوّن التعريف

تَعبُرُ المفاهيم قناة العقل قبل خروجها للوجود في صورة ألفاظ.

والمفاهيم التي تتكوّن لدى النحوي، وتُشكّل رؤيا لمصطلح ما، قد تكون من منتوجه وخبراته أو التراكم المعرفي لديه، إلا أنها قبل ذلك ليس معطى جاهزاً قد ظهر فجأة وإنما بمراحل قد مر بها، في ذات الشخص، أو عبر أجيال متعاقبة.

1- التعريف (من المفهوم إلى اللفظ)

المفهوم، من فهم وهو: الصورة الذهنية للالفاظ؛ "سَوَاء وضع، بإزائها الْأَلْفَاظ أَو لَا، كَمَا أَن الْمَعْنى هُوَ الصُّورَة الذهنية من حَيْثُ وضع بإزائها الْأَلْفَاظ. وَقيل: هُوَ مَا دلّ عَلَيْهِ اللَّفْظ لَا فِي مَحل النُّطْق"[1].وَمَفْهُوم كل لفظ مَا وضع ذَلِك اللَّفْظ بإزائه.

وَذَات كل لفظ "مَا صدق عَلَيْهِ ذَلِك الْمَفْهُوم كَلَفْظِ الْكَاتِب مثلا مَفْهُومه شَيْء لَهُ الْكِتَابَة، وذاته مَا صدق عَلَيْهِ الْكَاتِب من أَفْرَاد الْإِنْسَان"[2].

فـ(الْمَفْهُوم) مَجْمُوع الصِّفَات والخصائص الْمُوَضّحَة لِمَعْنى كلي ويقابله الماصدق"[3].

ويراد به كذلك "المعنى المستفاد من اللفظ تلميحاً لا تصريحاً"[4].

وكل لفظ "لهُ معنى لغَوِيّ، وَهُوَ مَا يفهم من مَادَّة تركيبه، وَمعنى صيغي وَهُوَ مَا يفهم من هَيئته أَي حركاته وسكناته وترتيب حُرُوفه، لِأَن الصِّيغَة اسْم من الصوغ الَّذِي يدل على التَّصَرُّف فِي الْهَيْئَة لَا فِي الْمَادَّة.

فالمفهوم من حُرُوف (ضرب) اسْتِعْمَال آلَة التَّأْدِيب فِي مَحل قَابل لَهُ، وَمن هَيئته وُقُوع ذَلِك الْفِعْل فِي الزَّمَان الْمَاضِي وتوحيد الْمسند إِلَيْهِ وتذكيره وَغير ذَلِك. وَلِهَذَا يخْتَلف كل معنى باخْتلَاف مَا يدل عَلَيْهِ، إِلَّا أَن فِي بعض الْأَلْفَاظ تخْتَص الْهَيْئَة بمادة فَلَا تدل على

---

(1) الكليات: الكفوي: 860.

(2) نفسه: 795.

(3) المعجم الوسيط:مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، (ب ط): 704/2.

(4) معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعجي/ حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1408هـ/1988م: 447/1.

الْمَعْنى فِي غير تِلْكَ الْمَادَّة كَمَا فِي (رجل) مثلا فَإِن الْمَفْهُوم من حُرُوفه أَنه ذَكَرٌ من بني آدم جَاوز حد الْبلُوغ، وَمن هَيئته أَنه مكبَّر غير مصغَّر، وَوَاحِد غير جمع وَغير ذَلِك"[1].

و"الْمَعْنى هُوَ الصُّورَة الذهنية من حَيْثُ إِنَّه وضع بإزائها اللَّفْظ. وَبِدُون هَذِه الْحَيْثِيَّة لَا تسمى معنى. وَقد يَكْتَفِي فِي إِطْلَاق الْمَعْنى على الصُّورَة الذهنية بِمُجَرَّد صلاحيتها لِأَن تقصد بِاللَّفْظِ سَوَاء وضع لَهَا لفظ أم لَا. وعَلى الأول يَتَّصِف الْمَعْنى بِالْإِفْرَادِ والتركيب بِالْفِعْلِ. وعَلى الثَّانِي بالإمكان وصلاحيتهما فَافْهَم.

الفرق بين المفهوم والمعنى والمدلول

بين المفهوم والمعنى والمدلول فروق فـ"الصُّورَة الْحَاصِلَة فِي الْعقل من حَيْثُ إِنَّهَا تحصل من اللَّفْظ فِي الْعقل سميت مفهوماً. وَمن حَيْثُ إِنَّهَا تقصد بِاللَّفْظِ تسمى معنى. وَمن حَيْثُ إِنَّه وضع لَهَا اسْم مُسَمّى إِلَّا أَن الْمَعْنى قد يخص بِنَفس الْمَفْهُوم دون الْأَفْرَاد. والمسمى يعمهما فَيُقَال لكل من زيد وَعَمْرو وَبكر مُسَمّى الرجل وَلَا يُقَال إِنَّه مَعْنَاهُ. وَمن حَيْثُ إِن اللَّفْظ يدل عَلَيْهَا سميت مدلولا. وَمن حَيْثُ إِنَّهَا مقولة فِي جَوَاب مَا هُوَ سميت مَاهِيَّة - وَمن حَيْثُ ثُبُوتهَا فِي الْخَارِج سميت حَقِيقَة - وَمن حَيْثُ امتيازها عَن الأغيار سميت هوية"[2].

وهذه الفروق ترجع إلى اللفظ وعلاقته بالذهن، وبما يتوصل اليه، و"أن ما يستفاد من اللفظ باعتبار أنه فهم منه: يسمى مفهوما، وباعتبار أنه قصد منه يسمى: معنى، وباعتبار أن اللفظ دال عليه، يسمى مدلولا. ولا يخفى أنها فروق اعتباريةّ"[3].

فالقصد والاستعمال، هو ما يُحدّد نوع المفهوم واللفظ، ويميزه عن غيره.

فهناك فرق دقيق بين المعنى والمفهوم، استمدادا من الدلالة اللغوية، فبينهما عموم وخصوص وجهي، حيث يتحقّق المفهوم من دون تحقق المعنى، لان الحصول لا يستلزم لزوما كليا وجود القصد، إذ كثيرا ما نصاب بسوء فهم الآخرين مع انه غير مقصود لهم، وقد يتحقّق المعنى من دون تحقّق المفهوم، وذلك عندما يخصّ المتكلّم جزءا من المفهوم

(1) الكليات: الكفوي:994.
(2) دستور العلماء: نكري: 198/3.
(3) معجم الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، تح: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، ط1، 1412هـ: 505.

بالقصد ويتغافل عمدا أو نسيانا عن أجزاء أخرى، فيتخلّف المفهوم الكلي المقترن بتلك اللفظة عند سماعها، ومن ذلك مصطلح(النكرة) في مبحث (لا النافية للجنس)، إذ أطلقها ابن هشام على نحو: لا أبا له، ولا غلامي له، مع أنهما معرفتان، فهنا تحقّق المعنى مع تخلّف المفهوم المنبعث من المصطلح؛ لأنه أراد بالنكرة (النكرة الصورية)"[1].

والمعنى والمفهوم قد يجتمعان في مادة واحدة إلا أن المعنى يأتي ظاهرا من خلال العناية، ويبقى المفهوم مستترا في ذهن الواضع للمصطلح حتى يخرجه صاحبه بصورة لفظية عن طريق التعاريف والأقسام والشروط...، فالعلاقة بين المفهوم والتعريف الذي هو الأغلب في الورود علاقة إجمال وتفصيل، فالمفهوم الحاصل من مجرّد الاسم علم إجمالي، بخلاف المفهوم الحاصل من التعريف فانه علم تفصيلي ملخّص.

وقد يتوصل إلى المفهوم أو القصد من مفردات التعريف بما يشير إليه الشراح، أو الموجهين لأقوال النحاة لما يلحظون؛ من أن الكلام ليس على إطلاقه، وان المراد منه غير المتبادر إلى الذهن.

من ذلك ما أورده ابن مالك في شرح التسهيل في تعريفه للموصول قائلا: "وهو من الأسماء ما افتقر أبدا إلى عائدٍ أو خَلَفه، وجملةٍ صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية"[2]، ثم أردف موضحا: "نبهت بقولي: (وهو من الأسماء) على أن الحرف الموصول لم يقْصد دخوله في الحد، بل قُصِد الاقتصارُ على حد الموصولات الاسمية"[3]. فلما خاف توهم دخول الحرف الموصول احترز منه بقوله: (وهو من الأسماء).

وقد يلاحظ مفهوم اللفظ أثناء عبارات المعرفين فيعبرون عنه بالتقدير، أو الإضمار.

2- العلاقة بين المفهوم اللغوي والمفهوم الاصطلاحي

قبل أن نرصد العلاقة بين المفهوم اللغوي والمفهوم الاصطلاحي نعرّج على معنى الِاصْطِلَاح، حتى نصل إلى كنه التحوّل الذي انتقل اللفظ إليه من معناه الأصلي (اللغوي) إلى معنى آخر؛ (اصطلاحي).

---

(1) شرح قطر الندى بل الصدى: ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ: 166.

(2) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني أبو عبد الله، جمال الدين، تح: عبد الرحمن السيد- محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ/1990م: 186/1.

(3) نفسه: 186/1.

الاصطلاح: "اتفاق طائفة على وضع اللفظ بازاء المعنى. وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر؛ لبيان المراد"[1].

وقيل: "هُوَ اتِّفَاق الْقَوْم على وضع الشَّيْء، وَقيل: إِخْرَاج الشَّيْء عَن الْمَعْنى اللّغَوِيّ إِلَى معنى آخر لبَيَان المُرَاد"[2].ويقوم مبنى العلم على لغة الاصطلاح، وهو لغة العلماء لذلك قيل فيه: أنه: "لفظٌ معين بين قوم معينين"[3].

فالاصطلاح عند العلماء عملية تحويلية يتم بها إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما.

ولا يكون إِخْرَاج اللفظ عَن الْمَعْنى اللّغَوِيّ إلا بوجود رابط بينهما، و"المناسبة بَين الْمَعْنى اللّغَوِيّ والاصطلاحي أظهر من أَن يخفى"[4].

وذلك بالاعتماد - في الاصطلاح- على الجزء الأكثر أهمية في مفهومه اللغوي، والتركيز عليه، ذلك أن للمفهوم اللغوي الواسع مشاركة في اتجاهات متعددة للمصطلح، تكون محطّ النظر في عهد دون آخر ولناقد دون آخر، ومن دون الدخول في تلك الخصائص اللغوية للتعرّف على حقائقها العميقة، يكون التحديد المفهومي للمصطلح مفتقرا إلى التماسك بين عناصره الداخلية، حتى يثير الظن بأنه أخلاط مركّبة من دون نسيج محكم، أو علاقة جوهرية رابطة، ومن هذا الفهم كان الدارسون يحدّدون المفهوم اللغوي والمفهوم الاصطلاحي، ومن ثم يحاولون الإفادة منه في الاعتراض والمعالجة وبيان العلاقات وأنواعها والمنهجية وآثارها، وعلاقة العلة الاصطلاحية بالمفهوم اللغوي وقصور المعنى اللغوي عن الإحاطة بالأفراد الداخلة تحت المفهوم.

3- الاشتقاق الاصطلاحي من المفهوم اللغوي

جرت عادة المعرّفين، تقديم المعنى اللغوي على الاصطلاحي؛ لبيان الترابط بينهما وأن المعنى الاصطلاحي إنما هو تخصيص بعض المعنى اللغوي وتحميله معاني أخرى، متعلقة بالمصطلح والفن المدروس.

---

(1) التعريفات: الشريف الجرجاني: 26.
(2) الكليات: الكفوي: 129.
(3) التعريفات: الشريف الجرجاني: 26.
(4) دستور العلماء: نكري: 49/1.

قال الرّصاع عند تعريف الحوالة في شرحه حدود ابن عرفة: "أَتَى بِالْحَقِيقَةِ الْأَعَمِّيَّةِ اللُّغَوِيَّةِ. وَذَلِكَ حَسَنٌ فِي التَّعْرِيفِ إذَا كَانَتْ اللُّغَوِيَّةُ مَشْهُورَةً ثُمَّ قَصُرَتْ عُرْفًا عَلَى بَعْضِ مَعَانِيهَا وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ النَّقْلِ"[1].

وإن المستقرئ للمصطلحات يدرك بأدنى تأمل الاشتراك الواضح بين المعنى الأصلي للّفظ وبين المعنى الذي اصطلح على إطلاقه عليه، لأن المعاني الاصطلاحية لا تخرج في جملتها عن كونها تحمل زيادة على المعنى الأصلي للفظ أو حذفا منه...

ونخلُص من هذا إلى: "أن المعاني الاصطلاحية هي معاني مجازيّة للّفظ، وأن إطلاق اللفظ عليها هو إطلاق مجازي، وليس من قبيل المشترك"[2].

و"عامة مصطلحات النحو والصرف في العربية غير بعيدة عن المعنى اللغوي المعجمي لها، فالمصدر مكان الصدور؛ لذا سمي أصل الاشتقاق عند البصريين مصدرا، واسم الفاعل للدلالة على من قام بالفعل، واسم الإشارة من الإشارة، والمستثنى من الاستثناء وهو الإخراج، والحال من الدلالة على الهيئة والشكل..."[3].

فيتم الترابط بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي بعدة علاقات سمّوها بتسمية المناطقة للعلاقات في مبحث (النسب)، وهي:(العموم والخصوص والمساواة والمباينة...)

ويتحول المعنى "تحولًا مقصودًا أحيانًا ويتطور تطورًا عاديًّا أحيانًا أخرى، فمعظم المصطلحات الفقهيّة الإسلامية في العبادات وغيرها كالصلاة والزكاة والصيام والحج والهدي والسعي ونحوها محوّل عن معانٍ لغوية عامة إلى معانٍ اصطلاحية خاصة عن طريق القصد والتعمد. كما أن من الملاحظ في تطور من عصر إلى عصر أنّ هذا التطور يعتبر صدًى لتحول اجتماعي خارج العقل، فيغلب الآخر على الكلمة التي كانت تدل على الأول"[4].

---

(1) الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية (شرح حدود ابن عرفة للرصاع): الرصاع محمد بن قاسم الأنصاري أبو عبد الله التونسي المالكي، المكتبة العلمية، ط1، 1350هـ: 316.

(2) معجم لغة الفقهاء: قلعجي: 24.

(3) التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء التحليل التفسير): الملخ حسن خميس، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2002م: 140.

(4) اللغة العربية: تمام حسان: 322.

وترجع أحيانا التغيرات المختلفة التي تصيب الكلمات من حيث المعنى إلى ثلاثة أنواع: التضييق والاتساع والانتقال. "ولسنا في حاجة إلى القول بأن الاتساع والتضييق ينشآن من الانتقال في أغلب الأحيان، وأن انتقال المعنى يتضمن طرائق شتى يطلق عليها النحاة أسماء اصطلاحية (الاستعارة) إطلاق البعض على الكل، أو المجاز المرسل بوجه عام، أو المجاز المرسل بعلاقة الشبه أو غيره عند عدم وجود اسم للشيء المنقول إليه.."[1]. والألفاظ مشاكلة للمعاني التي هى أرواحها، يتفرس العاقل فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسه.

فمثلا تعريفهم الكلمة بأنها: "(قول مفرد)، وتطلق في الاصطلاح مجازًا على أحد جزأي العلَم المركّب نحو امرئ القيس فمجموعهما كلمة حقيقة، وكل منهما كلمة مجازًا"[2]. وهو مجاز "مرسل علاقته الكلية"[3]. فامرؤ القيس كلمة مجازا وكلمتان في الحقيقية.فتساوى التعريف الاصطلاحي مع اللغوي في معنى الكلمة؛ فالعلاقة المساواة.

قال ابن جني في: "باب القول على البناء: وهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا: من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل. وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضربًا واحدًا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازمًا موضعه لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة والفسطاط والسرادق ونحو ذلك. وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء تشبيهًا لذلك - من حيث كان مسكونًا، وحاجزًا ومظلًا - بالبناء من الآجر والطين والجص"[4]؛ فمصطلح البناء - في النحو- استعير معناه من بناء الدار؛ الذي ينبئ بالثبات والاستقرار، وعدم التغير، فَهُمَا - البناء في النحو، وبناء الدار- لا يتغيران بالنقل والتحول، بل هما على حالة واحدة وإن طرأ ما يوجب التغيير.

---

(1) اللغة: جوزيف فندريس Joseph Vendryes، تع: عبد الحميد الدواخلى- محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م: 256.

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:الأُشْمُوني علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ/1998م: 25/1.

(3) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 40/1.

(4) الخصائص: ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (ب س): 39/1.

وفي مفهوم ترخيم المنادى؛ لأنه قد تغير بالنداء، و"الترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير فهو ترقيق"[1]. وقولهم: (فهو ترقيق)؛ "بيان للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي. لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحي لظهور تفريعه عليه"[2].

وكما يكون التعريف بالأعم والأخص، يكون كذلك بالمباين عند وجود القرينة التي يتعين بها المصطلح ويتحدّد، ومن أظهر أمثلة ذلك مصطلح (الفاعل)، الذي يدلّ في اللغة على: من أوجد الفعل[3]، مع أن النحويين يطلقونه على من لم يوجده نحو: ما ضرب زيد. ومات عمرو. وعلم زيد. وانكسر الزجاج. فـ "الِاسْم قد يكون فِي اللَّفْظ فَاعِلا وَفِي الْمَعْنى مَفْعُولا بِهِ كَقَوْلِك مَاتَ زيدٌ ومفعولا فِي اللَّفْظ وَهُوَ فِي الْمَعْنى فَاعل كَقَوْلِك تصبَّب زيدٌ عرقاً وَلَو كَانَ الْعَامِل هُوَ الْمَعْنى لانعكست هَذِه الْمسَائِل"[4].

ولذلك عرفوا الْفَاعِل بأنه: "عبارَة عَن اسْم صَرِيح أَو مؤول بِهِ أسْند إِلَيْهِ فعل أَو مؤول بِهِ مقدم عَلَيْهِ بِالْأَصَالَةِ وَاقعا مِنْهُ أَو قَائِما بِهِ"[5]؛ فـ "كل اسْم أسْند إِلَيْهِ فعل أَو اسْم، فَهُوَ فَاعل، وكل فعل يطْلب مفعولين فَإِنَّهُ يكون الأول مِنْهُمَا فَاعِلا فِي الْمَعْنى، فَمثل (قَامَ زيد) فَاعل فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى، وَمثل (مَاتَ زيد) فَاعل فِي اللَّفْظ دون الْمَعْنى، ﴿وَكفى بِاللَّه شَهِيدًا﴾ النساء: (79) فَاعل فِي الْمَعْنى دون اللَّفْظ"[6]. فـ(الله) فاعل كفى محلّا والجر بالباء لفظا.

ومن تعريفهم للفعل بالأخص قولهم: "الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول، أو جارٍ مجراه"[7]؛ فالاسم": جنس يشمل الصريح والمؤول، والمسند إليه فعل مخرج لما لم يسند إليه كالمفعول، والمسند إليه غير الفعل نحو: زيد أخوك.

---

(1) الخصائص: ابن جني: 255/3.
(2) نفسه: 255/3.
(3) شرح التصريح على التوضيح: الوقاد خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري زين الدين المصري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1421هـ/2000م: 392/1.
(4) اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، (ب ط): 152/1.
(5) شرح قطر الندى: ابن هشام: 180.
(6) الكليات: الكفوي: 675.
(7) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ/2008م: 583/2.

وقولهم: (تام) "مخرج للفعل الناقص، نحو: كان زيد قائمًا فإن زيد لا يسمى فاعلًا حقيقة في الاصطلاح"[1]. والفعل، موضوعٌ في اللغة "لما صدر عن الفاعل، كالأكل والشرب والضرب، ثم نقله النحويون إلى كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة"[2].

وقد ثبت أن المفهوم الاصطلاحي قد يكون أعم من المفهوم اللغوي أو اخص منه أو مباينا له، وان كان مشتقا منه. والأصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية بما تحمل من دلالات خاصة. "وإذا ما تم نقل اللفظ من المعنى الأصلي إلى المعنى الاصطلاحي، فان ذلك لا يعني فقدان دلالته على المعنى الأصلي، بل يصبح اللفظ ذا دلالتين الأولى أصلية لغوية، والثانية اصطلاحية"[3].

ووقع الاختلاف بين العلماء، بعد انتقال اللفظ من الدلالة اللغوية إلى الاصطلاحية هل يصبح اللفظ بذلك من قبيل المشترك؟ أم ان دلالته على المعنى الأصلي هي دلالة حقيقية، ودلالته على المعنى الجديد هي دلالة مجازية؟[4]. لقد أطال العلماء البحث في ذلك، وكثر بينهم الجدال، وهذا ليس محل بسطه.

4- شروط نقل المعنى اللغوي إلى الاصطلاحي

الشيء الذي لا ينبغي لباحث أن يتجاوزه حتى يبينه في هذا المقام هو: هل يحق لأي باحث أن ينقل أي لفظ من معناه الأصلي إلى معنى جديد - المعنى الاصطلاحي - دون قيد أو شرط، أو لابد أن يكون هناك شروط يجب مراعاتها في هذا النقل؟ ولكننا بادئ بدء إذا قلنا بحرية نقل الألفاظ من معانيها الأصلية إلى المعاني المستجدة - أي الاصطلاحية - دون قيد أو شرط كنا قائلين بالفوضى اللغوية، وقد تُودي هذه الفوضى باللغة وتُخرجها عن أصولها، وهذا ما لا يرضاه باحث منصف، ولا محب غيور.

وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من البحث عن الشروط الواجب توفُّرها لجواز هذا النقل، وهي تتمثل فيما يأتي:

---

(1) شرح التصريح: الوقاد: 394/1.
(2) التعريفات: الشريف الجرجاني: 234.
(3) معجم لغة الفقهاء: قلعجي: 23.
(4) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (ب ط): 398/2.

أ – لا بد من وجود علاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد، ولكن لا يشترط أن تكون هذه العلاقة قد وصلت إلى حد المطابقة، بل يكتفى بأدنى علاقة.

ب - لا بد أن يراعي في وضع المصطلح الاهتمام بالمعنى قبل اللفظ.

ج - يستحسن ألا يختار المصطلح من بين الألفاظ ذات الدلالات الأصلية الشائعة المعروفة، لان نقل الذهن عنها إلى غيرها من الصعوبة بمكان[1].

د- يستحسن ألا يصطلح بلفظ واحد لتأديه معان علمية مختلفة، ولكن يلاحظ ان الفقهاء المسلمين لم يتقيدوا بهذا الشرط كثيرا، إذ نراهم قد يطلقون لفظا واحدا على معاني اصطلاحية متعددة.

هـ - يستحسن ألا يصطلح بألفاظ مختلفة للمعنى العلمي الواحد، وهذا أيضا لا يتقيد به الفقهاء المسلمون كثيرا، بل هم أكثر تحللا منه عندما تخرج عن دائرة المذهب الفقهي الواحد إلى دائرة المذاهب المتعددة، فشركة المضاربة يطلق عليها بعض المذاهب لفظ (مضاربة) بينما يطلق عليها بعض المذاهب الأخرى (قراضا).

ويفضل اللفظ - المصطلح - العربي على غيره ما أمكن إليه سبيلا.

ز - يستحسن تجنب الألفاظ التي ينفر الطبع منها إما لثقلها على اللسان أو لفحش دلالتها.

ح - يستحسن تجنب النحت ما أمكن"[2].

وبهذه الشروط تنضبط عملية الاصطلاح، وتراعى فيها المعايير العلمية، حتى تؤدي الهدف من وضعها.

ثالثا: أجزاء التعريف

يقول ابن منظور: "جزأ: الجزء والجزء: البعض، والجمع أجزاء... وجزأ الشيء جزءا وجزأه كلاهما: جعله أجزاء، وكذلك التجزئة"[3]. وجزأ الشيء: "مِنْ بَابِ قَطَعَ

(1) ينظر: معجم لغة الفقهاء: قلعجي: 22.
(2) معجم لغة الفقهاء: قلعجي: 23.
(3) لسان العرب: ابن منظور محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ: 45/1.

وَ(جَزَّأَهُ تَجْزِئَةً) قَسَّمَهُ (أَجْزَاءً)"[1]. فأمامنا - عند التصور- شيء مركب، و"بدهي أن كل معنى مركب له أجزاء تشارك في تكوينه وبنائه، والحد واحد من هذه المعاني المركبة، التي تشمل على عناصر أساسية في تكوينها"[2] وإنما يُجُزّأ الشيء الذي يحتوي على أجزاء يتركب منها، وكذلك التعريف.

و"كل مؤلف فله مادة وصورة كما في القياس، ومادة الحد: الأجناس والأنواع والفصول.

وأما صورته وهيئته فهو أن يراعى فيه إيراد الجنس الأقرب ويردف بالفصول الذاتية كلها، فلا يترك منها شيء"[3].

وتسمى هذه العناصر التي يتركب منها التعريف- في مفهوم المناطقة- بـ(الكليات الْخمس)، والكليات الْخمس عِنْد أَرْبَاب الْمنطق هِيَ: "(الْجِنْس وَالنَّوْع والفصل والخاصة وَالْعرض الْعَام)"[4]، ويسميها المناطقة "الخمسة المفردة"[5].

والمقصود من هذا أن الحد "يتركب لا محالة من جنس الشيء وفصله الذاتي ولا معنى له سواه، وما ليس له فصل وجنس فليس له حد"[6].

ووجه الحصر في هذه الخمس: "لِأَن الْكُلِّي إِذا نسب إِلَى أَفْرَاده إِمَّا عين حَقِيقَتهَا أَو جُزْء حَقِيقَتهَا أَو خَارج عَن حَقِيقَتهَا. الأول: النَّوْع كالإنسان. وَالثَّانِي: إِن كَانَ تَمام الْمُشْتَرك بَين حَقِيقَة أَفْرَاده وَبَين حَقِيقَة أَفْرَاد غَيره أَو لَا. الأول الْجِنْس كالحيوان والجسم النامي. وَالثَّانِي الْفَصْل فَإِن لم يكن مُشْتَركا أصلا. ففصل قريب كالناطق. أَو كَانَ مُشْتَركا لَكِن لَا يكون تَمام الْمُشْتَرك. ففصل بعيد كالحساس. وعَلى الثَّالِث إِن كَانَ خَاصّا بماهية وَاحِدَة. فخاصة كالضاحك وَإِلَّا فَعرض عَام كالماشي"[7].

---

(1) مختار الصحاح: الرازي ين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي، تح: يوسف الشيخ محمد الناشر: المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت صيدا، ط5، 1420هـ/1999م: 57.

(2) مقدمة في صنع الحدود والتعريفات دراسية أصولية تعرض أسس وضع المصطلحات: السنوسي عبد الرحمان بن معمر، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1، 1424هـ/2004م: 38.

(3) معيار العلم في فن المنطق: الغزالي أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، تح: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر،1961م: 268.

(4) الكليات: الكفوي: 745-746.

(5) معيار العلم: الغزالي: 100.

(6) نفسه 272.

(7) دستور العلماء: نكري: 101/3.

والجزء الْمَحْمُول إِن كَانَ تَمام الْمُشْتَرك لحقيقتين فَهُوَ الْجِنْس، وَإِلَّا فَهُوَ الْفَصْل، والفصل قد يكون خَاصّا بِالْجِنْسِ كالحساس للنامي مثلا، فَإِنَّهُ لَا يُوجد لغيره، وَقد لَا يكون، كالناطق للحيوان عِنْد من يَجعله مقولا على غير الْحَيَوَان، كبعض الْمَلَائِكَة مثلا"[1].

وينبغي عندما نفعل هذا أن نميز أي من هذه المحمولات هي حدود لأحد الحدين أو لكليهما وأي هي أجناس وأي هي خواص وأي هي أعراض لاحقة وكذلك ينبغي أن نميز أيضا أي من هذه هو حد بالحقيقة أو جنس أو خاصة أو عرض وأي منها هو حد بحسب الرأي المشهور، أو جنس أو خاصة أو عرض، لنستعمل من ذلك اللائق بالصناعة"[2]؛ صناعة التعريف. وهذا ما يتطلب معرفة مسبقة، قبل أن ينظر في التعريف –بأنواعه-، نظرة فاحصة، ويحكم عليه بالتمام والوفاء بكل ما ينطوي تحت المصطلح من معنى، أو العكس، وهل يحمل في طياته ما يفسده، أو يسبب خللا في الإدراك التام لماهية المصطلح.

فكل تعريف وتعرّف "يستدعي معرفة سابقة، فلم يَعْرِف صورة الشيء بالحدّ إلا من عرف أجزاء الحد من الجنس والفصل قبله"[3].

والكليات الخمس، كما ذكرها المناطقة تأتي على هذا الترتيب:

1- الجنس

وهو: "اسم دال على كثيرين مختلفين بالأنواع"[4]. وهُوَ عبارَة عَن: "لفظ يتَنَاوَل كثيرا؛ وَلَا تتمّ ماهيته بفرد من هَذَا الْكثير"[5]؛ فالجنس: "كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك، فالكلي جنس، وقوله مختلفين بالحقيقة يخرج النوع، والخاصة، والفصل القريب، وقوله: في جواب ما هو، يخرج الفصل البعيد والعرض العام"[6].

(1) الكليات: الكفوي: 339.
(2) القياس: ابن رشد: 48.
(3) معيار العلم: الغزالي: 271.
(4) التعريفات: الشريف الجرجاني: 78.
(5) الكليات: الكفوي: 338.
(6) التعريفات: الشريف الجرجاني: 78.

وهو: "يدل على الْكَثْرَة تضمّنا، بِمَعْنى أَنه مَفْهُوم كلي لَا يمْنَع شركَة الْكثير فِيهِ، لَا بِمَعْنى أَن الْكَثْرَة جُزْء مَفْهُومه. ويدل على جَوْهَر الْمَحْدُود دلَالَة عَامَّة، والقريب مِنْهُ أدل على حَقِيقَة الْمَحْدُود، لِأَنَّهُ يتَضَمَّن مَا فَوْقه من الذاتيات الْعَامَّة"[1].

وَالْجِنْس عِنْد النَّحْوِيين وَالْفُقَهَاء هُوَ: "اللَّفْظ الْعَامّ، فَكل لفظ عَمّ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدا فَهُوَ جنس لما تَحْتَهُ، سَوَاء اخْتلف نَوعه أَو لم يخْتَلف وَعند آخَرين: لَا يكون جِنْسا حَتَّى يخْتَلف بالنوع نَحْو: الْحَيَوَان، فَإِنَّهُ جنس للْإِنْسَان وَالْفرس والطائر..."[2]؛ فكلها أنواع تدخل تحت جنس الحيوان، فـ"الجنس جزء للماهية، وذاتي لها، كما انه متقدم عليها من حيث التعقل، وان لم يكن متقدما عليها في الوجود الخارجي"[3].

وَالْمرَاد بِالْجِنْسِ هُنَا الْجِنْس المنطقي الْخَاص الَّذِي هُوَ مُقَابل للنوع لَا اللّغَوِيّ الَّذِي هُوَ يعم الْأَنْوَاع وَلَا ينْحَصر فِي جُزْء الْمَاهِيّة، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَبر فِي الْمَاهِيّة فَلَا يلْزم التَّرْكِيب حِينَئِذٍ، إِذْ الْجِنْس بِهَذَا الْمَعْنى لَا يسْتَلْزم الْفَصْل الْمُقدم.

أقسام الجنس: ينقسم الجنس على حسب قرب دلالة ما يدخل المصطلح تحت مفهومه، أو بعده، إلى:

أ- الجنس القريب

والجنس يسمى قريبا "إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس، وهو الجواب عنها، وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان"[4]؛ فالانسان والحيوان يجتمعان في جنس الحيوانية، بجامع الحياة الظاهرة فيهما.

ب- الجنس البعيد

يعتبر الجنس بعيداً "إن كان الجواب عنها - الماهية-، وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها، وعن البعض الآخر، كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان"[5].

---

(1) الكليات: الكفوي: 339.
(2) نفسه: 339.
(3) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 40.
(4) التعريفات: الشريف الجرجاني: 78.
(5) التعريفات: الشريف الجرجاني: 78.

ومراتب البعد مختلفة؛ فقد يكون الجنس بعيد لمرتبة واحدة، كالجسم النامي، وقد يكون بعيدا لمرتبتين كالجسم، وقد يكون بعيدا لمراتب كالجوهر"[1]. في السؤال عن ماهية الإنسان.

وَالْجِنْس العالي: "هُوَ الَّذِي تَحْتَهُ جنس وَلَيْسَ فَوْقه جنس، كالجوهر على القَوْل بجنسيته.

وَالْجِنْس السافل: هُوَ الَّذِي فَوْقه جنس وَلَيْسَ تَحْتَهُ جنس، كالحيوان، لِأَنَّهُ الَّذِي تَحْتَهُ أَنْوَاع الْأَجْنَاس. وَالْجِنْس الْمُتَوَسّط: هُوَ الَّذِي فَوْقه جنس وَتَحْته جنس كالجسم النامي"[2].

وعند الإتيان بالجنس في التعريف ينبغي مراعاة تقديم القريب منه على البعيد.قال الغزالي في محك النظر:"إذا وجدت الجنس القريب فإيّاك أن تذكر البعيد معه فيكون مكرراً كما تقول مائع شراب، أو تقتصر على البعيد فيكون مبعداً كما إذا قيل ما الخمر فلا تقل جسم مسكر مأخوذ من العنب. وإذا ذكرت هذا فقد ذكرت ما هو ذالي ومطرد ومنعكس ولكنه مخيّل قاصر عن تصور كُنه حقيقة الخمر. بل لو قلت مائع مسكر كان أقرب من الجسم، وهو أيضاً ضعيف. بل ينبغي أن تقول شراب مسكر، فإنه الأقرب الأخص ولا تجد بعده جنساً أخص منه. فإذا ذكرت الجنس فاطلب بعده الفصل، إذ الشراب يتناول سائر الأشربة، واجتهد أن تفصّل بالذاتيات إلا إذا عسر عليك، وهو كذلك في أكثر الحدود"[3].

و"أنفع الرسوم في تعريف الأشياء أن يوضع فيه الجنس القريب أصلا ثم تذكر الأعراض الخاصة المشهورة فصولا"[4].

ومما لوحظ فيه اختيار الجنس القريب على البعيد في التعريف؛ تعريف الكلمة، على أنها: "قول مفرد"[5].

---

(1) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 41.
(2) الكليات: الكفوي: 339.
(3) محك النظر في المنطق: الغزالي أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (ب ط): 259.
(4) معيار العلم: الغزالي: 267.
(5) متن قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط1، (ب ط): 4.

قال الجوجري: "اختار في تعريفه للكلمة بأنها قول مفرد. القول على اللفظ لكونه جنسا قريبا إذ اللفظ يطلق عليه وعلى غيره؛ لأن اللفظ، جنس بعيد فهو يطلق على المهمل والمستعمل، والقول جنس قريب لكونه خاصا بالمستعمل"[1]. وما يوصل إلى الفهم بأقصر الطرق أولى، تقريبا للفهم واختصارا للجهد.

2- النوع

يطلق النَّوعُ على: "الْمَقُول على كثيرين متفقين بالحقائق فِي جَوَاب: مَا هُوَ؟"[2]؛ فهو: "اسم دال على أشياء كثيرة مختلفة بالأشخاص"[3]. كلفظ إنسان في قولنا: محمد إنسان، أي ينتمي إلى هذا النوع، ويدخل تحت مسماه.

أقسام النوع

أ- النوع الحقيقي: كل مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب: ما هو، فالكلي جنس والمقول على واحد؛ إشارة إلى النوع المنحصر في الشخص، وقوله على كثيرين ليدخل النوع المتعدد الأشخاص، وقوله: متفقين بالحقائق، ليخرج الجنس؛ فإنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق، وقوله: في جواب ما هو: يخرج الثلاث الباقية، أعني الفصل، والخاصة، والعرض العام؛ لأنها لا تقال في جواب: ما هو؛ وسمي به لأن نوعيته إنما هي بالنظر إلى حقيقة واحدة في أفراده"[4].

ب- النوع الإضافي: هو"ماهية يقال عليها وعلى غيرها: الجنس، قولًا أوليًّا؛ أي: بلا واسطة، كالإنسان بالقياس إلى الحيوان، فإنه ماهية يقال عليها وعلى غيرها، كالفرس والجنس، وهو الحيوان، حتى إذا قيل: ما الإنسان، والفرس، فالجواب: إنه حيوان، وهذا المعنى يسمى: نوعًا إضافيًا؛ لأن نوعيته بالإضافة إلى ما فوقه، وهو الحيوان، والجسم النامي، والجسم، والجوهر. واحترز بقوله: أوليًا عن الصنف؛ فإنه كلي، يقال عليه وعلى غيره: الجنس، في جواب: ما هو، حتى إذا سئل عن زيد وفرس معين بما هما؟ كان

---

(1) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: الجَوجَري شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، 1423هـ/2004م: 141/1.

(2) معجم مقاليد العلوم: السيوطي: 119.

(3) التعريفات: الشريف الجرجاني: 247.

(4) نفسه: 247.

الجواب: الحيوان، لكن قول الجنس على الصنف ليس بأولى بل بواسطة حمل النوع عليه، فباعتبار الأولية في القول يخرج الصنف عن الحد؛ لأنه لا يسمى نوعًا إضافيًا"[1].

والنوع في التعريف، نوعيته اعتبارية نسبية؛ فهو باعتبار ما فوقه نوع، وباعتبار ما تحته جنس. وكل واحد من الجنس والنوع إنما يكون مفهوما بالقياس إلى صاحبه.

الْفرق بَين الْجِنْس وَالنَّوْع

الْجِنْس أَعمّ من النَّوْع "لِأَن الْجِنْس هُوَ الْجُمْلَة المتفقة سَوَاء كَانَ مِمَّا يعقل أَو من غير مَا يعقل. قَالَ وَالنَّوْع الْجُمْلَة المتفقة من جنس مَا لَا يعقل قَالَ أَلا ترى أَنه يُقَال: الْفَاكِهَة نوع كَمَا يُقَال جنس، وَلَا يُقَال للْإِنْسَان نوع وَقَالَ غَيره النَّوْع مَا يَقع تَحْتَهُ أَجنَاس بِخِلَاف مَا يَقُوله الفلاسفة أَن الْجِنْس أَعم من النَّوْع وَذَلِكَ أَن الْعَرَب لَا تفرق الْأَشْيَاء كلهَا فتسميها بذلك وأصحابنا يَقُولُونَ التَّأْلِيف جنس وَاحِد وَهَذَا الشَّيْء جنس الْفِعْل وَالْحَرَكَة لَيست بِجِنْس الْفِعْل وَاحِد وَهَذَا الشَّيْء جنس الْفِعْل وَالْحَرَكَة لَيست بِجِنْس الْفِعْل يُرِيدُونَ أَنَّهَا كَون على وَجه ويقولون الْكَوْن جنس الْفِعْل وان كَانَ متضادا لما كَانَ لَا يُوجد إِلَّا وَهُوَ كَون وَلَا يَقُولُونَ فِي الْعلم ذَلِك لِأَنَّهُ قد يُوجد وَهُوَ غير علم وَيَقُولُونَ فِي الْأَشْيَاء المتماثلة إِنَّهَا جنس وَاحِد وَهَذَا هُوَ الصَّحِيح"[2].

فما لا يعقل نوع، والجنس يطلق على العاقل وغيره، ويدخل الجنس في النوع عند الإطلاق، والفلاسفة يقولون بعكس ذلك.

3- الفصل

يطلق الفصل على مقول "كلي يحمل على الشَّيْء فِي جَوَاب: أَي شَيْء هُوَ فِي جوهره؟"[3]، جِنْسا كَانَ أَو نوعا فِي جَوَاب السُّؤَال بِأَيّ شَيْء هُوَ فِي جوهره"[4].

والفصل يدل على جَوْهَر الْمَحْدُود دلَالَة خَاصَّة وَالْجِنْس ضرب من الشَّيْء. وَالنَّوْع أخص مِنْهُ يُقَال (تنوع الشَّيْء أنواعا) فالإبل جنس من الْبَهَائِم"[1]. وهي أنواع؛ البخت والعراب مثلا.

---

(1) التعريفات: الشريف الجرجاني: 247.
(2) الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري: 163.
(3) معجم مقاليد العلوم: السيوطي: 119.
(4) دستور العلماء: نكري: 23/3.

أقسام الفصل: ينقسم الفصل إلى قسمين باعتبارين:

أولا: باعتبار تمييزه للماهية التي هو فصل لها. ينقسم إلى:

أ- الْفَصْل الْقَرِيب: و "هُوَ الَّذِي يعين الْجِنْس ويحصله بِحَيْثُ لَا يحْتَاج فِي تَحْصِيله إِلَى أَمر آخر"[2]. فهو المميز للماهية عما يشاركها في الجنس.

فَإِن ميز شَيْئا عَن مشاركيه فِي الْجِنْس الْقَرِيب ففصل قريب؛ كالناطق للْإِنْسَان والحساس للحيوان"[3]. فهو جزء الماهية، الصادق عليها مثل: الناطق، باعتبار ماهية الإنسان[4].

ومعنى النَّاطِق: من النُّطْق بِمَعْنى إِدْرَاك المعقولات لَا من النُّطْق الظَّاهِرِيّ"[5]. وهو فصل قريب للْإِنْسَان. فهو لا يتصور في غيره.

ب- الْفَصْل الْبعيد: وَإِن ميزه عَن مشاركيه فِي الْجِنْس الْبعيد ففصل بعيد؛ كالحساس للْإِنْسَان"[6]؛ لأن الإحساس لا يقتصر على الإنسان، فهو فيه وفي غيره.

ثانيا: باعتبار نسبته إلى الجنس أو النوع

الفصل إما "مقوّم للنوع ومقسم للجنس "[7]، وعليه فهو على قسمين:

ا- الفصل المقوّم (بكسر الواو):وسمي مقوّما لدخوله في قوام النوع وحقيقته"[8]

وهو عبارة عن: "جزء داخل في الماهية، كالناطق مثلًا، فإنه داخل في ماهية الإنسان، ومقوم لها؛ إذ لا وجود للإنسان، في الخارج، والذهن بدونه"[9].

ب- الفصل المقسّم (بكسر السين):"وهو ما نسب إلى الجنس ليقسمه إلى أنواع"[10]. كتقسيم الحيوان إلى ناطق وغير ناطق. "وهذا تدخل فيه الحيوانات كلها على اختلاف

(1) الكليات: الكفوي: 339.
(2) دستور العلماء: نكري: 48/2.
(3) نفسه: 23/3.
(4) ينظر: التعريفات: الشريف الجرجاني: 90.
(5) دستور العلماء: نكري: 271/3.
(6) نفسه: 23/3.
(7) معيار العلم: الغزالي: 282.
(8) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 48.
(9) التعريفات: الشريف الجرجاني: 167.
(10) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 49.

أصنافها، وينفصل كل نوع بفصل يخصه وإن كنا لا نشعر به. وغير المغتذي يدخل فيه السماء والواكب والعناصر الأربعة والمعادن كلها؛ فهذه أقسام الجواهر"[1].

ومن الفصل المقسّم، تقسيم الكلام. والكَلِم كما عرفه سيبويه: "اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل"[2].و"أجمع أهل العلم أن الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف"[3].

قال الفارابي: "الكَلامُ كُلُّه: اسم، وفعل، وحرفٌ جاءَ لمعنًى ليس باسم ولا فعل"[4].

وأنفع الرسوم في تعريف الأشياء أن يوضع فيه الجنس القريب أصلا ثم تذكر الأعراض الخاصة المشهورة فصولا"[5]، فإن الخاصة الخفية إذا ذكرت لم تفد التعريف على العموم، فمهما قلت في رسم المثلث إنه الشكل الذي زواياه تساوي قائمتين لم تكن رسمته إلا للمهندس، فإذن الحد قول دال على ماهية الشيء، والرسم وهو القول المؤلف من أعراض الشيء وخواصه التي تخصه جملتها بالإجتماع وتساويه"[6].

فإن الجسم كما ينقسم إلى النامي وغير النامي انقساما بفصل ذاتي، فكذلك ينقسم إلى الحسّاس وغير الحساس وإلى الناطق وغير الناطق، ولكن مهما قيل الجسم ينقسم إلى ناطق وغير ناطق، فقد قسم بما ليس الفصل القاسم أوليا، بل ينبغي أن ينقسم أولا إلى النامي وغير النامي، ثم النامي ينقسم إلى الحيوان وغير الحيوان؛ ثم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق... فرعاية الترتيب في هذه الأمور شرط للوفاء بصناعة الحدود، وهو في غاية العسر"[7]. لذلك قد لا يراعى هذا الترتيب ويكون الحدّ سليما، إن لم يكن في المنطق، ففي غيره.

---

(1) معيار العلم: الغزالي: 316.

(2) الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر الحارثي بالولاء، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م: 12/1.

(3) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين، محمد علي بيضون، ط 1، 1418هـ/1997م: 48.

(4) معجم ديوان الأدب: الفارابي أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين، تح: دكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1424هـ/2003م: 75/1.

(5) معيار العلم: الغزالي: 267.

(6) نفسه: 267.

(7) نفسه: 282.

4- الخاصة

الخاصة: "كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط قولًا عرضيًا: سواء وجد في جميع أفراده، كالكاتب بالقوة، بالنسبة إلى الإنسان، أو في بعض أفراده، كالكاتب بالفعل بالنسبة إليه، فالكلية مستدركة. وقولنا: فقط، يخرج الجنس والعرض العام؛ لأنهما مقولان على حقائق. وقولنا: قولًا عرضيًا، يخرج النوع والفصل؛ لأن قولهما على ما تحتهما ذاتي لا عرضي"[1].

وخاصة الشيء: ما لا يوجد بدون الشيء، والشيء قد يوجد بدونها، مثل: الألف واللام، لا يوجدان بدون اسم، والاسم يوجد بدونهما، كما في كلمة: (زيد).

والخواص: "اسْم جمع (الخاصية)، لَا جمع (الخاصية)، لِأَن جمعهَا (الخاصيات)، وَمُطلق الخاصية إِمَّا أَن يكون لَهَا تعلق بالاستدلال أَو لَا يكون، وعَلى التَّقْدِيرَيْنِ إِمَّا أَن تكون هِيَ لَازِمَة لذَلِك التَّرْكِيب لما هُوَ هُوَ، أَو تكون كاللازمة لَهُ، وَالْأول هُوَ الْخَواص الاستدلالية اللَّازِمَة لما هُوَ هُوَ، كعكوس القضايا ونتائج الأقيسة، وَالثَّانِي: هُوَ الْخَواص الاستدلالية الْجَارِيَة مجْرى اللَّازِم كلوازم التمثيلات والاستقراءات من التراكيب، لَا بِمُجَرَّد الْوَضع والمزايا والكيفيات عبارَة عَن الخصوصيات المفيدة لتِلْك الْخَواص"[2].

والتعريف بالخاصة من باب التعريف بالرسم؛ لأن الرَّسْم التَّام: "أَن يذكر الْجُزْء الجنسي، ثمَّ يذكر الْخَاصَّة الْخَارِجَة عَن الْمَاهِيّة مقَام الْفَصْل الْمُقدم لَهَا"[3]. والرسم الناقص: "ما يكون بالخاصة وحدها"[4]. فتعريف الشَّيْء بالخاصة الَّتِي هِيَ أثر من آثاره تَعْرِيف بالأثر، وبهذا أسموه رسما.

ومن التعريف بالخاصة، تعريف الصفة المشبهة باسم الفاعل: بـ: (صفة استحسن جر فاعل معنى بها). قال الصبان هو: "تعريف بالخاصة فهو رسم"[5]. وذلك أَن عَلامَة الشَّيْء هِيَ الْأَمر الْخَارِج عَنهُ الَّذِي يعرف بِهِ ذَلِك الشَّيْء بِحَيْثُ يمتاز عَن غَيره فَلَا بُد أَن تكون خَاصَّة لذَلِك الشَّيْء.

---

(1) التعريفات: الشريف الجرجاني: 95.
(2) الكليات: الكفوي: 422.
(3) مقاليد العلوم: السيوطي: 34.
(4) التعريفات: الشريف الجرجاني: 11.
(5) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 3/3.

وكتعريف الفعل بـ " مَا يحْتَمل طرفِي الزَّمَان أَو أَحدهمَا ... وَأَنت تعلم أَن تَعْرِيف الشَّيْء بالخاصة تَعْرِيفه بالرسم فَهَذَا تَعْرِيف رسمي للْفِعْل"[1].

والخاصة أنواع فمنها: "ما هو مساو للمخصوص، أي أنها في جميع أشخاصه، ومنها ما هو أخص من المخصوص بها أي أنها في بعض أشخاصه لا في كلها، وذلك مثل الشيب في حال الكبر، فانه فيما هو في وقت دون وقت، ومثل النحو والشعر فإنهما بالفعل في بعض ما هما فيه بالقوة دون بعض، فليس كل إنسان نحويا ولا شاعرا، إلا أنه قد كان ممكنا ومتوهما أن يكون نحويا وشاعراً.

وأما الخاصة المساوية فقد تقوم مقام الحد، ويرسم بها ما كان فيه رسما صحيحا دائرا على طرفي مرسومه منعكسا. فانك تقول: كل إنسان حي ناطق ميت، وكل حي ناطق ميت إنسان، فهذا هو الانعكاس الصحيح، وهذا هو الدوران على الطرفين. أي أنه لا يشذ عنه مما يريد أن ترسمه به أو تحده. وكل إنسان فضاحك اما بالقوة أي بالامكان في كل وقت، واما بالفعل في بعض الاوقات دون بعض أي بظهور الضحك منه"[2].

فان قيل: "فلأي شيء فرقتم بين الخاصة والفصل؟ فالجواب: إن الفصل هو ما لا يتوهم عدمه عن الشيء الذي هو فيه الا ببطلان ذلك الشيء، فان النطق والموت ان توهم أنهما قد عدما من شيء لم يكن ذلك الشيء إنسانا ألبتة، وأما الخاصة فبخلاف ذلك، ولو توهمنا الضحك معدوما بالكل جملة واحدة، حتى لا يعرف ما هو، لم يبطل الإنسان ولا امتنع من أجل عدم الضحك أن يتكلم في النحو والفقه والفلسفة وأن يعمل الديباج ويخيط ويغرس ويحرث ويحصد وذلك مما ينتجه له النطق الذي هو التمييز"[3].

5- العرض العام

ويسمى كذلك: "الْعرض المعام"[4]. ويطلق على: "كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها قولًا عرضيًا"[5]. فخرج بـ(غيرها) النوع والفصل والخاصة؛ لأنها لا تقال إلا

---

(1) دستور العلماء: نكري: 135/3.
(2) التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية:ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري، تح: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1900م: 34.
(3) نفسه: 34.
(4) الكليات: الكفوي: 599.
(5) التعريفات: الشريف الجرجاني:149.

على حقيقة واحدة. وخرج بـ(عرضيا) الجنس؛ لأن قوله ذاتي"[1]. و"الْعرض الْعَام لَيْسَ من الكليات الذاتية"[2].

مثل المتحرك للإنسان؛ فالتحرك منه، شيء عرضي أي ليس من مكونات ذاته، بل مما يصدر منه.

هذا، ومن الجدير بالذكر، أن الكليات الخمس، قد أدت خدمات كبيرة جدا في تطوير الفكر. ومازالت أهميتها ماثلة فى المنطق الصورى وفى البحث العلمى، من ناحية التجريد أو التعميم العلمى.

ومع هذ لا يجب النظر إلى مقولات أرسطو على أنها شيء مثالى، مثل كل منطقه الصورى، بل لابد من عمل حساب طبيعتها الأدائية عبر العصور، كما يجب النظر فيها بالإضافة والحذف والتطوير، حتى لا تكون عائقا أمام التقدم والرقى.

(1) التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي ين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي القاهري، عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت، القاهرة، ط1، 1410هـ/1990م: 240.
(2) دستور العلماء: نكري: 187/3.

المبحث الثاني: المراحل الزمنيّة لتشكّل التعريف النحوي

اعتنى علماء كل فن من الفنون العلمية بوضع المصطلحات المعبرة عن مفاهيم (تعاريف) دقيقة تندرج تحتها، تعبر عن ذلك المصطلح بدقة، وتحافظ على مدلوله وكيانه.

وإذا أمعنا النظر في كتب النحاة منذ البدايات الأولى لظهور علم النحو رأينا ارتباط تلك الكتابات بظاهرة التعريف؛ تحت أي مسمى كان؛ الحد أو المفهوم، أو المعنى...

وعندما نطلع على أي كتاب من كتب النحو، نرى منظومة كبيرة من التعريفات تشمل جميع المصطلحات بل لا تستثني حتى عناوين الأبواب والأدوات بأنواعها، فهو كمٌّ ضخم، إضافة إلى أن صياغة هذه التعريفات أخذت طرقا وآساليب متعددة وأشكالا متنوعة، وروعيت في صياغتها الدقة والتحري، وتطلّب الوجه الأكمل.

هذا الكمُّ بهذه الجودة والتنوّع، يستحيل أن ينشأ دفعة واحدة، وان يأتي من فراغ، فلقد مر بمراحل عديدة، واستعان بعدة معارف حتى وصل إلينا على هذا النحو.

أولا: تاريخ نشأة النحو(الميلاد) وارتباطها بنشأة التعريف النحوي

إذا استقرأنا التاريخ النحوي نجد أن ظاهرة التعاريف وجدت مع لحظات ميلاد النحو- إن صح التعبير- وهي مرتبطة به ارتباطا وثيقا، وهذا ما يفيد أن التعاريف جزء هآم في البناء النحوي بل انها من أسسه التي لا يستغنى عنها، فكما لا يُتصور نحوٌ من دون مصطلحات، فكذلك لا يتصور نحو من دون تعريف حافظ لحقيقة المصطلح.

لذا ارتأيت أن أمهّد لمراحل التكوين للتعريف النحوي بنشأة النحو العربي وأبسط القول فيها، كما أركز على أول تعريف ظهر في هذه المنظومة المتكاملة.

و"لما كانت العلوم في الأمم لا تظهر فجأة، بل تأخذ في الظهور رويداً رويداً حتى تستوي على سوقها، كان ذلك مدعاة في كثير من الأمر لأن تغمض نشأة بعض العلوم، وأن يختلط على الناس واضعوها المبكرون. وهذا نفسه ما حدث فيمن نسبت إليهم الخطوات الأولى في وضع النحو العربي"[1].

وبعيدا عن البتّ في الجدل القائم عن الواضع الأول لعلم النحو، والتدقيق في نسبة ما قيل في أسبقية هذا أو ذاك، نعرج على ما أورده أبو البركات، كمال الدين الأنباري في

[1] المدارس النحوية: شوقي ضيف أحمد شوقي عبد السلام، دار المعارف، (ب ط): 13.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء، واطمأن إليه[1]، وكثير من النحاة ذكرها في كتابه كالمُسَلّم بصحتها[2]، ولأنها تفيدنا في ما نحن بصدده؛ لأنه ورد فيها ذكر مصطلحات مهمة وألفاظ شارحة لها تُعبّر عن لحظة ميلاد النحو والمصطلح والتعريف في أن واحد قال كمال الدين الأنباري في نزهة الألباء في طبقات الأدباء: "روى أبو الأسود، قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فوجدت في يده رقعة، فقت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء -يعني الأعاجم- فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه، ويعتمدون عليه؛ ثم ألقى إليّ الرقعة، وفيها مكتوب: "الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى، وقال لي: انحُ هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك، واعلم يا أبو الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، واسمٌ لا ظاهر ولا مضمر؛ وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهرٍ ولا مضمر. وأراد بذلك الاسم المبهم.

قال أبو الأسود: فكان ما وقع إليّ: إن وأخواتها ما خلا لكن. فلما عرضتها على علي رضي الله عنه، قال لي: وأين لكنّ؟ فقال: ما حسبتها منها؛ فقال: هي منها فألحقها، ثم قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت. فلذلك سمّي النحو نحواً"[3].

ويرى القفطي أن: "أهل مصر قاطبة يرون بعد النَّقل والتَّصحيح أنَّ أوَّل من وضع النَّحو عليّ بن أبى طالب - كرَّم الله وجهه - وأخذ عنه أبو الأسود الدُؤلي"[4].

وبعض الروايات المنسوبة إلى علي رضي الله عنه تفصل "في طبيعة النحو الذي وضعه الإمام عليّ، وتذكر الأبواب التي وضعها، ولا يخفى ما في ذلك من أثر التزيد

(1) ينظر: من تاريخ النحو العربي: الأفغاني سعيد بن محمد بن أحمد، مكتبة الفلاح، (ب ط): 29.
(2) ينظر: سبب وضع علم العربية: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تح: مروان العطية، دار الهجرة، بيروت دمشق، ط1، 1409هـ/1988م: 34.
(3) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط3، 1405هـ/1985م: 18-19.
(4) إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ/1982م: 41/1.

والمبالغات، وإن كان له دلالته - أيضا - وهو شبه الإجماع على أن لعليّ - رضي الله عنه - نصيباً في ظهور النَّحو..."[1].

وعلى الإجمال فقد اتفق المؤرخون والنحاة عموما أن الواضع لعلم النحو أحد رجالات عصر الإسلام، وأنه " لا يعدو في الواقع أن يكون إما للإمام علي كرم الله وجهه، كما يرى الأنباري والقفطي، أو لأبي الأسود الدؤلي"[2]. كما يراه غيرهما.

ولعل الصحيح عند استقراء الروايات، وتتبع الأحوال التاريخية لمن نسب إليهم وضع علم النحو، يُرجح ما استقر عليه رأي الشيخ محمد الطنطاوي في مؤلفه (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)[3].

ثانيا: مراحل تطور التعريف النحوي

لما كان كتاب سيبويه معلما ظاهرا في النحو أسَّس للانطلاقة الفعلية للنحو، وما جاء بعده كان كالتابع له؛ الموضّح لمتبوعه ما غمض فيه، والمفصّل ما أجمل فيه، رأيت أن أجعله المحطّة الرئيسة في مراحل بناء التعريف النحوي وأؤرّخ به، فأذكر مرحلة ما قبل الكتاب وما بعده، وواقع التعريف فيه، أي كيف كان التعريف قبل الكتاب- وجودا ووصفا- وكيف كان فيه، وبعده.

- **المرحلة الأولى: ما قبل الكتاب**

أ)أبو الأسود الدؤلي

يعتبرأبو الأسود الدؤلي* أيقونة في بناء النحو، وكان "من أفصح الناس، قال قتادة بن دعامة السدوسي قال أبو الأسود الديلي: إني لأجد لِلّحن غَمزاً كغمز اللحم"[4]، وتواترت

(1) أصول علم العربية في المدينة: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط28، العددان (105-106)، 1417هـ/1418هـ،1987هـ/1988م: 297.

(2) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي، تح: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1426هـ/2005م: 22.

(3) ينظر: نشأة النحو: الطنطاوي: 24.

* أبو الأسود الدؤلي ظَالِم بن عَمْرو بن ظَالِم - وَقيل: ابْن سُفْيَان - بن عمر بن حلْس ابْن نفاثة بن عدي بن الدئل بن بكر بن كنَانَة أَبُو الْأسود الدؤَلي الْبَصْرِيّ. مَاتَ سنة تسع وَسِتِّينَ لِلْهِجْرَةِ بطاعون الجارف. بغية الوعاة: السيوطي: 2/22-23.

(4) ينظر: أخبار النحويين البصريين: السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، 1373هـ/1966م: 15.

الرّوايات بأنه أولُ من وضع العربية[1]، وبه قال ابن سلام في الطبقات، وأتى به على سبيل الجزم[2].

وقد روي أن أبا الأسود "جاء إلى زياد بالبصرة فقال: إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت ألسنتهم أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاماً يعرفون أو يقيمون به كلامهم، قال: لا، قال فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير توفي أبانا وترك بنونا، فقال زياد: توفي أبانا وترك بنونا؟ ادع لي أبا الأسود، فقال: ضع للناس الذي نهيتك أن تضع لهم"[3].

فوضع أبو الأسود "بابي العطف والنعت، ثم بابي التعجب والاستفهام إلى أن وصل إلى باب إن وأخواتها ما خلا لكن، فلما عرضها على عليٍّ- رضي الله عنه - أمره بضم لكن إليها، وكلما وضع بابًا من أبواب النحو عرضه عليه".[4] "إلى أن حصل ما فيه الكفاية، فقال له علي: ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت، فلذلك سمّي النحو"[5].

وعند التتبع للآثار المروية عن وضع أبي الأسود للنحو نستخلص أنه أول ما تحدث فيه من مسائل النحو؛ باب إن وأخواتها، وضع باب التعجب، وله كلام في الفاعل والمفعول، ووضع لبابي العطف والنعت، ثم بابي التعجب والاستفهام، لكن أين مصير هاته الأبواب التي وضعها، والأدوات النحوية التي تكلم فيها، لعلها ضاعت مع الزمن كما قال ابن النديم في الفهرست [6].

واستمر الوضع للنحو على هذا النمط، كلما سمع لحن وضع له تصحيح[7]؛ فالخطوة الأولى في وضع النحو هي: بمثابة ردّ الفعل المباشر لتسرُّب اللحن إلى اللغة والقرءان

---

(1) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ/1997م: 17. وينظر: المزهر: السيوطي: 296/2.

(2) طبقات فحول الشعراء: ابن سلّام محمد بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (ب ط): 12/1.

(3) ينظر: أخبار النحويين: السيرافي: 14.

(4) البحث اللغوي عند العرب: أحمد مختار: 85.

(5) أصول علم العربية: الصاعدي: 320.

(6) ينظر: الفهرست: ابن النديم أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت لبنان، ط2، 1417هـ/1997م: 63.

(7) ينظر: نشأة النحو للطنطاوي: 14.

على الخصوص. ولتجنب اللحن في القراءة اهتدى لنقط المصحف؛ نقط الإعراب[1]؛ بأن وضع نقاطا على الحروف لتبين العلامة الأعرابية المناسبة.

قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: أَخَذَ أَبُو الأَسْوَدِ عَنْ عَلِيٍّ العَرَبِيَّةَ، فَسَمِعَ قَارِئاً يَقْرَأُ: (أَنَّ اللهَ بَرِيْءٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ وَرَسُوْلِهِ) التَّوْبَةُ: (3) - بِكَسْرِ اللاَّمِ بَدَلاً عَنْ ضَمِّهَا- ، فَقَالَ: مَا ظَنَنْتُ أَنَّ أَمْرَ النَّاسِ قَدْ صَارَ إِلَى هَذَا. فَقَالَ لِزِيَادٍ الأَمِيْرِ: ابْغِنِي كَاتِباً لَقِناً.

فَأَتَى بِهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الأَسْوَدِ: إِذَا رَأَيْتَنِي قَدْ فَتَحْتُ فَمِي بِالحَرْفِ، فَانْقُطْ نُقْطَةً أَعْلاَهُ، وَإِذَا رَأَيْتَنِي قَدْ ضَمَمْتُ فَمِي، فَانْقُطْ نُقْطَةً بَيْنَ يَدَيِ الحَرْفِ، وَإِنْ كَسَرْتُ، فَانْقُطْ نُقْطَةً تَحْتَ الحَرْفِ، فَإِذَا أَتْبَعْتُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ غُنَّةً، فَاجْعَلْ مَكَانَ النُّقْطَةِ نُقْطَتَيْنِ، فَهَذَا نَقْطُ أَبِي الأَسْوَدِ[2].

لقد كان أول اصطلاحات أبي الأسود في ميدان العربية نابعا من إعرابه للقرءان الكريم لإلحاح الحاجة اللغوية على ذلك[3] فجاء تعبيره عن اصطلاحاته على النحو الآتي:

علامات الإعراب:

الفتح: إِذَا رَأَيْتَنِي قَدْ فَتَحْتُ فَمِي بِالحَرْفِ، فَانْقُطْ نُقْطَةً أَعْلاَهُ

الضم: إِذَا رَأَيْتَنِي قَدْ ضَمَمْتُ فَمِي، فَانْقُطْ نُقْطَةً بَيْنَ يَدَيِ الحَرْفِ

الكسر: وَإِنْ كَسَرْتُ، فَانْقُطْ نُقْطَةً تَحْتَ الحَرْفِ.

الغنة: إِذَا أَتْبَعْتُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ غُنَّةً، فَاجْعَلْ مَكَانَ النُّقْطَةِ نُقْطَتَيْنِ.

هكذا يصف أبو الأسود الظاهرة وصفا لغويا ولم يعبر عنها بالاصطلاح لأنه لا يستطيع ذلك؛ فهي خطوة أولية في سبيل النحو تتمشى مع قانون النشوء، وممكن أن تأتي مع أبي الأسود[4]. ولأنه لا يعرف أسماء الحركات فإنه لجأ إلى وصفها حسيا، ولم يسم العمل الذي قام به[5].

(1) ينظر: المدارس النحوية: شوقي ضيف: 17.

(2) سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/1985م: 83/4.

(3) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: القوزي عوض حمد، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1، 1401هـ/1981م: 32.

(4) ينظر: المصطلح النحوي: القوزي: 32.

(5) نفسه: 32.

وهذا سبب إطلاق الفتح والكسر والضم على الحركات المعروفة، إذ كان أبو الأسود أول من استعملها[1]. فسماها بوصف وضع الشفتين؛ ارتفاعهما، وانفتاحهما، وخفضهما.

أول التعاريف في الظهور للوجود

أول ما يلفت النظر في الروايات المتقدمة في نشأة النحو، قول الإمام علي رضي عنه: الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فقد حكى ابن فارس في الصاحبي إجماع أهل العلم على هذا التقسيم للكلام[2].

ويرى المرادي أن: "أول من قسم الكلم إلى هذه القسمة وسماها بهذه الأسماء، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والنحويون مجمعون على أن أقسام الكلم ثلاثة"[3]. و"هذا التقسيم عقلي عام، بمعنى أنه صادق على جميع اللغات ماضيها وحاضرها ومستقبلها"[4].

وهي قسمة تأملية في حقيقة اللغة العربية" يُلحظ فيها أثر المنطق، والدليل على انها تأملية إن الإمام علي - كرم الله وجهه - لم يبين لنا سبب هذه القسمة كما بينها النحاة فيما بعد، ومن ثم فإن هذا التقسيم يعد الخطوة الأولى في وضع علم فرضت طبيعته القيام بها"[5]. والتقسيم جزء من التعريف[6]؛ وهو: "جعل الشئ أقساما، وذلك يستدعي تقدم ما يتناول الأقسام نحو: الكلمة: اسم وفعل وحرف"[7].

وعليه: انه تعريف أولي لمصطلح الكلام، ظهر على يد الإمام علي رضي الله عنه.

وقول الإمام علي رضي الله عنه: "فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى"[8]. هل يعتبر تعريفا اصطلاحيا للإسم، أم تعريفا لغويا له،

---

(1) من تاريخ النحو العربي: الأفغاني: 27.
(2) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ/1997م: 48.
(3) توضيح المقاصد: المرادي: 271/1.
(4) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: محمود السعران، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط2، 1997م: 38.
(5) البذور الأولى للحدود النحوية: إبراهيم البب – عبد الحميد وقاف، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (29) العدد (2)2007م: 4.
(6) ينظر: الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية. (شرح حدود ابن عرفة للرصاع): محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع التونسي المالكي، المكتبة العلمية، ط1، 1350هـ: 17.
(7) معجم الفروق اللغوية: العسكري: 129.
(8) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: الأنباري: 18-19.

وَالْمَشْهُور فِي تَعْرِيف الِاسْم: "مَا دلّ على معنى فِي نَفسه دلَالَة مُجَرّدَة عَن الاقتران بِأحد الْأَزْمَان"[1].

ولعله أقرب إلى التعريف اللغوي للاسم منه إلى النحوي؛ فالِاسْم لُغَة: "مَا وضع لشَيْء من الْأَشْيَاء وَدلّ على معنى من الْمعَانِي، جوهراً كَانَ أَو عرضاً، فَيشْمَل الْفِعْل والحرف أَيْضا"[2]. أو هو بداية لظهور التعريف، فهو بالطبع لن يخرج إلى الوجود متكاملا من كل النواحي، بل يبرز كمفهوم ينمو رويدا رويدا، بحكم التراكم المعرفي، وإفادة علماء كل عصر مما قبله.وهذا ما يقودنا إلى تتبع آثار التعريف النحوي في ما بعد أبي الأسود الدؤلي.

ب) تلاميذ أبي الأسود ودورهم في ظهور التعريف النحوي

أسَّس أبو الأسود الدؤلي مدرسة للنحو، من أشهر تلاميذها: نصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يعمر، وعبد الرحمن بن هرمز، وعنبسة بن معدان الفيل، وميمون الأقرن، وعطاء ابن أبي الأسود وغيرهم.

وقد استطاع هؤلاء التلاميذ أن يحملوا الراية بعد أبي الأسود في مجال النحو العربي واللغة، فكان لكل واحد منهم في خدمة العربية فضل يتناسب مع موهبته واستقصائه، مما كان له أثر كبير في نمو النحو العربي على يد تلاميذهم الذين جاءوا من بعدهم.

وسأشير إلى بعض دور هؤلاء الأعلام الذين تتلمذوا على يد أبي الأسود أو تلاميذ أبي الأسود الدؤلي، وكان لهم دور بارز في بناء النحو العربي الذي أسس على أيديهم، فَنُعَرِّف ببعضهم بإيجاز؛ لأنهم يمثلون طبقة مكمّلة لأبي الأسود وجهدًا من جهوده ومن أشهرهم:

1- نصر بن عاصم (تـ:90هـ)*

وإذا أردنا أن ننظر إلى ما كان لنصر بن عاصم من مؤلفات، وإسهامات في النحو؛ فقد روي ياقوت في معجم الأدباء أن له كتابا في العربية[1]، وبمثل ذلك صرح السيوطي

(1) الكليات: الكفوي: 83.
(2) نفسه: 83.
* نصر بن عاصم بن أبي سعيد الليثي البصري المقرئ النحوي". نزهة الألباء:كمال الدين الأنباري: 24.

في بغية الوعاة[2]. وهو من ضمن الذين وضعوا للنحو باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف، وأصَّلوا أُصوله، وذكروا عوامل الرفع والخفض والجزم، وهو ممن استفاد مما توصل إليه أبو الأسود وبنى عليه. فمثل نصر بن عاصم ومن معه حلقة هامة في تطور النحو، وبسطه.

وأما من ناحية المصطلح النحوي فكانت الظروف العلمية قد مهدت لبروز مصطلحات جديدة من مثل مصطلح (التنوين) "روى محبوب عن خالد الحذاء قال: سألت نصر بن عاصم- وهو أوّل من وضع العربية- كيف تقرأ؟، فقال: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ الإخلاص: (1-2)، فلم ينون، قال: فأخبرته أن عروة ينون، فقال بئس ما قال، وهو للبئس أهل؛ قال: فأخبرت عبد الله بن أبى إسحاق عن قول نصر بن عاصم فما زال يقرأ بها حتى مات. وكان نصر بن عاصم أحد القراء والفصحاء"[3].

وقد كان المصطلح من قبل الغنة فقد روى التنوخي في قصة نقط المصحف أن ابا الأسود قال للكاتب: "إِذا رَأَيْتنِي قد فتحت فمي بالحرف فانقط فَوْقه نقطة، وَإِذا رَأَيْتنِي قد ضممت فمي فانقط نقطة بَين يَدي الْحَرْف، وَإِن كسرت فَاجْعَلْ النقطة تَحت الْحَرْف، فَإِن اتبعت شَيْئا من ذَلِك غُنَّةً فَاجْعَلْ مَكَان النقطة نقطتين"[4]، فقال: (فَإِن اتبعت شَيْئا من ذَلِك غُنَّةً)، ولم يقل تنوينا.وأتى بعده نصر بن عاصم باصطلاح (التنوين) واستقر هذا المصطلح إلى يومنا هذا[5].

2- يحيى بن يعمر العدوانىّ النحوىّ (تـ:129هـ)

أخذ النّحو عن أبى الأسود، ويقال: إن أبا الأسود لمّا وضع باب الفاعل والمفعول به، زاد فيه رجل من بنى ليث أبوابا، ثمّ نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه، فأقصر

(1) ينظر: معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414 هـ/1993م: 2749/6.

(2) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان صيدا، (ب ط): 314/2.

(3) نفسه: 344/3.

(4) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: التنوخي أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر المعري، تح: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط2، 1412هـ/1992م: 167.

(5) ينظر: المصطلح النحوي: القوزي: 45.

عنه؛ فيمكن أن يكون هو يحيى بن يعمر، إذ كان عداده في بنى ليث[1]، ونقل السيوطي عن قتادة قوله: "أول من وضع النحو بعد أبي الأسود يحيى بن يعمر"[2].

وأما ما جاء به من المصطلحات النحوية الجديدة فقد وضع مصطلح الرفع، والنصب (أو الوضع): وهما أول الاصطلاحات العلمية الناضجة عند علماء هذه الطبقة وَرَدَا عند يحيى بن يعمر لما بيَّن للحجاج مواطن لحنه في كتاب الله تعالى في محاورة بينه وبين الحجاج قال الحجاج: "فهذه العربية أنى لك هى؟ قال: رزق، قال: خبّرنى عنّى هل ألحن؟ فسكت، قال: أقسمت عليك! فقال: إمّا إذ سألتنى أيّها الأمير، فإنك ترفع ما يوضع، وتضع ما يرفع، قال: ذلك والله اللحن السّيّئ.

وقيل إنه قال له: تلحن في حروف، قال: فأين؟ قال: فى القرآن، قال: ذاك أشنع له، ما هو؟ قال: تقول: (قُلْ إِنْ كانَ آباؤُكُمْ وَأَبْناؤُكُمْ... أَحَبَّ إِلَيْكُمْ) التوبة: (24)، تقرؤها (أحبَّ) بالرفع قال: لا جرم! لا تسمع لى لحنا، فألحقه بخراسان، وفيها يزيد بن المهلب [3].

قائلاً:(فترفع (أحبَّ) وهو منصوب، وفي رواية:(فتقرؤها "أحبُّ" بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان)[4]. وفي رواية للقفطي يقول يحيى بن يعمر للحجاج: "امّا إذ سألتنى أيّها الأمير، فإنك ترفع ما يوضع، وتضع ما يرفع، قال: ذلك والله اللحن السّيّئ"[5].

وهذه المصطلحات النحوية التي نجدها عند يحيى بن يعمر هي من الجذور الأولى التي نمت وأزهرت وازدهرت وآتت أُكلها في عصر سيبويه.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه المرحلة كانت تعنى بإنشاء المصطلحات ولم تصل إلى مرحلة وضع التعريفات والحدود، وإنما أن واضع المصطلح لا بد وان يحمل تصورا له وهو ما يسمى بـ: (مفهوم المصطلح).

---

(1) ينظر: إنباه الرواة، القفطي: 24/4.

(2) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م: 342/2.

(3) ينظر: واللغويين: الزبيدي محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الأندلسي الإشبيلي أبو بكر، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2: 23، و: أنباه الرواة: 26/4.

(4) ينظر: طبقات النحويين: الزبيدي: 28.

(5) إنباه الرواة: القفطي: 25/6.

3- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (تـ:127هـ)*

وهو أول من بَعج النحو، ومدَّ القياس، وشرح العلل، وكان مائلًا إلى القياس في النحو[1]. وسئل يونس بن حبيب عن ابن أبى إسحاق وعلمه، فقال: هو والنحو سواء، أى هو الغاية[2].

والنحو منذ حمل رايته عبد الله بن أبي إسحاق تقدم خطوات فساحا، فلم يعد مجرد ملاحظات عابرة بل أخذت جذوره تنفذ في حياة اللغة العربية... لذا فالحضرمي يمثل انعطافا كبيرا في الدرس اللغوي؛ لأن القوم قبله كانوا يعنون باللغة من جمع لها وفهم لغريبها وإحاطة بلهجاتها، أما هو فقد أخذ ينفذ إلى دقيق تعبيرها، ويلمح اطراد اصولها"[3].

4- عيسى بن عمر الثقفي (تـ:149هـ)*.

وكان مثل ابن أبي إسحاق أستاذه؛ يستعمل القياس على كلام العرب، ويبدو أنه كان يتوسع في تقدير العوامل المحذوفة، ومن ذلك ما رواه سيبويه عنه من أنه كان يقول: "ادْخُلوا الأَوّلُ فالأوّلُ؛ لأنّ معناه ليَدخل، فحمله على المعنى"[4]. وذلك برفع(الأَوّلُ فالأوّلُ) على تقدير أنهما مرفوعتان بفعل مضارع محذوف تقديره: ليدخل. قال المبرد: "فَإِذا قلت: ادخُلُوا الأول فَالْأول، فَلَا سَبِيل عِنْد أَكثر النَّحْوِيين إِلَى الرّفْع؛ لِأَن الْبَدَل لَا يكون من الْمُخَاطب؛ لِأَنَّك لَو قدرته بِحَذْف الضَّمِير لم يجز فَأَما عِيسَى بن عمر فَكَانَ يُجِيزهُ، وَيَقُول: مَعْنَاهُ: ليدْخل الأول فَالْأول، وَلَا أرَاهُ إِلَّا جَائِزا على الْمَعْنى؛ لِأَن قَوْلك: (ادخل) إِنَّمَا هُوَ: (لتدخل) فى الْمَعْنى"[5].

---

* الحضرمي: أوّل الطبقة الرابعة من النحاة؛ لأنه أقدم أخذا فيمن شاركه فى الطبقة وأقدمهم موتا. ينظر: مراتب النحويين: 32، و: نزهة الألباء: 26، و: إنباه الرواة: 105/2.

(1) طبقات النحويين: الزبيدي: 31.

(2) إنباه الرواة: القفطي: 105/2.

(3) المصطلح النحوي: القوزي: 51.

* بصري ثقة من أشهر تلاميذ ابن أبي إسحاق الحضرمي من طبقة أبي عمرو بن العلاء، ومن موالى آل خالد بن الوليد، نزل في ثقيف فنسب إليها، ويكنى (أبا عمر) على الأشهر، وأكثر من ترجموا له يدعونه بذلك. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي: 41.

(4) الكتاب: سيبويه: 398/1.

(5) المقتضب: المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت: 272/3.

قال شوقي ضيف: "وكأنه لقن تلميذه الخليل والنحاة من بعده فكرة تقدير العوامل المحذوفة التي عمّومها في كثير من العبارات. ووضع أصلا مهماً يدل على دقّة حِسّه اللغوي؛ هو اختيار النصب في الألفاظ التي جاءت عن العرب في بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة، وكأنه أحس في وضوح أن العرب تنزع إلى النصب أكثر مما تنزع إلى الرفع لخفته، فجعل النصب فوق الرفع وعده الأساس"[1].

5- أبو عمرو بن العلاء (تـ: 154هـ)*.

كان ابن العلاء"يستخدم القياس في آرائه النحوية ويُصحّح رواية الشعر بالقرآن إذ أحس بخطأ في روايته، بل يؤنب ويعنف المخطئ، ومن ذلك قوله: "لأبى خيرة: كيف تقول: حفرت إراتك*؟فقال: حفرت إراتك، قال: فكيف تقول: استأصل الله عرقاتهم. فقال أبو خيرة: استأصل الله عرقاتهم، فلم يعرفها أبو عمرو، وقال: لان جلدك يا أبا خيرة"[2]؛ "يُرِيد عاشَرتَ الحاضرةَ فأخطأت"[3].

وذلك "أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجر قال: ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجر فإما أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممن يرضى عربيته وإما أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها. ويجوز أيضًا أن يكون قد أقام الضعف في نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه"[4].

وهذا يدل على أنه كان كثير الاستقراء لكلام العرب متتبِّعًا لأكثره، ولم يخرج عن علمه إلا ما شذَّ من لغات القبائل، ولهذا فإنه يقيس على ما ذكره في كتابه وما خرج عن

---

(1) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 26.

* أبو عمرو بن العلاء المازني التميمي نشأ وعاش بالبصرة حتى توفي بها، وهو أحد القراء السبعة المشهورين وهو العربي الوحيد فيهم، بصريٌ ثقة، تتلمذ لابن أبي إسحاق الحضرمي. ينظر: مراتب النحويين: 33، ونزهة الألباء: 30، وإنباه الرواة: 131/4.

* "إنما قال أبو عمرو هذا لأنه أخطأ؛ لأن الحفرة يقال لها: إيرة، وتجمع إرين، وهى التى يخبز فيها، وأما الإران فخشب النعش". إنباه الرواة: القفطي: 117/4.

(2) إنباه الرواة: القفطي: 117/4-118.

(3) الوافي بالوفيات: الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ/2000م: 106/27.

(4) الخصائص: ابن جني أبو الفتح عثمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (ب س): 385/1.

قياسه يُعد لغةً. وكان يقول:"إنما سمي النحوي نحويًا؛ لأنه يصرف الكلام إلى وجوه الإعراب، واللحن مخالفة الإعراب"[1].

وهذا التعريف يظهر مفهوم النحو لدى جيل أبي عمرو، وهم الرواد في إقامة قواعده، ويظهر أيضًا مدى صلة عمل النحوي بإعراب القرآن الكريم، فهو يصرف الكلام إلى وجوه الإعراب وحالاته السليمة، ثم وضح دلالة اللحن بأنه مخالفة الإعراب، ولعل هذا المفهوم أوحى إلى النحويين بعد ذلك بأهمية حركات الإعراب، فاندفعوا باحثين عن عللها ومعانيها، وتوسعوا في ذلك، حتى عاد النحو عند المتأخرين منهم هو البحث فيها، وسمَّاه بعضهم بصناعة الإعراب.

نعم كانت هذه المرحلة مرحلة وضع المصطلحات، والتهيئة لظهور التعريفات بمعناها الدقيق، وإن رويت بعض التعريفات، ونقل بعضها، إلا أنها كانت تمثلت مرحلة أولية في هذا البناء.

ج) الإنطلاقة الفعلية للنحو العربي على يدي: الخليل وتلميذه سيبويه

الخليل بن احمد الفراهيدي (تـ:175هـ)هو بحق عميد النحاة، ومن ائمتهم[2]، وهو "أعلم الناس بالنحو والغريب، وأكثرهم دقائق في ذلك، وهو أستاذ الناس، وواحد عصره"[3]، و"كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه"[4].

وقال ابن الأنباري في نزهة الألباء: "وهو الذي بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله"[5]. وبمثل ذلك قال الحموي في معجم الأدباء[6].

ويعود الفضل إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي في إقامة صرح النحو والصرف وأصولهما ورفع قواعدهما، التي ثبتت رغم الاختلاف الذي ظهر بين النحاة والمدارس[7].

---

(1) ينظر: معجم الأدباء: الحموي: 51/1.

(2) الطبقات الكبرى: ابن سعد أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي ، تح: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1408هـ: 23.

(3) طبقات الشعراء: ابن المعتز عبد الله بن محمد، تح: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة، ط3: 95.

(4) أخبار النحويين: السيرافي: 31.

(5) نزهة الألباء: الأنباري: 45.

(6) ينظر: معجم الأدباء: الحموي: 1261/3.

(7) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: الفيروزآبادى مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، تح: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ- 2000م: 9.

ويُجمع العام والخاص على ما للخليل بن أحمد على اللغة العربية من فضل وإبداعاته فيها، وقد نسب إليه* كتاب الجمل وقام بتحقيق له فخر الدين قباوة. وقال في مقدمته: "وهو ينسب إلى الخليل، إمام العربية، تبويبات غريبة متميزة، وتقسيمات وتوجيهات وأحكاما وأقوالا ومصطلحات ما كان يعرفها المؤرخون، والدارسون، أو تخالف ما عرف له في تاريخ علم النحو وعلم اللغة والبيان.وهو يقدم عددا وافرا من المصطلحات، في الإعراب والصرف والأدوات"[1].

والخليل أستاذ سيبويه وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل. "قال أبو جعفر: وسمعت أبا إسحاق يقول: إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: وقال غيره؛ فإنّما يعنى نفسه، لأنه أجلَّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه. وإذا قال: وسألته فإنما يعنى الخليل. وكل ما قال سيبويه: وسألته أو قال من غير أن يذكر قائله فهو الخليل"[2].

وقد ذهب - شوقي ضيف – إلى: أن الخليل هو "المؤسس الحقيقي لمدرسة البصرة النحوية ولعلم النحو العربي بمعناه الدقيق، وصورت في تضاعيف ذلك إقامته لصرح النحو بكل ما يتصل به من نظرية العوامل والمعمولات، وبكل ما يسنده من سماع وتعليل وقياس سديد، مع بيان ما امتاز به من علم بأسرار العربية وتذوق لخصائصها التركيبية"[3]. فالخليل أعجوبة الزمن، وذخر الله لهذه الأمة، وعبقري عزّ نظيره.

- **المرحلة الثانية: واقع التعريف في الكتاب**

يُعدّ سيبويه إمام النحاة بلا منازع[4]. ويُعدّ كتاب سيبويه "أقدم كتاب وصلنا في النحو العربي والذي اتخذ أساسًا لما وليه من دراسات نحوية"[5]. وليس معناه أنه أول عمل على الإطلاق، فقد سبقت جهود نحوية قبل سيبويه[6]. كثير منها اندثر، ولم تكن في مستواه.

* ناقش فخر الدين قباوة في مقدمته نسبة الكتاب إلى الخليل تحت عنوان تاريخ الكتاب من الصفحة (8) إلى (14).
(1) كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، 1405هـ/1985م: 6.
(2) أخبار النحويين: السيرافي: 32.
(3) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 5.
(4) ينظر: البحث اللغوي: مختار عمر: 123.
(5) علم اللغة: السعران: 353-354.
(6) ينظر: البحث اللغوي: مختار عمر: 92.

وغلب إطلاق لفظ "الكتاب "في اصطلاح النحاة على (كِتَاب) سِيبَوَيْه"[1]. والذي تَمثَّل آراءه النحوية تمثلا غريبا رائعا، نافذا منها إلى ما لا يكاد يحصى من الآراء، فإذا هو يسوي من ذلك الكتاب آيته الكبرى، وقد بلغ من إعجاب الأسلاف به أن سموه (قرآن النحو) وكأنما أحسوا فيه ضربا من الإعجاز، لا لتسجيله فيه أصول النحو وقواعده تسجيلا تاما فحسب، بل أيضا لأنه لم يكد يترك ظاهرة من ظواهر التعبير العربي إلا أتقنها، فقها وعلما وتحليلا"[2].و"إذا تأمّلتَ الأمثلةَ من كتاب سيبويه تبينتَ أنه أعلمُ الناس باللغة"[3].

فليس هناك من ينكر فضله على النحو والنحاة، والعربية عموما، فقد خط لها المسار الذي تسلكه، وأنار لها الدرب، فما من أحد في مجال العربية، إلا ومفتقر إلى كتاب سيبويه.

أ)عرض سيبويه لأبواب الكتاب وتعاريفه

حدد كتاب سيبويه لأجيال النحويين على مدى القرون التي بعده، معالم البحث النحوي ومنهج معالجة قضاياه، وظل فكرهم في إطاره بغض النظر عن اختلافات جزئية بسيطة قامت عليها المدارس النحوية وقد كان كتاب سيبويه منذ تأليفه في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري أساس دراسة النحو في كل أنحاء العالم الإسلامي"[4]، قال السيرافي:"وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله، علَمًا عند النحويين. فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب. فيعلم أنه كتاب سيبويه وقرأ نصف الكتاب، ولا يشك أنه كتاب سيبويه"[5]، وقد كان"الكتاب عمدة الدراسة النحوية حتى القرن الثامن الهجري. وكان طلاب العلم يقرءون كتاب سيبويه على نحويين تخصصوا فيه، وعرفوا بإجادتهم له

(1) المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأصُول الخَطيَّةِ: نصر (أبو الوفاء) ابن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني الأحمدي الأزهري، تح: طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1426هـ/2005م: 41. وينظر: شرح الكافية الشافية: ابن مالك حمد بن عبد الله الطائي الجياني أبو عبد الله، جمال الدين، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، (ب س): 327/1.

(2) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 6.

(3) الكتاب: سيبويه: 6/1-7.

(4) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 82-83.

(5) طبقات النحويين: السيرافي: 39.

وحسن تدريسهم له"[1]. و"كتاب سيبويه يمثل النحو في شبابه الزاهر، ويرويه لنا في صوره الخصبة الأولى"[2].

وقد جمع في مؤلفه المعروف بـ (الكتاب) مباحث النحو والصرف، وجعل لكل مكانًا منه لا يشركه الآخر فيه أو يكاد. وبدأ بالنحو وثنى بالصرف، صنيع من يراهما علمين. ومن يراجع موضوعات الجزء الأول من (الكتاب) يجدها خاصة بالنحو، فقد تناول فيه الكلمة، والنكرة والمعرفة، والأفعال اللازمة والمتعدية، وأسماء الأفعال، إلى جانب الفاعل والمبتدأ والخبر، وأيضًا المنصوبات كالمصادر المنصوبة، والحال والمفعول فيه، وإن وأخواتها والنداء، والاستثناء، وغيرها"[3].

أما الجزء الثاني فجميع أبوابه صرفية إذا استثنينا باب الممنوع من الصرف الذي افتتح به الجزء. ومن موضوعاته النسب، والتصغير، ونونا التوكيد، وجمع التكسير، وأوزان المصادر، وصيغ الأفعال، ومعاني الزوائد، واسم الآلة، وأسماء الأماكن، وفعل التعجب، والإمالة، والوقف، والإعلال، والإدغام"[4]. محيطا بكل تفاصيلها "إحاطة تامة، واصلا لها بمادة صوتية واسعة من مثل الحديث عن الإمالة والوقف والروم والإشمام والإشباع وما إلى ذلك"[5] من الأبواب.

مباحث لا يكاد يَندّ عنها شيء من النحو والصرف، وقد تحول ما ذكره من قواعد نحوية وصرفية إلى ما يشبه الدليل القاطع، والأمر الذي يعبر عن المثل الأعلى، والقاعدة الأساس.

وينبغي أن لا نظن من ذلك أن الكتاب لم يُكْفَل له منهج سديد في التصنيف، فقد نسَّق سيبويه أبوابه وأحكمها إحكاما دقيقا، وخاصة إذا عرفنا أنه أول كتاب جامع في قواعد النحو والصرف"[6]. فله فضل السبق وإن أحسن اللاحق.

---

(1) علم اللغة العربية: حجازى: 85.
(2) المصطلح النحوي: القوزي: 79.
(3) البحث اللغوي: أحمد مختار: 123.
(4) نفسه: 123-124.
(5) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 61.
(6) نفسه: 80.

ب)التعريفات والحدود النحوية في كتاب سيبويه

إطلاق لفظ (الحد) في الكتاب

وردت كلمة (الحد) في الكتاب أكثر من (50) موضعا بالتنكير، وما يزيد على (30) موضعا بالتعريف.

أما لفظة التعريف في الكتاب، بالمعنى الاصطلاحي المعروف، فلا تكاد توجد إلا مرة واحدة، في قوله: "وليس هنا تعريفٌ ولا تنبيهٌ"[1].

ووردت بمعنى: التعريف بالشخص، لمن يجهله، في باب إضافة الضمير للفعل، وذلك في قوله: "عرّفتُه بهذه العلامة وأوضحتهُ بها،... فأمَّا سمَّيتُ وكنّيت فإنما دخلتْها الباءُ على حدّ ما دخلتْ في عرّفتُ، تقول عرّفتُه زيداً ثم تقول عرّفته بزيد، فهو سوى ذلك المعنى، فإنما تَدخل في سمَّيت وكنَّيت على حدّ ما دخلتْ في عرّفُته بزيد"[2].

ومن أوائل ما يقابلنا في كتاب سيبويه من لفظة(الحد)؛ (حد التثنية). قال: "فَإِن جمعت الِاسْم على حدّ التَّثْنِيَة أَلحقته فِي الرّفْع واوا ونونا"[3].

والقارئ لهذا النص لأول وهلة يظن أن سيبويه يتحدث عن الثنية، إلا أَنَّه يقصد الْجمع الصَّحِيح، الذي يسلم مفرده من التغيير كما يسلم في حالة التثنية. وقوله: (على حد التَّثْنِيَة) أي على طريقة التثنية.

وقد يريد بلفظ (حد)، ما يُفهَم منه: القاعدة، أو أصل الكلام.كما في قوله: "الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول. "فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير"[4]، أي: على أصل ما يأتي عليه الكلام عند العرب.

وقوله في: "بابٌ منه يُضمِرون فيه الفِعْلَ لقبح الكلام إذا حُمل آخِرُه على أوّله. وذلك قولك: مالك وزيدا، وما شأْنُك وعمراً. فإِنَّما حدُّ الكلام ههنا: ما شأنك وشأن عمرو"[5] بمعنى أصل الكلام، وهو بمعنى التقدير، الذي يحتاجه الكلام، حتى يستقيم معنى.

---

(1) الكتاب: سيبويه: 147/2.
(2) نفسه: 38/1.
(3) المقتضب: المبرد: 5/1-6.
(4) الكتاب: سيبويه: 34/1.
(5) نفسه: 307/1.

وقد يريد بلفظ (حد)، معنى القياس، كما في: "بابٌ جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعولَيْنِ في اللفظ لا في المعنى. وذلك قولك: يا سارق الليل أهل الدار، وتقول على هذا الحد: سرقت الليل أهلَ الدار، فتجْرِى الليلةَ على الفعل فى سَعَةِ الكلام"[1].

فلفظة (الحد) فيما تقدم لا يعنى بها الحد في الاصطلاح المنطقي، وإنما هو استعمال لُغويّ بحت، وليس كل ما ورد من ألفاظ (الحد) على هذا النسق، بل منها ما يفهم منه الحد اصطلاحا، كما سنبين فيما يأتي.

د) آساليب التعريف النحوي في كتاب سيبويه

جاء التعريف النحوي في كتاب سيبويه بآساليب مختلفة، منها ما يفهم منه أنه يعرّف مصطلحا ما مباشرة، ومنها ما لا يفهم منه ذلك إلا مع التدقيق. ومن الأنماط التي ورد التعريف عليه في الكتاب:

1- التعريف بالمثال

يغلب على سيبويه أن يعنى في توضيح الباب الذي يتحدث عنه بذكر أمثلته التي تكشف ما يريد، من ذلك قوله: "فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط"[2].

وقوله: "وأما الإضمار فنحو: هو، وإياه، وأنتَ، وأنا، ونحن، وأنتم..."[3].

وقوله: "وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه، وهذان وهاتان، وهؤلاء..."[4].

ويقول مثلا في: باب التنازع بعد ذكر عنوانه: "وهو قولك: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا؛ تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع، إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفع ونصب، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره"[5]. ويقول في باب الإمالة: "هذا باب ما تُمَال فيه الألفات، فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعذافر وهابيل"[6].

---

(1) الكتاب: سيبويه: 1/175-176.
(2) نفسه: 1/12.
(3) نفسه: 2/6.
(4) نفسه: 2/5.
(5) نفسه: 1/ 73-74
(6) نفسه: 2/ 259.

والكثرة الغالبة في أبواب الكتاب تجري على هذا النحو من تصويرها عن طريق التمثيل وذكر الشواهد.

2- تعريف المصطلح بذكر خوآصه

التعريف بذكر خواص المصطلح، وعلاماته، هو تعريف بالرسم، (شكل المصطلح). وقد تردد في الكتاب في مواضع كثيرة منها، قوله: **"**والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضعٍ واحد، ونحو ذلك: رددت ووددت، واجتررت، وانقددت..."[1]

كما عرف التثنية بالعلامة فقال: "واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد والين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن"[2].

وكما عند الحديث عن إنّ وأخواتها، فعرفها بـ: "الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده"[3]. أي أنها تنصب الأول وترفع الثاني، كما يرفع الفعل الفاعل وينصب المفعول، فهي تعمل عملين: الرفعَ والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب، وهذا تعريف بالعمل.

3- تعريف المصطلح بذكر بعض أوصافه

من ذلك تعريفه الاستثناء بـ: "إنما حده أن تَدارَكَه بعد ما تنفى فتُبدِله"[4]، فهو وصف للاستثناء بمعنى التدراك، للشيء، بإخراج، أو إدخال ما يتوهم عكسه.

والمستثنى: "لأنه مخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما"[5]. ويلاحظ في هذا: الدقة في التمييز بين الاستثناء، والمستثنى؛ الذي يقع عليه الاستثناء، فهما ليس بمعنى واحد.

4- التعريف بالتقسيم

وقد يعمد إلى ذكر الأقسام التي يندرج المسمى تحتها، كقوله في فاتحة كتابه: "الكلم: اسم وفعل وحرف، جاء لمعنى"[6]. وقوله مقسما المنادى إلى منصوب ومرفوع: "هذا باب

---

(1) الكتاب: سيبويه: 530/3.
(2) نفسه: 2/1.
(3) نفسه: 131/2.
(4) نفسه: 335/2.
(5) نفسه: 331/2.
(6) نفسه:12/1.

النداء، اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره[1].

وقوله في باب التصغير مصورا له في أمثلته أو صيغه: "هذا باب التصغير، اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة؛ على فُعَيل وفُعَيعِل وفُعَيْعِيل"[2]، ثم يذكر الأمثلة مثل جبيل وجعيفر ومصيبيح. وكأنه في كل ذلك آثر المنهج التحليلي الذي يعنى في تصوير الموضوع ببيان أقسامه وتفريعاته مباشرة.

5- التعريف بالضد

ويتمثل هذا في تعريفه الحرف بقوله: "وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل"[3]. فما ليس بفعل ولا اسم هو حرف.

6- الحد التام (على أساس قواعد علم المنطق).

فقد يعمد إلى المنهج العقلي المجرد، فيحُدّ بعض ما يتحدث عنه من أبواب، عن طريق التعريف الكلي الجامع، من ذلك:

تعريفه للمبتدأ بأنه: "كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه الكلام"[4]. وهو"من تعريفاته الجامعة"[5]، فالابْتِداءُ لا يَكُونُ إلا بمَبْنِيٍّ عَليه وهو الخَبَر فالمبْتَدأ الأَوَّل، والمَبنِي عَليه ما بَعدَه فهو مُسْنَد، أي الخَبَر ومُسْنَدٌ وهُو المبتدأ.

تعريف المفعول لأجله، بقوله في: "باب ما يَنتصب من المصادر؛ لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر. فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه، فانتَصب كما انتَصب درهم فى قولك: عِشْرونَ دِرْهَماً.وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان"[6]؛ فعرف المفعول لأجله بما يأتي لأجله، وهو كونه تفسير، وعذر لوقوع الفعل.

---

(1) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 63.
(2) الكتاب: سيبويه: 2/ 105.
(3) نفسه: 12/1..218/4.
(4) نفسه: 126/2.
(5) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 64.
(6) الكتاب: سيبويه: 367/1.

تعريف اسم الفاعل، بقوله: "لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه"[1]. وهذا تعريف بالوصف، فعرف اسم الفاعل على انه: اسم، جرى مجرى الفعل، وصفة جرى على موصوف.

تعريف النداء، بقوله: "كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب"[2].

ويعرف الترخيم بأنه: "حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا"[3]. ويقول: إنه لا يكون إلا في النداء.

تعريف الأفعال، بقوله: "وَأما الْأَفْعَال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، وَلما يكون (وَلم يَقع)، وَلما هُوَ كَائِن لم يَنْقَطِع"[4]. وَقد أَتَى فِي هَذَا بالغاية، لأنه جمع فِيهِ قَوْله (أَمْثِلَة)، والأمثلة بالأفعال أحق مِنْهَا بالأسماء والحروف، وَبَين أنها مُشْتَقَّة من المصادر، وَقَوله: (من لفظ أحداث الْأَسْمَاء). رُبمَا أَخذ عَلَيْهِ انه أضاف الأحداث إِلَى الْأَسْمَاء، والأحداث للمسميات لَا للأسماء.

وَهَذَا الْأَخْذ غير وَارِد عَلَيْهِ لوَجْهَيْنِ: أَحدهمَا أن المُرَاد بأحداث الأسماء مَا كَانَ فِيهَا عبارَة عَن الْحَدث، وَهُوَ الْمصدر، لأنه من بَين الأسماء عبارَة عَن الْحَدث، وَهُوَ من بَاب إضافة النَّوْع إِلَى الْجِنْس.

وَالثَّانِي: انه أَرَادَ بالأسماء المسميات، كَمَا قَالَ تَعَالَى: (مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ) يوسف: (40) والأسماء لَيست معبودة، وإنما المعبود مسمياتها.

وَقَوله: (بنيت لما مضى) الْفَصْل، إشارة إِلَى دلالتها على أَقسَام الزَّمَان: الْمَاضِي، والحاضر، والمستقبل"[5].

---

[1] الكتاب: سيبويه: 127/2.
[2] نفسه: 182/2.
[3] نفسه: 239/2.
[4] نفسه: 12/1.
[5] مسائل خلافية: العكبري: 68.

وهو "تعريف دقيق إذ جمع فيه بين دلالة الفعل على الحدث أي: المصدر ودلالته على الزمان الماضي والمستقبل والحاضر، وبذلك شمل التعريف أقسام الفعل الثلاثة: الماضي والأمر والمضارع"[1]. فأزمنة الفعل ثلاثة، على حسب التقسيم الزمني، وهذا ما استقر عليه تقسيم الفعل إلى يومنا هذا.

وتضمن التعريف مسألة دقيقة طال الجدل بعده فيها بين خالفيه من البصريين وبين الكوفيين، وهي مسألة أيهما هو الأصل: المصدر أو الفعل؟ أو بعبارة أخرى: أيهما اشتُق من صاحبه؟ وواضح من قول سيبويه: "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" أن المصدر -في رأيه- هو الأصل، وأن الفعل مشتق منه. ورأى الكوفيون أن الفعل هو الأصل واشتق منه المصدر"[2].

قال العكبري: "وَقد أَتَى فِي هَذَا بالغاية"[3]. ويضيف شوقي ضيف: "وكأنه هو الذي وضع في النحو فكرة التعريف للأبواب تعريفا جامعا يجمع قضاياها وجزئياتها المختلفة، وإن كان لم يتسع بذلك كما اتسع النحاة بعده"[4].

والملاحظ: أن الحدود في كتاب سيبويه ليست حدودا بالمعنى المنطقي، وإطلاقه للفظة الحد يأتي على معان متعددة لا يريد بها التعريف، وقد يأتي بتعريفات من دون أن يمهد لها بكلمة الحد، أو بالمصطلح الذي يريد أن يعرفه.

التعريفات عند سيبويه

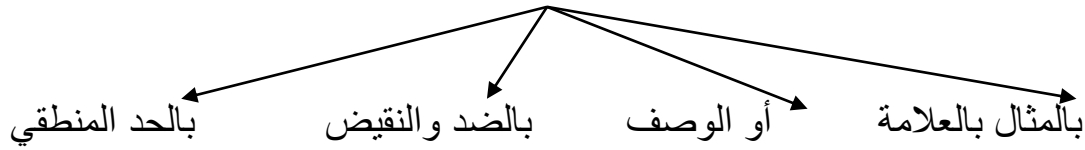

هـ) سمات التعاريف في كتاب سيبويه

الطول النسبي

وذلك لأن المصطلحات غير المستقرة هي مصطلحات (طويلة) نسبياً بالمقارنة بالمصطلحات عند ابن هشام، المتوفى في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري.

---

(1) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 64.
(2) نفسه: 64.
(3) مسائل خلافية: العكبري: 69.
(4) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 64.

وطول المصطلح سمة اتصف بها نحاتنا الأقدمون، وعلى رأسهم سيبويه، فقد شاع في كثير من تآليف ذلك العصر المبكر نحوية وغير نحوية، إطالة تراجم الأبواب أو عناوينها تحقيقا لأغراض محددة هي:

1- تحقيق الإعلام بمضمون الباب في ترجمته أو عنوانه.

2- تحقيق بيان المناسبة بين ترجمة الباب أو عنوانه، وبين المعلومات الواردة فيه.

3- الدلالة على مطابقة العنوان لما يرد تحته"[1].

وهذا هو المتاح في ذلك العصر، فلا يعتبرالتطويل في التعريف عيباً آنذاك.

الغموض في بعض الجوانب

يلاحظ على بعض تعريفات سيبويه، شيء من الغموض والتداخل في العبارات، مما يحتاج إلى تبسيط وشرح، بل أن هذا موجود في كثير من عرضه للقواعد والأحكام النحوية، ومرد هذا الغموض لسببين:

-الميل إلى الإيجاز: الذي حاول به سيبويه "أن يجمع أكبر قدر من المعرفة بأقصر عبارة ليسهل على المتعلمين"[2]. وقد يقع في الكتب ألفاظ مستغلقةُ فمنها ما يكون تعذر فهمه من قبل عبارة واضع الكتاب لأنه يكون مستوراً على ما بعده من الألفاظ وعلى ذلك جاءت عبارة سيبويه في بعض المواضع"[3].

وقد توجد في مواطن مختلفة من الكتاب "ظلال من الغموض والإبهام، وقد يرجع ذلك في الكثير الأكثر إلى أن سيبويه كان يضع قوانين النحو والصرف وضعا مفصلا متشعبا لأول مرة، فطبيعي أن يتصعب عليه التعبير أحيانا وأن يداخله من حين إلى حين شيء من الإبهام والالتواء. وكثيرا ما يوجز في موضع يفتقر إلى شيء من البسط"[4].

-العامل الزمني: ولا بد أن يؤخذ العامل الزمني بعين الاعتبار، "فعمر الكتاب ينيف عن اثني عشر قرنا، واللغة لا تبقى دون تطور، وألفاظها شبيهة بالكائن الحي في التطور والفناء، فينبغي لمن اراد الحكم عليه من حيث الغموض أو الوضوح ألا يغفل ما قد اعترى

(1) شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام: سلامة: 253.
(2) المصطلح النحوي: القوزي: 85.
(3) رسالة الملائكة: المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء التنوخي، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1424هـ/2003م: 228.
(4) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 62.

العربية من تغير وتطور عبر هذه السنين، لا أن ينظر إليه في ذلك العصر بمقاييس عصرنا الحاضر"[1]. فيسمُهُ بما يراه في نظره بالتعقيد والإبهام.

ومما وقف عنده العلماء كثيرا حتى يفهموا معناه:

مسألة الحذف في الكلام وما قد يجري فيه حذف الفعل، ويمثل لذلك بقولهم: "حينئذ الآن"[2]. و"تقديره: واسْمَع الآن، ومعناه أن ذاكرًا ذكر شيئًا فيما مضى يستدعي في الحال مثله فقال له المخاطب: حينئذ الآن. أي: كان الذي تذكره حينئذ، واسمع الآن، أو دَعِ الآن ذكره أو نحو ذلك من التقدير"[3]. والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُحْصَى.

كما يمثل للغموض في كتاب سيبويه، بمثال ثانٍ هو قوله: " وما أغفلَه عنك، شيئاً، أي دعِ الشكّ عنه"[4].

واختلف العلماء في مراد سيبويه في هذه المسألة وشرحها، فقال الأخفش سعيد بن سعدة: أنا مذ عقلت أسأل عن هذا فلم أجد من يعرفه على الحقيقة. وكان يونس يقول: ذهب من كان يعرف هذا، والسبب في هذا هو أن هذا كلام جرى كالمثل وفيه حذف قل استعماله مظهرا. فمضى من كان يعرفه"[5]. وظل النحاة حتى عصر المبرد لا يدرون معنى العبارة، ولا يعرفون بالتالي موضع حذف الفعل حتى جاء الزجاج، فقال: إن العبارة تعليق على كلام تقدم، كأن قائلا قال: "زيد ليس بغافل عني"، فأجابه صاحبه: ما أغفله عنك، شيئا. على تقدير: انظر شيئا، يريد أن يقول له: تفقَّدْ أمرك ودع الشك عنك"[6]، وبذلك فُهمت العبارة واتضحت بعد أن كانت عند من سبقه من النحاة كأنها لغز من الألغاز"[7].

وهذا الغموض الجزئي هو ما جعل كثيرا من النحاة يتناولونه "بالشرح والتفسير والتعليق وفي مقدمتهم تلميذه الأخفش وأصحابه من مثل الجَرْمي والمازني، وكلما تقدمنا

(1) المصطلح النحوي: القوزي: 85-86.
(2) الكتاب: سيبويه: 224/1.
(3) الإنصاف: الأنباري: 61/1.
(4) الكتاب: سيبويه: 129/2.
(5) أخبار أبي القاسم الزجاجي: الزجاجي: 63.
(6) الكتاب: سيبويه: 1/ 279.
(7) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 82.

مع الزمن تكاثرت شروحه وتفسيراته والتعليقات عليه، ومن أشهرها شرح السيرافي وشرح الرماني. وعُنُوا عناية واسعة بشرح شواهده"[1].

وطبيعة التعريفات في كتاب سيبويه، جاءت بطرق متعددة منها ما يصدق عليه أنه حد - بالمعنى المنطقي-، ومنها ما يدخل ضمن أنواع التعريفات الأخرى؛ كالتعريف بالعلامة، والخآصة، والتقسيم والضد...مما يدل على أن:

1- شيوع لفظة الحد ليست بالمعنى اللغوي المعجميّ المجرد، الذي هو الفصل بين شيئين، إنما هو بمعنى اصطلاحي، "لكنه ليس اصطلاحا منطقياً بحتاً، وإنما هو " اصطلاح ذو جذور منطقية، واستعمالات لغوية نحوية ذات دلالات سياقية"[2]، تفهم من مدلولات اللغة.

2- إن مصطلح الحد لم يكن قد استقر في عصر سيبويه، واكتسب صبغته المنطقية في علم النحو، وهذا الأمر عائد إلى أن الثقافة الفلسفية لم تكن بعد قد انتشرت في عصره، إضافة إلى أن مصطلح الحد الفلسفي كان ما يزال في طور النشأة، اما من الناحية النحوية، فإن عدم استقرار مصطلح الحد، عائد إلى عدم استقرار المصطلح النحوي في الكتاب"[3].

ولم يتحدث أحد من الباحثين قبل بصورة علمية عن التأثير اليوناني في مرحلة النشأة.

وأغلب الباحثين يذهبون إلى القول بتأثير يوناني في فترة متأخرة من فترات النحو العربي سواء كان التأثير مباشرًا أو غير مباشر، وسواء كان التأثير عن طريق النحو اليوناني أو المنطق اليوناني"[4].

وعليه: ان التعريفات في كتاب سيبويه، كانت صبغتها لغوية، تنتمي إلى منطق اللغة وأسسها، لا إلى مفاهيم المنطق وقواعده، وهذا لا يعني أنه ساذج الطرح، لا يعتمد على العمق والرؤية المتزنة. ففيه ما أبهر من أتى بعده إلى يومنا هذا دقة، واحتواء لمفهوم المصطلح، وحدود القاعدة النحوية.

---

(1) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 82-83.
(2) البذور الاولى للجدود النحوية: البب: 11-12.
(3) نفسه: 12.
(4) البحث اللغوي: أحمد مختار: 351.

مما يدل على العقل الراجح، والتفكير السوي لـ(الرجل)، وقد يوحي هذا إلى اطلاع على العلوم التي تنتمي إلى الفلسفة والمنطق، واستخدامها الاستخدام الواعي المتعقل.

وفي هذا الصدد يقول أحمد مختار في كتابه البحث اللغوي عند العرب: "ولست أخيرًا مع الدكتور أيوب في قوله: إن كتاب سيبويه يخالف المتأخرين من ناحية عدم تأثره بالمنطق، وعدم اهتمامه بالنظريات والتقسيمات العقلية؟ ماذا يبقى في أي كتاب للنحو إذن لو جردناه من النظريات، ونحينا جانبًا ما فيه من تقسيمات عقلية؟"[1]. قد يكون، وقد يكون هذا ما توصل إليه اللغويون والنحاة عند استقرائهم كلام العرب.

ولنفرض - جدلا- أن سيبويه، قرأ علم المنطق، ووظّفه في كتابه، فإذا كان استخدامه لبعض مفاهيم المنطق، من باب التدقيق والضبط، والتحكم في آلياته، وعدم تغليبه على طبيعة اللغة، ومفاهيمها التي تنبع من كيانها، وتعبّر عنها، من غير أن تستعبده قواعد المنطق وتستخدمه. ألا يعتبر هذا إيجابي، ومن باب التكامل بين العلوم، فأين الضَّيْر؟.

-المرحلة الثالثة: ما بعد الكتاب

قال أحمد مختار عمر في كتابه البحث اللغوي عند العرب: "وقد كان من سوء حظ النحو العربي أن جاء سيبويه في وقت مبكر جدًّا لا يتجاوز النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، إذ نتج عن تفوقه وشدة إعجاب النحاة به أن أصيب التفكير النحوي بشلل، ودار الجميع في فلك سيبويه، واتخذوه أساسًا لدراستهم، ولذا لم يطوروا هذه الدراسة بالقدر الكافي، وتحولت كثير من الدراسات النحوية إلى مجرد شروح له أو اختصارات أو تعليقات عليه، أو جمع لشواهده وشرحها..أو.. أو..."[2]، ويكفي دليلًا على ما كان لعمل سيبويه من إبهار وافتتان قول السيرافي (تـ:368هـ): "وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده"[3]. وقول المازني (تـ: 248هـ) في تمجيده: "من أراد أن يعمل كتابًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"[4] وكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ

(1) البحث اللغوي: أحمد مختار: 349.
(2) نفسه: 124.
(3) أخبار النحويين: السيرافي: 38.
(4) نفسه: 40.

عليه كتاب سيبويه: "هل ركبت البحر" تعظيمًا واستصعابًا له"[1]. لما يحتاجه القارئ من إعداد الفهم الثاقب، والنظر العميق، إن أراد أن يظفر بجواهره.

أ- المسايرة لما في الكتاب من تعريفات

انبهر كثير من النحاة بما في كتاب سيبويه، لأنهم وجدوا فيه ما لم يعهدوه من مباحث نحوية، وثراء علميّ، استوفى سيبويه فيه أغلب الأبواب والفصول، فاشتغلوا بدراسته، والكشف عن مدلولاته.

وهذا لا يعني أن طبقة سيبويه، ومن بعده لم يقدموا شيئا للنحو، فقد"سار نحاة البصرة والكوفة جنبًا إلى جنب وتنافسا في البحث والإنتاج، وتابع من كلا البلدين نحاة أعلام ليس من السهل تفضيل أيهما على الآخر. فمن نحاة البصرة نجد الأخفش سعيد بن مسعدة، وقطرب والمازني والمبرد. ومن نحاة الكوفة نجد الكسائي، والفراء، وثعلب وابن السكيت.

وهؤلاء جميعًا عاشوا وماتوا قبل نهاية القرن الثالث الهجري. وأهم ما يميز هذه الفترة ارتقاء البحث النحوي ونضجه بدرجة لم تسمح بجديد بعدها. كما يميزها ظهور الكتب الكاملة التي تعالج النحو بابًا بابًا. ونضرب لذلك المثل بكتاب "المقتضب" للمبرد، وهو برغم اسمه كتاب ضخم طبع في أربعة مجلدات"[2].

ويميّزهذا العصر "أيضا اتجاه البحث إلى التقصي، والاستقراء للمأثور عن العرب وإعمال الفكر، واستخراج القواعد. وقد أذكى من روح النشاط التنافس البلدي الذي نشأ بين البصرة والكوفة ومحاولة كل فريق أن يظهر على الآخر. كما يميزها انفصال الصرف عن النحو على يد أبي عثمان المازني الذي ألف: التصريف"[3]. لتشعب المعارف.

وكانت هذه مرحلة "الاستقرار للمصطلح النحوي، وهي مرحلة تالية لمرحلة شهدت مُدارسات وخصومات شديدة، ومناظرات في هذا العلم لم تهدأ حتى استقرّ النحو، ورست حدوده ومصطلحاته بالشكل الذي وصل إلينا"[4].

---

(1) بغية الوعاة: السيوطي: 21، 23.
(2) البحث اللغوي: أحمد مختار: 126.
(3) نفسه: 127.
(4) المصطلح النحوي: القوزي: 156

ويضاف إلى كل ما تقدم ذكره "أن التاريخ لنشأة علوم العربية وبخاصة النحو لم يتم إلا بعد أن نضج هذا العلم، وتكوّنت أطره العامة، واستوت مصطلحاته الفنية على سوقها، تلك المصطلحات التي لم يكن النحاة في القرن الأول ومنتصف الثاني على شيء من الدراية بمدلولات أكثرها، فانشغل علماء الطبقات بمرحلة النضج والكمال قي القرنين الثالث والرابع، وما خلفه علماؤها من نتاج علمي"[1].

فكانت هذه المرحلة، مرحلة استيعاب لما في الكتاب ومحاولة تكميل بعض الجوانب التي لم ترد فيه، مع التوقف على الأصول الكلية والمنهج النحوي الذي اختطه الكتاب.

ب- مرحلة التأثر بمفاهيم المنطق في صياغة الحدود

نشطت حركة ترجمة الكتب في العصر العباسي، وألقت بظلالها على العلوم الناشئة، في ذلك الوقت، والتي كانت في طور التأسيس والتقعيد، ومن سنة الحياة في التأثر والتأثير، تسرب إلى النحو العربي، بعض قواعد المنطق الفلسفي، وتأثر تأثرا جزئيا بها "ابتداء من أواخر القرن الثالث حيث ظهرت الترجمات الأولى للأعمال الفلسفية اليونانية، ولا يصح أن نغفل في هذا المقام التأثير المعتزلي على المناهج النحوية العربية وبخاصة على نظرية العامل"[2]. لتمجيدهم التآم للعقل، وتحكيمه حتى على النص المقدس.

ومن العلماء الذين ظهر في عطائهم العلمي النحويّ التأثر بعلم المنطق:

-ابن كَيْسان (تـ: 225هـ)*

وهو من الذين اشتقوا احتجاجات الكوفيين في جملتها، والذين انتزعوا مقاييسها وعللها، مع ما أمدهم به الكوفيون من الكسائي إلى ابن الأنباري.

وكان تثقفهم بالنحو البصري وما بُسط فيه من العلل والمقاييس ووجوه الاحتجاج مادة صاغوا منها عملهم"[3].

وفي كلام الزجاجي عنه ما يدل على أنه كان يعنى بحدود النحو، فقد نقل عنه حد الاسم بقوله: "الأسماء: ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت معانيها نحو: رجل وفرس"، ثم

---

(1) أصول علم العربية: الصاعدي: 316.

(2) البحث اللغوي: أحمد مختار: 352.

* "ابن كيسان: (000 - نحو 225هـ = 000 - نحو 840م) عبد الرحمن بن كيسان، ابو بكر الأصم. فقيه معتزلي مفسر". الأعلام: الزركلي: 323/3.

(3) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 247.

قال: "ولابن كيسان في كتبه حدود للاسم غير هذا هي من جنس حدود النحويين، وحدّه في الكتاب المختار بمثل الحد الذي ذكرناه من كلام المنطقيين"[1] يريد: حدهم له بقولهم: "الاسم: صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى غير مقرون بزمان"[2].

ولعل في ذلك ما يدل على أن ابن كيسان كان يأخذ نفسه بثقافة منطقية عميقة، ويقول مترجموه: إنه كان يمتاز بحدة خاطره وبعد غوصه وغرائب قياساته.

ويقول مترجموه أيضا: "إنه مزج النحوين: البصري والكوفي، فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ظنه صحته، واطرد له قياسه، وترك التعصب لأحد الفريقين على الآخر. وتدور له في كتب النحو آراء كثيرة، منها ما وافق فيه البصريين ومنها ما وافق فيه الكوفيين ومنها ما وصل إليه باجتهاده وبعد غوره"[3]. ومعلوم أن الخلفية العلمية للشخص تُوجّه إنتاجه المعرفة إلى الناحية المتشبّع بها.

-ابن السراج (تـ: 316هـ)

صاحب الأصول في النحو، تأثرا بأصول الفقه، فأراد ان يفرغ النحو في قالب فقهي، وذلك لا يتاتى بالكلية، فلكل من الفقه والنحو خصائص ليست للآخر.

ومن تعريفاته التي اصطبغت بمسحة منطقية تعريفه الاسم، بـ: "(ما دل على معنى مفرد)، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر. وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة"[4]. فيلمح من هذا التعريف مراعاة "الاضطراد والانعكاس نَحْو قَوْلنَا: كل مَا دلّ على معنى مُفْرد فَهُوَ اسْم، وَمَا لم يدل على ذَلِك فَلَيْسَ باسم"[5]. وهذا ما يشْتَرط فِي الْحدود المنطقية.

-الزجاجي (تـ:337هـ)

ومن يقرأ كتاب الزجاجي (الإيضاح في علل النحو) "يرى الفلسفة والمنطق وعلم الكلام والفقه، أو بعبارة أدق: علّلها جميعا. تمس جوانب التعليل والاحتجاج فيه. وهو

(1) الإيضاح: الزجاجي: 50.
(2) ينظر: الإيضاح: الزجاجي: 48.
(3) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 249.
(4) الأصول في النحو: ابن السراج: 36/1.
(5) الكليات: الكفوي: 393.

يستهله بالحديث عن تقسيم سيبويه الكلام إلى: اسم وفعل وحرف، محتجا لصحة هذا التقسيم. وما يلبث أن يتحدث عن حدود الاسم والفعل والحرف، ويلتمس عند المناطقة تعريفهم للحد، ويقف بإزاء اختلاف النحاة في حدودهم، ويقول: إنه ليس اختلاف تضاد بل هو كاختلاف الفلاسفة في حدهم للفلسفة، ويقابل بين تعريف المناطقة للاسم وتعريف النحاة، بادئا بسيبويه ثم الأخفش ثم ابن كيسان ثم المبرد...وكذلك يصنع بحد الفعل وحد الحرف"[1]. وهكذا دواليك.

وتراه يعرض لـ "كل مسألة يرى فيها جدالا أو حجاجا بين البصرين والكوفيين يوردها مفصلا القول فيها، وقد يضيف من عنده وجوها من العلل والأقيسة، وهي جميعا تغمس في اصطلاحات المناطقة والمتفلسفة والمتكلمين وأصحاب علم الأصول"[2].

والظاهر ان علماء المدرسة البصرية توسّعوا في العلل والأقيسة، و"الاعتماد على الأفكار الفلسفية في درسها، والقدرة الفائقة على الاستدلال بالبراهين العقلية، والأقيسة المنطقية، والعلل الفلسفية، ويتمثل هذا في بعض الجوانب فيما يعرف بنظرية العامل، والتي يرجع الفضل في تثبيت أصولها، ومد فروعها، وإحكامها إحكاما على مر العصور"[3].

ويمكن أن نلاحظ آثار ذلك في نشاط المباحث الدينية واللغوية على السواء، حتى لنرى الجاحظ يقول: "لا يكون المتكلم جامعا لأقطار الكلام، متمكنا في الصناعة، يصلح للرياسة حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة"[4].

ومع ذلك بقي النحو العربي في هذه المرحلة يحافظ على كيانه، وينتمي إلى عقلية العرب اللغوية، فلم تطغ عليه الفلسفة الوافدة، وتتحكم في مساره، "ولم يتحدث أحد من الباحثين قبلُ بصورة علمية عن التأثير اليوناني في مرحلة النشأة. وأغلب الباحثين يذهبون

(1) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 253.
(2) نفسه: 253-254.
(3) شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام: سلامة: 79.
(4) الحيوان: الجاحظ: 2/ 134.

إلى القول بتأثير يوناني في فترة متأخرة من فترات النحو العربي سواء كان التأثير مباشرًا أو غير مباشر، وسواء كان التأثير عن طريق النحو اليوناني أو المنطق اليوناني"[1].

فحافظ على صفائه، ولم يزل النحاة يحتكمون - في بناء صرح النحو- إلى اللغة، من داخلها، ومن خلال طبعها العربي الأصيل، وخصائصها التي تُعبّر عنها كلغة راقية.

ج- مرحلة إخضاع الحدود النحوية لمقاييس المنطق

أخذ النحاة في أواخر القرن الثالث وما بعده، "يتنافسون في هذه الأقيسة النظرية والافتراضات غير الواقعية"[2].

وليس هناك مجال للقول بتأثير يوناني على العرب في مجال الأصوات والمعجم. وما يقال عن تأثير يوناني مقصور على مجال النحو فقط.

وتتلخص الآراء حول هذه القضية فيما يأتي:

1- وجود تأثير يوناني مباشر على النحو العربي منذ نشأته.

2- وجود تأثير يوناني غير مباشر -عن طريق السريان- على النحو العربي منذ نشأته.

3- وجود تأثير يوناني مباشر أو غير مباشر، في مرحلة متأخرة لا تشمل مرحلة النشأة.

4- نفي التأثير اليوناني كلية.

ونحن وإن كنا نسلم بتأثير المنطق والفلسفة على النحو بوجه عآم " فإننا نتردد كثيرًا في قبول الرأي القائل بوقوع النحو العربي تحت سيطرة الفلسفة اليونانية. ومجرد التشابه في تقسيم أو أكثر، أو في بعض المصطلحات لا ينهض دليلًا لإثبات مثل هذه الدعوى العريضة... والأمر قد لا يخرج عن مجرد التشابه بطريق المصادفة، أو عن التأثر الجزئي ابتداء من أواخر القرن الثالث حيث ظهرت الترجمات الأولى للأعمال الفلسفية اليونانية"[3]. والحياة مبنية على التأثير والتأثر، ولعل هذا يظهر انفتاح المسلمين آنذاك

(1) البحث اللغوي: أحمد مختار: 351.
(2) نفسه: 150.
(3) نفسه: 352.

على العالم وثقافاته استفادة وبناء، ثقة منهم بمقوماتهم الشخصية، وإنما ينغلق الخائف على ذاته من الذّوبان.

جوانب تأثر النحو بالمنطق

يُعدّ الدكتور إبراهيم بيومي مدكور من أشد المتحمسين لإثبات التأثير اليوناني بشقيه النحوي والفلسفي، الذي نشر بحثًا بمجلة الأزهر بعنوان: منطق أرسطو والنحو العربي. ذهب فيه إلى تأثر النحو بالمنطق الأرسطى من جانبين: (موضوعي ومنهجي).

ويُمثّل للموضوعي: بتقسيم أرسطو الكلمة في مقدمة كتاب (العبارة) إلى اسم وفعل، واشارته في كتاب آخر له إلى قسم ثالث هو الأداة. وإذا انتقلنا إلى كتاب سيبويه نجده يبدأ بتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، ويعرفها تعريفًا يحاكي من بعض النواحي التعريف الأرسطي.

أما التأثير المنهجي فقد رآه في: اهتمام العرب بالقياس النحوي، ومحاولة فلسفته والبحث عن أركانه وتحديد شرائطه. كما رآه في مبدأ العلة الذي كان له شأن في النحو العربي، وفي المنطق الأرسطي، وفي نظرية العامل النحوية التي هي وليدة مبدأ العلية الفلسفي[1].

ومن أبرز العلماء الذين تأثروا بالمنطق، وأخضعوا المباحث النحوية لعلم المنطق:

-السيرافي: (ت: 368هـ)*

أكبّ أبو سعيد السيرافي على دروس اللغة والدراسات الدينية ببلدته، "وكان يعنى بالنحو، ويفزع إليه الطلاب في تفسير عويصه وحل مشاكله ومستغلقاته. وكان يعتنق الاعتزال مما جعله شديد الصلة بالمنطق والمباحث الفلسفية، وهي صلة سلّحته بقوة الحجة وسلامة البرهان، مما أضرم فيه نار الجدل، وجعله يظفر دائما بمناظريه. ومناظرته التي

(1) ينظر: البحث اللغوي: أحمد مختار: 351.

* "الحسن بن عبد الله بن المرزبان، القاضي أبو سعيد السيرافي. ولي قضاء بغداد، وسكن الجانب الشرقي، وكان أبوه مجوسيا، واسمه بهزاد، فأسلم، فسماه ابنه عبد الله. قرأ النحو على ابن السراج، وعلى أبي بكر مبرمان، واللغة على أبي بكر ابن مجاهد وابن دريد وكان ورعا عالما، يأكل من كسب يده، ولا يخرج من بيته إلى الحكم إلا بعد نسخ عشر ورقات، يأخذ أجرتها عشرة دراهم، وكان يتجاهر بالاعتزال، وله تآليف منها: "شرح كتاب سيبويه" وأحسن فيه. مات سنة 368هـ". البلغة: الفيروزآبادى:115.

أفحم فيها متى بن يونس مشهورة، وكان موضوعها النحو والمنطق أيهما أدق في معرفة صحيح الكلام من سقيمه وسديده من مدخوله"[1].

وكان السيرافي "يتوسع في التّعليل، توسعاً أسعفه فيه عقله الجدلي الخصب، فليس هنا شيء علله النحاة إلا وتذكر عللهم فيه، وتضاف إليها علل جديدة، وما لم يعللوه حاول جاهدا أن يجد له علة أو عللا تسنده، من ذلك أن نراه يعلل لعدم جر المضارع كما جر الاسم بسبع علل، ويقف عند نصب جمع المذكر السالم بالياء دون الألف، ويذكر لذلك أربع علل، كما يذكر لعدم نصبه بالواو أربع علل أخرى، وأيضا فإنه يذكر لاختيار الألف دون الواو في رفع المثنى ثلاث علل. وتتكاثر أمثال هذه العلل الميتافيزيقية في كل جوانب الشرح"[2]. محاولا أن يعلل كل مسائل النحو، ومعلوم أن هذا السعي سيوفعه في التكلف، فلا يمكن ان ترتبط كل مسألة فرعية بعلة ما، وهب انها كذلك فالإحاطة بكل الدقائق أمر متعسّر، وقد يكون توسعاً لا يحتاجه النحو، إن لم نقل يُعقّده.

-الرماني (تـ: 384هـ)*

أصْلُ الرماني من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد[3]. و"كان لازدهار الفلسفة، وعناية البغداديين بها أثر واضح في الدراسات النحوية، ومن ثَمّ رأينا من النحويين من أكثر من استعمال الأساليب الفلسفية في كلامه كأبي الحسن الرماني الذي كان يؤيد المعتزلة، وتأثر بفلسفتهم في دراساته النحوية"[4].

وكان يقال: "النحويون في زماننا ثلاثة: واحد لا يفهم كلامه وهو الرمانيّ، وواحد يفهم بعض كلامه وهو أبو علي الفارسيّ، وواحد يفهم جميع كلامه بلا أستاذ وهو

(1) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 145.
(2) شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام: سلامة: 81.
* الرماني: هو أبو الحسن علي بن عيسى، ولد سنة 326هـ، أخذ عن ابن السراج والزجاج وابن دريد إلى أن صار إماما في العربية، ولا سيما النحو، حتى قيل: لم يُرَ مثله علما بالنحو، وكان يمزج النحو بالمنطق، حتى قال عنه الفارسيّ: "إن كان النحو ما يقوله الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله، فليس معه منه شيء"، له كتب قيمة، منها: شرح كتاب سيبويه، وكتاب الحدود، وكتاب معاني الحروف، مات سنة: 384هـ. البلغة: 159، وإنباه الرواة: 2/ 294، وبغية الوعاة: 2/ 170، ووفيات الأعيان: 1/ 331.
(3) ينظر: الأعلام: الزركلي: 317/4.
(4) المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: السنجرجي مصطفى عبد العزيز، دار الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1986م: 75

السيرافيّ"[1]. وقال الفيروزآبادى عنه: "وكان يمزج كلامه بالمنطق"[2]. ووصفه احمد مختار، بأنه: ممن تمادوا فيها[3]. ونبغ في العربية مؤيدا المذهب البصري مع ميل إلى الفلسفة لأنه معتزلي، وظهر ذلك في دراسته وتأليفه حتى قال الفارسي: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"[4].

وقد عرف بإلمامه بكثير من العلوم، فقد كان علَماً في علم الكلام، إذ كان متكلماً على طريقة المعتزلة، وكان علماً في النحو، وعلماً في الأدب، وفي علوم القرآن، وتصانيفه تكشف وجهته.

وَمن تصانيفه: "تَفْسِير الْقُرْآن. كتاب الْحُدُود الْأَكْبَر. كتاب الْحُدُود الْأَصْغَر. كتاب مَعَاني الْحُرُوف. كتاب شرح الصِّفَات. كتاب شرح الْألف وَاللَّام لِابْنِ الْمَازِني..."[5].

فكان للرماني النحو المفلسَف. وقد تلمذ له أبو حيَّان التوحيدي، في علم الكلام خاصة، فأشاد به فقال "فإنه لم ير مثله قطّ بلا تقيّة ولا تحاش ولا اشمئزاز ولا استيحاش؛ علماً بالنحو وغزارةً في الكلام وبصرا بالمقالات واستخراجا للعويص وإيضاحا للمشكل، مع تأله وتنزه ودين ويقين وفصاحة وفقاهة وعفافة ونظافة"[6]، كما ذكر الحموي في معجم الأدباء.

-ابن جني: (تـ: 392هـ)

كان أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، من حُذّاق أهل الأدب، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف.صنف في النحو والتصريف كتباً أبدع فيها؛ كالخصائص، والمنصف، وسر الصناعة"[7].و"استطاع أن يضع للتصريف أصولا على المذهب الذي سبقه إليه علماء الكلام والفقه في وضع أصولهم، وهي أصول يصدق منها جانب كبير على النحو ومسائله

(1) معجم الأدباء: الحموي: 1826/4.
(2) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: الفيروزآبادى مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ/2000م: 211.
(3) ينظر: البحث اللغوي: أحمد مختار: 150.
(4) نشأة النحو: الطنطاوي: 164.
(5) الوافي بالوفيات: الصفدي: 248/21.
(6) معجم الأدباء: الحموي: 1827/4.
(7) نزهة الألباء: الأنباري: 244.

وقضاياه العامة كالإعراب والبناء وعِلَلِه، وقد ذهب إلى أنها أقرب من عِللِ الفقهاء إلى عِللِ المتكلمين"[1].

وأفاض في بيان العِللِ النحوية، منكراً تقسيم ابن السراج وتلميذه الزجاجي لها إلى علل أولى وثوانٍ وثوالث، ذاهباً إلى أن العلل الأخيرة تتميم للعلل الأولى، وليس هناك علة للعلة، ولا علة لعلة العلة. وإنما هو تجوز في اللفظ[2]. ومع إنكاره على ابن السراج فيما ذهب اليه من تفريع العلل، إلا أن المُلاحظ في كتابه الخصائص يرى اصطباغه بفلسفة التعليل، فقد تكرر فيه لفظ (علة) منكّرة فيما يزيد على (80) موضعا، ومعرّفة (العلة) مايزيد على (60) موضعا.

وعند حديثه عن مسائل: حمل الفرع على الأصل والعكس، والحمل على الظاهر، وغلبة الفروع على الأصول، واختلاف اللغات وكلها حجة، ترى تأثره بمناهج الفقهاء وقواعدهم. "ويستعير من المتكلمين حديثهم عن السّبب والمسبَّب والمستحيل. ولعل في ذلك كله ما يدل في وضوح على أنه تأثر في وضع أصول التّصريف والنحو بأصول الفقهاء والمتكلمين جميعا"[3]. فصارت كانها قواعد كلية تنسحب على كل العلوم.

ولعل ابن جني لاحظ التعسف الذي يوقع فيه كثرة التعليل، إلا انه لم يستطع التخلص منه، أو رأى أن ما يورده هو ليس من هذا الباب، وإنما هو مما تقتضيه صناعة الصرف او النحو، وفي ذلك يقول تحت عنوان " (باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصّنعة، والتلطف لا بالإقدام والتعجرف): وذلك كأن يقول لك قائل: كيف تحيل لفظ وأيت إلى لفظ أويت، فطريقه أن تبني من (وأيت) فوعلا، فيصير بك التقدير فيه إلى (وَوْأَيُ) فتقلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيصير (وَوْأآ) ثم تقلب الأول همزة، لاجتماع الواوين في أول الكلمة، فيصير (أوأآ) ثم تخفف الهمزة فتحذفها، وتلقى حركتها على الواو قبلها، فيصير (أوا)..."[4].

---

(1) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 267.
(2) ينظر: الخصائص: ابن جني: 1/ 174.
(3) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 268.
(4) الخصائص: ابن جني: 2/ 90-91.

قال تمام حسان معلقا على هذا النص: "ونحن نجد الجوهر اللغوي في هذه العبارة، يبدو في صورة متعددة، والتشكل غير غريب على الجوهر الفلسفي المنطقي أيضا، والذي أحب أن أشير إليه هنا هو أن ابن جني لا يرى في كل هذا التعجرف تعجرفا، ولا في كل هذا التهكم على الحروف تهكما، وإنما يراه صنعة وتلطفا، كما رآه النحاة من قبل ومن بعد"[1]. ولذلك لم ير بأسا في إيراده، مع إنكاره لما يراه تعجرفا.

هؤلاء الأعلام الثلاث: السيرافي، والرماني، وابن جني، يُمَثّلون فئة النحاة الذين تأثروا بالمنطق تأثرا بالغا، وفلسفوا النحو- إن صح التعبير- بما أدخلوا فيه من مفاهيم المنطق، وجَعْلِها أصلَ التحليل والتقعيد، والحكم بالصحة والفساد، والتّمام والنّقص، لما صدر عن النحاة، وعنهم، من تعاريف وغيرها.

وأثر المنطق في المنتوج النحوي العربي، يبدو في جانبين اثنين:

أولهما: جانب المقولات، وتطبيقها في التفكير النحوي العام.

ثانيهما: الأقيسة والتعليلات في المسائل النحوية الخاصة مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية، التي جاء بها أرسطو في دراساته، والتي ذكرنا أنه خلط فيها بين النحو، وبين المنطق ويعلم القارئ، أن المقولات عشر هي الجوهر والكم والكيف والزمان، والمكان والإضافة والوضع والملك، والفاعلية والقابلية "أو كما تسميها المتون العربية: أن يفعل وأن ينفعل"[2].

ولم يُعن النحاة بجوهر الكلمة فحسب، بل انساقوا أيضا إلى التفكير في جوهر الجملة، فاخترعوا فكرة تقدير ما غاب من هذا الجوهر، والتقدير بلية فلسفية ميتافيزيقية، ومنطقية ابتلي بها النحو العربي ولا زال يبتلى -على حد قول تمام حسان-، ومن الطلائع الذين هاجموا الكثير من الأفكار التقليدية في النحو العربي، ومنها التقدير ابن مضاء القرطبي"[3].

فقد ثار على النحاة لغلوهم في التعليل، واستبعد الجدل النظري والحجاج الفلسفي وكل ما ينأى باللغة عن طبيعتها وينحرف عن خصوصيتها.

---

[1] مناهج البحث في اللغة: تمام حسان: 19.
[2] نفسه: 18
[3] نفسه: 19.

يقول ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو، ما يستغني النحوي عنه، وأُنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[1].

وبلغ من اعتداد النحويين بالقياس أن قال ابن الأنباري في (أصوله): "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس...، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[2].

ومما يوضح مدى تأثر النحاة بالمنطق وبما كتبه أرسطو، ما نجد في كتاباتهم من العلل والأقيسة في النحو. "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر"[3]. وإلا كان خلطا بين الدراسات اللغوية والفلسفية.

وليس الوجه أن يقال (النحو كله قياس) كما قال أبو البركات ابن الأنباري. ففي كلامه مبالغة اقتضتها المناظرة والجدال من جهة، ومهّد لهما تحكيم الفلسفة في النحو من جهة أخرى. والمذهب الوسط، أن يقال:"أن العرب أبدعوا علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه، ولكن لما تعلّم العرب الفلسفة اليونانية من السريان... تعلموا استنباط النحو"[4]. وفلسفوا بعض جوانبه مما يحتاج تخليصه مما لا فائدة فيه للدرس النحوي، وتبسيطه للدارس، وحصر مباحثه في الجوانب العملية؛ بعيدا عن الإغراق في التعمق الذي لا يجدي.

سمات الحدود النحوية في مرحلة اتباع المنهج المنطقي

اتسمت الحدود النحوية في مرحلة اتباع المنهج المنطقي، بعدة سمات منها:

- تصوير المحدود على أساس علم المنطق، وذلك عن طريق إيراد الجنس والفصل، والنوع...

- انتقاد النحاة بعضهم بعضا في تمام الحد وعدم تمامه، قياسا على قواعد علم المنطق، فكثرت الجدالات، ولا يكاد يسلم حد من النقد.

---

(1) الرد على النحاة: ابن مضاء: 103.
(2) الاقتراح: السيوطي: 80.
(3) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان: 24.
(4) البحث اللغوي: أحمد مختار: 350.

- تعدّد التعريف للمصطلح الواحد، تطلبا للسلامة من النقد من جميع النواحي، مما نتج عنه حدود كثيرة، قد يكون الكثير منها مستغنى عنه علمياً.

- تظهر هذه المرحلة نضج التعريف النحوي، ووضوح الرؤية عند أغلب النحاة، والتمكن من المصطلح، إدراكا بل وصل المر إلى حد التعمق والتفلسف، مما يعني أن هناك ثراء علميا أنتج هذه الوضع.

- ظهرت كتب تتخصص في الحدود والتعريفات، بأنماط مختلفة، المتوسع فيه والمختصر؛ مما يدل على الشعور بأهمية التعريف في النحو، أهمية توجب التفرغ له، وتخصيص كتب به.

دعوات التجديد والإصلاح للنحو العربي

لا يُنكَرُ ان النحو العربي شاب منذ نشأته بعض الشوائب، وارتفعت شكوى المتعلمين من صعوبته وتعقده. ويرجع ذلك لأسباب متعددة منها:

1- أن النحويين القدماء حين قعدوا قواعدهم أقحموا اللهجات العربية بصفتها وخصائصها المتباينة، ونظروا إليها على أنها صور مختلفة من اللغة المشتركة، مما خلق مشاكل معقدة أيسرها اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة، ومحاولة التوفيق بين المذاهب والشواهد المتناقضة، والإكثار من الأمور الجائزة، وكثرة التقسيمات والتشعيبات، والإسراف في وضع الشروط.

وقد كان الواجب عليهم إسقاط كل هذه الأمثلة اللهجية، وترك غيرها مما يمثل مراحل التطور اللغوي، كما كان الواجب عليهم أن يفرقوا بين القواعد النحوية التي غايتها احتذاء الصواب وصيانة اللسان عن الخطأ، وبين دراسة ما نطق به العرب وما جرى على ألسنة قبائلهم وما نقله الرواه من شعر أو نثر تضمن خصائص لهجية معينة. أما الأولى فتبنى على اللغة النموذجية الأدبية الممثلة في القرآن الكريم، دون قراءاته، والحديث النبوي الشريف، والآثار الأدبية الرفيعة من أشعار"[1].

2- استخدام العلل الثواني والثوالث في النحو، ذلك مثل سؤالهم عن زيد من قولنا: قام زيد: لم رفع، وإجابتهم: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، ثم سؤالهم: ولم رفع الفاعل؟

[1] البحث اللغوي: أحمد مختار: 146.

وإجابتهم للفرق بين الفاعل والمفعول، ثم سؤالهم: ولِم لم تعكس القضية فينصب الفاعل ويرفع المفعول، وإجابتهم بأن السبب أن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، فأُعطى الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول ليقل في كلامهم ما يستثقلون"[1].

3- استخدام النحويين أنواعًا من الأقيسة النظرية التي لا تعتمد على شاهد من كلام العرب، كمنعهم تقدم الفاعل على فعله وإعرابهم الجملة: محمد قام، على أنها مكونة من مبتدأ ثم جملة فعلية مكونة من الفعل وفاعله المستتر، وأخيرًا يعربون الجملة الفعلية خبرًا لهذا المبتدأ.

ولم يكتفوا بذلك، بل فلسفوا القياس، وبحثوا عن أركانه ثم حاولوا أن يحددوا شرائط القياس النحوي. وظهر سلطان العلوم الدينية على التفكير النحوي حتى اعترف النحاة بأنهم احتذوا في أصولهم أصول الفقه"[2].

والمُسوّغ الذي جعل النحاة يدخلون قواعد المنطق في النحو، ويصيغون على أساسها القواعد والتعريفات؛ زيادة الضبط والتدقيق، ولأجل أن تسلم تعريفاتهم من النقد، ولأن المنطق فرض نفسه في تلك البيئة، التي نشأ فيها النحو العربي. والتارك له، كالمتخلف عن ركب الموجة آنذاك.

وإن كان البعض لا يسلم بهذا كما قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى: "بَلْ إدْخَالُ صِنَاعَةِ الْمَنْطِقِ فِي الْعُلُومِ الصَّحِيحَةِ يُطَوِّلُ الْعِبَارَةَ وَيُبْعِدُ الْإِشَارَةَ وَيَجْعَلُ الْقَرِيبَ مِنْ الْعِلْمِ بَعِيدًا وَالْيَسِيرَ مِنْهُ عَسِيرًا. وَلِهَذَا تَجِدُ مَنْ أَدْخَلَهُ فِي الْخِلَافِ وَالْكَلَامِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يُفِدْ إلَّا كَثْرَةَ الْكَلَامِ وَالتَّشْقِيقِ؛ مَعَ قِلَّةِ الْعِلْمِ وَالتَّحْقِيقِ"[3].

وهكذا بعد أن كانت الدراسات اللغوية في الماضي جزءا، لا يتجزأ من التفكير الفلسفي، بدأت تنفصل في القرون الأخيرة، باعتبارها فرعا خاصا من فروع المعرفة.

---

(1) الرد على النحاة: ابن مضاء: 33.

(2) البحث اللغوي: أحمد مختار: 149.

(3) مجموع الفتاوى: ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م: 24/9.

و"البحث اللغوي الحديث، قادر -بل قد يكون مما يفرضه الواجب عليه- أن يقدم للمشتغلين بتدريس اللغات توجيهات وإرشادات تيسر عليهم عملهم، وتصحح منه جوانب ووجوها، ويقدم له أصولًا خالية من النظرة الفلسفية والافتراضات الذهنية والتأويلات التعسفية"[1].

نعم كان للمنطق والفلسفة جزء من التأثير في الدرس اللغوي والنحويّ على الخصوص، منه ما هو محمود، يفيد في تنظيم المعلومة وترابطها، وجعلها في إطار ضوابط منطقية علمية، مع المحافظة على كيان اللغة ومعمارها الذاتي، من غير تفريغ للغة من مقوماتها، وإخضاعها التآم لسلطان الفلسفة، وقيود المنطق، وإلا كان مذموماً.

[1] دراسات لغوية: أبو سكين: 5.

الفَصْلُ الثاني

أساليب التّعريف النحوي، وأقسامه

المبحث الأول:

أساليب التعريف النحوي

المبحث الثاني:

أقسام التعريف

تعريف النحاة للمصطلح النحوي لم يأت على نسق واحد محدّد، أو على صيغة يتفق علها جميع النحاة؛ تعتبر مثالا يحتذى، ولا جاء على درجة ومستوى واحد من الوضوح، أو عدمه. بل جاء بآساليب متعددة، وأشكال متنوعة، ودرجات متباينة من الوضوح والغموض. يُلحظ ذلك في: "مراجعة الأعمال النحوية في القرون الهجرية الأربعة الأولى - فهي- تُظهر بوضوح تعدّد المصطلحات ومعايشة بعضها بعضا"[1].

وعلى أن التعاريف النحوية ليست على وتيرة واحدة، وجاءت بأساليب عديدة، رأيت أن أنشئ فصلاً، أذكر فيه:

هذه الأساليب، وما أتى من تعاريف النحاة على نمطها، ومدى تماشي الأسلوب مع الأهداف التي رصدت للتعريف؛ تعليمية أو علمية؛ لتمام الفائدة؛ ولأن دراسة أسلوب التعريف جزء من معرفة طريقة وضعه وتصنيف التعريفات إلى فئات، ويقود إلى إدراك الجانب التي يريد المعرف أن يوضّح بها المصطلح، ومع ما يتناسب هذا الطرح.

وأثني بـ: أقسام التعريف؛ لأن أقسام التعريف كالمُسبَّب عن أسلوب التعريف، فذكر الأقسام بعد الآساليب بحث فيما أنتجه التعريف، من صيغ تعريفية، تنتمي إلى قسم الحد أو الماهية...

المبحث الأول: آساليب التعريف النحوي

معرفة أساليب النحاة - في صياغة التعاريف - جزء من إدراك التعريف، وباب يوصل للمغزى الحقيقي من ألفاظ التعريف، وطرق النحاة في كشف حقائق المصطلح، وفلسفتهم اللغوية التي أُسّست على منهجها منظومة التعريف النحوي.

وكان هذا الفصل بمسمى: **أساليب* التعريف النحوي، وأقسامه**؛ إشارة إلى أن تلك الأساليب كانت طرقا علمية وفنيّة، تُعنى بالشكل كما تُعنى بالمضمون، وتُراعي الدقة والعمق، ولم يكن تعدد التعاريف للمصطلح من محض الهوى، أو عدم وضوح الرؤية، ومن ثمرات الاعتباطية والاختلاط. وهذا ما يوحي به مصطلح (أسلوب).

---

(1) التفكير العلمي في النحو العربي: الملخ: 141.

* الأساليب: "الطرق والفنون، وكل شيء امتد على غير امتناع فهو أسلوب". مجمل اللغة: ابن فارس: 470/1.

وتحاشيت مسمّى: (أشكال* التعريف النحوي)، وإن كان يتقاطع معه في بعض ظلال المدلول. إلا أني خشيت أن يفهم منه؛ العناية بالشكل الخارجي للتعريف فقط، أو أن أساليب النحاة في الطرح كانت شكلية لا غير. وهذا من بين ما صار يوصم به الموروث النحوي، عند البعض.

وعليه: أن تعدد التعريف للمصطلح الواحد، من تعدد الأساليب، وأساليب التعريف علمية دقيقة، تراعي معايير محددة، وهذا من باب الثراء العلمي، وفتح باب الإبداع.

وكيف دار الأمر "فلا مشاحة في الاصطلاح إن كان- التعريف- محدد الدلالة بشرط أن تبقى المصطلحات متمايزة إذ يؤدي تداخلها علة اضطراب في ذلك العلم"[1].

وهذا ما يكشف سبب ورود التعريف بألفاظ متعددة في أقوال النحاة من غير أن ينكر أحدهم على الآخر، ويحتج عليه أن المعرَّف به غير هذا.

قال العكبري مشيرا إلى واقع تعدد التعريفات: "أما قَوْلهم: الِاسْم كل لفظ دلّ على معنى مُفْرد فِي نَفسه، فحد صَحِيح، إذ الْحَد مَا جمع الْجِنْس والفصل، واستوعب جنس الْمَحْدُود، وَهُوَ كَذَلِك هَا هُنَا... فقد تحقق فِيمَا ذَكرْنَاهُ الْجِنْس والفصل والاستيعاب"[2]. وهذا ما يطلب في الحدود.

وقال السهيلي في نتائج الفكر في النَّحو: "وقوله إذاً في الاسم: (ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً)، قول صحيح في صناعة النحو، ولا يلتفت إلى غيرها"[3].

و"غاية الأسس العلمية لصياغة التعريفات أن تجعل التعريف جامعا مانعا ولكن تحقيق هاتين الصفتين غايته اتفق عليها المشتغلون بالعلوم وفلسفتها، ولكنهم اختلفوا في وسائل تحقيق هذه الغاية، فظهرت أشكال كثيرة للتعريفات، تبادل العلماء فيها الأخذ والرد قديما وحديثا"[4].

*(شَكِلَ) تَقُولُ: هَذَا شَكْلُ هَذَا، أَيْ مِثْلُهُ. مقاييس اللغة: ابن فارس: 204/3. وشكل الشيء: صورته المحسوسة والمتوهمة، والشكل: هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب إحاطة حدٍّ واحد بالمقدار، كما في الكرة، أو حدود، كما في المضلعات من المربع والمسدس". التعريفات: الشريف الجرجاني: 128.

(1) التفكير العلمي: الملخ: 141.

(2) مسائل خلافية في النحو: العكبري: 48.

(3) نتائج الفكر في النَّحو: السهيلي: 51.

(4) التفكير العلمي: الملخ: 142.

ولأجل التفاوت في مدارك العقول، والاختلاف في الطّاقات والقُدُرات، تفاوتت درجات الحدود بحسب ذلك، إذ من الناس من يخلصُ إلى التّعريف المضبوط المستوفي، ومنهم من يخلُّ ببعض ذلك، أو يقصّر فيه بما يخرجه عن دائرة القبول. فلذلك أتت التعاريف النحوية متفاوتة؛ من ناحية الصياغة، أو مراعاة التمام والجودة، والإحاطة بمعنى المصطلح.

أولا: أسباب تعدد أساليب تعريف المصطلحات النحوية

الملاحظ أن تعريف المصطلح النحوي، قد أتى بعدة صيغ وأشكال، للمصطلح الواحد، فما هي أسباب هذا التعدد، وهل هو مظهر إيجابي أم سلبي؟.

أ) عامل الصعوبة

قد يجد النحوي أمامه تعاريف صيغت بأسلوب صعب أو معقد، أو لم تراع فيها القواعد العلمية الصحيحة، فيعيد صياغتها بأسلوب حسب ما يقتضيه حال من يوجه إليه كتابته.

قال ابن رشد: "وينبغي أن تبدل الأسماء في الحدود إذا كانت غير واضحة بأسماء أوضح منها، وكذلك يبدل القول المركب بالقول المركب الذي هو أوضح منه إذا كان يدل عليه بقول مركب، وإذا كان الحد الذي يدل عليه بقول مركب له اسم فينبغي أن نأخذ اسمه مكان ذلك القول لأنه أسهل وأخص"[1].

فقد يكثر بعض النحاة في صياغته للتعاريف من العلل، ومفاهيم المنطق. وقد كان ابن الحاجب- مثلا- "مغرماً بها إلى حد الإغراق، ويرجع ذلك إلى تأثره الواضح بالفقه والمنطق. وكان يعتمد عليها في إثبات آرائه ودعمها، أو في مناقشة آراء النحاة، وتأييدها أو نقضها. فهو لم يستطع أن يتخلص من معالجة مسائل النحو بأسلوب الفقهاء والأصوليين"[2]. فنحا نحو الفلسفة واتسم بسمتها وغدا صناعة بل رياضة عقلية ونشاطاً ذهنياً فجعل التعليل أصلاً وغاية، لا وسيلة وحاجة، وبين القياسين من التفاوت والتباين، ما لا خفاء به ولا لبس.

(1) تلخيص القياس لأرسطو: ابن رشد، تح: عبد الرحمان بدوي، ط1، 1408هـ/1988م: 56.
(2) أمالي ابن الحاجب: 89/1.

والصعوبة في التعريف قد تكون من ناحية، عدم الإتيان فيه بجميع فصوله، وذكر محدداته، فيبقى مجهولا ويسبب الغموض، أو من ناحية التعقيد اللفظي، أو المعنوي فيه.

وللنّظر إلى تعريف الصفة المشبّهة باسم الفاعل - عند النحاة - نرى عبارات وآساليب مختلفة، وما ورد من ذلك لا تناقض فيه، وإنما هو اختلاف في النظرة إلى الصّفة المشبهة من الناحيتين؛ الصرفية والنحوية، فاتجه بعض علماء النحو في بيانها على أساس الصيغة الصرفية، فأوردوا قيودها بناء على ذلك، واتجه آخرون لبيانها على أساس الناحية النحوية، فأوردوا قيودها بناء على ذلك، وهذان الاتجاهان يمكن أن يمثلهما التعريفان التاليان:

الأول: كما جاء في قطر الندى والأشموني هي: "الصفة المصوغة لغير تفضيل من فعل لازم لإفادة نسبة الحدث إلى الموصوف بها دون إفادة معنى الحدوث"[1].

قال الأُشْمُوني: "وعاب الشارح التعريف المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها؛ لأن العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة"[2].

ومن البيّن أن هذا التعريف صرفي، وجهته تحديد الصفة المشبهة من حيث صيغتها - وإن تعرض أيضًا للمعنى- فهو يأخذ في اعتباره القيود التالية:

أ- أنها وصف - لغير تفضيل- إذ تدل على حدث وصاحبه، مثل: فَرِح، تدل على شخص موصوف بالفرحة، ومثل: بَطَل، إذ تدل على إنسان متصف بالبطولة.

ب- أنها تصاغ من فعل لازم، وهذا هو الغالب فيها، فمثلا كلمة: ضَخْم، من الفعل (ضَخُم) وهو لازم، وأيضا كلمة: شريف، من الفعل (شَرُف) وهو لازم.

ج- أنها تفيد نسبة الصفة لموصوفها، ولا تفيد حدوثها، بمعنى أنها تدل على ما هو موجود فعلا بالنسبة لصاحبها، ولا تدل على شيء حدث بعد أن لم يكن، كما هو واضح في (جَبَان، شُجاع، بَطَل) فهي صفات موجودة في صاحبها قبل الحديث عنها، وربما استمرت أيضا بعد هذا الحديث.

---

(1) النحو المصفى: محمد عيد: 669.
(2) شرح الأشموني: 246/2.

الثاني: كما جاء في الألفية وشروحها، أنها:" الصفة التي استحسن أن تضاف لما هو فاعل في المعنى"[1].

ومن البيّن أن هذا التعريف يأخذ في اعتباره الناحية النحوية من أن الصفة المشبهة تضاف لما هو فاعلها في المعنى، أي أن المضاف إليه معها وإن كان مجرورا لفظا لكنه هو الفاعل الحقيقي لها، مثل: نَقِيُّ الثوبِ، وطاهرُ العِرْضِ، فإن الكلمتين (الثوب، العرض) مضافتان للصفة وهما في الوقت نفسه الفاعلان في الذهن، فالثوب ينسب له النقاوة، والعرض ينسب له الطهارة، وهذه الطريقة هي التي تحدد بها الصفة المشبهة"[2].

ولا ينكر أن هناك بعض التعاريف تبدو غامضة صعبة المنال، خلاف ما يأتي التعريف لأجله، وهو الكشف والإيضاح لحقيقة المصطلح، فلا يكاد ينتفع بع، وإنما تجدنا أمام مصطلحات أخرى تحتاج إلى توضيح، أو تعقيد يحتاج إلى شرح وتبسيط، فنبقى في دائرة المجهول. وليست اللغة العربية، "بدعا بين اللغات في صعوبة القواعد، غير أن شيئا من هذه الصعوبة يعود بالتأكيد إلى طريقة عرض النحويين لقواعدها، فقد خلطوا في هذه القواعد بين الواقع اللغوي والمنطق العقلي"[3]. في بعض الأحوال.

والواجب العلمي علينا تجاه لغتنا ونحوها، أن نسهّل إدراكها، ونجعل في متناول أهل العصر، وإنا لفي أشد الحاجة إلى وضع كتب "في قواعد اللغة والنحو يراعى فيه أن يكون مبسطًا واضحًا سهل التناول"[4]. كما اقترح صبحي في كتابه: دراسات في فقه اللغة.

إلا أنه لا ينبغي لنا- ونحن نناقش ما ورد في كتب التراث النحوي- أن نُغفل جانب التفاوت الزمني، والعلمي في الإدراك، ولا التطور اللغوي؛ صعودا أو نزولا، والاستعمال والإهمال لبعض الألفاظ التي قد تحيا أو تموت بفعل التداول وعدمه. وإلا وقعنا في مغالطات، أو إساءة للتراث النحوي وأهله، وعدم إنصاف، في محاكمتنا إياهم بمنطق عصرنا وعلومه.

(1) أوضح المسالك: ابن هشام: 218/3.
(2) النحو المصفى: محمد عيد: 670.
(3) بحوث ومقالات: عبد التواب: 167.
(4) دراسات في فقه اللغة: صبحي: 355.

ب) الغايات التعليمية

مراعاة حال المتعلم المبتدِأ الذي لا يمكنه أن يعي بعض التعاريف التي تتشابك فيها الوحدات التركيبية، أو تكون مثقلة بالكلمات الغامضة عليه، يجعل النحويّ يعدّل أسلوب تعريف ما، يراه لا يتناسب مع فئة المتعلمين، والناظر إلى "الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها، وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ، فرضت على هذا النحو أن يتَّسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي"[1].

ولذا كانت بعض المؤلفات في النحو تتناسب مع هدف التعليم للغة؛ فقد عرف القرن الرابع الهجري اتجاهًا جديدًا لتأليف كتب تعليمية في النحو، منها:

كتابا (الإيضاح في النحو) و(التكملة في الصرف) لأبي علي الفارسي، (تـ:377هـ)، وهما كتابان تعليميان.

ومنها كتاب (التفاحة في النحو) لأبي جعفر النحاس (تـ:338هـ) والكتاب يتناول موضوعات النحو وحدها. ولا يتناول أي موضوعات صرفية، ويحتوي على واحد وثلاثين فصلًا... وواضح من عنوان الكتاب، ومن طريقته في تناول المسائل أنه وضع ككتاب مدرسي يلبي حاجة طلاب العربية ودارسي النحو المتعجلين. ولذلك فللكتاب قيمة كبيرة من الناحية التعليمية"[2].

وعلى غرار صبغ الكتب بالصبغة التعليمية، جاءت التعريفات كذلك أثناء الكتاب تتسم بسيمة البساطة، والبسط – أحيانا- مما يناسب التعليم.

ولنلاحظ في تعريف الاسم بين تعريف العكبري في اللباب وتعريف ابن هشام في متن قطر الندى.

قال العكبري، الاسم: "كل لفظ دلّ على معنى فِي نَفسه غير مقترن بِزَمَان مُحَصل دلَالَة الْوَضع"[3]. وقال ابن هشام: "فَأَمَّا الاسْمُ فَيُعْرَفُ بِأَلْ كَالرَّجُلِ، وبالتَّنْوِينِ كَرَجُلٍ وبالحَدِيثِ عَنْهُ كَتَاءِ ضَرَبْتُ"[4].

---

(1) اللغة العربية: تمام حسان: 13.
(2) البحث اللغوي: أحمد مختار: 155-156.
(3) اللباب: العكبري: 45/1.
(4) متن قطر الندى: ابن هشام: 4.

اقتصر ابن هشام في تعريفه الاسم على علامات الاسم دون تعريفه بالوصف.... لأن هذا هو الذي يفيد الطالب المبتدئ. ليميز بين الأسماء والأفعال، واتضاح ذلك بالعلامات أكثر من اتضاحه بالتعاريف. واحتاج تعريف العكبري إلى حل ألفاظه قبل فهم معناه، والوصول إلى عمقه.

وبمثل تلك البساطة التي عرف بها ابن هشام؛ الاسم، عرف ابن آجُرُّوم النكرة بقوله: "والنَّكِرَة: كل اسم شائعٍ في جِنسِه لا يَختَصُّ به واحد دون آخر، وتقريبُهُ كلُّ ما صَلَحَ دخولُ الألف واللام عليه، نحو: الرجُلُ والفَرَسُ"[1].

قوله: (وتقريبه) أي: على المبتدئ بتعريف ذَكَرَهُ وهو قوله: (كل ما صَلَح دخول الألف واللام عليه).أي: "وتسهيل حد النكرة على المبتدئ في هذا الفن أن تقول: (كل ما صَلَح...)"[2]. وقال ابن آجروم في تعريف الكلامُ، هو: "اللفظ المركب المفيد بالوضع"[3].

فأتى بقَيْد: (التركيب) و(الوضع): ويغني عنهما قَيْد: الإفادة؛ لأن المفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها؛ يستلزم أن يكون مركباً وموضوعاً. وأَثْبت قَيْد: التركيب والإفادة؛ لأن دلالة اللزوم مهجورة في التعاريف عند أولى النظر؛ ثم إن المقصود من التعريف شرح الْمُعَرَّفِ بيان أجزائه وقيوده، فلا يكفي دلالة اللزوم.

وتعريف الشيء بذكر قيوده وأجزائه بعيداً عن دلالة اللزوم؛ هو المناسب للمبتدئين؛ إِذْ إِنَّهم غالباً لا يَعْقلون دلائل اللزوم، والمقدمة الآجرومية إنما كان للمبتدئين؛ فحصل التناسب.

ج) ملائمة أسلوب أكثر من غيره

صيغت التعريفات النحوية بآساليب كثيرة، منها ما يوغل في استخدام مفاهيم المنطق وآلياته، ومنها ما يحمل البساطة، ويكفي فيه أن يوصل المعنى صحيحا.

وذلك على حسب توجه النحويّ وخلفيته المعرفية، التي تجعله يميل إلى التبسيط أو التعقيد، وإن كان لا يقصده. فقد يجد النحوي أمامه تعريفا يرى عدم ملائمة أسلوبه، أو

(1) متن الآجرومية: 14.
(2) حاشية الآجرومية: العاصمي: 84.
(3) متن الأجرومية: 5.

إنغلاق ألفاظه ومعانيه على الدارس، فيعمد إلى تبسيطه وصياغته صياغة واضحة متيسرة للفهم.

لذا نرى تعدّد التعاريف للمصطلح الواحد، يُختصر في بعضها ويُقتصر على إيراد الضابط الأهم، ويوسع في بعضها الآخر إلى أن يكثر من فصوله المبينة لشروطه وأحكامه، ويُشفع بالتمثيل له.

فمن ذلك تعريفهم للمثنى بأنه: "الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه"[1]. واختُصِر في تعريفه فقيل فيه: "ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين"[2]. أي: قولنا: زيد وزيد مثلا، يغني عنه (الزيدان).

وانتقاء الأسلوب المناسب ينبع من فهم عميق وخبرة كبيرة، وإدراك لحاجات المتعلمين، وانهم على درجات متفاوتة. ولننظر إلى تعريف التوكيد، فقد جاء بأشكال مختلفة، منها:

قول ابن هشام: "تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول"[3]. وتابعه عليه الشريف الجرجاني[4]. وقول الأشموني: "التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر"[5].

وقول ابن مالك: "التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع، أو أن يراد به الخصوص"[6].

فحين نقارن بين هذه التعريفات نرى أن بعضها أبسط من بعض، وأخصر من ناحية أخرى، فلم تكن على نسق واحد أو بأسلوب واحد؛ مراعاة للإيضاح والاختصار، مع الإيفاء بتعريف المصطلح ومراعاة ما تتطلبه الصناعة النحوية في ذلك.

ثانيا: الإطار المعرفيّ للتعريف

في هذا المبحث أتناول المجال المعرفي الذي يُحدّد نوع الأسلوب، وهل ينتمي إلى: النظرية النحوية العآمّة، أو التي تراعي التفريع الذي يندرج تحت النظرية.

---

(1) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 191/1.
(2) نفسه: 191/1-192.
(3) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 550.
(4) ينظر: التعريفات: الشريف الجرجاني: 50.
(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 334/2.
(6) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 164.

الأول: التعريفات التي تقع ضمن إطار النظرية النحوية

إن المنطق - كما يقال-: "علم كل العلوم، وللمنطق قضاياه المسلّمة التي لا تخص علم المنطق وحده، وإنما تصلح للتطبيق كذلك في فروع أخرى من العلم"[1].

ولا يخلو أي كتاب نحوي من المنطق الذي تبنى عليه اللغة وهو أداة الاستدلال العقلي و"ماذا يبقى في أي كتاب للنحو إذن لو جردناه من النظريات، ونحينا جانبًا ما فيه من تقسيمات عقلية؟"[2].

إلا أن ما ينبغي أن يجتنب؛ الإيغال في تحكيم نظريات المنطق واستدلالاته، علىطبيعة اللغة وطابعها الاجتماعي، أما قياس النحو الذي يراد به الاستدلال الذهني لاستنباط القواعد وتعليلها، وهو مدار علم النحو عند الأئمة، فلا بد من التنكب عن الغلو فيه. ذلك أن في تحكيم المقاييس العقلية في كثير من مسائل ما يضيِّق واسعاً ويمنع سائغاً، بل يحظر صحيحاً فصيحاً.

فطرائق العربية لا تقاس بمقاييس عقلية كما تقاس مسائل المنطق وقضايا الفلسفة وعلم الكلام. و"إقامة الفلسفة اللغوية على أساس منطقي أو عقلي، بات أمرا مرفوضا.

وتاريخ الدراسات اللغوية خير شاهد على عدم صلاحية المنطق أساسا للدراسة اللغوية، فالمنطق لا يمكن من تفسير كثير من الظواهر اللغوية، أو هو قد يفسرها بطريق التعنت والتعسف، وسبيل التأويل والتعقيد، أو قد يؤدي إلى الاستغراق في الجدال في مسائل لا طائل من ورائها، أو من وراء الجدال فيها"[3].

والواضح أن "وضع نظرية عامة للغة تصطدم - إذن منذ البداية - بالصعوبة الناجمة من كون العالم اللغوي لا يعرف إلى أي مدى يحدد دراسته وإلى أنه يبقى مترددا بين الاعتبار الفردي وبين الاعتبار الجنسي بأسره. ومع ذلك فإن هذه الصعوبة تهون بمجرد أن نحاول تصور اللغة في حقيقتها الواقعية لا في حقيقتها التجريدية. إذ لما كانت اللغة وسيلة للعمل كانت لها غاية عملية"[4].

---

(1) البحث اللغوي: أحمد مختار: 349.
(2) نفسه: 349-350.
(3) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: محمود السعران، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997م: 66.
(4) اللغة: فندريس: 297.

ولقد بنيت مباحث النحاة المتقدمين على أساس الحِسّ اللغوي والاستدلالات والتعليلات التي تنبع من منطق اللغة نفسها، وتعنى بخلق الرابط بين القواعد والأحكام، وبيان علية القاعدة آو الحكم تسهيلا على المتعلمين، لأجل خلق روابط ذهنية تعين على استحضار الطريقة الصحيحة للنطق اللغوي السليم، المنبني على أسس النظام النحوي.

وعلل النحو على ثلاثة أضرب: "علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية.فأما التعليمية: فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأنا لا نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا وإنما سمعنا بعضا فقسنا على نظيره"[1].

والقياس الذي استند فيه إلى إحدى العلتين التعليمية والقياسية، إنما يجانس طبيعة اللغة وخصوصها، دون القياس الذي اعتمد على العلة الجدلية النظرية فنحا نحو الفلسفة واتسم بسمتها،... وبين القياسين من التفاوت والتنافر ما لا خفاء به ولا لبس. فقولك (إن وأخواتها) أشبهت الفعل المتعدي إذا تقدم مفعوله على فاعله، فنصبت اسمها ورفعت خبرها، كما نصب الفعل مفعوله ورفع فاعله، قولك هذا تعليل قياسي. لكن إيغالك في البحث عن وجه هذا الشبه، وقولك إن (إن) تشبه الفعل لفظاً لأنها ثلاثية، ومعنىً لأنها تفيد التوكيد، فإذا خُففت ذهب شبه الفعل فقل عملها، قولك هذا تعليل جدلي نظري[2].

أما العلة التعليمية فقولك- مثلا- "هذا مرفوع لأنه فاعل، وذاك منصوب لأنه مفعول به. وأما القياسية فالتي تقوم على اشتراك المقيس والمقيس عليه فيما تصوروا أو ظنوا أنه علة موجبة للحكم فيهما، كحملهم بناء اسم (لا) النافية للجنس، على بناء (خمسة عشر)"[3].

والمفضل من قياس النحو، ما اعتُمد لوضع القاعدة واستنباط الحكم، فأفاد في تهذيب اللغة وتنقيتها. والذي اتخذ لتعليل الظاهرة اللغوية فكان وسيلة إلى وعي نظم اللغة وتعليمها.

(1) الاقتراح: السيوطي: 111.
(2) ينظر: أسرار العربية: الأنباري: 123.
(3) ينظر: التبيين: العكبري: 363.

أما الذي يميل إلى الإغراق في الفلسفة ونسج الفرضيات خارج إطار اللغة، فلا فائدة منه، بل قد يكون في كثير من الأحيان يؤدي إلى تعقيد وتشابك. النحو العربي غني عنه، والنظام اللغوي بريء منه.

1) التعريف بالماهية

وَيُرَاد بالماهية مَا يُقَال فِي جَوَاب: مَا هُوَ[1]، فـ "مَاهِيَّة الشَّيْء كنهه وَحَقِيقَته أخذت من النِّسْبَة إِلَى مَا هُوَ أَو مَا هِيَ"[2]. و"الصور الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ، والصورة الحاصلة في العقل من حيث إنها تقصد باللفظ تسمى معنى، ومن حيث حصولها من اللفظ في العقل تسمى مفهوما، ومن حيث أنها مقولة في جواب ما هو تسمى ماهية، ومن حيث ثبوتها في الخارج تسمى حقيقة، ومن حيث امتيازها من الأعيان تسمى هوية"[3]. فالجواب عن كنه الشيء وَحَقِيقَته عند السؤال عنه بما هو يسمى: ماهية.

فـ "مَا: يسْأَل بهَا عَن الْجِنْس تَقول: (مَا عنْدك) أَي: أَي أَجنَاس الْأَشْيَاء عنْدك؟ وَجَوَابه: كتاب وَنَحْوه. وَيدخل فِيهِ السُّؤَال عَن الْمَاهِيّة والحقيقة نَحْو: (مَا الْكَلِمَة) أَي: أَي أَجنَاس الْأَلْفَاظ؟ وَجَوَابه: لفظ مُفْرد مَوْضُوع و(مَا الِاسْم) أَي: أَي أَجنَاس الْكَلِمَات هُوَ؟ وَجَوَابه: الْكَلِمَة الدَّالَّة على معنى فِي نَفسهَا غير مقترنة بِأحد الْأَزْمِنَة الثَّلَاثَة"[4].

وقد اهتم المعرفون بهذا النوع من أنماط التعريف، حتى أن بعضهم يرى أن "التعريف: هُوَ إِعْلَام مَاهِيَّة الشَّيْء أَو مَا يميزه عَن الْغَيْر[5]، وأن الحد: "قولٌ دال على ماهية الشيء"[6]، وان الْحَد التَّام: "تَعْرِيف الْمَاهِيّة بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا الدَّاخِلَة"[7].فيعتبرونه من مكونات التعريف والحد على السواء.

والتعريف بالماهية "أصعب أنواع التعريفات وأدقّها، ويُعبّر غالبا عن درجة نضوج عالية في العلم المستمل فيه"[8]. لإحاطته بماهية الشيء من كل الجوانب.

(1) مسائل خلافية في النحو: العكبري: 46.
(2) المعجم الوسيط: 892/2.
(3) التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي: 309.
(4) الكليات: الكفوي: 633.
(5) نفسه: 392.
(6) التعريفات: الشريف الجرجاني: 83.
(7) مقاليد العلوم: السيوطي: 34.
(8) التفكير العلمي في النحو: الملخ: 145-146.

أمثلة عن التعريف بالماهية

ومن أمثلة التعريف بالماهية تعريف كمال الدين الأنباري للاسم، بالسؤال الذي قدمه بين يديه قائلا: "فإن قيل: ما حدّ الاسم؟، قيل: كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل"[1].

قال العكبري معلقا على هذا التعريف: "وَقبل الْخَوْض فِي الصَّحِيح من هَذِه الْعبارَات نبين حد الْحَد الصَّحِيح، والعبارات الصَّحِيحَة فِيهِ مُخْتَلفَة الألفاظ، متفقة الْمعَانِي، فَمِنْهَا: اللَّفْظ الدَّال على كَمَال مَاهِيَّة الشَّيْء، وَهَذَا حد صَحِيح لِأَن الْحَد هُوَ الكاشف عَن حَقِيقَة الْمَحْدُود، وَيُرَاد بالماهية مَا يُقَال فِي جَوَاب: مَا هُوَ"[2].

ومما ورد فيه التعريف بالماهية قول الوقّاد في شرح التصريح في باب الكلام وما يتألف منه: "قال الناظم: الكلام وما يتألف منه. هذه الترجمة فيها حذف، وأصلها: هذا باب شرح ماهية الكلام، وشرح ماهية ما يتألف الكلام منه، وهو الكلم الثلاث"[3].

وعُرّف نائب الفاعل بأنه: "ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه، وغُيّر عامله إلى طريقة (فُعِلَ) أو (يُفْعَل) أو (مفعول)"[4].

قال الجوجري معترضا على ما أضافه المعرّف من قوله (وغيّر عامله.. إلى آخره) أن ذلك غير لازم فقال: "والظاهر تمامه بدونه، فإن الغرض بيان ماهية النائب، وهو حاصل بدون ذلك.

وتغيير الفعل إنما هو شرط لإنابته، وليس لنا ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه مع عدم تغيير الفعل له حتى يحترز عنه، فإذاً لا حاجة إليه لا للإدخال ولا للإخراج، إلا أنه حسن لأن النائب لا يكون فعله إلا كذلك، ففيه مزيد إيضاح"[5].

وبجزأي التعريف (ما حذف فاعله - وأقيم هو مقامه) توضحت ماهية نائب الفاعل؛ فهو نائب عنه لأنه قام مقامه في كونه معمولا للعامل المغير إلى(فُعِلَ) أو (يُفْعَل).

قال ابن مالك في تعريف المفعول له:

---

(1) أسرار العربية: الأنباري: 38.
(2) مسائل خلافية في النحو: العكبري: 46.
(3) شرح التصريح: الوقاد: 15/1.
(4) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 332/1.
(5) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 334/1.

يُنصَبُ مَفْعُولًا لَهُ المَصْدَرُ إنْ ... أبَانَ تَعْليلًا "كجُدْ شُكرًا وَدِن"[1]

قال علي الصبان في حاشيته على شرح الأشمونى: "هذه الشروط لتحقق ماهية المفعول له"[2]. فلو سألت ما هو المفعول له، قيل لك هو: "المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل"[3]، فهذه مَاهِيَّته ومَا يميزه عَن غيره.

مثال الاعتراض على تخلف الماهية في التعريف

تعريف ابن مالك للحال بقوله:

"الحال وصف فضلة منتصب ... مُفهم في حال كفرداً أذهب"[4]

قال الوقّاد في شرح التصريح: "وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم نظر؛ لأن المقصود من الحد تصور ماهية المحدود، وهي لا تتصور إلا بجميع أجزاء الحد، وقد جعل النصب جزءًا من الحد مع أنه حكم من أحكام المحدود"[5].

وتكمن أهمية هذا النوع من التعاريف في تحديده المعرف (المصطلح) تعريفا دقيقا؛ مما يجعل الذهن لا ينصرف إلى غيره.

وهو يميز حقيقة الشيء وصفاته الجوهريه من الصفات العرضية التي قد تزول عنه، إلا انه مطلب عزيز قَلّ ما يتحقق؛ لأن الضبط التام لجميع أجزاء المعرف من دون أن يند عنه شيء، أو يدخل فيه شيء، أمر صعب؛ لذا توجد اعتراضات كثيرة وتجاذبات عدة بين النحاة؛ لأن الماهية ينظر إليها من زوايا عدة.

2) التعريف بالعمل

يكون الأساس في التعريفات التي تنتمي إلى هذا الأسلوب (العمل) والذي هو الأثر الذي يحدثه العامل في معموله، وعليه ان النظر في هذا النوع من التعاريف يشتمل على بعدين: (العامل- العمل).

أ- التعريف بذكر العامل

وذلك بالتصريح به ضمن مكونات التعريف، ومن ذلك:

---

(1) ألفية ابن مالك: 30.
(2) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 179/2.
(3) شرح ابن عقيل: ابن عقيل: 186/2.
(4) ألفية ابن مالك: 32.
(5) شرح التصريح: الوقاد: 570/1.

- حَدُّ الإعرابِ: لفظاً: "ما جِئ بهِ لبيان مُقتضى العامل منْ حركةٍ. أو حرف أو سكونٍ أو حذفٍ"[1].

- حَدُّ البناءِ لفظاً: "ما جِيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو إتباعا، أو نقلا، أو تخلّصا من سكونين"[2].

- الْمُبْتَدَأ: "وَهُوَ الْمُجَرّد من عَامل لَفْظِي غير زَائِد وَنَحْوه مخبرا عَنهُ أَو وَصفا سَابِقًا رَافعا لمنفصل وَلَو ضميرا"[3].

وأبلغ ما يتجلى التعريف بذكر العامل في باب التنازع في العمل.وحقيقته: "أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى"[4].

ويقابله الاشتغالُ، وَحَقِيقَته: "أَن يتَقَدَّم اسْم ويتأخر عَنهُ فعل أَو وصف صَالح للْعَمَل فِيمَا قبله مشتغل عَن الْعَمَل فِيهِ بِالْعَمَلِ فِي ضَمِيره أَو ملابسه"[5].

أو: "أن يَتقدَّمَ اسمٌ على من حقِّهِ أن يَنصِبَه، لولا اشتغالهُ عنه بالعمل في ضميرهِ، نحو "خالدٌ أَكرمتُهُ"[6]؛ بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم؛ لعمل فيه النصب لفظا أو محلا.

فالمتأمل في تعريف التنازع والاشتغال،- أو بالأحرى في بابهما يرى الارتباط التام بينهما وبين العامل؛ إذ التنازع إنما هو بين عاملين على معمول واحد، والاشتغال إنما هو اشتغال العامل بالعمل في ضمير الاسم الذي من حقه ان ينصبه لولا اتصال الضمير به. فقولنا:(خالدٌ أَكرمتُهُ). ولولا وجود الضمير- الهاء- في:(أَكرمتُـه) لكان خالد منصوبا بأكرمت، وتقديره أكرمت خالدا أكرمته.

ب- التعريف بذكر العمل

تعريف الأداة بما تقوم به من عمل، وعلى هذا الأساس قُسّمت الحروف العاملة إلى وحدات على حسب عملها. والحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

---

(1) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 7.
(2) نفسه: 10.
(3) همع الهوامع: السيوطي: 359/1.
(4) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 142/2.
(5) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 279.
(6) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 20/3.

"القسم الأول: ما يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال، فما كان كذلك فهو عامل في الاسم.والحروف التي تعمل في الأسماء نوعان:

1- نوع منها يخفض الأسماء، ويدخل ليصل اسمًا باسم أو فعلًا باسم. أما وصله اسمًا باسم فنحو قولك: خاتم من فضة، وأما وصله فعلًا باسم فنحو قولك: مررت بزيد.

2- والنوع الثاني: يدخل على المبتدأ والخبر، فيعمل فيهما فينصب الاسم ويرفع الخبر، نحو "إن وأخواتها" كقولك: زيد قائم، وجميع هذه الحروف لا تعمل في الفعل ولا تدخل عليه، لا تقول: مررت بيضرب ولا ذهبت إلى قام، ولا أن يقعد قائم"[1].

والقسم الثاني من الحروف:

ما يدخل على الأفعال فقط، ولا يدخل على الأسماء، وهي التي تعمل في الأفعال فتنصبها وتجزمها نحو: "أن" في قولك: أريد أن تذهب، فتنصب و"لم" في قولك: لم يذهب، فتجزم، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيد، ولا: أريد أن عمرو"[2].

والقسم الثالث من الحروف:

ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو ألف الاستفهام، تقول: أيقوم زيد، فيدخل حرف الاستفهام على الفعل ثم تقول: أزيد أخوك فيدخل الحرف على الاسم، وكذلك،"ما" إذا نفيت بها في لغة من لم يشبهها بليس فإنه يدخلها على الاسم والفعل ولا يعملها، كقولك: ما زيد قائم، وما قام زيد، ومن شبهها "بليس" فاعملها لم يجز أن يدخلها على الفعل، إلا أن يردها إلى أصلها في ترك العمل"[3].

فهذه الحروف أدوات تعمل فيما بعدها، وتتميز بذلك، وتنماز عن أحرف الهجاء غير العاملة التي هي مباني للكلمات، وهذه معاني يظهر معناها فيما بعدها، وينجر عن ذلك عملها فيه.إلا ما كان منها غير مختص بدخوله على أحد الفئتين (الأسماء- الأفعال) فاشتراكه حرمه من العمل.

---

(1) الأصول في النحو: ابن السراج: 55/1.
(2) نفسه: 55/1.
(3) نفسه: 55/1-56.

ومن التعريفات التي جاءت معتمدة على ذكر العمل،قول ابن مالك في تعريف لا التي لنفى الجنس: عَمَلَ إنّ اجْعَل للا في نَكِرَه... مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أوْ مُكَرّرَة

فَانْصَبْ بهَا مُضَافاً أوْ مُضَارِعَه... وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُر رَافِعَه[1]

قال في التوضيح: "اعلم أن (لا) حرف مشترك، فأصلها ألا تعمل، وقد أعملت عمل "ليس" تارة وعمل "إن" أخرى"[2]. ويعرفونها بـ: "لا العاملة عمل إنَّ"[3]، في مقابل العاملة عمل ليس، فعملها هو الذي يحدد حقيقتها.

وتكمن أهمية هذا النوع من التعاريف في تمييز الباب الواحد من الأدوات وتصنيفها ضمن مجموعات لاتحادها في نفس العمل، فمنها الرافعة ومنها الناصبة ومنها الجارة، ومنها الجازمة، ومنها المختصة بالأفعال، أو الأسماء، ومنها المشتركة بينهما، ولما كانت هذه الأدوات عبارة عن فصائل تتحد في العمل لا يفرق بينها عند التعريف إلا بما تفيده من معنى، لأن العمل يدخل ضمن الاشتراك بين أفراد الفصيلة كلها من الرفع والنصب...

3) التعريف بالحكم

يرتبط التعريف بالحكم ارتباطاً وثيقاً بالعمل؛ فإن الأثر الذي يحدثه العامل في معموله من رفع أو نصب... يسمّى حكماً.

قال الكفوي في الكليّات: "الْحَد تَارَة يقْصد لِإِفَادَة الْمَقْصُود، وَحِينَئِذٍ لَا يذكر فِيهِ الحكم، وَتارَة لِإِفَادَة تَمْيِيز مُسَمَّاهُ عَن غَيره وَحِينَئِذٍ يدْخلهُ الحكم لِأَن الشَّيْء قد يتَمَيَّز بِحكمِهِ لمن تصَوره بِأَمْر يُشَارِكهُ فِيهِ غَيره"[4]. فبيان الحكم للتمييز بين وحدات اللغة.

ومن أمثلة التعريف بالحكم تعريف ابن السراج للفاعل بقوله: "فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب"[5]. فـ"الفَاعِلُ رَفْعٌ أَبَدًا - تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ -، وَالمَفْعُولُ بِهِ نَصْبٌ أَبَدًا - تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ؛ تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)؛ رَفَعْتَ زَيْدًا لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَنَصَبْتَ عَمْرًا

(1) ألفية ابن مالك: 22.
(2) توضيح المقاصد: المرادي: 544/1.
(3) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام: 3/2.
(4) الكليات: الكفوي: 1052.
(5) الأصول في النحو: ابن السراج: 35/1.

لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَمِثْلُهُ: (أَكْرَمَ أَخُوكَ أَبَاكَ) وَ (رَكِبَ زَيْدٌ فَرَسَكَ) وَ (دَخَلَ عَمْرٌو دَارَكَ)، وَقِسْ عَلَيْهِ"[1].

ولما أن كان الرفع لا ينفرد به الفاعل وحده، كما المفعول لا ينفرد بالنصب، وضّح ذلك بأمثلة تبين الفاعل والمفعول.

وعلى هذا المنوال كان تقسيمهم الأبواب النحوية إلى:

-المرْفُوعات: مَا اشْتَمَل على علم الفاعلية. وهي: (الفَاعِلُ - مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمّ فَاعِلُه - المُبتدأ: الخَبَر - خَبَر إِنَّ وأَخَوَاتِها - خبر لَا لنفي الْجِنْس...)"[2].

-المَنْصُوباتُ: مَا اشْتَمَل على علم المفعولية. وهي: (المفعولُ المطلَقُ. المُنَادَى. التَّرْخِيمُ. المَنْدُوبُ. المفْعُولُ فِيه. الظَّرْفُ. المَفْعُولُ لَه...)"[3].

-المَجْرُورات: مَا اشْتَمَل على علم الْمُضَاف إِلَيْهِ. وهي: (المُضَافُ إِلَيْهِ. الإِضَافَةُ المعْنَوِيَّةُ. الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ)"[4].

وقد كان الهيكل العام لمتن الأجرومية منبنياً على أساس التقسيم لأبواب، تنتمي إلى عمل يجمعها، على هذا المنوال: باب مرفوعات الأسماء[5]. باب منصوبات الأسماء[6]. باب مخفوضات الأسماء[7].

ورغم أن التعريف بالحكم يُحيل إلى الباب الذي ينتمي إليه المصطلح، وهو أمر يسهّل الاستيعاب على المتعلم، ويمكّنه من معرفة إعراب المصطلح والفئة الكلامية، وما يندرج تحت الباب كله. إلا أن هذا النوع من التعاريف لا يكاد يُحدَّدُ فيه المعرَّف (المصطلح) تحديدا تاما إلا في ما ندر لأن غالب الأحكام تكون مشتركة بين عدة فئات نحوية، لذلك تجده في الغالب مشفوعا بتمثيل يميزه عن غيره، أو بيان ضد يقابله.

قال ابن جني الخصائص: "وذلك أنه قد ثبت وشاع في الكلام أن الفاعل رفع والمفعول به نصب وكأنك أنست بذلك شيئًا. وأيضًا فإن فيه ضربًا من الشرح. وذلك أن

(1) إيناس الناس: خنفر: 38.
(2) مقاليد العلوم: السيوطي: 81.
(3) نفسه: 82.
(4) نفسه: 83-84.
(5) متن الآجرومية: 11.
(6) نفسه: 16.
(7) نفسه: 22.

كون الشيء فضلة لا يدل على أنه لا بد من أن يكون مفعولًا به ألا ترى أن الفضلات كثيرة كالمفعول به والظرف والمفعول له والمفعول معه والمصدر والحال والتمييز والاستثناء. فلما قلت: "ومفعول به" ميزت أي الفضلات هو. فاعرف ذلك وقسه"[1].

ويتضح هذا الأسلوب من التعاريف جليا في تعريفهم:

الحال بـ: "الاسم المنصوب، المُفَسِّرُ لما انْبَهَمَ من الهَيْئاتِ"[2].

والتمييز بـ: "الاسم المنصوب، المُفَسِّرُ لما انْبَهَمَ من الذَّوَاتِ"[3].

ومما تَحدّد به المُعرَّف عن طريق التعريف بالحكم- وذلك على النادر- تعريف الجرجاويّ للاسم الذي لا ينصرف بقوله: "ما لا ينصرف" أي: ما لا يدخله تنوين الصرف"[4]. فإن خُلوَّ الاسم من التنوين وعدم قبوله، هو القيد الذي يميز به الاسم الذي لا ينصرف من غيره، فبهذا الحكم تَحدّد المصطلح تحديدا تامّاً.

4) التعريف بالميزان الصرفي

الميزان الصرفي:"لفظ وضعه العلماء لمعرفة أصول حروف الكلمة وترتيبها، وبيان ما يطرأ عليها من تغيير سواء أكان بالزيادة أم بالنقص، أو اختلاف حركاتها وسكناتها. وجعلوه مكونا من ثلاثة أحرف أصول هي: (ف ع ل)، وكل حرف منها يقابل الحرف الأصلي في الكلمة الموزونة"[5].

"وتقوم فكرة الميزان الصرفي على أساس التمييز بين الحروف الأصول الممثلة في الميزان الصرفي بالفاء والعين واللام وبين ما يطرأ على الكلمة المفردة من تغيير بالإضافة أو الحذف"[6].

وقد لاحظ علماء اللغة أن ارتباطا معينا يوجد بين الكلمات من جهة اللفظ والمعنى، فقالوا بوجود ارتباط وضعي بين هذه الكلمات، ولقد جذب انتباههم من هذا ما يأتي:-

---

(1) الخصائص: ابن جني: 198/1.
(2) متن الآجرومية: 19.
(3) نفسه: 19.
(4) شرح التصريح: الوقّاد: 84/1.
(5) إسفار الفصيح: الهروي محمد بن علي بن محمد أبو سهل، تح: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ: 188.
(6) علم اللغة العربية: محمود فهمى حجازى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (ب ط): 142.

1- أن الكلمة العربية ذات أصول ثلاثة، يعبر عنها في الميزان الصرفي بـ(فاء الكلمة وعينها ولامها)، وأنها تأتي مرتبة بهذا الترتيب.

2- أن الكلمات العربية تأتي على هيئات صرفية تسمى الصيغ، وأن الخلاف بين الكلمات من الناحية التركيبية، هو في الواقع اختلاف بين هذه الصيغ"[1].

وتفرّق اللغة بين الكلمة وصاحبتها بمثل هذه المقابلات كاعتبار التجرد في مقابل الزيادة، والصيغة في مقابل الصيغة الأخرى، والتكلم في مقابل الخطاب والغيبة، والاسمية في مقابل الفعلية، والتذكير في مقابل التأنيث، وكالمذكر في مقابل المؤنث، والمتكلم في مقابل المخاطب والغائب، والاسم في مقابل الفعل، فالمقابلة كما تكون بين المعنى والمعنى كالتذكير والتأنيث مثلًا، تكون بين المبنى والمبنى كالمذكر والمؤنث. وهذه المقابلات هي عصب النظام الصرفي، فلا يتصوّر نظام بدونها"[2].

فلا فرق بين اسم الفاعل، واسم المفعول فيما زاد على ثلاثة إلا بكسر ما قبل الأخير، وفتحه[3]، فمثلا: (مُحَابّ) اسم فاعل وكذا اسم مفعول، "استوى لفظهما، ولكن فرّقا بتقدير كسر العين وفتحها"[4].فبكسر العين - الباء الأولى - في اسم الفاعل - إن فك الإدغام - فتكون مُحابِب، واسم المفعول بفتحها، فتكون محابَب.

أمثلة على التعريف بالميزان الصرفي

- تعريف ألف الْجمع: قال الرماني: "وَألف الْجمع نَحْو: أنفُس وأكلُب، وكل مَا كَانَ على زنة أفعُل"[5]. فالمفرد نفس وكلب على وزن (فَعْل) والجمع بإضافة ألف فتكون على وزن(أفعُل).

- تعريف الأعلام التي لا تنصرف، بقولهم: "وَقسم لَا ينْصَرف مُطلقًا لَا معرفَة وَلَا نكرَة وَهُوَ مَا كَانَ على زنة مُنْتَهى التكسير كمفاعل ومفاعيل أَو ذَا ألف تَأْنِيث ممدودة أَو مَقْصُورَة كفعلاء وفعلى بِالضَّمِّ"[6].

(1) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان: 178.
(2) اللغة العربية: تمام حسان: 36.
(3) توضيح المقاصد: المرادي: 871/2.
(4) المفتاح في الصرف: الجرجاني: 85.
(5) منازل الحروف: الرماني: 24.
(6) همع الهوامع: السيوطي: 284/1.

- تعريف الأعلام المبنية على الكسر، بـ: "الأسماء المنتهية بويه كسيبويه ونفطويه، وما كان علي وزن فعال علماً لأنثى أو سبّاً لها، أو أسم فعل أمر. نحو: حذام ورقاش ويا خباث ويا كذاب ومثل: نزال وتراك"[1].

وقد يحتاج إليه في آخر التعريف للبيان كما جاء في تعريف الاسمُ الذي لا يَنْصرفُ وهو: "مالا يجوزُ أن يلحقَهُ تنوينٌ ولا كسرةٌ. كأحمدَ ويعقوبَ وعطشانَ"[2]. فبيّن بقوله: (كأحمدَ ويعقوبَ وعطشانَ) الميزان الذي يأتي عليه الاسمُ الذي لا يَنْصرفُ.

ولعل ما يتجلّى فيه التعريف بالتصريف أكثر جمع التكسير بتعريفه بـ: "ما دل على أكثر من اثنين ولم يسلم بناء مفرده من التغيير كرجل ورجال ولون وألوان"[3].

وقيل فيه: وهي "كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة وسطها ساكن كمساجد ومصابيح ومخازن ومفاتيح"[4]. ولكون مفرده لا يسلم من التغيير عند الجمع سمي جمعاً مكسّراً، وبيان هذا يحتاج إلى معرفة وزن المفرد وما طرأ عليه من التغيير عند الجمع فغُيّر تبعا لذلك ميزانه الصرفي.

وقد تكون هيئة المصطلح تنبني أساسا على الميزان الصرفي للفرق بين مصطلح وآخر يقاربه في الوضع أو المعنى؛ كاسم المرّة والهيئة.

ويتحتم اللجوء إلى علم التصريف عندما تشترك مجموعة من المصطلحات في وزن واحد كاشتراك المصدر الميمي، واسمي: الزمان والمكان، في صوغهما مَنَ الثُّلاَثِيِّ الْمُجَرَّدِعلى وزن مفعَل بفتح العين؛ فيجيء المصدر الميمي عَلَى (مَفْعَل) قياسا مطردا، كـ(مَقْتَل ومَضْرَب)"[5].

كما يصاغ اسما الزمان والمكان، على وزن (مَفْعَل) من الذي مضارعه مفتوح العين أو مضمومها، ومن الفعل الناقص وإن كان مكسور العين نحو: مَشْرب، من: شَرِب يشْرَب، ومَقْتَل من: قَتَلَ يَقْتُلُ، ومَرْمَى من رمي يَرْمِي"[6].

---

(1) اللباب: السَّراج: 80.
(2) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 211/2.
(3) اللباب: السَّراج: 68.
(4) نفسه: 89.
(5) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: الأستراباذي: 302/1.
(6) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: الأستراباذي: 312/1.

فلا يستغنى عن التمكن من معرفة الميزان الصرفي للتفرقة بين اسم الفاعل والمفعول، وبين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

ويلاحظ أن التعريف بالميزان الصرفي أبسط في مجال التعليم وأيسر للفهم، من التعريف بالوصف لاحتياجه فقط إلى الإحاطة بالصيغة صحيحة لإدراك المراد من التعريف، ثم استعمالها ميزانا لقياس ما يماثلها عليها.

فمثلا في باب: التصغير، الذي هو: "تغيير يطرأ على بنية الاسم وهيئته؛ فيجعله على وزن فعيل. أو: فعيعل، أو فعيعيل بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير"[1].

فهي: ثلاثة أبنية لا زائد عليها، فالأول: لتصغير الثلاثي كـ: فُليس. والثاني: لتصغير الرباعي نحو: دُريهم. والثالث: لتصغير الخماسي نحو: دُنينير"[2].

وبإحاطة المتعلم بهذا القدر اليسير من المعلومات بإمكانه أن يصغّر آلاف الألفاظ القابلة للتصغير من دون عناء، ومعرفة أصول الكلمات وزوائدها، فيعرف مواقع الإعراب منها.

الثاني: التعريفات التي تقع ضمن إطار النحو

تقدم لنا أن "النظر في اللغة على أساس من "المنطق الأرسطي أو من أي مذهب فلسفي نظر غير سليم، كما أن دراسة اللغة على أساس من علم النفس دراسة قاصرة غير سليمة. ودراستها على أساس رياضي أو آلي، لا تؤدي إلى النتائج المرجوة"[3].

ولكن لا بد من "فلسفة عامة تقوم عليها دراسة اللغة، ونقصد بالفلسفة هنا مجموعة من المبادئ أو الأصول أو الأسس. ومن الخطأ أن ندرس اللغة مستعينين بفلسفة خارجية، أي فلسفة مستمدة من غير موضوع الدراسة وهو (اللغة)، مفروضة على الموضوع من خارج، أو فلسفة تحقق غرضا آخر غير درس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، أو فلسفة قاصرة لا تصلح إلا لبعض جوانب الدراسة. إن هذه الفلسفة ينبغي أن تقوم على أساس فهم ماهية اللغة: ما اللغة؟ فيم تستعمل؟ كيف تستعمل؟ متى تستعمل؟، إلى آخر ما يكشف لنا

(1) النحو الوافي: عباس حسن: 683/4.
(2) شرح التصريح: الوقاد: 560/2.
(3) علم اللغة: السعران: 68.

عن حقيقة اللغة. أي أن هذه الفلسفة ينبغي أن تستقي عناصرها من طبيعة الأدوار التي تقوم بها في الحياة الإنسانية"[1].

وحين "نتكلم عن نظرية سيبويه في الالتزام بما سمع عن العرب وعدم استخدام القياس النظري، لأن العرب يمتنعون عن التكلم بالشيء وإن كان القياس يوجبه، ويتكلمون بالشيء وإن كان القياس يمنعه. وعن نظرية الفراء في النصب على الخلاف أو المخالفة. وعن نظرية ابن فارس في رد الكلمات الكبيرة البنية إلى أصول أقل حجمًا، وهكذا.

هذا الاتجاه ربما يكون أكثر دقة في تتبع النظرية أو الاتجاه، وفي رسم حدود كل ومعالمه عبر العصور من غير استخدام التعميمات، أو إصدار الأحكام الكلية التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى الدقة ويعوزها الحذر العلمي"[2].

وقد حدد كتاب سيبويه لأجيال النحويين على مدى القرون معالم البحث[3]. التي قامت على أساس نظرية النحو المنضبط بضوابط اللغة، وميزانها الذي أخذ من استقراء النصوص اللغوية المعتمدة في الاستنباط، وبناء إطار عام للغة؛ يعبر عن كيانها الصحيح، وفلسفتها المتزنة.

مبنى انقسام التعريفات التي تقع ضمن إطار النحو

كل دراسة لغوية - لا في الفصحى فقط، بل في كل لغة من لغات العالم- لا بُدَّ أن يكون موضوعها الأول والأخير هو: المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة؛ هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى"[4]. ولقد قسَّم النحاة الكَلِمَ إلى ثلاثة أقسام: يقول ابن مالك: ... واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم[5]

وهذا التقسيم منبني على مراعاة اعتباري: (الشكل والوظيفة)، أو بعبارة أخرى: (المبنى والمعنى)؛ إذ ينشئون على هذين الأساسين قيمًاً خلافية يفرّقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم في لغة ما"[6].

---

(1) علم اللغة: السعران: 68.
(2) البحث اللغوي: أحمد مختار: 136.
(3) علم اللغة العربية: حجازى: 84.
(4) اللغة العربية: تمام حسان: 9.
(5) ألفية ابن مالك: 9.
(6) اللغة العربية: تمام حسان: 87.

وأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساسٍ من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني ومعها -جنبًا إلى جنب فلا تنفك عنها- طائفة أخرى من المعاني"[1].

وعليه أن التعريفات التي تقع ضمن إطار النحو تنقسم إلى قسمين:

- **القسم الأول: التعريفات الشكلية**

وبهذين الاعتبارين (الشكل والوظيفة) أو (المبنى والمعنى) جاءت تعاريف النحاة، تبين حقيقة المصطلحات النحوية، على أساس من داخل اللغة؛ مراعاة للمباني، أو المعاني. فجاءت تعريفاتهم من ناحية الشكل؛ أي مراعاة المبنى الذي يقوم عليه المصطلح، وصورته التبي ينبغي أن تُتصور في الذهن حتى يتوضح معناه. وتتمثل التعريفات الشكلية في: (التعريف بالوصف، وبالموقع، وبالخاصية، وبالحصر).

1) التعريف بالوصف

تعددت مناهج البحث اللغوي عند علماء اللغة، وتمخضت بحوثهم عن ثلاثة مناهج مختلفة: "المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

ولكل منهج من هذه المناهج أنصار يدعون له، ويغضّون من شأن المناهج الأخرى، ولكننا مع ذلك نرى أن كل منهج منها يؤدي غرضا لا يؤديه غيره، وإن مال الميزان في العصر الحديث مع المنهج الوصفي، وتعددت طرائقه وتشعبت مسالكه"[2].

ويقوم المنهج الوصفي "على أساس وصف اللغة أو اللهجة في مستوياتها المختلفة، أي في نواحي أصواتها، ومقاطعها، وأبنيتها، ودلالاتها، وتراكيبها، وألفاظها، أو في بعض هذه النواحي، ولا يتخطى مرحلة الوصف"[3].

ومن المعلوم أن التعريف يتكون من "عدة وحدات لغوية وقيود اعتبارية الْأَصْل فِيها "تَصْوِير مَاهِيَّة الْمُعَرّف، والاحتراز بهَا إِنَّمَا يحصل ضمنا"[4].

والتعريف بالوصف، نوع من التعاريف يتم به تصوير المصطلح كما هو في الواقع الاستعمالي له، وفيه يقوم النحوي باستقصاء الصفات التي ينماز بها المصطلح عن غيره

---

(1) نفسه: 87.

(2) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1417هـ/ 1997م: 4.

(3) المدخل إلى علم اللغة: عبد التواب: 182.

(4) الكليات: الكفوي: 129.

من المصطلحات. و"تَصْوِير وَنقش لصورة الْمَحْدُود فِي الذِّهْن، وَلَا حكم فِيهِ أصلا فالحاد إِنَّمَا ذكر الْمَحْدُود ليتوجه الذِّهْن إِلَى مَا هُوَ مَعْلُوم من وَجه مَا، ثمَّ يرسم فِيهِ صُورَة أُخْرَى أتم من الأولى..، فَمَا مثله إِلَّا كَمثل النقاش، إِلَّا أَن الحاد ينقش فِي الذِّهْن صُورَة معقولة وَهَذَا ينقش فِي اللَّوْح صُورَة محسوسة"[1].

وعند إمعان النظر في التعاريف التي صيغت على أساس الوصف للمصطلح، يلاحظ أن بعضها يحيط بجميع أوصاف المصطلح، حتى يبدو واضحا لا يتصور معه غيره ولا يختلط بآخر في الذهن، والبعض الآخر يحتاج فيه إلى ما يزيد عزله مما يشتبه به لكون الوصف غير مُلمّ بجميع أوصاف المصطلح، ومانع من دخول غيره فيه؛ فالوصف الجامع يكون بحصر جميع المدخلات والمخرجات معاً، حتى يكون كما يقولون جامعا مانعا.

أشكال التعريف بالوصف

للتعريف بالوصف أشكال عدة؛ إما أن يكون: (بوصف شروط المصطلح، أو ببيان الفروق بين المصطلح وغيره، أو بما يختص به، أو بالوصف الاستعمالي للمصطلح، أو التعريف بوصف العمل) نوردها على هذا الترتيب:

أ- التعريف بوصف الشروط

يرتكز هذا النوع من التعاريف على ذكر الشروط التي يجب توفرها في المصطلح، من باب الضبط لحدود المصطلح، وبيان صفته وهيئته.

ومن أمثلة التعريف بوصف شروط المصطلح، تعريف ابن مالك للمثنى بقوله: "المثنى: ما دل على اثنين بزيادة في آخره، صالحًا للتجريد، وعطف مثله عليه"[2].

فهذا التعريف جمع فيه المعرّف الشروط التي يجب توافرها في المصطلح؛ (المثنى).

فقوله: (الدال على اثنين) "كـ:(الزيدان) لمثنى المذكر، و(الهندان) لمثنى المؤنث"[3]. شرط مخرج به ما لا يدل على اثنين نحو رَجل(مفرد) ورجال (جمع). وخرجت به "الألفاظ الموضوعة لاثنين نحو شفع"[4].

---

(1) الكليات: الكفوي: 265.
(2) شرح الكافية: ابن مالك: 185/1. وينظر: شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 191/1.
(3) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 192/1.
(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 56/1.

وقوله: (بزيادة في آخره) شرط يخرج نحو شَفْع* وكلا وكلتا؛ فشفع دل على المثنى بمعناه لا بلفظه، وكذا (كلا وكلتا) لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى.

وقوله: (صالح للتجريد) شرط يخرج به اثنان واثنتان*، فإنه لا يصلح لإسقاطالزيادة منه فلا تقول اثن لمفرد اثنان.

وقوله: (وعطف مثله عليه) يخرج نحو العُمَرين والقَمَرين فإنك لاتعطف فيهما مِثْلاً بل غَيْرًا، فتقول: أبو بكر وعمر، والشمس والقمر؛ وهو من باب التغليب*[1]. فالقمرين "صالح للتجريد فتقول قمر ولكن يعطف عليه مغايره لأمثله نحو قمر وشمس وهو المقصود بقولهم القمرين"[2].

وما لم يجمع الشروط المتقدمة للمثنى وجرى على إعرابه، سمي بـ(شبه المثنى) وهو: كل ما لا يصدق عليه حد المثنى[3]، أو (الملحق بالمثنى)*، و"يُلحق بالمثنى، في إعرابه، ما جاء على صورة المثنى، ولم يكن صالحاً للتجريد من علامته، وذلك مثلُ "كِلا وكِلْتا" مضافتين إلى الضمير. ومثلُ "اثنين واثنتينِ"، وكذا ما ثُنيَ من باب التَّغليب "كالعمَرينِ والأبوينِ والقَمَرينِ" وكذلك ما سُمِّي به من الأسماء المثناة "كحَسنَينِ وزَيدينِ"[4].

* الشفع خلاف الوتر، وهو الزوج. وخرج (الشفع) من تعريف المثنى لأنه دل على اثنين بذاته لا بزيادة في آخره.ينظر شرح اللمحة لابن هشام 212/1.

* وذلك لأنهما لا يصلحان للتجريد، فإنه لا يقال: اثن ولا اثنة، لكنهما ألحقا بالمثنى في إعرابه. ينظر: همع الهوامع: السيوطي: 41/1.

* وهو باب معروف في اللغة، يُغلَّب فيه اسم على اسم، فتارة يغلب الأشرف وتارة يغلب الأخف على الأثقل وتارة يغلب المذكر على المؤنث. وهو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه. ينظر: ارتشاف الضَّرَب: أبو حيان: 255/1 .

[1] شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 192/1.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 56/1-57.

[3] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 57/1.

* يطلق النحاة: "الملحق بالمثنى" على كل كلمة تعرب إعراب المثنى، وليست مثنى حقيقيا، بسبب فقدها أحد الشروط الخاص بالمثنى الحقيقي. ويشترطون في الملحق أن يكون مسموعا "والحق أنه قد ينقاس - أحيانا- كما سبق في التغليب" أما اللغويون فيطلقون. "المثنى" على كل ما يعرب إعراب المثنى، سواء أكان مثنى حقيقيا أم ملحقا به. فالمسألة مجرد اصطلاح، ولا مانع من استعمال هذه التسمية أو تلك، بشرط مراعاة الأحكام الخاصة بكل عند الاستعمال. النحو الوافي: عباس حسن: 119/1.

[4] جامع الدروس العربية: الغلاييني: 12/2.

وقد يطلقون عليه (ما أعرب إعراب المثنى)* وذلك إذا أعرب الاسم إعراب المثنى وهو "مخالف لمعناه ، ولم يجمع شروطه.

ويفيد التعريف بجمع شروط المصطلح معرفة ما يندرج تحت مفهوم المصطلح وما يخرج عنه، ويُسهّل على المتعلم إدراك معالم الباب.

ب- التعريف بوصف الفروق

يعتمد هذا النوع من التعاريف على إظهار الفروق التي يتميز بها عن ضده، آو ما يندرج معه تحت قسم منالأقسام.

ومن ذلك تعريف الحملاويلأقسام الاسم بقوله: "ينقسم الاسم إلى مفرد، ومثنى، ومجموع؛ فالمفرد: ما دل على واحدٍ، كرجل وامرأة وقلم وكتاب. أو هو ما ليس مُثَنًّى ولا مجموعا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة المبيَّنة في النحو. والمثنى: ما دل على اثنين مُطْلقا، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون"[1]. وقال في الجمع "لفظ دل على أكثر مِن اثنين"[2]. فعرّف المفرد على سبيل التفرقة بينه وبين غيره بأنه: (ما دل على واحدٍ)، والمثنى(ما دل على اثنين)، والجمع (ما دل على أكثر مِن اثنين).وكذا كان صنيع السراج في اللباب في: باب المفرد والمثنى والجمع[3].

كما عرفه الأنباري بذكر الضد فقال فيه:"ما ليس مُثَنًّى ولا مجموعا، ولا ملحقًا بهما ولا من الأسماء الخمسة"[4].

وقيل في تعريف المبني: "وأما المبني فهو ضد المعرب، وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه؛ فمن ذلك: الاسم غير المتمكن، والفعل غير المضارع"[5].

وهذا تعريف بالضد لأنه ليس في الكلام كلمة لا معرفة ولا مبنيّة، وذلك: "أنّ القِسمةَ العَقليّة تقضي بانحصارِ هذا المعنى في القِسمين المَذكورين، المُعرب والمَبني؛..وهذان

* ينظر: تسهيل الفوائد: ابن مالك: 12.
(1) شذا العرف في فن الصرف: الحملاوي: 80.
(2) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: الحملاوي: 81. وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم: 81، وجمع التكسير في: 85.
(3) ينظر: اللباب: السَّراج: 66.
(4) حاشية الآجرومية: العاصمي: 26.
(5) أسرار العربية: الأنباري: 51.

ضِدّان لا واسطةَ بينهما؛ لأنَ الاختِلافَ وعدمَ الاختلافِ يقتسمان قسمي النّفي والإثبات، وليس بينهما ما ليس بُمثبتٍ، ولا مَنفيَّ"[1].

ويكثر استعمال التعريف بوصف الفروق للتفرقة بين الأدوات النحوية.

فـ (لا) – مثلا-، قد تكون ناهية أَي مَوْضُوعَة للنَّهْي، أو نافية عاملة عمل(إنَّ) أو عاملة عمل (لَيْسَ)، أو تَكون عاطفة، أو تكو زائدة، أو ملغاة... وعند التفرقة بين كل هاته الأنواع لا بد من أوصاف تميز هذه عن تلك، وإلا وقع الخلط، وذهبت العقول إلى الاحتمالات والأهواء غير المنضبطة. فعند النظر إلى صورة (لا) - أيا كان مدلولها مما سبق -، هي متشابهة لا فرق بين النافية منها والناهية والملغاة... ولكن تمييز هذه عن تلك بالتعريف بوصف الفروق، وبالنظر إلى السياق الذي وردت فيه، وإلا تداخلت للشّبه اللفظي بين جميع انواعها؛ فهي ترسم رسما واحداً، وعليه أن التعريف بوصف الفروق ضروري للتفريق بينها وما يشابهها لفظاً وخطاً.

ج- التعريف بالوصف الاستعمالي للمصطلح

تعريف المصطلح بالكيفية التي يستعمل فيها في الجملة، وما يتعلق به من تذكير أو تأنيث أو إفراد وتثنية وجمع...

فالاسم -على سبيل المثال- قد يعرف على الطريقة التقليدية على أنه: "اسم الشخص أو المكان أو الشيء"، ولكن بالطريقة التقعيدية الوصفية يوصف بأنه: كلمة يمكن أن تستعمل في وظائف أو مواقع محددة خاصة، وتتخذ صيغًا معينة. فالاسم من الممكن أن يقع فاعلا أو مفعولا لفعل، أو يقع بعد حرف جر..."[2]؛ إذ حد الاسم: "ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض"[3]. وكيف يتحدد كونه هاته الأمور المحتملة، إلا بوصف استعماله في السياق الذي يقصر وظيفته على أمر واحد.

فقولنا – مثلا- "كان زيد قائمًا فإن (زيد) لا يسمى فاعلًا حقيقة في الاصطلاح"[4]. وإن كان في المعنى اللغوي هو فاعل القيام.

---

(1) التبيين عن مذاهب النحويين: العكبري: 150.
(2) أسس علم اللغة: أحمد مختار: 103.
(3) نتائج الفكر في النَّحو: السُّهَيلي: 152.
(4) التصريح الوقاد: 394/1.

وفي قولنا: (زيد قام) و (قام زيد) ما يرى أن زيدا في الجملتين هو فاعل القيام، إلا أنه لا يصح أن نقول في (زيد قام) أنه فعل؛ لأن "الفاعل لا يتقدّم على الفعل..لأن الفاعل تَنَزَّلَ منزلة الجزء من الكلمة؛ وهو الفعل"[1]. ولا يجوز نقدم بعض الكلمة على بعضها فتختل بنيتها. ولذلك عرفوا الفاعل بـ "الاسم الذي تقدمه فعل مبني للمعلوم أو شبهه"[2].

فدلالة الكلمة لا تتضح "إلا إذا درست مرتبطة بمواقف استخدامها. فاستظهار قوائم المفردات لا يعني إدراك إيحاءات المعنى المراد، ودلالة الألفاظ لا تكتسب إلا في مواقف استخدامها، ولا تعلم إلا في مثل هذه المواقف أو ببيان هذه المواقف"[3].

والتعريف بالوصف الاستعمالي للمصطلح عبارة عن بيان الإمكانات الموقعية، وعدمها.

د- التعريف بوصف ما يختص به المصطلح

أي ما يفيده المصطلح، أو بالأحرى ما تفيده الأداة؛ لأن هذا النوع من التعريف يكون غالبا في تقييد الأداة بالعمل الذي تفيده في ذاتها، أو تخصص به ما تدخل عليه.

قال كمال الدين الأنباري في عِلَّة إدخال أن في خبر عسى: "فإن قيل فلِمَ أدخلت في خبره أن؟ قيل: لأن (عسى) وضعت لمقارنة الاستقبال، و(أن) إذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال، فلما كانت عسى موضوعة لمقارنة الاستقبال، و(أن) تخلص الفعل للاستقبال؛ ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال (أن) التي هي علم الاستقبال"[4].

وقال في علة عمل الأحرف الناصبة للفعل المضارع: "إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل، ووجب أن يكون عملها النصب؛ لأنَّ (أنْ) الخفيفة تشبه (أنَّ) الثقيلة، و(أنَّ) الثقيلة تنصب الاسم، فكذلك (أنْ) هذه يجب أن تنصب الفعل، وحُمِلَت لن، وإذن، وكي على (أن)، وإنما حُملت عليها؛ لأنها تشبهها، ووجه الشبه بينهما أن (أنْ) الخفيفة

(1) أسرار العربية: الأنباري: 79.
(2) اللباب: السَّراج: 81.
(3) علم اللغة العربية: حجازى: 53.
(4) أسرار العربية: الأنباري: 109.

تخلص الفعل المضارع للاستقبال، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال، فلما اشتركا في هذا المعنى، حُملت عليها"[1].

وقد تم تعريف (السين وسوف) بما يختصان به؛ فالسين: "حرف مهمل. يكون للتنفيس، ويكون زائداً في الوقف، لبيان الحركة. مختصة بالمضارع، وتخلصه للاستقبال"[2].

وَمعنى قَول النحاة فِيهَا أنها حرف تَنْفِيس أي: حرف توسيع وَذَلِكَ أَنَّهَا تقلب الْمُضَارع من الزَّمن الضّيق وَهُوَ الْحَال إِلَى الزَّمن الْوَاسِع وَهُوَ الِاسْتِقْبَال.

فالسين التي هي من حروف المعاني تميز من التي هي للمبنى، بكونها تتصل بالفعل المضارع، وتخلصه للاستقبال، فتنتقل به من احتمال الحال إلى كونه للاستقبال ليس إلا.

أما سَوف فهي: "مرادفة للسين أَو أوسع مِنْهَا على الْخلاف وَكَأن الْقَائِل بذلك نظر إِلَى أَن كَثْرَة الْحُرُوف تدل على كَثْرَة الْمَعْنى وَلَيْسَ بمطرد وَيُقَال فِيهَا سف بِحَذْف الْوسط وسو بِحَذْف الْأَخير وسى بحذفه وقلب الْوسط يَاء مُبَالغَة فِي التَّخْفِيف حَكَاهَا صَاحب الْمُحكم. وتنفرد عَن السِّين بِدُخُول اللَّام عَلَيْهَا نَحْو: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) الضحى:(5). وبأنها قد تفصل بِالْفِعْلِ الملغى كَقَوْلِ الشاعر:

وَمَا أدرى وسَوْف إخَال أَدْرِي... أقوم آل حصْن أم نسَاء"[3].

وبالتعريف بما تفيده الأداوات النحوية وما يختص به المصطلح، يقع التمييز بينها وبين ما يقرب منها أو يماثلها معنى أو رسما، وإلا وقع التداخل والخلط الذي لا يصح في مجال العلوم التي تبنى على الوضوح والتمايز بين المصطلحات وما يقابلها.

هـ- التعريف بوصف العمل

وهذا ببيان كيفية عمل عامل ما، وهل ينتقض العمل بسبب اللواصق أم لا.

قال الزجاجي: "الفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل، نحو قام يقوم وقعد يقعد، وما أشبه ذلك". ولا يعني هذا أن الزجاجي قد أسقط من حسابه (الحال)، فقد ذكر في مواضع آخر من كتابه: "الأفعال ثلاثة: فعل ماض وفعل مستقبل. وأردف: وفعل في الحال

(1)أسرار العربية: الأنباري: 233.
(2) الجنى الداني: المرادي: 59.
(3) مغني اللبيب: ابن هشام: 185.

يسمى الدائم"، فجعل (الحال) بين الماضي الذي فات حدثه قبل التلفظ به، والمستقبل الذي ينتظر حدثه بعد التلفظ به.

ولا شك أنه تابع في وصف (الحال) بالدائم إمام الصناعة. قال سيبويه في (الكتاب): "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[1].

فالفاعل في عُرْف النحويّين: كل اسم ذكرتَه بعد فعلٍ، وأسندتَ ونسبت ذلك الفعلَ إلى ذلك الاسم. ولذلك كان في الإيجاب والنفي سَواءً.

وقال بعضهم في وصفه: هو "الاسم الذي يَجِب تقديمُ خبره لمجرَّدِ كونه خبرًا، كأنّه احترز بقوله: لمجرّد كونه خبرًا من الخبر إذا تضمّن معنَى الاستفهام، من نحوِ: أيْنَ زيدٌ؟ وكَيْفَ محمَّدٌ؟ ومتى الخروجُ؟، فإن هذه الظروف التي وقعت أخبارًا يجِب تقديمُها، لكن لا لمجرّد كونه خبرًا؛ بل لِما تضمّنه الخبرُ من الاستفهام الذي له صَدْرُ الكلام"[2].

وفي الجملة الفاعلُ في عُرْفِ أهلِ هذه الصَّنْعة: أمر لفظيٌّ؛ يدل على ذلك تسميتُهم إيّاه فاعلاً في الصُّوَر المختلفة من النفي، والإيجاب، والمستقبَل، والاستفهام، ما دام مقدَّمًا عليه؛ وذلك نحو: قَامَ زيدٌ، وسَيَقُومُ زيدٌ، وهَلْ يقوم زيد؟، و(زيدٌ) في جميع هذه الصُوَر فاعلٌ، من حيث إنّ الفعل مسنَدٌ إليه، ومقدَّمٌ عليه، سواءٌ فَعَل أو لم يفعل. ويؤيّد إعراضَهم عن المعنى عندك وُضوحًا أنّك لو قدّمت الفاعل، فقلت: زيدٌ قام، لم يبق عندك فاعلًا، وإنمّا يكون مبتدأ وخبرًا معرّضًا للعوامل اللفظية"[3].

2) التعريف بالخاصية

الخواص: "اسم جمع الخاصية بمعنى الأثر، يقال: ما خاصية ذلك الشيء؟ أي ما أثره الناشيء"[4]، وَمُطلق الخاصية إِمَّا أَن يكون لَهَا تعلق بالاستدلال أَو لَا يكون، وعَلى التَّقْدِيرَيْنِ إِمَّا أَن تكون هِيَ لَازِمَة لذَلِك التَّرْكِيب لما هُوَ هُوَ، أَو تكون كاللازمة لَهُ"[5].

---

(1) الكتاب: سيبويه: 12/1.
(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 200/1.
(3) نفسه: 201/1.
(4) التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي: 161.
(5) الكليات: الكفوي: 422.

فالخاصية هي الصفة اللازمة للشيء، وهي من أحسن أشكال التعريف في النحو؛ لأن اللغة نظام من الخوآص والعلامات فالتعريف بها تعريف بشيئ من خصائصها.

لهذا اجتهد النحاة في حصر خوآص كل مصطلح على حدة[1].

والخاصية على ثلاثة أنواع:

أ- خاصية المبنى

وهي "الخاصية التي لا تنفك عن الشيء فتدور معه وجودا وعدما"[2].

ولقد"اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسًا، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلّا تبعًا لذلك"[3]. وللُّغة العربية الفصحى نوعان من المباني هما:

1- مباني التقسيم: وهي الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة"[4].

2- مباني التصريف: وهي تُمَثّل في صور التعبير عن المعاني الآتية:

ا- الشخص: والمقصود به التكلم والخطاب والغيبة.

ب- العدد: والمقصود به الإفراد والتثنية والجمع.

جـ- النوع: والمقصود به التذكير والتأنيث.

د- التعيين: والمقصود به التعريف والتنكير"[5].

وعلى مفهوم خآصية المبنى عرَّف النحاة الفعل بأنه: "ما دل على حدث وزمان"[6].

والفعل من حيث المبنى الصرفي ماضٍ ومضارع وأمر، فهذه الأقسام الثلاثة تختلف من حيث المبنى وهي فوق ذلك تختلف من حيث المعنى الصرفي، الزمني أيضًا، فأما من حيث المبنى: فلكلٍّ منها صيغته الخاصة ما بين مجرَّدة أو مزيدة من الثلاثي أو الرباعي، كما أن كل واحد منها يمتاز عن صاحبه بسمات خاصة، فالماضي يستبين بقبول تاء الفاعل وتاء التأنيث، والمضارع يبدأ بأحد حروف المضارعة، ويقبل لام الأمر ونوني التوكيد

(1) ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي: الملخ: 145.
(2) نفسه: 145
(3) اللغة العربية: تمام حسان: 12.
(4) نفسه: 133.
(5) نفسه: 134.
(6) مغني اللبيب: ابن هشام: 873.

والإناث، ويضامّ السين وسوف ولم ولن، والأمر يضام النونين دون غيرهما من هذه القرائن"[1]. فهاته الضمائم تصور الهيكل الذي يأتي عليه الفعل.

ب- خاصية الاقتران

وهي "اقتران الكلمة بعنصر لغوي على يمينها أو على يسارها اقترانا خآصا بواحد من أقسامها، كتعريف الاسم بأنه يقبل الجر عن يمينه والتنوين عن يساره، وهو تعريف بخاصية اقتران تعبر عن نسبة عالية من الاحتمال يمكن تعميمها وإن كانت غير لازمة لكل ما يقع ضمن المعرف المحدود"[2].

ومن التعريف بخاصية الاقتران تعريف الاسم بكونه: "يُعرَفُ: بالخَفضِ، والتنوينِ، ودخولِ الألف واللام"[3].

قال المبرِّد فِي كتاب المُقْتَضَب: "كل مَا دخل حرف من حروف الجر فهو اسم فإن امتنع من ذَلِكَ فليس باسم"[4]. وهذا تعريف بالعلامة:" والعلامة: يشْتَرط فِيهَا الاضطراد دون الانعكاس نَحْو قَوْلك: كل مَا دخل عَلَيْهِ الْألف وَاللَّام فَهُوَ اسْم، فَهَذَا مضطرد فِي كل مَا تدخله هَذِه الأداة وَلَا ينعكس فَلَا يُقَال: كل مَا لم يدْخلهُ الْألف وَاللَّام فَلَيْسَ باسم، لِأَن الْمُضْمرَات أَسمَاء وَلَا يدخلهَا الْألف وَاللَّام، وَكَذَا غَالب الْأَعْلَام والمبهمات وَكثير من الْأَسْمَاء"[5].

ومما عُرّف بخاصية الاقتران الفعل المضارع بـ: دخول لم عليه، قال ابن مالك:.... فعل مضارع يلي لم كيشم[6]. أي: "علامة الفعل المضارع قبله؛ لأن يلي لم أي ينفي بها، كقولك في: يشم، لم يشم، وهو مضارع شمت الطيب"[7]. أي شممته.

فللأفعال حروف يختص دخولها عليه، يُمَيَّز بها عن قسميه الاسم والحرف، "وَمَا يخْتَص بالأفعال وَيعْمل فِيهَا الْجَزْم كـ (لم) أَو النصب كـ (لن)، وَمَا يخْتَص بالأفعال وَلَا يعْمل فِيهَا ك (قد) وَالسِّين و(سَوف)"[1].

(1) اللغة العربية: تمام حسان: 104-105.
(2) التفكير العلمي في النحو العربي: الملخ: 144-145.
(3) متن الآجرومية: 5.
(4) المقتضب: المبرد: 3/1.
(5) الكليات: الكفوي: 393.
(6) ألفية ابن مالك: 9.
(7) توضيح المقاصد: المرادي: 292/1.

قال الحريري في بَاب معرفَة الْفِعْل:

والفِعلُ مَا يَدخُلُ قَدْ والسّينُ ... عليهِ مِثلُ بَانَ أَو يَبِينُ

أَو لَحِقَتْهُ تاءُ مَن يُحدّثُ ... كقولِهم فِي لَيسَ لستُ أَنفُثُ[2]

وحروف الجر يختص دخولها على الاسم، فإذا رأيناها علمنا أن هذا العنصر الكلامي الذي بعدها هو اسم، وكذلك الفعل يختص بدخول الجوازم والنواصب عليه، ومن الحروف ما هو مشترك بين دخوله على الفعل والاسم كـ(هل وبل)، وعند الاشتراك لا عمل لها.

ج- خاصية الموقع الإعرابي

المواقع الوظيفية، هي مواضع تحدد الدور الذي تقوم به الأشكال اللغوية في المركّب، بالقياس إلى غيرها من الأجزاء الموجودة في المركب نفسه. والوظائف عبارة عن ارتباطات نحوية، تحدد الدور الذي يقوم به الشكل في المركب، كالمسند إليه، والمسند، والمفعول به، والحال، والتمييز، وغير ذلك.

وعلى الرغم من أن المواقع الوظيفية، ترد في العادة في مواضع ثابتة، فإنه لا مانع من وجود وحدات في كل لغة، قابلة للتنقل بحيث يمكنها أن تأتي في أكثر من موضع، ففي جملة مثل: "ضرب محمد عليا" ثلاثة مواقع هي[3]:

1- موقع المسند: وتشغله الكلمة الفعلية: "ضرب".

2- موقع المسند إليه: وتشغله الكلمة الاسمية: "محمد".

3- موقع المفعول به: وتشغله الكلمة الاسمية: "عليا"[4].

فالتعريف بالموقع "تعريف بالمحل الذي يشغله المصطلح في بناء التعريف؛ فعلى حسب موقعه في السياق يتحدد"[5].

ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها، ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف

(1) الكليات: الكفوي: 394.
(2) ملحة الإعراب: الحريري: 5.
(3) المدخل إلى علم اللغة: عبد التواب: 192
(4) نفسه: 193.
(5) أسس علم اللغة: أحمد مختار: 103.

على الصفة، ويتأخر البيان عن المبين، والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكد، والبدل عن المبدل، والتمييز عن الفعل ونحوه، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط، والاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها"[1].

قد يعرف الاسم -على الطريقة التقليدية- على أنه: "اسم الشخص أو المكان أو الشيء، ولكن بالطريقة التقعيدية الوصفية يوصف بأنه: كلمة يمكن أن تستعمل في وظائف أو مواقع محددة خاصة، وتتخذ صيغًا معينة. فالاسم من الممكن أن يقع فاعلا أو مفعولا لفعل"[2]. فكلاهما يصدق عليه اسم. قال السهيلي: "الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً"[3].

كما يجوز أن يكون مبتدأ أو خبراً في الجملة الاسمية، وموقعه في الجملة هو الذي يحدد كونه فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو خبراً.

ولذلك عرفوا المبتدأ، بـ: "الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها"[4]، ليخرجوا بقيد "العاري عن العوامل اللفظية... لنحو الفاعل واسم كان"[5]؛ لأنهما يسبقان بعوامل لفظية قبلهما والمبتدأ يقع في أول الجمل الاسمية، فيكون مجردا عن العوامل اللفظية.

والفعل والفاعل كجزأي كلمة، فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته. كما لا يتقدم عجز الكلمة على صدرها. وإن وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ مُعرَّض لتسلُّط نواسخ الابتداء عليه[6]، وإن وقع الاسم بعد واو تفهم معنى مع وقبلها فعل سمي مفعولا معه؛ فهو: "الاسم الفضلة التالي واواً أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل، أو ما فيه حروفه ومعناه"[7].

(1) اللغة العربية: تمام حسان: 207.
(2) أسس علم اللغة: أحمد مختار: 103.
(3) نتائج الفكر في النَّحو: السهيلي: 50.
(4) توضيح المقاصد: المرادي: 178/1.
(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 177/1.
(6) شرح الكافية الشافية: ابن مالك: 580/2.
(7) دليل الطالبين: الكرمي: 57.

ومما عرف بخاصية الموقع الإعرابي، الضمير البارز بنوعيه؛ (المتصل والمنفصل)؛ فالضمير المتصل هو: "ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد (إلا) كياء ابني، وكاف أكرمك، وهاء سلنية ويائه"[1].

والمنفصل: "ما يبتدأ به ويقع بعد (إلا)، وينقسم إلى: مرفوع كـ: (أنا، وأنت، وهو)"[2]؛ فعُرّف المتصل بالموقع الذي لا يحل فيه، وهو: أن لا يبتدأ به، ولا يقع بعد إلا...، والمنفصل بالموقع الذي لا يحل فيه، وهو: أن يبتدأ به، يقع بعد إلا.

ويتضح مما تقدَّم ما يأتي:

- إن الرتبة قرينة لفظية، وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه.

- إن الرتبة أكثر ورودًا مع المبنيات أكثر اطرادًا منه مع غيرها.

- إن الرتبة بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللبس، وقد يؤدي ذلك إلى أن تنعكس الرتبة بين الجزأين المرتبين بها، ويكون ذلك أيضًا إذا كانت الرتبة وعكسها مناط معنيين يتوقف أحدهما على الرتبة، والآخر على عكسها"[3].

ويلاحظ على هذا النوع من أنواع التعريف أن المفردة الواحدة قد تقبل التموقع في أكثر من موقع؛ كالاسم يأتي في أول الجملة الإسمية فيكون مبتدأ، وبعد المبتدأ فيكون خبرا، وفي ثاني الجملة الفعلية بعد الفعل فيكون فاعلا، أو مفعولا على حسب الموقع والسياق.

3) التعريف بالحصر

هذا الأسلوب تعريف بالحصر أو بالتقسيم؛ لأن ما يحصر له وحدات ينقسم إليها، وبحصرها تتحدد وتعرف.

ومما عرف بأسلوب الحصر؛ الكلمة، فقيل فيها: "الكلمة اسم أو فعل أو حرف"[4]، وَالدَّلِيل على الْحصْر فِي الثَّلَاثَة الاستقراء وَالْقِسْمَة الْعَقْلِيَّة"[1]؛ لأن الْكَلِمَة "إن دلت على

(1) أوضح المسالك: ابن هشام: 100/1.
(2) دليل الطالبين لكلام النحويين: الكرمى: 32.
(3) اللغة العربية: تمام حسان: 209.
(4) الجنى الداني: المرادي: 228.

معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم وإن اقترنت بزمان فهي الفعل وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف"[2]. وهي بهذا الاعتبار"أَنْوَاع متباينة، يجوز لَك جمعهَا فِي جنس الْكَلِمَة بِدُونِ اعْتِبَار توَسط تِلْكَ الْأَنْوَاع"[3]. فالْكَلِمَة مجموع الثلاثة: (الاسْم والفعل والحرف).

ومما اكتفي بحصر أفراده عن الحد الواصف له؛ اسم الإشارة قال الأشموني: "وترك الناظم- ابن مالك- تعريفه بالحدّ اكتفاء بحصر أفراده بالعد. وهي ستة؛ لأنه: إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع"[4]. وأفراد اسم الإشارة "سبعة عشر: ثلاثة للمفرد المذكر، وعشرة للمفردة المؤنثة"[5]، عند التفصيل.وهي إما لـ"قريب أو متوسط أو بعيد. ويكون مذكراً ومؤنثا ومفرداً ومثنى وجمعاً"[6].

واستعمل هذا الأسلوب كذلك في تعريف الجملة فقيل فيها: "الجملة إما اسمية وإما فعلية"[7]. قال الوقاد: "ثمَّ الْجُمْلَة تَنْقَسِم أَولا بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّسْمِيَة إِلَى اسمية وفعلية"[8]. يعني أن الجملة تنحصر في كونها اسمية أو فعلية، ولا تخرج عن ذلك.

ومع ان التعريف بالحصر والتقسيم يساعد في إدراك المصطلح بجمع ما يتضمنه من أنواع، تُعبّر عن مكوناته، إلا أنه لا يغني عن التعريف بالوصف.

- **القسم الثاني: التعريفات الوظيفية**

أطلق الباحثون على هذا المعنى الذي تكشف عنه المباني التحليلية للغة اسم "المعنى الوظيفي"، واضعين إياه بإزاء المعنى المعجمي أو المعنى المقامي، أي: المعنى الذي لا يكتفي بتحليل تركيب المقال ولا بمعنى كلماته المفردة، وإنما يراه فوق ذلك في ضوء المقام"[9].

(1) همع الهوامع: السيوطي: 25/1.
(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 15/1.
(3) الكليات: الكفوي،: 205.
(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 119/1.
(5) حاشية الصبان على شرح الأشمونى:202/1.
(6) اللباب: السَّراج: 75.
(7) المقدمة الجزولية: 95.
(8) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقاد: 32.
(9) اللغة العربية: تمام حسان: 39.

ومن المستَحْسَن أن ننبه هنا إلى أن طريقة الفلاسفة في علاج المعنى لا تفيد الدراسات اللغوية منها إفادة مباشرة؛ لأن الفلاسفة يهتمون بالعلاقات الذهنية على حين يهتم اللغويون بالعلاقات العرفية التي تربط بين المبني والمعنى، وإذا اهتمّ الفيلسوف بكنه العلاقة اهتمّ اللغوي بشكل العلاقة بين الرمز وبين مدلوله. ويهتم اللغوي فوق ذلك بنوع من المعاني ينسب إلى الأجزاء التحليلية يسمى المعنى الوظيفي، كي يربط بين المقام وبين المعنى ربطا مقصودًا"[1]. ويبين دلالة الكلمة في السياق، والجملة في النص.

وفي مجال التعريف يكون من باب بيان المجال الذي يُوظّف فيه المصطلح، وتتحرك فيه دلالاته، وهو ينقل الذهن من التعامل المجرد مع أجزاء التعريف وحيثياته، إلى ميدان الاستخدام والتوظيف له في إطار النصوص لغوية، وهذا هو الهدف من التعريف بل من النحو كله، بأن لا يبقى معطى جامدا. ومن التعريفات الوظيفية:

1) التعريف بالمثال

والتعريف بالمثال نوع من أنواع التعريف المنطقي[2]. وأول ما يلاحظ في هذا النوع من التعريفات قول سيبويه في تعريف الإسم "فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط"[3].

اكتفى سيبويه بإعطاء مثال دال على مصطلح الإسم، وهو مثال صحيح يؤدي القياس عليه إلى ميز الأسماء من سائر الكلمات ميزاً مقبولا إلى حد ما؛ ذلك أنه يستدعي النظر في الكلمة من حيث مشابهتها لواحدة من كلمات التعريف المؤمثلة الثلاث، وهذا قد يصلح في نحو تصنيف كلمة: إنسان وامرأة وأسد ومنزل... ضمن صنف (الإسم) لكنه لا يدل على أن أسماء الشرط والاستفهام من الأسماء، لعدم وضوح المشابهة بينها وبين الأمثلة الثلاثة؛ إذ يفتقد التعريف بالمثال صفة التجريد فهو أقرب إلى الوصف، ومن ثم هو أقرب النتائج الأولية للاستقراء، لهذا كان تعريف سيبويه للاسم مناسبا لمرحلته، لكنه فقد صفة المناسبة مع مرور الزمن وتطور النحو، فاستدعى إضافة أو تعديلا"[4] كما في قول المبرد بعد سيبويه بقرن تقريبا في المقتضب:" أما الْأَسْمَاء فَمَا كَانَ وَاقعا على معنى نَحْو رجل

(1) اللغة العربية: تمام حسان: 26.
(2) النحو الوافي: عباس حسن: 309/2.
(3) الكتاب سيبويه: 12/1.
(4) التفكير العلمي في النحو: الملخ: 142.

وَفرس وَزيد وَعَمْرو وَمَا أشبه ذَلِك وتعْتَبِرُ الأسماءَ بِوَاحِدَة كلُّ مَا دخل عَلَيْهِ حرف من حُرُوف الجرِّ فَهُوَ اسْم وَإِن امْتنع من ذَلِك فَلَيْسَ باسم"[1]، والمبرد أضاف لأمثلة سيبويه مثالين آخرين مع اشتراط المعنى وقبول الجر"[2].

وقد عرف ابن مالك الفاعل بالمثال فقال:

الفاعل الّذي كمرفوعي أتى ... زيد منيرا وجهه نعم الفتى[3]

فكأنه قال: الفاعل ما كان كزيد من قولك: "أتى زيد" في كونه اسما أسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول، أو كان كوجهه من قولك "منيرا وجهه" في كونه اسما أسند إليه اسم مقدم جارٍ مجرى الفعل المذكور"[4].

ويفتقد التعريف بالمثال إلى صفة التجريد، فهو أقرب إلى الوصف، ومن ثم هو أقرب إلى النتائج الأولية للاستقراء؛ لهذا كان تعريف سيبويه للاسم مناسبا لمرحلته لكنه فقد صفة المناسبة مع مرور الزمن وتطور النحو فاستدعى إضافة أو تعديلا"[5]. حتى أن بعض النحاة لا يعتبره تعريفا بل مجرد تمثيل، قال الوقاد في التصريح، عند قول ابن مالك في المبتدأ (مبتدأ زيد وعاذر خبر): "ولم يحد الناظم المبتدأ؛ بل اكتفى فيه بالمثال"[6].

ولا يستغني توضيح المعنى عن "التمثيل بجمل مفيدة قصيرة ووضع الكلمة في سياقاتها المتعددة التي تقع فيها.ويمكن للتمثيل الجيد أن يوظف لخدمة المعنى فيقوم بتوضيح ظلال المعاني، والمجالات التي ترد فيها الكلمة، والصفات المصاحبة، ونوع المفعول من الفعل. والمصاحبات الظرفية"[7].

مع العلم أن التعريف بالمثال لا يتحدد به المصطلح، ولا يكفي عند التدقيق في المجال العلمي، والأفضل أن يؤتى بالمثال بعد ذكر الأوصاف والقيود، ليتضح المراد، وبالمثال يتضح المقال.

---

(1) المقتضب: المبرد: 3/1.
(2) التفكير العلمي في النحو العربي: الملخ: 142.
(3) ألفية ابن مالك: 24.
(4) توضيح المقاصد: المرادي: 583/2.
(5) التفكير العلمي في النحو: الملخ: 142.
(6) شرح التصريح: الوقاد: 189/1.
(7) البحث اللغوي: أحمد مختار: 170.

2) التعريف بالمعنى الوظيفي

المعنى الوظيفي هو: "وظيفة الجزيء التحليلي في النظام أو في السياق على حد سواء"[1]. والمعنى الوظيفي "يحدِّده النظام في اللغة، والموقع في السياق"[2].

والمراد به الوظيفة التي يؤديها المصطلح، والغرض الذي يؤتى بالمصطلح من أجله، أو يستعمل فيه.

قال سيبويه: "باب ما يَنتصب من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟ ... وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان"[3]. "فهذا كلُّه يَنتصب لأنَّه مفعول له"[4].

فأساس هذ التعريف للمفعول له (لأجله) "أنه عذر(علة)، وهو معناه الوظيفي؛ إذ يؤتى به علة لما قبله"[5]، فهو: اسمٌ يُذْكَرُ لِبيان سَبَبِ الفِعل (عُذْرٌ لوقوع الأمر).

وعلى أساس التعريف بالمعنى الوظيفي، عرفت ثمَّ بأنها:"حرف عطف يَقْتَضِي ثَلَاثَة أُمُور: التَّشْرِيك فِي الحكم وَالتَّرْتِيب والمهلة"[6]. ومعنى التراخي: ومعناها الترتيب مع عدم التعقيب، "أي: الترتيب مع التراخي"؛ وهو: انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه"[7].

وعرف التوكيدُ بأنه: "تمكينُ الْمَعْنى فِي النَّفس"[8]،"وقصد رفع الشك عن الحديث، أو المحدث عنه"[9].وَالْغَرَض من ذكره إِزَالَة الاتساع وَذَلِكَ أنَّ الِاسْم قد ينْسب إِلَيْهِ الْخَبَر وَيُرَاد بِهِ غَيره مجَازًا.

وعرف تنوين التنكير، بـ: "اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير، تقول: سيبويهٍ، إذا أدرت شخصا معينا اسمه ذلك، و(إيه) إذا استزدت مخاطبك من حديث معين،

(1) اللغة العربية: تمام حسان: 28.
(2) نفسه: 354.
(3) الكتاب: سيبويه: 367/1.
(4) نفسه: 369/1.
(5) التفكير العلمي في النحو: الملخ: 143.
(6) مغني اللبيب: ابن هشام: 158.
(7) النحو الوافي: عباس حسن: 576/3.
(8) اللباب: العكبري: 394/1.
(9) إرشاد السالك: ابن قيم الجوزية: 55/1.

فإذا أردت شخصا ما اسمه سيبويه أو استزادة من حديث ما نونتهما"[1]. فتنوين التنكير: هو الذي يفرق بين المعرفة والنكرة، كصه، وصهٍ"[2]. وقد عرف بمعناه الوظيفي؛ وهو ما يؤديه من دلالته على التنكير.

ويكثر أسلوب التعريف بالمعنى الوظيفي، في بيان المعاني الصرفية، وتحول دلالتها على حسب الزيادة أو النقصان؛ لأن الصيغ الصرفية "تصلح لأن تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق"[3].

فمثلا تعريفهم صيغة (تَفَعَّلَ) بمعناها الذي تفيده، فهي تأتي "لِمُطَاوَعَةِ* فَعَّلَ نَحْوُ كسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، وَلِلتَّكَلُّفِ نَحْوُ تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ، وَلِلِاتِّخَاذِ نَحْوُ تَوَسَّدَ، وَلِلتَّجَنُّبِ نَحْوُ تَأَثَّمَ وَتَحَرَّجَ، وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ في مُهْلَةٍ، نَحْوُ تَجَرَّعْتُهُ، وَمِنْهُ تَفَهَّمَ، وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ، نَحْوَ تَكَبَّرَ (وَتَعَظَّمَ)"[4]، فعرفت صيغة (تَفَعَّلَ) بما تدل عليه، وهو المطاوعة، وتلك وظيفتها داخل السياق.

وتدل صيغ الأفعال على معناها الزمني على النحو الآتي:

- صيغة فَعَلَ وقبيلها: تفيد وقوع الحدث في الزمن الماضي.
- صيغة يفعل وقبيلها: تفيد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال.
- صيغة افعل وقبيلها: تفيد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال.

أما في السياق النحوي فسنرى أن الزمن هو وظيفة في السياق يؤديها الفعل وغيره من أقسام الكلم التي تنقل إلى معناه. وزمان للاقتران بين حدثين، "وهذا الزمان يستفاد من الظروف الزمانية... وهي: إذ، وإذا، ولما، وأيان، ومتى. وهذا المعنى وظيفي كالزمن النحوي، ولكن الفرق بينهما هو إفادة الاقتران وعدمها"[5].

---

(1) أوضح المسالك: ابن هشام: 38/1.
(2) كتاب التعريفات: الشريف الجرجاني: 67.
(3) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان: 176.
* والمطاوَعة: "أن تُريدَ من الشيء أَمرًا ما فتَبلُغَه". الممتع: ابن عصفور: 126.
(4) شرح شافية ابن الحاجب: الأستراباذي، تح:عبد المقصود: 259/1.
(5) اللغة العربية: تمام حسان: 241.

فالماضي: "ما دلَّ وضعاً على حدث وزمان انقضى"[1]، زَمَانُهُ وَحَدَثُهُ. و"معنى المضي مستفاد من لفظه"[2]. الموضوع للدلالة على الحدث الذي وقع في زمن مضى.

"والحق أن الصلة وثيقة جدا بين الإعراب، وبين المعنى الوظيفي، فيكفي أن تعلم وظيفة الكملة في السياق، لتدعي أنك أعربتها إعرابًا صحيحًا، وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي، ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها، ولكنها مصوغة على شرط اللغة العربية، ومصروفة على غرار تراكيبها"[3].

ويكثر هذا الأسلوب من التعريف، في بيان معاني الصيغ الصرفية، وفي تعريف الأدوات النحوية، وغالبا ما يأتي في التعريف لفظة: (معناه - فائدته- غرضه..).

3) التعريف بالضد* أو المقابل*

الضدان: فِي الاصْطِلَاح "عبارَة عَمَّا لَا يَجْتَمِعَانِ فِي شَيْء وَاحِد من جِهَة وَاحِدَة، وَقد يكونَانِ وجوديين كَمَا فِي السوَاد وَالْبَيَاض، وَقد يكون أَحدهمَا سلبا وعدما، كَمَا فِي الْوُجُود والعدم"[4]. أي أن صفات هذا غير ضده، ويمكن المقابلة بينهما. وَلَا بُد فِي الضِّدّ المصطلح من اعْتِبَار مَحل وَاحِد يمْتَنع اجْتِمَاع الضدين فِيهِ، وَقد يُرَاد بالضد الْمنَافِي بِحَيْثُ يمْتَنع اجْتِمَاعهمَا فِي الْوُجُود"[5]. لكن هذا لا يقصد هنا.

وليس المراد بالضد النقيض، والفرق بين الضدين والنقيضين:" أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالعدم والوجود، والضدان لا يجتمعان ولكن يرتفعان، كالسواد والبياض"[6].

---

(1) دليل الطالبين: الكرمي: 16.
(2) نتائج الفكر في النَّحو: السُّهَيلي: 95.
(3) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان: 193.
* الضِّدُّ ضِدُّ الشَّيْءِ. وَالْمُتَضَادَّانِ: الشَّيْئَانِ لَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، كَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.مقاييس اللغة: ابن فارس: 360/3.
* المقابل من: "(قَبَلَ) الْقَافُ وَالْبَاءُ وَاللَّامُ. أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ تَدُلُّ كَلِمُهُ كُلُّهَا عَلَى مُوَاجَهَةِ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ". مقاييس اللغة: ابن فارس: 52/5.
(4) نفسه: 574.
(5) الكليات: الكفوي: 574.
(6) التعريفات: الشريف الجرجاني: 137.

ويستعمل النحاة أسلوب التعريف بالضد - غالبا- في بيان الشيء وقسيمَه؛ لأن أحدهما يستلزم أن يكون الآخر بخلافه.قال الجَوجَري في شرح شذور الذهب: "لما أنهى الكلام على الإعراب بقسميه المقدّر والملفوظ أخذ يتكلم في البناء، لأنهما متقابلان، ولذلك قال: (البناء ضد الإعراب)، فأفاد أن التقابل بينهما تقابل الضدّين"[1]. و"الْبناء ضدُّ الْإِعْرَاب فِي الْمَعْنى ومثلُه فِي اللَّفْظ"[2]، وَلَيْسَ فِي الْكَلَام كلمة لَا مُعْربه وَلَا مَبْنِيَّة عِنْد المحَّققين لأنَّ حدَّ المعرب ضدّ حدّ الْمَبْنِيّ على مَا سبق وَلَيْسَ بَين الضّدَّين هُنَا وَاسِطَة"[3]. فالكلمة توصف بأحد وصفين؛ الإعراب أو البناء.

فإذا عرفنا الْإِعراب على القَوْل بِأَنَّهُ لَفْظِي يحد كَمَا أفْصح بِهِ فِي التسهيل بِأَنَّهُ: "ما جِئ بهِ لبيان مُقتضى العامل منْ حركةٍ. أو حرف أو سكونٍ أو حذفٍ"[4].

فـ "ما جِيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو إتباعا، أو نقلا، أو تخلّصا من سكونين فهو بناء"[5]. فالبناء، بضده، لذلك جاء الفرق بينهما في التعريف؛ بالإثبات في الإعراب (ما جِئ بهِ لبيان)، والنفي في البناء (ما جِئ بهِ لا لبيان)، وتميز البناء عن الإعراب بـ(لا) النافية.

ومما جاء على التعريف بالضد أو المقابل؛ تعريف (الحرف) عند كثير من النحاة.

فالكَلِم عندهم: "اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل"[6].

فيميز الحرف عن قسميه؛ (الاسم والفعل)؛ بأنه غيرهما.

قال ابن مالك: سواهما الحرف كهل وفي ولم"[7]

أو بعبارة أخرى: (لا يقبل علامتهما) "فكل ما لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل فهو حرف فترك العلامة علامة له"[8]. ولهذا قال ابن آجروم: "والحرفُ ما لا يَصلُحُ معه دليلُ الاسم ولا دليل الفعل"[1].

---

(1) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 226/1.
(2) المخصص: ابن سيده: 248/4
(3) اللباب: العكبري: 67/1.
(4) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 7.
(5) نفسه: 10.
(6) الكتاب: سيبويه: 12/1.
(7) ألفية ابن مالك: 9.
(8) توضيح المقاصد: المرادي: 292/1.

وعليه: أن علامة الحرف عدمية، وهو كونه لا يقبل علامة الاسم والفعل.أو: ما يقابل الاسم والفعل من أقسام الكلام.

واعترض أبو البقاء العكبري على هذا النوع من التعاريف، بقوله: "لأنَّ الحدَّ الأوَّل إِثْبَات مَحْض وَالثَّانِي نفي. والحدُّ الْحَقِيقِيّ لَا يكون نفيا لأنَّ الحدَّ الحقيقيَّ مَا أبان عَن حَقِيقَة الْمَحْدُود وَالنَّفْي لَا يبين عَن حَقِيقَة الْمَحْدُود"[2]؛ لأن التعريف هنا مبناه على النفي، والنفي نفي للحقيقة، وليس إثباتا لها. و: "أنّ الحدَّ ما أنبأ عن حقيقةِ المَحدودِ، وحقيقتُهُ أمرٌ وجودي"[3]. لا عدمي.

فـ "التعريف بأحد الضدين لا يثبت حقيقة الضد المقابل"[4].والنّفيُ لا يدلّ على الحقيقة، وإنّما يحصل العلمُ به من طريقِ الملازمةِ، كقولك في الأَعمى ما ليس ببصيرٍ أو هو غيرُ البّصير وهذا ليس بحدٍّ إجماعاً"[5].

لكن هذا النوع من الآساليب يستعان في تقريب صورة المصطلح في الذهن؛ فقد "يحاكي الشَّيْء بضده فَإِن الضدين يَجْتَمِعَانِ فِي الْحس الْمُشْتَرك فَرُبمَا انْتقل من أَحدهمَا إِلَى الآخر"[6].وهو نافع ومفيد في حالة التعلم، فيعرف أن هذا المصطلح، هو عكس الذي يقابله، فهذا شيء وهذا شيء ضده. فيجعل أحدهما في خانة لها خصائص، غير التي في الآخر.ومن هذه المرحلة ينتقل به إلى التحديد بالوصف الذاتي للمصطلح؛ إذا التعريف بالضد والمقابل؛ مرحلة أولى يحتاج إليها.

مما تقدم من عرض آساليب النحاة في وضع التعاريف، يتضح ان أساس هذه الأساليب الوصول إلى كنه المصطلح وتوضيحه، وان ما يراعى فيه: حال المتعلم بالدرجة الأولى، بتقريب الفهم له وإزالة اللبس، بما يَضْمَن تحقق إدراكه لماهية المصطلح بأي أسلوب تأتّى به هذا الإدراك.

(1) متن الآجرومية: 5.
(2) اللباب: العكبري: 71/1.
(3) نفسه: 181.
(4) التفكير العلمي في النحو: الملخ: 143.
(5) التبيين: العكبري: 182.
(6) دستور العلماء: نكري: 143/3.

المبحث الثاني: أقسام التعريف

تندرج التعريفات ضمن مباحث المنطق وقضاياه، من حيث الشروط الواجب توفرها في كل قسم من أقسامه، وما ينبغي أن ينتفي عنه...، واستفاد علماء الفنون العلمية الأخرى من هذه البحوث، ليصيغوا تعريفات تحيط بمعاني مصطلحات ذلك الفن، وتسلم من الطعن فيها.

وعلم الْمنطق كما هو عند اهله "تِسْعَة أَبْوَاب على مَا هُوَ الْمَشْهُور: الأول: بَاب الكليات الْخمس. الثَّانِي: بَاب التعريفات. الثَّالِث: بَاب التصديقات. الرَّابِع: بَاب الْقيَاس. الْخَامِس: الْبُرْهَان. السَّادِس: الخطابة. السَّابِع: الجدل. الثَّامِن: المغالطة. التَّاسِع: الشّعْر. وَهَذِه الْخمس الْأَخِيرَة هِيَ الصناعات الْخمس"[1].

فأنت ترى وضعهم بَاب التعريفات الباب الثاني بعد بَاب الكليات الْخمس، مما يدل على العناية الفائقة به.

والتعريفات في علم المنطق من المعلومات التصورية الَّتِي يبْحَث فيها عَن: "الإيصال إِلَى مَجْهُول تصوري. إما بالكنه كَمَا فِي الْحَد التَّام. وَأما بِوَجْه مَا ذاتي أَو عرضي كَمَا فِي الْحَد النَّاقِص والرسم التَّام والناقص وَذَلِكَ فِي بَاب التعريفات"[2].

وتندرج التعريفات في علم المنطق ضمن دلالة الألفاظ. و"الألفاظ تدل على المعاني من ثلاثة أوجه متباينة:

الوجه الأول الدلالة من حيث المطابقة كالإسم الموضوع بإزاء الشي، وذلك كدلالة لفظ الحائط على الحائط.

والآخر أن تكون بطريق التضمن وذلك كدلالة لفظ البيت على الحائط ودلالة لفظ الإنسان على الحيوان، وكذلك دلالة كل وصف أخص على الوصف الأعم الجوهري.

الثالث: الدلالة بطريق الإلتزام والإستتباع كدلالة لفظ السقف على الحائط؛ فإنه مستتبع له إستتباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته، ودلالة الإنسان على قابل صنعة الخياطة وتعلمها"[1].

---

[1] دستور العلماء: نكري: 35/2.
[2] نفسه: 159/3.

يستفاد مما تقدم ان للتعريف أنواعا، وذلك على حسب تركيبه وصياغته، تبعا لما يريد المعرّف ويهدف إليه، و"الْغَرَض من التَّعْرِيف إِمَّا تَحْصِيل صُورَة لم تكن حَاصِلَة فِي الذِّهْن أَو تعْيين صُورَة من الصُّور الْحَاصِلَة فِيهِ. وَالْأول: هُوَ التَّعْرِيف الْحَقِيقِيّ - وَالثَّانِي: هُوَ التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ. ثمَّ التَّعْرِيف الْحَقِيقِيّ إِمَّا أَن يكون وجود معرفه مَعْلُوما أَولا. الأول: التَّعْرِيف بِحَسب الْحَقِيقَة. وَالثَّانِي: التَّعْرِيف بِحَسب الِاسْم وكل وَاحِد مِنْهُمَا إِن كَانَ بالذاتيات فحد حَقِيقِيّ، أَو اسْمِي تَامّ، أَو نَاقص. وَإِلَّا فرسم حَقِيقِيّ، أَو اسْمِي كَذَلِك"[2]. وإذا كان "التعريف الحقيقي هو ما استلزم تصوّره تصوّر المعرّف، وإذا تمهّد هذا، فإنّ المعرّف الحقيقيّ ينقسم باعتبارين اثنين"[3]:

- **أحدهما: باعتبار الماهية المعرّفة**

والْمَاهِيّة: "مُشْتَقَّة من (مَا هُوَ) وَهِي مَا بِهِ يُجَاب عَن السُّؤَال بـ (مَا هُوَ)"[4].

وتطلق الماهية: "غالبًا على الأمر المتعقل، مثل المتعقل من الإنسان، وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي. والأمر المتعقل، من حيث إنه مقول في جواب ما هو، يسمى: ماهية"[5].

ويريدون بالماهية: "الحقيقة الذهنية المجردة أو: المعنى العقلي الخالص، وبذلك الاسم تتميز المعاني الذهنية بعضها من بعض، أي: يتميز جنس من باقي الأجناس الأخرى"[6].

واحتَرزوا بقولهم: (كمالُ الماهِيّة) من أنّ بعضَ ما يدلُّ على الحقيقة قد يَحصلُ من طريقِ الملازمةِ لا من طريقِ المطابقة، مثالُه: أن تَقولَ: حدُّ الإنسان هو الناطقُ فلفظُ الحدّ يكشف عن حقيقة النُّطق، ولا يَدُلّ على جنس المحدود، وإن كان لا ناطق إلاّ الإنسان، ولكن ذلك معلوم من جهة الملازمة، لا من جهة دلالة اللَّفظ، ومثالُه من النَّحو قولهم: المَصدرُ يدلُّ على زمانٍ مَجهولٍ، ولَيس كذلك، فإن لفظَ المَصدَرِ لا يَدُلُّ على زمانٍ البَتَّة

(1) معيار العلم في فن المنطق: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تح: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1961م: 72.
(2) دستور العلماء: نكري: 215/1.
(3) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 65.
(4) الكليات: الكفوي: 368.
(5) التعريفات: الشريف الجرجاني: 195.
(6) النحو الوافي: عباس حسن: 289/1.

وإنَّما الزّمان من ملازماته، فلا يَدخلُ في حدّه، ولو دَخَل ذلك في الحدّ لوجَب أن يُقالَ: الرَّجل والفَرسُ يدلان على الزَّمان والمكان، إذْ يُتَصَوَّر انفكاكه عنهما"[1].

وقال العكبري في (مَسْأَلَة: حد الِاسْم) بعد أن ذكر اختلاف النحاة في تعريفه: "والعبارات الصَّحِيحَة فِيهِ مُخْتَلفَة الألفاظ، متفقة الْمعَانِي، فَمِنْهَا: (اللَّفْظ الدَّال على كَمَال مَاهِيَّة الشَّيْء). وهذا حدٌّ صَحيحٌ؛ لأنَّ الحدَّ هو الكاشفُ عن حَقيقةِ المَحدود"[2]. فما دل على كمال الماهية أي حقيقة الشيء، فهو ماهية له، ويجاب في تعريفه بالصيغة المحيطة بالمعرف أيا كانت تلك الصيغة.

وينقسم التعريف باعتبار الماهية المعرّفة إلى قسمين:

1- التعريف الاسميّ

وهو ما قصد به تصوّر الماهية التي لم يعلم وجودها، سواء كانت موجودة في الواقع وهي غير معلومة الوجود، أو لم تكن موجودة أصلا، وهو لهذا يختصّ بالمفاهيم والمهايا الاعتبارية والحقائق الاصطلاحية التي لا يعلم وجود ما تصدق عليه في الخارج، سواء اشتهرت تلك المهايا بالعدم أم لم تشتهر[3].

فهو ما يكون "انطباقه على حَقِيقَة خارجية، سَوَاء كَانَ مَعْدُوما فِي الْخَارِج أَو مَوْجُودا وَلم يعلم وجوده فِيه"[4].

وتصور مَفْهُوم الِاسْم فيه "تصور الشَّيْء بِحَسب مَفْهُومه مَعَ عدم الْعلم بِوُجُودِهِ فِي الْخَارِج"[5].

وَمِثَال الْحَد الاسمي والرسم الاسمي تَعْرِيف العنقاء الْغَيْر الْمَعْلُوم وجودهَا بِالْحَيَوَانِ الكذائي وبالطائر الكذائي"[6]. إنها طائر عجيب الشكل طويل العنق فهي قال الجوهري: "وأصل العَنْقاءِ طائرٌ عظيمٌ معروف الاسم مجهول الجسم"[7] فـ "(العنقاء) طَائِر متوهم لَا

(1) التبيين: العكبري: 123.
(2) مسائل خلافية في النحو: العكبري: 46.
(3) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 65.
(4) دستور العلماء: نكري: 123/1.
(5) الكليات: الكفوي: 351.
(6) دستور العلماء: نكري: 215/1.
(7) الصحاح: الجوهري: 1534/4.

وجود لَهُ"[1]. وهذا التعريف يقصد به بيان حقيقة شيء لا وجود له في الخارج، وإنّما شرح اسمه تقريبا للأفهام.

وهذا النّوع من التّعريفات "هو الغالب في تعاريف العلوم في بدايات تعليمها للمبتدئين، لأنّهم لا يعلمون عن تفصيلاتها وحقائقها شيئاً، ثم تكون بعد الإحاطة والتمرس بمسائل العلوم تعريفات حقيقية"[2].

فقصارى التّعريف الاسمي وهدفه"أنه كاشف عن مفهوم الاسم فقط، وهذا ما جعل المحققين من العلماء يرون أن التّعريف الاسمي من أنفع أنواع التعريفات؛ خاصّة وأن الاطلاع على حقائق الأشياء وفصولها من الأمور العسيرة"[3].

ومما صدق عليه انه تعريف اسمي، ما جاء في مسألة أيهما الأصل في الاشتقاق المصدر أم الفعل؟.

قال ابن مالك: "والفعل مشتق من المصدر؛ لأن المشتق فرع، والمشتق منه أصل وكل فرع يتضمن الأصل وزيادة عليه"[4].

وعرّف البصريون (الفرع) المشتق بالنسبة إلى (الأصل) المشتق منه فقالوا: (الفرع ما كان فيه ما في الأصل وزيادة)؛ "والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة؛ إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة"[5].

جاء في حاشية الصبان: أن من الأئمة من ناقش قول البصريين في تضمن الفرع الزيادة على الأصل فقالوا: لا برهان يقتضي ذلك[6]. "ولعل القارئ يرى أن النحاة هنا، قد خرجوا في محاجتهم عن شكلية اللغة إلى مضايق المنطق والفلسفة"[7] في هذه المسألة.

فإذا سلمنا صحة هذا التعريف فلا بد من تصديق ما بني عليه. "لكن هذا التعريف تعريف اسمي قصد به تحديد مفهوم اعتباري، وليس هو تعريفاً حقيقياً بالضرورة، واحتجاجهم بهذا وذاك احتجاج اعتباري لا يكاد يقف فيه الجدل على وجه يخلد إليه

---

(1) المعجم الوسيط: 632/2.
(2) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 66-67.
(3) نفسه: 67.
(4) شرح الكافية: ابن مالك: 563/2.
(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 468/1.
(6) ينظر:حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 164/2.
(7) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان: 179.

بيقين"[1].على أننا إذا اعتددنا (الأصل) وهو ما سبق تصوره وقيامه في الذهن، نكون قد عرّفناه تعريفاً أليق بالواقع اللغوي وأكثر موائمة له.

2- التعريف الحقيقيّ

الْغَرَض من التَّعْرِيف "إِمَّا تَحْصِيل صُورَة لم تكن حَاصِلَة فِي الذِّهْن أَو تعْيين صُورَة من الصُّور الْحَاصِلَة فِيهِ. وَالْأول: هُوَ التَّعْرِيف الْحَقِيقِيّ - وَالثَّانِي: هُوَ التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ"[2].

والتعريف الحقيقي: "هو أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي فيعرف بغيرها"[3]. فهو "عبارَة عَن تصور مَا لَهُ حَقِيقَة خارجية فِي الذِّهْن"[4].

وهو ما قصد به تصوّر الماهية التي علم وجودها، وهو بهذا يختصّ بالمهايا الموجودة فقط.ويحمل عليه تعريفات العلوم بعد الإحاطة بمسائلها وأبوابها والتّصديق بوجودها، وكذا تعريفات سائر الموجودات"[5].

مثاله: تعريف الإنسان بأنه: "الحيوان النّاطق"، فهذا ونحوه قصد به شرح حقيقة شيء له أفراده الموجودة في الخارج.

والواقع أنّ "الفرق بين التعريفين الحقيقيّ والاسميّ اعتباريّ، إذ قد ينقلب الاسمي حقيقيا إذا علم وجود ما يصدق عليه الخارج، أو أحيط بتفصيلاته على وجه اليقين"[6].

مثال ذلك قولنا في تعريف المثلث: "هو شكل تحيط به ثلاثة خطوط" فهذا تعريف يمكن أن يكون اسميا، ويمكن أيضا أن يكون حقيقيا، فإن كان تعريفه بعد وجوده في الخارج فهو تعريف حقيقي، وإن كان قبل وجوده في الخارج فهو تعريف اسمي.

ثانيهما: باعتبار ما يتركب منه المعرّف

ينقسم المعرف الحقيقي بقسميه (الاسمي والحقيقيّ) إلى حد ورسم، وكل من الحدّ والرّسم ينقسم إلى تام وناقص، وإليك التفصيل:

---

(1) ينظر: الكليات: الكفوي: 147.
(2) دستور العلماء: نكري: 215/1.
(3) التعريفات: الشريف الجرجاني: 62.
(4) الكليات: الكفوي: 351.
(5) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 67.
(6) نفسه: 68.

أولا: الحد، مفهومه وأقسامه

أ) مفهوم الحد

الحدّ في اللغة: المنع[1]، وهو الحاجز بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر،لأن حدّ الشيء طرفه ومنتهاه، وحدّ الشيء من غيره يحدّه حدّاً: ميّزه عن غيره[2].فحد الشَّيْء: "هُوَ الْوَصْف الْمُحِيط بِمَعْنَاهُ، الْمُمَيز لَهُ من غَيره"[3].

وما يمنع الشيء من دخول غيره فيه، ويفصل بينهما، وما يحفظ كيان المحدود، ويبين منتهاه، هو حد له.

ب) الحد اصطلاحا

عرّف النحاة الحد بتعريفات عديدة، أمّا الزجاجي فقد عرّفه بقوله: "الحدّ هو الدال على حقيقة الشيء"[4]. وعرّفه ابن السِّيْد بلفظ آخر فقال: "قولٌ وجيز يستغرق المحدود ويحيط به"[5]. وقال العكبري في تعريفه: "اللفظ الدال على كمال ماهيّة الشيء"[6]، وعقّب بأن هذا هو (الحدّ الصحيح)، ثم فسّر العكبري في ضوء تعريفة المتقدم حدّ الحدّ بقوله: "لأن الحدّ هو الكاشف عن حقيقة المحدود، ويُراد بالماهيّة، ما يُقال في جواب: ما هو؟. واحترز بقوله: (كمال الماهية) من أن بعض ما يدلَّ على الحقيقة قد يحصل من طريق الملازمة لا من طريق المطابقة، ومثاله: أن تقول: حدّ الإنسان هو الناطق، فلفظ الحدّ يكشف عن حقيقة النطق، ولا يدلَّ على جنس المحدود، وإن كان لا ناطق إلا الإنسان، ولكن ذلك معلوم من جهة الملازمة، لا من جهة دلالة اللفظ"[7].

وهذه التعريفات وإن اختلفت ألفاظها تتفق على معنىً واحد، وهو ما أحاط بالمحدود، وأبان حقيقته، ومنع أن يدخل فيه غيره؛ بمعنى: "الْجَامِع الْمَانِع؛ الَّذِي يجمع الْمَحْدُود وَيمْنَع غَيره من الدُّخُول فِيهِ. وَمن شَرطه أَن يكون مطردا ومنعكسا وَمعنى الاطراد أَنه مَتى وجد الْحَد وجد الْمَحْدُود، وَمعنى الانعكاس أَنه إِذا عدم الْحَد عدم الْمَحْدُود وَلَو لم يكن مطردا لما

(1) ينظر: التعريفات: الشريف الجرجاني: 67-68.
(2) ينظر: لسان العرب: ابن منظور، مادة (حَدَّ): 140/3.
(3) الكليات: الكفوي: 391.
(4) الإيضاح: الزجاجي: 46.
(5) الحلل: البطليوسي: 60.
(6) التبيين: العكبري: 123.
(7) نفسه: 123.

كَانَ مَانِعا لكَونه أَعم من الْمَحْدُود"[1].فيدخل فيه ما ليس منه؛ "فاطراده يكشف حقيقته أينما وجدت، وانعكاسه ينفيها حيثما فقدت، وهذا هو التحقيق"[2].

وَمعنى الْمَنْع فِي قَوْلهم إِن هَذَا التَّعْرِيف جَامع ومانع "أَن يكون بِحَيْثُ لَا يدْخل فِيهِ شَيْء من أغيار الْمُعَرّف وَمعنى الْجمع أَن يكون متناولا لكل وَاحِد وَاحِد من أَفْرَاد الْمُعَرّف"[3].

ولكون الحد بهذه الصرامة، وتطلب فيه الإحاطة التامة بمكوناته، وإخراج ما عداها إخراجا تاما من غير تطرق الاحتمالات فيه، قيل انه يعسر تحققه، والقول "بعسر التَّحْدِيد؛ الْحَقِيقِيّ، دون التَّعْرِيف مُطلقًا. وَهَذَا كَلَام مُحَقّق لَا بعد فِيهِ"[4].

فالحد يقتضي إبانة الشيء على سبيل الظاهر بعيدا عن المجاز، ويستوجب كونه إبانة لغيره، وفيه ما يحدده وينماز به، والحقيقة لا يشترط فيها كل ذلك.

وأنت ترى إلى التقاطعات في مفاهيم النحاة والمناطقة للحد، ومدى التأثر بها في فكرهم.

ب) أقسام الحد

ينقسم الحد باعتبار إحاطته بالمحدود (المصطلح) إحاطة تامّة من جميع النواحي؛ من ناحية ما يدخل تحته، وما يخرج منه، وما يصفه وصفا تاما بذكر جَمِيع أَجزَاء الْحَد من جِنْس وفصول، وتخلّف بعض هذه الاشتراطات. ينقسم إلى: تام، وناقص.

1- الحد التام

وهو: "ما كان مؤلفا من الجنس والفصل* القريبين، لاشتمالهما على جميع ذاتيات المعرّف"[1]. ولك فيه أن تورد الذاتيات على وجه الإجمال، أو توردها على سبيل التفصيل.

---

[1] الكليات: الكفوي: 391.
[2] نفسه. 124.
[3] دستور العلماء: نكري: 242/3.
[4] نفسه: 245/2.

* "الْجِنْس يدل على الْكَثْرَة تضمنا، بِمَعْنى أَنه مَفْهُوم كلي لَا يمْنَع شركَة الْكثير فِيهِ، لَا بِمَعْنى أَن الْكَثْرَة جُزْء مَفْهُومه. وَالْجِنْس يدل على جَوْهَر الْمَحْدُود دلَالَة عَامَّة، والقريب مِنْهُ أدل على حَقِيقَة الْمَحْدُود، لِأَنَّهُ يتَضَمَّن مَا فَوْقه من الذاتيات الْعَامَّة. والفصل يدل على جَوْهَر الْمَحْدُود دلَالَة خَاصَّة وَالْجِنْس ضرب من الشَّيْء. وَالنَّوْع أخص مِنْهُ يُقَال (تنوع الشَّيْء أنواعا) فالإبل جنس من الْبَهَائِم". الكليات: الكفوي: 339.

وَيسمى بالْحَد الْحَقِيقِيّ وهو: "مَا أنبأ عَن تَمام مَاهِيَّة الشَّيْء وَحَقِيقَته كَقَوْلِك فِي حد الْإِنْسَان: هُوَ جسم نَام حساس متحرك بالإرادة، نَاطِق"[2].

وأما صورته وهيئته فهو أن يراعى فيه إيراد الجنس الأقرب ويردف بالفصول الذاتية كلها، فلا يترك منها شيء"[3].

فمن شَرَائِط الْحَقِيقِيّ: "أَن يذكر جَمِيع أَجزَاء الْحَد من الْجِنْس والفصل، وَأَن يذكر جَمِيع ذاتياته بِحَيْثُ لَا يشذ وَاحِد، وَأَن يقدم الْأَعَمّ على الْأَخَص، وَأَن لَا يذكر الْجِنْس الْبعيد مَعَ وجود الْجِنْس الْقَرِيب، وَأَن يحْتَرز عَن الْأَلْفَاظ الوحشية الغريبة والمجازية الْبَعِيدَة والمشتركة المترددة، وَأَن يجْتَهد فِي الإيجاز"[4].

فإذا أردت أن تحدّه حدًّا حقيقًا فعليك فيه وظائف لا يكون الحد حقيقياً إلا بها، فإن تركتها سمي رسمياً أو لفظيا، وخرج عن كونه معبراً عن حقيقة الشيء ومصوراً كُنه معناه في نفس السائل:

الأول: أن تجمع أجزاء الحد من الجنس والفصول. فإذا قيل لك مشيراً إلى ما ينبت من الأرض ما هو فلا بد وأن تقول (جسم)، ولكن لو اقتصرت عليه بطل عليك بالحجر فتحتاج إلى الزيادة فتقول (نامٍ) فتحترز عن ما لا ينمو، فهذا الاحتراز يُسمّى فصلاً، إذ فصلت به المحدود عن غيره، ثم شرطك أن تذكر جميع ذاتياته وإن كان ألفاً ولا تبالي بالتطويل.

ولكن ينبغي أن تقدّم الأعم على الأخص، فلا تقول:(نام جسم) بل بالعكس. وهذا لو تركته تشوش النظم ولم تخرج الحقيقة عن كونها مذكورة مع اضطراب اللفظ والإنكار عليك في ذلك أقل ممّا في الأول. وهو إن تقتصر على الجسم.

والثالث: انك إذا وجدت الجنس القريب فإيّاك أن تذكر البعيد معه فيكون مكرراً ... فإذا ذكرت الجنس فاطلب بعده الفصل،واجتهد أن تفصّل بالذاتيات إلا إذا عسر عليك، وهو

(1) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 68.
(2) الكليات: الكفوي: 392.
(3) معيار العلم: الغزالي: 268.
(4) الكليات: الكفوي: 392.

كذلك في أكثر الحدود، فاعدل بعد ذكر الجنس إلى ذكر اللوازم واجتهد أن يكون ما ذكرته من اللوازم الظاهرة المعروفة؟ فإن الخفي لا يعرف به"[1].

ولا بد في الحد التام من: تقديم الجنس على الفصل، وتقييد أحدهما بالآخر.

مثاله: قولنا في تعريف الإنسان: "حيوان ناطق؛ فقولك: حيوان هو الجنس وقولك: ناطق هو الفصل"[2]. وَقَالُوا في هذ التعريف للإنسان: "إِنَّه حد تَامّ لْلْإِنْسَان لِأَن الْحَيَوَان جنس قريب لْلْإِنْسَان. والناطق فصل قريب لَهُ"[3]؛ إذ الشيء الذي يشترك فيه الإنسان مع غيره هو (الحيوانية)، والشيء الذي يفصله عن غيره هو (الناطقيّة)، فتعريف الإنسان بجنسه وفصله القريبين: تعريف له بجميع ذاتياته وأجزائه، لذلك سمي تاما"[4]. والحدود تصان عن الإسهاب ما أمكن، إلاّ إذا كانت الماهية مجهولة للسائل، فيجب حينئذ التفصيل لإبعاد الجهالة.

ومثال الحد التآم تعريف النحاة للمبتدأ بأنه: "الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمستغنى به"[5].

فـ(الِاسْم) جنس يَشْمَل الصَّرِيح كزيد فِي نَحْو زيد قَائِم، والمؤول فِي نَحْو: (وَأَن تَصُومُوا) فِي قَوْله تَعَالَى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) البقرة:(184)؛ فَإِنَّهُ مُبْتَدأ مخبر عَنهُ بِخَير"[6]، أي صومكم خير لكم.

و(العاري عن العوامل اللفظية) مخرج لنحو الفاعل واسم كان.

و(غير الزائدة) لإدخال، نحو: بحسبك درهم، و(هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) فاطر:(3).

و(مخبرا عنه أو وصفا إلى آخره) مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب.

---

(1) محك النظر في المنطق: الغزالي أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ب ط): 259.

(2) مفاتيح العلوم: الخوارزمي محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2: 166.

(3) دستور العلماء: نكري،: 135/1.

(4) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 69.

(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 177/1.

(6) شرح قطر الندى: ابن هشام: 116.

و(رافعا لمستغنى به) يشمل الفاعل، نحو: أقائم الزيدان، ونائبه، نحو: أمضروب العبدان، وخرج به نحو: (أقائم) من قولك: أقائم أبوه زيد؛ فإن مرفوعه غير مستغنى به"[1].

وبهذه الفصول والقيود المحددة لمعنى المبتدأ؛ ببيان ما يدخل فيه، وما يخرج منه، تم بيانه، فهو حد تآم.

ومن الحد التام تعريف ابن هشام للعَلَم الشَّخْصي بقوله هو: "عبارَة عَن اسْم يعين مُسَمَّاهُ تعيينا مُطلقًا"[2] أَي بِغَيْر قيد.ثم أوضح المراد من التعريف وبسط قيوده في شرحه لشذور الذهب فقال: "فقولنا (اسْم) جنس يَشْمَل المعارف والنكرات.

وَقَوْلنَا (يعين مُسَمَّاهُ) فصل مخرج للنكرات لِأَنَّهَا لَا تعين مسماها بِخِلَاف المعارف فَإِنَّهَا كلهَا تعين مسماها أَعنِي أَنَّهَا تبين حَقِيقَته وتجعله كَأَنَّهُ مشَاهد حَاضر للعيان.

وَقَوْلنَا (بِغَيْر قيد) مخرج لما عدا الْعلم من المعارف فَإِنَّهَا انما تعين مسماها بِقَيْد. كَقَوْلِك الرجل فَإِنَّهُ يعين مُسَمَّاهُ بِقَيْد الْألف وَاللَّام وكقولك غلامي فَإِنَّهُ يعين مُسَمَّاهُ بِقَيْد الْإِضَافَة"[3].

وعلم الشَّخْص غير مقيد في تعيين المسمى بقرينة تكلم، أو إشارة حسية أو معنوية، أو زيادة لفظية كالصلة، أو غير ذلك من القرائن التي توضح مدلوله، وتحدد المراد منه، بل بمجرد الوضع والغلبة.

والناظر في تعريف المبتدأ الذي تقدم آنفا لابن آجُرُّوم، أو الأشموني، ولتعريف العلم الشخصي لابن هشام، يرى أنهما حدّان تامّان لتركيبهما من الجنس والفصل القريبين، ولاشتمالهما على جميع ذاتيات المعرّف.

2- الحد الناقص

هو: "الإيصال إِلَى مَجْهُول تصوري بِوَجْه مَا؛ ذاتي أَو عرضي، يسمى حدا ناقصا"[4].

---

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 177/1.
(2) أوضح المسالك: ابن هشام: 129/1.
(3) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 179.
(4) ينظر: دستور العلماء: نكري: 259/3.

وهو "ما يكون بالفصل القريب وحده، أو به وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالناطق، أو بالجسم الناطق"[1].

فهو ما كان مؤلّفا من الجنس البعيد والفصل القريب، أو كان بالفصل وحده.

وسمي حدّا نَاقِصا: "لنقصه؛ لحذف بعض الذاتيات عَنهُ وَهُوَ الْجِنْس الْقَرِيب"[2]. فالنقص فيه من ناحية عدم استيفائه جميع ذاتيات الشيء، لأنه حينئذ لا يساويه في تمام المعنى، لاقتصاره على بعض الذاتيات دون استيعابها.

وعلى هذا، "فدلالة الحد الناقص على المحدود إنما هي بالالتزام لا بالمطابقة، لأنها دلالة جزء مختص على الكل"[3].

مثاله: قولنا في حد الإنسان: "جسم ناطق مائت"[4]، بدل (حيوان) وإن كان مساويا للمطلوب؛ لأن الحيوان متوسط بين الجسم والإنسان، فهو أقرب إلى المطلوب من الجسم، فالجسم جنس بعيد، والحيوان أقرب منه.

وقولنا في حد الخمر: إنه مائع مسكر، بدل (شراب مسكر)؛ فإنه أخص من المائع وأقرب منه إلى الخمر"[5].وكان الأولى أخذ الجنس القريب لتتمّ المساواة بين الحدّ والمحدود.

ومثاله أيضا: قولهم في تعريف الكلمة أنها: " لفظ مفرد"[6]. واختاره ابن هشام[7]. وردا على سؤال سبب اختياره (قول) بدل (لفظ) قال: "لِأَن اللَّفْظ جنس بعيد لانطلاقه على المهمل والمستعمل"[8]. والقول جنس قريب لكونه خاصا بالمستعمل.

واقتصر في التعريف على فصل (قول - مفرد)، ولم يشتمل على جميع فصوله، وقد أضاف محمد علي السَّراج في اللباب فصل(وضع لمعنى) فقال: "الكلمة لفظ مفرد وضع

(1) التعريفات: الشريف الجرجاني: 83.
(2) دستور العلماء: نكري: 13/2.
(3) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 70.
(4) معيار العلم: الغزالي: 268.
(5) ينظر: معيار العلم: الغزالي: 268.
(6) الكليات: الكفوي: 833.
(7) ينظر: متن قطر الندى: ابن هشام: 4.
(8) شرح قطر الندى: ابن هشام: 11.

لمعنى كرجل وغلام"[1]. وزاده الحملاوي إيضاحا، فقال: "والكلمةُ: لفظٌ مفردٌ، وضعه الواضعُ ليدُلَّ على معنىً، بحيثُ متى ذُكر ذلك اللفظ، فُهِم منه المعنى الموضوعُ هو له"[2]. وذلك ليسلم التعريف من النقص ويكون حدا تآما، بجميع فصول وذاتياته.

الفرق بين الْحَد التَّام والْحَد النَّاقِص

الْحَد التَّام: تَعْرِيف الْمَاهِيّة بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا الدَّاخِلَة. والْحَد النَّاقِص: تَعْرِيفهَا بِبَعْض أَجْزَائِهَا اللَّازِمَة[3]. فالْحَد التَّام: هُوَ الْمركب من الْجِنْس والفصل القريبين للشَّيْء كالحيوان النَّاطِق للْإِنْسَان. أما كَونه حداً فلكونه مَانِعا عَن دُخُول الأغيار فِي الْمَحْدُود. وَأما كَونه تَاما فلكونه جَامعا لتَمام ذاتياته.

والْحَد النَّاقِص: "هُوَ مَا يكون بِالْفَصْلِ الْقَرِيب وَحده أَو بِهِ وبالجنس الْبعيد كتعريف الْإِنْسَان بالناطق أَو بالجسم النَّاطِق. أما كَونه حدا فَلَمَّا مر فِي الْحَد التَّام. وَأما كَونه نَاقِصا فلنقصه لحذف بعض الذاتيات عَنهُ وَهُوَ الْجِنْس الْقَرِيب"[4].

فاعتبار الحد ناقصا بالاقتصار على بَعْض أَجْزَائِه، والإتيان فيه بالْجِنْس والفصل البعيدين، أو الاقتصار على أحدهما في التعريف.

ثانيا: الرسم (مفهومه وأقسامه)

(الرَّسْمُ) في اللغة: "الْأَثَرُ وَ(رَسْمُ) الدَّارِ مَا كَانَ مِنْ آثَارِهَا لَاصِقًا بِالْأَرْضِ"[5].

وسمي هذا النوع من التعاريف رسماً؛ لأنه بـ"الْخَاصَّة اللَّازِمَة من آثَار الشَّيْء، فَيكون تعريفا بالأثر الَّذِي هُوَ الرَّسْم"[6]. فهو "مُمَيز عرضي في مقابل الْحَد الذيالْمُمَيز الذاتي"[7].

الفرق بين الحد والرسم

- الْحَد فِي عرف المنطقيين: "الْمُمَيز الذاتي، كَمَا أَن الرَّسْم هُوَ الْمُمَيز العرضي"[8].

---

(1) اللباب: السَّراج: 11.
(2) شذا العرف: الحملاوي: 12.
(3) مقاليد العلوم: السيوطي: 34.
(4) دستور العلماء: نكري: 13/2.
(5) مختار الصحاح: الرازي: 122.
(6) دستور العلماء: نكري: 98/2.
(7) نفسه: 12/2.
(8) نفسه: 12/2.

فـ "الحَد: تَعْرِيف الشَّيْء بِالذَّاتِ، كتعريف الْإِنْسَان بِالْحَيَوَانِ النَّاطِق.

والرسم: تَعْرِيف الشَّيْء بالخارج، كتعريف الْإِنْسَان بالضاحك"[1]

- أن الحد أتم ما يكون من البيان عن المحدود.

والرسم مثل السمة يخبر به حيث يعسر التحديد.

- ولابد للحد من الإشعار بالأصل إذا أمكن ذلك فيه والرسم غير محتاج إلى ذلك.

وأصل الرسم في اللغة العلامة ومنه رسوم الديار.

وفرق المنطقيون بين الرسم والحد فقالوا: "الحد مأخوذ من طبيعة الشئ، والرسم من أعراضه"[2]. التي هي تابعة له وليست من مكوناته.

وَلما كَانَ منع خُرُوج الشَّيْء من أَفْرَاد الْمُعَرّف وَدخُول شَيْء من أغياره فِي الْحَد بِاعْتِبَار الذَّات والحقيقة، كَانَ أولى باسم الْحَد الَّذِي هُوَ الْمَنْع فَلذَلِك سمي بِهِ، وَلما كَانَ ذَلِك فِي الرَّسْم بِاعْتِبَار الْعَارِض كَانَ حَقِيقا بِأَن يُسمى بالرسم لكَونه بِمَنْزِلَة الْأَثر يسْتَدلّ بِهِ على الطَّرِيق"[3].

ومدار التَّمام فيهمَا - الحد والرسم- اشتمالهما على الْجِنْس الْقَرِيب وَالنُّقْصَان على عَدمه. وَلِهَذَا قَالُوا: "التَّعْرِيف بِالْفَصْلِ الْقَرِيب حد وبالخاصة رسم فَإِن كَانَ مَعَ الْجِنْس الْقَرِيب فَتَام وَإِلَّا فناقص"[4]. لبعد جنسه.

3- الرسم التّام

الرَّسْم التَّام: هو: "ما يتركب من الجنس القريب والخاصة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك"[5].

إِمَّا كَونه رسما فلاشتماله على خَاصَّة الشَّيْء الَّتِي هِيَ أثر من آثَار الشَّيْء فَإِن رسم الدَّار أَثرهَا. فتعريف الشَّيْء بالخاصة الَّتِي هِيَ أثر من آثاره تَعْرِيف بالأثر. وَإِمَّا كَونه تَاما فلتحقق المشابهة بَينه وَبَين الْحَد التَّام من جِهَة أَنه وضع فِيهِ الْجِنْس الْقَرِيب. وَقُيّد بِأَمْر يخْتَص بالشَّيْء كَمَا أَن الْجِنْس فِي الْحَد التَّام مُقَيّد بِأَمْر كالناطق مُخْتَصّ بالشَّيْء وَهُوَ

(1) الكليات: الكفوي: 392.
(2) الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري: 178.
(3) الكليات: الكفوي: 392.
(4) دستور العلماء: نكري: 12/2.
(5) التعريفات: الشريف الجرجاني: 111.

الْإِنْسَان مثلا"[1]. أو انه: (الضاحك)، فالضّاحك خاصة شاملة لازمة لجميع البشر سواء بالفعل أو بالقوّة، أي سواء باعتبار أنهم يفعلون ذلك بالفعل، أو باعتبار أنّهم يملكون الاستعداد لفعله وإن لم يحصل منهم في الواقع.

فالرَّسْم التَّام ما كان مؤلّفا من الجنس القريب والخاصة الملازمة.و"أنفع الرسوم في تعريف الأشياء أن يوضع فيه الجنس القريب أصلا ثم تذكر الأعراض الخاصة المشهورة فصولا، فإن الخاصة الخفية إذا ذكرت لم تفد التعريف على العموم"[2].

وصفته: "أَن يذكر الْجُزْء الجنسي، ثمَّ يذكر الْخَاصَّة الْخَارِجَة عَن الْمَاهِيّة مقَام الْفَصْل الْمُقدم لَهَا"[3].

ووجه التمام فيه اشتماله على الجنس القريب والخاصة الشاملة التي تميّزه عن غيره، أي أنه يشتمل على الذاتيّ والعرضيّ. ولا بدّ في الرسم التامّ من تقديم الجنس القريب على الخاصة.

ومن التعريف بالرسم التامّ ما أورده ابن مالك في شرح التسهيل عند تعريفه الاسم: "كلمةٌ يُسْنَدُ ما لمعناها إلى نفسِها أو نظيرِها"[4]. وأردف: "ولما كان من الأسماء ما لا يقبل الإسناد باعتبار المعنى كأسماء الأفعال والأسماء اللازمة للنداء والظرفية احتيج إلى زيادة في الرسم يتناول بها ما لا يتناول بدونها، فقيل: أو نظيرها"[5].

وكذا تعريفه الفعل بقوله: "كلمةٌ تُسْنَدُ أبدا، قابلةٌ لعلامة فرعيَّة المسند إليه"[6].

قال في شرح التسهيل: "صدر رسم الفعل بـ (كلمة) لأنه أقرب أجناسه كما في رسم الاسم[7]، وخرج بـ (أبدا) ما يسند من الأسماء وقتا دون وقت، وذلك كثير. ولما كانت أسماء الأفعال مشاركة للأفعال في أنها تسند أبدًا احتيج في الرسم إلى زيادة مخرجة لما لم

(1) دستور العلماء: نكري: 97/2.
(2) معيار العلم: الغزالي: 267.
(3) مقاليد العلوم: السيوطي: 34.
(4) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 9/1.
(5) نفسه: 9/1.
(6) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 3.
(7) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 9/1.

يخرج بدونها، فقيد الملازم للإسناد بكونه قابلا لعلامة فرعية المسند إليه، كتاء التأنيث الساكنة"[1].

ومما وصف أنه تعريف بالرسم، تعريف ابن مالك للصفة المشبهة باسم الفاعل:

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرّ فَاعِلٍ... مَعْنى بهَا المُشَبّهَة اسْمُ الفَاعِلِ[2]

قال الصبان: "قوله: (صفة استحسن جر فاعل معنى بها) تعريف بالخاصة فهو رسم"[3]؛ فمن خوآص الصفة المشبهة باسم الفاعل التي تتميز بها عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه. نحو: حسن الوجه.

وَقَالَ أَبُو عَليّ: "الْفِعْل (مَا اسند إِلَى غَيره، وَلم يسند غَيره إِلَيْهِ) وَهَذَا الْحَد رسمي، إِذْ هُوَ عَلامَة، وَلَيْسَ بحقيقي، لِأَنَّهُ غير كاشف عَن مَدْلُول الْفِعْل لفظا، وإنما هُوَ تَمْيِيز لَهُ بِحكم من أحكامه"[4].

ومن التعاريف ما يطرأ عليه الانتقاد على أنه حد، ويخلوا من النقد على انه رسم، ومن ذلك تعريف التوكيد اللفظي بـ: "إعادة اللفظ، أو تقويته بموافقه معنى"[5].

فقوله: (أو تقويته بموافقه) يوهم أن إعادة لفظه لا تقوية فيها، وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر في حده إلا أن يقال هو رسم"[6]. والتقوية أثر من آثار التوكيد.

4- الرسم الناقص

الرسم الناقص هو: "ما كان مؤلّفا من الجنس البعيد مع الخاصّة، أو من الخاصّة وحدها، أو من العرضيّات الصّرفة"[7].

فامَّا كَونه نَاقِصا "فلعدم ذكر بعض أَجزَاء الرَّسْم التَّام حَتَّى تتَحَقَّق المشابهة بِالْحَدِّ التَّام كتحققها بَين الرَّسْم التَّام وَالْحَد التَّام"[1]. فـ"النقصان بترك بعض الفصول فإنه نقصان في التصور"[2]. يعطي صورة غير متكاملة، لنقصان بعض أجزائها.

---

[1] شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 1/9-10.
[2] ألفية ابن مالك: 42.
[3] حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 3/3.
[4] مسائل خلافية في النحو: العكبري: 68. ينظر: التبيين: العكبري: 140.
[5] تسهيل الفوائد: ابن مالك: 166.
[6] حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 117/3.
[7] مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 71.

مثاله: "تعريف الإنسان بالضاحك، أو بالجنس الضاحك. أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة، كقولنا في تعريف الإنسان: إنه ماشٍ على قدميه، عريض الأظفار، بادي البشرة، مستقيم القامة، ضحاك بالطبع"[3]. فقولنا في تعريف الإنسان: (ضاحك)، أو(جسم ضاحك) تعريف بالرسم الناقص؛ لأننا عرفناه بالخَاصَّة وَحدهَا(الضحك)- في الأول، وبالخاصة والْجِنْس الْبعيد(جسم) في الثاني.

ومن الرسم الناقص التعريف بالمثال كقولنا: (المبتدأ مثل محمد من قولك: محمد قائم)، أو قولك في تعريف الاسم هو: "ما يقبل (أل) أو النداء أو الإسناد إليه"[4]. فهذا تعريف بالعلامة فقط، قال الجوجري: "وإنما اختار التمييز بالعلامة دون الحد، لأنه في مقام التعليم، وتمييز الأقسام لمن ليست متميزة عنده، وهو بالعلامة أسهل منه بالحد؛ إذ لا تحتاج العلامة لما يحتاج إليه الحدّ من الشرح"[5].

ومنه أيضا التعريف بالتّقسيم كقولهم: "الْكَلِمَة إِمَّا اسْم أَو فعل أَو حرف"[6].

وكذا تعريف ابن مالك للنكرة بقوله:

نَكرةٌ قابلُ أل مُؤثّرا... أو وَاقعٌ مَوْقعَ ما قَدْ ذُكرا[7]

قال الصبان: "قوله: في حد النكرة.. أي تعريفها الصادق بالرسم. فاندفع ما يقال إن ما ذكره رسم لا حد"[8]؛ لأنه عرّف النكرة بخصائصها فقط(أن تقبل أل، أو تقع موقع ما يقبل أل)، والخاصية شيء خارج عن الذات، فبهذا اعتبر تعريف بالرسم الناقص.

على أنّ التعريف بالرسم- وكذا بالحدّ الناقص - لا يفيد إلا تمييز المعرَّف عن سائر ما عداه تمييزا عَرَضيّا، ولا يساويه في المفهوم، لأنّه يدل عليه بالالتزام لا بالمطابقة، وهو أليق بالمبتدئين، والاستعانة به في مجال التعليم.

(1) دستور العلماء: نكري: 98/2.
(2) معيار العلم: الغزالي: 270.
(3) التعريفات: الشريف الجرجاني: 111.
(4) نفسه: 143/1.
(5) التعريفات: الشريف الجرجاني: 144/1.
(6) شرح قطر الندى: ابن هشام: 331.
(7) ألفية ابن مالك: 12.
(8) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 158/1.

الفرق بين الرسم التام والرسم الناقص

أن "الرسم التام: ما تركب من الجنس القريب والخاصة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك.والرسم الناقص: ما يكون بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالضاحك، وبالجسم الضاحك، وبعرضيات تختص جملتها بحقيقتة، كقولنا في تعريف الإنسان: إنه ماش على قدميه، عريض الأظفار، بادي البشرة، مستقيم القامة، ضحاك بالطبع"[1]. وكل هذه خصائص للإنسان، وليست من الذاتيات.

فالرَّسْم التَّام: أَن يذكر الْجُزْء الجنسي، ثمَّ يذكر الْخَاصَّة الْخَارِجَة عَن الْمَاهِيّة مقَام الْفَصْل الْمُقدم لَهَا. والرَّسْم النَّاقِص: تَعْرِيفهَا بِأُمُور خَارِجَة عَنْهَا"[2].

وفي العموم فإن تمام الرسم بذكر الجنس القريب والخاصة، ونقصه بذكر الجنس البعيد والخاصة، أو الاقتصار فيه على الخاصّة وحدها.

أقسام الرّسم الناقص

هناك عدة أنواع من التّعريفات، مرجعها إلى الرسم النّاقص، أهمّها ما يلي:

1- التّعريف اللفظيّ

التعريف اللفظي هو: "أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيُفصّل بلفظ أوضح؛ دلالة على ذلك المعنى، كقولك: الغضنفر الأسد"[3].فهو: "تَبْدِيلِ لَفْظٍ بِلَفْظٍ أَشْهَرَ"[4] منه.

و"لَا يزِيد دلَالَة لفظ التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ على أَن مَجْمُوع هَذَا الْمَعْنى لمجموع هَذَا اللَّفْظ"[5]. وكما "لَا يجوز تَفْسِير الشَّيْء بِنَفسِهِ، كَذَلِك لَا يكون بِمَعْنَاهُ إِلَّا إِذا كَانَ لفظا مرادفا أجلى"[6].

وقد يكون للّفظ مرادفات كثيرة، وتوضيح اللفظ بأحد مرادفاته "لَا يكون الْمَقْصُود مِنْهُ حصر ذَلِك على ذَلِك اللَّفْظ، لجَوَاز أَن يكون لفظ آخر مَوْضُوعا لذَلِك الْمَعْنى"[7]. فهو

(1) التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي: 177.
(2) معجم مقاليد العلوم: السيوطي: 34.
(3) التعريفات: الشريف الجرجاني: 82.
(4) شرح حدود ابن عرفة: الرصاع: 8.
(5) دستور العلماء: نكري: 89/1.
(6) الكليات: الكفوي: 260.
(7) نفسه: 263.

عبارة عن "تعْيين صُورَة من الصُّور المخزونة وإحضارها فِي المدركة والالتفات إِلَيْهَا وتصورها بِأَنَّهَا معنى هَذَا اللَّفْظ"[1].

وهو يُفِيد أَمريْن: أَحدهمَا: إِحْضَار معنى اللَّفْظ. وَالثَّانِي: التَّصْدِيق بِأَن هَذَا اللَّفْظ مَوْضُوع لهَذَا الْمَعْنى"[2].

وغرضه لفت الانتباه إلى ما كان حاصلا لا تحصيله، بحيث يستبدل اللفظ الغامض غيرالمعروف بلفظ أشهر منه عند السّامع، سواء كان مركبا كقول المتكلمين: الخلاء: بُعدٌ موهومٌ، أو مفردا كقولنا: الهِزبر: الأسد.."[3].

ومن التعريف اللفظيّ تعريف الْخَبَر بـ: "مَا يحْتَمل التَّصْدِيق والتكذيب. وَهَذَا يُوجب تَعْرِيف الشَّيْء بِنَفسِهِ، لِأَن التَّصْدِيق هُوَ الْإِخْبَار عَن كَونه صَادِقا، والتكذيب هُوَ الْإِخْبَار عَن كَونه كَاذِبًا"[4].وهَذَا يُوجب تَعْرِيف الْخَبَر بأنه الْخبر.

ومن التعريف اللفظي تعريف ابن مالك للاسم بقوله:

بالجر والتنوين والندا وأل... ومسند للاسم تمييز حصل[5]

فقوله: بالجر...فيه دور لأخذ المعرف فيه وأجيب عنه"بأنه تعريف لفظي لمن عَرَف الطرفين وجهل النسبة بينهما، وبأن الجر ليس من أجزاء التعريف وإنما ذكر لتعيين العامل"[6]. وهذا أمر اعتباري يصدق على من عرف الاسم قبل، وهذه زيادة تعريف به.

وأكثر من يستعمل هذا النوع من التعريفات أهل اللغة، "ويصر كثير من أهل المعقول على أن التعريف اللفظيّ من المطالب التصديقية لحصول المعنى من قبل، والتحقيق أنه من المطالب التصوّرية، فإنه جواب (ما)، وكل ما هو جواب (ما): فهو تصوّر، ولو كان تصديقا لكان جوابا لـ (هل)"[7]. لأن النوع والجنس يقالان في جواب ما

(1) دستور العلماء: نكري: 215/1.
(2) نفسه: 216/1.
(3) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 73.
(4) الكليات: الكفوي: 415.
(5) ألفية ابن مالك: 9.
(6) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 45/1.
(7) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 73-74.

هو، لا في جواب أي شيء هو"[1]. فهو تصوير للذات وتحديد للماهية، وليس حكما على الشيء.

الفرق بَين التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ والحقيقي

يفرق بَين التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ والحقيقي بِوُجُوه:

الأول: أَن فِي التَّعْرِيف الْحَقِيقِيّ استحصال الصُّورَة ابْتِدَاء، وَفِي اللَّفْظِيّ استحصالها ثَانِيًا؛ وَلِهَذَا يعبر عَن هَذَا الاستحصال بالاستحضار، فَيُقَال إِن فِي التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ استحضار الصُّورَة"[2].

فالتعريف الْحَقِيقِيّ: "هُوَ الَّذِي يقْصد بِهِ تَحْصِيل مَا لَيْسَ بحاصل من التصورات، وَيكون بِالْإِضَافَة وَالْإِشَارَة الشخصية لَا بِالنِّسْبَةِ"[3].

وتوضيح هذا:"أَن الصُّورَة قبل التَّعْرِيف الْحَقِيقِيّ لم تكن حَاصِلَة فِي المدركة أصلا ثمَّ بعده صَارَت حَاصِلَة فِيهَا، فَفِيهِ استحصال الصُّورَة ابْتِدَاء أَي تَحْصِيل صُورَة غير حَاصِلَة أصلا وَالصُّورَة قبل التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ حَاصِلَة فِي الخيال بعد حُصُولهَا فِي المدركة ثمَّ زَوَالهَا عَنْهَا ثمَّ إِذا أخذت الِالْتِفَات إِلَيْهَا يحصل مرّة أُخْرَى فِي المدركة فَفِي التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ استحضار الصُّورَة واستحصالها ثَانِيًا"[4]. فهي عمليتان عقليتان كالتذكير بعد النسيان.

الثَّانِي: أَن التَّعْرِيف الْحَقِيقِيّ يكون لنَفسِهِ وَلغيره أَيْضا بِخِلَاف اللَّفْظِيّ فَإِنَّهُ إِحْضَار الصُّورَة الْحَاصِلَة لغيره لَا لنَفسِهِ وَإِلَّا يلْزم تَحْصِيل الْحَاصِل وإحضار الْحَاضِر فَإِن قصد إِحْضَار شَيْء لَا يتَصَوَّر بِدُونِ حُضُوره.

الثَّالِث: أَن منشأ التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ كَونه مَسْبُوقا بِلَفْظ لم يفهم مَعْنَاهُ بِخِلَاف الْحَقِيقِيّ"[5].

الرَّابِع: أَن التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ يتَعَلَّق بالبديهيات والنظريات الْحَاصِلَة قبله، بِخِلَاف الْحَقِيقِيّ"[1]. فهو متعلق بما يحتاج إلى تأمل عقلي لإدراك المعرَّف.

---

(1) التعريفات: الشريف الجرجاني: 167.
(2) دستور العلماء: نكري: 216/1.
(3) الكليات: الكفوي: 263.
(4) دستور العلماء: نكري: 216/1.
(5) نفسه: 216/1.

وَحَاصِل الْكَلَام: أنكل تَعْرِيف معنوي فالمساواة شَرط فِيهِ دون التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ، لِأَن الْمَقْصُود من التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ التَّصْدِيق بِأَن هَذَا اللَّفْظ مَوْضُوع لذَلِك الْمَعْنى، فَلَا يكون الْمَقْصُود مِنْهُ حصر ذَلِك على ذَلِك اللَّفْظ، لجَوَاز أَن يكون لفظ آخر مَوْضُوعا لذَلِك الْمَعْنى.

2- التعريف بالمثال

وهو:"بيان الشّيء بمشابهه أو بضرب مثال له.

وغايته تقريب الشيء إلى الفهم عند إيراد المثال أو المشابه، وهو لذلك سمّي معرّفا، أعني: لأنّ فيه نوع تفهيم للسامع"[2].

ومما يظهر جليا في التعريف بالمثال تعريف سيبويه للاسم والفعل بقوله: "فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط.وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع.

فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعِ ومِكُث وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"[3].

فعرف الاسم بالأمثلة التالية: (رجلٌ، وفرسٌ، وحائط)، وعرف الفعل الماضي بـ (ذَهَبَ وسَمِعِ ومِكُث وحُمِدَ)، والأمر بـ(اذهَب واقتُلْ واضرِبْ)، والمضارع بـ(يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ- للبناء للمعلوم-، ويُقْتَلُ ويُضرَبُ للبناء للمجهول). فنلحظ أن هذا التعريف إنما عقد على حد (المثال) وتعريف "الاسم والفعل ببيان علامتهما تَعْرِيف لهما بالخاصة*"[4]. والمثال أحد خواص المعرف وآثاره؛ لأنّ المثال مما يختصّ بالمفهوم، فيكون على هذا الأساس رسما ناقصا.

والتعريف بالمثال موجود كثيرا عند النحاة وخآصة ابن مالك في ألفيته وسنعرض إلى بيانه -إن شاء الله- فيالفصل التطبيقي.

---

(1) دستور العلماء: نكري: 217/1.
(2) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 73.
(3) الكتاب: سيبويه: 12/1.
* الخواص: اسم جمع الخاصية بمعنى الأثر، يقال: ما خاصية ذلك الشيء؟ أي ما أثره الناشيء" التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي: 161.
(4) دستور العلماء: نكري: 135/3.

ومما يلحق بالتعريف بالمثال "التّعريف بالتشبيه، وهو أن يشبه الشيء المقصود تعريفه، بشيء آخر، لجهة شبهٍ بينهما، بشرط أن يكون المشبّه به معلوما عند المخاطب بأنّ له جهة الشبه المقصودة"[1]. وإلا كان تشبيه بمجهول لا يفيد تعريفا بالمشبه.

ومنه تعريف الفعل الناقصُ، بـ: "ما يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفعُ الاول تشبيهاً له بالفاعل، وينصبُ الآخرَ تشبيهاً له بالمفعول به، نحو: كان عُمرُ عادلاً"[2].

ومثاله: تشبيه الوجود بالنور، فإنّ وجه الشّبه بينهما هو كون كل منهما ظاهرا بنفسه مظهرا لغيره.

3- التعريف بالتقسيم

التقسيم: "ضم قيود متخالفة بحيث يحصل عن كل واحدٍ منهم قسم"[3].

والتعريف بالتقسيم "بيان الشيء بذكر أقسامه التي ينقسم إليها بحيث يتميّز عن غيره"[4]. وينقسم التقسيم إلى: (استقرائي، وعقلي).

"وَحَقِيقَة التَّقْسِيم الاستقرائي ضم الْقُيُود المتحققة فِي الْوَاقِع إِلَى مَفْهُوم كلي"[5].

مثاله: ما جاء في الكتاب: "الكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل"[6]. قال الكفوي: "وَالْكَلَام على قَول بعض أهل النَّحْو: اسْم وَفعل وحرف"[7].

ويستعمل في التقسيم حروف العطف: (أو، الواو، ثم)"[8].

والتعريف بالتقسيم "تعريف بالخاصة أيضا، فهو كالتعريف بالمثال في الاندراج تحت الرسم النّاقص"[9].وَالْغَرَض منه "تَكْثِير الوسائط فِي الْبَرَاهِين وأجزاء الْحُدُود"[10].

وترجع أصول التقسيم إلى مراعاة الأمور الآتية:

1- أن تتباين الأقسام، بحيث لا يصدق أحدها على ما يصدق عليه الآخر.

---

(1) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 75.
(2) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 271/2.
(3) التعريفات: الشريف الجرجاني: 64.
(4) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي:: 72
(5) الكليات: الكفوي: 265.
(6) الكتاب: سيبويه: 12/1.
(7) الكليات: الكفوي: 758.
(8) مغني اللبيب: ابن هشام: 468.
(9) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 76.
(10) الكليات: الكفوي: 265.

فمثلا قولهم: المفعولِ بهِ قسمانِ: صريحٌ وغيرُ صريح.

والصّريحُ قسمان ظاهرٌ، نحو: فتحَ خالدٌ الحِيرة، وضميرٌ متَّصلٌ نحو: أكرمتُكَ وأكرمتهم، أو منفصلٌ، نحو {إيَّاكَ نعبدُ، وإيَّاك نستعين}، ونحو: إيَّاهُ أُريد"[1].

فتقسيم المفعول من الأسماء إلى: مفعول وتمييز وحال وظرف، فيه تباين؛ إذ الظرف من أقسام المفعول فلا يكون قسيماً له.

2- أن يكون للتقسيم أثر وثمرة، بحيث تختلف الأقسام في الأحكام والمميّزات المقصودة في محل القسمة.كتقسيم الكلمة على حسب المعنى: إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم وإن اقترنت بزمان فهي الفعل وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف"[2]. وتقسيم الكلمة بهذا الاعتبار، يفيد في بيان دلالة كل من الأقسام الثلاثة، ومحلها؛ في نفسها أو في غيرها. "بخلاف ما لو قسمته إلى معتل عين الكلمة وصحيحها، إذ هذا لا أثر له عند النّحاة. لأنه من مباحث أبنية الكلم"[3]. وهذا يتعلق بعلم الصرف لا النحو.

3- أن يراعي في التقسيم جهةٌ واحدة تكون أساسا للقسمة، فإذا قسمت مكتبتك -مثلا- فلا بد من تأسيس القسمة إما على أساس أنواع العلوم، وإما على أسماء المؤلّفين، أو على أسماء الكتب، ولا يصحّ أن تخلط بين هذه الطرق والجهات[4]. وكذلك فيما يُقسّم من الحقائق التصورية مما له أجزاء ترجع كلها إلى أساس واحد من القسمة.

وبهذا الأساس قُسّم الفعل إلى عدّة أقسام، بعدة اعتبارات:

- بحسب الزمن الصرفي إلى ماضٍ ومضارع وأمر[5].
- بحسب الصحة والاعتلال ينقسم إلى: صحيح، ومعتَلّ[6].
- بحسب التجرُّد والزيادة، إلى: مجرَّد ومزيد[7].
- بِحَسْبِ الجمودِ والتَّصريفِ ينقسم إلى: جامد ومتصرف[1].

---

(1) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 6/3.
(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 15/1.
(3) ينظر: اللمع: ابن جني: 173.
(4) ينظر: مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 77.
(5) ينظر: شذا العرف: الحملاوي: 17.
(6) نفسه: 19.
(7) نفسه: 21.

- من حيثُ التعدِّي واللزوم ينقسم إلى: المتعدي وإللازم ويسمى قاصِرًا[2].
- والفعل من ناحية البناء ينقسم إلى: ثلاثيٌّ ورباعيٌّ"[3]. وهلم جرا.

4- أن يكون التقسيم حاصراً لجميع ما يدخل فيه من الأقسام، بحيث لا يشذ منها شيء[4]. قال ابن فارس في باب أقسام الكلام: "أجمع أهل العلم أن الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف"[5].

ودليل الحصر: "أن الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهي الحرف، وإن كانت ركنا له، فإن قبلته بطرفيه فهي الاسم وإلا فهي الفعل"[6]. وكذلك: "الاستقراء فَإِن عُلَمَاء هَذَا الْفَنّ تتبعوا كَلَام الْعَرَب فَلم يَجدوا إِلَّا ثَلَاثَة أَنْوَاع وَلَو كَانَ ثمَّ نوع رَابِع لعثروا على شَيْء مِنْهُ"[7]. هذا ما يراعى في التقسيم حتى يكون صحيحا دالا على المقسم قسمة متناسقة.

قد أوضحت في هذا الفصل، في المبحث الأول منه: مفهوم التعريف؛ من ناحية تحديد معناه ومراحل تشكله، والعلاقات التي تربط بين المصطلح والمعنى اللغوي.

أما في المبحث الثاني فبينت أقسام التعريف؛ باعتبار الماهية المعرّفة، وهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى: التعريف الاسميّ، والتعريف الحقيقيّ.

وباعتبار ما يتركب منه المعرّف، وهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى: الحد والرسم، والحد تام وناقص، والرسم كذلك.

والرّسم الناقص، ينقسم إلى: تّعريف لفظيّ، وتعريف بالمثال، وتعريف بالتقسيم.

(1) نفسه: 36.
(2) شذا العرف: الحملاوي: 38.
(3) المفتاح في الصرف: عبد القاهر الجرجاني: 36.
(4) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 77.
(5) الصاحبي: ابن فارس: 48.
(6) توضيح المقاصد: المرادي: 271/1.
(7) شرح قطر الندى: ابن هشام: 12.

الفَصْلُ الثالث

شروط التّعريف، وحسنه، وأوجه الخلل فيهما

المبحث الأول:

شروط التعريف النحوي، وأوجه الخلل فيه.

المبحث الثاني:

شروط حسنِ التّعريف وأوجه الإخلال بها.

غاية الأسس العلمية لصياغة التعريفات أن تجعل التعريف جامعا مانعا وتحقيق هاتين الصفتين غاية اتفق عليها المشتغلون بالعلوم وفلسفتها، ولكنهم اختلفوا في وسائل تحقيق هذه الغاية، فظهرت أشكال كثيرة للتعريفات، تبادل العلماء فيها الأخذ والرد قديما وحديثا. بناء على الوفاء بشروط التعريف أوالإخلال بها.

ولبيان شروط التعريف، التي ينبغي توافرها فيه، وما يحسن، وما يقبح في التعريف من الأوصاف، عقدتّ هذا الفصل.

وعليه: "تتوزع شروط التعريف على قسمين: شروط صحة يعتبر الإخلال بواحد منها مفسدا للتعريف، وشروط حسن ينبغي مراعاتها وإن لم يكن الإخلال بها مفسدا للتعريف"[1]، وهذا تفصيل ما ذكر:

(شروط صحة التعريف وأوجه الخلل فيها)

الشرط الأول: مساواة التعريف للمعرف في المعنى

بحيث لا يكون أوسع منه فيدخل فيه ما ليس منه، ولا أضيق منه فيخرج منه ما هو من أفراده؛ ويراد منه أن يكون التعريف شاملا لأفرد جنسه، مانعا من دخول غيرها فيه.

أي أنّ كل ما يصدق عليه التعريف يصدق عليه المعرَّف (الماهية - المصطلح)، وكل ما يصدق عليه المعرَّف يصدق عليه التعريف، فمبني المساواة - إذن- على أمرين:

أحدهما: الجمع: أي أن يكون التعريف جامعا لجميع أفراد المعرّف، حاويا لها، فكلما وجد التعريف وجدت الماهية المعرّفة، ويسمى الجمع بـ (الانعكاس).

ثانيهما: المنع: أي أن يكون مانعا من دخول فرد من غير المعرّف فيه، فكلما انتفى التعريف انتفت الماهية المعرّفة، ويسمى المنع بـ (الاطراد)"[2].

ومفهوم الإطراد: "الشُّيُوع وَالْكَثْرَة وَمعنى إطراد الْمُعَرّف - بِالْكَسْرِ- استلزامه الْمُعَرّف - بِالْفَتْح- فِي الْوُجُود والثبوت أَي مَتى وجد الْمُعَرّف بِالْكَسْرِ وجد الْمُعَرّف بِالْفَتْح

(1) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 81-82.
(2) نفسه: 82.

وَيلْزمهُ منع الْمُعَرّف لِأَنَّهُ يعلم من هَذَا الاستلزام أَن الْمُعَرّف بِالْكَسْرِ بِحَيْثُ لَا يدْخل فِيهِ شَيْء من أغيار الْمُعَرّف بِالْفَتْح"[1].

وَمعنى الانعكاس "أَنه إِذا عدم الْحَد عدم الْمَحْدُود وَلَو لم يكن مطردا لما كَانَ مَانِعا لكَونه أَعم من الْمَحْدُود، وَلَو لم يكن"[2].

فالإطراد هو "وجود الحدّ لوجود المحدود، وكلما انتقى الحدّ انتقى المحدود بالانعكاس، لذا سُمّي الحدّ حدّاً لأنه يمنع المحدود من الخروج عنه ويمنع غيره من الدخول فيه. فإن انتقى الإنعكاس لم يصّح الحدّ.

فَإِن كَانَ أَعم فَلَا محَالة يدْخل فِي التَّعْرِيف شَيْء مُغَاير لذَلِك الْمَحْدُود، وَإِن كَانَ أخص فَيخرج مِنْهُ بعض أَفْرَاد الْمَحْدُود، فَلَا يكون جَامعا مَانِعا على التَّقْدِيرَيْنِ، فَلَا يطرد وَلَا ينعكس فَيكون فَاسِدا"[3].

وعلامة استقامته دُخُول كلمة " (كل) فِي الطَّرفَيْنِ جَمِيعًا، كَمَا يُقَال فِي تَحْدِيد النَّار: كل نَار فَهُوَ جَوْهَر محرق، وكل جَوْهَر محرق فَهُوَ نَار"[4].

ونَحْو قَوْلنَا: "كل مَا دلّ على معنى مُفْرد فَهُوَ اسْم، وَمَا لم يدل على ذَلِك فَلَيْسَ باسم"[5].

فـ"التَّفْسِير والتعريف كَمَا يكون بِالْأَمر الدَّاخِلَة يكون بالأمور الْخَارِجَة اللَّازِمَة أَيْضا"[6].

ويتحقق الاطراد والانعكاس، أو الجمع والمنع بمراعاة الجنس والفصل معا في التعريف.

فالحدُّ هو: "الجامع المانع؛ لأنَّه مُركَّب من جنسٍ وفصل؛ فهو بالجنس يَعُمُّ ويجمع، وبالفصل يخصُّ ويَمْنع"[7]، وكل من الجمع والمنع مستلزمٌ للآخر بداهة[8].

---

(1) دستور العلماء: نكري: 93/1.
(2) الكليات: الكفوي: 391.
(3) معجم مقاليد العلوم: السيوطي: 37.
(4) الكليات: الكفوي: 391.
(5) نفسه: 393.
(6) نفسه: 1067.
(7) اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ: 100/1.
(8) ينظر: مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 82.

فـالجنس هو الصفة الأولى للمحدود وتكون أحد قرائنه اللازمة، والفصل هي الصفة الثانية اللازمة لـه أيضـاً. والفـرق بينهما ما قاله ابن السِّيْد: "لأن حكم الحدّ أن يكون مركباً من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره، ومن فصوله التي ينفصل بها عن كل ما يقع تحته ذلك الجنس"[1].

وسمّى صاحب التعريفات الحدّ المشتمل على الجنس والصفة بأنه: (الحد التام)، وقال في حدّه: "ما يتركب من الجنس والفصل القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق"[2].

وفَائِدَة الْقُيُود فِي الْحُدُود لَا تَنْحَصِر فِي الِاحْتِرَاز بل الأَصْل أَن يكون ذكرهَا لبَيَان مَاهِيَّة الْمَحْدُود"[3]؛ بحيث لا يشذّ منه شئ، ومانع للأفراد المغايرة لذلك المفهوم من الاختلاط به، وقد اهتمّ الناقدون بتحقيق هذا الشرط لتسلم تعاريفهم من الانتقاض وتحقق الغايات المنشودة.

أوجُه الإخلال بهذا الشرط

عدم مساواة التعريف للمعرَّف وصدقه بالمطابقة عليه؛ وذلك "إمَّا أَن يكون الْمُعَرّف أَعم من الْمَحْدُود، أَو أخص مِنْهُ؛ فَإِن كَانَ أَعم فَلَا محَالة يدْخل فِي التَّعْرِيف شَيْء مُغَاير لذَلِك الْمَحْدُود، وَإِن كَانَ أخص فَيخرج مِنْهُ بعض أَفْرَاد الْمَحْدُود، فَلَا يكون جَامعا مَانِعا على التَّقْدِيرَيْنِ، فَلَا يطرد وَلَا ينعكس فَيكون فَاسِدا"[4].

وعلى هذا يكون الإخلال بشرط (مساواة التعريف للمعرف) من ثلاث نواح:

1- التعريف بالأعمّ من الماهية المعرّفة (غير مانع)

ويسمى كذلك غير المطرد؛ والمراد بكون الحد غير مطرد "أي: غير مانع من دخول غير المحدود فيه، والمراد بكونه غير منعكس أي: غير جامع لأفراد المحدود، ويشترط في الحدود أن تكون مانعة جامعة"[5].

---

(1) الحلل: البطليوسي: 64.
(2) التعريفات: الشريف الجرجاني: 67.
(3) الكليات: الكفوي: 1053.
(4) مقاليد العلوم: السيوطي: 36-37.
(5) شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة جمهورية مصر العربية، ط1، 1428هـ: 134/1.

كقولنا في حدّ الإنسان: "حيوان يتنفس" بهذا يشمل الإنسان وغيره من الحيوانات، فالتعريف بالأعمّ جامع غير مانع، لأنّه وإن جمع أفراد الإنسان إلاّ أنّه غير مانع من دخول غيره من الحيوان"[1].

ومن التعريفات التي انتقدت بكونها غير مانعة:

- تعريف التصريف الذي ذكره ابن الحاجب في الشافية: "علم بأصول يعرف بها أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الْكَلِمِ الَّتي لَيْسَتْ بِإِعْراب"[2].

علّق عليه الأستراباذي في شرحه للشافية بقوله: "ولقائل أن يقول: هذا التعريف غير مانع لشموله بعض أقسام النحو، وهو الذي يعلم منه البناء ككون النكرة المفردة مبنية مع لا، على الفتح، نحو: لا رَجُلَ. وككون المنادي المفرد المعرفة مبنيا على الضم، نحو: يا زيد. وكون قبل وبعد وغيرهما من الجهات الست مبنيا على الضم عند قطعها عن الإضافة ونية الإضافة نحو: (مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) الروم: (4). وحينئذ لو قال: "التي ليست بإعراب ولا بناء آخر الكلمة لكان أولى"[3].

فإضافة قيد: (ولا بناء) في التعريف يمنع من دخول التغيير الذي يقع في آخر الكلمة من ناحية بنائها على الفتح أو على الضم في الأمثلة المتقدمة.

- تعريف الإعراب للمرادي في توضيح المقاصد: "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديراً"[4].

قال ابن مالك في شرح التسهيل: "بهذا يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغيرا؛...لأن المبني على حركة مسبوق بأصالة السكون، فهو متغير أيضا، وحاله تغير، فلا يصلح أن يحدّ بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء، ولا يخلص من هذا القدح قولهم: لتغير العامل، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد، لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعاملٍ تغير، ثم خلفه عامل آخر حال التركيب، وذلك باطل

(1) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 82.
(2) الشافية في علم التصريف: ابن الحاجب: 6.
(3) شرح شافية ابن الحاجب: الأستراباذي: 169/1.
(4) توضيح المقاصد: المرادي: 145/1.

بيقين، إذ لا عامل قبل التركيب، وإذا لم يصح أن يعبَّر عن الإعراب بالتغيير صح التعبير عنه بأنه المجعول آخرا من حركة وغيرها"[1].

وأشار إلى ما ينبغي أن يعرف به الإعراب للسلامة من دخول البناء فيه، قائلا: "الإعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن: المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما"[2]. وذلك لاجتناب دخول ما يصدق على البناء في حد الإعراب، فالتغير كما أنه يوجد في الإعراب يوجد في البناء؛ لأن المبني على الحركة كان قبل بنائه عليها ساكنا، فهو متغير أيضا.

2- التعريف بالأخصّ من الماهية المعرفة (غير جامع)

كتعريفك للإنسان بأنّه: "(حيوان شاعر)، فهذا وإن كان يصدق على بعض الأفراد إلاّ أنّه ليس جامعا لسائر بني الإنسان، فالحدّ بالأخصّ مانع غير جامع، لأنّه وإن منع من دخول الغير – إذ يستحيل وجود فرس شاعر أو أسد شاعر – إلاّ أنه غير جامع لأفراد الإنسان، إذ منهم من ليس شاعرا"[3]. وَالْحَد يشْتَرط فِيهِ الاضطراد والانعكاس.

وَلَا يذكر فِي الْحَد لفظ الْكل لِأَن الْحَد للماهية من حَيْثُ هِيَ هِيَ، وَلَا يدْخل فِي الْمَاهِيّة من حَيْثُ هِيَ مَا يُفِيد الْعُمُوم والاستغراق وَلِأَن الْحَد يجب صدقه وَحمله على كل فَرد من أَفْرَاد الْمَحْدُود من حَيْثُ هُوَ فَرد لَهُ، وَلَا يصدق الْحَد بِصفة الْعُمُوم على كل فَرد"[4].

ومن التعريفات التي انتُقدت بكونها غير جامعة:

- تعريف الاسم بـ: ": كل مَا دخل عَلَيْهِ الْألف وَاللَّام فَهُوَ اسْم"، فَهَذَا مضطرد فِي كل مَا تدخله هَذِه الأداة وَلَا ينعكس فَلَا يُقَال: كل مَا لم يدْخلهُ الْألف وَاللَّام فَلَيْسَ باسم، لِأَن الْمُضْمرَات أَسمَاء وَلَا يدخلهَا الْألف وَاللَّام، وَكَذَا غَالب الْأَعْلَام والمبهمات وَكثير من الْأَسْمَاء"[5]. وهو تعريف بالعلامة، والعلامة يشْتَرط فِيهَا الاضطراد دون الانعكاس.

---

(1) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 1/33-34.
(2) نفسه: 1/33.
(3) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 83
(4) الكليات: الكفوي: 393.
(5) نفسه: 393.

- تعريف النعت بكونه: "التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به"[1]. ومعنى"المتمم لمتبوعه: الموضح له في المعارف والمخصص له في النكرات؛ وهذا تفسير قاصر؛ لأنه لا يشمل ما يكون النعت فيه لغير التوضيح والتخصيص؛ من المدح، والذم، والترحم...؛ وهذا يعني أن تعريف النعت بهذه الصورة غير جامع؛ وكل تعريف غير جامع، يكون فاسدا؛ لخروج بعض أفراد المعرف عنه"[2].

فهذا الحد غير شامل لأنواع النعت؛ "فإن النعت قد يكون لمجرد المدح، كـ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) الفاتحة:(2)، أو لمجرد الذم؛ نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو للترحم؛ نحو: اللهم أنا عبدك المسكين؛ أو للتوكيد، نحو: (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) الحاقة: (13)"[3].

وانتقد من هذا الجانب – انعدام الجامعية- كذلك تعريف ابن مالك للخبر بقوله:

والخبر الجزء المتم الفائدة... كالله بر والأيادي شاهده[4]

والتعريف "غير جامع لخروج خبر المبتدأ الثاني في نحو قولك: زيد أبوه قائم إذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة إذ الجملة الواقعة خبرًا غير مقصود إسنادها بالذات"[5].

إلا أن يكون جرى على مذهب من يجيز التعريف بالأخص، ولا اعتراض حينئذ؛ لأنه لا يرى مانعا من أن يكون الحد أخص من المحدّد المراد ضبطه.

وقد يستعمل التعريف بالأخص من الماهية لبيان أظهر المسائل التي يدركها كل واحد، وتجاوز الصور الخفية تيسيرا على المبتدئين، ثم خصها بالبيان فيما بعد؛ لِيقع علمها للقارئ بعد أن يكون تمرّس بأحكام بابها بعض التمرس، أو لبيان ما هو الأصل في كل واحد منهما، وترك بيان الفروع؛ لأنها معروفة من القواعد العامة.

ومن أمثلة التعريف غير الجامع المانع

قول ابن مالك في تعريف النكرة:

نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا ... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا[1]

---

(1) أوضح المسالك: ابن هشام: 271/3.
(2) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 2/ 293.
(3) أوضح المسالك: ابن هشام: 272/3.
(4) ألفية ابن مالك: 17.
(5) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 284/1.

اعتُرض عليه: أنه غير جامع لخروج الأسماء المتوغلة في الإبهام كـ (أحد) الملازم للنفي...، وكعريب وديار وغير وشبه؛ لأنها لا تقبل أل وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين؛ لأن أل الداخلة عليها موصولة، وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور ربّ وأفعل من؛ لأنها لا تقبل أل. وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد إلى نكرة كجاءني رجل فأكرمته لوقوعه موقع ما يقبل أل وهو رجل ودخول يهود ومجوس فإنهما يقبلان أل مع أنهما معرفتان إذ منعا الصرف للعلمية والتأنيث"[2].

قال ابن آجروم في باب النائب عن الفاعل: "وهو الاسم المرفوعُ الذي لم يُذكَر معه فاعلُهُ"[3]، وهذا التعريف ليس جامعًا ولا مانعًا، أما كونه غير جامع، فإنه لمّا عرفه قال هو الاسم المرفوع، وليس كل أنواع النائب عن الفاعل تكون مرفوعة، بل ينوب عن الفاعل أحيانًا الجار والمجرور، وأحيانًا الظرف، وأحيانًا المصدر، ومع ذلك لا تكون مرفوعة، فليس كل ما ينوب عن الفاعل مرفوعًا.

أما كونه غير مانع فإنه يدخل في هذا التعريف نحو قولك مثلا: محمدٌ حاضرٌ، (محمد) مبتدأ وهو مرفوع، و(حاضرٌ) خبر وهو مرفوع، ولم يذكر مع كلمة محمدٌ فاعلها، ولذلك قد يدخل على هذا التعريف أن تعرب كلمة محمدٌ هنا على أنها نائب فاعل لأنه لم يُذكر معها فاعل، وعليه: فالتعريف غير جامع ولا مانع.

3- التعريف بالمباين للماهية المعرفة

أي: المخالف للماهية؛ كقولك في "تعريف الإنسان: حجر صلب، فهذا مباين لماهية الإنسان، ولا يتناول شيئا من أفراده، فلا هو جامع ولا مانع"[4].

وقد تقرّر في علم المنطق "عند تفصيل النّسب الأربع، أنّ المتبايِنين لا يصدقُ أحدهما على شيء من مصاديق الثّاني، وعلى هذا فالحدّ بالمباين خطأٌ محض"[5].

وهو فساد الحدّ في مضمونه جملةً وتفصيلاً، وحينئذ لا تتعلّق المسألة بقضية (الجمع) أو (المنع)، ولا تقف عند فساد الألفاظ أو معانيها، بقدر ما تعني أن الحدّ لا يعبر أصلاً عن

(1) ألفية ابن مالك: 12.
(2) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 155/1.
(3) متن الآجرومية: 12.
(4) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 83.
(5) نفسه: 84.

المحدود فضلاً عن أن يُعبّر عن بعض أوصافه ويغفل بعضها الآخر. من ذلك تعريف ابن عصفورللنحو بأنه: "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[1].

وانتقده ابن الحاج بأنه ذكر ما يستخرج به النحو وتبيين ما يستخرج به الشيء ليس تبيينا لحقيقة النحو، وبأن فيه المقاييس شيء غير النحو، وعلم مقاييس كلام العرب هو النحو. وقال صاحب (البديع): "النحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد"[2].

وانتقد ابن الطراوة هذا التعريف وخطّأه، والصواب - كما يرى- أن النحو: "تسديدُ الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة"[3]. فهو يرى أن مُهمّة النحوي لا تكون وقفاً على العلم بالقوانين، إنما مهمته البحث عن منهج اللغة وطرائقها في التعبير، حتى ينفذ النحوي من خلال ذلك إلى حقيقة اللغة، فيميز بين صحيح الكلام وسقيمه، ويُقوّمُه.

ومن التعريفات التي حكم عليها بالفساد، تعريف الحرف بـ: "ما لا يُخْبَر به، ولا يُخبر عنه"[4]. قال ابن يعيش وهذا تعريف "فاسدٌ؛ لأن الأسماء المضمرة المجرورة، والأسماء المضمرة المنصوبة المتّصلة والمنفصلة لا تكون أخبارًا، ولا مخبرًا عنها، وكذلك الفَصْل نحوُ "هُوَ" لا يكون خبرًا، ولا مخبرًا عنه"[5]. فهو منتقض من الجانبين، والفصل الأول والثاني من التعريف لا يصدقان على الحرف.

ولا يكاد يوجد التعريف بالمباين للماهية، إلا إذا وقع سهواً، أو من غير تروٍّ من المعرّف؛ لأنه لا يصلح أن يُعَرَّفَ به، ولا يستقيم.

الشرط الثاني: أن يكون التعريف أوضح وأجْلَى من المعرّف

أي أن يكون "أشد وضوحا وظهورا من الماهية المعرّفة لدى المخاطب، وإلاّ فإنه يقصر عن الغرض الذي هو إفادة التصوّر"[6].

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 19/1.
(2) الاقتراح: السيوطي، تح: عطية: 24.
(3) رسالة الإفصاح: 103.
(4) أسرار العربية: الأنباري: 35.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 448/4.
(6) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 84.

فالمعرّف يختار من الألفاظ الأوضح والأقرب إلى الذهن، ويبتعد عن المعقد والمبهم ليعبر عن المصطلح، بما يبين حقيقته ويفسّره، لا بما يبحث فيه عن دلالة الألفاظ وفك المفردات، فالزجّاجي لا ينكر الخلاف القائم بين النحاة في تحديد مثل الاسم والفعل والحرف، لكنه يصّر على أن لا يخضع معنى المحدود لتعدد مذاهب النحو، وإذا كان ذلك فلا اعتبار لما اختلف لفظه إذا كان المعنى واحداً لدى الجميع. قال: "الحدّ لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر؛ لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحدّه؛ ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه؛ ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود؛ كما يوجد الحدّ تارة من الأجناس والفصول، وتارة من المواد والصور لأن المادة تشاكل الجنس؛ والصورة تشاكل الفصل"[1].

وينبغي أن تُبدّل الأسماء في الحدود إذا كانت غير واضحة بأسماء أوضح منها، وكذلك يبدل القول المركب بالقول المركب الذي هو أوضح منه إذا كان يدل عليه بقول مركب، وإذا كان الحد الذي يدل عليه بقول مركب له اسم فينبغي أن نأخذ اسمه مكان ذلك القول لأنه أسهل وأخص"[2].

لذلك ينبغي في التعريف أن يكون محددًا فلا يقال مثلًا عن "القَدَم أو المتر إنه: وحدة لقياس الطول، بل لا بد من تحديد قياسه لتحديد الفرق بينه وبين غيره من مقاييس الطول"[3]

وهناك شروط حددها العلماء للتعريف الجيد الذي يُعطِي خصائص واضحة وشرحًا محددًا لمعنى الكلمة أو معانيها كأن يخلو الشرح من أي كلمة تعتمد على جذرها حتى لا يخرج القارئ من قراءة التعريف صفر اليدين"[4].

ففي تَعْرِيف الْكَلِمَة قال ابن هشام: "الْكَلِمَة؛ قَول مُفْرد"[5]. ثم علق بقوله: "فَإِن قلت فَلم لَا اشْترطت فِي الْكَلِمَة الْوَضع كَمَا اشْترط من قَالَ الْكَلِمَة لفظ وضع لِمَعْنى مُفْرد قلت إِنَّمَا احتاجوا إِلَى ذَلِك لأخذهم اللَّفْظ جِنْسا للكلمة وَاللَّفْظ يَنْقَسِم إِلَى مَوْضُوع ومهمل

(1) الإيضاح: الزجاجي: 46.
(2) القياس: ابن رشد الحفيد: 56.
(3) البحث اللغوي عند العرب: أحمد مختار: 170.
(4) نفسه: 169.
(5) شرح قطر الندى: ابن هشام: 11.

فاحتاجوا إِلَى الِاحْتِرَاز عَن المهمل بِذكر الْوَضع وَلما أخذت القَوْل جِنْسا للكلمة وَهُوَ خَاص بالموضوع أغناني ذَلِك عَن اشْتِرَاط الْوَضع فَإِن قلت فَلم عدلت عَن اللَّفْظ إِلَى القَوْل قلت لِأَن اللَّفْظ جنس بعيد لانطلاقه على المهمل والمستعمل كَمَا ذكرنَا وَالْقَوْل جنس لاختصاصه بِالْمُسْتَعْملِ وَاسْتِعْمَال لأجناس الْبَعِيدَة فِي الْحُدُود معيب عِنْد أهل النّظر"[1]. فاختيار ابن هشام في تعريفه الْكَلِمَة عبارة: (قَول) مفرد، بدل (لفظ) مفرد؛ لنه اوضح من المصطلح(الكلمة) ومحدد الدلالة بخلاف اللفظ.

أوجه الإخلال بهذا الشّرط

1- التعريف بالمساوي معرفة

وكما لَا يجوز تَفْسِير الشَّيْء بِنَفسِهِ، كَذَلِك لَا يكون بِمَعْنَاهُ إِلَّا إِذا كَانَ لفظا مرادفا أجلى. و"تَعْرِيف الشَّيْء بِنَفسِهِ محَال؛ لِأَن الْوَسِيلَة مَعْلُوم قبل الْمَطْلُوب، فَلَو جعل الشَّيْء مُعَرفا لنَفسِهِ لَكَانَ كَذَلِك الشَّيْء من حَيْثُ إِنَّه وَسِيلَة يجب أَن تكون مَعْرفَته مُتَقَدّمَة، وَمن حَيْثُ إِنَّه مَطْلُوب يجب أَن تكون مَعْرفَته مُتَأَخِّرَة، فَيلْزم أَن يكون الْعلم بِهِ مُتَأَخِّرًا عَن الْعلم بِهِ، وَذَلِكَ محَال"[2].

كقولهم في تعريف السكون: "هو ما ليس بحركة"[3]. فهذا لم يفد شيئا، لأن الحركة مساويةٌ للسّكون في المعرفة، وليست أوضح منه.

ورُدّ كذلك تعريف الترخيم بـ: "حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشيء بنفسه، وبأن المفعول له يشترط أن يكون قلبيا على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أي: لإرادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخم لإرادة الترخيم مثل اضرب لإرادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى"[4]. ومن هذا الجانب انتقد قول الفراء "في الْعلَّة فِي زِيَادَة تَنْوِين الصّرْف على الِاسْم، أن: المُرَاد بِهِ الْفرق بَين المنصرف وَغير المنصرف"[5].

وَقَول الْفراء: إِن حمل على معنى صَحِيح فمراده مَا ذكرنَا، وَلَكِن الْعبارَة ركيكة، وَإِن حمل على ظَاهر اللَّفْظ كَانَ تَعْلِيل الشَّيْء بِنَفسِهِ، لِأَنَّهُ يصير إِلَى قَوْلك: التَّنْوِين يفرق

(1) نفسه: 12.
(2) مقاليد العلوم: السيوطي: 36.
(3) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 9/4. و حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 146/1.
(4) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 255/3.
(5) مسائل خلافية في النحو: العكبري: 115.

بَين مَا ينون وَبَين مَا لَا ينون، وَذَا تَعْلِيل الشَّيْء بِنَفسِهِ"[1]. وردوا عليه أن الْعلَّة فِي زِيَادَة تَنْوِين الصّرْف على الِاسْم: بَيَان خفَّة الِاسْم، وَثقل الْفِعْل"[2].

و"يدخل في التعريف بالمساوي معرفة، التعريف بالْوَصْف الأعم"[3].

قال في التسهيل في تعريف البناء: "ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعًا أو نقلًا أو تخلصًا من سكونين"[4]. وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقفًا ولا تخفيفًا ولا إدغامًا"[5]، ولكن درج على التعريف بالأعم، والعموم فيه نوع من الإبهام، أو المعرفة غير المحددة.

2- التعريف بالأخفى معرفة

كتعريف النّار بأنها: "جسم كالنفس، فهذا لا يستقيم، لأنّ النّفس أخفى من النّار"[6].

ووصف الكفوي التَّعْرِيف بالأخفى بالرداءة، فقال: "وَاعْلَم أَن الْأُمُور الْأَرْبَعَة الَّتِي هِيَ التَّعْرِيف بالأخفى والتعريف بِالنَّفسِ والتعريف الدوري والدوري الْمُضمر بَعْضهَا أَشد رداءة من الْبَعْض، فالتعريف بالأخفى أقوى رداءة من التَّعْرِيف بِالْمثلِ، والتعريف بِالنَّفسِ أقوى رداءة من التَّعْرِيف بالأخفى الَّذِي لَا يتَوَقَّف تصَوره على تصور الْمُعَرّف؛ إِذْ الأخفى يُمكن أَن يصير أجلى بِالنِّسْبَةِ إِلَى شخص أَو إِلَى وَقت، بِخِلَاف نفس الشَّيْء بِالْقِيَاسِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يعقل فِيهِ ذَلِك"[7]؛ فهو في المرتبة الثانية من الرداءة؛ للتفاوت في الخفاء؛ في التعريف، وعند الناس، وقد ينجلي الخفاء بعارض.

ولوحظ التعريف بالأخفى في:

- حد المفعول به، بـ: "ما وقع عليه فعل الفاعل"[8]، وهو مشتق من الفاعل.

فإن قيل: "إن المفعول مشتق، والمشتق تتوقف معرفته على معرفة المشتق منه، فإذا علم المشتق منه علم المشتق، فهو أخفى من المشتق فكيف يجعل الأخفى معرفاً للأظهر؟.

(1) مسائل خلافية في النحو: العكبري: 117
(2) ضياء السالك: النجار: 29/1.
(3) ينظر: الكليات: الكفوي،: 1077.
(4) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 10.
(5) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 75/1.
(6) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 85.
(7) الكليات: الكفوي: 447-448.
(8) مقاليد العلوم: السيوطي: 82.

فإن قيل: بل الفعل مشتق من المفعول، كان أبعد لما يؤدي إليه من الدور، فإنه لا يعرف المشتق حتى يعرف المشتق منه. فقد بعد المشتق معرفاً فتتوقف معرفة كل منهما على معرفة الآخر"[1]. فيقال فيه ما الفاعل الذي اشتق منه المفعول؟. فيكون تعريف مجهول بمجهول.

- تعريف الْحَرْف، بـ: "مَا جَاءَ لِمَعْنى فِي غَيره. فَهَذَا مُبْهَم، فَإِن أُرِيد أَن الْحَرْف مَا دلّ على معنى يكون ذَلِك الْمَعْنى حَاصِلا فِي غَيره أَو حَالا فِي غَيره لزم أَن يكون اسْم الْأَعْرَاض وَالصِّفَات كلهَا حروفا، وَإِن أُرِيد معنى ثَالِث فَلَا بُد من بَيَانه"[2].

والتعريف بالأخفى عيب ينبغي أن يجتنب في التعاريف، فهويناقض الهدف منها؛ لأنها وجدت للإيضاح.

الشرط الثّالث: ألا يستلزم المحال

الْمُحَال، بِالضَّمِّ للميم: "مَا أُحِيل من جِهَة الصَّوَاب إِلَى غَيره، وَيُرَاد بِهِ فِي الِاسْتِعْمَال: مَا اقْتضى الْفساد من كل وَجه كاجتماع الْحَرَكَة والسكون فِي شَيْء وَاحِد فِي حَالَة وَاحِدَة وَكَذَا خلو الْجِسْم عَنْهُمَا فِي زمَان"[3].

وكل ما اثبت العقل أنه محال أو يؤول اليه "كالدّور والتسلسل واجتماع النقيضين وارتفاعهما، وسلب الشيء عن نفسه"[4]. يمنع في التعاريف.

مثال ما يستلزم المحال: "أن يكون المعرف عين المعرّف في المفهوم، كتعريف الإنسان بالبشر، والحركة بالانتقال، ولو صحّ هذا التعريف لوجب أن يكون معلوما قبل أن يكون معلوما، وللزم أن يتوقف الشيءُ على نفسه، وهذا دور"[5].

والدور هو: "توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصرح، كما يتوقف (أ) على (ب)، وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمر، كما يتوقف (أ) على (ب)، و (ب) على (ج)، و (ج) على (أ)، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء

(1) أمالي ابن الحاجب: 2/512-513.
(2) الكليات: الكفوي:: 394.
(3) نفسه: 869.
(4) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 85.
(5) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 85-56.

بنفسه هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين، إن كان صريحًا، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة"[1].

والدور يأتي في الكلام على نَوْعَيْنِ: (مُصَرّح)، و(مُضْمر)؛ فالدّور قد يقع بمرتبةٍ واحدةٍ ويسمى (دورا مصرّحا)، وهُوَ: "توقف شَيْء بِلَا وَاسِطَة على أَمر يتَوَقَّف ذَلِك الْأَمر أَيْضا بِلَا وَاسِطَة على ذَلِك الشَّيْء فَيكون ذَلِك الْأَمر متوقفا على ذَلِك الشَّيْء بعلية وَاحِدَة وَتوقف وَاحِد"[2] لاستلزامه تقدم الشَّيْء على نَفسه صَرَاحَة؛ كتعريف الشمس بأنها (كوكبٌ يطلع في النّهار)، إذ الحالُ أنّ النهار لا يعرف إلاّ بالشمس، فتوقف كل منهما على الآخر.

وقد يقع بمرتبتين أو أكثر ويسمى: (دورا مضمرا)؛ "بِأَن يَتَخَلَّل هُنَاكَ ثَالِث فَصَاعِدا فيتكثر حِينَئِذٍ الْعلية والتوقف (فمضمر) لخفاء ذَلِك الاستلزام"[3]؛ كتعريف الاثنين بأنهنصف الواحد، والواحد نصف الاثنين، فرجع الأمر بالأخير إلى تعريف الاثنين بالاثنين.

ومن أمثلة استلزام المحال ما وقع في مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر، قال ابن الأنباري في الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان"[4]؛ فالمبتدأ رفع الْخَبَر وَالْخَبَر رفع الْمُبْتَدَأ لِأَن كل مِنْهُمَا طَالب الآخر ومحتاج لَهُ وَبِه صَار عُمْدَة"[5]. والجواب عن كلمات الكوفيين: "أن ما ذكرتموه يؤدِّي إلى محال، وذلك لأن العامل سبيله أن يُقَدَّرَ قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قَبْلَ الآخر، وذلك مُحَال، وما يؤدي إلى المحال محال"[6].

ومن الأمثلة التي روعي فيها اجتناب المحال أو استلزامه، تعريف الِاسْم بـ: "مَا دلّ على معنى فِي نَفسه بِاعْتِبَار نَفسه لَا بِاعْتِبَار أَمر خَارج عَنهُ*، كي لَا يلْزم الْمحَال، وَهُوَ اقْتِضَاء كَون معنى الِاسْم وَهُوَ الْمُسَمّى مَوْجُودا فِي لفظ الِاسْم[7].

---

(1) التعريفات: الشريف الجرجاني: 105.
(2) دستور العلماء: نكري: 79/2.
(3) نفسه: 79/2.
(4) الإنصاف: الأنباري: 38/1.
(5) همع الهوامع: السيوطي: 364/1.
(6) الإنصاف: الأنباري: 40/1.
* أي باعتبار تعلقه. ينظر: أمالي ابن الحاجب: 547/2.
(7) الكليات: الكفوي: 796.

فيكون معناه: أن اللفظ يستقل بالدلالة على المعنى بنفسه من غير احتياج إلى أمر آخر يذكر معه يتعلق به، فيكون الحرف محتاجاً في الدلالة إلى الغير، والاسم والفعل مستقلان في الدلالة من غير احتياج إلى غيرهما"[1].

ومما جاء مبنيا على الدور، تعريف الصرف، بـ: "التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن"[2]. وإليه أشار ابن مالك بقوله:

الصرف تنوين أتى مبينا... معنى به يكون الاسم أمكنا[3]

ومعنى قول ابن مالك أن: "(الصرف) هو التنوين الدال على معنى الأمكنية، والأمكنية إنما وجدت باستقراء مواقع التنوين صار هذا التعريف دوريًا لأنا لا نعرف (الصرف) إلا بكونه يدل على الأمكنية وهذا بالغرض، ومعنى الأمكنية لم نعرفه إلا بالصرف وهذا بالاستقراء، والدور في التعريفات فاسد"[4].

والْحَد الدوري: "لَا يُفِيد معرفَة أصلا لاستلزامه الْمحَال"[5]؛ لأن"الْقَصْد من الْحَد تَمْيِيز الْمَحْدُود عَمَّا يُشَارِكهُ"[6]. ولا يتميز المصطلح إذا توقف على شيء آخر.

والتعريف بما يستلزم المحال؛ مناف للمعقول، ومؤد إلى الإخلال والاختلاط.

(1) الكليات: الكفوي: 83.
(2) شرح التصريح: الوقّاد: 316/2.
(3) ألفية ابن مالك: 55.
(4) المقاصد الشافية: الشاطبي: 577/5.
(5) الكليات: الكفوي: 1041.
(6) اللباب: العكبري: 45/1.

المبحث الثاني: شروط حسنِ التّعريف وأوجه الإخلال بها

يستحسن في التعريف توفر بعض الشروط حتى يكون مستقيما، ويجتنب فيه ما يجعله غير واضح الدلالة على معناه، أو يجعل فيه ما ليس من مكوناته؛ فيختلط مفهومه بما هو خارج عن ماهيته، أو يخالف التدرج الصحيح في صياغته من تقديم بعض العناصر وتأخير أخرى، فيتعقد مفهومه، وتتشوش دلالته في الذهن. لذا ينبغي أن يسلم من عدة أمور هي:

الشرط الأول: الخلوّ من التعقيد المعنوي واللفظي

ويراد به: "عدم استعمال ألفاظ ذات دلالات عامة؛ مما يفضي إلى الإبهام والغموض، أو ما يحمل الشك أو الترديد. وَأَن يحْتَرز عَن الْأَلْفَاظ الوحشية الغريبة والمجازية الْبَعِيدَة والمشتركة المترددة"[1].

والتعقيد: هو "ألا يكون اللفظ ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع؛ إما في النظم بألا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني، بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار، أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد"[2].

لذلك ينبغي للمعرِّف مراعاة الوضوح، والتسلسل المنطقي بين وحدات الفكرة التي يريد أن يوصلها. وإلا وقع التشويش في الذهن، وهذا مجتنب في التعاريف.

ومن أمثلة ما وقع فيه التعقيد اللفظي:

تعريف الحال بـ: "الاسم المنصوب الْمُفَسِّر لما انبهم الهيئات"[3]. وبمثله عرفه المصنف[4] في حدوده. ويؤخذ على المعرف إيراد لفظ (انبهم) بمعنى خَفِيَ، ويُقَال: استغلق واستبهم؛ لأنه لا يُعرَف في اللسان العربي، وكان الأولى أن يُقَال: استبهم ونحو ذلك.قال الزبيدي: "وَلم يُسْمَع فِي كلامِ العَرَب انْبَهَم، بل الصّوابُ اسْتَبْهَم"[5].

ومن أمثلة ما وقع فيه التعقيد المعنوي:

---

(1) الكليات: الكفوي: 392.
(2) التعريفات: الشريف الجرجاني: 61-62.
(3) متن الأجرومية: 19.
(4) ينظر: الحدود: الأَبَّذيّ،:479.
(5) تاج العروس: الزَّبيدي: 326/31.

تعريفهم الحرف بـ: "ما جاء لمعنى في غيره"[1]؛ لأن في قولهم: "ما جاء لمعنى في غيره؛ إشارةً إلى العلّة، والمراد من الحدّ الدلالة على الذات، لا على العلّة التي وُضع لأجلها، إذ علّةُ الشيء غيرُه. وقولنا: كلمة (أسدٌ) من قوله: (ما دل)؛ لأن الكلمة أقرب من الحرف، فهي أدلُّ على الحقيقة"[2]. ولاجتناب هذ التعقيد، والبعد في المعنى، عرفوا الحرف، بـ: "ما دل على معنى في غيره"[3]. وهو أمثلُ من قولِ من يقول: ما جاء لمعنى في غيره.

فالتعقيد اللفظي أو المعنوي يؤدي إلى الانغلاق في المعنى وصعوبة الفهم، فلا يوصل إلى المراد بسهولة، وهذا مجتنب في التعاريف؛ لأن التعبير غير الظاهر الدلالة على معناه، موقع في الوهم وصعوبة الفهم[4]؛ وإنما جيء بالتعريف لإيضاح المعنى، فكل ما يعين على ذلك يستعان به، وما يناقضه يُجتنب.

الشرط الثاني: عدم المجاز الخالي عن القرينة

المعوّل عليه في التعريفات اعتبار الحقيقة، و"أَلْفَاظ التعريفات تحمل على مَعَانِيهَا الْحَقِيقِيَّة"[5]، و"لَا يحمل اللَّفْظ فِي التعريفات على خلاف الْمُتَبَادر إِلَّا لصارف"[6].

فـ"التجوز غير مستساغ في التعريف لأنه ينافي شروطه"[7]، فهو "يورثُ الخفاء والإبهام، وذلك ينافي الغرض من التعريف"[8]؛ لأن المجاز: "اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما"[9]. فيحتاج في إدراكه لمعرفة المناسبة أولا.

"وَاسْتِعْمَال اللَّفْظ الْمجَازِي بِلَا قرينَة أردأ من اسْتِعْمَال الْأَلْفَاظ الغريبة، لِأَن الذِّهْن يتَبَادَر إِلَى غير الْمَقْصُود عِنْد عدم الْقَرِينَة الْمَانِعَة، بِخِلَاف الْأَلْفَاظ الغربية إِذْ لَا يفهم مِنْهَا شَيْء"[1]. فأن لا تُفهم، خير من ان تفهم خطئاً.

---

(1) أسرار العربية: الأنباري: 40.
(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 447/4.
(3) التعريفات: الشريف الجرجاني: 85.
(4) ينظر: مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 87.
(5) الكليات: الكفوي: 1059.
(6) نفسه: 1057.
(7) سر صناعة الإعراب: ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1421هـ/2000م: 19.
(8) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 88.
(9) دستور العلماء: نكري: 151/3.

ومن التعاريف التي انتقدت؛ لاشتمالها على المجاز، قول ابن مالك في تعريف الكلمة:

واحدُهُ كلمةٌ والقَوْل عمّ ... وكلمةٌ بها كلامٌ قدْ يُؤم"[2]

أي: لفظ كلمة قد يطلق على الجمل المفيدة "في الاصطلاح مجازًا، على أحد جزأي العلم المركب نحو: امرئ القيس؛ فمجموعهما كلمة حقيقة، وكل منهما كلمة مجازًا"[3]. والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية"[4]. وهو مجاز مهمل في عرف النحاة [5]. "أي أنهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلا. ومن هنا اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل إنه من أمراض الألفية التي لا دواء لها"[6].

وقد تبنى بعض المصطلحات على نوع من المجاز؛ كأفعال المقاربة؛ سميت بذلك لأن منها ما يدل على الرجاء، وليس كلها كذلك؛ فيدخل فيها، ما يدل على الرجاء، وما يدل على الشروع "وهذا" مجاز مرسل. "من باب تسمية الكل باسم الجزء.

وإنما جمعت كل هذه الأنواع تحت مسمى: أفعال المقاربة؛ لأنها تشترك في العمل معها من رفع الاسم ونصب الخبر[7]، فدخلت مجازا في مسماها.

وما ذكره المنظّرون من منع دخول المجاز في التعريف، وأنه: مهمل في عرف النحاة[8]. ليس على إطلاقه، فيقبل المجاز في التعريف إذ استند إلى"القرينة المعيّنة للمعنى المجازي"[9]. "وَمَا يُقَالُ إنَّ دَلَالَةَ الِالْتِزَامِ مَهْجُورَةٌ فِي الْحُدُودِ مَعْنَاهُ إذَا لَمْ تَكُنْ قَرِينَةٌ أَوْ اصْطِلَاح"[10]. فالقرينة تعتمد في ترجيح ما يراد من المعنى المجازي، وتزيل الإبهام عنه.

(1) الكليات: الكفوي: 806.
(2) ألفية ابن مالك: 9.
(3) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 25/1.
(4) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 40/1.
(5) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 26/1.
(6) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 44/1.
(7) ينظر: شرح التصريح: الوقاد: 277/1.
(8) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 26/1.
(9) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 88.
(10) شرح حدود ابن عرفة: الرصاع: 204. وينظر: الكليات: الكفوي: 1042.

إضافة إلى أن اللفظ المجازي لا يمنع من ذكره على الإطلاق، فقد يحتاج إليه، وهذا ما يوحي به قول ابن مالك المتقدم: (وكلمة بها كلام قد يؤم)؛ فـ "قد في عبارته للتوقع فإن استعمال اللفظ في المعنى المجازي بصدد أن تدعو حاجة إليه فيرتكب، أو أنه أراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكثرته في نفسه وإن كان قليلا بالنسبة إلى المعنى الحقيقي"[1].

وخآصة إذا كان المجاز مشهورا، فالإتيان به لا بأس به، وهذا ما رجحه الكفوي في الكليات، بقوله: "الحق جَوَاز التَّعْرِيف بالمجاز الشهير بِحَيْثُ لَا يتَبَادَر غَيره"[2].

بل قد يكون استعماله أولى، "والحقيقة إِذا كَانَت مستعملة، وَالْمجَاز أَكثر مِنْهَا اسْتِعْمَالا، فَالْعَمَل بالمجاز على وَجه يصيّر الْحَقِيقَة فَرداً مِنْهُ أولى"[3]. فقد ينقلب المجاز إلى حقيقة لاشتهاره وانصراف الذهن إليه مباشرة، فيكون مقدما على الحقيقة.

الشرط الثالث: عدمُ الاشتراك

من الضوابط العلميّة في صياغة التّعريفات، أن "إِيرَاد اللَّفْظ الْمُشْتَرك من غير قرينَة صارفة إِلَى المُرَاد لَا يجوز"[4]؛ لأنّ المشترك: "تواطؤ الْمعَانِي الْمُخْتَلفَة تَحت لفظ وَاحِد بِاعْتِبَار وَاحِد"[5]. فهو فلا يصدق على شيء معين بالذات..

وهو إيراد اللفظ "على خلاف الأصل، إذا كَانَ يخل بالتفاهم، ألا ترى انه إذا أطلق لفظ: الْعين، لم يفهم مِنْهَا مَا يَصح بِنَاء الحكم عَلَيْهِ، وَالْكَلَام إنما وضع للتفاهم"[6].

فـ"يُسبّب الإجمال والإبهام، وعدمَ اتّضاح المراد، إلاّ عند وجود القرينة المعيّنةِ فيجوز"[7]. لارتفاع الإبهام بها

ومما يفيد الاشتراك؛ العموم، ويستفاد من لفظ: (كل، وجميع..)؛ لذلك قرروا أنه: "لَا يذكر فِي الْحَد لفظ الْكل"[8]؛ "وذلك أن كل هي موضوعةً للعموم، فتدل على أفراد، والمحدود إنما هو شيء واحد متعقّل في الذهن لا يصح تكثره ولا تعدده، فناقَضَ هذا

(1) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 45/1.
(2) الكليات: الكفوي: 1065.
(3) نفسه: 463.
(4) نفسه: 1062.
(5) معجم مقاليد العلوم: السيوطي: 65.
(6) مسائل خلافية في النحو: العكبري: 41.
(7) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 89.
(8) الكليات: الكفوي: 393.

المعنى معنى "كل"[1]. وكذلك: "لأن كل إنما تدخل لاختبار الحد هل يطرد وينعكس، فتقول في حد الإنسان: الإنسان حيوان ناطق، فإذا اختبرناه هل يطرد: كل إنسان حيوان ناطق؟ وهل ينعكس: كل حيوان ناطق إنسان؟ فيعلم بذلك صحة الحد"[2].

وهذا الضابط لا يصدق على كل أنواع التعريفات، و"استنكار كلمة (كل) فِي التَّعْرِيف، إِنَّمَا هُوَ فِي التَّعْرِيف للْحَقِيقَة لَا فِي الضوابط"[3]. فيغتفر ورودها فيها. ولذلك جاءت بكثرة في تعريفات النحاة، ومما وردت فيه:

- تعريف الاسم: "كلُّ كلمةٍ دلّت على معنًى في نفسها، من غير اقتران بزمان محصَّل"[4].

- الفعل: "كل كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى.

- الحرف: "كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها ولكن في غيرها"[5].

والمطابقة بين لفظين، أو مصطلحين في المعنى، إضافة إلى ما يوقع فيه من اللبس، يجعل أحدهما لا معنى لوجوده، فهو زائد؛ إذ جميع ما يدل عليه في غيره، وهذا لا يستقيم.

الشّرط الرابع: عدم "أو" التشكيكيّة

و"لَا يجوز دُخُول (أَو) فِي - التعريف - الْحَقِيقِيّ لِئَلَّا يلْزم أَن يكون للنوع الْوَاحِد فصلان على الْبَدَل، وَذَلِكَ محَال"[6]، و"إِنَّمَا تُجْتَنَبُ فِي الْحُدُودِ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ أَوْ الْأَشْيَاءِ، وَالْحَقِيقَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تَتَرَكَّبُ مِنْ مُخْتَلِفَيْنِ عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ"[7]. يعني أن يكون المراد بمفهوم المصطلح هذا أو ذاك، فلا يفيد القطع.

وقالوا إن الحدود لا يكون فيها ترديد، فلا يؤتي فيها بـ (أو)"[8]؛ لأن استعمال "أو" التي بمعنى الشّك مناف للوضوح والانضباط، ويورث لدى السّامع التّشكيك والتّردد.

---

(1) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1: 74/1.
(2) التذييل: أبو حيان: 74/1.
(3) الكليات: الكفوي: 1080.
(4) شرح المفصل: ابن يعيش: 82/1.
(5) المقدمة الجزولية: 4.
(6) الكليات: الكفوي: 393.
(7) شرح حدود ابن عرفة: الرصاع: 509.
(8) التذييل والتكميل: أبو حيان: 21/1.

هذا من جانب الحدود المنطقية التي يراعى فيها اجتناب ما يوهم الاشتراك والترديد، "وَأَمَّا الرُّسُومُ فَهِيَ أَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْفِقْهِ وَالنَّحْوِ وَأَكْثَرِ الْعُلُومِ فَلَا مَانِعَ مِنْ إدْخَالِ لَفْظَةٍ (أَوْ) فِيهَا لِأَنَّهُ قَدْ يَتَعَذَّرُ وُجُودُ خَاصَّةٍ عَامَّةٍ لِأَفْرَادِ الْمَاهِيَّةِ فَتُوجَدُ خَاصَّةٌ فِي نَوْعٍ وَخَاصَّةٌ أُخْرَى لِنَوْعٍ آخَرَ، فَيَقُولُ مَنْ أَرَادَ التَّعْرِيفَ بِالرَّسْمِ مَتَى وُجِدَ كَذَا فَقَدْ وُجِدَتْ جِنْسِيَّةُ كَذَا"[1]. والانعكاس هنا؛ أي: متى لم يوجد كذا، لم توجد جِنْسِيَّةُ كَذَا. غيرمشترط.

قيل في تعريف المبتدأ:هو "الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة: مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمستغنى به"[2]. قوله: "(أو وصفا رافعا لمستغنى به) مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب.و(رافعا لمستغنى به) يشمل الفاعل، نحو: أقائم الزيدان، ونائبه، نحو: أمضروب العبدان، وخرج به نحو: أقائم من قولك: أقائم أبوه زيد؛ فإن مرفوعه غير مستغنى به؛ "لاحتياج الضمير إلى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدأ وقائم خبرًا مقدمًا وأبوه فاعلًا، أو أبوه مبتدأ ثانيًا وقائم خيرًا عنه مقدمًا والجملة خبر زيد"[3].

و"(أو) في التعريف للتنويع، لا للترديد، أي: المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر"[4]. فأو "للتقسيم أيّ أياً مَا كَانَ من الْقسمَيْنِ الْمَذْكُورين فِي هَذَا الْحَد فَهُوَ من الْحُدُود"[5]. لذلك لا مطعن في التعريف بسبب إيراد (أَو)، وهي مما يحتاج إليه في هذا النوع من التعاريف التي تُجْمَع فيها عدة مشتركات لبيان ماهية المصطلح.

الشرط الخامس: عدم الاشتمال على الحكم

لأن الحكم على المعرّف من مباحثِ التّصديقات، والتّعريفَ من مباحث التّصورات، وقد قيل: "الحكم على الشّيء فرعٌ عن تصوّره. ومتى حصل التّصور حتى ننتقل إلى التّصديق؟"[6].

ومن التعريفات التي اعترض عليها لاشتمالها على الحكم، تعريفهم:

- المبتدأ أنه: "اسم مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء"[1].

---

(1) شرح حدود ابن عرفة: الرصاع: 509.
(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 177/1.
(3) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 277/1.
(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 177/1.
(5) الكليات: الكفوي: 1042.
(6) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 90.

- والفاعل بأنه: "اسم، مرفوع، متأخر عن فعله، دال على من فعل ذلك الفعل، أو قام به"[2]

- والحال على أنه: "الاسم المنصوب، المُفَسِّرُ لما انْبَهَمَ من الهَيْئاتِ"[3].

- والتمييز بـ: الاسم المنصوب، المُفَسِّرُ لما انْبَهَمَ من الذَّوَاتِ[4]، وقد عرّف الأبذي الحال والتمييز[5] بنفس تعريفي ابن آجروم المتقدمين.

وفي هذه الحدود نظر؛ لأن النصب، أو الرفع... حكم، والحكم فرع التصور*، و"التصور متوقف على الحد فجاء الدور"[6]. أي: توقف معرفة أحدهما على الآخر؛ "لأن" المقصود من الحد تصور ماهية المحدود، وهي لا تتصور إلا بجميع أجزاء الحد، وقد جعل النصب جزءًا من الحد مع أنه (حكم) من أحكام المحدود"[7].

فنكونُ قد حكمنا على المعرَّف بالرّفع، أو النصب... وهو لمّا يُتصوَّرْ بَعد، فهو حكم على مجهول، فإيراد الحكم في التّعريف خطأٌ ينبغي اجتنابه، لأنه يؤدي إلى الدور، فهو متوقف على شيء ليس منه، يحتاج في حد ذاته إلى تعريف.

الشّرط السّادس: تقديمُ الأعمّ على الأخصّ

من مستلزمات الترتيب في التعريف أن يُبدأ بالعامّ، ثم يستخرج منه ما ليس من أفراد جنسه على طريق الترتيب التنازلي؛ ونعني: تقديم الأعم على الأخص في التعريف، ولنترك الحديث للفيشي وهو يرتّب أجزاء التعريف بقوله: "واعلم انه إذا أريد تعريف حقيقة الشئ وتمييزه تمييزا ذاتيا، فالسبيل الموصل إلى ذلك هو الحدّ، وطريقه أن يبتدأ بالمحدود ثم يؤتى بالجنس وهو الدال على جوهر المحدود دلالة عامّة.... ثم يؤتى بالفصل وهو الدال على جوهر المحدود دلالة خاصّة"[8].

---

(1) اللباب: السَّراج: 84.
(2) النحو الوافي: عباس حسن: 533/1.
(3) متن الآجرومية: 19.
(4) نفسه: 19.
(5) ينظر: الحدود: الأُبَّذيّ: 467. و: 479.
* أي: تصور المحدود وتعرّفه؛ لأنه لا يحكم على شيء إلا بعد تصوره ومعرفته، وقد أدخل الحكم في التعريف. ينظر: ضياء السالك: النجار: 206/2.
(6) ضياء السالك: النجار: 206/2.
(7) شرح التصريح: الوقّاد: 570/1.
(8) حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب: 17.

وَمن شَرَائِط الحد الْحَقِيقِيّ: "أَن يذكر جَمِيع أَجزَاء الْحَد من الْجِنْس والفصل، وَأَن يذكر جَمِيع ذاتياته بِحَيْثُ لَا يشذ وَاحِد، وَأَن يقدم الْأَعَمّ على الْأَخَص، وَأَن لَا يذكر الْجِنْس الْبعيد مَعَ وجود الْجِنْس الْقَرِيب"[1]. فيذكر الْأَعْلَى أَولا ثمَّ الْأَدْنَى ليدل الأعلى على ما تحته هَذَا فِي الْإِثْبَات، "وَأما فِي النَّفْي فعلى الْعَكْس، إِذْ يلْزم من نفي الْأَدْنَى نفي الْأَعْلَى"[2]. من باب أولى. وقد يراد بـ"الْأَخَص: الْمَعْنى التفصيلي"[3]، فيؤتى به بعد المعنى الإجمالي.

وعند جمع أجزاء المعرّف، لابدّ أن يُراعى في ترتيبها تقديمُ الأعمّ ذاتيا أو عرضيّا على ما كان أخصّ ذاتيا أو عرضيّا – وذلك بغرض التسهيل -، لأن الأعمّ أشهر وأظهر من غيره"[4].فلا يقال مثلا في تعريف الإنسان: "ناطق حيوان"، بل يُقدّم الحيوان لأنّه أعمّ من النّاطق، والبدءُ بالأعمّ أحسنُ من العكس.

قال ابن يَعِيشَ: "وهذه طريقةُ الحدود أن يُؤتَى بالجنس القريب، ثمّ يُقْرَن به جميع الفُصول، فالجنسُ يدلّ على جَوْهَر المحدود دلالةً عامّةً، والقريبُ منه أدَلُّ على حقيقة المحدود، لأنّه يتضمّن ما فوقَه من الذاتيّات العامّة؛ والفصلُ يدلّ على جوهر المحدود دلالةً خاصّةً"[5].

وبهذا الترتيب التنازلي جاء تعريف الزمخشري للكلمة، بـ: "اللفظة الدالّة على معنى مفردٍ بالوضع. وهي جنسٌ تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف"[6].

فاللفظة جِنْسٌ للكلمة، وذلك أنّها تشتمل المُهْمَل والمستعمل، فالمهملُ ما يُمْكِن ائتلافُه من الحروف ولم يَضَعْه الواضع بإزاء معنًى نحو: صص، وكق، ونحوهما، وهذا وما كان مثله لا يسمَّى واحد منها كلمةً، لأنّه ليس شيئًا من وَضْع الواضع، ويسمّى لفظة، لأنّه جماعةُ حروفٍ ملفوظٍ بها"[7].

وقوله: "الدالّةُ على معنًى: فصلٌ فَصَلَه من المُهْمَل الذي لا يدلّ على معنى.

---

(1) الكليات: الكفوي: 392.
(2) نفسه: 1010.
(3) دستور العلماء: نكري: 44/1.
(4) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 90-91.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 70/1.
(6) المفصل: الزمخشري: 23.
(7) شرح المفصل: ابن يعيش: 70/1.

وقوله: مُفْرَد: فصلٌ ثانٍ فصله من المركَّب، نحو: الرجل، والغلام، ونحوهما"[1].

وهكذا جاء المعرف بالجنس القريب(اللفظة)؛ ليدلّ دلالةً عامّةً على جَوْهَر المحدود، ثمّ أتبعه بذكر جميع الفُصول، ليدلّ دلالةٌ خاصّةً على جوهر المحدود، وبهذا الترتيب التنازلي يتوضح معنى المصطلح تدريجيا، ويُستوعب. وعدم الترتيب يؤدي إلى قصور التعريف عن الذاتيات المطلوبة، فيتحوّل من دائرة الحد التام والرسم التام، إلى الرسم الناقص عند من جوّز خلوّ التعريف عن الجنس، وهي مرتبة أدنى عند المناطقة.

أوجه الإخلال بهذه الشّروط

يمكن أن يقال هنا: إنّ استعمال المحذورات التي سبق التّنبيه عليها هو عينهُ الإخلال بالشّروط المذكورة، وعليه فأوجُهُ الإخلالِ بشروط حسن التّعريف خمسة هي:

1- استعمال الألفاظ الغريبة والحوشيّة.
2- استعمال المجاز الخالي عن القرينة.
3- استعمال المشترك الخالي عن القرينة.
4- استعمال "أو" التّشكيكيّة.
5- اشتمال التّعريف على الحكم.
6- تقديم الأخص على الأعم.

[1] شرح المفصل: ابن يعيش: 70/1.

الفَصْلُ الرابع

أهداف التعريف النحوي

المبحث الأول:

أهداف الدرس النحوي وارتباطها بالتعريف

المبحث الثاني:

أهداف التعريف النحوي

من البديهي أن يُحَدّد الإنسان - قبل شروعه في العمل- الأهداف التي يريد الوصول إليها؛ ليعلم مراده بوضوح، وقيمة ما يريد، ويسيرإليه مباشرة وعلى هدى. سالكا أفضل الطرق، ومستخدما أنجع الوسائل الكفيلة بتحقيق العمل وإنجازه في يسر وسهولة.

والْهَدَفُ بِفَتْحَتَيْنِ "كُلُّ شَيْءٍ عَظِيمٍ مُرْتَفِعٍ"[1] قَالَهُ ابْنُ فَارِسٍ، "مِثْلُ الْجَبَلِ وَكَثِيبِ الرَّمْلِ وَالْبِنَاءِ وَالْجَمْعُ أَهْدَافٌ مِثْلُ سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ وَالْهَدَفُ أَيْضًا الْغَرَضُ وَأَهْدَفَ لَكَ الشَّيْءُ بِالْأَلِفِ انْتَصَبَ وَاسْتَهْدَفَ كَذَلِكَ وَمَنْ صَنَّفَ فَقَدْ اسْتَهْدَفَ أَيْ انْتَصَبَ كَالْغَرَضِ يُرْمَى بِالْأَقَاوِيلِ"[2]، ومن باب المحسوسات ينتقل به إلى باب المعاني، فكل عظيم منها مقصود ومرمى مطلوب.

فيرصد العالم أهدفا معيّنة يُوجّه إليها تأليفه على نمط معيّن حسب ما يهدف إليه.وهذا من باب البحث في الحكمة من وجود الشيء، والمقاصد التي يتوخّاها العالم، ويراعيها في تأليفه.وهذا ما يقودنا بالأساس إلى الحديث عن الأسباب الداعية لنشأة علم النحو، وقصة وضعه، ومكانة التعريف من النظام النحوي. وهذه أمور مترابطة لا يكاد يُفصل بينها، وإلا تَرَكَت فراغات تحتاج إلى ملئ وبيان.

- **المبحث الأول: أهداف الدرس النحوي وارتباطها بالتعريف**

ليس من المبالغة أن نقول: لا وجود للعلم بلا مصطلحات يتأسس عليها، ولا وجود للمصطلحات بدون تعريفات تُوَضُّحها، وتحمي كينونتها.

لذلك ينبغي أن نتكلم مبدئيا على أهداف الدرس النحوي، وما يتصور تحقيقه من تدريسه -على العموم-، ومنه الهدف من دراسة التعريف النحوي، وما تُوصِل إليه هذه الدراسة -على الخصوص-؛ وبهذا يكون التكامل، والانتقال من العام (النحو)، إلى الخآص (التعريف)؛ لأنه جزء منه، بل هو هو، ولا يُتصور النحو بدونه.

أولا: أهداف تعلم النحو بين الماضي والحاضر

الحديث عن أهداف تعلم النحويعطينا صورة واضحة عن سبب الجهود الكبيرة التي بذلها نحاتنا القدامى في إرساء دعائم النحو العربي، وما الذي جعلهم يهتمون للنحو هذا

(1) مقاييس اللغة: ابن فارس: 39/6.
(2) المصباح المنير: الفيومي: 635/2.

الاهتمام البالغ؟.لا بُدّ أنهم رأوا حاجة مآسة لما يقدمونه، وواقعا غير مرضيٍّ، ينبغي أن يعالجوه، فقاموا بما وجب عليهم، بتلك الصورة المتفانية، ليحققوا الهدف المرجو من عملهم، فما الهدف - العظيم- الذي دفعهم، ليحققوا ما حققوه؟.

أ) الهدف من وضع علم النحو

التخوف من شيوع اللحن، والعناية بلغة القرءان الكريم، والاعتزاز باللغة الأم، ترسخ في أذهان العرب، مما جعلهم يفكرون في حماية ما يعتزون به دينا وطبعا.

فالأهداف التيرُصدت في الماضي لتعليم اللغة العربية، ونشأتهايمكن أن تتمثل في:

1- خدمة القرآن الكريم؛ لأنهم كانوا يخشون أن ينتقل الفساد من اللغة إلى القرآن فيناله التحريف والتغيير وبذلك يضيع ذلك الدستور الإسلامي العظيم، ثم لا يؤمن أن يضيع معالم الدين بعد، بل إن مصيرها بعده محكوم عليها بالزوال والضياع"[1].

2- الحفاظ على اللغة العربية من أن يدخلها اللحن أو التحريف، فقد يظل القرآن سليمًا نقيًّا؛ لأنهم حريصون على سلامته، وقد يظل الحديث كذلك سليمًا نقيًّا، ولكن اللغة إذا فسدت أو حرفت، وإذا تحولت بمرور الزمن واختلاف الألسن والبلاد شيئًا جديدًا، فإنها حنيئذ لن تعين على فهم القرآن والحديث؛ لأن لغتهما ستصبح شيئًا مستغلقًا مبهمًا وستكون على فرض حفظها، واستيعابها مجرد ألفاظ تلقى، وعبارات تقال دون أن يكون لها أثرها المرجو منها"[2].

يقول الدكتور تمام حسان: "إن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها هي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ"[3].

واهتمام العلماء على وجه خآص بعلم النحو كونه "عماد العربية فألفوا فيه مصنفات بالغة الأهمية، منذ عصر التأليف وإلى عصرنا الحاضر، كان هدفها الأسمى هو الحفاظ على لغة القرآن العظيم"[4]. والحديث النبوي، ولغة العرب على العموم.

---

(1) دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة: إبراهيم محمد أبو سكين، (ب ط)، (ب س): 37.
(2) نفسه: 37-38.
(3) اللغة العربية: تمام حسان: 13.
(4) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 7/1.

والنحو أساس ضروري لكل دراسة للحياة العربية، في الفقه والتفسير والأدب والفلسفة والتاريخ وغيرها من العلوم؛ لأنك لا تستطيع أن تدرك المقصود من نص لغوي دون معرفة بالنظام الذي تسير عليه هذه اللغة"[1]، يقول عبد القاهر: "إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وإنه المعيار الذي لا يُتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه"[2].

3- معرفة صحيح الكلام وجيده كتابة ونطقًا ووضع "قواعد" تميز صحيح الكلام من خطئه وجيده من رديئة، "قواعد" متعلقة بهجاء اللغة و"نحوها" ومفرداتها و"بلاغتها" وما أشبه هذا قواعد تعلم الناشئة صحة الكلام وجودته وتتخذ مقياسًا للحكم على الصواب والخطأ، والجيد والرديء"[3].

4- فهم ما استغلق معناه من كتاب الله وحديث رسوله فكان تدوين غريب القرآن وأول من يُعزى إليه كتاب غريب القرآن هو عبد الله بن عباس (المتوفى سنة 68هـ). ثم كان تدوين غريب الحديث ولم يبدأ بالتدوين في هذا الفرع من اللغة مع نظيره "غريب القرآن" بل تأخر كثيرًا"[4].

5- ضبط اللغة وحصرها، وكان هذا هدف الخليل بن أحمد عندما أخذ في تأليف معجم العين[5]. وهو من باب المحافظة على المدونة اللغوية للعرب؛ لتكون ميزانا يقاس عليه.

6- الهدف السادس فهم المعاني الوضعية والوقوف على ما يفهم من كلمات العرب والتمكن من التفنن في الكلام، فقد جاء في كشف الظنون: "واعلم أن مقصد علم اللغة مبني على أسلوبين؛ لأن منهم من يذهب من جانب اللفظ إلى المعنى بأن يسمع لفظًا ويطلب معناه، ومنهم من يذهب من جانب المعنى إلى اللفظ، فلكل من الطريقين قد وضعوا كتبًا

(1) التطبيق النحوي: الراجحي: 8.
(2) دلائل الإعجاز: الجرجاني: 23.
(3) دراسات لغوية: أبو سكين: 38.
(4) نفسه: 39.
(5) ينظر: كتاب العين: الخليل: 47/1.

ليصل إلى مبتغاه"[1].وذكر أن غاية علم اللغة الاحتراز عن الخطأ في فهم المعاني الوضعية والوقوف على ما يفهم من كلمات العرب"[2].

والملاحظ أن"العلوم الدينية تشغل حيزًا كبيرًا من الاهتمام العلمي في مجال الحضارة الإسلامية. وكان الاهتمام بعلوم اللغة جزءًا من الدراسة الهادفة إلى التعمق في الدين"[3].

ولا نقول أن هذه الأهداف والمقاصد قد تجاوزها الزمن، بل أن الحاجة إليها لا تزال قائمة، وأوجب التطور والتعقيد الحضاري تحديّات أخرى ينبغي أن تراعى، في التأليف في النحو، وصياغة الأهداف على الخصوص.

ب) متطلبات الحاضر لتعلم النحو

كان الباعث الأساس لنشأة العلوم اللغوية والاشتغال بها كونها أداة لفهم العلوم الدينية، والهدف التعليمي والعلمي تابع لذلك.ولكن التقدم العلمي في العصر الحديث أدى إلى اتساع مجالات المعرفة عند الإنسان وفرض ظروفا جديدة ينبغي أن تُجعل في الحسبان.

1- التحديات المعاصرة لتعلم النحو العربي

لم يعد علم اللغة مجرد وسيلة لفهم النصوص الدينية أو أداة لفهم النقوش القديمة فحسب، بل له أيضا أهدافه العلمية العامة بجانب الأهداف التطبيقية الكثيرة. فعلم اللغة علم أساسي بمعنى أنه يحاول- مثل باقي العلوم الأساسية الأخرى- كشف جوانب موضوعه بأدق المناهج العلمية"[4]. فهو علم لذاته، ومن أجل ذاته؛ ليحقق علميته بذلك.

و"لقد أصبح علم اللغة علمًا مستقلا هدفه الأساسي بحث كل جوانب اللغة والحياة اللغوية في العالم. ويقدم علم اللغة هذه النتائج، فتكون متاحة لعدة تخصصات وعلوم تستفيد من علم اللغة ومن غيره. وما أكثر العلوم التي تتعامل بنتائج علم اللغة. منها: علم الأصوات العلاجي. علوم التربية. علم النفس. العلوم الاجتماعية. هندسة أجهزة الاتصال..."[5]. مما يعتبر به قاسما مشتركا بين كل العلوم يحتاج إليه لفهم مباحثه؛ لأنها

(1) كشف الظنون: خليفة:2 /358-359.
(2) دراسات لغوية: أبو سكين: 40.
(3) علم اللغة العربية: حجازى: 55.
(4) نفسه: 56.
(5) نفسه: 57.

لا تكون إلا باللغة؛ فهي أساس التفاهم بين أفراد مجموعة العلم الواحد، وبينهم وبين غيرهم؛ لتداخل العلوم وتكاملها.

وهذا تحدّي إبراز الوجود، وتطوير الذات، بجعل اللغة قادرة على مواكبة التطور، وإمداد كل فن من العلوم ما يفتقر إليه من مصطلحات ومفرات لغوية، ينبني عليها.

وهناك تحدٍّ آخر، وهو المحافظة على الوجود. فإذا كانت اللغة قديما أثَّر فيها التدافع الحضاري عَرَضا؛ من غير قصد لإضعافها، أو زحزحتها عن مقامها، أو إبعادها عن أن تكون لغة التخاطب اليومي. فـ"المتتبعون لتاريخ العربية في العصر الحديث يعلمون أنها تعرضت لخطة مدروسة تستهدف القضاء عليها من خلال القضاء على نحوها، وظلت هذه الخطة تعمل عملها حتى وقر في أذهان الناس أن النحو العربي صار جامداً لا يُساير العصر، وأن علينا أن نبحث عن نحو جديد، وظهرت إلى الوجود تجارب من هنا ومن هناك ماتت الواحدة منها بعد الأخرى"[1]. لارتباط اللغة بالدين، وعناية رب العالمين.

على أننا لا ينبغي أن ننكر أن طريقة تدريس النحو في مدارسنا وفي جامعاتنا غير صالحة في نقل ما وضعه النحاة إلى الناشئة والدارسين، ولعل ضعف مدرس العربية ثمرة من ثمرات التخطيط الذي أشرنا إليه منذ قليل. فالعيب -في الحق- ليس في النحو العربي ولكنه يكمن فينا نحن لا جدال"[2]. فقد عمل النحاة القدامى لزمانهم، وحافظوا بما انتجوا على لغتهم، وأثبت الواقع صلاحية نحوهم لضبط اللغة، وحمايتها من التلاشي.

ولا زالت تقوم بهذا الدور. يقول الراجحي: "ولقد رأينا شبابا من الأوربيين يتكلمون النحو العربي ويتقنونه ويرجعون فيه إلى مصادره الأولى، كما نرى كل يوم أعدادا لا حصر لها ممن يمارس اللغة فيتقنها كتابة وضبطا وأداء"[3].

لا نتجاهل أن هناك جهودا حديثة ومعاصرة تسعى لقيامها بواجبها نحو موروثها اللغوي، لكنها وللأسف لم ترق لمستوى التحديات المفروصة على اللغة من الداخل ومن الخارج، فلم تعد اللغة العربية لغة التخاطب، ولا لغة العلم، بل ضاق مجالها حتى على مستوى من يدرسها، بل ومن يتخصص فيها.

---

(1) التطبيق النحوي: الراجحي: 8.
(2) نفسه: 8.
(3) نفسه: 8.

ونحن نلاحظ "أن الخطأ في الإعراب أصبح يشكل ظاهرة منذرة بالخطر في لغة الطلاب، الأمر الذي يستدعي وقفة متأنية ومواجهة حاسمة. وأسباب هذا الخطأ كثيرة متداخلة معقدة، أهمها:

- فقدان الأسلوب الصحيح في الممارسة اللغوية، وهو الكلام المنطوق الفعلي واستخدامه في شتى مجالات الحياة، إذ هو القادر على تكوين الأنماط النحوية السليمة واستقرارها.

- طريقة التعليم، تلك الطريقة التي تجمد نفسها بالتركيز على البحث في أواخر الكلم، وتلقين الطلاب علامات الإعراب دون ربط مناسب بين الإعراب "بهذا المعنى" وعناصر التأليف الأخرى للكلام"[1].

وعلى هذا الأساس يقتضي الأمر تأسيس هيئة علمية تعنىبمسئولية النظر والدرس والتخطيط ووضع مناهج كفيلة بالنهوض بالدرس النحوي، وعلى الأقل حمايته من الإنهيار.

2- مراعاة المستويات التعليمية

لقد أثبت علم اللغة وجود مستويات متنوعة للاستخدام اللغوي، ولذا ينبغي تحديد المستوى اللغوي المراد وعدم قضاء الوقت في تعلم مستويات لغوية متداخلة دون وعي بالمستوى اللغوي المنشود*، ولا بد من تحديد هذا المستوى في ضوء الأهداف الحضارية والثقافية والاجتماعية المختلفة، فتعليم لغة من اللغات بهدف التعامل اليومي بها يختلف عن تعليمها بهدف قراءة المؤلفات الطبية بها، وتعليم اللغة بهدف قراءة كتب الفيزياء أو الرياضيات يختلف عن تعليمها لقراءة الصحف، فهذه المستويات متنوعة متفاوتة"[2].

---

[1] دراسات في علم اللغة: كمال بشر: 275-276.

*تهتم بعض مراكز بحوث تعليم اللغات بقضية الاستخدام اللغوي في مجال التخصص. وقد بحث المعهد المركزي للانجليزية central institute of english في حيدر أباد بالهند الاستخدام اللغوي المحدود restricted language بهدف تحديد ما يلزم الطالب الهندي من الإنجليزية لقراءة كتب العلوم الطبيعية وما يلزمه لقراءة كتب العلوم الاجتماعية الخ، وقد أصدر مركز CREDIF في فرنسا عدة كتب في هذا الاتجاه أي حول Les Langues des Specialites تناولت عدة فروع للمعرفة، وتعمل هذه المراكز الآن في تطوير الوسائل التربوية المناسبة للإفادة في هذه البحوث اللغوية. علم اللغة العربية: حجازى: 53.

[2] نفسه: 53-54.

والفرق كبير بين ما كان تحتاج إليه الأجيال الأولى عند نشأة علوم اللغة العربية، وبين حاجاتنا العصرية لتعلمها؛ و"هناك فرق أساسي بين مكانة علوم اللغة في التراث العربي ومكانة علم اللغة بين العلوم الحديثة"[1].

وإذا كان النحاة قديما يسعون إلى المحافظة على سلامة اللغة، بكونها شيئا موجودا في الواقع، يحتاج إلى الحماية، فإننا في العصر الحاضر نتحدث عن لغة غائبة عن الواقع، او مغيبة، ينحصر وجودها في بطون الكتب، وفي حيز ضيق من الاستعمال المؤسساتي، او التعليمي المتخصص، وبصورة محتشمة.

فالمطلوب ضمن هذا الواقع(....)*، إحياء النحو على حد تعبير إبراهيم مصطفى في عنونة كتابه، وبعث الروح فيه من جديد، وإعادة غرسه بطريقة تناسب البيئة الموبوءة لغويا -إن صح التعبير- التي تستدعي رؤية ثاقبة، وعين متفحصة تكتشف المرض، وتصف الدواء المناسب له. وكفانا عيشاً في الوهم، ومداوة رِجْلَ من يشعر بألم في عينه.

وهذا ما يقودنا إلى التساؤل عن ماهية النحو الذي ينبغي أن نَدْرُسَه، ونُدَرِّسَه؟

3- نوعية اللغة التي ينبغي تعليمها للتلميذ في المرحلة الأولى

يمثل التعليم في المرحلة الأولى ركنا أساسيا من أركان إعداد المواطن للحياة، وتأهيله للتعامل مع البيئة بصورة تسمح له باكتساب خبراتها ومعارفها، وعلى وجه تجعل منه عضوا ذا دور فعال في مجتمعه الصغير أو الكبير على سواء.

ولا يتم ذلك إلا بتخطيط دقيق لما ينبغي أن يلقى إليه من علوم ومعارف في هذه المرحلة، آخذين في الحسبان نقطة البداية ونقطة النهاية في كل ما نرسم ونخطط، حتى نضمن للمتعلم تدرجا طبيعيا مناسبا لهاتين النقطتين كلتيهما، وحتى نأخذ بيده نحو الهدف المرسوم في تأن يتصف بالعمق والجدة.

---

(1) علم اللغة العربية: حجازى: 54.

* تركت ما بين القوسين فارغا. صف هذا الواقع بما تراه مناسبا في نظرك. صفه بالمرير المؤسف المتردي... ولعل الأوصاف لا تحيط به.

وليس من شك في أن أية خطة دراسية لا يمكن لها أن تحظى بالنجاح إلا بإعداد وسيلة أو وسائل علمية واضحة، من شأنها أن تفي بأغراض هذه الخطة، وأن تمكن المتعلم من الإلمام بما تضمنته جوانبها من ألوان المعرفة وضروب الخبرة"[1].

وتقع اللغة من هذه الوسائل موقعا فريدا فاللغة في المراحل الأولى من التعليم ليست مادة دراسية فحسب، ولكنها - في الوقت نفسه - الوسيلة الأساسية لدراسة المواد الأخرى واستيعابها. وإذا كانت بعض الخبرات يمكن تحصيلها بالاعتماد على التفاعل مع البيئة الطبيعية، فإن هناك خبرات أخرى - وغير المباشرة منها بوجه خاص- لا يمكن اكتسابها إلا باللغة وبالقدرة على استخدامها استخداما ناجحا. وقد لاحظ المربون وعلماء النفس أن هناك ارتباطا وثيقا بين النجاح في تحصيل المواد المختلفة والقدرة اللغوية، ذلك لأن اللغة تلعب الدور الأكبر في استقبال الأفكار واستيعابها والتعبير عنها. فالتلميذ المتقدم في مادته اللغوية يفوق أقرانه في سرعة الفهم والتحصيل لما يقرأ، ويقوده هذا في النهاية إلى نجاح محقق في دارسته، بل في الحياة بجملتها"[2].

ولقد اتجهت أنظار الباحثين العرب في السنوات الأخيرة إلى هذا الموضوع ومحاولة دراسته من شتى جوانبه. وأخذوا في تصنيف مشكلات تعليم اللغة العربية بالمرحلة الأولى بوجه خاص آملين بذلك أن يصلوا إلى خطة محددة مبنية على أسس علمية جادة.

وكان من الطبيعي أن يواجهوا أول الأمر في هذا المجال بموضوع قديم حديث، هو تحديد "نوعية اللغة أو الصيغة اللغوية التي ينبغي أن يؤخذ بها في هذه المرحلة أو التي يمكن أن تكون المنطلق لما ننتوي تقديمه للتلاميذ في السنوات الأولى من التعليم[3].

ولقد كثر البحث عن السر في إخفاقنا حتى الآن، في تعليم العربية الفصحى لأبنائنا، كما ينبغي، فلم تفلح مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا عموما في إنشاء علاقة الود بين المتعلمين وهذه اللغة، ولم تنجح في غرس حب القراءة في النشء منذ الصغر"[4].

---

(1) دراسات في علم اللغة: كمال بشر: 217.
(2) نفسه: 217-218.
(3) نفسه: 218.
(4) بحوث ومقالات في اللغة:عبد التواب: 167-168.

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى اعتقاد الكثيرين منا، بأن في تعليم قواعد اللغة تعليما للغة. وتفكيرنا في الأمر على هذا النحو، كتفكير من يعلم قواعد العروض لكي ينشئ شاعرا، أو كتفكير من يحفظ صفحتين في قواعد قيادة السيارات، ثم يظن أنه بهذا الحفظ وحده، قد أصبح سائقا ماهرا، فإن اهتمامنا بتعلم القواعد النحوية في مرحلة مبكرة من حياة الطفل، جعلنا نظن أن مقياس إجادة اللغة، هو البراعة في حفظ المصطلحات النحوية، والتفنن في عدّ مُسوغات الابتداء بالنكرة، ومجيء الحال معرفة، وأحوال الصفة المشبهة وما إلى ذلك.

كل هذه الأمور وأمثالها، يرددها التلميذ في هذه السن المبكرة بلا وعي، ثم ينساها عقب الفراغ من الامتحان، ولا يبقى في ذهنه منها إلا التندر على صعوبة اللغة العربية، وما لاقاه في تعلمها من عنت ومشقة"[1].

خذ لغة التخاطب مثلا، وانظر كيف يتعلمها الطفل؟! إننا لا نشرح له أية قاعدة من قواعدها، ولكن الذي يحدث هو أننا نتكلم، والطفل يحاكي ويقلد، حتى إذا أخطأ لا يجد من حوله يشرحون له القاعدة، وإنما يكررون الصواب أمامه... وهكذا وعن هذه الطريق وحدها، يلم الطفل بتراكيب اللغة ومعانيها حفظا وفهما، ويهضم كل ذلك ثم يقيس عليه، ويكتمل نضج لغة الخطاب لديه في وقت قصير دون أن يعلم شيئا عن قواعدها وقوانينها وضوابطها[2].

وإذا كان هذا هو المنهج الفطري في تعلم اللغة، فلماذا لا نفيد منه في تعلم العربية الفصحى؟ حقا إن العربية الفصحى لا يتكلمها الناس في كل وقت حول التلميذ، كما نتحدث بالعامية أمام الطفل، ولكن هناك طريق آخر يقوم مقام السماع، وهو طريق القراءة، قراءة النصوص الأدبية القديمة، وما نسج على نمطها في العصور المختلفة، قراءة واعية صابرة، مع حفظ الكثير والكثير جدا، من هذه النصوص الجيدة شعرا ونثرا. وعلى رأس

(1) بحوث ومقالات في اللغة:عبد التواب: 168.
(2) نفسه: 168.

هذه النصوص جميعها بالطبع، نص القرآن العظيم، وفي هذه الحالة تتكون الملكة القادرة على محاكاة هذه النصوص، والنسج على منوالها"[1].

ولقد نادى بمثل ذلك العلامة ابن خلدون، فقال: "ووجه التعليم لمن يبتغى هذه الملكة ويروم تحصيلها، أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم، الجاري على أساليبهم، من القرآن والحديث، وكلام السلف ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم، وكلمات المولدين أيضا في سائر فنونهم، حتى يتنزل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور، منزلة من عاش بينهم، ولقن العبارة منهم"[2].

و"لا تزال أمامنا فرصة الإفادة من القراءة الواعية للنصوص الجيدة، وعندئذ تتكون السليقة اللغوية عند أبناء العربية، وتجري ألسنتهم بالفصحى العذبة، وتأتي دروس القواعد، فتنظم هذا الكيان اللغوي، الذي نما وترعرع في ظل النصوص. وعندها لا يجد أعداء العربية ما يقولونه، حول صعوبة قواعدها، أو ضعف المتعلمين بها"[3].

فلا بد أن يكون تدريس النحو ومنه صياغة التعريف وفق الأهداف التي يرصدها النحوي، والمستوى التعليمي المناسب لذلك الطرح.

لأن التعريف إنما يقصد به تمييز المصطلح وفهمه، قال ابن يَعِيشَ النحويّ: "اعلم أنّهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيءٍ وتمييزه من غيره تمييزًا ذاتيًّا حدّوه بحدّ يُحصِّل لهم الغرضَ المطلوبَ"[4].

فما يتميز بالنسبة للمتعلم المبتدئ، غير ما يتميز به عند المتمكن من علم النحو، أو من قطع في تحصيله شوطا معتبرا، وما يوجه للعالم والباحث ويراد منه العمق والتمحيص غير ما يقصد به الفهم والتبسيط.

---

(1) نفسه: 169.
(2) مقدمة ابن خلدون: 771.
(3) بحوث ومقالات في اللغة: عبد التواب: 169.
(4) شرح المفصل: ابن يعيش: 70/1.

➢ المبحث الثاني: أهداف التعريف النحوي

التعريف النحوي جزء هام من المنظومة النحوية، لا يتجزأ عنها، وقد ارتبط التعريف بالنحو منذ النشأة الأولى؛ مُمَثّلا في مفاهيم وإشارات بسيطة.وإذا أمعنا النظر في كتب النحاة منذ البدايات الأولى لظهور علم النحو رأينا ارتباط تلك الكتابات بظاهرة التعريف؛ تحت أي مسمى كان؛ الحد أو المفهوم، أو المعنى...

وستتكشف أهمية التعريف في النحو بجلاء، عندما نذكر أهداف وضعه، وفي المقابل ما يؤديه غيابه من الغموض والضبابية في الفهم.

- **أولا: الأهداف التعليمية**

إن الظروف التي دعت إلى نشأة الدراسات اللغوية عند العرب كانت العامل الرئيسي في تحديد مسار هذه الدراسات، ونريد هنا "أن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها، وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ، فرضت على هذا النحو أن يتَّسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي"[1].

ولقد منيت الدراسات اللغوية العربية مُدّة طويلة بسمعة الصعوبة، وأحيانا بسمعة التعقيد، يشهد بذلك تلاميذ المدارس من جهة؛ وهؤلاء الذين لم يتخصصوا في اللغة من جهة أخرى، والمستشرقون من جهة ثالثة، ولعل نعت الدراسات العربية هذه النعوت، إنما جاءها لعدم التجديد في منهجها؛ فما ورثناه عن آبائنا من خلط في التفكير اللغوي، لا يزال كما هو لسببين:

أولهما الاعتقاد بأن الأوائل قد أتوا بما لا يمكن أن يزيد عليه الأواخر.قال الجاحظ: وقد قالوا: ليس مما يستعمل الناس كلمة أضر بالعلم والعلماء، ولا أضر بالخاصة والعامة، من قولهم: (ما ترك الأول للآخر شيئاً). ولو استعمل الناس معنى هذا الكلام فتركوا جميع التكلف، ولم يتعاطوا إلا مقدار ما كان في أيديهم لفقدوا علماً جماً ومرافق لا تحصى، ولكن أبى الله إلا أن يقسم نعمه بين طبقات جميع عباده قسمة عدل، يعطي كل قرن وكل أمة

(1) اللغة العربية: تمام حسان: 13.

حصتها ونصيبها، على تمام مراشد الدين، وكمال مصالح الدنيا"[1]. والصواب كم ترك الأول للآخر"[2]. أي ترك له الكثير مما ينبغي القيام به، فلكل زمن مطالبه وقضاياه.

والسبب الثاني: ضيق النظرة إلى اللغة العربية، واعتبارها مرتبطة بالقرآن احتراما أو امتهانا، وقد أدى ذلك إلى قطع الصلة بينها وبين اللهجات العربية الأخرى القديمة والمعاصرة، وإلى تحريم الترخيص بالإضافة إلى محصولها، حتى إن بعضهم ليلزم استعمال ما جاء في المعاجم فحسب، ولا يسمح للوليد من الكلمات أن يدخل حظيرة الاستعمال اللغوي"[3]. فضاع الكثير مما يمكن للُّغة أن تستفيد منه.

ولم يعدم العالم العربي في مختلف العصور، من يدعو إلى التجديد في منهج الدراسات اللغوية؛ ولعل أول محاولة لها خطرها في هذا الباب، هي محاولة ابن مضاء الأندلسي الظاهري المذهب، الذي دعا إلى اعتبار ما هو مستعمل فحسب من صيغ اللغة، دون الحاجة إلى التقدير والتعليل، وقد كثرت هذه المحاولات في العصر الحديث؛ حتى إن بعض هذه المحاولات، جاءت من أكثر الهيئات الثقافية محافظة على القديم وغيرة عليه، ألا وهي الأزهر، على أن هذه المحاولات قامت دائما على الذكاء، والاجتهاد الشخصيين ولم تقم على فلسفة لها عمقها في فهم اللغة"[4]. أو الاجتهاد الجماعي التكاملي.

ومن بين الإسهامات التي اعتمدت لتسهيل النحو، وجعله في متناول المتعلم؛ إنشاء الكتب التعليمية والمنظومات فلقد "عرف القرن الرابع الهجري اتجاهًا جديدًا لتأليف كتب تعليمية في النحو، وأول كتاب في هذه المجموعة هو كتاب الجمل للزجاجي، (تـ:337هـ)، وقد ضم الزجاجي في كتابه "الجمل" كل أبواب النحو والصرف بأسلوب سهل موجز وألف ابن السراج، (تـ:316هـ)، كتابًا تعليميًّا بعنوان: "الموجز في النحو"[5].

وسنعرض لبعض التعاريف التي صيغت على أسلوب مبسّط يُهدف منه التعليم:

---

(1) رسائل الجاحظ: الجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء الليثي أبو عثمان، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1384هـ/1964م: 103/4.
(2) الصاحبي: ابن فارس: 217.
(3) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان: 4.
(4) نفسه: 4-5.
(5) علم اللغة العربية: حجازى: 91.

من ذلك تعريف ابن هشام للاسم، بقوله: "فالاسم ما يقبل (أل) أو النداء أو الإسناد إليه"[1].

قال الجوجري: "وإنما اختار التمييز بالعلامة دون الحدّ، لأنه في مقام التعليم، وتمييز الأقسام لمن ليست متميزة عنده، وهو بالعلامة أسهل منه بالحد؛ إذ لا تحتاج العلامة لما يحتاج إليه الحدّ من الشرح"[2].

وعرف ابن السراج الاسم تعريفا آخر تسهيلا للمتعلم فقال: "ومما يقرب على المتعلم أن يقال له: كل ما صلح أن يكون معه (يضر وينفع)، فهو اسم، وكل ما لا يصلح معه (يضر وينفع) فليس باسم، تقول: الرجل ينفعني والضرب يضرني. ولا تقول: يضرب ينفعني، ولا: يقوم يضرني"[3]. والفعل لا يقبل الدخول على الفعل ولا يصح إسناده إليه.

وللتفرقة بين الاسم والفعل، عَرّفهما على حسب الدلالة الزمنية، وتخلّفها فقال: "إن الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل"[4]. ثم قال معللا هذا المنهج الذي سلكه في التفرقة بين الاسم والفعل: "ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم، احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم"[5]. على سبيل التّجوُّز والتبسيط.

وقد بيّن ابن مالك في(باب العدد)، مما جاء على وزن(فاعل)[6] عدوله عن صياغة إلى أخرى تقريبا للمتعلم فقال: "وقولي (المصوغ من ثلاثة) تقريب على المتعلم، والحقيقة أن يقال من الثَّلْث والرَّبْع والتَّسْع والعَشْر، والمراد به الثلث وما عطف عليه مصادر ثَلَثْت الاثنين وربعت الثلاثة إلى عَشرات التسعة"[7].

ولعل أكبر ما يتجلى فيه صياغة التعاريف على منوال يتلائم مع المتعلم المبتدئ (متن الأجرومية) لابن آجروم الصنهاجي، وكذا تفاحة أبي جعفر، ولذلك سمى أبو البهاء،

(1) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 19.
(2) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 144/1.
(3) الأصول في النحو: ابن السراج: 38/1.
(4) نفسه: 37/1.
(5) نفسه: 37/1.
(6) ينظر: تسهيل الفوائد: ابن مالك: 121.
(7) نفسه: 413/2.

حازم أحمد حسني خنفر الشرح الذي وضعه عليها (إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس)، وكذا (الحدود في علم النحو) لأحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيُّ،؛ الذي هو موضوع الدراسة التطبيقي لهذه الرسالة.

وقد يصرح ابن آجروم بوضع التعريف تسهيلا للمتعلم ففي تعريفه للنكرة قال: "والنَّكِرَة: كل اسم شائعٍ في جِنسِه لا يَختَصُّ به واحد دون آخر، وتقريبُهُ كلُّ ما صَلَحَ دخولُ الألف واللام عليه، نحو: الرجُلُ والفَرَسُ"[1].

قوله: (وتقريبُهُ) أي: وتسهيل حد النكرة على المبتدئ في هذا الفن أن تقول: كل ما صلح -بفتح اللام وضمها- دخول الألف واللام عليه، في فصيح الكلام فهو نكرة"[2].

وقوله في عد أنواع المعرفة:"والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المضمر..."[3].

هذه الجملة ذكر فيها الْمُصَنِّف - يرحمه الله - المعرفة والنكرة، وقدَّم المعرفة على النكرة ذكراً، لعلو منزلتها مع أن كثيراً من النحويين يقدمون النكرة؛ لأنها الأصل؛ ولأن المعارف مستخرجة منها. فلتقديم الْمُصَنِّف المعرفة على النكرة وجهان:

أما الأول:علو مرتبة المعرفة على النكرة.

وأما الثاني: فلأن معرفة الشيء المحدَّد ذا العدد أسهل من معرفة ما هو أوسع منه دائرة وبدون حد وعدد، وهو ما يُسَمى بمراعاة التدرج في التعليم.

أ) بيان مفهوم المصطلح

تعريف المصطلحات ضرورة علمية تفرضها الحاجة إلى حماية دلالة المصطلح ومجاله المعرفي، لكي يكون للمصطلح حدوده التي يعمل ضمنها"[4]. و"عدم تحديد المصطلحات النحوية يمثل مشكلة في فهم الكتب التراثية"[5].

وبيان معنى المصطلحات، والمحافظة على مجالها المعرفي هذا ما جاءت التعريف بأنواعها لتحققه لذلك يقولون في تعريف الحد أنه: "قولٌ دال على ماهية الشيء"[6].

---

(1) متن الآجرومية: 14.
(2) حاشية الآجرومية: العاصمي: 84.
(3) متن الآجرومية: 14.
(4) التفكير العلمي في النحو العربي: الملخ: 141.
(5) شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام: سلامة: 458.
(6) التعريفات: الشريف الجرجاني: 83.

والمقصود بهذا: "أن يضمن الحدّ الوصول إلى المجهولات التّصوّرية، ويتكفّل برصد الحقائق الثابتة للشّيء"[1]؛ فالْغَرَض من التَّعْرِيف: "إِمَّا تَحْصِيل صُورَة لم تكن حَاصِلَة فِي الذِّهْن أَو تعْيين صُورَة من الصُّور الْحَاصِلَة فِيهِ"[2].

وإبعاد الغموض والجهالة التي تكتنف المصطلح بكونه كالرّمز، أو اللفظ المضغوط الذي يحتاج إلى تحليل وشرح. ولذلك قالوا أن اللَّائِق في التَّعْرِيف "أَن يكون فِي ذَاته تَاما مُفِيدا للمطلوب غير مُشْتَمل على مَجْهُول"[3]. وإلا لم يؤدي الغرض منه.

ولننظر - مثلا- إلى مفهوم الفاعل عند النحاة.

الفاعل في اللغة "من أوجد الفعل"[4]. وبعبارة أخرى (فاعل الفعل)، إلا أن فاعل الفعل في النحو يراد به (اسم الفاعل)، الذي "يدل على فاعل الفعل أو عامل العمل الذي يُفهم من الكلمة؛ فصادق يدل على فاعل الصدق، ونادم يدل على فاعل الندم، وسارق يدل على فاعل السرقة. وهلم جرًّا؛ ومن أجل ذلك تسمى كل كلمة من هذه الكلمات اسم فاعل"[5].

وتعريف الفاعل في اصطلاح النحاة: "كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل وقدما عليه أبدا على طريقة فعَل أو يفعل أو فاعل أو افعلْ"[6]. فهذا التعريف يبين ما المراد بالفاعل في النحو. والذي يصدق على (زيد) في قولنا: (مات زيد) مع أنه لم يفعل الفعل(الموت)، بل وقع عليه.

وبهذا "يرد على البال السؤال عن الفرق المعنوي بين الفاعل الذي قام به الفعل، والمفعول به الذي وقع عليه الفعل؛ لأن المعنى اللغوي للعبارتين واحد، بحيث لو وضعت إحداهما مكان الأخرى ما تغيّر المعنى اللغوي.

(1) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 24.
(2) دستور العلماء: نكري: 215/1.
(3) نفسه: 89/1.
(4) شرح التصريح: الوقاد: 392/1.
(5) النحو الواضح: الجارم: 322/1.
(6) المقدمة الجزولية: 5.

إن الفرق اللفظي بين الفاعل والمفعول به معروف للنحاة؛ فالفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، وهذا الفرق اللفظي يستتبع عندهم فرقا اصطلاحيًا في معنى كل جملة، يوضحه ما يأتي:

قولنا في المثل: "تحرك الشجر، كلمة: الشجر، تعرب فاعلا نحويًا، لكن هذا الإعراب لا يوافق المعنى اللغوي الواقعي لكلمة: فاعل، وهو: من أوجد الفعل حقيقة، وباشر بنفسه إبرازه في الوجود؛ لأن الشجر لم يفعل شيئًا؛ إذ لا دخل له في إيجاد هذا التحرك، ولا في خلقه، وجعله حقيقة واقعة بعد أن لم تكن، فليس للشجر عمل إيجابي - مطلقا - في إحداث التحرك، وكل علاقته به أنه استجاب له، وتفاعل معه؛ فقامت الحركة به؛ وخالطته، ولابسته، من غير أن يكون له اختيار أو دخل في إيجادها، كما سبق، فأين الفاعل الحقيقي الذي أوجد التحرك من العدم، وكان السبب الحقيقي في إبرازه للوجود؟

ليس في الجملة ما يدل عليه، أو على شيء ينوب عنه، فإذا قلنا: حرك الهواء الشجر، تغير الأمر؛ فظهر الفاعل الحقيقي المنشئ للتحرك، وبان الموجد له، الذي أوقع أثره على المفعول به.

ومما سبق يتبين الفرق المعنوي بينهما، وأنه ينحصر في:

أ- أن الفاعل النحوي – فيما تقدم - ليس هو الفاعل الحقيقي، وإنما هو المتأثر بالفعل، وليس في الجملة ما يدل على ذلك الفاعل الحقيقي، أو على شيء ينوب عنه.

ب- وأن المفعول به ليس فاعلًا نحويًا ولا حقيقيًا، وإنما هو المتأثر بالفعل، أيضًا، ولكن مع اشتمال جملته على الفاعل الحقيقي، أو ما ينوب عنه"[1].

وعليه: أنه لا يعتبر كل موجد للفعل فاعل، ولا كل من وقع عليه فعل الفاعل مفعول عند النحاة.

قال ابن يعيش معلقا على قول الزمخشري في تعرفه الكلمة بـ "اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"[2]. "حدّ صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر، وهذه طريقةُ الحدود أن يُؤْتَى بالجنس القريب، ثمّ يُقْرَن به جميع الفُصول، فالجنسُ يدلّ على جَوْهَر المحدود دلالةً

(1) النحو الوافي: عباس حسن: 64/2.
(2) المفصل: الزمخشري: 23.

عامّةً، والقريبُ منه أدَلُّ على حقيقة المحدود، لأنّه يتضمّن ما فوقَه من الذاتيّات العامّة؛ والفصلُ يدلّ على جوهر المحدود دلالةً خاصّةً"[1]. وقد تَوَضّح مفهوم (الكلمة) وضوحا تاماً. فلا يشتبه بمعنى الحرف أوالجملة...

ب) التفرقة بين المصطلحات

قال ابن القيم في الفوائد: "من أشرف الْعُلُوم وأنفعها علم الْحُدُود وَلَا سِيمَا حُدُود الْمَشْرُوع الْمَأْمُور والمنهي فَأعْلم النَّاس أعلمهم بِتِلْكَ الْحُدُود حَتَّى لَا يدْخل فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا وَلَا يخرج مِنْهَا مَه هُوَ دَاخل فِيهَا"[2].

وقد مر بنا أن التّصوّر الصّحيح غير موقوف على الحدّ التّام القائم على تحديد الكنه، فإنّه يمكن اكتسابه بمجرد التّمييز الذي يكفي لإفادته.

والمقصود بالتمييز: "الاعتماد على وجه غير مشروط فيه الإيصال إلى الكنه، بل يكفي في تركيبه الاشتمال على الخاصّة فقط، أو الجنس العالي مع الفصل السّافل ونحو ذلك، بحيث متى امتاز المعرّف عمّا عداه، حصل التصوّر وإن لم يبلغ درجة الكمال"[3].

وإنّما قنع النّاس بمجرّد التّميز لعسر التحديد -كما سبق-، لهذا كانت غالبُ الحدود اسميّة.والتمييز يحصل بالحد وبالعلامة. "وهو بالحد أضبط، لاطّراده وانعكاسه، بخلاف العلامة، إذ لا تنعكس"[4]. إلا أنه يتسامح بما يحصل به التمييز، وإن كان غير مانع.

فإذا حُد الاسم بأنه: "ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[5]، صح أن يقال: "كل ما هو كذلك فهو اسم، وما ليس كذلك فليس باسم"[6]. وهذا تعريف بالحد.

وإذا قيل يعرف بدخول (أل)، فيقال: كل ما دخلت عليه (أل) فهو اسم، ولا يصح كل ما لم تدخل عليه (أل) فليس باسم[7]. وهذا تعريف بالعلامة.

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 70/1.
(2) الفوائد: ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1393هـ/1973م: 141.
(3) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 26.
(4) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 143/1.
(5) التعريفات: الشريف الجرجاني: 24.
(6) شرح المفصل: ابن يعيش: 198/1.
(7) نفسه: 198/1.

وإذا كان الأمر كذلك، فالواجب على من أراد تعريف شيء أن يختار الخاصّة اللازمة بمعناها الأخص، لأنّها أدل على حقيقة المعرّف وأشبه بالفصل، وهذا أنفع الرسوم في تعريف الأشياء، ويليه في المنزلة التّعريف بالخاصّة اللاّزمة بمعناها الأعمّ"[1].

أما التّعريف بالخاصّة الخفيّة غير البيّنة، فإنّها لا تفيد تعريف الشيء لكلّ أحد، إذ لو عرّفت المثلّث - مثلا- بأنّه: شكل زواياه تساوي قائمتين، فإنّك لم تعرّفه إلاّ للهندسيّ المستغني عن تعريفك.

وسنعرض بعض التعاريف التي وضعت على أساس التفرقة بين المصطلحات، منها ما وضع:

- للتفرقة بين الاسم المتمكن وغير المتمكن.

فقيل في الاسم المتمكن: "ما تغير آخره بتغير العوامل في أوله، ولم يشابه الحرف.

وغير المتمكن: هو الذي يشبه الحرف"[2]. وقد عُرّف غير المتمكن، بالضد أو ما يقابل المتمكن؛ فإذا كان المتمكن لا يشابه الحرف، فغير المتمكن هو الذي يشبه الحرف؛ فالاسم ضربان: معرب، وهو الأصل، ويسمَّى متمكنا، ومبني، وهو الفرع، ويسمَّى غير متمكن"[3]. وعلى أنه قسيمه، فيقتضي أن لا يشبهه.

- للتفرقة بين الأسماء المقصورة والمنقوصة:

الأسماء المقصورة: هي أسماء في أواخرها ألفٌ مفردة، نحو: حبلى، وعصا، ورحًا.

الأسماء المنقوصة: هي أسماء في أواخرها ياء ساكنة قبلها كسرة، كالقاضي"[4].

فالمقصور في أخره ألفٌ، والمنقوص: في أخره ياء.

- للتفرقة بين اسم الفاعل واسم المفعول:

اسم الفاعل: ما اشتق من يفعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبهة، واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث.

اسم المفعول: ما اشتق من يفعل لمن وقع عليه الفعل"[1].

---

(1) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 26.
(2) التعريفات: الشريف الجرجاني: 25.
(3) أوضح المسالك: ابن هشام: 54/1.
(4) التعريفات: الشريف الجرجاني: 25.

فاسم الفاعل قام به الفعل، واسم المفعول وقع عليه الفعل، وهذا تفريق بالمعنى.

وكذا وضعت تعاريف التوابع على أساس التفرقة بينها لأنها تجتمع في كونها تابعة لما قبلها، فتعريف التوكيد يميزه عن العطف، والبدل، والنعت... وهكذا فلا يُفرّق بين هذه المصطلحات إلا بتعريفها الذي يميز كل مصطلح عن الآخر، ويجعل له حداً فلا يدخل أحدها في مفهوم الأخر، أو يشتبه به؛ فتنتفي الدقة العلمية.

بقي هنا: "الإشارة إلى أنّ التمييز يكون في الحد النّاقص وسائر الرسوم، دون الحدّ التّامّ"[2]. فلا يكتفى فيه بمجرد التمييز، بل يُحتاج فيه إلى الإتيان بالجنس القريب وسائر الفصول. وهذه قيود قد لا تتحقق لذا كانت أغلب تعريفات العلوم رسوماً وحدوداً ناقصة.

ج) إتقان الاستعمال اللّغوي

الغرض من النحو عموماً، وهدف النحاة من تآليفهم ما أورده ابن جني في الخصائص: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[3]. وهذا ما دعا السيوطي في الاقتراح يختار هذا التعريف للنحو على غيره فقال: للنحو حدود شتى، وأليقها بهذا الكتاب قول ابن جني"[4]، فقد وجد النحاة واقعا رأوا من الضروري تغييره حرصا منهم على لغة القرءان الكريم من الضياع، ومعانيه من التحريف، وما أن بدأت حركة التأليف العلمي في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة حتى بدأ التأليف أيضًا في تعليم اللغة العربية.

فظهرت الرسائل اللغوية التعليمية الأولى في ذلك الوقت، وكتبت رسالة صغيرة في لحن العامة. تنسب للغوي الكوفي الكسائي (تـ:189هـ). أراد الكسائي أن يعلم برسالته في (لحن العامة) الاستخدام اللغوي الصحيح[5]. الذي لاحظ مخالفته في عصره.

(1) التعريفات: الشريف الجرجاني: 26.
(2) مقدمة في صنع الحدود: السنوسي: 27.
(3) الخصائص: ابن جني: 35/1.
(4) الاقتراح: السيوطي، تح: عطية: 23.
(5) علم اللغة العربية: حجازى: 87.

و"من أوائل كتب اللغة، وأكثرها شهرة، وأوسعها انتشاراً، وأكبرها أهمية عند علماء العربية، وأيضاً من كتب لحن العامة كما يدل عليه عنوانه"[1].

وظهور هذه المؤلفات يعكس أن اللغة لم تعُد تُتعلّم سماعًا، وإنما أصبحت تؤخذ عن طريق الكتب، بدأ هذا مع أواخر القرن الثاني، واستمر في القرون التالية. فأصبحت اللغة العربية مادة تعليمية تؤلف فيها الكتب [2]. لا مادة اجتماعية تتلقى من واقع الاستعمال.

وقد سلك العلماء في سبيل تذليل هذا الواقع أمورًا منها؛ نظم الضوابط المختلفة لبعض العلوم.وكان لابن مالك في هذا المجال القدح المعلّى، إذ أمد القائمين بالتدريس في جميع مراحل التعليم بالمادة العلمية الموجزة، ويسر السبيل أمام المتعلمين بنظم القواعد النحوية، وغير النحوية بين أيديهم"[3]. فتقعيد القواعد، وضبط المصطلحات وبيان مدلولاتها يتم به "الوقوف على سر اللغة والتمكن منها"[4].

وتخيّل معي شخصًا لا يدري ما الفاعل وما المفعول، وما المبتدأ والخبر وما التابع والمتبوع..، وأحكامها، كيف يميز بينها، ويعرف حكم كل واحد منها. فهو عرضة للخلط لا محالة، فـ"يرفع المفعول به، أو ينصب الفاعل، أو يلزم المثنى الألف في الرفع والنصب والجر، أو يلزم جمع المذكر السالم الياء أو الواو، أو يرفع الجزأين بعد كان، أو ينصب الجزأين بعد أن، أو يصرف الممنوع من الصرف، أو يمنع المصروف من الصرف، أو ينعت المرفوع بمنصوب أو المنصوب بمرفوع..أو.. أو... فأي شيء يبقى لقواعد اللغة؟ وأي شيء نستفيده -سوى الفوضى والاضطراب"[5].

وعليه فلا بد أن نعرف ما هو الفاعل، - الذي يستحق الرفع- فنرفعه، وما هو المفعول الذي يستحق النصب فننصبه... وهكذا.

زيادة على أنه "يُستدل بشيء من تعريف المصطلح على غوامض الكلمات، فقد قال المبرد: كان الفراء يناقض يقول(قائم) فعل وهو اسم لدخول التنوين عليه، فإن كان فعلا لم

---

(1) الدليل إلى المتون العلمية: بن قاسم عبد العزيز بن إبراهيم، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ/2000م: 575.
(2) ينظر: علم اللغة العربية: حجازى: 257.
(3) شرح الكافية: ابن مالك: 37/1.
(4) بحوث ومقالات في اللغة: عبد التواب: 168.
(5) البحث اللغوي: أحمد مختار: 144.

يكن اسما، وإن كان اسما فلا ينبغي أن تسميه فعلا، فالمبرد استدل على اسمية اسم الفاعل العامل عمل فعله بقبول التعريف أولا، وبالتعريف بالضد ثانيا، فالاسم ضد الفعل فلا يجتمعان في كلمة واحدة"[1].

وعند المعرفة أن الفعل لا يصح أن تلحقه التنوين لأنه من خصائص الاسم، وكل كلمة منونة هي اسم، وما كان اسما لا يتحول إلى فعل.

ومن أين لنا بهذه المعرفة إذا لم نعرف ما الاسم وما الفعل؟، وما يمتاز به أحدهما على الآخر؟، وهذه مهمّة التعريف.

د) توضيح الباب النحوي وما ينطوي تحته

يتكون النظام النحوي للّغة من:

1- طائفة من المعاني النحوية العامة كالخبر والإنشاء، والإثبات والنفي والتأكيد، وكالطلب؛ وفيه الأمر والنهي والاستفهام والدعاء والتمني والترجي والعرض والتحضيض، وكالشرط والقسم والتعجب والمدح والذم.."[2].

2- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والحالية...

3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، وتكون قرائن معنوية عليها، حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية.

4- ما يقدمه علما الصرف والصوتيات لعلم النحو من المباني الصالحة للتعبير عن معاني الأبواب، وتلك الصالحة للتعبير عن العلاقات، فليس للنحو من المباني إلّا ما يقدمه له الصرف، ومن هنا ندرك مدى الترابط بين العلمين، حتى ليصبح التفريق بينهما صناعيًّا لا يبرره إلّا الرغبة في التحليل.

5- وأخيرًا تأتي القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده؛ كأن نرى الخبر في مقابل الإنشاء، أو الشرط الإمكاني في مقابل الشرط

(1) التفكير العلمي في النحو: الملخ: 146.
(2) اللغة العربية: تمام حسان: 36.

الامتناعي، أو المدح في مقابل الذم، أو المتقدم رتبة في مقابل المتأخر، أو الاسم المرفوع في مقابل الاسم المنصوب، أو المتعدي في مقابل اللازم وهلمّ جرا"[1].

وقد قسم العلماء النحو إلى أبواب ليسهُل استيعابُه على المتعلم ويَرُدّ كل عنصر إلى باب معين، يشترك مع بقية العناصر في الإعراب، وما يُحدثه داخل الجملة من أثر.

ومن تلك الأبواب - مثلا- المرفوعات وهو: "ما اشتمل على علم الفاعلية*"[2]. مع أن الفاعل جزء واحد من المرفوعات ليس إلا. وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ... فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه.

وكذلك النصب علم المفعولية. بأضربها: المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له. ويلحق به الحال التمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والأسم في باب إن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس. ملحقات بالمفعول.

والجر علم الإضافة[3]. وأما التوابع "فرفعها ونصبها وجرّها داخل تحت أحكام المتبوعات، يَنْصَبُّ عمل العامل على القبيلين انصبابةً واحدة"[4].

فعندما نرى كلمة مرفوعة فهي محصورة في المرفوعاتُ السبعة، وهي: "الفاعل، والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النَّعتُ، والعطفُ، والتوكيد، والبَدَل"[5]. وبذلك تضيق الدائرة، ثم ينظر إلى ما يميز كل واحد من السبعة المرفوعات عن غيره، ولا يكون ذلك إلا بالتعريف.

---

(1) اللغة العربية: تمام حسان: 37.

* الرفع علمُ الفاعلية "لأنّ الفاعل يُظْهِر برفعه فائدةَ دخولِ الإعراب الكلامَ، من حيث كان تكلُّفُ زيادةِ الإعراب إنّما احتُمل للفرق بين المعاني، التي لولاها وقع لَبْسٌ. فالرفعُ إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً؛ ورفعُ المبتدأ والخبر لم يكن لأمرٍ يُخْشَى التباسه، بل لضرب من الاستحسان، والتشبيه بالفاعل، من حيث كان كل واحد منهما مُخْبَرًا عنه؛ وافتقارُ المبتدأ إلى الخبر الذي بعده، كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله، ولذلك رُفع المبتدأ والخبر". شرح المفصل: ابن يعيش: 198/1.

(2) التعريفات: الشريف الجرجاني: 211.

(3) ينظر: المفصل: الزمخشري: 37.

(4) نفسه: 37.

(5) متن الآجرومية: 11.

وما دامت المباني الصرفية تُعبّر عن معانٍ صرفية، أو تُتّخذ قرائن لفظية على معانٍ نحوية، فلا بُدَّ أن يكون أمن اللبس بين المبنى والمبنى غاية كبرى تحرص عليها اللغة في صياغتها للمباني الصرفية، ولا بُدَّ لضمان أمن اللبس على المستوى الصرفي أن تقوم القيم الخلافية بدور التفريق بين المباني من ناحية الشكل ليكون هناك فارق بين المعنى الصرفي وأخيه، أو بين الباب النحوي وأخيه"[1].

وهذا من باب التفريع، وهو تقسيم الصنف على درجات، فروع وأصول على حسب توفر الخوآص التفصيلية فيها.ويستعمل في حصر الأجزاء المتشابه تحت عنوان واحد للتسهيل.

هـ) جمع شروط المصطلح

قال ابن فارس: "(شَرَطَ) الشِّينُ وَالرَّاءُ وَالطَّاءُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى عَلَمٍ وَعَلَامَةٍ، وَمَا قَارَبَ ذَلِكَ مِنْ عَلَمٍ. مِنْ ذَلِكَ، الشَّرَطُ: الْعَلَامَةُ"[2].

وإدراج الشروط في التعريف وجمعها من باب التعريف بالعلامة؛ أي خاصية المعرَّف، وشرط الشيء الذي يتوقف عليه جزء من ماهيته.

والمفاهيم الذاتية قد يعبَّر عنها بطرق أسلوبية: (كالشروط)، غير طريق الجنس والفصل، وتتحقق لها بهذه المثابة سلامة منطقية.

وقد استخدم هذا الأسلوب ابن هشام في عدة تعاريف، منها:

- تعريفه مصطلح (الحال) بشروط ثلاثة عبّر عنها بقوله:" وهو وصف، فضلة، في جواب كيف"[3]، وأعقبه بقول: " كـ: ضربت اللص مكتوفاً، وشرطُها التنكير"[4]، ففصل بين الشروط المذكورة في التعريف، وشرط (التنكير) الذي صرح به بعد المثال، واعتمد عليها بدلا من الأجناس والفصول. بخلاف ما صنع ابن الحاجب في تعريفه للحال بـ:"ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى"[5].

---

(1) اللغة العربية: تمام حسان: 146.
(2) مقاييس اللغة: ابن فارس: 260/3.
(3) قطر الندى: ابن هشام: 18.
(4) نفسه: 18.
(5) الكافية: ابن الحاجب: 24.

والضبط بذكر الشروط يتحقق به عنصرا: الاطراد والانعكاس، بل تحققهما بهيئة الاشتراط أكثر دلالة من تحققها بالوصف، أحيانا.والشرط الأخير (التنكير) بمعنى: "ما لا يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم"[1]، شرط عرَضي خارج عن حقيقة الشئ ومكوناته المفهومية الذاتية، لذلك أفرده بالذكر؛ أي لا يحقق الماهية لانه اعم منها، فهو كالعرض العام، بخلاف الوصف والفضلة والوقوع في جواب كيف فهي شروط ذاتية تحقق ماهية الحال.

- ومنه: تعريفه التمييزُ، بقوله: "اسمٌ فضلةٌ نكرةٌ جامدٌ مُفَسِّرٌ لما انْبَهَمَ من الذوات"[2]. فالتَّمْيِيز مَا اجْتمعت فِيهِ خَمْسَة أُمُور:

أَحدهَا أَن يكون اسْما. وَالثَّانِي أَن يكون فضلَة. وَالثَّالِث أَن يكون نكرَة. وَالرَّابِع أَن يكون جَامِدا. وَالْخَامِس أَن يكون مُفَسرًا لما انبهم من الذوات"[3].

وقد جمعت الشروط الخمسة كلها في تعريف مُكوّن من عدة كلمات، ولعل ابن هشام بالتعريف بالشروط؛ يعبر عن اتجاه فكري يريد إثباته؛ إذ ليست حدود المفاهيم الاصطلاحية حكراً على صناعة أهل المنطق، بل إن الصناعة المؤدية نفس الغرض لا سبيل إلى ردّها ما دامت تحمل مسوّغاتها العلمية بتركيبها العقلي السليم، ولكن ينبغي أن يميز المؤلف بين الشروط الذاتية والشروط العرضية حتى يصل إلى تحديد علمي يحمل المكونات المفهومية المطردة والمنعكسة.

وقد تكون الشروط مضمّنة في أمثلة تذكر في التعريف، ومنه قول ابن مالك في جمع المذكر السالم: وَارْفَعْ بِوَاوٍ وبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ ومُذْنِبِ"[4]

ذكر في هذا البيت جمع المذكر السالم وما حمل عليه، وأشار بقوله: عامر ومذنب إلى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان جامد وصفة.

فيشترط في الجامد أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب[5].

---

(1) كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي: 626/1- 627.
(2) متن قطر الندى: ابن هشام: 18.
(3) شرح قطر الندى: ابن هشام: 238.
(4) ألفية ابن مالك: 11.
(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 80/1.

ويشترط في الصفة أن تكون "صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من بان فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.. وأشار المصنف رحمه الله إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله:(عامر) فإنه علم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون"[1].

وأشار إلى الصفة المذكورة بقوله: و(مذنب) فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فيقال فيه مذنبون"[2].

ويتضح جلياً أن التعريف بتضمين الشروط؛ مفيد للإحاطة بالمصطلح وشروطه في أقل العبارات الممكنة، والغاية منه، الفهم الصحيح للمصطلح النحوي ومحدّداته.

والمحدودات كما تنال بالحدود المنطقية تنال بطرق أخرى تحقق ذات الغرض الذي يهتم به النحاة، وهو تحقيق عنصري (الاطراد والانعكاس) فإذا كانت الغاية هذه فلمَ لا يعبِّر عنها بما يقوم مقامها.

- **ثانيا: الأهداف العلمية**

التي يكون مبناها على التدقيق والعُمق، وبيان الاستعمال الدقيق للمصطلحات النحوية، والإدراك التآم لكُنه المصطلح وماهيّته التعريفيّة من قِبَل النّحاة.

أ) الدراسة العلمية

توصل النحاة إلى قواعد بنوا عليها نظام النحو "نتيجة نشاط استقرائي تحليليّ للغة، سواء في ذلك مفرداتُها وتراكيبها، ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد (أحكامًا)، فكانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع... وقالوا في المسموع: يحفظ ولا يقاس عليه"[3]. لأنه - في نظرهم - خالف الكثير الشائع الذي يمثل القاعدة العامة.

ولسنا بذلك ننكر فضل القدامي على اللغة العربية وإنما ندعو إلى مسايرة الطرق العلمية الحديثة في البحوث اللغوية وأن ننظر إلى اللغة على أنها نظام اجتماعي "تتأثر

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 81/1.
(2) نفسه: 82/1.
(3) اللغة العربية: تمام حسان: 13.

بالمجتمع وتؤثر فيه. ثم علينا أن ندرس العلاقات التي توجد بين اللغة وبين العقل البشري على أسس علمية صحيحة، لنطمئن إلى أن العربية ستظل بقواعدها ومفرداتها وأدبها لغة حديثة تساير كل نهضة علمية أو أدبية أو فنية"[1].

ولقد فتح القدامى الباب أمام البحث العلمي العميق الذي لا يقصد به جمهور المبتدئين، او انصاف المتعلمين، بل المتخصصين والمتعمقين، و"كانت ظاهرة تأليف الموسوعات النحوية موازية لاتجاه تأليف الكتب التعليمية والمنظومات. تتسم الموسوعات النحوية التي بدأت بالمفصل للزمخشري، (تـ:538هـ)، بالتركيز الشديد ومحاولة حشد آراء النحاة والاهتمام بالتقسيمات الداخلية للموضوعات"[2].

وعلى نهجهم ينبغي أن نبني نظاما نحويا علميا دقيقا، يتأسس على جهود الأقدمين، وما أتتت به اللسانيات الحديثة، جمعا بين الأصاالة والمعاصرة.

ب) بناء نظرية علمية متكاملة

التعريف في النحو، جزء هام من نظرية متكاملة، ولا يأخذ النحو صفة العلمية إلا به، لأنه من المعلوم أن العلوم، تقوم على أساس المصطلحات التي تصنع لذلك العلم كيانا مستقلا عن غيره، ولا وجود للمصطلح إلا ضمن تعريف يحدد معناه، ويحفظ وجوده، بل أن بناء المصطلح مبدئيا لا يأتي من فراغ، وإنما على أساس مفهوم يمثله المصطلح، كترجمة له.

وقبل ذلك ينبغي أن أتطرق إلى مفهوم النظرية وأصولها في النحوي العربي، حتى ننظر مدى علمية الدرس النحوي في حضارتنا العربية، وهل الأسس التي قام عليها النحو يرشّحه إلى أن يوصف بالنظرية؟.

1) مفهوم النظرية

كثر تداول مصطلح النظرية في العصر الحديث،والحديث عن ضوابطها ومحدداتها العلمية. فما مفهومها؟.

---

(1) اللغة: فندريس: 2.

(2) علم اللغة العربية: حجازى: 92.

قال ابن فارس في مقاييس اللغة: "(نَظَرَ) النُّونُ وَالظَّاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَرْجِعُ فُرُوعُهُ إِلَى مَعْنًى وَاحِدٍ وَهُوَ تَأَمُّلُ الشَّيْءِ وَمُعَايَنَتُهُ، ثُمَّ يُسْتَعَارُ وَيُتَّسَعُ فِيهِ. فَيُقَالُ: نَظَرْتُ إِلَى الشَّيْءِ أَنْظُرُ إِلَيْهِ، إِذَا عَايَنْتَهُ"[1]. والنظر - الذي هو أصل اشتقاق النظرية - يكون بالحاسة للمحسوس، وبالذهن للمعقول المجرد.

والنظرية في الاصطلاح: "قَضِيَّة تثبت ببرهان. وفِي الفلسفة: طَائِفَة من الآراء تُفسَّر بهَا بعض الوقائع العلمية أَو الفنية و(نظرية الْمعرفَة) الْبَحْث فِي المشكلات الْقَائِمَة على العلاقة بَين الشَّخْص والموضوع أَو بَين الْعَارِف وَالْمَعْرُوف. جمع نظريات"[2]. ويُقَال:"أَمر نَظَرِي وَسَائِل بَحثه الْفِكر والتخيل وعلوم نظرية بأَن تعتمد على التجارب العملية ووسائلها"[3].

وفي مجال العلوم تَعْنِي النظرية: "سلسلةً من القضايا والقوانين والتعميمات المنطقية والمجردة التي تم تحقيقها، وهي تؤلف فيما بينها نسقا برهانيا بحيث تكون كل قضية منها نتيجة لقضية سابقة، ومقدمة لقضية لاحقة، والقانون أو القضية هي عبارة تربط بين متغيرين أو أكثر، بحيث إذا تغير في إحداها حدث في المتغير أو المتغيرات الأخرى"[4].

فالنظرية تكامل معرفي يشمل الظاهرة المدروسة من جميع جوانبها، وتصلح لأن تكون مقياسا علميا صحيحا دقيقا لما يدخل تحت النظرية المطروحة من فروع وتفصيلات، تنبني على أسس علمية، تقود إلى نتائج مقبولة لتفسير ظواهر القضية المختارة للبحث.

2) حدود النظرية العلمية

متى يصح إطلاق النظرية على المعطى العلمي؟، وهل ثمت شروط ومعالم تحدد النظرية في مجال المعارف والفنون؟.

وضع نظرية علمية هو عمل بالغ الدقة والتعقيد ولن تتكامل النظرية العلمية إلا بعد مراحل زمنية مشحونة بجهود متواصلة ومتكاملة من طرف علماء تجنّدوا لهذا العمل

(1) مقاييس اللغة: ابن فارس: 420/5.
(2) نفسه: 932/2.
(3) المعجم الوسيط: 932/2.
(4) العلم والبحث العلمي (دراسة في مناهج العلوم): حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، ط6، 1990م: 7.

المؤسّس الممنهج، لاسيما إن اتصلت هاته النظرية باللغة لأنها ظاهرة إنسانية متداخلة ومتشعبة تحتاج إلى استقراء تامّ وإحاطة بخباياها ودقائقها. "وعلى من يتصدى لإقامة نظرية عامة للغة أن يحذر الوقوع في خطر مزدوج. ذلك أن اللغة واحدة وعديدة في آن واحد، واحدة لدى كل الشعوب، ولكنها متعددة بتعدد جميع الأفراد والذين يتكلمونها"[1].

وبنية النظرية العلمية يلزم أن تكون على حالة من التعميم الاستقرائي، ينطلق من الملاحظة ومجموعة المعلومات بصدد صياغة الفرضيات، التي ينطلق منها للوصول إلى حقائق علمية عميقة، حيث يكون هناك فرق بين تصورات النظرية، وتصورات ما قبل النظرية، ومن التعامل السيئ لمصطلح نظرية أن ندرج تحتها كل الأفكار المكونة سلفا، والتوقعات التي يدنو بها المرء مما يمكن ملاحظته ويصنع اختياره[2].

فالنظرية نظرة شاملة؛ ولا يطلق على الأفكار المجتمعة في معطى علمي ما اسم (النظرية) حتى تتكامل وتشمل الظاهرة بكل أبعادها، محيطة بالجانب النظري التقعيدي والتطبيقي معا، قد تولد كفكرة عآمة، تتلاقح المفاهيم حولها وتتكامل في عصر أو أعصر حتى تصل إلى مستوى النظرية.

3) ضوابط النظرية في الفكر النحوي العربي

من المبادئ المقررة في فلسفة العلوم:

- أن العلم لا يتحرك في غيبة (المنهج)، إذ العقل الإنساني لا يستطيع أن يفكر وأن يستدل، دون أن يكون له منهج معين، يقوّم عليه فكرته وحركته.
- وأن ما يميز تفكيرا ما، ليس الموضوع الذي يتناوله، ولا الأفكار والنظريات التي ينتهجها، بقدر ما يميزه "المنهج الذي انطلق منه، وصدر عنه، لأن المنهج في أي نظام معرفي، هو الذي يؤسس الرؤية النظرية التي من خلالها يتم التحكمفي هذا النظام ولملمة ما فيه من أشباه ونظائر، وتفسير ما فيه من معطيات والبناء عليها"[3].

وكثيرا ما يطرح الباحثون في تاريخ الفكر النحوي هذا السؤال: هل انطلق نحاتنا في وصفهم اللسان العربي والتقعيد له وبيان طريقة العرب في تعليق الكلم بعضه عن بعض

(1) اللغة: فندريس: 295.
(2) ينظر: اللغة: جون ليونز: 58.
(3) ضوابط الفكر النحوي: الخطيب: 183/1.

عن منهج قويم ونظرية تحكم عملهم، وتفسر لنا سماته، وخصائصه؟. وإجابة على هذا التساؤل يجب أن نعلم:

أولا: أن الفكر الذي لا يهتدي بهدي "نظرية" تقوده في بناء الفرضيات وتحليلها. وتفسير واقع العلم، لا يخلص إلى نتيجة شاملة، ولا ينكشف له حقائق ما يتناوله، فـ(النظرية) تعطي العلم فلسفته ومبرراته واصطلاحاته، وباختصار تعطيه هويته الخاصة"[1].

ثانيا: أن أي ممارسة علمية تقتضي بناء أصول" نظرية" يحتكم إليها أصحابها، وتنظم نقاشهم، وتحفظ وحدة صناعتهم... وإذا كان لعناصر الظاهرة نظامها المخصوص الذي لولاه ما كانت فإننا في حاجة إلى "النظرية" التي بها يكون بناء ذلك النظام بالعقل وصياغة قوانين الظاهرة صياغة تؤدي بنا إلى إدراك التماسك، إن نظرنا إلى الكل، وإلى إدراك قيمة كل عنصر إن نظرنا إلى الأجزاء"[2].

وانطلاقا من هاتين الحقيقتين، فإن الفكر النحوي ما كان له أن يتأسس في غياب تصور نظري على أي نحو من الأنحاء وإذا كانت النظرية هي: "بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خآصة تكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو "التفسير" فإن ما قدمه الفكر النحوي - قديما- من جهاز تفسيري، وملامح تنظيرية تكشف عن منطق خفي ينتظم نحو العربية بمجمله، وتنطوي على معايير، من نحو: (التعليل) و(التأويل) و(النظر في البنية العميقة للتركيب)..."[3].

4) أصول النظرية النحوية العربية

يمكن القول: إن "الأصول والأنظار العلمية التي بنى عليها النحاة نظرية النحو العربي، أو مرتكزاته الفكرية يمكن تمثلها - من خلال النظر في التراث النحوي – في محاور ثلاثة:

- **ثنائية "الأصل والفرع"**: وقد حكمت هذه الثنائية كثيرا من مظاهر الدرس النحوي الذي ينطلق في تنظيره للعربية، إما من أصل (المسموع) وإما انتهاء إلى أصل

(1) ضوابط الفكر النحوي: الخطيب: 193/1.
(2) نفسه: 194/1.
(3) نفسه: 195/1.

(القياس) وإما بتوجيه من أصل المقولات الضابطة) مما مكنهم من لملمة شتات الظاهرة اللغوية والسيطرة على كثير من مظاهرها"[1]، فكثيرا ما نجد قولهم: (أصل الوضع. أصل القاعدة. أصل القياس. أصل الباب. أصل الاستحقاق...)"[2].

- **البعد الخارجي:** الأحوال والكيفيات التي جاءت عليها التراكيب اللغوية المختلفة، وفهم العلاقات التي تحكما وتوجه بناءها، حيث تحتك الكلمة بالكلمة، وما وراء هذا الإحتكاك من فيوضات معنوية، وملابسات سياقية، وعلائق منطقية"[3]. فالنسق اللغوي يرتبط بقرائن منطوقة تفهم من السياق(المقال)، وقرائن غير منطوقة(الحال) تؤخذ من محيط الحدث اللغوي ودواعيه ومناسباته.
- **العامل:** وهو أهم أركان النظرية النحوية، أو حجر الزاوية في النحو العربي. حتى إن كثيرا من الباحثين في الفكر النحوي يكادون يختزلون جوانب النظرية النحوية فيه، ويجعلون بين النحو والعوامل شيئا من الترادف. وترجع هيمنة (العامل) على النظرية النحوية لأمرين:

أولهما: ارتباطه بـ (الإعراب) الذي يعد أهم مظهر من مظاهر العربية.

ثانيهما: احتلاله حيزا كبيرا في نقاشات النحاة، حتى إن المتأمل في خلافاتهم، ليرجع إلى تفسير العلامة الإعرابية. والبحث عن العوامل والمعمولات.

فالنحو العربي ترتكز أسسه على نظرية العامل وهي لا توجد في أي نحو أجنبي[4]، وهي: "نظرية بارعة عظيمة، ودليل نبوغ وعبقرية"[5]، واستمرارها ودوامها عبر السنين يدل على استحقاقها للبقاء، وصلاحها لتحليل البناء اللغوي للعربية، فهذه النظرية ليست فكرا نظريا مجردا فحسب، بل هي ثمرة دراسات منهجية وتطبيقية في ثنايا اللغة العربية، ونتاج تحليل علمي لأبنية لغوية مختلفة، أنتجت في الأخير نظرية علمية محكمة.

وتعتبرمرحلة الوضع والاصطلاح "آخر مرحلة من مراحل النمو اللغوي. وهي وإن لم تكن مرحلة فطرية، فإنها تقوم على أساس فطري، ذلك هو حاجة الإنسان الملحة، إلى

(1) ضوابط الفكر النحوي: الخطيب: 197/1.
(2) نفسه: 206/2.
(3) نفسه: 197/1.
(4) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 20.
(5) النحو الوافي: عباس حسن: 277/4.

الاحتكاك ببيئته، والقبض على ناصيتها، ومسايرة اللغة التي يستخدمها لتفكيره وعقله، ومشاهداته التي يتسع نطاقها على مر الأيام، وكثرة التجارب، وتشعب دروب الحياة"[1].

وفي نفس "هذه المرحلة، وضعت المصطلحات العلمية، وابتكرت الأسماء الدالة على المسميات المستحدثة"[2].

وكل من يعرف كيف توضع القواعد في العلوم يدرك دقّة البصريين في وضعهم لقواعد النحو والتمكين لما ينبغي لها من صحة وسلامة وسداد، بحيث يطرد سلطانها وينبسط على جميع الألسنة"[3].

وبذا يتوصل إلى أن النحو العربي قام على أسس نظرية متكاملة، توصف بالدقة والعمق، وإنّها جزء أصيل من تراث الأمة، وبإحيائه وابتعاثه تتسامى في مشارف المجد والحضارة، لما له من الأثر العظيم في تقويم اللسان، وصيانة اللغة، وفهم معاني الشعر، وتوجيه معاني القرآن الكريم ومعرفة الحديث الشريف، فيكون استنباط الأحكام منهما على نحو سديد.

ج) المحافظة على كيان اللغة

النحو دعامة العلوم العربية، وقانونها الأعلى؛ منه تستمد العون، وتستلهم القصد، وترجع إليه فى جليل مسائلها، وفروع تشريعها؛ ولن تجد علماً منها يستقل بنفسه عن النحو، أو يستغنى عن معونته، أو يسير بغير نوره وهداه.

فليس عجيباً أن يصفه الأعلام السابقون بأنه: "ميزان العربية، والقانون الذى تُحكَم به فى كل صورة من صورها" وأن يفرغ له العباقرة من أسلافنا؛ يجمعون أصوله، ويثبتون قواعده، ويرفعون بنيانه شامخًا، ركينًا، فى إخلاص نادر، وصبر لا ينفد"[4].

ولا يقتصر دور اللغة على تيسير التحصيل والاستيعاب للمواد الدراسية. إنها بالإضافة إلى ذلك -تمد المتعلم بعامل مهم من عوامل النجاح في الحياة العامة، إذ تمنحه القدرة على أن يتعامل بالكلمة تعاملا لبقا ذكيا،، فيتحدث ويناقش بوضوح وتركيز، ويقرأ

(1) المدخل إلى علم اللغة: عبد التواب: 121.
(2) نفسه: 121.
(3) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 161.
(4) النحو الوافي: عباس حسن: 2/1.

ما تقع يده عليه ويفهمه في جلاء وعمق. وهذا الضرب من استغلال اللغة وفنونها من شأنه أن يفتح للإنسان في الحياة مجالا أوسع ويسير به في دنيا الثقافة إلى مدى أرحب"[1].

فاللغة هي الوعاء الذي يحتضن ويحمل العلم، وبواسطتها يُنْتَقَلُ به من مكان إلى مكان، ومن زمن لآخر، ولولا نعمة اللغة التي امتنّ الله بها على عباده، لما توارثت الأمم حضارات غيرها، واستفادت من عِبَرِ الأحداث وما تفتقت عنه عقول العقلاء في كل فن وعلم.

واللغة عند العرب - في الجاهلية وصدر الإسلام- "ملكة في ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأوّل كما تأخذ صبياننا لهذا العهد لغاتنا"[2]."وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكلّيّات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع. ثمّ رأوا تغيّر الدّلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعرابا وتسمية الموجب لذلك التّغيّر عاملا وأمثال ذلك. وصارت كلّها اصطلاحات خاصّة بهم فقيّدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة. واصطلحوا على تسميتها بعلم النّحو"[3].

و"العلم بقوانين الإعراب إنّما هو علم بكيفيّة العمل وليس هو نفس العمل ولذلك نجد كثيرا من جهابذة النّحاة والمهرة في صناعة العربيّة المحيطين علماً بتلك القوانين إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودّته أو شكوى ظلامة أو قصد من قصوده أخطأ فيها عن الصّواب وأكثر من اللّحن ولم يجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على أساليب اللّسان العربيّ. وكذا نجد كثيرا ممّن يحسن هذه الملكة ويجيد الفنّين من المنظوم والمنثور وهو لا يحسن إعراب الفاعل من المفعول ولا المرفوع من المجرور ولا شيئا من قوانين صناعة العربيّة"[4].

---

(1) دراسات في علم اللغة: كمال بشر: 218.

(2) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر: ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن محمد أبو زيد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408هـ/1988م: 754/1.

(3) نفسه: 1/ 754.

(4) مقدمة ابن خلدون: 1/ 773.

وتلك القوانين إنّما هي وسائل للتّعليم لكنّهم أجروها على غير ما قصد بها وأصاروها علماً بحتا وبعدوا عن ثمرتها. "[1].

وللنّظر في تعاريف النحاة، نرى جلياً أنهم وضعوا أوصافا للتمكن من معرفة وحدات اللغة، وتمييزها، ليعطوها ما تستحق من الرفع والنصب...، عند تركيبها في جملة، وتجنب الخطأ واللحن، عند الاستعمال الكلامي لهذه القواعد.

وبهذا التمييز بين أقسام الكلم الذي يحصل للدارس، يمكنه أن يَعْرِف الاسم فيوظّفه في الجملة توظيفا صحيحا، وكذا الفعل والحرف.

وعلى ضوء الأهداف التي مرت بنا انطلق نحاتنا في وصفهم اللسان العربي والتقعيد له وبيان طريقة العرب في تعليق الكلم بعضه ببعض، عن منهج قويم ونظرية تحكم عملهم، وتفسر لنا سماته، وخصائصه.

بقوانين خآصة تُكَوّن مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو "التفسير" فإن ما قدمه الفكر النحوي - قديما- من جهاز تفسيري، وملامح تنظيرية تكشف عن منطق خفي ينتظم نحو العربية بمجمله، وتنطوي على معايير، من نحو: (التعليل) و(التأويل) و(النظر في البنية العميقة للتركيب)، مع مراعاة حاجات المتعلمين من التوضيح والتبسيط والتنبيه عليها.

[1] نفسه: 1/ 774.

الفَصْلُ الخامس

دراسة وصفية لكتاب الحدود في النحو لـ: (الأبذي) نموذجاً

المبحث الأول:

التعريف بالكاتب والكتاب

المبحث الثاني:

دراسة وصفية لكتاب الحدود في النحو لـ: الأبذي

بعد الانتهاء مما يتعلق بالتعريف من الناحية النظرية، أقوم في هذا الفصل بدراسة التعريف النحوي في أحد مُدوَّناته المتخصّصة؛- كتابالحدود في النحو للأبّذي- لتكون نموذجا مُمثّلا للتعريف النحوي، وتتمثل هذه الدراسة في مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالكاتب والكتاب، كخطوة أولى لإلقاء الضوء على مصدر التعريفات التي أريد دراستها؛ لإرجاع الأمور إلى مصادرها، والتعريف بالأصول جزء من التَّعرُّفعلى الفروع.

المبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية لكتاب الحدود في النحو لـ: الأبّذي؛ بمقارنة بين التعاريف الواردة في: الكتاب المدروس، والتعاريف الواردة في غيره من كتب النحاة، ووصف وتحليل؛ يكشف الأسس والأهداف التي بنيت عليها تعاريف المصنف، ومدى علميتها، وملاحظة متطلبات المتعلّم فيها.

- **المبحث الأول: التعريف بالكاتب والكتاب**

التعريف بالمؤلف (الكاتب) التعريف بالمؤلف(الكتاب). وأقدّم التعريف بالكاتب (المؤلف) على الكتاب؛ لأن المؤلف أقدم في الوجود، وهو الأصل؛ فهو المُنشِأُ له؛ ولولاه ما كان.ثم يلي هذا بيان منهج دراسة الكتاب، ليكون دليلا يرشد إلى حيثيات الدراسة.

أولا: التعريف بالكاتب (ترجمة الأبذي)

التعريف بالكاتب أمر محبَّذ، قبل الشروع في دراسة الكتاب؛ لأنه يجعل الدارس في البيئة العلمية التي ينتمي إليها المؤلف؛ ويُعرّف بمذهبه النحوي، وعصره، وأقرانه الذين عاصروه، ومنزلته العلمية...، وبهذه المعطيات وغيرها، تُعرف كثير من جوانب الغموض التي قد توجد في الكتاب، وتُسدّ بعض منافذ الخلل أو النقص في المعلومة إذا وردت ناقصة، ومعرفة ما يكون صحيح النسبة إليه، وما لا يمكن، على حسب مستواه العلمي، والثقافة العلمية السائدة في عصره.

1) اسمه ونسبه: هو أَحْمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن عَليّ بن أَحْمد الشهَاب البجّائي الأبّدي المغربي الْمَالِكِي نزيل الباسطية* وَيعرف بالآبّدي. بالدال

* الباسطية: مدرسةٌ بديعةٌ بالقاهرةِ أنشأها عبد الباسط بن خليل الزين الدمشقي ثم القاهري المتوفىَّ سنة 854هـ، وهو أولُ مَنْ تسمَّى بعبد الباسط، كان ناظر الخزانة والكتابة بمصر للسلطان المؤيد شيخ، وقد جعلها تجاه بيته،

المهملة(الأبّدي)[1]، أو بالذال المعجمة (الأبّذي) وضبَطَها السّمعاني في الأنساب: "بضم الهمزة وبعدها باء معجمة بواحدة مفتوحة مشددة وكسر الذال المعجمة"[2]، وكذا ضَبَطها ابن حجر العسقلاني في التبصير[3]. يلقب بـ (شهاب الدين)، أو الشِّهَاب[4]. ولد في (أبذة)[5] وإليها ينسب.

ولم تحدد المراجع تاريخ ميلاده، إلا أنهم كالمجمعين على سنة وفاته: (860هـ)، وعليه أن تاريخ ميلاده على التقريب(800هـ/ 1456م)[6]، وقد ذكر الزركلي في الأعلام أنه "مات عن نحو: (60)عاما"[7]، وذكر السخاوي أنه جاوزها[8]، وقال كحالة: "وقد جاوز الستين ظنا"[9]. فيكون تاريخ ميلاده قريبا من (800هـ).

2) نشأته

هو من أهل أُبَّذة بقربِ جيان[10]. نشأ في بلادِ الأندلسِ، وتعلَّمَ في بجاية[11]، وَقَرَأَ فِيها على أبي عبد الله مُحَمَّد بن يحيى بن عبد الله البيوسقي البجائي الشفا[12]. ثم انتقل إلى

وانتهت في أواخر سنة 823هـ. ينظر الضوء اللامع: السخاوي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت: 24/4 - 25.

(1) ينظر: الضوء اللامع: السخاوي: 180/2.

(2) الأنساب: السمعاني: 89.

(3) ينظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، تح: محمد علي النجار، م: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت لبنان: 32/1.

(4) ينظر: الأعلام: الزركلي: 229/1. ينظر: معجم المؤلفين: كحالة: 150/2.

(5) نسبة إلى أبذة. قال الحموي:"أَبَذَةُ: بالضم ثم الفتح والتشديد: اسم مدينة بالأندلس من كورة جيّان، تعرف بأبّدة العرب. اختطّها عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك، وتمّمها ابنه محمد بن عبد الرحمن" معجم البلدان: الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م: 64/1.

(6) ينظر: معجم المؤلفين: كحالة عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني الدمشقي، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت: 150/2.

(7)الأعلام: الزركلي: 229/1.

(8)الضوء اللامع: السخاوي: 181/2.

(9) ينظر: معجم المؤلفين: كحالة: 150/2.

(10) مدينة واسعة بالأندلس، وهي كورةٌ كبيرةٌ تجمعُ قرى كثيرة - ينظر: معجم البلدان: الحموي: 195/2.

(11) بجاية: مدينةٌ على ساحلِ البحرِ بين إفريقية والمغرب كان أول من اختطها الناصر بن علناس بن حماد بن بلكين في حدود سنة 457؟ كانت قديماً ميناءً فقط، ثم بُنيت المدينةُ، وهي في لحفِ جبلٍ شاهقٍ، وقبلتها جبال كانت قاعدة ملك بني حماد، وتُسَمَّى الناصرية أيضاً باسم بانيها، وهي مفتقرةٌ إلى جميعِ البلادِ لا يخصها من المنافع شيءٌ، إنما هي دارُ مملكةٍ تركبُ منها السفُن، وتسافر إلى جميعِ الجهات، ينظر: معجم البلدان: الحموي: 339/1.

(12) الضوء اللامع: السخاوي: 180/2.

القاهرة، فدرّسَ بالأزهرِ، ثم بالباسطية حيث سكنها برغبةِ أحدِ شيوخهِ*. وحجَّ وارتحل إلى المدينةِ المنورة[1]. فكان كثير الترحال في سبيل العلم؛ طالبا ومعلما.

3) صفاته

وصفه السخاوي بكونه: "متواضعاً بشوشاً رَضِياً مجاب الدعْوَة حَتَّى قيل أَنه لِكَثْرَة مَا كَانَ يرى من تهكم الشباسي بالطلبة بل وبالشيوخ دَعَا عَلَيْهِ فابتلي بالجذام، عديم التَّرَدُّد لبني الدُّنْيَا بَعيدا عَن الشَّرّ ودخوله مَعَ أبي الْفضل المغربي فِي كائنة الشريف الكيماوي بتلبيس من الْمشَار إِلَيْهِ ليتقوى بِهِ، وَمَعَ ذَلِك فَلم يتَكَلَّم وَلم يزل على وجاهته فِي الْعلم وإقرائه"[2]. فهو إنسان فاضل متعفف.

4) شيوخه

نشأ الأبذي نشأة علمية، مستعينا بالرحلة في طلب العلم، لتنمية معارفه، والأخذ عن علماء كل بلد يرحل إليه ما عندهم من معارف، فـ"قَرَأَ فِي بجاية على:

أبي عبد الله مُحَمَّد بن يحيى بن عبد الله البيوسقي البجائي المغربي"[3]، وقد قَرَأَ عَلَيْهِ الأبدي الشفا[4].

وتتلمذ على يد: أبي عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد القماح الأندلسي.

كما حَضَرَ في الْقَاهِرَة دروس القاياتي وَابْن قديد، والعز عبد السَّلَام الْبَغْدَادِيّ وترافق هُوَ وَابْن يُونُس الْآتِي فِي الْأَخْذ رِوَايَة عَن الْعِزّ عبد السَّلَام الْقُدسِي.

وَأخذ عَن الْجمال الكازورني بِالْمَدِينَةِ إجَازَة وَعَن غَيره"[5].

ومن شيوخه: عمر بن محمد بن عبد اللَّه الباجي التونسي، قال السخاوي: "وممن أخذ عنه العلامة حلولو والشيخ عبد المعطي ابن خصيب والشيخ الصالح الرصاع والشهاب

* هو العزُّ البغداديُّ، ينظر: الضوء اللامع: السخاوي 180/2.
(1) ينظر الضوء اللامع: السخاوي: 180/2 و: الأعلام: الزركلي: 218/1.
(2) الضوء اللامع: السخاوي: 181/2.
(3) نفسه: 180/2.
(4) ينظر: نفسه: 73/10.
(5) نفسه: 180/2.

الأبدي"[1]. هذا بعض ما صرح به السخاوي، وإلا فقد يكون تتلمذ على غيرهم في مسقط رأسه، وفي رحلاته العلمية.

5) تلامذته

قال السخاوي: "وَأخذ عَنهُ الْأَعْيَان من كل مَذْهَب فنونا كالفقه والعربية وَالصرْف والمنطق وَالْعرُوض، وَكنت مِمَّن أَخذ عَنهُ الْعَرَبيَّة وَغَيرهَا بل أَخذ عَنهُ أخي أَيْضا وَكَانَ كثير الْميل إِلَيْنَا"[2].

كما تتلمذ على يد الأبذي، الإمام السخاوي نفسه، وكذلك أخوه - كما ذكر-، والأشمونيُّ (900هـ)، والقاضي زكريا الأنصاري السنيكي(926هـ)، وابن الابشيهي (852هـ)، وسبط ابن حجر تـ(899هـ)؛ أبو المحاسن يوسف بن شاهين الكركي، في العروض ونحوه. وإبراهيم بن أحمد القاضي الأبوذري الأزهري المصري تـ(859)[3]. وكذا شهاب الدّين أبو السعود أحمد بن عبد العزيز السّنباطي المصري تـ(928)[4].وغيرهم كثير.

6) مكانته العلمية

تبوأ الأُبذّي مكانةً رفيعةً ومنزلةً عاليةً بين علماءِ عصرهِ، لأنه حصَّلَ معظمَ العلومِ وتقدَّم فيها. قال عنه السخاويُّ: "تقدَّم في العلوم سيما العربية"[5]. وقال عنه الزركلي: "نحوي من أهل الأندلس"[6].

وقد عدَّد السخاويُّ تلك العلوم، فذكر العربيَّةَ، والصرفَ والعروضَ والمنطقَ والفقه[7].

---

(1) نيل الابتهاج بتطريز الديباج: التكروري أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التنبكتي السوداني أبو العباس،عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس ليبيا، ط2، 2000م: 306.

(2) الضوء اللامع: السخاوي: 181/2.

(3) نيل الابتهاج: التكروري: 64.

(4) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي أبو الفلاح، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ط1، 1406هـ/1986م: 219/10.

(5) ينظر: الضوء اللامع: السخاوي: 180/2.

(6) الأعلام: الزركلي: 229/1.

(7) ينظر: الضوء اللامع: السخاوي: 181/2.

فكان شيخاً من شيوخ العربية والصرف، يُؤخذ عنه هذا العلم. قال السخاويُّ: "وكنتُ ممن أخذ عنه العربية وغيرها"[1].

وجاء في ترجمة تلميذيه القاضي زكريا الأنصاري والأشموني أن ممن أخذا عنه النحو الأبذي وقد قرأ عليه الثاني الألفية[2].

ولا أدلَّ على معرفته بالعربيةِ والصرفِ من وضعه كتاب الحدود، وقد وصفه السخاوي بأنه نافعٌ كما مَرّ بنا.

وكان إماماً في علم المنطق، ويشيرُ إلى إحاطته بهذا العلم وضعُه شرحاً على أحد كتبِ المناطقةِ، فوضع شرحاً على إيساغوجي، وتصدَّى لتدريسِ. وقال عنه عمر رضا كحاله "عالم بالمنطق"[3].

ويوميء إلى تبحره في الفقه أنه طلب منه القضاء فاعتذر عنه[4]. ويكفي للإشارة إلى علمه بأصول الدين أن القاضي زكريا الأنصاري درس على يديه هذا العلم كما تقدّم.

ولا شك أن رحلاتهِ في سبيل طلب العلم وتطوافه وتجواله بين حواضر العلم، ومنابره في ذلك الوقت، وانتقاله من بلدٍ لآخر، صقل شخصيّته العلميّة وجعله من متنوّعي الثقافة ومتعدّدي التخصّصات، فقد انتقل كما هي عادة علماء الأندلس إلى بلاد المشرق لينهل من مواردِ العلم.

فانتقلَ من الأندلس إلى المغربِ، وزار مصر والحجازَ[5]، وأخذ عن العلماء والتقى بهم واستفادَ من علومِهم المختلفة ومعارفِهم المتنوعة.

كلُّ ذلك خوَّله ليكون من العلماءِ الذين يأخذُ عنهم الأعيانُ من كلِّ مذهبٍ فنوناً مختلفة.

وقد قضى الأبذي حياته عالماً ومتعلماً في البيتِ وخارج البيت، فجنَّد نفسه لخدمةِ العلمِ،

---

(1) نفسه: 180/2.
(2) الضوء اللامع: السخاوي: 234/3، 122/4.
(3) ينظر: معجم المؤلفين: كحالة: 150/2.
(4) ينظر: الضوء اللامع: السخاوي: 181/2.
(5) نفسه: 180/2.

حتى لقد درَّب زوجه على كتابةِ أشياء له[1]، وهذا يدلُّ على شدةِ حبِّه للعلمِ واهتمامِه به، وولعِه بالمعارف، وأن يكون بيتُه بيتَ علم.

وقد انتفع طلابُ العلمِ بالأُبذي، قال عنه السخاويُّ: "وتصدَّى لنفعِ الطلبة بالأزهرِ أولاً، ثم بالباسطية، حين سكنها برغبةِ العزّ البغداديّ - أحدِ شيوخِه- إلى أن مات"[2]. فدرّس بالأزهر ثم بالباسطية[3].

وقد أُوتي الأبّذي موهبةً عظيمة ومقدرةً كبيرة على إرشادِ المبتدئين وإعطائِهم أصولَ الصناعةِ وحدودَها بشكل عام ومبسّط ينتظمُ معظمَها ويشملُ غالبَ أبوابِها. قال عنه السخاويُّ: "لم يكنْ بعدَ الشيخِ ابنِ خضرٍ* من يدانيه في إرشادِ المبتدئين"[4].

7) مؤلفاته

قال السخاوي عن الأبّذي: "كتب بخطِّه أشياءَ، بل درَّب زوجته نفيسه، وكانت تكتُب له أيضاً"[5]. ولكن لم تورد كتبُ الطبقاتِ القليلةُ التي ترجمت له إلا نزراً يسيراً عن مؤلفاته. ومن تلك المؤلفات:

- كتاب الحدود في علم النحو الذي نحن بصدد دراسته. وذكر السخاوي أنه في إرشاد المبتدئين، وأثنى عليه بأنه نافع[6].

- شرح على كتاب إيساغوجي* في علم المنطق[7]، قال عنه السخاويُّ بأنه مفيد[8].

- بيان كشف الألفاظ التي لا بد للفقيه من معرفتها[9].

8) وفاته

---

(1) نفسه: 180/2.
(2) الضوء اللامع: السخاوي: 180/2.
(3) ينظر: الأعلام: الزركلي: 229/1.
* هو محمد بن أحمد بن جمعه بن مسلم عزيز الدين الدمشقي الصالحي الحنفي ويعرف بابن خضر، ولد سنة 772هـ. واشتغل ومهر وأذن له في الإفتاء وناب في الحكم وصار المنظور إليه من الحنفية بالشام، مات سنة 818هـ". ينظر الضوء اللامع: السخاوي: 60/7-61.
(4) ينظر: الضوء اللامع: السخاوي: 180/2.
(5) ينظر:نفسه: 180/2.
(6) نفسه: 180/2.
* "ايساغوجي: مركب من ثَلَاثَة أَلْفَاظ يونانية وَهِي ايس واغو واجي معنى الأول أَنْت. وَمعنى الثَّانِي أَنا. وَمعنى الثَّالِث ثمَّة فحذفوا ألف اجي للاختصار وجعلوه علما للكليات الْخمس وَقيل مَعْنَاهُ بِالْفَارِسِيَّةِ (كل بنج بركه)". دستور العلماء: نكري: 153/1.
(7) ينظر: الضوء اللامع: السخاوي: 180/2، و: كشف الظنون:207/1. و: الأعلام: الزركلي: 218/1.
(8) ينظر: الضوء اللامع: السخاوي: 180/2.
(9) الأعلام: الزركلي: 229/1.

توفي الأبذي: "فِي عشرين رَمَضَان سنة سِتِّينَ وثمانمائة بِالْقَاهِرَةِ وَدفن بتربة الصلاحية* وَقد جَازَ السِّتين ظنا"[1]. أي من غير تأكد، لعدم معرفة تاريخ مولده على التحديد.وقد أرّخ كحالة في معجم المؤلفين لميلاده ووفاته، بـ: (800 - 860هـ) (1398 - 1456م)[2]، كالواثق من هذا التاريخ، أو الظآن ظنا مرجحا.

وهناك من يرى: أن وفاته سنة إحدى وستين، وإن الجمالي أرسل يلتمس منه قضاء المالكية، بعد وفاة السنباطي فاعتذر بضعفه، ولم يلبث أن مات، وهو ملتئم مع كونها في سنة إحدى، فإن السنباطي مات في رجب منها[3].

ثانيا: التعريف بالكتاب (الحدود في علم النحو) للأبّذي

أتناول في هذه النقطة ما يتعلق بالكتاب من عدة نواحي، منها ما يبحث في اسم الكتاب وبيئته العلمية التي نشأ فيها، وسبب وزمن تأليفه، وبيان منهج تأليف الكتاب...

1) توثيق نسبة الكتاب واسمه

قال ابن العماد في شذرات الذهب في أخبار من ذهب: "والشّهاب الأبدي صاحب (الحدود في النحو)"[4]. ونفس اللفظ للغزّي في الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة[5]. وفي الأعلام للزركلي أن له كتبا منها: "بيان كشف الألفاظ التي لابد للفقيه من معرفتها - خ) و(الحدود النحوية - خ) كلاهما في دار الكتب"[6].

وذكر السخاوي أن للأبّذي كتاب في إرشاد المبتدئين، وأثنى عليه بقوله: "وَله فِيهَا – العربية- حُدُود نافعة"[7].

---

* اسم مقبرة تنسب إلى صلاح الدين، وذلك أن "السُّلْطَان صَلَاح الدّين لما توفّي بالقلعة فِي منزله جعل وَلَده الْأَفْضَل يتروى فِي مَوضِع يَنْقُلهُ إِلَيْهِ وَاسْتَشَارَ فِي ذَلِك فأشير عَلَيْهِ فِي سنة تسعين بِأَن يَبْنِي تربته عِنْد مَسْجِد الْقدَم وَيَبْنِي عِنْدهَا مدرسة للشَّافِعِيَّة ". منادمة الأطلال ومسامرة الخيال: بدران عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد ، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1985م: 129.

(1) الضوء اللامع: السخاوي: 181/2.

(2) ينظر: معجم المؤلفين: كحالة: 150/2.

(3) ينظر: الضوء اللامع: السخاوي: 276/2.

(4) شذرات الذهب: ابن العماد: 219/10.

(5) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: الغزي نجم الدين محمد بن محمد، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1418هـ/1997م: 139/1.

(6) الأعلام: الزركلي: 229/1.

(7) نفسه: 180/2.

قال السيوطي بغية الوعاة: الأبذي: جمَاعَة، أشهرهم من الْمُتَقَدِّمين أَبُو الْحسن عَليّ بن مُحَمَّد بن عَليّ الكتامي شيخ أبي حَيَّان. وَمن الْمُتَأَخِّرين رجل قبل عصرنا بِيَسِير، أدْركهُ أَصْحَابنَا وَله حُدُود فِي النَّحْو"[1].

وفي إيضاح المكنون: الباباني: حدود الأبدى - في النحو لشهاب الدين أحمد الأبدي المتوفى سنة..أوله حد النحو في اللغة القصد...، شرحه جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم الجلالي المالكي النحوي ... أوله: نحمد الله رافع قدر من نصب نفسه لعبادته"[2].

وفي ترجمة ابن قاسم للتكروري في نيل الابتهاج: أنه "ألف شرح الرسالة وشامل بهرام وقطعة من المختصر قدر العبادات، وحدود الأبدي"[3].

وبما تقدم تثبت نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وأن اسمه الكامل: (الحدود في النحو) كما أثبته: ابن العماد والغزي والزركلي، في تراجمهم.

2) سبب تصنيف الكتاب

قال الأبذي في مقدمة كتابه: "هذه نبذةٌ لطيفةٌ في النحوِ جمعتُها لمن أرادَ ذلك"[4]. وفي هذا إشارة، أنه طلب منه تأليف هذا الكتاب في الحدود، فلبى رغبة من طلبها وأرادها منه.

ويحتمل انه أراد بقوله: (لمن أرادَ ذلك)، لمن يرغب في هذا العلم، ويريد الإستفادة فيه، وإن لم يكن بطلب أحد.

أو انه رأى الحاجة إليه، والإرادة متعلقة بكتاب موجز في الحدود النحوية، يتوافق مع المستوى العلمي للمبتدئين؛ لأنه مجرد (نبذة لطيفة) كما قال.

وهذا منه- رحمه الله- إحساس بالمسؤولية العلمية، في القيام بما يرى الحاجة إليه مآسة، وهذا ما تقتضيه رسالة العلم والعلماء.

3) زمن تأليف الكتاب

---

(1) بغية الوعاة: السيوطي: 367/2.

(2) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: الباباني إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، تح: محمد شرف الدين بالتقايا - والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان: 391/3.

(3) نيل الابتهاج بتطريز الديباج: التكروري: 262.

(4) الحدود: الأبذي: 434.

وهو بحث في: الجو العلمي والثقافي الذي نشأ الكتاب فيه، والذي أسهم في خروجه على هذه الشاكلة.

كان الأبذي من علماء القرن التاسع الهجري، وهو قرن عرف بكثرة علمائه والمشتغلين فيه بعلوم العربية، ويكفي دلالة على ذلك تأليف السخاوي كتابا في:(6) أجزاء، أسماه:الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. "مُمَيّزا كل طبقَة على الَّتِي تَلِيهَا فِي الحركات والسكنات وَذَلِكَ بِالنّظرِ للمجموع على الْمَجْمُوع عِنْد مُسْتَقر الطَّبَقَات والأقرب مُتَأَخّر بِفضل عدد قبله بالأوصاف والسمات مَعَ أَن الْكثير بل الْأَكْثَر من أوساط هَذَا الْقرن وهلم جرا إِلَى آخر الْأَوْقَات إِنَّمَا مشاركتهم فِي مُسَمّى الْعلم وَالْحِفْظ ونسخة الْإِسْلَام وَنَحْوهَا من مجَاز الْعبارَات والاستعارات وَعند تَحْقِيق المناط هم فضلاء متفاوتون فِي الْفَهم والديانات"[1].

وهو في زمن بلغت فيه التعريفات النحوية مرحلة النضج، ووضوح الرؤية، مما ساهم في تخصيص مؤلفات في التعريفات والحدود، وقد سبق كتاب الحدود في علم النحو: للأُبَّذيُّ (تـ: 860هـ) كتب في هذا الشأن - الحدود -، وكتب جاءت بعده.

ومن الكتب التي أنشئت قبل كتاب الأبذي:

- كتاب التعريفات للشريف الجرجاني (تـ: 816هـ)
- حُدُود النَّحْو الضَّرِير الكوفى (تـ: 309هـ)*
- رسالة الحدود لأبي الحسن الرماني (تـ: 384هـ)
- معجم الحدود، لأبي القاسم الزمخشري(تـ: 538هـ)*.

ومن الكتب التي تلته في الوجود:

- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: لجلال الدين السيوطي (تـ: 911هـ)
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: لزكريا بن محمد السنيكي (تـ: 926هـ)
- الكافية في علم النحو: لابن الحاجب (تـ: 646هـ)

---

(1) الضوء اللامع: السخاوي:4/1.

* أَبُو عبد الله هِشَام بن مُعَاوِيَة الضَّرِير الكوفى النَّحْوِيّ الْمُتَوفَّى سنة تسع وثلاثمائة صنف حُدُود النَّحْو". الضوء اللامع: السخاوي: 1/ 4.

* ينظر: كشف الظنون: حاجي خليفة: 1734/2.

- الحدود النحوية للفاكهي (تـ: 972هـ)[1]، وله شرح عليه سماه: شرح الحدود النحوية.

فقد نشأ كتاب الأبذي في جوّ ازدهار كتب النحو المتخصّصة في التعريف، مما يوحي، بالرؤى المتعددة، التي تنظر إلى التعريف من زوايا مختلفة، وترى ضرورة تواصل الإبداع والتكامل؛ لتغطية حاجات الدارسين على حسب مستوياتهم العلمية، وإلا ما الحاجة إلى إنشاء كتب في التعريف والحد، وقد سبقته كتب مثله في نفس الموضوع، وتلته أخرى، في أزمان متقاربة.

ثالثا: منهج الكتاب (الحدود في علم النحو)

أ- مقدمة الكتاب

جاءت مقدمة الكتاب بسيطة لم يزد - الأبّذي- فيها على التعريف بنفسه، وحمد الله والصلاة والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم، والإتيان بعبارة: "فهذه نبذةٌ لطيفةٌ في النحوِ جمعتُها لمن أرادَ ذلك"[2]، يبين أن كتابه هذا بناه على الاختصار، لمن أراده وكأنه طلب منه أن ينشاه على هذا النهج فامتثل، وختم بطلب التوفيق من الله والاستعانة به فقال: "وبالله التوفيقُ، وهو حسبُنا ونعمَ الوكيل"[3].

تشير محققة الكتاب (نجاة حسن عبد الله نولي) أن العبارة – المتقدمة التي افتتح بها الكتاب - كلها ساقطةٌ من المخطوطتين: (ب)[4] و: (ج)[5].[6].

وجاء في المخطوطة(ب) بدلها: "بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذي جعل النحوَ صلاحَ الألسنة. وأشهد أن اللهَ الذي لا تأخذه نومٌ ولا سِنَةٌ. وأشهد أن سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله المبعوث بكل خصلة حسنة. صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه

(1) ينظر: إيضاح المكنون: الباباني: 369/3.
(2) الحدود: الأبذي: 434.
(3) نفسه: 434.
(4) النسخة الثانية: "من جامعةِ الإمامِ محمد بن سعود الإسلاميةِ بالرياض، مصوَّرة عن الظاهريةِ 1845- الفهرس 201 بخطٍّ معتادٍ، ضمن مجموع 19-24، ووقعتْ في عشرِ صفحات، وتراوحت السطورُ بينَ اثني عشر سطراً وثلاثة عشر سطراً، وخمسة عشر وسبعة عشر. ورمزتُ لها بالرمز (ب) . وهي واضحةٌ، ولكن بها رطوبة". نفسه: 420.
(5) النسخة الثالثة: من جامعةِ الإمامِ محمد بن سعود الإسلاميةِ بالرياضِ أيضاً. ومصوَّرة عن دارِ الكتبِ المصريةِ، وكتبها عبد العال بن منصور البحيريّ الأزهريّ سنة 1094، بخطٍ نسخيٍّ، ووقعتْ في ثلاثةِ ألواحٍ، وفي كل صفحةٍ خمسةٌ وعشرونَ سطراً، وتصويُرها رديء، فصَعُبَ قراءةُ بعضِها، ورمزتُ لها بالرمز (ج)" نفسه: 421.
(6) نفسه:434.

وأزواجه وذريته وأحبابه وعظم شرف وكرم" وجاء في ج "هذه حدود النحو للعلامة الأبذي.."[1].

إلا إنه في نسبة ما ورد في أول المقدمة وهو قوله: "قالَ الشيخُ الإمامُ العالمُ العلامةُ أبو العباسِ الشيخُ شهابُ أحمدُ الأبديِ رحمه اللهُ تعالى، ونَفَعَنا ببركاتهِ في الدنيا والآخرة"[2]. فيه نظر؛ لأن قوله: (رحمه اللهُ تعالى، ونَفَعَنا ببركاتهِ في الدنيا والآخرة) وكأنه يتكلم عن شخص آخر، فلو كان هو المتكلم لدعا لنفسه بصيغة من ينسب الشيء لنفسه لا للغائب (رحمه الله)، (ونفعنا ببركاته).

ويلاحظ أن الأبذي أشار في هذه العبارة المختصرة التي افتتح بها كتابه- إلى:

خطةَ الكتابِ، حيثُ أجملَها في قوله: "هذه نبذةٌ لطيفةٌ في النحوِ جمعتُها لمنْ أراد ذلك"[3]. فبيَّن أنه سيميلُ للاختصار.

وقد وَفَى بما ذكرَه، فجاءَ الكتابُ موجزاً مختصراً، لأنَّه ألَّفه للمبتدئينَ مِنْ طلبةِ العلمِ، ولا غروَ فالأبذيُّ متخصِّصٌ ومشهورٌ في إرشادِ المبتدئينَ، كما وصفه السخاوي [4].

ب- مذهبُ المؤلِّفِ النحويّ في الكتاب

غَلَبَتْ على المؤلِّفِ النزعةُ البصريةُ، وهي الطابع العآم في الكتاب، وقد تمثلت في عدة مسائل، نحى فيها المذهب البصري، على حساب الرأي الكوفي المخالف لهم في ذلك، منها:

1- تقسيم الفعلَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ حيثُ قالَ: "وأقسامُ الفعلِ ثلاثةٌ: ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ"[5]، وهذا رأيُ البصريين. أما الكوفيون والأخفشُ فيرَوْنَ أنَّ الفعلَ قسمان، وأنَّ الأمرَ مقتطعٌ من المضارع[6].

---

(1) الحدود: الأبذي: 434.
(2) نفسه: 434.
(3) ينظر: الحدود: الأبذي: 30
(4) الضوء اللامع: السخاوي: 180/2.
(5) ينظر: الحدود: الأبذي: 33.
(6) ينظر: الإنصاف: الأنباري 2: 524 – 525، و: همع الهوامع: للسيوطي: 7/1، و: شرح الحدود في النحو: للفاكهي: 97.

2- عبَّر عن حروفِ الجرِ بهذا المسمَّى[1]، وهو مذهبُ البصريين. ويعبّرُ الكوفيون عنها بحروفِ الخفضِ وحروفِ الصفات[2].قال: ابن يعيش: "والجرُّ من عبارات البصريين، والخَفْضُ من عبارات الكوفيين"[3].

وحروف الخفض مصطلح تردد عند أعلام مدرسة الكوفة، قال أبو العباس ثعلب: "الباء أدخل في حروف الخفض من الكاف؛ لأن الكاف تكون اسما"[4]. وورد في كتاب سيبويه في أكثر من موضع منها قوله: "هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمارُ من حروف الجر"[5].

3- تقسيم المفاعيل إلى خمسة: "مفعول به، ومفعول معه، ومفعول له، ومفعول فيه، ومفعول مطلق"[6].

وقد ذكر أبو حيان في شرح التسهيل أن: "انقسام المفعول إلي مفعول مطلق ومفعول به وله وفيه ومعه هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولا وإنما مشبه بالمفعول"[7].

وعليه: فإن المفاعيل السابقة بأسمائها المستقرة حاليا هي مصطلحات بصرية[8].

4- يرى أنَّ مِنْ شروطِ جمعِ الكلمةِ جمعاً مذكراً سالماً أن تكونَ مذكرةً[9]. وهو ما ذهبَ إليه البصريون. وأجازَ الكوفيون جمعَ ذيِ التاءِ بالواوِ والنونِ مطلقاً[10].

5- ذهبَ مذهبَ البصريين في إطلاقِ مصطلحِ المضمر[11]. أما الكوفيون فيسمُّونه الكناية والمكنى[12].

---

(1) ينظر: الحدود: الأبذي: 34- 42.
(2) ينظر: شرح المفصل: لابن يعيش 74/4، و: همع الهوامع: السيوطي: 19/2، و: شرح الحدود في النحو: الفاكهي: 277، و: المصطلح النحوي: القوزي: 118.
(3)شرح المفصل: ابن يعيش: 123/2.
(4) شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي: سلامة: 253.
(5) الكتاب: سيبويه: 383/2، و: 79/3، 147/3، 154/3، 220/3، 268/3، 496/3.
(6) ينظر: شرح حدود النحو: ابن قاسم: 60..67.
(7) همع الهوامع: السيوطي: 5/2.
(8)شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام: سلامة: 252.
(9) ينظر: الحدود: الأبذي: 52.
(10) ينظر: الإنصاف: الأنباري 40/1 - 44 ، و: همع الهوامع: للسيوطي: 45/1:
(11) ينظر: 33، 36.
(12) ينظر: همع الهوامع: للسيوطي: 56/1: و: المصطلح النحوي: القوزي: 174.

6- وأشار إلى أن فعل الأمر مبني[1]، وهذامذهب البصريين. والكوفيون يرون أنه معرب مجزوم بلام مقدرة[2].

7- استخدم مصطلحَ "البدل"[3]، وبه قال البصريّون. والكوفيون يسمُّونه الترجمة والتبيين والتكرير[4].

8- استخدم مصطلحَ التمييز[5]. ويطلق الفراء عليه مصطلح التفسير، وانتشر استخدام هذا المصطلح بعد ذلك، ومصطلح التفسير بمعنى التمييز من ابتكارات الخليل[6].

9- وافق البصريين في: أن أعرفَ المعارفِ المضمرُ[7]، والكوفيون يرون أنه الاسم المبهم[8].

10- ذهب مذهب البصريين في التمييزِ بينَ ألقابِ الإعرابِ وألقابِ البناءِ[9]، ولم يفرِّق الكوفيون بين ما هو للإعراب وما هو للبناء[10].

وكانت أغلب المعلومات النحوية الواردة في الكتاب؛ تعريفات أو قواعد أو شروط... على مذهبالبصريين.

وهناك بعض المواضع التي ذهب فيها مذهب الكوفيين وهي:

1) ذكر أن "كي" تنصب بنفسها[11]، وهو مذهبٌ كوفيٌّ. ومذهب سيبويه والأكثرين أن "كي" يجوز أن تكونَ هي الناصبة بنفسها، ويجوزُ أن تقدَّر بعدها أن، لأن كي عندهم حرف مشترك، فتارةً تكونُ حرفَ نصبٍ.فتنصب المضارع. وتارةً تكونُ حرفَ جرٍ بمعنى اللام"[12].

---

(1) ينظر: الحدود: الأبذي: 48، 49.
(2) ينظر: الإنصاف: الأنباريّ: 524/2.
(3) ينظر: الحدود: الأبذي: 67 .
(4) ينظر: همع الهوامع: السيوطي: 125/2.
(5) ينظر: الحدود: الأبذي: 475.
(6) المصطلح النحوي: القوزي: 165
(7) ينظر: الحدود: الأبذي: 70 .
(8) ينظر: الإنصاف: الأنباريِّ: 707/2.
(9) ينظر: الحدود: الأبذي: 45 .
(10) ينظر: شرح الكافية: الرضي: 3/2، و: المصطلح النحوي: القوزي: 185.
(11) ينظر: الحدود: الأبذي: 59 .
(12) ينظر: همع الهوامع: للسيوطي: 4/2 - 5.

2) استخدمَ مصطلَح "النعت"[1]، والتعبيرُ به اصطلاحُ الكوفيين، والبصريون يسمَّونه الوصفَ والصفة[2]. وقد يتردد على ألسنة البصريين، والأكثر عندهم الوصف والصفة"[3]. ومن الباحثين من يرى أنه بالرغم من أن"اصطلاح النعت قد انتشر على أيدي الكوفيين، فليس لهم فضل اختراعه، فهم في ذلك متبعون لا مبتدعون، كما زعم الدكتور شوقي ضيف بأن الفراء هو أول من اصطلح على تسمية النعت باسمه"[4].

ويرى بعض النحويين أن بين النعت والصفة كمصطلحين خصوصا وعموما، فـ "النعت يكون بالحلية نحو: طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعال نحو ضارب وخارج، وعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف، ولا يقال له منعوت وعلى الأول هو موصوف ومنعوت"[5].

3) سارَ مع الكوفيين فيِ استعمالِهم مصطلحَ "عطف النسقً"[6] والبصريون يطلقون عليه، العطفَ بالحروفِ، والشركة[7].

4) لم يذكرْ حدَّ "عطف البيان". وقد نقلَ السيوطيُّ قولَ الأعلمِ في شرحِ الجمل: "هذا البابُ يترجمُ له البصريون، ولا يترجم له الكوفيون"[8].

5) استخدم في موضعين مصطلح (الخفض)[9]. وهو كما تقدم طريقةُ الكوفيين.

وعليه: فالأبذي بصري المذهب، يستعمل اصطلاحات الكوفيين في بعض الأحيان، وهذا النهج ليس حكراً عليه، فكثير من العلماء لا يتحرج في استعمال مصطلحات غير مذهبه، وخآصة إذا كانت اصطلاحات مشهورة.

ج- منهج المصنف في طرح المادة العلمية في الكتاب

اتبع المصنف (الأبّذي) طريقة علمية -إلى حد بعيد- في كتابه، نذكر منها:

---

(1) ينظر: الحدود: الأبذي: 469.
(2) ينظر: همع الهوامع: السيوطي: 116/2.
(3) همع الهوامع: السيوطي: 3/ 117.
(4) المصطلح النحوي: القوزي: 166.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 232/2.
(6) ينظر: الحدود: الأبذي: 470.
(7) ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 74/3، و: همع الهوامع: السيوطي: 128/2.
(8) ينظر: الأشباه والنظائر: السيوطيّ: 2/ 96، و: المصطلح النحويّ: عوض القوزيّ: 184.
(9) ينظر: الحدود: الأبذي: 444، 475. .

1- المنهج العام لطرح المآدة العلمية في الكتاب

وُفق المصنف في المنهج العام للكتاب؛ ابتدأ بمقدمة، وجاء بالموضوع الأساس (الحدود في النحو) وأنهى بخاتمة أعلن فيها نهاية الكتاب، وما أرد بيانه. وهو بهذا الفعل يحمي كيان الكتاب؛ فهو يبتدئ بـ: ...، وينتهي بـ: ...، مسيّج بمقدمة وخاتمة؛ تحميه من التزيد عليه، والنقص منه.

2- ترتيب الحدود الواردة في الكتاب

أول ما يطالعنا من حدود الكتاب؛ حد النحو، فحد الكلام، فأقسامه... وابتداء المصنف بـ (حد النحو)[1]؛ تعريف بالمجال العلمي الذي يريد أن يتحدث فيه، وهذا منه وعيٌ بطبيعة التفرقة بين المجالات العلمية والاصطلاحات التي تخص كل مجال منه. وكذا من باب أن جميع ما سيورده من الحدود والتعريفات؛ يقع ضمن هذه المنظومة العلمية بهذا المفهوم المحدّد للنحو، وكأنه تفصيل للمجمل (النحو).

وهذا ما جعل العكبري يبتدأ كتابه -اللباب في علل البناء والإعراب- بـ: "بَاب بَيَان النَّحْو وأصل وَضعه"[2].وكذا ابن السراج في الأصول في النحو بـ: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب"[3]، وغيرهم[4].

وإنما ثنى بـ(حدّ الكلامِ)[5]؛ "لأنه موضوع النحو ومادّته، وبه يقع التفاهم والتخاطب"[6]. فإن قيل:لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ كثير بالكلمة؟ وحاصل الجواب أنه راعى كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات فلتألف الكلام منها"[7]، ولأن "المفرد يقدم على المركب وضعا، فيقدم عليه طبعا"[8].

---

(1) الحدود: الأبذي: 434.
(2) اللباب: العكبري: 40/1.
(3) الأصول في النحو: ابن السراج: 35.
(4) ينظر: دليل الطالبين: الكرمى: 12. و:المنهاجُ: العنزي: 11....
(5) الحدود: الأبذي: 435.
(6) توضيح المقاصد: المرادي: 267/1.
(7) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 34/1.
(8) شرح حدود النحو لـ الابذي: ابن قاسم جلال الدين عبد الرحمان بن محمد زين الدين محمد الجلالي، تح: خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، 2008م: 49.

ثم ذكر حدّ أقسامُ الكلامِ الثلاث: (الاسم والفعل والحرف)[1]، وأقسام كل من الثلاث. وما يتعلق بالاسم من خَوَاصّ[2] ومميزات[3]، والفعل بمثله[4]. وبدأ بتعريف الماضي في ذكره أقسام الفعل لتقدم منزلته[5].

ولما فرغ من ذكر علامات الاسم أخذ في ذكر علامات الفعل، ولما كان الفعل جنسا تحته ثلاثة أنواع ميّز كل نوع بعلامته الخاصة به؛ لأنه أبلغ في البيان. ثم لما ذكر حدود الاسم والفعل، ذكر خواصهما، وبدأ بالاسم لشرفه[6]

وبعد أن عرف الإعراب والبناء، ذكر أن" (الأصلُ في الأسماءِ الإعرابُ، والأصلُ في الأفعالِ البناءُ)، وكأنه لم يرد أن يتطرق إلى هذا الحكم العام حتي يعرّف ما الإعراب وما البناء؟. لئلا يكون يتحدث عن مجهول للسامع وهذا غير محبذ.

وهو بهذه الطريقة لم يشأ أن يخرج من مجال أقسام الكلام الثلاث حتى يستوعب كل ما ينتمي إليها ليكون البيان وافياً.

وفي تفصيله لألقابُ الإعرابُ الأربعةُ: على طريقته في التفصيل بعد الإجمال ابتدأ بالرفع[7]؛ لأنه أسبق ألقاب الإعراب وقوعاً فهو "لا يفتقر في وجوده إلى وجود فعل أو معنى فعل، كالنصب، أو إلى وجود فعل وحرف كالجر"[8].

ومن مظاهر الترتيب في الكتاب انه أتى بحد الاسمِ الظاهر، ثم أعقبه بحد المضمر[9]، و"الضمير حقه أن يترتب بعد الاسم الظاهر"[10].

وفي باقي مباحث الكتاب ابتدأ بالمرفوعات فأتى بحدّ (الفاعل، ثم المبتدأ، والخبر)، وثنّى بالمنصوبات. "وبدأ بالمرفوعات لكون المرفوعات عمدة الكلام*، كالفاعل والمبتدأ

---

(1) الحدود: الأبذي: 436
(2) نفسه: 443.
(3) نفسه: 448.
(4) نفسه: 445.
(5) ينظر: شرح حدود النحو: ابن قاسم: 56.
(6) ينظر: نفسه: 58.
(7) الحدود: الأبذي: 451.
(8) المقدمة الجزولية: 28.
(9) ينظر: الحدود: الأبذي: 441.
(10) نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي: 181.
* "الْعُمْدَة عبارَة عَمَّا لَا يسوغ حذفه من أَجزَاء الْكَلَام إِلَّا بِدَلِيل يقوم مقَام اللَّفْظ بِهِ وَجعل إعرابه الرّفْع". همع الهوامع: السيوطي: 359/1.

والخبر، والمنصوب في الأصل فضلة...، والفضلة مؤخرة عن العمدة. والمجرورات في الأصل منصوبة المحل، فهي أحط رتبة من المنصوبات في اللفظ والمحل فأخرت عنها"[1].

وقدَّم الفاعل على المبتدأ؛ لأنه أصل المرفوعات -على قول الخليل- والمبتدأ فرع عَنهُ، وَوَجهه: "أَن عَامله لَفْظِي وَهُوَ أقوى من عَامل الْمُبْتَدَأ المعنوي فَإِنَّهُ إِنَّمَا رفع للْفرق بَينه وَبَين الْمَفْعُول وَلَيْسَ الْمُبْتَدَأ كَذَلِك وَالْأَصْل فِي الْإِعْرَاب أَن يكون للْفرق بَين الْمعَانِي"[2]. وعلى تقديم الفاعل على المبتدأ في الذكر، مشى الزمخشري في المفصل. قال ابن يعيش: "وصاحبُ هذا الكتاب - الزمخشري- ذكر الفاعلَ أوّلًا، وحمل عليه المبتدأ، والخبرَ"[3].

ومِنْ ثَمَّ يَبِينْ عناية الْمُصَنِّف بتقديم ما حقه التقديم على غيره، وهذه هي حقيقة التدرّج المحمود في التعليم.

المواضع التي أخلّ المصنف بترتيبها

كان عرض المآدة العلمية في كتاب الأبذي على نحو متناغم متسلسل - في الغالب -؛ المرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات. إلا ما سنُنبّه عليه، -وهو قليل مغمور في الحسنات التي ذُكرت قبل-. من ذلك:

ابتداؤه بـ (أقسامُ الاسمِ الثلاثة)[4] قبل التعريف بالاسم، وكذا صنع مع الفعل[5] والحرف[6]، وكان الأولى أن يقدم تعريف الاسم والفعل والحرف على أقسام كل واحد منهم. وبعد أن يذكر تعريف الاسم - مثلا-، يذكر خصائصه، ثم أقسامه على الإجمال، ثم يفصل تعريف كل قسم من أقسام الإسم. على التدرج في تعريف المصطلح؛ تعريفه بالحد، ثم الخصائص، ثم الأقسام. وهكذا يصنع في كل من الفعل والحرف على السواء.

---

(1) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 330/1.
(2) همع الهوامع: السيوطي: 359/1.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 199/1.
(4) الحدود: الأبذي: 437.
(5) نفسه: 438.
(6) نفسه: 438.

إلا انه قدم ذكر أقسام الاسمِ[1]، وأقسام الفعلِ[2]، وأقسام الحرف[3]، ثم حدّ الاسم[4]، وحدّ الفعل[5]، وحدّ الحرف[6].

ثم جاء بحد كل قسم من أقسام الاسم الثلاثة: (الظاهر، المضمر، المبهم)[7].

وحد أقسام الفعل الثلاثة: الماضي المضارع - حدُّ الأمر[8]، ثم ذكر خَوَاصّ الاسمُ[9]، وبعدها خوآص الفعل[10].

حدُّ الجملة الكبرى والصغرى[11]، وأعقبه بأقسام الجملة الثلاث، ثم حدّ الإضافة، والتمييز... حدُّ الموصولِ الاسمّي والحرفي[12]، ثم أتى بالحال[13]، على خلاف ترتيب النحاة عامة؛ فهم - في الغالب - يأتون بالحال والتمييز، متتاليين.

وكان الأولى أن يؤخر التعريف بالجملة وأقسامها ويختم به الكتاب. وهذا ما جاء في شرح ابن قاسم فقد قدم حدود التوابع[14]، وأعقبها بحدّ الموصولِ الاسمّي والحرفي، وختم بالجملة وأقسامها[15]. ولعله الترتيب الأصلي للكتاب، وغيره من تصرف النّساخ.

3- الإيجاز والاختصار

الطابع العام الذي يتصف به كتاب الأبذي؛ الإيجاز والاقتصار على المعلومات الضرورية التي يحتاج إليها المتعلم، مما يتعلق بمعرفة المصطلحات، وما يتصل بها من شروط وأقسام، والتي هي من تمام المعرفة ومكمّلاتها.

---

(1) الحدود: الأبذي: 473.
(2) نفسه: 474.
(3) نفسه: 475.
(4) نفسه: 440.
(5) نفسه: 440.
(6) نفسه:441.
(7) نفسه: 441.
(8) نفسه: 441- 442-443.
(9) نفسه: 443
(10) نفسه: 445
(11) نفسه: 474.
(12) نفسه: 478-479.
(13) نفسه: 479.
(14) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 103.
(15) الحدود: الأبذي: 111.

مظاهر الإيجاز في الكتاب:

- الاقتصار على سردِ الحدود وبعض القواعدِ النحوية. وذلك:

- دونَ ذكرِ الأمثلةِ إلا في ما ندر، من مثل قوله: "مثالُ كلمةٍ: زَيْدٌ، مثالُ الكلمِ: إنْ قامَ زيدٌ، مثالُ الكلامِ: زيدٌ قائمٌ مثال ما اجتمعَ فيه الكلامُ والكَلِمُ: زيدٌ أبوه قائمٌ"[1].

ومثلهُ التمثيل بـ: "العُمَرَان والقَمَران"[2]. من باب التغليب في الأول، والمجاز في الثاني. وكذا في بيان عدم تثنية الكنايات عن الأعلامِ نحو: فلان، وفلانة"[3].

- يخلو الكتابُ من الشواهِد من أيِّ نوعٍ، من أنواع الاستشهاد.

- وانطلاقاً من مبدئِه في الإيجازِ، فقد جاءَ التعليلُ في موضعٍ واحدٍ فقط، في: ذكر أسبابُ البناءِ[4]، وأسبابُ البناءِ على حركةٍ[5]. و ذكر أسباب تحقق الشيء من باب العلية. وصرح ببيان العلة في معرِضِ حديثِهِ عنِ الأسبابِ الخمسةِ للبناءِ على حركةٍ: "الخامسُ: كونُ ما هي فيه شبيهاً بالمعربِ كالفعلِ الماضي، لأنه شبيهٌ بالمضارعِ في وقوعِه صفةً أو صلةً أو حالاً أو خبراً"[6].

- لا يحتوي الكتابُ على مذاهبَ أو آراء أو خلافاتٍ للنحاةِ، إلا فيما ندرَ، وذلك كقولهِ: "السادسُ: اتفاقُ المعنى، فلا يُثَنَّى المشترك، خلافاً للحريريّ"[7].

- وقوله بعد عرضِ أسبابِ البناءِ الأربعة: "وزادَ ابنُ مالكٍ خامساً، وهو الشبهُ الإهماليُّ"[8].

- وقوله بعدَ سردِ المبنيّاتِ الستةِ منَ الأسماءِ: "وزادَ ابنُ مالكٍ سابعاً وهي الأسماءُ قبلَ التركيب"[9].

---

(1) الحدود: الأبذي: 436.
(2) ينظر: نفسه:461-462.
(3) نفسه: 460.
(4) ينظر: نفسه: 456.
(5) ينظر: نفسه: 455.
(6) نفسه: 456.
(7) نفسه: 461.
(8) نفسه: 546.
(9) نفسه: 452.

ومن الإيجاز المخل قوله في جوازم الفعل المضارع: "ومنها ما يجزمُ فعلين (وهي): إن إلى آخرها"[1]. مع انه لم يذكرها قبل ولا بعد. وأوصلها ابن هشام إلى "إِحْدَى عشرَة أَدَاة"[2].

وكذا عدم ذكره لـ النواسخ لحكم المبتدأ: (كان وأخواتها- إن وأخواتها وظننت وأخواتها)، وهذا من الأهمية بمكان، ومما يحتاج المتعلم إلى معرفته.

ومع الإيجاز الذي يوصف به الكتاب إلا انه لم يقتصر فقط على الحدود النحويه فقد أتى بإضافات مكملات للتعريف، أو معلومات يحتاج إليها المتعلم ليتم وضوح صورة المصطلح عنده. منها إيراد:

الأقسام، كـ: أقسامُ الكلامِ و(أقسامُ الاسمِ، والفعلِ، والحرف) وأقسامُ التنوينِ، وتقسيم الجملة إلى (كبرى وصغرى)، وإلى: (اسمية وفعلية وظرفية)

الشروط:

شروط جمعُ المذكرِ السالم، وشروطُ إعرابِ الأسماءِ الخمسةِ بالحروف، وشروط التثنيةِ، وشروط إعمال إذن.

وبعض المعلومات التي ليست بحدود ولا تعريفات، وإنما هي قواعد نحوية، أو إطلاقات لقبية...

كـ:(خواص الاسم وخَوَاصُّ الفعل)، و(ألقابُ الإعرابُ ألقابُ البناءِ) و(المعربُ من الأفعالِ والمبنيُّ من الأفعالِ) وبين أن: الأصلُ في الأسماءِ الإعرابُ في الأفعالِ البناءُ.

ومع اختصاره إلا أنه: مستوعب أغلب ما يجب على الطلاب - المبتدئين- علمه، بما يوافق المرحلة الإعدادية؛ على ما نسمّيه اليوم.

ولم يجنح إلى التطويل والإسهاب، وعدم الاقتصار على ما يناسب مقدرة الطالب، من التفريعات والتقسيمات الفلسفية، فكان منهجه أقرب إلى التدرج الطبيعي في التعليم.

- **إغفال عناوين الأبواب**

التقسيم والتبويب "ينبنيان على أساس إدراك جهات الشركة بين المفردات، ووضع كل طائفة منها تشترك في خصائص معينة، وتختلف في خصائص أخرى عن غيرها من

(1) الحدود: الأبذي: 467.
(2) شرح قطر الندى: ابن هشام: 85.

الطوائف في قسم بعينه أو باب بعينه. فإذا كانت القيم الخلافية مناط التقسيم والتبويب، وكان التقسيم والتبويب مظهر النشاط العلمي، فإن استخدام القيم الخلافية يكون مناط النشاط العلمي ومظهره"[1].

وعنونة الأبواب شيء هام للإيضاح والتفصيل، وهو عُرفٌ اتبعه كثير من المؤلفين في النحو وغيره، سواء أصحاب المختصرات أو المطوّلات، وإغفال ذلك يجعل القارئ المبتدئ في حيرة؛ إذ يكون في شيء فيجد نفسه في شيء آخر من غير تقديم، أو إشارة للانتقال إلى موضوع آخر.

وهذا الطابع العام في كتاب الحدود للأبذي، كان غفلا من ذكر عناوين الأبواب، فمثلا عند ذكر:

- حد المبهم[2]، أعقبه مباشرة بـ: حد الماضي[3] فالمضارع[4]- فالأمر[5].

فأي رابط بين المبهم والماضي؟، وما العلاقة بينهما؟، وما يريد من ذكره الماضي بعد المبهم؟. أهل هو جزء منه؟... سيل من التساؤلات لعل التقديم بعنوان للباب يجنب كل ذلك.

ولو أنه ذكر حد الماضي والمضارع والأمر بعد أن ذكر أقسامُ الفعلِ ثلاثة وأنها: ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ[6] لكان أوضح، ولعله يغني عن ذكر عنوان يجمع ما يريد التحدث عنه من حدود الأفعال الثلاثة؛ فتكون من باب التفصيلبعد الإجمال.

وكذا فعل عند ذكر حد المعرب وما يتعلق به، والمبني وما يتعلق، بعد ذكر أقسامُ التنوينِ الخاصِّ بالأسماءِ الأربعة[7]، فذكر بعدها مباشرة حَدّ الإعرابِ[8]، حَدُّ البناءِ[9]، ولو قدم لهما بـ: (المعرب والمبني) مثلا، لكان أولى.

---

(1) اللغة العربية: تمام حسان: 147.
(2) الحدود: الابذي: 441.
(3) نفسه: 441.
(4) نفسه: 442
(5) نفسه: 442.
(6) نفسه: 438.
(7) نفسه: 449.
(8) نفسه: 449
(9) نفسه: 450.

وكذا فعل عند ذكره الجموع؛ فعند ذكره للجموع، بعد أسبابُ البناءِ الأربعة، ذكر مباشرة حدّ جمعِ التكسير[1]، وثنى بحدّ جمعِ المؤنّثِ السالم[2]، وأعقبهما بحدّ جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ[3]، والجموع عدة أقسام، فلو ذكر حد الجمع، ثم أتبعه بذكر الأقسام المندرجة تحته كم فعل علي السَّراج في اللباب لكان أولى فعنون للباب أولا بـ: الجمعُ، ثم عرف الجمع، وأعقبه بتعريف اسم الجمع واسم الجنس الجمعي وجمع الجمع، ثم أقسام الجمع ثلاثة؛ المذكر والمؤنث سالم، والتكسير[4].

ولو أنه جاء في عرض الحدود على هذا النمط:

المرفوعات - حدُّ الفاعل[5]...

النواصب النواصبُ قسمانِ...[6]

التوابع - حدُّ النعت...[7]

منصوبات الأسماء - حدُّ المصدر...[8]

المجرورات... وهكذا دواليك... لكان أولى.

ورصُّ الحدود بعضها إلى بعض، من غير تفرقة بينها بأبواب جامعة لوِحْدَاتها مبيّنة انتمائها لهذه الفصيلة أو تلك؛ يؤدي إلى تشتّت ذهن القارئ، أو كدّه وإتعابه في محاولة الربط بين المذكور سالفاً والذي شرع فيه، مع انه قد لا يكون أي رابط بينهما، فيُعدّ انتقالا من موضوع إلى موضوع فجأة من غير تمهيد، وهذا لا يتناسب والطالب المبتدئ، مع العلم أن الكتاب موجّه له في الأساس.

- **إهمال التعريفات المعنونة للباب**

كما تقدم لنا قبل، فإنه لم يذكر الأبواب النحوية؛ كالمرفوعات، والمنصوبات.. والجموع، والتوابع...، وتبعاً له، لم يذكر حد المرفوع والمنصوب والجمع والتابع...،

(1) الحدود: الأبذي: 456.
(2) نفسه: 457.
(3) نفسه: 457.
(4) ينظر: اللباب: السَّراج: 67.
(5) الحدود: الابذي: 468.
(6) نفسه: 464.
(7) نفسه: 469.
(8) نفسه: 473.

فعند ذكر للجموع، بعد أسبابُ البناءِ الأربعة، ذكر مباشرة حدّ جمعِ التكسير[1]، وثنى بحدّ جمعِ المؤنّثِ السالم[2]، وأعقبهما بحدّ جمعِ المذكَّرِ السَّالِم[3]، وهذا يجعل القارئ المبتدئ في حيرة إذ يكون في شيء فيجد نفسه في شيء آخر من غير تقديم، أو إشارة للانتقال إلى موضوع آخر؛ فيؤدي ذلك إلى تشتت ذهنه، أو كده وإتعابه في محاولة الربط بين المذكور سالفا والذي شرع فيه، مع انه قد لا يكون أي رابط بينهما، فيعد انتقال من موضوع إلى موضوع فجأة من غير تمهيد، وهذا لا يتناسب والطالب المبتدئ مع العلم أن الكتاب موجه له في الأساس.

وهذا الطابع العآم في الكتاب فنجده عند ذكر التوابع ابتدأ بـ: حدُّ التوكيدِ المعنويّ[4] وثنّى باللفظي، ولم يتعرض لتعريف التوكيد، كمصطلح عام...

- **إهمال بعض التعريفات الفرعية**

ومما لم يرد في حدود الأبذي بعض التعريفات؛ التي أراها مهمة، وإغفالها يعد نقصا، سأذكرها، وأبين الموقع الذي كان ينبغي أن تكون فيه، من مثل:

-الأسماءِ الخمسةِ. وموقعها قبل ذكر **"**شرطُ إعرابِ الأسماءِ الخمس**"**[5].

-النواصب وموقعها قبل ذكر النواصبوأقسامها[6]

-التوابع وموقعها قبل ذكر حدُّ النعت[7]

-الجوازم وموقعها قبل ذكر والجوازمُ على قسمين[8]

-العطف وموقعها قبل ذكر حدُّ عطف النَّسَق[9]

-التوكيد وموقعه قبل ذكر حدُّ التوكيدِ المعنويّ[10].

كما أنه أغفل حدّ (الاسم المنصرف)، واكتفى بـ(الاسمِ الذي لا ينصرفُ)[1]، وكأنه استغنى عنه؛ لأنه ضد الذي لا ينصرف، والشيء يفهم بضده ومباينه؛ إلا أن المنصرف

(1) ينظر: الحدود: الابذي: 456.
(2) ينظر: نفسه: 457.
(3) ينظر: نفسه: 457.
(4) نفسه: 471.
(5) ينظر: نفسه: 458.
(6) ينظر: نفسه: 464.
(7) ينظر: نفسه: 469.
(8) ينظر: نفسه: 466.
(9) ينظر: نفسه: 470.
(10) ينظر: نفسه: 471.

هو الأصل، وغير المنصرف فرع، ولا يستغنى بالفرع عن الأصل، إلا أن يقال ما جاء على أصله لا يسأل عن سببه. ومع هذا كان ذكره أولى وفيه مزيد بيان لفرعه، واتّضاحهما معا، ولئلا يتوقف احدهما على الآخر في البيان فيقع الدور، الممنوع.

ومما لم يرد في الحدود في علم النحو للأُبَّذيِّ، بتحقيق: نجاة نولي، وجاء في شرح حدود الابّذي لابن قاسم:

1- جواز حذف الفاعل، وأسباب حذفه[2]. أورده بعد حد الفاعل.

2- المفاعيل الخمسة[3]. ذكره بعد حد الفاعل والمبتدأ والخبر.

3- وجوب استتار الضمير في أربعة[4]. ذكره بعد حد التوابع.

4- التمهيد لذكر انواع الجمل، بـ"والجمل جملتان كبرى وصغرى"[5]. قبل حد الجملة الكبرى. ولعل أهم ما لم يرد- في تحقيق نولي- تعريف المفاعيل الخمسة.

4 - ذكر شروط المصطلح في أبيات شعرية

جمع الشروط في أبيات شعرية، شيء جميل؛ إذ بها يحصل استذكار الشروط وحفظها. إلا انه أغفل نسبتها لقائلها. كما في قوله: "موانعُ الصرفِ يجمعُها قولُك:

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وتَأْنِيْثٌ وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيْبُ

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ... وَوَزْنُ فَعْلَى وهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيْبُ[6].

وهذه الأبيات من البسيط، وتُنسب لأبي سعيد الأنباريّ النّحويّ، نسبها له محقق شرح الملحة (الصاعدي)، عندما استشهد بها[7]. وكذلك نكري في دستور العلماء[8]، وقال ابن قاسم هي لابن الخباز الضرير تـ:(637هـ)[9].

وقد أغفل نسبتها كذلك ابن عقيل[1] والأشموني[2] في شرحهما للألفية، وكذا الصبان الصبان في حاشيته على شرح الأشمونى[3].

---

(1) الحدود: الابذي: 462.
(2) ينظر: شرح حدود النحو: ابن قاسم: 91.
(3) ينظر: نفسه: 96-97.
(4) ينظر: نفسه: 102.
(5) نفسه: 111.
(6) الحدود: الابذي: 463.
(7) ينظر: اللمحة: ابن الصائغ: 744/2.
(8) ينظر: دستور العلماء: نكري: 241/3.
(9) ينظر: شرح حدود النحو: ابن قاسم: 88.

أما ابن الحاجب في الكافية فأوردهما بطريقة توهم أنهما من إنشائه فقال: "غير المنصرف: ما فيه علّتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما"[4]، ثم ساق الأبيات مباشرة.بعد البيان أن الأبيات من بحر البسيط.

وقال المصنف في شروط إعمال إذن: "ويُشترطُ في إذا شروطٌ يجمعُها قولُ الشاعر:

أَعْمِلْ إذا إذاً أَتَتْكَ أَوَّلا ... وسُقْتَ فِعلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبلا

واحذرُ إن* أَعْمَلْتَهَا أنْ تَفْصِلا ... إلاَّ بِخُلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أوْ بِلاَ

وَإِنْ أَتَتْ بِحَرْفِ عَطْفٍ أَوَّلا ... فَأَحْسَنُ الوَجْهَيْنِ أَلاَّ تَعْمَلا[5]

وقد رُويَ البيت الأخير بصيغة:

وافصِلْ بِظرفٍ أو بمجرورٍ على ... رأيِ ابنِ عُصفورٍ رئيسِ النُّبلا[6]

وقد يأتي بجزء من البيت يذكر فيه القاعدة، كما في قوله في المبنيّ من الأفعالِ: "والأمرُ مبنيٌّ على ما يُجزمُ به مضارعُه"[7].أو لعله أتى به كلاما مسترسلا فوافق قول من نظمه بقوله: والأمرُ مبنيٌّ على ما يُجزمُ به مضارعُه يامن يفهم

5 - الدقّة في اختيار الألفاظ

امتازت ألفاظ الأبذي في حدوده بالوضوح والسّلاسة، والدقة العلمية- في الغالب- ويتجلى ذلك في قوله: "الجَرُّ: عَلَمُ الإضافةِ، والرَّفْع علمُ الفاعليةِ والنصب علمُ المفعولية"[8] ولم يقل علم الفاعل كما قال في الجر علم الإضافة؛ لأن الرفع ليس علما للفاعل وحده؛ لوجوده في غيره كالمبتدأ وغيره[9]. وقال النصب علم المفعولية لأنه ليس علما للمفعول وحده؛ لوجوده في غيره؛ كالحال والتمييز...[10]

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 321/3.
(2) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 135/3.
(3) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 338/3.
(4) الكافية: ابن الحاجب: 12.
* الظاهر أنها(إذا أعملتها) ينظر: شرح حدود النحو: ابن قاسم: 91. و: جامع الدروس العربية: الغلاييني: 172/2.
(5) الحدود: الابذي: 466.
(6) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 172/2.
(7) الحدود: الابذي: 454.
(8) الحدود: الابذي: 448.
(9) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 67.
(10) نفسه: 68.

وفي قوله: "ألقابُ الإعرابُ أربعةٌ: رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ وجزمٌ. و"ألقابُ البناءِ أربعةٌ: ضمٌّ وكسرٌ وفتحٌ وسكونٌ[1]. وذكرُ المصنف للألقاب الإعراب والبناء، ليس من باب إيراد الحدود، بل لعله من إضافة المعلومات النحوية التي تستدعيها الفائدة وتمام البناء النحوي، او من باب التعريف بالتقسيم؛ أي أن القاب الإعراب، ما ذكره من الرفع والنصب والخفض والجزمٌ، وألقابُ البناءِ: الضمٌّ والكسر والفتح والسكون.

وعبّر المصنف تبعاً للبصريين[2] عن أنواع الإعراب بـ: (الرفع والنصب والجر والجزم)، وعن ألقاب البناء بالضم والفتح والكسر والسكون، فرقاً بينهما ومراعاة للمناسبة، حيث عبّروا عن ألقاب البناء اللازم بما يدل على اللزوم وعن أنواع الإعراب المنتقلة بما يدل على الانتقال[3]. ولم يفرِّق الكوفيون بين ما هو للإعراب وما هو للبناء[4]، والخلط بين ألقاب البناء والإعراب شائع عند الكوفيين[5].

وبالتفرقة بين ألقابُ الإعرابُ والبناء، وجعل الرفع للاعراب في مقابل الضمّ للبناء، والنصب في مقابل الفتح، والخفض في مقابل الكسر، والجزم في مقابل السكون. يوحي بإدراكه للفرق الخفي بين هذه المصطلحات.

ويلاحظ عليه في وضوح دلالة الألفاظ في مواضع منها:

- حدُّ الكلمة: "لفظٌ دالٌ بالقوةِ أو بالفعلِ على معنى مفرد"[6]. فكان الأحسنُ أن يقدمَ قولَه بالقوةِ أو بالفعلِ على "دال"، لأن المرادَ أن الكلمةَ لفظٌ بالقوةِ أو بالفعلِ"[7].

- حدّ التمييز هو الاسمُ المنصوب المفسّرُ لِمَا آنبهمَ من الذوات"[8]. فلفظة (انبهم) مبهمة "وَلم يُسْمَع فِي كلامِ العَرَب انْبَهَم، بل الصّوابُ اسْتَبْهَم"[9]. كما قال الزبيدي.

ونفس الملاحظة تنسحب على حدّه الحال بـ: "الاسمُ المنصوبُ المفسّرُ لما آنبهمَ من الهيئات"[1]. وسيأتي- إن شاء الله - مزيد بيان هذا في محله.

---

(1) الحدود: الابذي: 451.
(2) ينظر: الرضي على الكافية 1/ 21، 2/ 3، و: شرح المفصل: ابن يعيش: 1/ 72.
(3) ينظر: شرح شذور الذهب : الجَوجَري: 174/1.
(4) ينظر شرح الكافية: للرضي 2: 3، و: المصطلح النحوي: للقوزي: 185.
(5) إسفار الفصيح: الهروي محمد بن علي بن محمد، أبو سهل ، تح: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ: 220/1.
(6) الحدود: الأبذي: 435.
(7) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 28
(8) الحدود: الأبذي: 476.
(9) تاج العروس: الزَّبيدي: 310/31.

➢ **المبحث الثاني:** دراسة وصفية تحليلية لكتاب الحدود في النحو لـ: الأبذي

يمثل هذا المبحث الدراسة التطبيقية للرسالة، ويكشف مدى تماشي كتاب الحدود في النحو مع الأسس التي وضعها العلماء، والأهداف التي رصدوها للتعريف النحوي؛ بكونه العينة التي تمثل: (التعريفات في النحو).

أتتبع التعريفات النحوية الواردة في كتاب الحدود في النحو للأبذي، بالوصف والتحليل، بالترتيب الذي جاء في الكتاب.

وقبل الشروع في هذا العمل أبين سبب اختيار لهذا الكتاب بالذات، والمنهج التنظيمي الذي اتبع في دراسته.

أولا: سبب اختيار الكتاب ومنهجي في دراسته

1) سبب اختيار الكتاب نموذجا ممثِّلا في الرسالة

جاء كتاب الأبذي - الحدود- في مرحلة قد نضجت فيها التعريفات النحوية، فأردت أن تكون العينة المدروسة (التعريفات النحوية) ممثلة بما يصلح أن يمثلها.

وكذا، ان كتاب الأبذي يتميز بالبساطة، فهو يلائم المتعلم، حيث اقتصر فيه على المعلومات الضرورية، والحدود التي يحتاج إليها عملياً، فاستغنى عن كثير من التعاريف غير العملية، كالتنازع...، والتعريفات المعقدة، أو التي ليست مما يحتاج إليه ضرورة.

إضافة إلى نقص العناية به، فلا يكاد يسمع به، فأردت أن أبرز قيمته العلمية، لألفت الأنظار إليه.

ولأن الأبذي- رحمه الله - تعلَّمَ في بجاية، ونُسب لها فيلقب بـ(البجّائي)، وَقَرَأَ فِيها على يدي شيوخها، من أمثال: أبي عبد الله مُحَمَّد بن يحيى بن عبد الله البيوسقي البجائي[2]. وهذا من التعريف بأعلامنا، وعطاءهم العلمي، وإشارة إلى ما كانت تزحر به بلادنا - الجزائر- من علماء أجلة تُشد الرحال إليهم، وحواضر علمية لا يُستغنى عمّا فيها.

2) منهج دراستي للكتاب

ليكون دليلا للقارئ يستبين به المنهج الذي اتبعته، ويستعين به على قراءة الرسالة، ومعرفة ما أقصد بالمصطلح أو اللفظ المستعمل في متنها، تجتنبا للغموض والارتباك.

---

(1) الحدود: الأبذي: 479.

(2) ينظر: الضوء اللامع: السخاوي: 180/2.

أ- النسخة المختارة للدراسة

اختياري في الدراسة نصَّ كتاب الحدود في علم النحو للأُبَّذيِّ، بتحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي؛ لكونها تحيل أثناء إيراده للتعاريف المذكورة في الكتاب، على مظآنها في كتب النحو الأخرى، وتعتني جيدا بتصحيح اللفظ الوارد في متن الكتاب، ومقابلته مع نسخِ الكتابِ الثلاثِ، الذي عثرت عليها المحققة، ونبَّهت على ما بين النسخ من أوجهِ الاتفاقِ والاختلاف[1]، وأوردت ما تراه أقرب إلى الصواب.

ولأن المحققة باحثة اكاديمية، ومعلوم أنها في تحقيقها تخضع للمنهج العلمي، والنص المحقق نشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (ع):112-1421هـ/2001م)، وسيخضع ضمنا إلى المرور على لجنة علمية متخصصة تقوّمه، وتقيّمه.

ب- طريقة دراسة التعريف

تحتوي دراسة التعريف على عرض المآدة، وتحليلها، ولكل منهما يحتاج إلى بيان المنهج المتبع فيه؛ لأن لكل دارس طريقته.

أما العرض للمعلومة، فمن الناحية التنظيمية؛ أذكر تعريف المصنّف بخط مغاير لما في متن الرسالة، ومظلّل؛ لإبرازه عن المتن.

مقارنته بتعاريف العلماء، من ناحية الزيادة أو النقصان، أو الاختلاف التام عنهم.

وأما التحليل للحدود، فيكون تحت عنوانين:

- **محترزات التعريف** ادرس تحت هذا المسمى:
  - دلالة ألفاظ التعريف.
  - قيود التعريف: (ما يدخل فيه، وما يخرج منه)
- **ما يلاحظ على التعريف** ادرس تحت هذا المسمى:
  - الزيادة أو النقص الذي ورد في تعريف المصنف.
  - ضرورة ذكر ما نقص في تعريف المصنف، أو أن تركه أولى.
  - ما يتصف به تعريف المصنف من ناحيتي:

[1] ينظر: الحدود: الأُبَّذيِّ: 421.

- صناعة التعريف (التمام أو النقص) أي: الجمع والمنع، أو عدم ذلك
- الهدف التعليمي (وضوح العبارة، وسهولة المأخذ) من عدمهما.

والمراد بـ: (محترزات التعريف)

أي: ما يحترز* منه في بيان حقيقة المصطلح، فيخرج من ضمنه بالقيود، وذلك عند ذكر الذاتيات المبينة له، فمل ليس على هذه الوصف والصورة الذهنية فليس منه؛ فيخرج ضمنا.

وقد استعمله ابن هشام لهذا الغرض فقال: "تعريف التمييز وبيان محترزات القيود"[1]. وفي تعريفه البدل، أتبعه بـ: محترزات التعريف[2].

واستعمله الصبان في حاشيته: فقال هذا "شروع في محترزات ضابط باب سَنَة"[3].

وقال النجار في ضياء السالك في باب التمييز، وبعد تعريفه: "محترزات التعريف"[4].

ولما أن كان الاستعمال لـ(محترزات التعريف) للغرض الذي أريده، ولنفس الهدف الذي استعمله النحاة فيه، اخترته على غيره، لأن لي فيه سلف، ويُفهم منه المراد الذي وضعته لأجله، ولا مشآحّة في الاصطلاح..

وقد تنازعني عند اختيار العنوان الأليق، عدة خيارات؛ منها:

مدخلات ومخرجات التعريف. أي: بيان ما يدخل في دلالة المصطلح، وما يخرج منه، بالصّفات التي تُحدّد كنه المصطلح من ناحية الإيجاب والسلب، ليدخل فيه ما هو منه، ويُنفى عنه ما يُتوهم أو يشتبه دخوله فيه.

وقد أشار إلى هذا المعنى العكبري في: مسألة حقيقة الصرف، وهل هو: التّنوينُ وحدَه...لـ "أنّه معنى يُنبأ عنه الاشتقاق فلم يَدخل فيه ما يَدلّ عليه الاشتقاق كسائر

* (حَرَزَ) الْحَاءُ وَالرَّاءُ وَالزَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ مِنَ الْحِفْظِ وَالتَّحَفُّظِ يُقَالُ حَرَزْتُهُ وَاحْتَرَزَ هُوَ، أَيْ تَحَفَّظَ. مقاييس اللغة: بن فارس: 38/2.

(1) أوضح المسالك: ابن هشام: 295/2.

(2) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام: 362/3.

(3) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 127/1.

(4) ضياء السالك: النجار: 400/2.

أمثاله"[1].فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة لأن المعطوف ليس من لفظ المثنى"[2].

وبالمناسبة فقد كنت أرجّح هذا العنوان على غيره، لأنه يفي بالغرض، ويحيط بما أريد بيانه من التحليل للتعريف؛ لأن التعريف إما وصف وبيان – بالقيود – لما يدخل فيه (الجمع)، أو ما يخرج منه(المنع) من غير تقعّر في الكلام، ولا إسفاف.

لكني أحجمت لأني لم أجد لي فيه سلفا من النحاة؛ فلم أقف على من جعله عنوانا لبيان متعلقات التعريف.

التعريف من الناحية الصناعية: وقد وردت الإشارة إلى هذا المعنى، بل واللفظ، في كتاب "سر صناعة الإعراب" لأبي الفتح عثمان بن جني، والذي اشتهر بين العلماء باسم "سر الصناعة"[3]. وورد فيه قوله: "وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة"[4]. أي: صناعة النحو.

وفي الصاحبي لابن فارس في من سئل عن الأمور الظاهرة في النحو: "فلم يُجب لَحُكِم عَلَيْهِ بأَنَّه لَمْ يُشامَّ صِناعةَ النحو قط"[5]؛ من الشم. وأراد أنه لَمْ يعرف صناعة النحو.

إلا أني تركت هذا العنوان لما يحمل من معنى التكلّف والصّنعة، وإقحام المفاهيم الفلسفية في المباحث اللغوية.

ج- العبارة المستعملة في الإشارة إلى الكتاب والكاتب

استعمال كلمة (الكتاب) في الإشارة إلى الكتاب المدروس.

استعمال كلمة (المصنف) في الإشارة إلى مؤلف الكتاب المدروس؛ الأُبذي.

أو قوله: للاختصار، وعدم تكرار قال الأبذي، فيكون ممجوجا في السمع، مُمَلاً في القراءة. وهذا أمر مستقبح ينبغي أن يجتنب.

---

(1) التبيين: العكبري: 164.
(2) حاشية الصبان على شرح الأشمونى.1/133 :
(3) سر صناعة الإعراب: ابن جني: 3/1.
(4) نفسه: 107/1.
(5) الصاحبي: ابن فارس: 12.

ثانيا: الدراسة الوصفية التحليلية للحدود النحوية في الكتاب

سأقوم - بحول الله وقوته - بتتبّع جميع التعريفات التي جاءت في كتاب الحدود النحوية للأبذي، على حسب المنهج الذي بينته قبل، وفق عناصر قسمت حدود الكتاب لها.

عناصر تقسيم حدود الكتاب

عمدت إلى تقسيم الحدود إلى عناصر ومجموعات، تندرج كل مجموعة منها تحت أصل واحد؛ كأقسام الكلام، والاسم، والفعل،... ليسهل الرجوع إليها، وتُعرف مواقعها - في الرسالة - والصنف الذي تنتمي إليه.

حد النحو (لغة واصطلاحا)

- النحوُ في اللغةِ:

القصدُ.

وهذا التعريف جار على عادة المصنف في الاختصار، وكذا دأب المؤلفين الكتب للناشئة، أو من أراد الاقتصار على المعنى الذي يخدم بحثه دون التوسع وبسط المعلومات، على ان لتلك المعلومات مظآنها[1]، وإن كانت عآمة كتب النحو لا يقتصر على معنى القصد في تعريف النحو لغة؛ فمنهم من يوصلها إلى ستة معان وهي المشهورة عندهم[2]، كما فعل الكرمي في دليل الطالبين[3]، ونكري في دستور العلماء[4]، وأوصلها الداودي إلى سبع ضمنها بيت شعر فقال:

لِلنَّحْوِ سَبْعُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً ... جَمَعْتُهَا ضِمْنَ بَيْتٍ مُفْرَدٍ كَمُلَا

قَصْدٌ وَمِثْلٌ وَمِقْدَارٌ وَنَاحيَّةٌ ... نَوْعٌ وَبَعْضٌ وَحَرْفٌ فَاحْفَظِ المَثَلَا[5]

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ/2000م: 4/1. و: المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط3، 1428هـ/2007م: 11.

(2) المعجم الوسيط: 908/2.

(3) دليل الطالبين لكلام النحويين: مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، 1430هـ/2009 م: 12.

(4) دستور العلماء: نكري: 273/3.

(5) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الخضري محمد، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1424هـ/2003م: 15/1.

وهذا التعريف اللغويّ الوحيد في كتاب الأبذي، ولعله اورده للفت الانتباه إلى الترابط الوثيق بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، للنحو، ولكون إدراك مفهوم النحو، إدراكا تآما من الأهمية بمكان.

- حد النحو:

علمٌ به يُعرف أحوالُ أواخرِ الكلم العربية إفراداً وتركيباً[1].

وإطلاق لفظ النحو على هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر على المفعول به، فالنحو إذن بمعنى المنحو أي المقصود "كالنسج بمعنى المنسوج"، وخص "به هذا" العلم، وإن كان كل علم مَنْحَوّاً كاختصاص علم الأحكام الشرعية بالفقه"[2].

عُرّف النحو بعدة تعريفات على حسب ما يهدف اليه والعلة منه، أو ما يشتمل عليه من مباحث، وقد أورد الشريف الجرجاني تعريفات للنحو تكاد تكون متباينة في المعنى، وبيان المراد من النحو فقال: "النحو: هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل: النحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده"[3]. فمن كونه يعرف به أحوال التراكيب إعرابا وبناء، إلى التوصل به إلى ضبط الإعلال في الكلم، إلى الحكم به على الكلام صحة وفساداً. وكأنه يشير في هذا الجمع إلى ان النحو - في الحقيقة- هو كل هذا الشيء؛ ليجمع علم الإعراب والصرف والمعاني في مفهوم النحو.

وقريب مما عرّف به المصنف النحو تعريف المرادي في التوضيح بقوله: "علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا"[4]. مع إيراد لفظ (أحكام) في مقابل (أحوالُ)، وعدم ذكر لفظ (أواخرِ).

فهي نفس المعاني التي يحملها تعريف المصنف، ولم يَعْدُ الاختلاف أن يكون لفظياً.

والتعريف الذي قدمه المصنف للنحو على اعتبار أن علم الصرف جزء منه. قال الرضي: و"التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة"[1].

---

(1) الحدود: الأَبَّذيُّ: 434.

(2) توضيح المقاصد : المرادي: 165/1.

(3)ا لتعريفات: الشريف الجرجاني: 240.

(4) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي، تح: عبد الرحمن علي سليمان أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ/2008م: 265/1.

هذا على طريقة المتقدمين من النحاة، فإنهم يطلقون النحو على ما يشمل التصريف، وقد صرح بذلك المرادي في توضيح المقاصد بقوله: "اعلم أن علم النحو مشتمل على نوعين؛ أحدهما: علم الإعراب، والآخر: علم التصريف، وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب"[2].

ويعرّف على هذا الاعتبار بأنه: "علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا"[3]، أو بأنه: "العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[4].

و"الأحكام التركيبية نوعان: إعرابي وغير إعرابي، وأطلق على جميعها علم الإعراب تغليبا"[5]. أي أنه يبحث بنية الكلمة المفردة وعلاقات الكلمات في الجملة.

وظل كثير من النحويين يعدّون النحو شاملا لكل هذه الدراسات، فالنحو عندهم يتناول كل ما يتعلق بالكلمة والجملة"[6].

والمتأخرون ينظرون إلى التصريف على أنه "قسيم النحو لا قسم منه، فيعرّف كلٌّ منهما بتعريف يميزه عن قسيمه وعن كل ما عداه"[7]. فيعرف النحو بأنه: "علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء"[8].

وأما التصريف فيستعمل في الاصطلاح؛ مصدرا، واسما علما، فيستعمل مصدرا في تغيير الكلمة عن أصل وضعها.ويستعمل التصريف "اسما علما في القواعد التي يعرف بها أبنية الكلمة وما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام وابتداء وإمالة، وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء كالوقف والإدغام والتقاء أن

(1) شرح شافية ابن الحاجب (مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي): الرضي محمد بن الحسن الإستراباذي نجم الدين، تح: (محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيى الدين عبد الحميد) ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1395هـ/1975م: 6/1.
(2) توضيح المقاصد: المرادي: 1508/3.
(3) نفسه: 265/1.
(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 19/1.
(5) ينظر: توضيح المقاصد: المرادي: 1508/3.
(6) علم اللغة العربية: حجازى محمود فهمى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (ب ط): 61.
(7) شرح شافية ابن الحاجب: الرضي، تح: عبد المقصود: 170/1.
(8) شرح التصريح: الوقاد: 12/1. وينظر: دليل الطالبين لكلام النحويين: الكرمى: 12.

تأخذ من الكلمة لفظا لم تستعمله العرب على وزن ما استعملته ثم تعمل في هذا اللفظ الذي أخذته ما يقتضيه قياس كلامهم من إعلال وإبدال وإدغام"[1].

وإنما فرقوا بين الصرف والنحو "لِأَن غَرَض النُّحَاة معرفَة أَحْوَال أَوَاخِر الْكَلم من حَيْثُ الْإِعْرَاب وَالْبناء. بِخِلَاف أَصْحَاب الصّرْف فَإِن غرضهم معرفَة جَوَاهِر الْكَلم صِحَة وتغيّراً"[2].

وكان اعتبار الصرف جزء من علم النحو تقليد متبع و"ظل النحو عند المشارقة أو علم العربية عند المغاربة يضم الدراسات الخاصة ببنية اللغة من جوانبها المختلفة. وعندما ألف ابن عصفور (تـ: 669هـ) كتابه الممتع الكبير في التصريف[3]، لم يكن البحث في بناء الكلمة في الكتاب إلا جزءًا من النحو بالمعنى الشامل[4].

أما مصطلح الصرف الذي استقر في الاستخدام المدرسي بعد ذلك فهو اصطلاح متأخر نسبيا. فالسكاكي، (تـ: 617هـ)، استخدم مصطلح الصرف في حديثه عن الأحكام الخاصة ببنية الكلمة... ويلاحظ عند هؤلاء المؤلفين المتأخرين أن الصرف عندهم ليس جزءا من النحو، بل هو قسيم النحو. وهكذا استقر مجال علم النحو عندهم باعتبار أنه دراسة الإعراب وبناء الجملة في مقابل الصرف الذي يتناول بنية الكلمة"[5].

ولذلك عرّف على انه: "علم يعرف به أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء"[6]، أو: "علم بأصول يعرف منها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً"[7].

وهناك من استخدم كلمة (النحو) بمدلول أضيق، فقصر استخدام هذه الكلمة على البحث في بناء الجملة، وبهذا المعنى استقر المصطلح في القرون المتأخرة للحضارات العربية الإسلامية"[1].

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب: الرضي، تح: محمد محيى الدين وآخرون: 6/1.
(2) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: نكري القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت، ط1، 1421هـ/2000م: 168/2.
(3) الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي أبو الحسن، مكتبة لبنان، ط1، 1996.
(4) ينظر: الممتع الكبير: ابن عصفور: 31.
(5) علم اللغة العربية: حجازى: 64.
(6) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3، 1379هـ/1959م: 3. ينظر: المعجم الوسيط: 908/2.
(7) دليل الطالبين لكلام النحويين: الكرمي مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد المقدسي الحنبلي، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، 1430هـ/2009م: 12.

ومن العلماء من توسع في مدلول مصطلح النحو، ولم يقصره على ما يضم النحو والصرف في الاصطلاح المخصص، بل يتجاوزهما معا، ومنه قول ابن جني في الخصائص: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[2]. وقال السيوطي في الاقتراح، معلقا عليه: أن هذا أليق التعاريف[3].

وأردف الصبان في حاشيته قوله: "وعلى هذا التعريف أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لا قسيم الصرف"[4]، أي "ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وإن أطلق على ما يشمل اثني عشر علما: اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ، وجعلوا البديع ذيلا لا قسما برأسه"[5].

وقد أشار الزمخشري في مقدمته إلى علاقة ما بين النحو والبيان فقال: "وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن الكافل بإبراز محاسنه الموكل بإثارة معادنه"[6]؛ فعبر بذلك عن اتصال النحو بالبلاغة وتلازمهما.

أما عند المتأخرين فقد غدا النحو (علم الإعراب والبناء) كما نبّه عليه الصبان حين قال: "واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف"[7].

وليس النحو مجرد الإعراب "كما وهم كثير من متأخري النحاة، وكما سار على ذلك معظم المشتغلين بهذا العلم ومسائله في معاهدنا وجامعاتنا، وهو الأمر الذي أساء إلى النحو تعليما وتعلما واستيعابا واستخداما وتطبيقا"[8].

---

(1) علم اللغة العربية: حجازى: 61.
(2) الخصائص: ابن جني: 35/1.
(3) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، ضبطه: عبد الحكيم عطية، راجعه: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط2، 1427هـ/2006م: 23.
(4) نفسه: 24/1
(5) نفسه: 24/1.
(6) المفصل: الزمخشري: 19.
(7) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 24/1.
(8) دراسات في علم اللغة: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (ب ط): 264.

وهكذا تحول النحو مما كان عليه من البحث في صحة تأليف الكلم للتعبير عما في النفس من أغراض، إلى البحث في ضبط الأواخر إعراباً وبناء، ضماناً لسلامة اللسان من اللحن، وبسط الكلام في عوامل ذلك والإسهاب في تعليله بالجدل النظري.

ويبقى مفهوم النحو يتأرجح بين التضييق والتوسيع، على حسب رؤية ، والقول: أن النحو يشتمل على كل ما تقدم، وهي جوانب داخلة في مسمّى النحو، يستعمل كل فرع منها على حسب حالة المتعلم، أو التخصص المدروس، والهدف من الدراسة؛ أقرب إلى الصواب.

محترزات التعريف

قوله: (علمٌ) دخل به كل علم.

قوله: (به يُعرف أحوالُ أواخرِ الكلم العربية)أي: أحوال أواخر الكلم، لا أوائلها، ولا أوساطها، لأن ذلك من أبحاث الصرف. والمراد بتغيير الأحوال: "أحكامها في ذواتها، أو فيما يعرض لها بالتركيب؛ من الكيفية والتقديم والتأخير"[1]، وتغييرها بسبب اختلاف العوامل الداخلة على الكلم، وذلك بتصييره – الآخر- مرفوعا، أو منصوبا، أو مخفوضا بعد أن كان ساكنا.

وقوله: (إفراداً وتركيباً) ليشمل علمي الإعراب والتصريف[2]، وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب"[3].

فهذا التعريف وصف لعلم النحو بما يتضمنه من علمي: الإعراب والتركيب، والصرف، وعلى أنهما جزء واحد، يدخلان تحت مسمّى النحو.

ما يلاحظ عل التعريف

الوارد في كتاب المصنف بتحقيق نجاة نولي (علم بِهِ يعرف أَحْوَال)[1]، وفي شرح حدود النحو للأبذي لابن قاسم (علم يعرف بِهِ أَحْوَال)[2]، وكذا ورد عند عدة من النحويين

(1) ينظر: شرح حدود النحو: ابن قاسم: 49.

(2) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة مصر، ط1، 1428هـ: 114/1.

(3) توضيح المقاصد: المرادي: 1508/3.

واللغويين في تعريفهم للنحو[3]، وتقديم لفظ (يعرف) على (بِهِ) أفضل من ناحية التركيب، ولعل ما ضبطته به محقّقة الكتاب سهو وقع منها.

في قول المصنف في تعريفه للنحو: "علمٌ به يُعرف أحوالُ أواخرِ الكلم العربية إفراداً وتركيباً" فيه نظر؛ لأن المراد بالإفراد ما يشمل علم الصرف، وعلم الصرف لا يهتم بأخر الكلمة بل ببنائها كلًا، وما يطرأ عليها من تغيير، ولو انه لم يأت بلفظ (أواخرِ) لكان أمثل، كما جاء في تعريف المرادي: "علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا"[4].

والإتيان بلفظ (أبنية) أوفق وأصح، وهذا ما جاء عليه تعريف الناظم كما في شرح حدود النحو لـلابذي لابن قاسم: "علم يعرف به أحوال أبنية الكلم العربية إفراداً وتركيباً وبناء"[5].

ولعله قد وقع خلط - لمحققة الكتاب، أو كاتب المخطوط - بين تعريف النحو على أن علم الصرف غير داخل في مسمّاه؛ لأنه بهذا الأساس عرّف بهذه الصيغة، كما تقدم[6].

وتعريف علم النحو بما يندرج فيه علم الصرف، لمعرفة أحوال الكلم العربي وبنائه، والحكم عليه من حيث الصحة والفساد؛ مما جعل منه "في عمومه نحوًا معياريًّا"[7]، وهذا غير كاف بالنظر إلى أن سبب وجوده ضعف السليقة العربية عند متكلميها، فكان ينبغي أن يراعى في كل عصر إلى ما يسد هذا الخلل ويقوم الاعوجاج في النطقلذا فإنه لا ينبغي أن يهمل من دراسة النحو وتدريسه غاية التوصل به إلى إتقان العربية أداء ونطقا، حتى يكون علما عملياً، يتعامل به، ويسترجع به بهاء استعمال اللسان العربي لغة للتخاطب العام في المجتمع، وليس حبيس الأوراق أو المؤسسات العلمية المتخصصة في ذلك.

فلا جرم أن النحو يتجاوز البحث في أواخر الكلم وعلامات الإعراب.

---

(1) الحدود: الأُبَّذيّ: 434.
(2) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 49.
(3) ينظر: التعريفات: الشريف الجرجاني: 240. و: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ديكنقوز: 3. و: دليل الطالبين: الكرمى: 12. و: المعجم الوسيط: 908/2.
(4)توضيح المقاصد: المرادي: 265/1.
(5) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 49.
(6) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 24/1. و: دليل الطالبين: الكرمى: 12.
(7) اللغة العربية: تمام حسان: 13.

وبعد ما عرّف المصنف النحو أعقبه بتعريف الكلام، و"إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات، إذ به يقع التفاهم"[1].

وإنما عناية النحاة وهدفهم ضبط الكلام من ناحية السلامة اللغوية، نحو ما كانت تتكلمه العرب، فالمقصود من كل القواعد والضوابط..في المنظومة النحوية؛ الكلامَ وسلامَته.

الكلام ومكوّناته: (اللفظ -التركيب - الإفادة)

- حدُّ الكلامِ:

ما تضمَّنَ مِنَ الكلمِ إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته[2].

أورد التعريف بلفظه ابن مالك في تسهيل الفوائد[3]، وابن الناظم في شرحه للتسهيل[4]، وكذا المناوي في التوقيف على مهمات التعاريف[5]، وبمعناه لابن آجُرُّوم في متن الآجرومية فذكر أنه: "اللفظُ المُرَكَّبُ المُفيدُ بالوَضْع"[6]، وعزاه بنحوه في المزهر لابن عبد المعطي[7].

على أن اللفظ في مقابل الكلمة، والتي هي: "اللَّفْظَة الدَّالَّة على معنى مُفْرد بِالْوَضْعِ"[8]، وتجمع على كلمات وكلِم[9].وفي مقابل الإسناد التركيب الذي هو: "ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى فأكثر. سواء أكان الضم ظاهراً كـ (قام زيد)، أم كان مُقَدَّراً كـ (قم)، إذْ التقدير: قُمْ أنت"[10].

---

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 23/1.
(2) الحدود: الأَبَّذيّ: 436.
(3) ينظر: تسهيل الفوائد: ابن مالك: 3.
(4) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني أبو عبد الله، جمال الدين، تح: عبد الرحمن السيد- محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ/1990م: 5/1.
(5) التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي: 283.
(6) متن الآجرومية: ابن آجُرُّوم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، دار الصميعي، 1419هـ/1998م: 5.
(7) ينظر: المزهر: السيوطي: 35/1.
(8) معجم مقاليد العلوم: السيوطي: 80.
(9) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي أبو البقاء الحنفي، تح: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت: 742.
(10) شرح الأجرومية: القحْطاني: 19.

وعلى أن "الوضع يُرَاد به القصد؛ أَيْ: أن يكون الكلام مقصودا للمتكلم؛ إخراجاً لما يتلفظ به النائم والساهي[1]، وأضاف في شرح التسهيل: المجنون[2]، ومعلوم أن الساهي والنائم لم يضعا لفظهما للإفادة، ولا قصداها، فهذا مفيد بغير الوضع[3]، وعلى هذا الاعتبار عرفه ابن هشام في المغني بقوله: "الْكَلَام هُوَ القَوْل الْمُفِيد بِالْقَصْدِ"[4].

ويكاد النحاة يجمعون في تعريفهم للكلام على اشتراط التلفظ في مسماه، والإسناد والإفادة فيه.

محترزات التعريف

قوله: (ما تضمن من الكلم) إعلام بالجنس الذي منه الكلام، وأنه ليس خطًّا ولا رمزًا ولا نحو ذلك، وإنما هو لفظ أو قول أو كلم، فاللفظ أبعد الثلاثة لوقوعه على المهمل والمستعمل بخلاف القول والكلم، والقول مثل الكلم في القرب لتساويهما في عدم تناول المهمل، لكن قد يقع القول على الرأي والاعتقاد مجازًا، وشاع ذلك حتى صار كأنه حقيقة ثابتة، ولم يعرض هذا للكلم، فكان تصدير حد الكلام به أولى، لكن على وجه يعم المؤلف من كلمتين فصاعدًا، فلذلك لم يقل (الكلم المتضمن) لأن الكلم اسم جنس جمعي كالنبِق والطَرَف واللّبِن، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، وإنما قيل (ما تضمن من الكلم) فصدّر الحد بما لصلاحيتها للواحد فما فوقه، ثم خرج الواحد بذكر تضمن الإسناد المفيد، فبقي الاثنان فصاعدا، وهو المراد[5].

قوله: (إسنادا) خرج بِهِ الْمُفْرَدَات والمركبات الإضافية والمزجية.

قوله: (مفيدا) خرج بِهِ كـ (برق نَحره)، والمعلوم عِنْد السَّامع كـ (السَّمَاء فَوْقنَا).

---

(1) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ/1998م: 23/1.

(2) ينظر: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري ، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة جمهورية مصر العربية، ط1، 1428هـ: 148/1.

(3) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1: 35/1.

(4) مغني اللبيب: ابن هشام: 490.

(5) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 7/1.

واحترز بمفيد مَا لَا فَائِدَة فِيهِ من الإسنادات نحو: السماء فوق الأرض، وتكلم أمس، والمتوقف على غَيره ك (إِن قَامَ زيد)[1]. ولكون الإفادة شرط هام في الكلام اقتصر الحريري في تعريفه للكلام عليها فقال:

حدُّ الكَلامِ مَا أفادَ المُستَمِعْ نحوُ سَعَى زَيدٌ وعَمروٌ مُتَّبِعْ[2]

و(مقصودا لذاته)"خرج بِهِ مَا كَانَ مَقْصُودا لغيره كصلة الْمَوْصُول نَحْو: (قَامَ أَبوهُ)، من قَوْلنَا (جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبوهُ)، فَإِنَّهَا مفيدة بانضمامها إِلَى الْمَوْصُول مَقْصُودَة بغَيْرهَا، وَهُوَ إِيضَاح الْوُصُول"[3]؛ فاحترز منه "إسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنه إسناد لم يقصد، هو ولا ما تضمنه لذاته، بل قصد لغيره، فليس كلاما بل هو جزء كلام، وذلك نحو: قاموا، من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا[4]. واحترز بمقصود كذلك من حديث النائم، ومحاكاة بعض الطيور الكلام[5]. فإنه ليس مقصودا؛ لكونه بدون وعي من صاحبه.

ما يلاحظ على التعريف

بالنظر إلى تعريف ابن آجُرُّوم - المتقدم - للكلام بأنه: "اللفظُ المُرَكَّبُ المُفيدُ بالوَضْع"[6]. وتعريف المصنف بقوله: "ما تضمَّنَ مِنَ الكلمِ إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته"[7].

يلاحظ على تعريف ابن آجروم بساطة التعبير وسلاسة الألفاظ، والاقتصاد في الكلام، مما يساعد في استحضاره وحفظه، فأتى بـ: (اللفظ) مكتفيا به عن قول الأبذي(ما تضمَّنَ مِنَ الكلمِ)، وإن كان تعريف الأبذي أدق منه علميا؛ في قوله: (إسناداً)؛ فإن تعبير ابن آجروم بـ: (المركب) غير مانع، فالمركب "إما إضافي كعبد الملك، وإما مزجي كبعلبك، وإما إسنادي كجادَ الحق"[8] فهو من ناحية " الاصطلاح فاسد،... إذ قد يدخل تحته ما ليس بكلام، كـ"بعلبك" فإنه لفظ مركب مفيد لمسماه، وإفادته له بالقصد، وهو مع

---

(1) ينظر: الكليات : الكفوي: 757.
(2) ملحة الإعراب: الحريري: 4.
(3) الكليات: الكفوي: 757. و ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 7/1.
(4) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 7/1-8.
(5) نفسه: 7/1.
(6) متن الآجرومية: 5.
(7) الحدود: الأَبَذيُّ: 436.
(8) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل: السَّراج محمد علي، تح: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ/1983م: 73.

ذلك ليس بكلام[1]، وقوله: (مقصوداً لذاته) أوفى بالمعنى من قول ابن آجروم (الوضع) لأنه محتمل فقد اختلفوا في مفهوم الوضع هل المراد منه الوضع العربي، أي أن يكون على وفق ما تكلم به العرب؛ فيخرج به ما ليس بعربي، ككلام الأعاجم[2]، وقيل أن المراد بالوضع القصد، وهو ما ذهب إليه ابن عصفور كما في التذييل[3]، وهو قصد المتكلم إفهام السامع.

والظاهر أن مراده الوضع العربي الذي هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي وغيره ليخرج كلام الأعاجم، لا القصد لأنه أدرجه في الإفادة[4]، وهو الصحيح كما يرى ابن قاسم[5].

وزاد بعض العلماء في حد الكلام (من ناطق واحد) احترازا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل الفعل، أو خبر المبتدأ، فإن مجموع النطقين مشتمل على ما اشتمل عليه مثله إذا نطق به واحد، وليس بكلام لعدم اتحاد الناطق، لأن الكلام عمل واحد، فلا يكون عامله إلا واحدا"[6].

وهذا الصنيع أولى؛ أي إيراد قيد (مقصودا لذاته)؛ لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام، وهو أولى من اكتفاء الحريري في تعريفه المتقدم[7] للكلام على قيد الإفادة، وقول ابن مالك - في الألفية- على منواله: كلامنا لفظ مفيد "كاستقم"[8] ...

وفي قوله: (كاستقم) تمثيل وهو الظاهر، ولم يذكر التركيب والقصد، نظرا إلى أن الإفادة تستلزمهما فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة في الحدود، لكنه في التسهيل صرح بهما وزاد فقال: "الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا"[9].

ولو سلم أنها التزامية. "فهجرُها إنما هو في الحدود الحقيقية التي بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم، وقد ينازع فيها استظهره وفي قوله ومثل هذا التعريف

(1) التذييل: أبو حيان: 39/1.
(2) ينظر: حاشية الآجرومية: العاصمي: 8.
(3) التذييل: أبو حيان: 35/1.
(4) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1417هـ/1997م: 31/1.
(5) ينظر: حاشية الآجرومية: ابن قاسم: 8.
(6) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 8/1.
(7) ملحة الإعراب: الحريري: 4.
(8) ألفية ابن مالك: 9.
(9) ينظر: تسهيل الفوائد: ابن مالك: 3.

ليس منها بل من الرسوم. فإن الأمور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بإزائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا"[1].

وسواء سُلّم أن ما يفهم ضمنا أو استلزاما كاف، أو غير كاف فإن ما يحتاج إلى بيانه، وقد يُحتجُّ عليه عند التخلف، الأولى ذكره، وهذا ما فعله المصنف.

وحدّ - المصنف - استوفى مدلول مصطلح الكلام، لأنه وصفه ما يتميز به (ما تضمَّنَ مِنَ الكلمِ إسناداً مفيداً) ، وأتى بما يدفع عنه احتمال دخول غيره (مقصوداً لذاته). وهو بهذا الأساس جامع مانع.

- حدُّ اللفظِ:

هو الصوتُ المشتملُ على بعضِ الحروف.

أورد التعريف بلفظه زكريا بن محمد السنيكي فيالحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة[2]، وزاد ابن الناظم في أوضح المسالك وغيره، قيد: (تحقيقاً أو تقديراً)[3]؛ "تحقيقًا: كمحمد وعليّ، وتقديرا: كالضمائر المستترة، في نحو: اقرأ، تعلم، نشكر؛ فإنها ليست بحروف ولا أصوات، والتعبير عنها بالضمائر المنفصلة تقريبا للفهم"[4].

وعبّر ابن هشام عن التقدير بـ: "(مَا هُوَ فِي قُوَّة ذَلِك) كالضمير الْمُسْتَتر فِي نَحْو اضْرِب واذهب الْمقدرَة بِقَوْلِك أَنْت"[5]. فإنه وإن لم يوجد لفظا فهو موجود في الذهن.

وأضاف ابن قاسم في حاشية على الأجرومية، وصف الهجائية للحروف فقال: "الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، التي أولها الألف، وآخرها الياء"[6]. فخرج بقيد الصوت؛ الكتابة، والرموز، والإشارة، ولو مفهومة، فإنها ليست كلاماً عند النحاة.

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 33/1.
(2) ينظر: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: السنيكي زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى، تح: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1411هـ: 78.
(3) أوضح المسالك: ابن الناظم: 33/1. وينظر: دليل الطالبين: الكرمى: 13.
(4) أوضح المسالك: ابن الناظم: 33/1.
(5) شرح قطر الندى: ابن هشام: 43.
(6) حاشية الآجرومية: ابن قاسم: 8.

وفي شرح التسهيل: لناظر الجيش: "واعلم أن اللّفظ هو الصوت الذي يعتمد على مقاطع الحروف"[1]؛ والمعروف أن المقطع هو مخرج الحرف، لا الحرف، وبالتالي فكلامه لا يستقيم إلا على ضرب من المجاز من باب تسمية المحل باسم الحال"[2].

وَأحسن تعاريفه على مَا قيل: "صَوت مُعْتَمد على مقطع، حَقِيقَة أَو حكما"[3].

وهذه التعاريف التي تقدمت تعريف للّفظ؛ بالناتج؛ أي بكونه معطى متحققا.

وعُرّف – الصوت - بالكيفية التي يتم بها إنتاج الصوت فقيل فيه: "هُوَ كَيْفيَّة قَائِمَة بالهواء تحدث بِسَبَب تموجه بالقرع أَو الْقلع فتصل إِلَى الصماخ بِسَبَب وُصُول محلهَا وَهُوَ الْهَوَاء"[4]، وَ"الصَّوْت أَعم من النُّطْق وَالْكَلَام. وَمَا لم يسمع من الْمُتَكَلّم من كَانَ يقرب مِنْهُ فَهُوَ دندنة لَا كَلَام"[5].

وَمَا خرج من الْفَم إِن لم يشْتَمل على حرف فَهُوَ صَوت، وَإِن اشْتَمَل وَلم يفد معنى فَهُوَ لفظ، وَإِن أَفَادَ معنى فَقَوْل، فَإِن كَانَ مُفردا فكلمة، أَو مركبا من اثْنَيْنِ وَلم يفد نِسْبَة مَقْصُودَة فجملة، أَو أَفَادَ ذَلِك فَكَلَام، أَو من ثَلَاثَة فَكلم[6].

وكلا الاتجاهين من تعريف الصوت بوصف الناتج، أو وصف كيفية الإنتاج، مفيد من ناحية، وإن كان وصفه بالحالة التي هو عليها أولى؛ لأنه وصف للشيء بما هو عليه وهو المطلوب في التعاريف.

محترزات التعريف

قوله: (الصوتُ) يدخل فيه كل صوت.والصوتُ: "عَرَضٌ يخرج من داخل الرئة مع النَّفَس مستطيلاً متصلاً بمقطع من مقطاع الحلق واللسان والشفتين"[7]. وسمي "الصوت لفظا لكونه يحدث سبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها، إطلاقا لاسم السبب على المسبب"[8].ويستعمل الصوت "مصدرا لصات يصوت فيكون معناه فعل الشخص

(1) شرح التسهيل: ناظر الجيش: 128/1.
(2) سر صناعة الإعراب: ابن جني: 19/1.
(3) الكليات: الكفوي: 795.
(4) الكليات: الكفوي: 562.
(5) نفسه: 562.
(6) نفسه: 562.
(7) دليل الطالبين: الكرمى: 13.
(8) شرح التصريح: الوقاد: 15/1.

الصائت، ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر"[1]. أياً كان ذلك المصدر؛ جمادا أو حيوانا أو إنسانا، فيصدق (الصوت) على ما كان " مُعْتَلًّا على فُعال نَحْو الدُّعاء والثُّغاء والعُواء لأنَّ نظيرَها من الصحيحِ الصُّراخ والنُّباح وعَلى فِعال النِّداء والنِّزَاء فأمَّا البُكَاءُ فَهُوَ صوتٌ"[2]. ومِنْ ذَلِكَ "الصَّرَّةُ: شِدَّةُ الصِّيَاحِ. صَرَّ الْجُنْدَبُ صَرِيرًا، وَصَرْصَرَ الْأَخْطَبُ صَرْصَرَةً. وَالصَّرَارِيُّ: الْمَلَّاحُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِرَفْعِهِ صَوْتَهُ"[3].

ويطلق الصوت على ما يصدر من الآلات، فنقول: "عَزَفَت القَوْسُ عَزْفاً، وعَزِيفاً: - أي- صَوَّتَتْ. ورَمْلٌ عازِفٌ وعزّافٌ: مُصَوِّتٌ. ومَطَرٌ عَزَّافٌ: مُجَلْجِلٌ"[4].

واحترز به "عن كل ما حصل به التفاهم وليس بلفظ، كالكتابة والإشارة ونحوهما. وهي تُسَمَّى عند اللُّغَويين بـ (الدَّوالّ) لأنها تدل على معنى يَفْهَمه المخاطَب بها.فخرج بذلك الكتابة، والرموز، والإشارة، ولو مفهومة"[5].

قوله: (المشتملُ على بعضِ الحروف) وذلك "من اشتمال الكل على جزئه المادي"[6]، "لكن هذا ظاهر إذا كان اللفظ حرفين أو أكثر فإن كان حرفا واحدا كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص"[7]، سَوَاء دلّ على معنى كزيد أم لم يدل كديز مقلوب زيد[8].

ويخرج به ما كان صوتا غير مشتمل على حرف كأصوات الجمادات والحيوانات، فهي ليست حروفا؛ بل أصوات فقط؛ فالصوت "ينطق فيكون نتيجة تحريك أعضاء الجهاز النطقي وما يصاحب هذا التحريك من آثار سمعية"[9]. وهذا التحريك فعل عاقل.

وهو "ما يطلق عليه الغربيون اسم: (فونيم) وحدة صوتية (عائلة صوتية). وفي إمكاننا نحن أن نطلق عليه اسم: (حرف) مقصودًا به الرمز الكتابي"[1]؛ لأن "كل عنصر

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 30/1.
(2) اللباب: العكبري: 440/2.
(3) مقاييس اللغة: ابن فارس: 284/3.
(4) تاج العروس: الزَّبيدي: 156/24.
(5) حاشية الآجرومية: العاصمي: 8.
(6) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 30/1.
(7) نفسه: 30/1.
(8) شرح قطر الندى: ابن هشام: 11.
(9) اللغة العربية: تمام حسان: 74.

لُغَوي لا بدّ له من صورة مادية في النطق خاصة به، ويمكن تعرفها في كل السياقات المختلفة، لاستقرارها على حالة واحدة"[2]، وإن تقاربت مخارجهما، "كالتفرق بين التاء والدال مثلا، على الرغم مما يخضعان له من تغيرات جزيئة في بعض السياقات"[3].

ما يلاحظ على التعريف

جاء تعريف المصنف للّفظ مبنياً على الاختصار، والاقتصار على أقل ما يُفهم منه مصطلح اللفظ.

فلم يصف هذه الحروف بالهجائية، ولا ذكر أولها ولا آخرها، كما فعل ابن قاسم العاصمي[4]، لأن كونها حروف هجائية معلوم بداهة، ولا وجه بأن يفهم ان المقصود بها حروف المعاني. فلم يحتج إلى هذا الوصف كما فعل الكثير.

قوله: (تحقيقا أو تقديرا) أي محقق تحقيقا أو مقدر تقديرا، أو بمعنى محققا أو مقدرا حال، ويعلم من هذا التعميم، أن لماهية اللفظ أفرادا محققة وأفرادا مقدرة[5].

وتعريف المصنف يفي ببيان معنى الصوت، والزيادات التي أوردها غيره كابن هشام في إضافة (تحقيقاً أو تقديراً)[6]، أو الكفوي (حَقِيقَة أَو حكما)[7]؛ وهي بنفس معنى التحقيق والتقدير. وهي وإن كانت مفيدة لزيادة الإيضاح، فهي غير لازمة في التعريف؛ لكون ما جاء به في تعريف المصنف اللفظ، بـ: (الصوتُ المشتملُ على بعضِ الحروف) وافٍ في بيان ما يصدق عليه. بسيط يتوافق مع إدراك المبتدئ.

- حدُّ التركيب:

ضمُّ كلمةٍ إلى مثلِها فأكثر.

(1) المدخل إلى علم اللغة: عبد التواب: 84.
(2) دراسات في علم اللغة: كمال بشر: 181.
(3) نفسه: 181.
(4) ينظر: حاشية الآجرومية: العاصمي: 8.
(5) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 30/1.
(6) أوضح المسالك: ابن الناظم: 33/1. وينظر: دليل الطالبين: الكرمى: 13.
(7) الكليات: الكفوي: 795.

الْمركب: "مَا تألف من الجزئين أَو الْأَجْزَاء ضد الْبَسِيط الَّذِي بِمَعْنى مَا لَا جُزْء لَهُ. وَعند النُّحَاة هُوَ: "اللَّفْظ الْمَوْضُوع الَّذِي قصد بِجُزْء مِنْهُ الدّلَالَة على جُزْء مَعْنَاهُ"[1].إذ التركيب "ضم كلمة إلى أخرى فأكثر، فكل مؤلف مركب من غير عكس"[2].

والتأُلُّف والتأليف: "وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين. وهو أخص من التركيب"[3].

محترزات التعريف

قوله: (ضمُّ كلمةٍ إلى مثلِها فأكثر) عام هذا إذا كان يريد به التركيب الذي هو جزء من أجزاء تعريف الكلام، وهو الظاهر لإيراده ضمن بيان المصطلحات المقيّدة لتعريف الكلام؛ فبدأ باللفظ وثنى بالكلام.

وقد "أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف الكلام من الكلم، بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر، على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة، لا مطلق الضّم"[4]. وذلك أن المركب على ضربَيْن: تركيبُ إفرادٍ، وتركيبُ إسنادٍ، فتركيبُ الإفراد أن تأتي بكلمتَيْن، فتركّبهما، وتجعلهما كلمةً واحدةً، بإزاء حقيقةٍ واحدةٍ، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتَيْن، وهو من قبيل النقْل، ويكون في الأعلام، نحو: معديكرب، وحضرموت.

ولا تفيد هذه الكَلِمُ بعد التركيب حتى يُخْبَر عنها بكلمةٍ أخرى، نحو: معديكرب مُقْبِلٌ، وحضرموتُ طيبةٌ. وتركيب الإسناد أن تركّب كلمة مع كلمة، تُنْسَب إحداهما إلى الأخرى. فعرَّفه بقوله: "أُسندت إحداهما إلى الأخرى" أنّه لم يُرِدْ مُطْلَقَ التركيب، بل تركيبَ الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلُّقٌ بالأخرى، على السبيل الذي به يحسن موقعُ الخبر، وتمامُ الفائدة"[5]. وهو التركيب الإسنادي.

ما يلاحظ على التعريف

قوله: (ضمُّ كلمةٍ إلى مثلِها فأكثر). كان الأولى أن يقيده بالإفادة؛ أي ببيان انه: "التركيب الذي ينعقد به الكلام، ويحصل منه الفائدة"[6]، و"لا يحصل التّركيب الّذي ينعقد به الكلام وتحصل منه الفائدة إلاَّ من اسمين أُسْنِدَ أحدهما إلى الآخر؛ كإسناد (ذاهب) إلى

(1) دستور العلماء: نكري: 168/3.
(2) شرح التصريح: الوقاد: 15/1.
(3) نفسه: 15/1.
(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 24/1.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 72/1.
(6) نفسه: 73/1.

(زيد) في قولنا: (زيدٌ ذاهب)؛ أو من اسم وفعل مُسند إلى الاسم، كإسناد (فاز) إلى (التّائب) في قولنا: (فاز التّائب)"[1].

قال في شرح التسهيل: "وقد صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة"[2].

فتعريف المصنف يحتاج إلى قيد (الإفادة) مضافة إلى ضم الكلم بعضها إلى بعض؛ ليصدق على التركيب الذي هو جزء من مصطلحات الكلام، لا التركيب على عمومه، وعليه أن تعريفه غير جامع من هذه الناحية.

- حدُّ الإفادة:

ما حصلَ للسامعِ ما لم يكنْ عنده بالوضعِ، أي بالقصد.

أطلق النحاة المفيد على أمور: "على ما يقابل المهمل، حتى إنّ كل لفظ موضوع مفيد مفردًا كان أو مركبًا، وعلى ما يفيد فائدة جديدة، وعلى ما يصحُّ السكوت عليه، وفسَّروا صحة السّكوت، بأنّ الكلام لا يستتبع لفظًا آخر، انتظار المحكوم عليه وبه"[3].

فعرفوا: الإفادة، بـ: "الدلالة على معنى يحسن السكوت عليه"[4]، والمراد بها "الإفادة التامة، أي التركيبية، إذ الإفرادية غير معتد بها في نظرهم"[5]، وهي: "كلمتان فصاعدا أسندت إحداهما إلى الأخرى إسنادا يفيد المخاطب ما لم يكن عنده في ظن المتكلم"[6].

فالمفيد: "ما دل على معنى يحسن السكوت عليه"[7]؛ أي: من المتكلم بحيث يقنع السامع، ولا ينتظر مزيدا من المخاطِب، وهذا يستلزم أن يكون الكلام مركبا مقصودا، وعلى ذلك، فلا حاجة لهذين القيدين، كما قال في التصريح[8].

---

(1) اللمحة: ابن الصائغ: 103/1.
(2) توضيح المقاصد: المرادي: 270/1.
(3) شرح قواعد الإعراب لابن هشام: القُوجَوي محمد بن مصطفى، تح: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط1، 1416هـ/1995 م: 12-13.
(4) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ابن القيم برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب، تح: محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1373هـ/1954م.: 77/1.
(5) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: الجَوجَري شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي ، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط1، 1423هـ/2004م: 161/1.
(6) أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1409هـ/1989م: 609/2.
(7) أوضح المسالك: ابن هشام: 33/1.
(8) ينظر: شرح التصريح: الوقاد: 1/ 20-21.

و"المراد بالكلام المفيد ما صورته صورة ما يحصل منه فائدة، أي: ما من شأنه أن يفيد، ولا يلزم إفادته من ذلك المحل بخصوصه. ولا شك أن قول النائم: قام زيد مثلا شأنه ذلك؛ فهو داخل إلى أن يخرج بقيد القصد"[1]. والإفادة: إِنَّمَا تسْتَعْمل فِي الْمعَانِي المفهومة بِالدّلَالَةِ الْعَقْلِيَّة"[2].

والملاحظ: أنّ اللفظ المفيد يُسَمّى كلامًا وجملة.

فمن ذهب إلى ترادف الجملة والكلام، وهو صاحب "المفصَّل"، وصاحب "اللُّباب"، وابن الحاجب لم يفرّق بين صحّة السّكوت وحُسْن السّكوت.

فمن ذهب إلى عموم الجملة، وهو سائر النحاة، فرّق بين صحة السكوت وحسن السكوت بأن يقال: المراد بصحّة السكوت كونُ الكلام متضمّنًا للإسناد الأصلي، وكان مقصودًا لذاته.

فعلى هذا، اللفظ المفيد إذا كان مفسّرًا بصحّة السكوت يكون تعريفًا للجملة، وإذا كان مفسّرًا بحسن السكوت يكون تعريفًا للكلام.

سواء كان لذلك المفيد فائدة جديدة أو لا، فيندرج تحت تعريف الكلام، مثل: السماء فوقنا. هذا عند كثير من النُّحاة.وأما عند سيبويه، وهو مختار أرباب المعاني، فالمفيد مفسّر بما يفيد فائدة جديدة، فمثل هذا المثال لا يكون كلامًا.

وقولهم: (ما يَحْسُنُ السكوتُ عليه): أي يحسن سكوت المخاطب عليه، بحيث لا يحتاج إلى لفظ آخر ليفيد فائدة تامّة؛ "لأنّ المخاطب قد يتوقّف إلى لفظ آخر في بعض الكلام التّام"[3]؛ لأن الأصل أن تخاطب المخاطب بما يعرف هذا الأصل فيه فإن جدّ عليه جديد فلابد أن تعطيه ما يوضح له هذا الجديد، إذا كنت تريد أن تفيده فائدة جديدة فلابد أن يكون عندك ما تقوي به هذه الفائدة الجديدة وإلا فإن كنت تعطيه معلومة قديمة فإنما تؤكدها له.

لم يشترط كثير من النحويين في الكلام سوى التركيب الإسنادي، فمتى حصل الإسناد كان كلاما، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد، فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالإسناد. قال

---

(1) شرح التسهيل: ناظر الجيش: 148/1.
(2) الكليات: الكفوي: 153.
(3) شرح قواعد الإعراب: القُوجَوي: 12-13.

في شرح التسهيل: وقد صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة"[1].

محترزات التعريف

قوله: (ما حصلَ للسامعِ ما لم يكنْ عنده بالوضعِ) أي من الإفادة، والإدراك لشيء ما؛ "وإنَّما تُحدّث بما لا يُعرَف، فتُفيد السامعَ ما لم يكن عنده"[2].

قال الجرجاوي: "ونعني معشر النُّحَاة بالمفيد حَيْثُ أطلقناه فِي بحث الْكَلَام مَا يحسن من الْمُتَكَلّم السُّكُوت عَلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يصير السَّامع منتظرا لشَيْء آخر"[3].

فهو "فصل أخرج به ما يطلق عليه لفظ، وليس بكلام في الاصطلاح لكونه غير مفيد. وذلك خمسة أشياء: الكلمة، نحو: زيد، والمركب تركيبا تقييديا نحو: غلام زيد، أو تركيبا إسناديا لا يجهل، كالنار حارة، أو لم يقصد ككلام النائم، أو قصد لغيره لا لذاته كالجملة الموصول بها، فلا يسمى شيء من ذلك كلاما في الاصطلاح لكونه غير مفيد الإفادة الاصطلاحية، وهي إفهام معنى يحسن السكوت عليه"[4]. بحيث لا يصير السامع، منتظرًا لشيء آخر.

قوله: (أي بالقصد) يخرج به ما حصل من الفائدة بغير قصد المتكلم؛ لأنه مصدر الإفادة، فهو يريد أن يفيد المخاطب ما لم يكن عنده في ظنه[5].

فـ"الملحوظ فِي الإفادة إِنَّمَا هُوَ جَانب السَّائِل، وَفِي الدّلَالَة جَانب اللَّفْظ أَو الْمُتَكَلّم"[6]؛ ولذلك قال الحريري في تَعْرِيف الْكَلَام:

حدُّ الكَلامِ مَا أفادَ المُستَمِعْ نحوُ سَعَى زَيدٌ وعَمروٌ مُتَّبِعْ[7]

ما يلاحظ على التعريف

انفرد المصنف في تعريف الإفادة بهذه الصيغة - فيما أعلم - ؛ فلم أجد من عرفه بمثل تعريفه.

---

(1) توضيح المقاصد: المرادي: 270/1.
(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 243/2.
(3) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقّاد: 31.
(4) توضيح المقاصد: المرادي: 268/1.
(5) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 609/2.
(6) الكليات: الكفوي: 153.
(7) ملحة الإعراب: الحريري: 4.

ويلاحظ في تعريف المصنف نوع من الغموض، فاحتاج إلى أن يزيله بما يفيد التفسير، بقوله: أي بالقصد.ومع ذلك لازمه الغموض والإبهام؛ فيُتساءل، قصد من؟، والمراد: قصد المتكلم بحيث يقنع السامع، ولا ينتظر مزيدا من المخاطب.

فلو عرف الإفادة بـ: "إفهام معنى يحسن السكوت عليه"[1]. أو بـ: "الدلالة على معنى يحسن السكوت عليه"[2]، لكان أولى.

ولا تُنكر دقّة المصنف في اختياره عبارة: (ما حصلَ للسامعِ) في تعريف الإفادة. ولم يقل: (ما أفاد)؛ لأنه يُعد خلطاً؛ فالترجمة للإفادة، والتعريف للمفيد؛ المراد به: "ما يُفهم منه معنى يحسن السكوت عليه"[3].

هذا التعريفُ - للإفادة - مطموسٌ في: (ب)"[4]، وهو رمز للنسخة الثالثة التي اعتمدتها المحققة*. ولم يرد في شرح ابن قاسم تعريف للإفادة.

- حدُّ الكلمة:

لفظٌ دالٌ - بالقوةِ أو بالفعلِ- على معنى مفرد.

وقريب من تعريف الناظم للكلمة، جاء تعريف المرادي في توضيح المقاصد والذي أورده:" لفظ بالفعل أو بالقوة دل بالوضع على معنى مفرد"[5].

ولعل أخصر تعريف للكلمة ما عرفها به ابن هشام في متن القطر بقوله: "الكلمة قول مفرد"[6]. ورأى الأشموني: "أن أنسب وَأحسن حُدُود الكلمة: "قَول مُفْرد مُسْتَقل أَو منوي مَعَه"[7]، وهو قريب من تعريف ناظر الجيش في شرح التسهيل الذي أورده بلفظ: " الكلمةُ لفظٌ مستقلٌ دالٌ بالوضع تحقيقا أو تقديرا، أو منوِيٌّ معه[8]، وعقب عليه الأشموني بقوله:

---

(1) توضيح المقاصد: المرادي: 268/1.
(2) إرشاد السالك: ابن قيم الجوزية: 77/1.
(3) شرح الكافية: ابن مالك: 157/1.
(4) الحدود: الأَبَذيّ: 435.
* وهي "من جامعةِ الإمامِ محمد بن سعود الإسلاميةِ بالرياض، مصوَّرة عن الظاهريةِ 1845- الفهرس 201 بخطٍّ معتادٍ، ضمن مجموع 19-24، ووقعتْ في عشرِ صفحات، وتراوحت السطورُ بينَ اثني عشر سطراً وثلاثة عشر سطراً، وخمسة عشر وسبعة عشر. ورمزتُ لها بالرمز (ب) . وهي واضحةٌ، ولكن بها رطوبة". الحدود: الأبذي: 420.
(5) توضيح المقاصد: المرادي: 273/1.
(6) متن قطر الندى: ابن هشام: 4.
(7) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 23/1.
(8) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك:3/1.

"وَلم أحتج إِلَى مَا زَاده فِي التسهيل من قَوْله دَال بِالْوَضْعِ مخرجا المهمل لتعبيره بِاللَّفْظِ الشَّامِل لذَلِك"[1]. فهو لكل ملفوظ، أما القول فلا يدخل فيه المهمل، لأنه غير مقول.

محترزات التعريف

قوله: (لفظ) جِنْسٌ للكلمة، وذلك أنّ اللفظ"يشتمل المُهْمَل والمستعمل، فالمهملُ ما يُمْكِن ائتلافُه من الحروف ولم يَضَعْه الواضع بإزاء معنًى نحو: صص وكق، ونحوهما، وهذا وما كان مثله لا يسمَّى واحد منها كلمةً، لأنّه ليس شيئًا من وَضْع الواضع، ويسمّى لفظة، لأنّه جماعةُ حروفٍ ملفوظٍ بها؛ فكلُّ كلمةٍ لفظةٌ، وليس كلّ لفظة كلمةً؛ ولو قال عِوَضَ اللفظة: عَرَضٌ أو"صَوْتٌ لصحَّ ذلك، ولكنّ اللفظة أَقْرَبُ لأنّه يتضمّنها... واللفظ "مصدر أريد به اسم المفعول أي الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق"[2].

قوله: (الدالّةُ على معنًى): فصلٌ* فَصَلَه من المُهْمَل الذي لا يدلّ على معنى"[3].

وقوله: "مُفْرَد": فصلٌ ثانٍ فصله من المركَّب، وهو- المفرد- : "ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فخرج المركب، وهو ما يدل جزء لفظه على جزء معناه، ك (ضَرَبَا) ، و(ضَرَبُوا) فإن الفعل في كل منهما كلمة، والألف في الأول والواو في الثاني في كل منهما كلمة. ولو سميت بإحداهما لكان كلمة واحدة"[4]؛ لأنك حينئذ لا تجد لأحد الجزأين منه دلالة على جزء المعنى، وهو الذات المسمّاة فيكون مفردا، بخلاف ما قبل التسمية، حيث كان الفعل دالا على المسند والضمير دالا على المسند إليه، فكان مركبا.

ويخرج به كذلك، نحو: "(الرجل)، و(الغلام)، ونحوهما مما هو معرَّفٌ بالألف واللام، فإنّه يدلّ على معنيَيْن: التعريفِ، والمعرَّفِ؛ وهو من جهة النطْق لفظةٌ واحدةٌ، وكلمتان؛ إذ كان مركّبًا من الألف واللام الدالّةِ على التعريف، وهي كلمةٌ، لأنّها حرفُ معنًى، والمعرَّفُ كلمةٌ أخرى، واعتبارُ ذلك أن يدلّ مجموعُ اللفظ على معنًى، ولا يدلّ جُزْؤُه على شيءٍ من معناه، ولا على غيره من حيثُ هو جُزْءٌ له، وذلك نحو قولك:

---

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 23/1.
(2) حاشية الصبان على شرح الأشمونى:32/1.
* "الفصل هو المميز للماهية عن مشاركتها، فهو هنا يفصل المركب عن التعريف". ينظر شرح المفصل: 14/1.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 70/1.
(4) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 139/1.

"زَيْدٌ"، فهذا اللفظُ يدلّ على المسمّى، ولو أفردتَ حرفًا من هذا اللفظ، أو حرفَيْن، نحو الزاي مثلًا، لم يدلّ على معنًى ألبَتَّة"[1].

وَهُوَ مَا لَا يدل جزؤه على جُزْء مَعْنَاهُ الْمركب وبالمستقل أبعاض الْكَلِمَات الدَّالَّة على معنى كحروف المضارعة وياء النّسَب وتاء التَّأْنِيث وَألف ضَارب فَلَيْسَتْ بِكَلِمَات لعدم استقلالها"[2].

فالمفرد عند النحاة "اللفظة الواحدة بدليل إعراب كل منهما بإعراب مستقل والإعراب إنما يكون على آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره في العربية من خلط اصطلاح باصطلاح"[3].

فخرج بـ (المفرد) ما هو ضد المفرد كـ "المركب، والمفرد ضد المضاف"[4].

قوله: (بالقوةِ أو بالفعل) لا يعتبر قيدا، وإنما هو توضيح ومعلومة مضافة؛ - لذلك استغنى عن ايرادها كثير من المعرفين- يريد المصنف أن يبين أن الألفاظ منها "ما يكون بالقوة أو بالفعل، والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة، ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الأفعال استحضارا لا خفاء معه ولا لبس"[5]. فالضمائر ألفاظ موجودة بقوة استحضارها في الذهن ، وإن لم تظهر بالفعل في صورة ألفاظ مسموعة.

وكما أن دي سوسور يتكلم عن صورة صوتية ذهنية، ينسج المتكلم على منوالها، يقول يسبرسن بفكرة التقسيم إلى كلام بالفعل وكلام بالقوة؛ فالكلمة المنطوقة فعلية، والكلمة التي تبقى في الذهن غير منطوقة، أو تبقى في القاموس غير مستعملة كلمة بالقوة، وكلاهما مشروط اجتماعيا"[6].

فاللفظ إما أن يكون بالقوةِ أو بالفعلِ؛ أي تحقق وجوده في الخارج - مسموع - ، أو في الداخل - الذهن-، فهو إما منطوق به بالفعل أو بالقوة. والتقديري ما لا يمكن النطق به فإن الضمير المستتر لم يوضع له لفظ حتى ينطق به، وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب.

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 1/70-71.
(2) همع الهوامع : السيوطي: 1/23.
(3) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 1/40.
(4) أمالي ابن الحاجب: 2/609.
(5) شرح التصريح: الوقاد: 1/17.
(6) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان: 44.

فقول المعربين في: (استقم) مثلا ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت أي تصوير معناه تقريبا وتدريبا أنت"[1]. للفهم، ولئلا يُرى انه فعل من دون فاعل، فيتشوش ذهن المتعلم، وتختلط مداركه. وعليه "فليس في (اضرب) - مثلا- إلا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له، فأقيم مقام اللفظ في جعله جزء الكلام الملفوظ كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت إذا رجع الضمير إلى الصوت"[2].

وقد انتقد تمام حسان تعريفات العلماء للكلمة فقال: "التعريفات العربية للكلمة - برغم اعتمادها على طبيعة اللغة العربية- إما أن تخلط بين الكلمة واللفظ والقول، كقول الأشموني: "الكلمة هي اللفظ المفرد"[3]، وقول صاحب الشذور: "الكلمة قول مفرد"، وهذا تعريف صادق على كل نطق بين سكتتين، ولو كان جملة أو أكثر؛ لأن إفراد اللفظ أو القول معناه أن يكون بين سكتتين؛ وإما أن نضيف إلى هذا الخلط خلطًا آخر، بأن تبني التعريف على العلاقة بين الكلمة ومعناها، أي الفكرة التي تعبر عنها، كقول ابن عقيل: "الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد"، فهذا يصدق على باء الجر التي وضعت لمعنى مفرد هو المصاحبة، مع أنها ليست كلمة ..."[4]، فنية اللفظ إنما تكون عند عدم وجوده، وتكون في صورة تقديره في الكلام، ويمثل السيوطي لذلك بأنت في قم.

قال تمام حسان: "ويمكن تلخيص العيوب التي في هذه التعريفات، فيما يأتي:

1- أنها لا تفرق بين الصوت والحرف، أي بين عملية النطق والنظام الذي تجري عليه[5].

2- أنها تخلط بين الوظيفة اللغوية، والمعاني المنطقية والوضعية.

3- أنها لا تفرق بين وجود الكلمة وعدمها في تعريفها، وهذا ما يؤدي إلى الخلط في التفكير"[6].

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشمونى:31/1.
(2) نفسه: 31/1.
(3) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 23/1.
(4) همع الهوامع: السيوطي: 23/1.
(5) مناهج البحث: تمام حسان: 225.
(6) نفسه: 225-226.

والقول بأن تعريفات المتقدمين للكلمة لا تفرق بين الصوت والحرف، قول ينبغي أن لا يؤخذ على الإطلاق العام ؛ فقد يكون تعبيرهم بـ(الصوت) أو(الحرف) أو(الكلمة) مراد في حدّ ذاته، على حسب تصور الكلمة بكونها نظام نطقي متلفظ به، أو نظام تركيبي مقروء، "فالفرق بين الصوت والحرف "هو فرق ما بين العمل والنظر...، فالصوت عملية نطقية تدخل في تجارب الحواس، وعلى الأخص السمع والبصر، يؤديه الجهاز النطقي حركة، وتسمعه الأذن، وترى العين بعض حركات الجهاز النطقي حين أدائه. أما الحرف فهو عنوان مجموعة من الأصوات، يجمعها نسب معين، فهو فكرة عقلية لا عملية عضلية"[1]. لذلك سمي حرفا، والصوت ما ينطق ويسمع.

ما يلاحظ على التعريف

كان اختيار الأبذي موفقا في اختيار (لفظ) بدل (لفظة)[2]؛ فقوله: "لفظ: جنس يدخل تحته كل ملفوظ به، مهملا كان أو مستعملا. وهو أولى بالذكر من: لفظة؛ لأمرين:

أحدهما: أن التاء للوحدة وهي إنما تتحقق في الحرف الواحد. ولا يستقيم ذلك؛ إذ الكلمة ليست محصورة فيه، واللفظ يقع على كل ملفوظ به، حرفا كان أو أكثر.

الثاني: أن لفظا مصدر مراد به المفعول، كقولهم للمخلوق خلق، وللمنسوج نسج. والمعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء.وأكثر ما يوجد في عبارات المتقدمين: لفظ لا لفظة[3].

وفي اختيار (لفظ) بدل (صوت)، والسَّبَبُ "فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذِكْرُ الصَّوْتِ لأَنَّ الصَّوْتَ يَنْقَسِمُ إِلَى صَوْتِ الْحَيَوَانِ وَإِلَى غَيْرِهِ، وَصَوْتُ الْإِنْسَانِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَحْدُثُ مَنْ حَلْقِهِ وَإِلَى غَيْرِهِ، وَالصَّوْتُ الْحَادِثُ مِنَ الْحَلْقِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَكُونُ حُدُوثُهُ مَخْصُوصًا بِأَحْوَالٍ مَخْصُوصَةٍ مِثْلَ هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَإِلَى مَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ مِثْلَ الْأَصْوَاتِ الْحَادِثَةِ عِنْدَ الْأَوْجَاعِ وَالرَّاحَاتِ وَالسُّعَالِ وَغَيْرِهَا، فَالصَّوْتُ جِنْسٌ بَعِيدٌ، وَاللَّفْظُ جِنْسٌ قَرِيبٌ، وَإِيرَادُ الْجِنْسِ الْقَرِيبِ أَوْلَى مِنَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ"[4].

---

(1) المدخل إلى علم اللغة: عبد التواب: 84.
(2) الحدود: الأَبَذيّ: 435.
(3) شرح التسهيل: ناظر الجيش: 128/1.
(4) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): فخر الدين الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ: 363/1.

أضاف المصنف لتعريف الكلمة قوله: (بالقوةِ أو بالفعلِ) على عكس عآمّة المعرفين للكلمة، ولعله استند في ذلك إلى تعريف المرادي في توضيح المقاصد والذي عرّفه بأنه: "لفظ بالفعل أو بالقوة دل بالوضع على معنى مفرد"[1] وقد تقدمت علة الزيادة محترزاتالتعريف. ومع أن قوله: (بالقوةِ أو بالفعل) أضاف فائدة لمفهوم الكلمة، وأشار إلى ملمح دقيق-كما تقدم-، إلا ان التعاريف مبناها على الاختصار وإيراد القيود المحددة للمصطلح؛ فكان الأولى الاستغناء عنه.

تقديم قوله (دالٌ) على (بالقوةِ أو بالفعلِ) فقال: " لفظٌ دالٌ - بالقوةِ أو بالفعلِ- على معنى"[2]. والظاهر أن هذا التقديم والتأخير: إما أن يكون سهوا من المصنف فقدم ما يؤخر...- وهذا مستبعد- ، أو خطأ من الكاتب أو ناسخ المخطوط، أو من اختيار المحققة استنادا على ما في النسخ، أو مطبعي. لأن المعنى مبهم ولا يكاد يستقيم؛ إذا حمل على كون اللفظ موجود بالقوةِ أو بالفعلِ على ما أورده المرادي[3]. وكذا ما يفهم من عبارات غيره من النحاة[4]، وأما لفظٌ (دالٌ) فاتصاله بقوله: (على معنى) أولى.

فـ "كان الأحسنُ أن يقدمَ قولَه بالقوةِ أو بالفعلِ على "دال"، لأن المرادَ أن الكلمةَ لفظٌ بالقوةِ أو بالفعلِ"[5]، فتكون صياغة التعريف لفظٌ بالقوةِ أو بالفعلِ دالٌ على معنى مفرد.

ولعل المصنف يريد أن يشير إلى: أن دلالة ومعنى اللفظ هي التي تكون متحققة بألفاظ مذكورة، أو مفاهيم معقولة، لا اللفظ؛ فكونه غير موجود في الخارج على صورة سمعية ليس موجودا، وإن كان متحققا في الذهن.

وكان الأولى أن يزيد بالوضع بعد قوله مفرد، ليخرج ما دل بالعقل كدلالة اللفظ على حياة اللافظ، فإن قلت سكت ابن هشام عن الوضع فقال: "الكلمة قول مفرد"[6]، فالظاهر إنما استغنى عن ذكره لأنه جعل الجنس (القول)، وهو خاص بالموضوع فلم يحتج إلى ذكره، والمصنف جعله (اللفظ)، وهو أعم من الموضوع فاحتاج إلى ذكره[7].

---

(1) توضيح المقاصد: المرادي: 273/1.
(2) الحدود: الأَبَذيٌ: 435.
(3) توضيح المقاصد: المرادي: 273/1.
(4) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى:31/1. و: مناهج البحث في اللغة: تمام حسان: 44.
(5) شرح الحدود: ابن قاسم: 50.
(6) متن قطر الندى: ابن هشام: 4.
(7) ينظر: شرح الحدود: ابن قاسم: 50.

وممن أضاف كلمة بالوضع لقيد (المفرد) في التعريف الزمخشري في المفصل في صنعة الإعراب[1]، والأشموني[2]، وقال صاحب الأجرومية في تعريفه الكلام: "هو اللفظُ المُرَكَّبُ المُفيدُ بالوَضْع"[3]. والوضع:"تخصيص شيء بشيء؛ بحيث يفهم المراد من ذلك الشيء"[4].

وعليه: يلاحظ على تعريف المصنف قصور، لكونه لم يضف قيد (الوضع) للدلالة، الذي أورده المرادي في التوضيح[5]؛ لتعبيره بِاللَّفْظِ الشَّامِل للمستعمل والمهمل[6].

ويمكن أن يدخل فيه ما ليس منه، فقولهم: دال بالوضع: "فصل أخرج به المهمل، كديز مقلوب زيد؛ فإنه لم يوضع لشيء، وإن دل السامع على حضور الناطق به وغير ذلك، فتلك دلالة عقلية لا وضعية وليست بمقصودة هنا"[7].

فهو بهذا الأساس غير مانع من دخول المهمل من الألفاظ، مع العلم بأنه غير مراد.

- حدُّ الكلم:

ما رُكِّب من ثلاثِ كلماتٍ فصاعداً، أفاد، أم لم يُفِد.

الكلم: "جنس الْكَلِمَة وَحقه أَن يَقع على الْقَلِيل وَالْكثير كَالْمَاءِ، وَلَكِن غلب على الْكثير وَلم يَقع إِلَّا على مَا فَوق الِاثْنَيْنِ"[8]، وهو "اسمُ جِنسٍ جَمعي"[9]، ومعنى كونه اسم جنس جمعي: "أنه يدل على جماعة وإذا زيد على لفظه تاء التأنيث فقيل: "كلمة"، نقص معناه وصار دالا على الواحد"[10]، واحِدُه كَلِمَة، لَا جمع كَثْرَة وَلَا قلَّة وَلَا شَرطه تعدد الْأَنْوَاع[11]،بِدَلِيل تذكيره فِي قَوْله تعالى: {إِلَيْهِ يصعد الْكَلم الطّيب} فاطر: ولم يتفِيهِ نظم واحده"[12].

(1) المفصل: الزمخشري: 23.
(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 23/1.
(3) متن الآجرومية: 5.
(4) شرح التسهيل: ناظر الجيش: 128/1.
(5) ينظر: توضيح المقاصد: المرادي: 273/1.
(6) ينظر: همع الهوامع : السيوطي: 23/1.
(7) شرح التسهيل: ناظر الجيش: 129/1.
(8) الكليات: الكفوي،: 758.
(9) التذييل: أبو حيان: 17/1.
(10) ضياء السالك: النجار: 26/1.
(11) همع الهوامع: السيوطي: 54/1.
(12) همع الهوامع: السيوطي: 54/1.

ولا يَكُونُ الكلم أَقَلَّ من ثَلاثِ كَلِمَاتٍ؛ لأنَّه جمع كَلِمَةٍ، ولهذا قال سيبويه: " هذا بابُ علم ما الكَلِمُ من العربية"[1]. ولَمْ يَقُلْ مَا الكَلامُ؛ لأنَّه أَرَادَ نَفْسَ ثَلاثَةِ أَشْيَاءَ: الاسْمِ، والفِعْلِ، والحَرْفِ، فجَاءَ بِمَا لَا يَكُونُ إِلَّا جَمْعًا، وتَرَكَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ عَلَى الوَاحِدِ والجَمَاعَةِ"[2].

فاختار الكلم على الكلام وذلك أن الكلام اسم من كلم بمنزلة السلام من سلم، وهما بمعنى التكليم والتسليم، وهما المصدران الجاريان على كلم وسلم"[3].

فهو يقع على ما كان جَمْعًا، مفيدًا كان أو غيرَ مفيدٍ. فإذا قلت: "قام زيدٌ" أو"زيدٌ قائمٌ"، فهو كلامٌ، لحُصولِ الفائدة منه. ولا يقال له: كَلِمٌ. لأنّه ليس بجمعٍ، إذ كان من جُزْأَيْن، وأَقلُّ الجمع ثلاثةٌ. ولو قلت: "إنّ زيدًا قائمٌ"، و"ما زيدٌ قائمٌ"، كان كلامًا من جهة إفادته، وتسمَّى كَلِمَا لأنّه جمعٌ"[4].

وفي دليل الطالبين لكلام النحويين[5] بنحو ما قاله المصنف، وعرّفه السيوطي في همع الهوامع بمثل ذلك: إلا قوله: "أَفَادَ أم لَا "[6]، في مقابل (أفاد أم لم يفد).

محترزات التعريف

قوله: (ما رُكِّب) صدّر الحد بما "لصلاحيتها للواحد فما فوقه"[7]، ثم خرج الواحد بقوله(رُكِّب) لأنه مفرد غير مركب، والمقصود بالمركب هنا أن يكونأكثر من كلمة، فضم ما تركب من كلمتين، فصاعدا، كزيد قائم، وخرج ما كان ملفوظا به غير مركب، كزيد، فبقي الاثنان فصاعدا.

قوله: (من ثلاثِ كلماتٍ فصاعداً) فصل خرج به المركب من كلمتين؛ فالكلم جمع، "وأقل ما يتناول ثلاث كلمات"[8].

والظاهر من كلامهم "أن المراد بالكلمات في الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاثة ألفاظ مهملة كلها أو بعضها"[9].

---

(1) الكتاب: سيبويه: 12/1.
(2) الصحاح: الجوهري: 2023/5.
(3) الخصائص: ابن جني: 36/1.
(4) شرح المفصل: ابن يعيش: 75/1.
(5) ينظر: دليل الطالبين: الكرمى: 14.
(6) ينظر: همع الهوامع: السيوطي: 54/1.
(7) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 7/1.
(8) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 7/1.
(9) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 35/1.

واخْتلفُوا في أقل ما يسمى كلما "على مَذَاهِب أَحدهَا وَعَلِيهِ الْأَكْثَر أَنه لَا يَقع إِلَّا على مَا فَوق الْعشْرَة وَإِذا قصد بِهِ مَا دونهَا جمع بِأَلف وتاء وَالثَّانِي أَنه يَقع على الْكثير والقليل وَالثَّالِث أَنه لَا يَقع على أقل من ثَلَاث وَعَلِيهِ ابْن مَالك"[1]

واحترز بقوله: (كلمات) "عمّا يأتلف من الحروف، نحو: الأسماء المفردة، نحو: زيدٍ، وعمرٍو، ونحوهما"[2]. وَلَا يُطلق الْكَلم على الْمركب من كَلِمَتَيْنِ إِلَّا عِنْد من يجوز إِطْلَاق اسْم الْجمع على اثْنَيْن[3].

قوله: (أفاد، أم لم يُفِد) لبيان عدم اشتراط الإفادة في الكلم؛ فالكلم أعم من الكلام "من جهة المعنى؛ لانطلاقه على المفيد وغيره وأخص من جهة اللفظ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين؛ فنحو: زيد قام أبوه، كلام؛ لوجود الفائدة، وكلم؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة. و"قام زيد" كلام لا كلم. و"إن قام زيد" بالعكس"[4]. ولما أن أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة، وهي الاسم والفعل والحرف، جاء بما يخص الجمع، وهو الكلم، وترك ما لا يخص الجمع، وهو الكلام.

النسبة بين الكلم والكلام

تبين أن بين الكلام والكلم عموما من وجه، وخصوصا من وجه*؛ "فالكلم أعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد"، كضربت زيدا "و" على "غيره" أي: غير المفيد، كان قام زيد "وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين"، كقام زيد"[5].

والكلام أعم من جهة اللفظ، لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر، وأخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد"[6].

---

(1) همع الهوامع: السيوطي: 95/1.
(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 72/1.
(3) همع الهوامع: السيوطي: 54/1.
(4) أوضح المسالك: ابن هشام: 35/1-36.
* ضابط العموم والخصوص الوجهي: أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء، كاجتماع الكلام والكلم -هنا- في الصدق على "زيد قام أبوه" لأنه مفيد، وقد تركب في أربع كلمات. وينفرد كل منهما بالصدق على شيء، كانفراد الكلام بالصدق على "قام زياد"؛ لأنه مفيد وليس مركبا من ثلاثة ألفاظ، وانفراد "الكلم" بالصدق على "إن قام زيد"؛ لأنه مركب من ثلاثة ألفاظ وليس مفيدا. أوضح المسالك: ابن هشام: 35/1.
(5) شرح التصريح: الوقاد: 18/1.
(6) نفسه: 19/1.

فالكلم" أخص من الكلام باشتراط التركيب من الثلاث، وأعم منه بعدم اشتراط الفائدة، والكلام عكسه[1]، .فيتأتى اجْتِمَاعهمَا فِي: قد قَامَ زيد وارتفاعهما فِي: إِن قَامَ، وَوُجُود الْكَلَام دون الْكَلم فِي زيد قَائِم وَعَكسه فِي إِن قَامَ زيد، وَهل يشْتَرط أَن تكون الثَّلَاث من الْأَنْوَاع الثَّلَاثَة أَو لَا فَتكون من نوع أَو من نَوْعَيْنِ ذكر ابْن النّحاس فِيهِ خلافًا، وَالصَّحِيح عدم الِاشْتِرَاط[2].

والكلم قريب من مفهوم الجملة؛ فهي: "ما تركَّب من كلمتينِ فصاعداً، بشرطِ الإسنادِ، أفاد أم لم يفد"[3]؛ ففي عدم اشتراط الإفادة، وكونه مركبا يشبه الجملة، وتخالفه في اشتراط الإسناد فيها.

ما يلاحظ على التعريف

كان بالإمكان أن يستغني عن قوله: (أفاد، أم لم يُفِد)، كما فعل ابن عقيل في تعريفه للكلم بقوله: "ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر"[4].

فقوله: (أفاد، أم لم يُفِد) هو لمجرد زيادة التوضيح؛.ويدل على ذلك تعريف عباس حسن للكلم الذي اورد مفهوم عدم اشتراط الإفادة على طريق الشرح والبيان فقال: "هو: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر؛ سواء أكان لها معنى مفيد، أم لم يكن لها معنى مفيد"[5]. لأنه ما دام الأمر فيه على الإطلاق

ولعل المصنف جارى في ذلك الكرمي في دليل الطالبين[6]، والسيوطي في همع الهوامع[7] كما تقدم تعريفهما للكلم.

أو أنه ذكر (أفاد، أم لم يُفِد) ليفرق بين الكلم والكلام؛ فبين الكلم و"الكلام عموم من وجه وخصوص من وجه، فالكلام أعم من جهة أنه يتناول المركب من الكلمتين فصاعدا، وأخص من جهة أنه لا يتناول غير المفيد، والكلم أعم من جهة أنه يتناول المفيد وغير

(1) ينظر: دليل الطالبين: الكرمى: 14.
(2) همع الهوامع: السيوطي: 54/1.
(3) الحدود: الأَبَّذيٌّ: 474.
(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 15/1.
(5) النحو الوافي: عباس حسن: 16/1.
(6) ينظر: دليل الطالبين: الكرمى: 14.
(7) ينظر: همع الهوامع: السيوطي: 54/1.

المفيد، وأخص من جهة أنه لا يتناول المركب من "كلمتين[1]؛ فإذا قلت مثلاً إذا جاء عبد الله فهذا كلمٌ لكونه مكون من أربع كلمات وليس كلاماً؛ لأنه لم يفد فائدة يحسن السكوت عليها، وليس كلمة لأنه مركب

أقسام الكلام الثلاثة: (الاسم - الفعل - الحرف)

- حدُّ الاسم:

كلُّ كلمةٍ دَلَّتْ على معنى في نفسِها، ولم تتعرَّضْ بنيتها للزمان.

ذكر أبو البركات الأنباريّ "أنّ النحويّين ذكروا في الاسم حدودًا كثيرة تنيف على سبعين حدّاً"[2]. و"اختلفت عبارات النحويين في حدّ الاسم، وسيبويه لم يصرح له بحدٍّ"[3]. فقال: "فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط"[4]. فلم يحده بحد ينفصل به عن غيره، وينماز من الفعل والحرف، وذكر منه مثالا اكتفى به عن غيره[5]، وهذا "عندنا تمثيل، وَمَا أراد سيبويهِ بِهِ التحديد"[6]. وكأنّه لمّا حدّ الفعلَ والحرفَ تميَّز عنده الاسمُ. أو "أن الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب، فلم يحتج إلى تبيينه بحد ولا رسم"[7].

ونحا أبو العبّاس قريبًا من ذلك، فقال: "فأمّا الأسماء فما كان واقعًا على معانٍ، نحو: رجل، وفرس، وزيد". وقد حدّه أبو بكر محمّد بن السَّريّ، فقال: "الاسمُ ما دلّ على معنى مفردٍ، كأنّه قصد الانفصال من الفعل، إذ كان الفعل يدلّ على شيئين: الحَدَثِ والزمانِ"[8]. فالاسم يدل على معنى مسماه، ويخلو من الزمان.

وعرفه الأخفش بقوله: "الاسم: ما جاز فيه نفعني وضربني" يريد أنه ما جاز أن يُخبَر عنه[9]، وهذا اتجاه نحو تحديد الاسم، ثم جاء المبرد فحده بالارتباط بالمعنى فقال: "مَا كَانَ وَاقعا على معنى نَحْو رجل وَفرس وَزيد وَعَمْرو"[1].

---

(1) توضيح المقاصد: المرادي: 272/1.
(2) ينظر: أسرار العربية: الأنباري: 38.
(3) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ/1986م: 121.
(4) الكتاب: سيبويه: 12/1.
(5) شرح كتاب سيبويه: السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2008م: 14.
(6) الصاحبي: ابن فارس: 48.
(7) نتائج الفكر في النَّحو: السُّهَيلي: 51.
(8) شرح المفصل: ابن يعيش: 81/1.
(9) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 95.

ومنهم من قال: لا حد له؛ ولهذا، لم يحده سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثال"[2].

وقد عُرّف الاسم بعدة حدود لم تكن على نهج المصنف، وإن كانت تلتقي معه في بعض المعاني فقيل فيه:

- "ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الإقتران"[3].

وأضاف آخرون عدم الاقتران بالزمن من ناحية الوضع أو التحصيل، بقولهم:

- "كلمةٌ دلّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن وضعاً"[4].
- "كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل"[5]*.

وقد عرف الاسم بطرق عدة ومن الطرق التي عرف بها.

تعريفه بالعلامة

قال ابن جني في اللمع: "مَا حسن فِيهِ حرف من حُرُوف الْجَرّ أَو كَانَ عبارَة عَن شخص"[6]، وقيل فيه: قولك: "كلُّ ما دخل عليه الألفُ واللامُ فهو اسمٌ"[7].

وعليه درج صاحب الملحة فقال:

فَالاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى ... أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى[8]

ويُشترط في الحدُّ "الاطّرادُ والانعكاسُ، نحو قولك: "كلُّ ما دلّ على معنًى مفردٍ فهو اسمٌ، وما لم يدلّ على ذلك فليس باسم"، والعلامةُ يُشترط فيها الاطّرادُ دون الانعكاس، نحو قولك: "كلُّ ما دخل عليه الألفُ واللامُ فهو اسمٌ"، فهذا مطّردٌ في كلّ ما تدخله هذه الأداةُ؛ ولا ينعكس، فيقال: "كلُّ ما لم تدخله الألفُ واللامُ فليس باسم"لأنّ المضمرات أسماءٌ، ولا

---

(1) المقتضب: المبرد : 3/1.
(2) أسرار العربية: الأنباري 39.
(3) المفصل: الزمخشري: 23.
(4) دليل الطالبين: الكرمى: 15.
(5) أسرار العربية: الأنباري: 38. ينظر: اللمحة: ابن الصائغ: 110/1. وينظر: علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض السعودية، ط1، 1420هـ/1999م: 139.
* "أي: غير مقترن بزمان معبّر عنه في الماضي والحاضر والمستقبل كالفعل". أسرار العربية: الأنباري: 38.
(6) اللمع: ابن جني: 7.
(7) شرح المفصل: ابن يعيش: 86/1.
(8) متن الملحة: الحريري: 5.

تدخلها الألف واللام، وكذلك غالبُ الأعلام والمبهماتِ، وكثيرٌ من الأسماء، نحو: "أَيْنَ"، و"كَيْفَ"، و"مَنْ"، لا تدخل الألف واللام شيئًا من ذلك، وهي مع ذلك أسماءٌ"[1].

فهو غير جامع لعدم دخول الألف واللام على المضمرات وكثير من الأعلام والمبهماتِ، وغيرهما من الأسماء.

تعريف الاسم بما يجوز أن يكون عليه، وما لا يجوز، فعرفه ابن الشجري في أماليه بقوله: (الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً).

لا يخلو أن يكون أراد بالاسم المسمى، أو أراد به اللفظ الدال عليه، فإن كان أراد بالاسم المسمى - على مذهب من يقول ذلك - فعبارة صحيحة، إلا قوله: (أو دخل حرف من حروف الخفض). فإن حرف الخفض لا يدخل على المسمى، وإنما يدخل على اللفظ الدال عليه، وهو الاسم. وإن كان أراد بالاسم اللفظ الدال على المسمى، فظاهر عبارته أيضاً الفساد، لأن الذي يكون فاعلاً أو مفعولاً في الحقيقة إنما هو المسمى دون الاسم.

والعذر له - رحمه الله - أنه تسامح، إرادة التقريب، ولم يقصد إحراز ألفاظه[2]. فاعترض عليه من ناحية فساد العبارة.

وعرفه بما يجوز أن يكون عليه، من جَواز الإخبار عَنهُ. عبد القاهر فِي شرح (الجمل)، فقال: "حد الِاسْم مَا جَازَ الإخبار عَنهُ. قَالَ: وَالدَّلِيل على ذَلِك من وَجْهَيْن:

- أَحدهمَا: انه مطرد ومنعكس، وَهَذَا أمارة صِحَة الْحَد.

- وَالثَّانِي: أن الْفِعْل لَا يَصح الإخبار عَنهُ، والحرف لا حظ لَهُ فِي الإخبار، فعين أن يكون الِاسْم هُوَ الْمخبر عَنهُ، إذ لَا يجوز أن تَخْلُو الْكَلِمَة من إسناد الْخَبَر إِلَيْهَا. وإذا (كَانَ) الْفِعْل والحرف وَالِاسْم لَا يسند إِلَيْهِ خبر ارْتَفع الْأَخْبَار عَن جملَة الْكَلَام"[3].

وهذا تعريف من ناحية المعنى، وارتباطه بما يصح فيه، لنفي ذلك عن غيره، وهي طريقة في التعريف، تحتاج إلى عمق وتأمل، وإحاطة بالمعرف وما يقابله من أقسام الكلم؛ الفعل والحرف.

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 86/1.
(2) نتائج الفكر: السهيلي: 50.
(3) مسائل خلافية: العكبري: 51.

واقترح كمال الدين الأنباري تعريفا تاماً للاسم، فقال: "وأحصرها أن تقول: "كل لفظ دل على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل ببنيته لا بالعَرَض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى"[1].

قال ابن يعيش: "وليس لمعترض أن يعترض بهذا على الحدّ الذي قرّرناه، لأننا قلنا: ما دلّ على مسمّى به دلالة الوضع، ولم نقل: ما دلّ على معنى"[2].

وقال السيرافي إن الحد الجامع المانع قولهم: "كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل، من مضىّ أو غيره فهو اسم؛ فهذا الحد الذي لا يخرج منه اسم البتة، ولا يدخل فيه غير اسم"[3].

وقال ابن الشجري: "وإذا تأملت الأسماء كلّها حقّ التأمل، وجدتها لا يخرج شيء منها عن هذا الحدّ، على اختلاف ضروبها، فى الإظهار والإضمار، وما كان واسطة بين المظهر..."[4].

محترزات التعريف

فقولُه: (كلمة) جنسٌ للاسم، يشترك فيه الأضربُ الثلاثُ: الاسم، والفعل، والحرف.

وقولُه: (تدلّ على معنى في نفسها)* فصلٌ احترز به من الحرف، "لأن الحرف يدّل على معنًى في غيره"[5].

قَوْلهم: الِاسْم كل لفظ دلّ على معنى مُفْرد فِي نَفسه، فحد صَحِيح، إِذ الْحَد مَا جمع الْجِنْس والفصل، واستوعب جنس الْمَحْدُود، وَهُوَ كَذَلِك هَا هُنَا، ألا ترى أن الْفِعْل يدل على مَعْنيين: حدث وزمان، و(أمس) وَمَا أشبهه يدل على الزَّمَان وَحده، فَكَانَ الأول فعلا وَالثَّانِي اسْما، والحرف لَا يدل على معنى فِي نَفسه، فقد تحقق فِيمَا ذَكرْنَاهُ الْجِنْس والفصل والاستيعاب"[6].

---

(1) أسرار العربية: الأنباري: 38.
(2) نفسه: 17/2.
(3) شرح كتاب سيبويه: السيرافي: 15/1.
(4) أمالي ابن الشجري: 16/2.
* المراد من قولهم في الاسم والفعل: "إنه يدل على معنى في نفسه أن تصور معناه في الذهن غير متوقف على خارج عنه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما الإنسان؟ فقيل لك: حي ناطق، وإذا قلت: ما معنى ضرب؟ فقيل لك: ضرب في زمان ماض أدركت المعنيين باللفظ المذكور في التفسير". الجنى الداني: المرادي: 23.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 82/1.
(6) مسائل خلافية في النحو: العكبري: 48.

وقوله: (ولم تتعرَّضْ بنيتها للزمان). يخرج مِنْهُ الْفِعْل، لأنه يدل بالوضع على شيئين، أحدهما الحدث، وثانيهما الزمن[1]. فالفعل"يدل على الزَّمَان المقترن بِهِ، وأما المصادر فَلَا دلَالَة لَهَا على الزَّمَان، لَا الْمَجْهُول وَلَا الْمعِين. وَمن قَالَ مِنْهُم: يدل على الزَّمَان الْمَجْهُول فقد احْتَرز عَنهُ بقوله: مُحَصل. فان الْمصدر لَا يدل على زمَان معِين"[2].

وهو معنى قولهم: (من غير اقتران بزمان) وهو "فصلٌ ثانٍ جُمع بها المصادر إلى الأسماء، ومُنع الأفعال أن تدخل في حدّ الأسماء، لأن الأحداث تدل على أزمنة مُبْهَمة، إذ لا يكون حَدَثٌ إلّا في زمانٍ، ودلالةُ الفعل على زمان معلوم: إمّا ماض، وإمّا غير ماض"[3].

ما يلاحظ على التعريف

تعريف المصنف الاسم بكونه: (كلمة تدل) بدل قولهم: (ما دلّ)، لأنه يوجد من الأسماء ما وضع من كلمتين، كمعدى كرب، وأكثر من كلمتين كأبى عبد الرحمن.؛ ويرد عليه بهذا التعبير، عدم شمولية التعريف لجميع إفراده.

ترك المصنف قيد (دلالة الوضع)، في دلالة الكلمة على معنى في نفِسها. ومن أتى به "فانه قصد بذلك دفع النَّقْض بقَوْلهمْ: أتيتك مقدم الْحَاج، وخفوق النَّجْم*، واتت النَّاقة على منتجها فان هَذِه مصَادر: وَقد دلّت على زمَان مُحَصل، فَعِنْدَ ذَلِك تخرج عَن الْحَد. وإذا قَالَ: دلَالَة الْوَضع لم ينْتَقض الْحَد بهَا لأنها دَالَّة على الزَّمَان لَا من طَرِيق الْوَضع، وَذَلِكَ أن مقدم الْحَاج يتَّفق فِي أزمنة مَعْلُومَة بَين النَّاس، لَا أنها مَعْلُومَة من لفظ (الْمُقدم) وَالدَّلِيل على ذَلِك انك لَو قلت: أتيتك وَقت مقدم الْحَاج، صَحَّ الْكَلَام، وَظهر فِيهِ مَا كَانَ مُقَدرا قبله"[4].

فقولهم: دلالة الوضع: تحرّزا مما دلّ دلالتين، دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق، وبهذا يزاح عن هذا الحدّ اعتراض من اعترض، بـ: مَضْرِب الشُّوَّل*، وأتيتك مقدم الْحَاج،

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 194/2.
(2) مسائل خلافية في النحو: العكبري: 48.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 82/1.
* خفق النجم: غاب. (لسان العرب 10/ 81 (خفق)).
(4) مسائل خلافية: العكبري: 48-49.
* الشُّوَّل: جمع شائل، وهي الناقة التي تشول (ترفع) بذنبها للّقاح". لسان العرب: ابن منظور: 11/ 375.

وخفوق النَّجْم. لذلك عرفوه بـ: "كلمة دلّت على معنى فِي نَفسهَا غير مقترن بِأحد الْأَزْمِنَة الثَّلَاثَة بِالْوَضْعِ"[1].

والدلالة اللفظية الوضعية: "كون اللفظ متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه، وهي منقسمة إلى المطابقة والتضمين والالتزام لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن إن كان له جزء. وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالإنسان فإنه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما بالتضمن وعلى قابل العلم بالالتزام"[2].

أضاف بعضهم في تعريف الِاسْم: "مَا دلّ على معنى فِي نَفسه (بِاعْتِبَار نَفسه لَا بِاعْتِبَار أَمر خَارج عَنهُ)* كي لَا يلْزم الْمحَال، وَهُوَ اقْتِضَاء كَون معنى الِاسْم وَهُوَ الْمُسَمّى مَوْجُودا فِي لفظ الِاسْم، فَهَذَا التَّقْدِير صَحِيح، لكنه قد عرفت أَن إِسْقَاط الْخَافِض لَيْسَ بِقِيَاس"[3].

فيكون معناه: أن اللفظ يستقل بالدلالة على المعنى بنفسه من غير احتياج إلى أمر آخر يذكر معه يتعلق به، فيكون الحرف محتاجاً في الدلالة إلى الغير، والاسم والفعل مستقلان في الدلالة من غير احتياج إلى غيرهما.

وَلَا يخفى أَن الضَّمِير فِي نَفسه سَوَاء عَاد إِلَى الدَّال أَو الْمَدْلُول لَا يَخْلُو عَن خلل، إِذْ لَا معنى لما دلّ على معنى حصل فِي نَفسه لكَون مَعْنَاهُ حِينَئِذٍ مَا دلّ على معنى هُوَ مَدْلُوله، وَهَذَا عَبث"[4].

لم يقتصر - المصنف - في تعريف الاسم على انه (ما دل على مسمى)؛ لأن "هذا القول كاف في الاشتقاق لا في التحديد"[5]، أو هو معنى الاسم لغة كما عرفه به غير واحد[6]. لذلك أضاف إليه عدم اقترانه بالزمن كما فعل كثير من النحاة.

---

(1) دستور العلماء: نكري: 58/1.
(2) التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي: 167.
* أي باعتبار تعلقه. ينظر: أمالي ابن الحاجب: 547/2.
(3) الكليات: الكفوي: 796.
(4) نفسه: 83.
(5) من تاريخ النحو: الأفغاني: 163.
(6) ينظر: دليل الطالبين: الكرمى: 15. وينظر: حاشية الآجرومية: العاصمي: 9.

وبالمجمل: فقد كثرت الاعتراضات على حدود المعرفين للاسم، لذلك قال أحمد بن فارس بعد أن ذكر تعريفاتهم والردود الواردة عليها: "هَذِهِ مقالات القوم فِي حدّ الاسم يُعارضها مَا قَدْ ذكرته. وَمَا أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من معارضة"[1]؛ إما بحجة عدم الجمع، أو المنع، أو الاعتراض على بعض ألفاظه.

ولم يتعرض في تعريف الاسم من ناحية البنية التي تدل على الزمن - فيما اطلعت عليه- غير المصنف وأشار إليها كمال الدين الأنباري في أسرار العربية[2]، وهذا مما يحسب له.

- حدُّ الفعل:

كلُّ كلمةٍ دلتْ على معنى في نفسِها. وتعرضتْ بنيتُها للزمان.

لم أعثر على من عَرَّف الفعل بمثل تعريف المصنف، وقريب منه تعريف ابن يعيش له،بـ: "كلُّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنةٍ بزمان"[3]. ويشبهه قول الكرمي: "كلمةٌ دلَّت على معنًى في نفسها واقترنت بزمن وضعاً"[4].

والمتتبع لتعريف النحاة للفعل يرى تشعب أقوال النحاة في تعريفه، وتباين مذاهبهم في اعتماد الحد الذي يعقد عليه هذا التعريف، وكانت لهم عدة طرق في تعريفه، منها:

تعريف الفعل بالمثال

ولعل أقدم ما بلغنا في تعريف الفعل ما قاله سيبويه (تـ:183هـ)، في الكتاب. وقد عمد إلى المنهج العقلي المجرد، عن طريق التعريف الكلي الجامع[5]، على طريق التمثيل، فقال في (باب علم ما الكلمُ من العربية): "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعِ ومِكُث وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"[6].

---

(1) الصاحبي: ابن فارس: 49.
(2) ينظر: أسرار العربية: الأنباري: 38.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 204/4
(4) دليل الطالبين: الكرمى: 16.
(5) ينظر: المدارس النحوية: شوقي ضيف: 64.
(6) الكتاب: سيبويه: 12/1.

وهو تعريف دقيق إذ جمع فيه بين دلالة الفعل على الحدث أي: المصدر ودلالته على الزمان الماضي والمستقبل والحاضر، وبذلك شمل التعريف أقسام الفعل الثلاثة: الماضي والأمر والمضارع"[1].

ونلحظ أن هذا التعريف إنما عقد على حد (المثال) إذ قال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء". فالفعل، كما جاء، أمثلة اشتقت من لفظ أحداث الأسماء، أي المصادر. قال سيبويه: " والأحداث نحو الضرب والقتل والحمد"[2]. فمن هذه الأمثلة ما اشتق لما مضى، وهو الفعل الماضي، وما اشتق لما يكون ولم يقع، وهو فعل الأمر، وثالث اشتق لما هو كائن لم ينقطع، وهو المضارع، وكل مثال من هذه الأمثلة قد صيغ لزمن من الأزمنة.

وممن جرى على منهاج سيبويه هذا في تعريف الفعل فاتخذ (المثال) حداً في التعريف كبير نحاة الأندلس أبو بكر محمد بن الحسن الزُبيدي الإشبيلي الأندلسي (تـ:379هـ) . قال الزبيدي في كتاب الواضح: "اعلم أن جميع الكلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. فالاسم.. والفعل قولك: ضرب وخرج وانطلق، ويضرب ويخرج، واضرب واسمع، وما أشبه هذا"[3]، فلم يزد في تعريف الفعل على أن جاء بأمثلة منه للماضي والمضارع والأمر.

تعريف الفعل بدلالته على الحدث والزمن

ومن النحاة من اتخذ في تعريف الفعل حد الزمن وحْدَه. فالفعل ما اقترن بزمن والاسم ما لم يقترن به. وأقدم تعريف اتخذ مثل هذا الحد، هو ما جاء به الكسائي(تـ:189هـ). ورجحه ابن فارس فقال: "والذي نذهب إِلَيْهِ مَا حكيناه عن الكِسَائِيّ من أن "الفعل مَا دلّ عَلَى زمان"[4].. ويُعترض على هذا بأن الزمن واحد من دلالتي الفعل، فقد وضع الفعل ليدل على معنى، الزمن جزء منه، كما وضع الاسم ليدل على معنى، ليس الزمن جزءاً منه.

---

(1) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 64.
(2) الكتاب: سيبويه: 12/1.
(3) كتاب الواضح: الزُبيدي أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي الأندلسي، تح: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010م : 47.
(4) الصاحبي: ابن فارس: 50.

والفِعْلُ أصلَ العوامل، ودلالته على الزّمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنّه يدلّ على الزّمان بصيغته والالتزام، ويدلّ على المكان بالالتزام"[1].

وفي التعليقة على كتاب سيبويهأن: "الفعل يدل بصيغته على الظرف الزماني فهذا الظرف أقعدُ في الظرفيَّة من الضرب الآخر، وأبعد من الاسمية منه"[2].

وأقدم ما جاء من ذلك في تعريف الفعل، ما قاله أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (تـ:337هـ) ، في كتابه الإيضاح: "الفعل على أوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل نحو قام يقوم"[3]. وذكر ذلك في كتابه الجُمل[4]. أيضاً.

ونهج الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (تـ:377هـ) . نهج الزجاجي في التعريف فقال: "كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل". وهذا هو حدّ الاسم، إلاّ أنّهم أضافوا إليه لفظة (غير) ليدخلَ فيه المصدر، وإذا حذفتَ (غير) لم يدخل فيه المصدر؛ لأنّ الفعل يدلُّ على زمانٍ محصّلٍ، ولأنّ المصدر لا يدلّ على تعيين الزّمان. وإن شئت أضفت إلى ذلك دلالة الوضع، كما قيّدت حدّ الاسم بذلك"[5].

ولما وصف المعنى باقترانه بالزمان تحقق أنه الحدث، وفي إشارته إلى اقتران الحدث بزمان محصل زيادة في الإحكام.

وجرى النحاة بعد الفارسي على هذه السُّنّة في التعريف فقال الزمخشري (تـ:538هـ)، في كتابه المفصل: "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان"[6]. وعلى ذلك كلام ابن الحاجب في الكافية (تـ:646هـ)[7]. وغيره فقيل فيه:

- "كلمة دلّت على معنى فِي نَفسهَا مقترن بِأحد الْأَزْمِنَة الثَّلَاثَة بِأَصْل الْوَضع"[8].
- "كلمةٌ دلَّت على معنًى في نفسها واقترنت بزمن وضعاً"[9].

---

(1) اللمحة: ابن الصائغ: 450/1.
(2) التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، تح: القوزي عوض بن حمد، ط1، 1410هـ/1990م: 217/1.
(3) الإيضاح: الزجاجي: 35.
(4) الجمل في النحو: الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1404هـ/1984م: 18.
(5) التبيين: العكبري: 139.
(6) المفصل: الزمخشري: 319.
(7) ينظر: الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر المصري الاسنوي، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م: 11.
(8) دستور العلماء: نكري: 27/3.
(9) دليل الطالبين: الكرمى: 16.

- "كُلُّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَى مَعْنًى مُسْتَقِلٍّ فِي نَفْسِهِ مَعَ اقْتِرَانِهِ بِزَمَنٍ مَخْصُوصٍ"[1].

وتجتمع هذه التعاريف في كون الفعل دالا على معنى في نفسه مرتبطا بزمن.

فالفعل يدل باشتقاقه على الحدث، ويدل بصيغته على الزمن، "بل أن الزمان جزء أساسي مكون للفعل كما صرح بذلك ابن الوراق في علل النحو بقوله: "أَن الْفِعْل يدل بصيغته على الزَّمَان، وَهُوَ مضارع للزمان بِنَفسِهِ، فَلَمَّا صَار الزَّمَان مشاركا للْفِعْل هَذِه الْمُشَارَكَة، اسْتحق طرح حرف الْجَرّ مِنْهُ، إِذْ كَانَ حذفه لَا يشكل، وَهُوَ أخف فِي اللَّفْظ"[2].

و"دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، لأن دلالته على الحدث لا تتغير بالقرائن، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان"[3].

وقد ثبت بما تقدّم أن النحاة قد نحوا منذ القرن الرابع الهجري إلى تعريف الفعل بدلالتيه الحدث والزمان. وقد اهتدوا إلى ذلك باستقراء مواضع استعمال الفعل العربي في مختلف نصوصه شعراً ونثراً.

تعريف الفعل بشأنه في الإسناد

نحا النحاة في القرن الرابع الهجري نهجاً آخر في تعريف الفعل فعرَّفوه بملاحظة ماله من شأن في الإسناد. فالاسم في بناء الجملة ما يسند ويسند إليه، أي يخبر به ويخبر عنه، والفعل ما يسند ولا يسند إليه أي يخبر به ولا يخبر عنه، أما الحرف فما لا يسند ولا يسند إليه.

وأقدم تعريف اعتمد هذا الحد، في تعريف عناصر الجملة الثلاثة الاسم والفعل والحرف وتمييز أحدهما من الآخر، هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السرّاج (تـ:316هـ) . فعلى حين نهج في كتابه (الخط) نهج سيبويه في التعريف، فقال: "الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم مثل رجل وفرس والفعل مثل جلس يجلس، والحرف نحو من وحتى والباء في قولك: مررت بزيد، واللام في قولك: لزيد مال..". فقد نهج في كتابه

(1) المفصل: الزمخشري: 319.
(2) علل النحو: ابن الوراق: 367.
(3) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 340/1.

(الأصول في النحو) نهجاً آخر فقال: "والفعل ماكان خبراً، ولا يجوز أن يخبر عنه"[1]، وحذا هذا الحذو في تعريف الفعل قوله: " ومنها ما يخبر به، ولا يخبر عنه، وهو الفعل".[2]

جاء في شرح التسهيل لابن مالك قوله: " الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهي حرف، وإن كانت ركنا له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل"[3].

وجرى على ذلك شرّاح الألفية فقال علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن الأشموني (تـ: 900 هـ) : "إن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف، الأول الاسم والثاني الفعل"[4].

ولاشك أن تعريف الفعل بشأنه في الإسناد كان ثمرة البحث في الجملة المفيدة وما تنطوي عليه من مسند إليه أو مخبر عنه، ومن مسند أو مخبر به، ومن إسناد أو ارتباط للمسند بالمسند إليه ووقوع النسبة بينهما.

تعريف الفعل بعلاماته

وقد عمد بعض أئمة القرن الرابع الهجري إلى تعريف الفعل بما يختص به من علامات يتميز بها من الاسم والحرف. وأقدم من نحا هذا النحو الإمام ابن جني أبو الفتح عثمان (تـ:392هـ). وقد جاء في كتاب اللمع قوله: "والفعل ما حسن فيه قد، أو كان أمراً، فأما قد فنحو قولك: قد قام وقد قعد، وقد يقوم وقد يقعد، وكونه أمراً نحو قم واقعد"[5].

وقد حذا هذا الحذو في التعريف ابن مالك (تـ:672هـ) ، فقد عرَّف الكلام وما يتألف منه في متن (ألفيته) فقال:كلامُنا لفظ مفيد كاستقم واسم فعل ثم حرف الكلم[6]

وبعد ذكره علامات تمييز الاسم من الفعل والحرف ذكر ما يميَّز الفعل فقال:

بتا فعلتَ وأتتْ ويا افْ ـَعلي ونُونُ اقبلنَّ فعلٌ يَنْجَلي[7]

---

(1) الأصول في النحو: ابن السراج: 37/1.
(2) أسرار العربية: الأنباري: 35.
(3) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 5/1.
(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 24/1.
(5) اللمع في العربية: ابن جني أبو الفتح عثمان الموصل، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (ب ط): 7.
(6) ألفية ابن مالك: 9.
(7) نفسه 9.

فذكر من علامات الفعل: تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وياء المخاطبة ونون التوكيد. ودرج ابن أجروم على هذا في مقدمته المشهورة المعروفة بالأجرومية، فقال: "والفعل يعرف بقد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة"[1].

أطلت في بيان صيغ تعريف الفعل؛ لأن الفعل عنصر هام في تكوين الجملة، ويحمل دلالات مركزة تحتاج إلى وعي وعمق، وليظهر لنا تعدد الرؤى في التعريف، ودقة النظر في مدلول المصطلح لدى النحاة.

محترزات التعريف

قولُه: (كلُّ كلمةٍ) جنسٌ، يشترك فيه الأضربُ الثلاثُ: الاسم، والفعل، والحرف.

قولُه: (دلت على معنى في نفسها) فصلٌ احترز به من الحرف، لأن الحرف يدّل على معنًى في غيره"[2].

قوله: (وتعرضتْ بنيتُها للزمان). يخرج به الاسم لأنه لم يتعرض بصيغته للزمان[3]، ويخرج به كذلك المصدر؛ وذلك "أن المصدر يدل على زمان مطلق؛ والفعل يدل على زمان معين"[4]، أنَّ المصدر يدلّ على زمان؛ إذِ الحدث لا يكون إلاَّ في زمان، لكن زمانه غير متعيّن كما كان في الفعل.

فان لفظ الْمصدر لَا يدل على زمَان الْبَتَّةَ، وانما الزَّمَان من ملازماته، فَلَا يدْخل فِي حَده، وَلَو دخل ذَلِك فِي الْحَد لوَجَبَ أَن يُقَال: الرجل وَالْفرس يدلان على الزَّمَان وَالْمَكَان، اذ لَا يتَصَوَّر انفكاكهما عَنْهُمَا، وَلَكِن لما لم يكن اللَّفْظ دَالا عَلَيْهِمَا لم يدخلا فِي حَده[5]. لذلك عرفوه بأنه بأنه ما تعرض أو دل ببنيته أو بصيغته للزمان، أو على الزمان.

ما يلاحظ على التعريف

---

(1) متن الآجرومية: 5.
(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 82/1
(3) ينظر: التعريفات: الشريف الجرجاني: 24.
(4) أسرار العربية: الأنباري: 137.
(5) مسائل خلافية: العكبري: 47.

قوله (كلمة دلت) بدل: "(ما دلّ) فـ(مَا) من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيّد أن يُقال: "كلمة"، أو "لفظة"، أو نحوهما؛ لأنهما أقربُ إلى الفعل من "مَا"[1]؛ لـ"أن الحدّ ينبغي أن يُؤْتَى فيه بالجنس القريب، ثمّ بالفصل الذاتيّ"[2].

استعمال لفظة :(كل) في أول التعريف والتي هي "من ألفاظ العموم، فيه نظر، والجيّد أن يقتصر على: "كلمة"، أو "لفظة"، أو نحوهما- كما تقدم-.

ولتفادى هذا الاعتراض قال نكري في تعربف الفعل: "كلمة دلّت على معنى فِي نَفسهَا مقترن بِأحد الْأَزْمِنَة الثَّلَاثَة بِأَصْل الْوَضع"[3]. وكذا فعل الكرمي في دليل الطالبين[4].

وفق المصنف في استخدام لفظ البنية بدل استعمال تعبير (اقتران الحدث بزمان)، "لأن الفعل لم يوضع دليلًا على الاقتران نفسه، وإنمّا وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان، والاقترانُ وُجد تَبَعًا، فلا يُؤْخَذ في الحدّ على ما تقدّم. ثمّ هذا يُبْطَل بقولهم: "القتالُ اليومَ"، فهذا حدثٌ مقترنٌ بزمان، وليس فعلاً، فوجب أن يؤخذ في الحدّ "كلمةٌ" حتى يندفع هذا الإشكال"[5].

وقوله: (مقترن بزمان) إشارة إلى أن اللفظ وُضع بإزائهما دفعة واحدة وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك، بل هي من خارج؛ لأن المصدر تُعْقَلُ حقيقته بدون الزمان، وإنّما الزمان من لوازمه، وليس من مقوّماته بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزامًا، وليست من اللفظ، فلا اعتدادَ بها، فلذلك لا يحتاج إلى الاحتراز عنه"[6].

ويكون إيراده لقيد البنية في التعريف من باب التعريف بالصفة أو العلامة[7] وهو ضرب من أضرب التعريف يزيده وضوحا وإفهاما.

أما ما لم يورده المصنف في التعريف، تقييد الزمن بـ (المحصل)* فيما أضافه بعضهم لتعريف الفعل[1] بقولهم: (مقترنة بزمان محصَّل)، "ويرومون بذلك الفرقَ بينه

(1) شرح المفصل: ابن يعيش:205/4.
(2) نفسه:204/4-205.
(3) دستور العلماء: نكري: 27/3.
(4) دليل الطالبين: الكرمى: 16.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش:204/4.
(6) نفسه: 204/4.
(7) ينظر: النحو الوافي: عباس حسن: 64/1.

وبين المصدر، وذلك أن المصدر يدلّ على زمان، إذ الحَدَثُ لا يكون إلَّا في زمان، لكنّ زمانه غير متعيّن كما كان في الفعل. والحقُّ أنّه لا يُحتاج إلى هذا القيد، وذلك من قبل أن الفعل وُضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك، لكان المصدر كافيًا، فدلالتُه عليهما من جهة اللفظ، وهي دلالةُ مطابقة"[2].

وتعقّبه ابن الحاجب في أماليه في أن المقترن بزمان محصل يرد عليه" قولنا: الماضي والمستقبل*، فإنه دل على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل، وهو اسم باتفاق. والجواب عنه: أن الماضي والمستقبل دل على نفس الزمان، والزمان غير مقترن بزمان"[3].

وتعريف المصنف جيّد في عمومه، إلا ما تقدم عليه من اعتراضات، قد أجيب عن بعضها. ولعله ترك بعض المصطلحات - كالزمن المحصل- في تعريفه قصدا؛ لكونها تحتاج في حد ذاتها إلى تعريف وبيان، والمصنف يقصد البساطة والتسهيل.

- حدُّ الحرف:

كلُّ كلمةٍ لا تدلُ على معنى في نفسِها، لكن في غيرها.

وبمثل تعريف المصنف للحرف عرّفه به الجزولي في مقدمته في النحو، مع إضافته (الواو) قبل لكن، وأرجع الضمير في (غير) إلى الحرف، بدل إرجاعه إلى الكلمة فقال: "ولكن في غيره"[4].

وعُرّف بإخراج قسيميه الفعل والحرف فقيل فيه:

"وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف"[5].

وبنفي الدلالة على المعنى واستثناء دلالته في غيرها فقيل فيه:

"كلمةٌ لا تدلّ على معنىً إلاَّ في غيرها"[6].

---

* أي: مميّز ومعيّن ومبيّن". ينظر: اللمحة: ابن الصائغ: 116/1.

(1) ينظر: اللمحة: ابن الصائغ: 116/1. وأسرار العربية: الأنباري: 36.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 204/4.

* أي: هذان اللفظان. وليس قصده الفعل الماضي والفعل المستقبل. ينظر: أمالي ابن الحاجب: 815/2.

(3) أمالي ابن الحاجب: 815/2.

(4) المقدمة الجزولية: 4.

(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 15/1.

(6) اللمحة: ابن الصائغ: 117/1.

وعُرف بالعلامة؛ بأنه: "ما لا يَصلُحُ معه دليلُ الاسم ولا دليل الفعل"[1].فعلامته: عدم قبوله شيئا من علامات الاسم، أو من علامات الفعل.

وقال صاحب ملحة الإعراب:

والحرفُ مَا ليستْ لهُ عَلامَهْ فَقِسْ على قَولي تَكُنْ عَلامَهْ[2]

أي: أن علامة الحرف علامة عدمية، فإذا انعدمت في الكلمة علامات الاسم وعلامات الفعل فهو حرف.

وعرّف بالجمع بين دلالته على معنى في غيره، وعدم قبول علامات قسميه فقيل: "مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ، وَخَلَا مِنْ دَلِيلِ الاسْمِ وَالفِعْلِ"[3].

ومن أطول تعاريف الحرف ما جاء في أوضح المسالك لابن هشام: "الحرف: كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وتدل على معنى في غيرها إذا ضم إليها، ولا تدل على زمن ما"[4]، وبمعناه وقريب من لفظه عرفه عباس حسن في النحو الوافي[5].

وقد حد بحدود كثيرة. ومن أحسنها قول بعضهم: "الحرف كلمة تدل على معنى، في غيرها، فقط"[6].

وقال بعضُ النّحويّين: "لا يُحتاج في الحقيقة إلى حدِّ الحرف، لأنّه كَلِمٌ محصورة"[7]. وليس كما قال، بل هو ممّا لا بدّ منه، ولا يُستغنى عنه، ليُرجَع عند الإشكال إليه، ويُحكم عند الاختلاف بحرفيَّة ما صدق الحدّ عليه.

محترزات التعريف

قوله: (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف؛ وعُلِمَ من تصدير الحدّ بها أنّ ما ليس بكلمة فليس بحرف، كهمزتي النّقل والوصل، وياء التّصغير؛ فهذه من حروف الهجاء لا من حروف المعاني، فإنّها ليستْ بكلمات بل هي أبعاض كلمات"[8].

---

(1) متن الآجرومية: 5.
(2) ملحة الإعراب: الحريري القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد البصري، دار السلام، القاهرة مصر، ط1، 1426هـ/2005م: 6.
(3) إيناس الناس: خنفر: 11.
(4) أوضح المسالك: ابن هشام: 50/1.
(5) ينظر: النحو الوافي: عباس حسن: 68/1.
(6) الجنى الدّاني: المرادي: 20.
(7) نفسه: 20.
(8) نفسه: 20.

قوله: (تدل على معنى لكن في غيرها) "فصل يخرج به أكثر الأسماء، والفعل"[1]؛ لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره. وكذلك أكثر الأسماء، و"يفصله عمّا عداه؛ وفائدة الحصر: إخراج الأسماء المناسبة للحروف، نحو: (أين)، و(كيف) و(مَنْ) فإنَّ لها دلالة على معنىً في نفسها من جهة الاسميّة، وعلى معنىً في غيرها من جهة مناسبة الحرف، وكذلك المصادر والصّفات ممّا له معنىً في نفسه وفي غيره"[2].

إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره، ألا تراك إذا قلت: "الغلام" فُهم منه المعرفة، ولو قلت: "أل" مفردةً، لم يُفْهَم منه معنًى؟ فإذا قُرن بما بعده من الاسم، أفاد التعريف في الاسم، فهذا معنَى دلالته في غيره[3].

فقوله: (لكن في غيرها) يخرج به من الأسماء، ما يدل على معنى في غيره، ومعنى في نفسه. فإن الأسماء قسمان: "قسم يدل على معنى في نفسه، ولا يدل على معنى في غيره، وهو الأكثر. وقسم يدل على معنيين: معنى في نفسه، ومعنى في غيره: كأسماء الاستفهام، والشرط. فإن كل واحد منها يدل، بسبب تضمنه معنى الحرف، على معنى في غيره، مع دلالته على المعنى الذي وضع له. فإذا قلت مثلاً: من يقم أقم معه، فقد دلت من على شخص عاقل بالوضع، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط، لتضمنها معنى إن الشرطية. فلذلك زيد في الحد فقط، ليخرج به هذا القسم"[4].

وقد اختلف النحويون في تفسير معنى قولهم: "(إن الحرف يدل على معنى في غيره). ويحتاج ذلك إلى دقيق فكر ونظر، فإن قولك (كأن ولعل)، كل منهما إذا ذكر للعالم بالوضع فهم من كأن التشبيه، ومن لعل الترجي. وكذلك هل، يفهم منه الاستفهام، وذلك كفهمه من ضرب الفعل الماضي، فيحتاج إلى مميز واضح يميز دلالة الحرف من دلالة الاسم والفعل"[5]. أي ان للحروف معاني تدل عليها استقلالا؛ كالتشبيه، والترجي...، إلا ان معناها لا تتم فائدته إلا باتصالها بما تنسحب عليه تلك المعاني المتعلقة بالحرف.

ما يلاحظ على التعريف

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد- رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418هـ/1998م: 2363/5.
(2) اللمحة: ابن الصائغ: 117/1.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 447/4.
(4) الجنى الداني: المرادي: 21
(5) التذييل: أبو حيان: 50/1.

وفق المصنف بتصدير التعريف بقوله: (كلُّ كلمةٍ)، وهذا أولى من تصدير الحد بـ (ما)، لإبهامها[1]. وهو أسدُّ من قولهم: "(ما دل)؛ لأن الكلمة أقرب من الحرف، فهي أدلُّ على الحقيقة"[2]. ويفهم منه: أن ما ليس بكلمة فليس بحرف: كهمزتي النقل والوصل، وياء التصغير. فهذه من حروف الهجاء، لا من حروف المعاني. فإنها ليست بكلمات بل هي أبعاض كلمات"[3].وليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة.

"وفي إتيانه بلفظ كل هاهنا نظر لأن الحدود لبيان الماهية، وكل لضبط الأفراد"[4].

وَلَفظة (تدلّ) أوْلى من قَوْلك (جَاءَت) "لِأَن الْحُدُود الْحَقِيقِيَّة دَالَّة على ذَات الْمَحْدُود بهَا وَقَوْلنَا (مَا جَاءَ لِمَعْنى) بَيَان الْعلَّة الَّتِى لأَجلهَا جَاءَ، وَعلة الشَّيْء غيرُه"[5].

وقوله: (تدل على معنى لكن في غيرها) أمثلُ من قولهم: "ما جاء لمعنى في غيره"[6]؛ لأن في قولهم: "ما جاء لمعنى في غيره"؛ إشارةً إلى العلّة، والمراد من الحدّ الدلالة على الذات، لا على العلّة التي وُضع لأجلها، إذ علّةُ الشيء غيرُه"[7].

وربما احترز بعضهم من ذلك، فقال: "ما دلّ على معنى في غيره فقط"، فيفصل بقوله: "فقط" بين هذه الأسماء، والحروف، إذ هذه الأسماءُ قد دلّت دلالتَيْن: دلالةَ الأسماء، ودلالة الحروف"[8].

أما من جهة الصياغة اللفظية للتعريف فقوله: (لا تدلُ على معنى في نفسِها، لكن في غيرها). فيه نوع إبهام، يوضحه إيراد التعريف لابن قاسم في شرحه حدود النحو لـ الابذي بلفظ: "لكن تدل عليه في غيرها"[9].

ومع ذلك ففي تعريف الناظم نظر من ناحية الصياغة اللفظية؛ بإتيانه بالنفي، ثم الاستدراك بلكن، وقد تحاشى هذا الأسلوب ابن يعيش بقوله: "والحرف كلمة دلّت على

---

(1) ينظر: الجنى الداني: المرادي: 20.
(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 447/4.
(3) الجنى الداني: المرادي: 20-21.
(4) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 55.
(5) اللباب: العكبري: 50/1.
(6) أسرار العربية: الأنباري: 40.
(7) شرح المفصل: ابن يعيش: 447/4.
(8) نفسه: 447/4-448.
(9) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 55.

معنى في غيرها"[1]، بعود الضمير على الكلمة، أو بعوده على الحرف كما في الجنى الداني: "كلمة تدل على معنى، في غيره"[2].

فإن أراد التاكيد على أن الحرف يدل على معنى فيما دخل عليه، لا أقل من أن يُعرّفه بنحو تعريف الكرمى بقوله: "كلمةٌ دلَّت على معنى في غيرها لا في نفسها"[3]، او بأسلوب أوضح: "كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وتدل على معنى في غيرها إذا ضم إليها"[4].

اجتنب المصنف فيه تعريفه للحرف بـ: إخراج قسيميه[5]؛ إذ يستلزم منه الإحاطة بهما أولاً. ولم يُعرّفه بنفي الدلالة على المعنى واستثناء دلالته في غيرها[6].ولا بتعريفه إياه بعلامة عدم العلامة[7]؛ أي بالسلب. أو الإتيان به طويلا[8] يصعب إدراكه أو حفظه.

وعرفه بأسلوب الوصف، وهو أوفق التعاريف، فجاء واضحا سهل المأخذ، دالا على المراد، إلا ما يؤخذ عليه في جانب من الصياغة اللفظية.

أقسام الاسم الثلاثة: (الظاهر- المضمر - المبهم)

بعد أن أشار - المصنف - قبلُ، إلى أن: "أقسامُ الاسمِ ثلاثةٌ: ظاهرٌ ومضمر ومبهم"[9]،: وأقسامُ الفعلِ ثلاثة[10]، وأقسام الحرف ثلاثةٌ[11]، ثم أعقبه بذكر حدّ الاسم، وحدّ الفعل، وحدّ الحرف. ثم ذكر أقسام الاسم؛ حَيْثُ يقسم إِلى أقسام ثلاثة:

الاسم المظهر، كـ (زيد) ، و(عمرو)، والمضمر، كـ(أنا، وأنت، وهو) والْمُبْهَم؛ كـ (هذا والذي)؛ وذلك أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يُعبّر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ، أو (بخط)، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم.

فإذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره (أومأ المتكلم إليه بأدنى لفظ. ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره). فإذا أضمره في نفسه - أي: أخفاه - ودل المخاطب عليه

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 447/4.
(2) الجنى الداني: المرادي: 20.
(3) دليل الطالبين: الكرمى: 16.
(4) ضياء السالك: النجار: 38.
(5) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 15/1.
(6) ينظر: اللمحة: ابن الصائغ: 117/1.
(7) ينظر: متن الآجرومية: 5.
(8) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام: 50/1.
(9) الحدود: الأُبَّذيُّ: 437.
(10) ينظر: الحدود: الأُبَّذيُّ: 440.
(11) ينظر: نفسه: 440.

بلفظة مصطلح عليها، سميت تلك اللفظة اسماً مضمراً، لأنها عبارة عن الاسم الذي أضمر استغناء عن لفظه الظاهر"[1].

وكان هذا التقسيم من بواكير علم النحو أو أنه أول ما ظهر منه كما يروي ابن الأنباري في خبر ذكره في أول كتابه "أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال له: "واعلم يا أبو الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، واسمٌ لا ظاهر ولا مضمر"[2]. أي: مبهم.

ثم استأنف على طريقته في التفصيل بعد الإجمال أو النشر بعد اللف ببيان حد أقسام الاسمِ الثلاثة، مبتدئا بالأصل، وهو الاسم الظاهر فقال:

- حد الاسمِ الظاهر:

ما دَلَّ بلفظِه وحروفِه على معناه.

الظاهر: هو" اسم لكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة..، أو "ما ظهر المراد منه للسامع بنفس الكلام"[3]، أو"مَا انْكَشَفَ واتضح مَعْنَاهُ للسامع من غير تَأمل وتفكر"[4].

ويعبرون عن الاسم الظاهر بالمظهر[5]، وهو الأصل، و"الْمُضمر فرع الْمظهر"[6].

وعرفه الروماني: بـ "الْمَدْلُول عَلَيْهِ اسْمه، على غير جِهَة الرَّاجِع إِلَى ذكره"[7]؛ فالمظهُر: ما دلَّ بظاهرهِ وإعرابه على المعنى المراد به كـ "زيد"[8]، وهُوَ: "الِاسْمُ الصَّرِيحُ، وَلَهُ أَنْوَاعٌ، وَمِنْهَا الْجِنْسُ: وَهُوَ اسْمُ عَيْنٍ كَرَجُلٍ، وَفَرَسٍ. وَاسْمُ مَعْنًى كَعِلْمٍ، وَجَهْلٍ. وَمِنْهَا الْعَلَمُ وَهُوَ إمَّا (مَنْقُولٌ) : كَزَيْدٍ، وَعَمْرٍو، وَثَوْرٍ، وَالْعَبَّاسِ، (وَإِمَّا مُرْتَجَلٌ): كَسُفْيَانَ، وَعِمْرَانَ"[9].

وفي ظاهر الأمر يُرى أن تعريف الاسم الظاهر يتقاطع في المعنى مع:

---

(1) نتائج الفكر في النَّحو: السُّهَيلي: 170.
(2) نزهة الألباء: ابن الأنباري: 18.
(3) التعريفات: الشريف الجرجاني: 143.
(4) الكليات: الكفوي: 594.
(5) ينظر: سر صناعة الإعراب: ابن جني: 153/1.
(6) اللباب: العكبري: 127/1.
(7) رسالة الحدود: الرماني علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان (ب ط): 69.
(8) دليل الطالبين: الكرمي: 15.
(9) المغرب: المُطَرِّزِيّ ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على أبو الفتح برهان الدين الخوارزمي، دار الكتاب العربي: 516.

العَلَم،وهو: "الاسم الذي يعين مسماه مطلقا أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة"[1].

الاسم المعين، كما يصطلح عليه تمام حسان: "وهو الذي يسمي طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة؛ كالأعلام وكالأجسام والأعراض المختلفة"[2].

المطلق، وهو: "الدال على الماهية بلا قيد، أو ما لم يقيد بصفة معنوية ولا نطقية"[3].

إلا أنه في الحقيقة غير ما تقدم، أو بالأحرى أنه يدخل تحته كل ذلك، من ناحية الدلالة على الشيء بإطلاق، من غير حاجة إلى ما يوضّح الدلالة، أو يحصرها في نطاق ما، بقيد من القيود، أو حاجة ما يصرفها إلى نطاق ما.

محترزات التعريف

قوله: (ما دَلَّ) إطلاق عام يدخل فيه كل لفظ دل على معنى بواسطة، أو بغير واسطة.

قوله: (بلفظِه وحروفِه على معناه) يحدد إطلاق الدلالة على ما تستفاد من اللفظ والحروف فقط، من غير احتياج إلى قرينة[4]، في مقابل الضمير الذي يحتاج إلى قرينة تعين معناه. بلا قيد فالمضمر: "يعين مسماه بقيد التكلم كأنا أو الخطاب كأنت أو الغيبة كهو"[5]. والظاهر يعين مسماه بلا قيد.

ما يلاحظ على التعريف

قوله: (ما دلَّ) صدّر التعريف بـ(مَا) وهي: "مبهمةٌ تقعُ علَى كُلّ شيءٍ"[6]، بدل الإتيان باللفظ الواضح، والجنس القريب، كأن يقول مثلا: (الاسم الدال). ولعله اكتفى بالبيان الوارد في المصطلح (الاسمِ الظاهر)، وهروب من التكرار، الذي ينشأ عنه ركاكة في التعبير. الاسمِ الظاهر: الاسم....

قوله: (بلفظِه وحروفِه) كان بالإمكان أن يأتي بأحدهما ويستغني عن الآخر، ولعله أراد أنت يشير إلى التفرقة بين الكلام والكتابة.

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 118/1.
(2) اللغة العربية: تمام حسان: 90.
(3) التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي: 308.
(4) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 55.
(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 118/1.
(6) الأصول في النحو: ابن السراج: 174/3.

اختار المصنف لفظ: (على معناه)، بدل (على مُسَمَّاهُ)، ويرى بعض العلماء بناء على هذه النظرية، أن مناسبة اللفظ للمعنى مناسبة حتمية، بمعنى أن اللفظ يدل على معناه دلالة وجوب، لا انفكاك فيها"[1].وَدلَالَة اللَّفْظ على مَعْنَاهُ مُطَابقَة"[2].

ولما كان الاسم -كمابينا- يدل دلالة كاملة على مسمّاه، ويتضمن كل خصائص المسمى تبعا لذلك -لا بالأصالة. أي: (بلا بقَيْد)[3]. (التكَلُّم، أَوْ الخطاب، أَوْ الغيبة).

- حد المضمر*:

ما دلَّ على مُسَمَّاهُ بقرينةِ التكلّمِ أو الخطاب أو الغيبة.

المُضمَر، بفتح الميم الثانية: "اسم مفعول من أضمرته، إذا أخفيته وسترته، وإطلاقه على البارز توسع. "والضمير" بمعنى المضمر على حد قولهم: عقدت العسل فهو عقيد، أي: معقود"[4].

فالمضمر والضمير: "اسمان لما وضع لمتكلم؛ كأنا، أو لمخاطب؛ كأنت، أو لغائب؛ كهو، أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى، وهو: الألف، والواو، والنون؛ كقوما وقاما، وقوموا وقاموا، وقمن"[5].

والمضمر"اصطلاح بصري، والكوفية يسمونه كناية ومكنيًّا؛ لأنه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الصريح"[6].

والمضمُر: "ما كُنِيَ به عن الظاهر اختصاراً كـ (أنا وأنت)"[7]؛ وحقه البناء"لأن كل مضمر مضمّن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة[8]، فالضمير يعيّن مسماه بقرينة التكلم أو

---

(1) المدخل إلى علم اللغة: عبد التواب: 113.
(2) الحدود الأنيقة: السنيكي: 79.
(3) ينظر: حاشية الآجرومية: العاصمي: 61.
* المضمرُ والضميرُ "من مصطلحاتِ البصريين. والكوفيون يقولون الكناية والمكنى. وقيل لا فرقَ بينَ المضمرِ والمكنى عندَ الكوفيين. أما البصريون فيقولون: المضمراتُ نوعٌ من المكنياتِ، فكلُّ مضمرٍ مكنى، وليس كلُّ مكنى مضمراً. ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 3/ 84. و: همع الهوامع: السيوطي: 1/ 56.
(4) شرح التصريح: الوقاد: 97/1.
(5) ضياء السالك: النجار: 94/1.
(6) شرح التصريح: الوقاد: 97/1.
(7) دليل الطالبين: الكرمي: 15.
(8) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 88/1.

الخطاب أو الغيبة. واسم الإشارة يعينه بواسطة إشارة حسية أو معنوية. واسم الموصول يعينه بواسطة الجملة التي تذكر بعده"[1].

وعرف بأنه: "اسم جامد يدل على: متكلم، أو مخاطَب، أو غائب"[2].

وقيل فيه: "هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته"[3].

وهو: "عبارة عن اسم يتضمن الإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما، بعد ما سبق ذكره، إما تحقيقًا أو تقديرًا"[4].أو: "مَا وضع لمتكلم، أَو مُخَاطب، أَو غَائِب تقدم ذكره لفظا"[5]، زاد السيوطي "أَو معنى، أَو حكما"[6].

وقُيّد في التعريفات المتقدمة بقيود لم يذكرهما المصنف، وهي:

- (الموضوع) لتعيين مسماه في مقابل قوله (ما دلَّ على مُسَمَّاهُ).

- (اسم جامد). - (سبق الذكر للغائب لفظا، أَو معنى، أَو حكما).

والمعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر، وهذا هو المقصود بقول ابن مالك:

وَمَا لِذِي غيبَةٍ أوْ حُضُورِ ... كَأَنْتَ وهْوَ سَمّ بالضَّمِير[7]

والحضور قد يكون حضور تكلم كأنا ونحن، وقد يكون حضور خطاب كأنت وفروعها، أو حضور إشارة كهذه وفروعها، والغيبة قد تكون شخصية كما في هو وفروعه، وقد تكون موصولية كما في الذي وفروعه، وتتبين العلاقة بين هذه الأقسام من الشكل الآتي:[8]

ومعنى ذلك أن الضمائر في اللغة العربية الفصحى تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- ضمائر الشخص.- ضمائر الإشارة.- ضمائر الموصول.

---

(1) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 109.
(2) النحو الوافي: عباس حسن: 217/1.
(3) توضيح المقاصد: المرادي: 359/1.
(4) التعريفات: الشريف الجرجاني: 217.
(5) نفسه: 217.
(6) مقاليد العلوم: السيوطي: 85. وينظر: الكافية: ابن الحاجب: 32.
(7) ألفية ابن مالك: 12.
(8) اللغة العربية: تمام حسان: 108.

وهذه الضمائر جميعًا دلت على معانٍ صرفية عامَّة مما يقول النحاة عنه: إنه "حقه أن يؤدي بالحرف" ولذلك فإن الضمائر لهذا السبب تشبه الحرف شبها معنويا بالإضافة إلى الشبه اللفظي الذي يظهر في بعضها"[1].

محترزات التعريف

قوله: (ما دلَّ على مُسَمَّاهُ) عموم يشمل كل دال على مسمّى.

قوله: (بقرينةِ التكلّمِ أو الخطاب أو الغيبة). يخرج به ما دل على المسمى بغير قرينة، وهو ما يقابل الضمير؛ أي الظاهر؛ "لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة"[2].فما دَلَّ على مُسَمَّاهُ:بقَيْد التكَلُّم مثاله: أنا، فهو يدل على الْمُتَكَلِّم.وقَيْد الخطاب مثاله: أنت، فهو يدل على مُخاطَب.وقَيْد الغَيْبة مثاله: هو، فهو يدل على غائب.

وجميع هذه الأسماء بقيودها ضمائر؛ ولذا سُمِّيَت بـ (الأسماء الْمُضْمَرة).

ما يلاحظ على التعريف

عبر بقوله: (قرينة التكلّمِ أو الخطاب أو الغيبة)، بدل: (الغيبة والحضور). "والحضور يشتمل التكلم والخطاب، لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة"[3].والإتيان بما لا يتطرق إليه الاحتمال أولى في التعريفات.

عبرالمصنف، بـ (ما دلَّ على مُسَمَّاهُ) في مقابل (الموضوع) وهو تعبير صاحب اللباب[4]، وهما يفهمان نفس المعنى المراد إلا أن الوضع "تَخْصِيص شَيْء بِشَيْء بِحَيْثُ مَتى أطلق أَو أحس الشَّيْء الأول فُهم مِنْهُ الشَّيْء الثَّانِي يُقَال لفظ مَوْضُوع أَي مَوْضُوع للمعنى"[5]، والدلالة: "كَون الشَّيْء بِحَالَة يلْزم من الْعلم بِهِ الْعلم بِشَيْء آخر وَيُسمى الشَّيْء الأول دَالا وَالثَّانِي مدلولا. وَعرفُوا الدّلَالَة اللفظية الوضعية بِأَنَّهَا فهم الْمَعْنى من اللَّفْظ"[6].

(1) اللغة العربية: تمام حسان: 109.
(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 88/1.
(3) توضيح المقاصد: المرادي: 359/1.
(4) اللباب : السَّراج: 72.
(5) دستور العلماء: نكري: 257/3.
(6) نفسه: 75/2.

والتعبير بالوضع أولى من ناحية الدلالة على الارتباط الأصلي للفظ بما وضع له، لا المفهوم من اللفظ، كما في الدلالة، لذلك عبر به الوقاد في شرح التصريح على التوضيح وغيره[1] فقال: "اسْم لما وضع لتعيين مسماه[2]".

ما أغفله المصنف من القيود في تعريف المضمر:

- قيد: (اسم جامد)؛ إذ "لا بد في الضمير من أن يكون اسمًا، وجامدًا، معًا، فأما أنه اسم فلانطباق بعض علامات الاسمية عليه كالإسناد في ضمائر الرفع، والمفعولية في ضمائر النصب، وقبول الجر في غيرهما، وهناك كلمات الواحدة منها تدل على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، ولا تسمى ضميرا، لأنها حرف وليست اسما، من ذلك قول العرب: النجاءك" بمعنى: النجاء لك، أي: النجاة لك. و"النجاء، مفعول به لفعل محذوف تقديره: اطلب"[3].

وكون المضمر جامدا"لعدم وجود أصل له، ولا مشتقات. وبعض الألفاظ المشتقة قد تدل بنفسها وبصيغتها مباشرة على ما يدل عليه الضمير، مع أنها لا تسمى ضميرًا، لعدم جمودها، مثل: كلمة: "متكلم" فإنها تدل على التكلم، ومثل كلمة: "مخاطب" فإنها تدل على التخاطب، ومثل كلمة: "غائب" فإنها تدل على الغياب ..."[4].

- (سبق الذكر للغائب لفظا، أَو معنى، أَو حكما)[5]، وهو "بيان لما يجب لضمير الغائب، وتقدم الذكر لفظًا أن يتقدم المرجع صريحًا نحو: جاءني رجل فأكرمته، وضرب زيدًا غلامه. وتقدمه معنى أن يكون المرجع في قوة المتقدم صريحًا لتقدمه رتبة نحو: ضرب غلامه زيد. أو لتضمن الكلام السابق إياه نحو: (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) المائدة: (8) فإن الفعل متضمن لمرجع الضمير أو لاستلزام الكلام إياه استلزامًا قريبًا نحو: (وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُس) النساء: (11) أي الميت بقرينة ذكر الإرث أو بعيدًا نحو: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَاب) ص: (32) أي الشمس على قول بقرينة ذكر العشي

(1) ينظر: الكافية: ابن الحاجب: 32. و: توضيح المقاصد: المرادي: 359/1. و: إرشاد السالك: ابن القيم: 112/1.
(2) شرح التصريح: الوقاد: 97/1.
(3) النحو الوافي: عباس حسن: 217/1
(4) نفسه: 218/1.
(5) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 87/1.

وتقدمه حكمًا أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل"[1].

ولعله استغنى عنه بقوله: (ما دلَّ على مُسَمَّاهُ) أي الذي تقدم ذكره، أو بقوله: (أو الغيبة)، وكون ذلك المتقدم (لفظا، أَو معنى، أَو حكما) معلومات إضافية ليس بالضرورة أن تذكر في التعريف لتمام الدلالة على مسمى الضمير.

- حد المبهم:

ما افتقرَ في الدلالةِ على معناه إلى غيرهِ.

تسميتهم هذه الأسماء بالمبهمة*، مأخوذة من (أبهمت الباب)، إذا أغلقته. وكذلك هذه الأسماء إنما وُضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه، على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب"[2].

والمبهم من الأسماء:"ما افتقر في البيان عن معناه إلى غيره"[3]، أو هو: "ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه"[4].أي: صورة في مسماه؛ والمراد ما افتقر إلى غيره في بيان حقيقته. فهو: "ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه" كـ: "مكان" فإنه لا تعرف حقيقته إلا بذكر المضاف إليه"[5].

والاسم المُبْهَمُ، نحو: هذا وهذه وهؤلاء"[6]، فالمبهم: "نعني به الموصول واسم المشار إليه"[7].فالموصول الاسمي من قسم المبهم[8]، وهو: الاسم "الذي يحتاج في

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 161/1.

* مبهم من"(بَهِمَ) الْبَاءُ وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ: أَنْ يَبْقَى الشَّيْءُ لَا يُعْرَفُ الْمَأْتَى إِلَيْهِ. يُقَالُ هَذَا أَمْرٌ مُبْهَمٌ. وَمِنْهُ الْبُهْمَةُ: الصَّخْرَةُ الَّتِي لَا خَرْقَ فِيهَا، وَبِهَا شُبِّهَ الرَّجُلُ الشُّجَاعُ الَّذِي لَا يُقْدَرُ عَلَيْهِ مِنْ أَيِ نَاحِيَةٍ طُلِبَ... وَأَبْهَمْتُ الْبَابَ: أَغْلَقْتُهُ". مقاييس اللغة: ابن فارس: 311/1.

(2) نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي: 177.

(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 46/5.

(4) أوضح المسالك: ابن هشام: 209/2.

(5) شرح التصريح: الوقاد: 523/1.

(6) متن الآجرومية: 14. وينظر: دليل الطالبين: الكرمي: 15.

(7) المقدمة الجزولية: 65.

(8) ينظر: إرشاد السالك: ابن القيم: 693/2.

توضيحه وتعيين المراد منه، إلى شيء يتصل به؛ يسمى الصلة، مشتملة على ضمير، أو شبهه يربطها به، يسمى العائد"[1].

ويُقصد بالاسم المبْهَم كذلك الظرف المبهم، وهو: "ما دل على زمن غير مقدر"[2]، ويشمل"طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين؛ إذ تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها، وتحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرق التضام. فمعناها معجمي لا وظيفي، ولكن مسماها غير معيّن، وذلك مثل: فوق وتحت وقبل وبعد وأمام ووراء وحين ووقت وأوَان"[3].

والإبهام يكون في المكان كما يكون في الزمان، و"يحصل الإبهام في المكان من وجهين؛ أحدهما: ألا يلزم مسماه؛ لأن "خلفك قدام لغيرك، وأنك بتحولك عن تلك الجهة، يصير ما كان خلفك قدام أو يمينك أو يسارك على حسب تحولك؛ لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن فيها؛ فهي جهات له"[4]. ولذلك يقسمون الظَّرف، إلى المُبْهَمُ والْمَحْدُود.

و"المُبهَمُ من ظروفِ الزمانِ ما دلَّ على قَدْرٍ من الزمان غير مُعيَّنٍ، نحو "أبدٍ وأمدٍ وحينٍ ووقتٍ وزمانٍ".والمحدودُ منها (أو المُوقَّتُ أو المختصُّ) ما دلَّ على وقتٍ مُقدَّرٍ مُعَيَّنٍ محدودٍ، نحو "ساعةٍ ويومٍ وليلةٍ وأُسبوعٍ وشهرٍ وسنةٍ وعامٍ".

ومنه أسماءُ الشهور والفُصولِ وأيام الأسبوع وما أُضيفَ من الظروف المُبهَمةِ إلى ما يزيلُ إبهامَهُ وشُيوعَهُ كزمانِ الرَّبيعِ ووقتِ الصيف.

والمُبهمُ من ظروف المكان ما دلَّ على مكانٍ غيرِ مُعيَّنٍ (أي ليس له صورةٌ تدرَكُ بالحسِّ الظاهر، ولا حُدودٌ لصورةٍ) كالجهاتِ الستَّ، وهيَ: "أمامٌ (ومثلُها قُدَّامٌ) ووراءٌ (ومثلها خَلفٌ) ويَمينٌ، ويَسار (ومثلُها شمال) وفَوق وتحت"، وكأسماءِ المقادير المكانيّة كمِيلٍ وفَرسخٍ وبَريدٍ وقَصبةٍ وكيلومترٍ، ونحوها، وكجانبٍ ومكانٍ وناحيةٍ، ونحوِها"[5].

---

(1) ضياء السالك: النجار: 147/1.
(2) شرح التصريح: الوقاد: 1/ 341.
(3) اللغة العربية: تمام حسان: 91.
(4) شرح التصريح: الوقاد: 1/ 341.
(5) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 50/3.

فمكان الجهات الست غير معين لعدم لزومها بقعة بخصوصها، لانها أمور اعتبارية أي باعتبار الكائن في المكان، فقد يكون خلفك أماماً لغيرك؛ وقد تتحول فينعكس الامر. وهكذا مقدارها، أي مسافتها ليس له أمد معلوم. فخلفك مثلاً اسم لما وراء ظهرك الى ما لا نهاية. أما أسماءُ المقادير فهي، وان كانت معلومة المسافة والمقدار. لا تلزم بقعة بعينها، فابهامها من جهة أنها لا تختص بمكان معين. ويدخل في الاسم المبهم أربعة أنواع:

أحدها: العدد، كـ: (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) يوسف: (4).

والثاني: المقدار، وهو إما مساحة، كـ: شبر أرضا، أو كيل، كـ: قفيز برا، أو وزن، كـ: منوين عسلا؛ وهو تثنية مَنا، كعصا، ويقال فيه: من، بالتشديد، وتثنيته منان.

والثالث: ما يشبه المقدار، نحو: (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا) الزلزلة: (7)، و: نحي سمنا. (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) الكهف: (109)، وحمل على هذا: إن لنا غيرها إبلا.

والرابع: ما كان فرعًا للتمييز، نحو: خاتم حديدا، فإن الخاتم فرع الحديد، ومثله: باب ساجا و: جبةً خزاً"[1].

محترزات التعريف

قوله: (ما افتقرَ) أي ما احتاج. إلى غيره في بيان صورة مسماه، كأسماء الجهات" السّت، فإنها مفتقرة في بيان صورة مسماها إلى غيرها، وهو ذكر المضاف إليها، والإضافة فيها بيانية؛ أي: صورة في مسماه؛ والمراد ما افتقر إلى غيره في بيان حقيقته. وينحل إلى قولنا: "ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه، كـ: (مكان) فإنه لا تعرف حقيقته إلا بذكر المضاف إليه"[2].

قوله: (في الدلالةِ على معناه إلى غيرهِ) وهذا نوع الافتقار، أي: "إضافة صورة إلى مسماه بيانية، أي صورة هي مسماة، والمراد أنه لا تعرف حقيقته بنفسه؛ لأنه ليس له هيئة ولا شكل محسوس ولا حدود تحصره، بل لا بد من إضافة لفظ آخر إليه"[3].

ويخرج به الظاهر والمضمر؛ فالظاهر: دَلَّ على مسماه من دون قيد، والمضمر دلَّ على مُسَمَّاهُ بقيد: التكلّمِ أو الخطاب أو الغيبة.

---

(1) أوضح المسالك: ابن هشام: 298/2-299.
(2) شرح التصريح: الوقاد: 523.
(3) ضياء السالك: النجار: 158/2.

و"تناول الموصولات؛ لافتقارها في الدلالة على معناها إلى الصلة، وأسماء الإشارة؛ لافتقارها إلى ما يبين ذات المشار إليه؛ لأنه يجب كون المشار إليه معلوما"[1].

ما يلاحظ على التعريف

عنون المصنف المصطلح بـ: (حد المبهم)؛ من دون إضافة الاسم بأن يقول: (حد الاسم المبهم)، وكذلك جاء في شرح حدود النحو لابن قاسم[2].

ولعله خلاف الأصل؛ لأنه جاء في النسخة الثالثة التي رمزتُ لها المحققة بالرمز(ج)[3]: أن الأبذي أورد فيها عبارة: "حد الاسم المبهم"[4]. ويشهد له كذلك أنه فيما تقدم، ذكر على وجه الإجمال أن: "أقسامُ الاسمِ ثلاثةٌ: ظاهرٌ ومضمرٌ، ومبهم"[5].

ثم انه عند التفصيل جاء بحد الاسمِ الظاهر، وحد المضمر، وأعقبهما بالمبهم.

وكأنه يقول: هذا حد الاسمِ الظاهر، وحد الاسم المضمر، وحد الاسم المبهم، وإنما ألجأه الاختصار إلى أن يحذف لفظ (الاسم) من المضمر والمبهم اكتفاء بذكره مع الاسم الظاهر.

أو خلاف الأصح؛ لأنه باعتبار أن التعريف الذي أورده المصنف حد للمبهم على الإطلاق، أي ليس حدا لـ (الاسم المبهم)، يـ "دخل فيه المضمرات لافتقارها إلى مفسر، والحروف بالمعنى الذي ذكرناه"[6]. كما قال ابن قاسم.

أما الحروف فتخرج؛ إذا قلنا أنه تعريف للاسم المبهم، وأما المضمرات فتخرجباعتبار أن مراد الافتقار (إلى غيرهِ)، أي: غير ما يوجد فيه؛ أي شيء من خارجه. وبهذا يستقيم التعريف، ويتوافق مع المصطلح.

أقسام الفعل الثلاثة: (الماضي - المضارع - الأمر)

- حد الماضي:

ما وقعَ وانقطع وصلح معهُ أمس.

---

(1) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 56.
(2) ينظر: شرح حدود النحو: ابن قاسم: 56.
(3) ينظر: الحدود: الأبذي: 421.
(4) الحدود: الأبذي: 441.
(5) الحدود: الأبذي: 473.
(6) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 56.

جاء في دليل الطالبين لكلام النحويين للكرمى: "الماضي: ما دلَّ وضعاً على حدث، وزمان انقضى"[1]، وفي إيناس الناس : "فَالمَاضِي: مَا حَسُنَ فِيهِ (أَمْسِ)"[2].

هذان التعريفان يجمعان ما جاء في تعريف المصنف، فهو مكون من مقطعين: (ما وقعَ وانقطع)، و(صلح معهُ أمس).

فالماضي: كلمة تدل على مجموع أمرين؛ معنى، وزمن فات قبل النطق بها.

وقد عُرّف الماضي بعدة تعريفات على عدة أساليب منها:

التعريف بالزمن الواقع فيه الحدث

كـ: "ما دلَّ على زمان قبل زمان إِخبارِك"[3].

و: "ما وقع في زمان قبل الزمن الذي أنت فيه"[4].

و: " مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ مَضَى وَوَقَعَ"[5].

فالماضي ما عُدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، ومعنى المضي مستفاد من لفظه، لا من حرف زائد على الجملة"[6]. والتعريف بالزمن مطابق لدلالة المصطلح اللغوية؛ الماضي= ما وقع في الزمن الماضي.

التعريف بالعلامة

ويؤخذ من قول السهيلي: "مَاض: وَيعرف بتاء التَّأْنِيث الساكنة"[7].

وقول ابن مالك:

وماضي الأفعال بالتا مز وسم ... بالنون فعل الأمر إن أمر فهم[8]

(مز) أي ميّز ماضي الأفعال بالتاء والمراد بها تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ نحو: تباركت يا ذا الجلال والإكرام ونعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد"[1].

---

(1) دليل الطالبين: الكرمى: 16.
(2) إيناس الناس: خنفر: 31.
(3) المفتاح في الصرف: الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، تح: علي توفيق الحَمَد، إربد عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ/1987م: 53.
(4) اللباب: السَّراج: 15.
(5) إيناس الناس: خنفر: 7.
(6) نتائج الفكر في النَّحو: السُّهَيلي: 95.
(7) شرح قطر الندى: ابن هشام:26.
(8) ألفية ابن مالك: 10.

فهذا تعريفات للماضي بعلامة ما يتصل به من الحروف ويتميز به عن غيره.

قال ابن آجُرُّوم: "فالماضي: مفتوحُ الآخر أبدا"[2]. وهذا تعريف بالحكم.

ما جمع بين التعريف بالزمن والعلامة

قال ابن الحاجب في تعريف الماضي: "ما دلّ على زمان قبل زمانك، مبنيّ على الفتح مع غير ضمير المرفوع المتحرّك والواو"[3].

وقال العاصمي: "ما دل على حدث مقترن بزمن ماض، وقبل تاء التأنيث"[4].

محترزات التعريف

قوله: (ما وقعَ وانقطع)؛ ليخرج به ما يكون ولم يقع، وهو فعل الأمر، وما هو كائن لم ينقطع، وهو المضارع.

قال سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع.فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعِ ومِكُث وحُمِدَ"[5].

فمثل للماضى، بـ: ذهب على وزن(فَعَلَ) وسَمِعِ (فَعِل) ومَكُث(فَعُل) وحُمِدَ(فُعِل).

قوله: (وصلح معهُ أمس)؛ ليخرج به ما لا يصلح معهُ أمس، من" مثل: (إنْ خرج زيدٌ أكرمته) : إن خرج أمس أكرمته، مع أنّه صيغة فعل ماض؛ وكذا يصحّ أن تقول في مثل: (لم يخرج زيد) : لم يخرج أمس.

والعلّة في عدم صلاحيّة (أمس) في نحو: (إن خرج زيد) أنّ (إنْ) الشَّرْطيّة تقلب معنى الماضي مستقبلاً وإن كان لفظه ماضيًا.

والعلّة في صلاحية (لم يخرج زيد أمس) أنّ (لم) النّافية تقلب معنى المستقبل ماضيًا وإن كان لفظه مضارِعًا"[6]. فكلّ فعل يقع في زمانٍ فهو مختصّ به؛ فالماضي يُعْتَبَرُ بأمس"[7]. لدلالتها على المضي. كما أنالمضارِع يُعْتَبَرُ بالآن.

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 25/1.
(2) متن الآجرومية: 10.
(3) الكافية: ابن الحاجب: 44.
(4) حاشية الآجرومية: العاصمي: 44.
(5) الكتاب: سيبويه: 12/1.
(6) اللمحة: ابن الصائغ: 131/1.
(7) نفسه: 131/1.

ما يلاحظ على التعريف

تعبيره بـ(ما وقعَ وانقطع) لبيان الماضي، على خلاف ما حدّه غيره بـ: (ما دلّ على زمن) و: (ما وقع في زمان) و:(ما دلَّ وضعاً على زمن).

ودلالة الفعل على الحدث بالتضمين لا بالمطابقة، كنحو دلالة البيت على السقف. وأما دلالته على الزمان فقال النحويون: بالبنية"[1]. اكتفى بقوله : (ما وقعَ وانقطع) ومعلوم ضمنا انه في زمن ماض، لذلك لم يحتج إلى إيراد لفظ الزمن.

تمييز الفعل الماضي بأن تلحقه تاء الفاعل، وتاء التأنيث السّاكنة أولى من تمييزه بأن يحسن معه (أمس) كما فعل المصنف؛ لأنّ من الفعل الماضي ما لا يحسُن معه (أمس) كـ (عسى) و(ليس).

وكذلك لا يصحّ أن تقول في مثل: (إنْ خرج زيدٌ أكرمته): إن خرج أمس أكرمته، مع أنّه صيغة فعل ماض؛ وكذا يصحّ أن تقول في مثل: (لم يخرج زيد): لم يخرج أمس"[2].

فقد يحسن مع غير الماضي أمس، نحو: "لم يفعل زيد، ولو يفعل زيد فعلت. ولحاق إحدى التاءين ليس كذلك، فإنه لا يشارك الموضوع للمضيّ فيه غيره. ولا يمتنع منه فعل ماض إلا (أفعل) في التعجب، وفي فعليته خلاف"[3].

ومتى دلت كلمة على معنى الفعل الماضي، وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي، ولم تقبل إحدى التاءين المتقدمين، تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة. فهي اسم"[4].

فبتعريفه بعلامة دخول التاء عليه، يطرد وينعكس، أما بصلاحية امس للدخول عليه فلا ينعكس لدخول امس على الماضي وعلى غيره.

- حدُّ المضارع:

ما كانُ في أولهِ إحدى الزوائدِ الأربع، يجمعُها قولُك: "أنيت".

التعريف بلفظه تاماً ورد في متن الآجرومية[1]، وكذا في اللمع لابن جني[2] إلا قوله: (يجمَعُهَا قولُك: "أنَيتُ).

(1) نتائج الفكر في النَّحو: السُّهَيلي: 53.
(2) اللمحة: ابن الصائغ: 131/1.
(3) يُنظر: شرح الكافية: 170/1
(4) شرح التصريح: الوقاد: 40/1.

المضارِعة والضارع، بالكسر. "والفتح خطأ، لأنه اسم فاعل من: ضارع يضارع. والفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع ضارع الأسماء فهو مضارع، بالكسر. والأفعال مضارعة ومضارعات"[3]. والمراد أنه ضارَعَ الأسماءَ، أي: "شابهها بما في أوّله من الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء، نحوُ: أقوم ونقوم، وتقوم، ويقوم، فأُعرب لذلك، وليست الزوائد هي التي أوْجبت له الإعرابَ، وإنّما لَمّا دخلت عليه، جعلتْه على صيغة صار بها مشابهًا للاسم، والمشابهةُ أوجبت له الإعراب"[4].

فسبب إعراب الفعل المضارع "بما في أوّله من الزوائد الأربع وكينونتِه على صيغة ضارَعَ بها الأسماءَ، فإذا أمرنا منه، ونزعنا حرف المضارعة من أوّله، فقلنا: اضْرِبْ، اذْهَبْ، فتتغيّر الصورة والبنية التي ضارع بها الاسمَ، فعاد إلى أصله من البناء استصحابًا للحال الأولى"[5].

قال المرادي، "وإنما سُمّي هذا الفعل مضارعا، لمشابهته للاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى، أما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا، وفي تعيين الحروف الأصول والزوائد، وتعيين محالها، ما عدا الزيادة الأولى، وأما من جهة المعنى فلأن كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال. قال الشاطبي: وهذا التوجيه أحسن ما سمعت"[6]. فالمشابهة وقعت فيه لفظا ومعنى.

وقد ورد تعريف المضارع كما الماضي بعدة آساليب:

التعريف بالزمن الواقع فيه الحدث

قال في اللباب: "ما يكون في الزمن الذي أنا فيه أو بعده"[7]. فهو يحتمل وقوع الحدث في إحدى الزمنين: الحاضر، والمستقبل، وهو "ما لم يكن له وجود بعدُ، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده"[8]. ومنه:

- "كلمة تدل على أمرين معًا: معنى، وزمن صالح للحال والاستقبال"[1].

(1) ينظر: متن الآجرومية: 10.
(2) اللمع: ابن جني: 9.
(3) أمالي ابن الحاجب: 738/2.
(4) شرح المفصل: ابن يعيش: 210/4.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 294/4.
(6) شرح التصريح: الوقاد: 38/1.
(7) اللباب: السَّراج: 15.
(8) شرح المفصل: ابن يعيش: 270/4.

- "ما دلَّ وضعاً على حدث، وزمان غير منقضٍ حاضراً كان أو مستقبلاً"[2].

- "مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ يَقَعُ فِي الزَّمَنِ الحَاضِرِ أَوْ سَيَقَعُ فِي المُسْتَقْبَلِ"[3].

وبهذاعرف المضارع بزمن وقوع الحدت، أي ارتباط الحدث بالمستقبل أو الحاضر، والذي يعبر عنه بالحال.

تعريفه بالعلامة

قال ابن مالك في شرح تسهيل الفوائد: "واعلم بأن المضارع يميزه من غيره، صلاحيته لأن تدخل عليه السين أو سوف أو لم أو لن أو كي، وافتتاحه ببعض "نأتي" بشرط أن تشعر الهمزة بأنا، والنون بنحن، والتاء بحضور أو تأنيث، والياء بغيبة[4].

وقد عرّف المضارع بالعلامة المصنف، وكذا ابن آجروم، وغيرهما. إلا ان تعريفهم للمضارع بعلاماته لم يكن على السواء، أي بنفس العلامة، فعرف بعلامة:

- أن يكون في أوله إحدى الزوائدِ الأربعِ، فقيل فيه:

- "ما كان في أوله إحدى الزوائدِ الأربعِ التي يجمَعُهَا قولُك: "أَنَيتُ"[5].

- "ما يعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء"[6]

- "ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت) لوقوعه مشتركا، وتخصيصه بالسّين وسوف"[7].

وَتسَمى هَذِه الْأَرْبَعَة أحرف المضارعة؛ لأنها تاتي في اوله ويستدل بها عليه.

- أن يصلح أن تليه الجوازم والنواصب.

وهذه العلامة أنفع علامات المضارع، فلذلك اقتصر عليها ابن مالك[8]، فقال:

.... فعل مضارع يلي لم كيشم[9].

قال ابن هشام: "وَإِنَّمَا الْعُمْدَة فِي تَعْرِيف الْمُضَارع دُخُول لم عَلَيْهِ"[1].

---

(1) النحو الوافي: عباس حسن: 47/1.
(2) دليل الطالبين: الكرمي: 16.
(3) إيناس الناس: خنفر: 7.
(4) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 17/1.
(5) متن الآجرومية: 10.
(6) المفصل: الزمخشري: 321.
(7) الكافية: ابن الحاجب: 44.
(8) ينظر: شرح التصريح: الوقاد: 38/1.
(9) شرح التصريح: الوقادّ: 38/1.

فيتميز المصارع من قسيميه؛ (الماضي، والأمر)" بصحة وقوعه بعد "لم" نحو: يأكل ويلبس ويشم، فإنَّ "لم" صالحة لمباشرة كل منها"[2]

جمعت هذه التعريفات بين زمن وقوع الحدث في المضارع، والعلامة المميزة له، وهي اقترانه بأحد الأحرف.

محترزات التعريف:

قوله: (ما كانُ في أولهِ إحدى الزوائدِ الأربع) "المسميات بأحرف المضارعة، سميت زوائد، لأنه يزيد بها على حروف الماضي"[3].

و"دخول الزوائد على الحروف الأصلية منبئة على معان زائدة على معنى الكلمة التي وضعت الحروف الأصلية عبارة عنه، فإن كان المعنى الزائد آخراً كانت الزيادة آخراً، كنحو: التاء في (فعلت) لأنها تنبئ عما رتبه بعد الفعل. " فإنها تنبئ أن الفعل لم يحصل بعد لفاعله، وأن بينه وبين تحصيله جزءاً من الزمان، فكان الحرف الزائد السابق للفظ الفعل مشيراً في اللسان إلى ذلك الجزء من الزمان، مرتباً في البيان على حسب ترتب المعنى في الجنان"[4].

قوله: (يجمعُها قولُك: "أنيت")أي: الزوائد الأربع كلمة (أنيت) للتسهيل.

فالهمزة للمتكلم وَحده نَحْو أقوم أَنا وَالنُّون للمتكلم إِذا كَانَ مَعَه غَيره نَحْو نقوم نَحن وَالتَّاء للمذكر الْحَاضِر نَحْو تقوم أَنْت وللمؤنث الغائبة نَحْو تقوم هِيَ وَالْيَاء للمذكر الْغَائِب نَحْو يقوم هُوَ[5].

فهذه أفعال مضارعة، لدلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة.

ما يلاحظ على التعريف

عرف المصنف الفعل المضارع، بالعلامة فقط، وفيه قصور من عدة نواحي، منها:

- تعريف الفعل المضارع، بعلامة وجود إحدى الزوائدِ الأربع في أولهِ فقط، من غير ذكر أوصاف المعرَّف(المصطلح).

(1) شرح قطر الندى: ابن هشام: 34.
(2) إرشاد السالك: ابن القيم: 85/1.
(3) حاشية الآجرومية: العاصمي: 46.
(4) نتائج الفكر في النَّحو: السُّهَيلي: 91.
(5) اللمع في العربية: ابن جني: 9.

- تعريفه بعلامة: (الزوائدِ الأربع، التي تلحق به وهي: "أنيت")، وفيه نظر؛ لأن"زيادة هذه الأحرف ليست خاصة بالفعل المضارع، ولذلك لا يذكرها النحويون لتعريفه بها؛- غالبا- لأنَّها ليست علامة قاطعة، وإنَّما هي مساعدة"[1].

قال ابن هشام: "وَإِنَّمَا ذكرت هَذِه الأحرف بساطا وتمهيدا للْحكم الَّذِي بعْدهَا لَا لأعرف بهَا الْفِعْل الْمُضَارع لأَنا وجدناها تدخل فِي أول الْفِعْل الْمَاضِي نَحْو أكرمت زيدا وتعلمت الْمَسْأَلَة ونرجست الدَّوَاء إِذا جعلت فِيهِ نرجسا ويرنأت الشيب إِذا خضبته باليرناء وَهُوَ الْحِنَّاء"[2]. فأحرف المضارعة قابلة للدّخول على الماضي والأسماء.

ولذلك قال ابن هشام في شرح قطر الندى: "وَالْعُمْدَة فِي تَعْرِيف الْمُضَارع قبوله دُخُول الجوازم عليه، والمشار إليهم بـ(لم) لأنها أم الباب"[3]. فلو عرفه بقبول الناصب، والجازم. لكان أولى.

فالكلمة إن دلت على ما يدل عليه الفعل المضارع ولكنها لم تقبل علامته فليست بمضارع؛ وإنما هى: "اسم فعل مضارع؛ مثل: آه، بمعنى: أتوجع شدة التوجع، وأف بمعنى: أتضجر كثيرًا. ووَيْكَ ماذا تفعل؟ بمعنى أعجبُ لك كثيرًا! ماذا تفعل؟ أو: هي اسم مشتق بمعنى المضارع؛ مثل الطائرة مسافرة الآن أوغدًا"[4].

ويتسامح فيه إن أريد به التبسيط، إلا أن الأولى تعريفه بالحدث والزمن لارتباطه بهما ارتباطا وثيقا؛ "لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حَدَثٍ وزمانِ ذلك الحدث"[5]، وبالحدث وزمنه ينماز المضارع من أقسام الفعل الثلاثة، والتي قسمت على أساس ارتباط الحدث بالزمن، وعلى هذا الأساس عرّفه كثير من النحاة.

قوله (يجمعها قولك: أنيت) بمعنى: "أدركت، تفاؤلا، وإلا فيجمعها نأيت، أو نأتي، أو أتين"[6]. ومن عادة الْمُصَنِّفين تسهيلاً أن يجمعوا المتناثر في كلمة أو جملة، لأنه أدعى لحفظه، وعدم تفلته.

---

(1) حركة حروف المضارعة: القرني عبد الله بن ناصر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1423هـ: 475.
(2) شرح قطر الندى: ابن هشام: 34.
(3) ينظر: شرح قطر الندى: ابن هشام: 34.
(4) النحو الوافي: عباس حسن: 56/1.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 84/2.
(6) حاشية الآجرومية: العاصمي: 46.

وبالمجمل فهذا تعريف ناقص؛ لأنه عرفه بالعلامة فقط، وبعلامة تُوجد فيه وفي غيره، فهو غير مانع، وإن كانت صياغته قائمة على اليسر، ولعله تابع فيه غيره، وارتضاه كمرحلة أولى من التعليم.

- حدُّ الأمر:

ما دَلَّ على الطَّلَبِ. وقَبِلَ نُونَ التَّوكيدِ.

وقيل فيه: "مَا دلّ على الطّلب مَعَ قبُول يَاء المخاطبة كقومي"[1].

فعلامة فعل الْأَمر "مَجْمُوع شَيْئَيْنِ لَا بُد مِنْهُمَا؛ أَحدهمَا: أَن يدل على الطّلب. وَالثَّانِي: أَن يقبل يَاء المخاطبة كَقَوْلِه تَعَالَى: (فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا) مريم: (26)"[2]. فالألفاظ الثلاثة في الآية:(كلي - اشربي- قري) دلت على طلب فعل، واتصلت بها ياء المخاطبة.

فلابد فيه من اجتماع الأمرين معا، فـ"إذا دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء كـ (نَزَالِ)، لا يكون أمرا، ولكنها تكون اسم فعل أمر وإذا قبلت الياء ولم تدل على الطلب كـ (تقومين) و(تقعدين) فلا تكون أمرا، ولكنها تكون فعلا مضارعا"[3].

وقد عُرّف المضارع بعدّة صيغ، منها:

الدلالة على زمن وقوع الحدث

وعرّفه على هذا الأساس الكرمي، فقال: "ما دلَّ على حدث في زمن مستقبل، فقط"[4]. ودعكور في القواعد التطبيقية بـ: "ما دلّ على وقوع حدث ما في الزمن المستقبل"[5]. والجارم في النحو الواضح بـ: "فِعلُ الأَمْر هُوَ كلُّ فِعلٍ يُطلَبُ بهِ حُصُول شَيءٍ في الزمن المستقبل"[6]. فعرفوه بارتباطه بزمن وقوعه الذي هو الاستقبال.

الدلالة على الطلب، كقولهم فيه:

- "مَا دَلَّ عَلَى الطَّلَبِ؛ كَقَوْلِكَ: (قُمْ) وَ (اذْهَبْ)"[7].

---

(1) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 24.
(2) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 27.
(3) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 156/1.
(4) دليل الطالبين: الكرمي: 16.
(5) القواعد التطبيقية: دعكور: 138.
(6) النحو الواضح: الجارم: 33/1.
(7) إيناس الناس: خنفر: 35.

- "ما يُطْلَبُ به حصول شيء بعد زمن التكلم"[1].

- "ما دلَّ على طلب وقوعِ الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر"[2].

دلالته على معنى الطلب، وزمن وقوعه، فقيل فيه:

- "مَا دَلَّ عَلَى فِعْلٍ سَيَنْقَضِي فِي المُسْتَقْبَلِ بَعْدَ طَلَبِ حُدُوثِهِ؛ أَيْ: بَعْدَ التَّكَلُّمِ بِهِ؛ كَقَوْلِكَ: (اضْرِبْ عَمْرًا)، فَلَمْ يَتَحَقَّقِ الضَّرْبُ بَعْدُ"[3].

- "كلمة تدل بنفسها على أمرين مجتمعين: معنى، وهذا المعنى مطلوب تحقيقه فى زمن مستقبل"[4].

تعريفه بالعلامة ودلالته على الطلب بصيغته

وهذا معنى قول ابن مالك في ألفيته:

..... وسم ... بالنون فعل الأمر إن أمر فهم[5].

أي: من صيغته. "فإن دلالته على الطلب نشأت من اللام لا من الصيغة"[6].

"فإن قبلت كلمة النون المذكورة، ولم تدل تلك الكلمة على الأمر الذي هو الطلب، فهي فعل مضارع، نحو: (لَيُسْجَنَنَّ وَلِيَكُونًا) يوسف: (32)، أو فعل تعجب نحو: أحسن بزيد، فإنه ليس أمرا على الأصح، بل على صورته، وإن دلت كلمة على الأمر الذي هو الطلب، ولم تقبل النون المذكورة فهي اسم، إما لمصدر نحو: صبرا بني عبد الدار؛ بمعنى اصبروا. أو اسم لفعل كنزال ودراك، بمعنى انزل وأدرك، أو هي حرف نحو: كلا. بمعنى انته"[7].

والعلامات التي عُرّف بها المضارع بمثابة المستثنيات مما يدخل في حد المضارع، فما لم يقبل العلامة لا يسمى مضارعا، وإن دل على الطلب.

محترزات التعريف

قوله: (ما دَلَّ على الطَّلَبِ). أي فهم منه ودل عليه بذاته.

---

(1) شذا العرف في فن الصرف: الحملاوي أحمد بن محمد ، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، (ب ط): 18.
(2) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 33.
(3) إيناس الناس: خنفر: 35.
(4) النحو الوافي: عباس حسن: 48/1.
(5) ألفية ابن مالك: 10.
(6) شرح التصريح: الوقاد: 40/1.
(7) نفسه: 40/1.

فخرج بهذا القيد نحو:"(لا تأكلي) فإنه وإن كان فيه ياء المخاطبة وفهم منه الطلب فإنه باعتبار كونه مُتَعَلَّقَ الحرف الطالب له وهو لا الناهية"[1]

قوله: (وقَبِلَ نُونَ التَّوكيدِ) أي اتصالها به "ونُون التوكيد: ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو: أَقْبِلَنَّ، ونحو: (لَنَسْفَعاً) العلق: (15). وقد اجتمعتا حكاية في قوله: (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ) يوسف: (32)"[2].

فهو فصل يخرج به ما دل على الطلب ولم يقبل نون التوكيد؛ لأن "علامة فعل الأمر مجموع شيئين: إفهام الكلمة الأمر اللغوي وهو الطلب، وقبولها نون التوكيد؛ فالدور منتف، فإن قبلت الكلمة النون ولم تفهم الأمر فهي مضارع، نحو: هل تفعلن، أو فعل تعجب، نحو: أحسنن بزيد؛ فإن أَحْسِنْ لفظه لفظ الأمر، وليس بأمر على الصحيح"[3]. فهو على وزن (أَفْعِلْ) المصاغة للتعجب.

ما يلاحظ على التعريف

جمع المصنف في التعريف بين الوصف (ما دَلَّ على الطَّلَبِ)، والعلامة (وقَبِلَ نُونَ التَّوكيدِ)، في تناسق ويسر.

قوله: (وقَبِلَ نُونَ التَّوكيدِ) بدل علامة (لحوق ياء المخاطبة) مع أنهما علامتان مشتركتان بين المضارع والأمر؛ فياء المخاطبة يشترك في لحاقها الأمر والمضارع، نحو: قومي يا هند، وأنت يا هند تقومين"[4]؛ لأن لحوق ياء المخاطبة بفعل الأمر يحتاج إلى قيد: "ياء المخاطبة الممتنع اتصالها بنون الرفع كقولك في صَلِّ: صَلِّي. وقد تقدم أن لحاقها متصلة بنون الرفع من علامات المضارع نحو: تفعلين"[5].

فإن ذَكَرَ القيدَ في التعريف طال، وإن أهمله كان مشتركا، غير مانع، من توهم إدراج المضارع المتصلة به ياء المخاطبة، وذلك خلط.

---

(1) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 157/1.
(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 36/1.
(3) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 38/1-39 .
(4) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 61/1.
(5) شرح الكافية: ابن مالك: 171/1.

- حَدُّ التنوين:

نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تلحقُ الاسم بَعدَ كماله، تفصلُه عمَّا بعدهَ، تثبت لفظاً، وتسقطُ خطّاً، لغيرِ التوكيد.

ومعنى التنوين لغة: "التصويت والترنيم؛ لأنها (النون) سببه. ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل، ووضعوا مكان النون رمزًا مختصرًا يغني عنها، ويدل -عند النطق به- على ما كانت تدل عليه؛ وهذا الرّمز هو: الضمة الثانية، والفتحة الثانية، والكسرة الثانية"[1].

ونلحظ في تعريف المصنف للتنوين انه قد جمع بين تعريف الجزولي للتنوين: "نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله تفصله عما بعده"[2]. وتعريف ابن هشام: "نون زَائِدَة سَاكِنة تلْحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد"[3]؛ فهذان التعريفان يجمعان ما ورد في تعريف المصنف.

وإنما كان التنوين ساكنًا دائما؛ "لأنّه حرفٌ جاء لمعنى في آخِر الكلمة... ولم يقع أوّلاً فتمسَّ الحاجة إلى تحريكه نحوِ واو العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام، ونحوِ ذلك ممّا قد يُبتدأ به، ولا يمكن الابتداءُ بالساكن"[4]. وهذا من قواعد العربية؛ لتعذر الابتداء بالساكن في النطق.

وقد ورد تعريف التنوين بصيغ عدة منها:

تعريفه بالوصف

من مثل قولهم: "نون ساكنة، زائدة. تلحق آخر الأسماء لفظًا، لا خطًا ولا وقفًا"[5].

و: "نُونٌ سَاكِنَةٌ تَثْبُتُ وَصْلاً، وتَسْقُطُ وَقْفًا"[6]. فالتنوين نون في الأصل متصفة بالسكون، يختص دخولها على الأسماء، تُنطق ولا تكتب.

تعريفه بما يفيده

ومنه قول ابن مالك في التسهيل، هو: "نون ساكنة تزاد آخر الاسم تبيينا لبقاء أصالته، أو لتنكيره، أو تعويضا، أو مقابلة لنون جمع المذكر، أو إشعار في ترك الترنم في

(1) النحو الوافي: عباس حسن: 27.
(2) المقدمة الجزولية: 8.
(3) شرح قطر الندى: ابن هشام: 12.
(4) شرح المفصل: ابن يعيش: 180/5.
(5) النحو الوافي: عباس حسن: 27/1. ينظر: جامع الدروس العربية: الغلاييني: 10/1.
(6) اللمحة: ابن الصائغ: 155/1.

روي مطلق في لغة تميم"[1]. فالتنوين يفيد أحد الأمور المتقدمة، على حسب السياق الوارد فيه.

وأحسن حُدُوده وأخصرها وأوجزها- كما قال السيوطي - قولهم:"نون تثبت لفظا لَا خطا" إِذْ سَائِر النونات المزيدة الساكنة أَو غَيرهَا تثبت خطا"[2].

ونلحظ: أن جميع ما أوردناه من تعريفات للتنوين يركز على كونه نوناً، وهذه حقيقة، وكونها ساكنة، وهذا وصف لنون التنوين فلا تأتي إلا ساكنة.

محترزات التعريف

قوله:(نونٌ ساكنةٌ) قيد خرج به النون الأولى في:"(ضَيْفَنْ) للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا. والنون الأولى في (رَعْشَنْ) للمرتعش، لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للإلحاق بجعفر، وما بعدهما تنوين"[3].

قوله: (زائدةٌ) أي: "ليست من أصل بنية الكلمة ولا من حروفها الأصلية. فخرج نون (حسن) لِأَنَّهَا أصل"[4]، في بناء الكلمة.

قوله: (تلحقُ الاسم بَعدَ كماله)أي في آخره، ويخرج به "النون في: انكسر ومنكسر"؛ لأنها لا تلحق الآخر، وتثبت في الخط"[5].

والمراد بالآخر الذي يلحق التنوين به، "ما كان آخرا حقيقة، كالدال من (زيد) والراء من (عمرو) أو كان آخرا حكما كالدال من (يد) و(غد) والميم من (دم)، فإن لام هذه الكلمات قد حذفت اعتباطا، أي لغير علة، وبقيت عين هذه الكلمات أواخر لها حكما"[6].

قوله: (تفصلُه عمَّا بعدهَ) هذا بيان لغرض التنوين؛ إذ هو من العلامات الخاصة بالاسم فيُفصَل به بين الإسم وغيره، من الفعل والحرف، وبين الإسم المعرب، وغير المعرب. و"فائدته الدلالة على أن ما هو أصل في نفسه باق على أصالته، والفعل والحرف

(1) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 217/1.
(2) ينظر: همع الهوامع: السيوطي: 618/2.
(3) شرح التصريح: الوقاد: 23/1.
(4) مغني اللبيب: ابن هشام: 445.
(5) شرح التصريح: الوقاد: 23/1.
(6) أوضح المسالك: ابن هشام: 37/1.

ليسا أصلين في أنفسهما فلا يدخلهما التنوين. وكل اسم عرض فيه شبه الحرف فعلامته عدم الإعراب أصلا"[1].

قوله:(تثبت لفظاً) للاستغناء عن النون بتكرار الحركة، فيكون آخر الاسم ضمتين أو فتحتين أو كسرتين. وهذا "بيان للواقع لا للاحتراز"[2]. فهذا وصف للتنوين.

وقيد (وتسقطُ خطّاً) فصل مخرج للنون في نحو "ضيفن" اسم للطفيلي، وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا، وللنون اللاحقة للقوافي المطلقة -أي: التي آخرها حرف مد- عوضا عن مدة الإطلاق في لغة تميم وقيس، كقوله "من الوافر":

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ ... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[3]

الأصل العتابا، وأصابا.

قوله: (لغيرِ التوكيد) إخراج لـ: "نون (لَنَسْفَعاً) العلق: (15) لِأَنَّهَا للتوكيد"[4]. خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفا، لوقوعها بعد الفتحة، بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة، فإنها تصور نونا، فتثبت في الخط. فتخرج بقوله: "لا خطا"[5].

ما يلاحظ على التعريف

قول المصنف: (تلحقُ الاسم) فيه نظر؛ من ناحية الصياغة اللفظية، والأصح أن يقال: "التنوبن: إلحاق الاسم نوناً ساكنة، لأن التنوين مصدر نوَّنت الحرف، أي: ألحقته نوناً"[6]، فهي ملحقة لا لاحقة.

وقوله: (تلحقُ الاسم بعد كماله) يفهم من "ظاهر كلام المصنف أن التنوين كله من خواص الاسم وليس كذلك بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض، وأما تنوين الترنم* والغالي* فيكونان في الاسم والفعل والحرف"[1]، ولذلك عرفه ابن الحاجب بقوله:"نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل"[2].

---

(1) المقدمة الجزولية: 8.
(2) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 46/1.
(3) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 27/1.
(4) مغني اللبيب: ابن هشام: 445.
(5) شرح التصريح: الوقاد: 24/1.
(6) نتائج الفكر في النَّحو: السهيلي: 68.

* "تنوين الترنم: هو ما يلحق القافية المطلقة بدلًا عن حرف الإطلاق، وهي القافية المتحركة التي تولدت من حركتها إحدى حروف المد واللين". التعريفات: الشريف الجرجاني: 67.

* تنوين الغالي: هو ما يلحق القافية المقيدة، وهي القافية الساكنة". التعريفات: الشريف الجرجاني: 68.

فقوله: تلحق الاسم يخرج من التعريف، ما هو من أفراده، وبذلك "لم يكن الحد جامعاً، لخروج تنويني الترنم والغالي. فإنهما قد يلحقان الفعل، والحرف"[3].

إلا إن قيل أنه يريد تنوين الأسماء لا غير، لكن لا دليل عليه.

قيد بعضهم السكون بـ (الأصالة)؛ لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين، نحو: (مَحْظُورًا انْظُرْ) الإسراء: (20.21)"[4].

ولئلا" يرد على طرده نون (إذا) على الصحيح من أنها تكتب ألفا ففي الدرج تلحق لفظا لا خطا وليست تنوينا. ولو زاد قيد الزيادة في التعريف كغيره لخرجت، ويجاب بأنها آخر الكلمة لا أنها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحوق الآخر"[5].

لم يحتج إلى زيادة قوله لغير توكيد لإخراج نون التوكيد الخفيفة لأنه قيَّد محل زيادتها بأجزاء الاسم فاستغنى بإخراجها لأنها لا تلحق الأسماء"[6].

قوله: (تسقطُ خطّاً) أي لا صورة لها في الخط، إما أن يراد أن لا صورة لها أصلا، فلا يرد عليه نون التأكيد الساكنة في مثل قولك: اضربا، لأن لها صورة هي ألف. ولكن يرد عليه: ضربت زيدا، في كونه يخرج عن الحد، لأن لها صورة هي ألف، وقد قال: لا صورة لها. وإن أراد بقوله: لا صورة لها، لا صورة لها هي نون، ورد عليه نون التأكيد الخفيفة إذا كان قبلها فتحة مطلقا، مثل قولك: اضربن واقتلن، في دخولها في الحد، لأنها نون ساكنة زائدة لا صورة لها هي نون، لأنها تكتب ألفا، ولا يرد عليه: رأيت زيدا، لأنها نون ساكنة زائدة لا صورة لها هي نون، فدخلت في الحد"[7].

ويورد على هذا الحد نون التوكيد الخفيفة في مثل " لنسفعا. فإن قيل: لا ترد، لأنها لم تسقط خطاً، بل رسمت ألفاً! قلنا: هذه الألف ليست صورة النون، بل صورة بدلها. ولو سلم ذلك انتقض الحد بتنوين المنصوب في نحو: (اهْبِطُوا مِصْرًا) البقرة: (61)"[8].

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 21/1.
(2) الكافية: ابن الحاجب: 56.
(3) الجنى الداني: المرادي: 144.
(4) شرح التصريح: الوقاد: 23/1.
(5) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 46/1.
(6) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 68.
(7) أمالي ابن الحاجب: 758/2.
(8) الجنى الداني: المرادي: 144.

قوله (تفصلُه عمَّا بعدهَ) أي أن الاسم يتميز بالتنوين عن الفعل والحرف. فهو علامة من علامات الاسم. وللاسم "علامة معنوية وَهِي الحَدِيث عَنهُ كـ: قَامَ زيد؛ فزيد اسْم لِأَنَّك حدثت عَنهُ بِالْقيامِ،وَهَذِه الْعَلامَة أَنْفَع العلامات الْمَذْكُورَة للاسم وَبهَا اسْتدلَّ على اسميّة التَّاء فِي:(ضربت) أَلا ترى أَنَّهَا تقبل أل وَلَا يلْحقهَا التَّنْوِين وَلَا غَيرهَا من العلامات الَّتِي تذكر للاسم سوى الحَدِيث عَنْهَا فَقَط.

وبها اسْتُدِلَّ على اسمية الضمائر كالتاء في نحو: قمتُ، لأن الضمائر لا تقبل أيَّ علامة من علامات الاسم الأخرى"[1].

وعليه: أن هذه العلامة غير منعكسة، فلا يقال: كل ما لم يدخله التنوين فهو غير اسم. وإلا خرجت التَّاء في: (ضربت) من الاسمية؛ لأنها لاتقبل التنوين، وليس كذلك.

وقد جاء بالتعريف طويلا؛ مكثرا فيه من الفصول، على غير عادته في الاختصار والتبسيط.

الإعراب والبناء (لفظا ومعنى)

- حَدُّ الإعرابِ: لفظاً)

ما جِيء به لبيانِ مقتضى العاملِ، من حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذفٍ.

والتعريف بلفظه أورده ابن مالك في تسهيل الفوائد[2]، ولا يختلف عنه إلا بالتقييد في أوله بكلمة "لفظا"، وأهملها ابن مالك وكأنه يرى أن الإعراب لفظيٌّ لا غير.

وتابعه على القَوْل بِأَنَّهُ لَفْظِي؛ الكفوي في الكليات[3]، ونسبه المراديفي توضيح المقاصد إلى صاحب التسهيل[4]، وكذا الجَوجَري في شرح شذور الذهب[5].

والإعراب في الاصطلاح مذهبان:

أحدهما أنه لفظي، أي: (أثر لفظي) وهو الحركات الملفوظ بها، أو ما ينوب عنها؛ حيث لا يتبين إعراب المعرب بغيرهاواختارهابن مالك ونسبه إلى المحققين من العلماء[6]، وتعقبه بقوله: "والمذهب الأول أقرب إلى الصواب" على انه لفظي؛ لأن المذهب الثاني -

(1) شرح قطر الندى: ابن هشام: 12.
(2) ينظر: تسهيل الفوائد: ابن مالك: 7.
(3) ينظر: الكليات: الكفوي: 241.
(4) ينظر: توضيح المقاصد: المرادي: 185/1.
(5) ينظر: شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 227/1.
(6) ينظر: توضيح المقاصد: المرادي: 185/1.

أنه معنوي- يقتضي أن التغيير الأول ليس إعرابا؛ لأن العوامل لم تختلف بعد، وليس كذلك"[1]. وقال العكبري: "وهذا هو المُختار عندي"[2].

وهذه التعريفات متقاربة المعنى، فجميعها يدور معناها حول التغيير الذي يعترى الحرف الأخير في الكلمات المعربة.

ومذهب الجمهور، "أن الإعراب إنما جيء به في الاسم ليدل على المعاني المعتَورة عليه كقولهم: "ما أحسن زيد" بالرفع في النفي وبالنصب في التعجب وبالجر في الاستفهام، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني ولا كذلك الأفعال لأن صيغة الفعل تختلف، لاختلاف معانيه، فلذلك كان الإعراب في الاسم أصلا وفي الفعل فرعا"[3].

فالإِعراب "فارقٌ بين المعاني العارضة، كالفاعليّة، والمفعوليّة والتَّعجّب والنّفي والاستفهام، نحو ما أحسن زيدًا، وما أحسن زيدٌ وما أحسن زيدٍ، نفس الحركات هنا فارقٌ بين المعاني، ... إذا قلت لإِنسان: افرقْ لي بين الفاعلِ والمفعولِ والمضافِ إليه في نحو قولك: (ضربَ زيدٌ غلامَ عمروٍ) فإنّه إذا ضمّ واحدًا وفتحَ ثانيًا وكسرَ ثالثًا حصلَ لك الفَرقُ بألفاظه، لا من طريق المعنى، فإنّك أنت قد تُدرك هذا المعنى بغيرِ لفظٍ، فدلّ أنّ الإِعرابَ هو لفظُ الحركة"[4].

كما نجد محمد حماسة عبد اللطيف قد مال إلى القول بأن الإعراب هو الحركات نفسها؛ وذلك أنّه يرى أن العلامة الإعرابية قرينة من القرائن اللفظية في الجملة[5].

ويُلاحظ أنّ الغاية من الإعراب هي التي عيّنت مفهومه لدى هؤلاء؛ فهم يرون أنّ وظيفة الإعراب هي الإبانة عن المعاني النحويّة لكل كلمة بالنظر إلى علاقتها ببقيّة الكلمات التي تتكون منها الجملة، وتصوّروا أن العلامات الإعرابية هي التي تبيّن تلك المعاني، لذا عدّوها هي الإعراب، وأنها ملفوظة، ينطق بها المتكلم ليعبر عن مراده.

---

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 41/1.
(2) التبيين: العكبري: 167.
(3) توضيح المقاصد: المرادي: 298/1.
(4) التبيين: العكبري: 169.
(5) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم الحديث: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1983م: 162.

محترزات التعريف

قوله: (ما جِيء به)"أي شيء نطق به، وإن لم يكن طارئًا ليصدق على الواو من جاء أبوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع"[1]. فهو أمر عام لا يختص بشيء دون غيره.

قوله: (لبيانِ مقتضى العاملِ) أي لأجل بيان مقتضى العاملِ، ومقتضاه "مطلوبه فالعامل كـ: (جاء، ورأى، والباء) والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر"[2].فالإعراب مسبب، يستوجب سببا، وهو العامل الذي يؤثر في وجوده.

"وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والإدغام والتخفيف"[3].

قوله: (من حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذفٍ) بيان لـ: (مقتضى العاملِ)، وهو: (حركةٍ)، وهي: إمّا فتحةٍ، وإمّا ضمّةٍ، وإمّا كسرةٍ. (أو حرفٍ) نائب عن الحركة وعلامة لها فـ: - للرفع أربعُ علامات: الضمة، والواو، والألف، والنون[4].

- للنصب خمس علامات: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون[5].
- للخفضِ ثلاثُ علامات: الكسرة، والياء، والفتحة[6].

(حركةٍ أو سكونٍ) كونهما لفظيين إنما هو من حيث إشعار اللفظ بهما لأن من سمعه بنقص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث إن اللفظ متعلقهما ومحل لهما"[7].

(أو حذفٍ) كما في المجزوم بحذف حرف العلة، و"مَا أحسن قَول من قَالَ: دُخُول لم على الْمُضَارع كدخول الدَّوَاء المسهل على الْجَسَد، إِن وجد فضلَة أزالها، وَإِلَّا أَضْعَف الْبدن وَكَذَا (لم) إِن كَانَ الْمُضَارع فِيهِ عِلّة متوسطة أَو متطرفة أزالها، وَإِن كَانَ صَحِيحا

(1) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 72/1.
(2) نفسه: 72/1.
(3) نفسه: 72/1.
(4) متن الآجرومية: 6.
(5) نفسه: 7.
(6) نفسه: 7.
(7) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 72/1.

أضعفه، لِأَنَّهُ يَنْقُلهُ من الْحَرَكَة إِلَى السّكُون"[1]. كقولنا: لم يخشن، فلم جزمت الفعل المضارع بحذف حرف العلة من آخره.

ما يلاحظ على التعريف

قوله: (لبيان مقتضى العامل)هذا تعليل لبيان سبب مجيء الإعراب، وهو" يقتضي اطراد وجود الثلاثة أعني المقتضى والإعراب والعامل مع كل معرب، وليس كذلك بل هو أغلبي فقط، لعدم تحقق المقتضى في نحو: لم يضرب زيد"[2].

تعريفالمصنف للإعراب بهذه الصيغة: (ما جِيء به لبيانِ مقتضى العاملِ، من حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذفٍ) يظهر فيه من التطويل ما ينبغي أن يجتنب في التعريفات، من كثرة الفصول والربط،مما يجعل منه متشابكا يحتاج إلى تدقيق وحصر للذهن في فقراته حتى يستوعب. ويجعل المبتدئ يتخيل الإعراب على أنه أشياء جيء بها من مكان ووضعت في مكان ما؛ لبيان مقتضى العامل، وما مقتضى العامل؟؟؟

ولعل تعريف ابن هشام: "أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة"[3]. للإعراب بناء على أنه لفظي، أبسط وأوفى بالغرض. وبنفس هذا اللفظ أورده الكفوي، مع إضافة "أَو مَا نزل مَنْزِلَته"[4]، في آخر التعريف. ويقصد منزلة آخر الكلمة.

واختار هذا التعريف الفاكهي وزاد فيه حقيقة أو مجازا[5]؛ ليبين بالحقيقة ما هو كدال (زيد)، وميم يقوم؛ فإن أثر الإعراب يظهر على هذين الحرفين وهما في آخر الكلمة حقيقة. وبالمجاز كدال (يد)، والأفعال الخمسة فإن الأعراب فيها النون وحذفها، وليس آخر الكلمة، ولا متصلة بالآخر، بل بالضمير الذي هو فاعل"[6]؛ لأن الأفعال الخمسة تعرب بثبوت النون رفعا، وبحذفها جزما ونصبا.

- وحَدُّه-الإعراب- **معنى:**

تغييرُ أواخرِ الكلمِ، لاختلافِ العاملِ الداخلِ عليها، لفظاً أو تقديراً.

---

(1) الكليات: الكفوي: 791.
(2) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 72/1.
(3) أوضح المسالك: ابن هشام: 64/1.
(4) الكليات: الكفوي: 143.
(5) شرح كتاب الحدود في النحو: الفاكهي عبد الله بن أحمد المكي، تح: الدميري رمضان أحمد، مكتبة وهبة، القاهرة، 1408هـ/1988م: 158.
(6) ينظر: شرح كتاب الحدود: الفاكهي: 158.

والتعريف بلفظه أورده الكرمي في دليل الطالبين لكلام النحويين[1]، وابن آجُرُّوم في متن الآجرومية[2].

ومبناه، على أن الإعراب معنوي: "واختاره الأعلم وكثيرون. وهو ظاهر مذهب سيبويه"[3]، "وَعَلِيهِ كثير من الْمُتَأَخِّرين"[4]، كما قال الكفوي.

وعرَّفوه بأنه: "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا"[5]. وهو اختيار أبي حيان"[6]، واختاره الأعلم وكثيرون، وهو ظاهر مذهب سيبويه، فتعريف الإعراب عند هذا الفريق هو: (التغيّر المعنوي الذي يستدل به عن طريق العلامات الإعرابية من حركات وحروف)، في حين أنّه عند الدارسين السابقين العلاماتُ الإعرابية الملفوظ بها نفسها.

قال العكبري: "وذهبَ أكثرُ النحويين إلى أنّ الإِعرابَ معنى يدلُّ اللّفظ عليه"[7].

واحتجّوا على ذلك من أوجه:

أحدُهما: أنَّ الإِعرابَ اختلافُ آخرِ الكلمةِ لاختلافِ العاملِ فيها، والاختلافُ معنى لا لفظٌ كمخالفةِ الأحمر للأبيض.

- والثاني: أنّ الإِعرابَ يدلُّ عليه تارة الحركة، وتارةً الحرف، كحروف المدِّ في الأسماءِ الستّة والتّثنية والجمع، وما هذا سبيله لا يكونُ معنى واحدًا، بل هو دليلُ على المعنى، والدّليلُ قد يتعدّد والمدلول عليه واحد.

- الثالث: أنّ الحركات تضاف إلى الإِعراب فيقالُ: حركات الإِعراب وهذه ضمّة إعراب، وإضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة، وكذلك الحركات توجد في المثنّى وليست إعرابًا"[8].

- ويرى هؤلاء: أن الإعراب مرتبط بالتغيّر المعنوي، وذلك لعدم لزوم آخر الكلمة حركة واحدة بتغيّر موقعها الإعرابي، بل تتغير تلك الحركة تبعًا لوظيفتها النحوية، وهذا

(1) ينظر: دليل الطالبين: الكرمي: 18.
(2) ينظر: متن الآجرومية: 6.
(3) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 41/1.
(4) الكليات: الكفوي: 143.
(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 41/1.
(6) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 171/1.
(7) التبيين: العكبري: 167.
(8) نفسه: 167- 168.

هو الرأي الذي تبنّاه الدارسون في هذا الاتجاه، محددّين الإعراب بالتغيّر الذي يحدث في آخر الكلمات تبعًا لتغيّر وظائفها، ويدل عليها بالعلامات الإعرابيّة.

محترزات التعريف

قوله: (تغييرُ أواخرِ الكلمِ) أي: أحوال أواخر الكلم، لا أوائلها، ولا أوساطها، لأن ذلك من أبحاث الصرف، مثل: فلس وفليس، ودرهم ودريهم، فلا يسمى هذا التغيير إعرابا، وإنما يتبين بالإعراب: "أحوال أواخر الكلم فقط، والمراد بتغيير حال الآخر: تصييره مرفوعا، أو منصوبا، أو مخفوضا بعد أن كان ساكنا"[1].

وانما اخْتصَّ الاعراب بالحرف الْأَخير لِأَن العلامات الدَّالَّة على الْأَحْوَال الْمُخْتَلفَة المعنوية لَا تحصل إِلَّا بعد تَمام الْكَلِمَة، وَلِأَن الْإِعْرَاب دَلِيل والمعرب مَدْلُول عَلَيْهِ وَلَا يَصح إِقَامَة الدَّلِيل إِلَّا بعد إِقَامَة الْمَدْلُول عَلَيْهِ، وَلَو جعل أَولا والحرف الأول لَا يكون إِلَّا متحركا لم يعلم أإعراب هُوَ أم بِنَاء، وَمن جملَة الْإِعْرَاب الْجَزْم الَّذِي هُوَ السّكُون، وَهُوَ فِي آخر الْأَفْعَال؛ وَإِنَّمَا لم يَجْعَل وسطا لِأَن بالوسط يعرف وزن الْكَلِمَة مَعَ أَن من الْأَسْمَاء مَا هُوَ رباعي لَا وسط لَهُ"[2].

واحترزبـ(أواخرِ الكلمِ) "من المبنيّ، لأن المبنّي لا يختلف آخِرُه، وإنّما يلزم طريقةً واحدةً من سكونٍ أو حركةٍ؛ فحركةُ آخره كحركة أوّلِه وحَشوِه في اللزوم والثبات. والمرادُ باختلاف الآخِر اختلافُ الحركات عليه، لا أنّ الحرف في نفسه يختلف ويتغيّر"[3]. فهو ثابت، والمتغير حركته.

قوله: (لاختلافِ العاملِ الداخلِ عليها) المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب في أول أحواله... والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه إياها ليشمل العامل المعنوي كالابتداء والعامل المتأخر"[4].

ويحترز بـ(باختلاف العوامل)؛ "ممّا قد يتحرّك من المبنيّات على السكون، بغير حركةٍ لالتقاء الساكنَيْن، أو لإلقاء حركةِ غيره عليه"[5].

---

(1) حاشية الآجرومية: العاصمي: 32.
(2) الكليات: الكفوي: 143.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 150/1.
(4) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 73/1.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 150/1.

فالأوّلُ نحوُ: شُدُّ، وشُدَّ، وشُدِّ، ومُدُّ، ومُدَّ، ومُدِّ؛ فهذا وأشباهُه يجوز فيه ثلاثة أوجه: الضمّ والفتح والكسر. فالضمُّ للإتباع، والفتحُ للتخفيف، والكسرُ لالتقاء الساكنَيْن. ومن ذلك قولك: "أخذت مِنَ الرجُل"؛ فتفتح النون لالتقاء الساكنَيْن بسكونها وسكون اللام بعدها، وتقول: "أخذت مِنِ ابْنِكَ"، فتكسرها لسكون النون وما بعدها.

وأمّا ما حُرّك لإلقاء حركة غيره عليه، فنحو قولك: كَمَ خَذْتَ؟ في: كَمْ أخذت؟ وكَمِ بِلِكَ"؛ في: كَمْ إبِلِكَ؟ وكَمُ خْتًا لك؟ في: كَمْ أُخْتًا لك؟ ألقيتَ حركاتِ الهمزات على الميم تخفيفًا للهمزة، وقد قُرِىء (قَدَ افْلَحَ المُؤْمِنُونَ) المومنون: (1). وهذا اختلافٌ كائنٌ في المبنيّات، وليس بإعراب، لأنّه لم يَحْدُث بعامل، فلذلك قيّد الاختلافَ أن يكون بعامل، ولم يُطْلِقْهُ"[1]. ليخرج منه المتغير بغير عامل مما ذكر.

قوله: (لفظاً أو تقديراً) الأولى أنهما "راجعان إلى تغيير واختلاف العوامل، ليدخل التغيير لفظًا كما في (زيد) وتقديرًا كما في (الفتى)، ووجود العامل لفظًا كما في: جاء زيد، وتقديرًا كما في زيدًا ضربته. وجعل التغيير لفظيًا وتقديريًا باعتبار دالّه من الحركة ونحوها، والأظهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بنزع الخافض وإن ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعي أي على الراجح. ويصح أن يكون مفعولًا مطلقًا على تقدير أي تغيير واختلاف لفظ أو تقدير"[2].

وَالِاخْتِلَاف: "عبارَة عَن موصوفية آخر تِلْكَ الْكَلِمَة بحركة أَو سُكُون بعد أَن كَانَ مَوْصُوفا بغَيْرهَا، وَلَا شكّ أَن تِلْكَ الموصوفية حَالَة معقولة لَا محسوسة"[3]. لأن بهذه الحالة المعقولة، يتبين كون الكلمة فعلا اومفعولا، بحسب أثر ما جلبه العامل من رفع او نصب.

ما يلاحظ على التعريف

قوله وحَدُّه معنى: "في كلامه إجمال؛ إذ مقتضاه: أن الإعراب عند جميع النحويين له حد بالنظر إلى اللفظ، وحد بالنظر إلى المعنى. وليس كذلك بل فيه مذهبان: أحدهما انه

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 150/1.
(2) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 73/1-74.
(3) الكليات: الكفوي: 143.

لفظي، والأخر أنه معنوي"[1]. إلا أن ترجمته للإعراب على انه لفظي، ثم على أنه معنوي، يرفع هذا الاعتراض.

قوله: تغيير أواخر الكلم؛ أي: "أحوال أواخر الكلم، لتصييره مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضاص بعد أن كان ساكناً"[2]؛ فإن الذي يتغير حال آخر الكلمة لا آخرها؛ فالمرادُ "اختلافُ الحركات عليه، لا أنّ الحرف في نفسه يختلف ويتغيّر"[3]. لذا عرّف النحو بأنه: "علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء"[4].

وقد يجاب عنه: أن الذي دفعه إلى ذلك التجوّز؛ الاختصار،ولأن هذا معروف لا يحتاج إلى بيانه، لأنه مفهوم أصالة وتضمنا. وقد يلجأ إلى ذلك في التعاريف.

قوله: (تغيير أواخر) على أن التغيير فعل الإعراب؛ "وهو وصف له فلا يصح حمله على الإعراب الذي هو وصف للكلمة. وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبني للمفعول"[5]. أي: ما يتغير به حال آخر الكلمة.

قوله: (أواخر الكلم)؛ التي ينالها الإعراب - من الأسماء، والفعل المضارع في أحوال إعرابه- وليس كل الكلم كذلك؛ ولعله تركه ثِقَةً بعلم المخاطَب به، ولولا ذلك، لكان اللفظ عامًا يشمَل جميع أنواع الكلم، وليس مراد قطعا.

"ويجوز أن يكون أطلق العامَّ، وأراد به الخاصَّ، واحترز بذلك من المبنيّ، لأن المبنّي لا يختلف آخِرُه، وإنّما يلزم طريقةً واحدةً من سكونٍ أو حركةٍ؛ فحركةُ آخره كحركة أوّلِه وحَشوِه في اللزوم والثبات"[6].

قوله: (تغييرُ أواخرِ الكلمِ، لاختلافِ العاملِ) فيه نظر؛ لأن "اختلاف آخره فرع على معرفة كونه معرباً، فيلزم على حدهم إذن الدور. لأنه لا يختلف آخره حتى يعرف كونه معرباً، ولا يكون معرباً حتى يختلف آخره"[7]. فيحتاج كل من المعنيين إلى الآخر.

---

(1) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 71.
(2) حاشية الآجرومية: العاصمي: 32.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 150/1.
(4) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 24/1.
(5) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 72/1.
(6) شرح المفصل: ابن يعيش: 150/1.
(7) أمالي ابن الحاجب: 519/2.

وهذا التأصيل أولى بالمعرب منه بالإعراب، إلا أني أردت أن أنبه عليه في هذا الموضع لعدم ذكر المعرب في متن المصنف. ولأنه قريب منه في المعنى، فاستدللت به عليه.ولأبين من جرائه الفرق بين الإعراب والمعرب كما عرفهما ابن الحاجب في الكافية في نفس الصفحة وكأنه يريد أن ينبّه أن أحدهما غير الآخر، فقال: "المعرب: المركّب الّذي لم يشبه مبنيّ الأصل"[1]. وبعده بسطر أعقبه بقوله: "الإعراب: ما اختلف آخره به ليدلّ على المعاني المعتورة عليه"[2].

وقبل أن أخرج من تعريف الأعراب على أنه لفظي، ثم على أنه معنوي، رأيت أن أبين أنمبنى هذا الاختلاف الرَّبط بين الدَّلالتين (اللغوية والاصطلاحية)، والنظر إلى ما يحدثه الإعراب في الكلمة من أثر، أو يفهمه من معنى، منطلقين من تفسير سبب تسميَّة الإعراب بهذا الاسم، ومحاولة الوصول إلى ما يؤيد تصوّرهم عن مصطلح الإعراب وذلك عن طريق تتبُّع المعاني اللغويّة لكلمة إعراب، ثم الرَّبط بينهما وبين ما يمكن أن يشير إليه مصطلح الإعراب.

والصلة بين الدَّلالتين (اللغوية والاصطلاحية) واضحة ولذلك سُمّي الإعراب إعرابا لتبيينه وإيضاحه، فالإعراب يُبيّن المعاني التَّركيبية للكلمات كما يُبين الإنسان ويُعرب عمَّا في نفسه ، وهذا ما يُناسب التَّعريف اللفظي للإعراب، أمَّا على أنَّه معنوي فيُناسبه التَّغيير. وإنَّ اختيار علماء العربيَّة هذا المصطلح لهذه الظاهرة اللغوية له دلالة واضحة على إيمانهم بفائدة الإعراب النَّحوي في توضيح المعاني، وإزالة اللبس ودفع الإبهام.

- حَدُّ البناءِ: (لفظاً):

ما جِئَ به لا لبيانِ مقتضى العاملِ من شبهِ الإعرابِ، وليسَ حكايةً أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلّصاً من سكونين.

وَ"سمي بِنَاء للزومه طَرِيقَة وَاحِدَة كلزوم الْبناء مَوْضِعه"[3]؛ "لأنه لما لزم ضربًا واحدًا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازمًا موضعًا لا يزول من مكان إلى غيره وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذَلة كالخيمة والمِظلة والفسطاط

(1) الكافية في علم النحو: 11.
(2) نفسه: 11.
(3) همع الهوامع : السيوطي: 64/1.

والسُّرادق ونحو ذلك وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعمَلات من مكان إلى مكان لفظ البناء تشبيهًا بذلك من حيث كان مسكونا وحاجزا ومُظِلاً بالبناء"[1].

ونفس التعريف ورد في التسهيل لابن مالك*، وفي الكليات للكفوي[2]، وفي دليل الطالبين للكرمى[3].

وصياغته بهذه الألفاظ في مقابلة تعريف الإعراب على أنه لفظي[4] فحد البناء على انه لفظي بهذه العبارات من باب الاستلزام بين الشيء وضده، مع إدخال حرف النفي (لا) في تعريفه للبناء وبضدها تتبين الأشياء، فاستبدل (ما جِئَ به لبيانِ مقتضى العاملِ) بـ: (ما جِئَ به لا لبيانِ مقتضى العاملِ...)

وجاءَ في الكافيةِ لابن الحاجبِ: "المبنيُّ ضربانِ:

إما مبنيٌّ لفقدانِ موجبِ الإعرابِ الذي هو التركيبُ، كالأسماءِ المعددةِ كواحد، اثنان، ثلاثة. وألف، باء، تاء، ثاء، وزيد، عمر، وبكر.

وإما مبنيٌّ لوجودِ المانعِ من الإعرابِ مع حصولِ موجبه، وذلك المانعُ مشابهةُ الحرفِ أو الماضي أو الأمرِ، وهي التي سمَّاها مبنيَّ الأصلِ، أو كونُه اسمَ فعلٍ"[5].

محترزات التعريف

قوله: (ما جِئَ به) يدخل فيه كل ما أضيف وأوتي به لداع ما، "أي شيء نُطق به وإن لم يكن طارئًا، ليصدق على الواو من جاء أبوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع"[6].

قوله: (لا لبيانِ مقتضى العاملِ) خرج به الإعراب؛ "لأن"الإعرابُ أثرٌ يُحدِثُه العامل فى آخر الكلمة، فيكونُ آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً، حسب ما يَقتضيه ذلك العامل"[7].

---

(1) المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده: 500/10.

* ونص عبارة التسهيل: (وما جيء به لا لبيان مقتضى عامل، من شَبَهِ الإعراب، وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين فهو بناء) . تسهيل الفوائد: ابن مالك: 10.

(2) ينظر: الكليات: الكفوي: 241.

(3) ينظر: دليل الطالبين: الكرمى: 18.

(4) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 7.

(5) الكافيةِ: ابن الحاجبِ: 2.

(6) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 72/1.

(7) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 18/1.

أما البناء فهو " يُخالِف الإعرابَ، ويُضادّه من حيث كان البناء لزومَ آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون، أو الحركةِ، لا لشيءٍ أحدثَ ذلك من العوامل، فحركةُ آخِره كحركةِ أوّله في اللزوم والثَّباتِ بخلافِ الإعراب"[1] ، فالمبني"لا يتغيّر بحالٍ مع وُقوعه موقع رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو عطفه على ما قبله"[2]. فإن لحظ تغيّر فليس تغيراً لبيان مواقع الإعراب وإنما لأسباب أخرى.

قوله: (من شِبْهِ الإعرابِ) بكسر فسكون أو بفتحتين أي: مشابهه في كون كل حركة أو سكونًا أو حرفًا أو حذفًا ومن بيان لما. قوله: "وليس" أي ما جيء به[3]. و"شبه الإعراب يعم البناء اللازم والعارض، والوارد منه بسكون كمن وقُمْ ولمْ، وبفتحة كأين وذهبَ وسوف، وبكسرة كأمس وجيرِ، وبضمة كنحنُ ومنذُ. وبنائب عن ضمة كيا زيدون ويا زيدان، وبنائب عن فتحة كلا رجلين، وبنائب عن سكون كاخش وافعلا"[4].

قوله: (وليسَ حكايةً) أي لأجل الحكاية كما في مَن زيدًا؟ حكاية لمن قال رأيت زيدًا[5]، ومنون بالضم؟ لقائل: جاء رجالٌ. فتقول من رجالٌ.

قوله: (أو اتباعاً) الاتباع كما في: **(الْحَمْدُ لِلهِ)** الفاتحة(1) بكسر الدال اتباعًا لكسر اللام[6]. و**(لِلْمَلَائكَةُ اسْجُدُوا)** البقرة: (34)[7] بضم تاء الملائكة تبعا لضمة همزة الملائكة.

قوله: (أو نقلاً) كما في: **(فَمَنُ أوتِيَ)** الإسراء: (71) بنقل ضمة الهمزة إلى النون أو التخلص من التقاء الساكنين كما في اضرب الرجل. والنقل نحو: **(أَلَمْ تَعْلَمَ أنّ اللهَ)** البقرة:(106)، وهي قراءة لورش"[8]. وهذه الحركات التي هي عبارة عن تغيير للآخر "ليست إعرابًا ولا بناء بل الإعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات"[9]. فهذه التغييرات لدواع أخرى، ليست لمقتضى العامل.

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 286/2.
(2) اللمحة: ابن الصائغ: 919/2.
(3) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 74/1.
(4) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 53/1.
(5) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 74/1.
(6) نفسه: 74/1.
(7) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 53/1.
(8) نفسه: 54/1.
(9) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 74/1-75.

قوله: (أو تخلّصاً من سكونين) كما في قوله تعالى: (مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ) الأنعام: (39)"[1]. فكسرت همزة يشأ تخلصا من التقاء الساكنين؛ الأول في همزة يشأ، والثاني في همزة الوصل من الله.

وهذا التغيير المتقدم - الحكايةً أو الاتباع أو النقل أو التخلّص من سكونين- ليس من البناء، وإنما هو لدواع أخرى. يوجبها التوضيح أو التخفيف.

ما يلاحظ على التعريف

تعريف البناء بهذه الصيغة: (ما جِئَ به لا لبيانِ مقتضى العاملِ من شبهِ الإعرابِ، وليسَ حكايةً أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلّصاً من سكونين) في مقابل الإعراب بنفس الصيغة، بزيادة ما يفهم منه الضد(لا لبيانِ)، ويقال فيه مثل ما قيل في تعريف الأعراب بهذه الصيغة من التطويل وغيره...

ويحتاج التعريف إلى شيء من التبسيط على حدّ قول الجَوجَري في باب البناء ضد الإعراب"ولما ذكرت أن البناء ضد الإعراب فكأني قلت: البناء لزوم آخر الكلمة حالا واحدا لفظا أو تقديرا"[2].

ما نرى من تكرار (أو) أثناء التعريف (أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلّصاً من سكونين)، "لا يفسدُ الحدُّ بلفظةِ أو، لأنَّها لمجرّدِ أحدِ الشيئين ههنا، لا للشكِّ الذي ينافي تبينَ الماهيّةِ"[3]. وإنما لبيان ما يُنتفى عن البناء، وهو متعدد، فبينه بأو.

اجتنب المصنف في التعريف لفظ (ما لا يختلفُ آخرهُ)، كسائرِ النحاةِ، لأن معرفةَ انتفاءِ الاختلافِ فَرْعٌ على تَعقّلِ ماهِيَّةِ المبني، فلا يستقيمُ أنْ يجعلَ تعقل ماهيّةِ المبني فرعاً على معرفةِ انتفاءِ الاختلافِ، فيؤدي إلى الدور"[4]؛ لتوقف تعريف الاسمَ المبنيَّ، على معرفة المبني فيكون تعريفاً للمبنيِّ بالمبنيِّ، لأنه ذكرَ في حدِّ المبني لفظَ المبنيّ.

وعليه: أن تعريف البناء بالصيغة التي أتى بها المصنف، تبعا لابن مالك في التسهيل، تفتقر إلى السهولة واليسر.

---

(1) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 54/1.
(2) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 227/1.
(3) الحدود: الأَبَّذيّ: 450.
(4) نفسه: 450.

- حدُّ البناء معنى:

لزومُ آخرِ الكلمةِ حركةً أو حرفاً أو سكوناً أو حذفاً لغيرِ عاملٍ ولا اعتلالٍ.

أورد التعريف الكفوي في الكليات[1]، وأورده ابن جني في الخصائص بمعناه، مع إغفال ذكر الحرف، وكذا الاعتلال ، وزيادة (ضربًا واحدًا) فقال: "وهو: من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل"[2].

وحده الرماني في رسالة الحدود بأنه: "لُزُوم آخر الْكَلِمَة بِسُكُون أَو حَرَكَة"[3]، وأهمل علة البناء، وكذا صنع العكبري في اللباب[4].

أما ابن هشام في شرح شذور الذهب فقال: "وَالْبناء لُزُوم آخر الْكَلِمَة حَالَة وَاحِدَة لفظا أَو تَقْديرا، وَذَلِكَ كلزوم هَؤُلَاءِ للكسرة ومنذ للضمة وَأَيْنَ للفتحة"[5].

فكأنه أراد بقوله: (تقديرا) نحو لفظ سيبويه من الأعلام المبنية إذا كانت مناداة، فإن ضمة النداء وهي حركة بناء مقدرة فيه"[6]؛ لأنك تقول في ندائه: (يا سيبويه) فهو مبني على ضمّة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي.

قال العكبري: "وَإِن شِئْت قلتَ هُوَ أنْ لَا يخْتَلف آخر الْكَلِمَة لاخْتِلَاف الْعَامِل فِيهَا"[7].

محترزات التعريف

قوله: (لزومُ آخرِ الكلمةِ) والمراد باللزوم عدم التغير لعامل، فلا يرد أن في آخر (حيث) لغات: الضم والفتح والكسر[8]، وعلى كل لغة فيبقى آخرها على حالة واحدة "وإن اختلفت العواملُ التي تسبِقها، فلا تُؤثر فيها العوامل المختلفة"[9]. فحركةُ آخِره كحركةِ أوّله في اللزوم والثَّباتِ بخلافِ الإعراب.

---

(1) الكليات: الكفوي: 241.
(2) الخصائص: ابن جني: 38/1.
(3) رسالة الحدود: الرماني: 67.
(4) ينظر: اللباب: العكبري: 66/1.
(5) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 89.
(6) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 227/1.
(7) اللباب: العكبري: 64.
(8) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 75/1.
(9) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 18/1.

قوله: (حركةً أو حرفاً أو سكوناً أو حذفاً) كـ:(هؤلاء، كم، لا رجلين، ارم)، فدخل في تعريف البناء بناء اسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة ما داما منادى واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الأصلي فلا يردان لعروض بنائهما"[1].

قوله: (لغيرِ عاملٍ) متعلق بلزوم وخرج به نحو: سبحان، والظرف غير المتصرف كلدى، بناء على إعرابها ... والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية، فإن لزومها حالة واحدة للعامل؛ وهو أسبح في الأول، ومتعلق الظرف في الثاني، والابتداء في الثالث"[2].

قوله: (ولا اعتلالٍ) خرج به نحو: الفتى[3]. فهذا اللزوم مع تعدد العوامل كما في: جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى، للتعذر لا للبناء.

ما يلاحظ على التعريف

قوله: (لزوم) إلى آخره ليس مناسبا لما ذكره في تفسير الإعراب من أنه: أثر ظاهر إلى آخره، وإنما يناسب مَنْ تفسيره (تغيير أواخر الكلم....) إلى آخره، كما لا يخفى. ولا شك أن ما يعرب بالحركات أو الحروف ملازم لهما عند العامل، ففي إطلاق اللزوم على مثل هذا نظر، والحق أنه لا يحتاج إلى الاحتراز عنه"[4].

كان الأنسب على ما ذكره في الإعراب أن يقول في البناء نحو ما قاله في التسهيل: "إنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وليس حكاية ولا نقلا ولا إتباعا ولا تخلُّصا من سكونين"[5].

أما قوله: (ولا اعتلالٍ) خرج به نحو الفتى، وأورد عليه أن المراد اللزوم لفظًا وتقديرًا والفتى غير لازم تقديرًا بل هو متغير تقديرًا"[6]، فهو خارج من قوله لزوم فلا حاجة إلى قوله أو اعتلال في إخراج ما ذكر.

ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازمًا بحسب الظاهر وداخلًا بحسبه في اللزوم أتى بما يخرجه صريحًا. هذا وفي كلام الشارح لفّ ونشر مرتب؛ فقوله لغير عامل راجع

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 75/1.
(2) نفسه: 75/1.
(3) نفسه: 75/1.
(4) ينظر: شرح حدود النحو: ابن قاسم: 73.
(5) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 10.
(6) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 75/1.

لقوله حركة، وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكونًا ...، والأولى رجوع قوله لغير عامل إلى الأمرين"[1].

وقوله: (لزوم آخر الكلمة) "كان الأولى إسقاط (آخر) لأن المبني قد يكون حرفًا واحدًا كتاء الفاعل"[2].

جاء تعريف الناظم للبناء(لزومُ آخرِ الكلمةِ حركةً أو حرفاً أو سكوناً أو حذفاً لغيرِ عاملٍ ولا اعتلالٍ) مستوفياً به جميع فصول المعرَّف، والقيود التي تُخرج منه ما ليس منه، وقد أورده ابن جني في الخصائص بمعناه مع إغفال ذكر الحرف، وكذا الاعتلال، وزيادة ضربًا واحدًا للإيضاح، مع انه يستغنى عنه بما بعده فكأنه حشو.فقال: "وهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا: من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل"[3]، وتابعه في ذلك السيوطي في همع الهوامع[4]، واقتصر الكرمي في تعريفه على: "لزوم آخر الكلمة حالةً واحدةً لغير عامل"[5]، وأضاف الأشموني فصل(أو سكونًا)، وقيد (أو اعتلال)، فقال: "لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا لغير عامل أو اعتلال"[6]، وتعقبه الصبان في حاشيته على شرح الأشمونى بقوله: " كان عليه أن يزيد أو حرفًا أو حذفًا"[7].

وعليه أن تعريف المصنف جيد من الناحية الصناعية، وأتم من ناحية الإتيان بجميع فصوله وقيوده، مع ما تقدم عليه من الملاحظات.

الجموع: (جمع التكسير – جمع المؤنث السالم – جمع المذكر السالم)

ـ حدُّ جمعِ التكسير:

ما تغيَّر فيه بناءُ واحدِه لفظاً أو تقديراً، ودلَّ على أكثرَ من اثنين.

سمي بـ (جمع التكسير) "على التشبيه بتكسير الآنية؛ لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها؛ فلما أزيل نظم الواحد فك نضده في هذا الجمع؛ فَسُمِّي جمع التكسير"[8].

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 75/1.
(2) نفسه: 75/1.
(3) الخصائص: ابن جني: 38/1.
(4) ينظر: همع الهوامع: السيوطي: 64/1.
(5) دليل الطالبين: الكرمى: 19.
(6) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 41/1.
(7) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 75/1.
(8) أسرار العربية: الأنباري: 70.

قال فهمي حجازى: "وجمع التكسير ظاهرة خاصة بالمجموعة الجنوبية من اللغات السامية، أي أنه يوجد في الحبشية والعربية الجنوبية والعربية الشمالية، ولا يوجد في اللغات السامية القديمة في العراق والشام"[1].

أما بالنسبة لتعريف العلماء لجمع التكسير، فلا يكاد يوجد تعريف بلفظ المصنف، وإنما بمعناه أو قريب منه تعريف المرادي في توضيح المقاصد: "الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر"[2]، وفي موضع آخر له: "ما تغير فيه بناء واحده لفظا أو تقديرا"[3].

وعرّف بتعاريف متقاربة، تذكر أغلبها تغير بناء الواحد فيه[4]، ويزيد بعضها التمثيل للإيضاح؛ كما فعل السَّراج في اللباب، فقال فيه: "ما دل على أكثر من اثنين ولم يسلم بناء مفرده من التغيير، كرجل ورجال ولون وألوان"[5].

واقتصر السيوطي في معجم مقاليد العلوم على تغير بناء واحده[6]، وزاد عليه الشريف الجرجاني كرجال[7]. بإضافة المثال.

محترزات التعريف

قوله: (ما تغيَّر فيه بناءُ واحدِه) مخرج لجمع التصحيح[8]، فمفرده لم يتغير عند الجمع.

وقوله (بناءُ واحدِه): "مخرج لاسم الجمع كقوم، ورهط"[9]، فلا واحد له. فـ "جمعُ التَّكسيرِ، وهو ما يخرُجُ في صِفةِ تركيبِهِ عن حالِ الإفْرادِ، بخِلافِ الجمعِ السَّالمِ بنَوْعَيْهِ فإنَّ تركيبَ الإفرادِ لا يتغيَّرُ في الجمعِ، إنَّما تلحقُهُ زيادةٌ متطرِّفةٌ"[10].

قوله: (لفظاً) أي: "تغييرًا ظاهرًا، إما بالشكل فقط، كأُسْد بضم فسكون، جمع أَسَد بفتحتين. وإما بالزيادة فقط، كصِنوان فى جمع صِنْو بكسر فسكون فيهما"[1].. وإما بالنقص

(1) علم اللغة العربية: حجازى: 310.
(2) توضيح المقاصد: المرادي: 1377/3.
(3) نفسه: 331/1.
(4) ينظر: اللباب: العكبري: 178/2. و: اللمحة: ابن الصائغ: 205/1. و: جامع الدروس العربية: الغلاييني: 28.
(5) اللباب: السَّراج: 68.
(6) ينظر: مقاليد العلوم: السيوطي: 86.
(7) ينظر: التعريفات: الشريف الجرجاني: 78.
(8) ينظر: إرشاد السالك: ابن قيم الجوزية: 893/2.
(9) إرشاد السالك: ابن قيم الجوزية: 893/2.
(10) المنهاجُ: الجديع: 160.

بالنقص فقط، كتُخَم فى جمع تُخَمة بضم ففتح فيهما، أو بنقص من غير تبديل شكل كـ: تخمة، بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد، وتُخم لجمعه، أو بتبديل شكل من غير زيادة ولا نقص، كـ: أسد. بفتح الهمزة والسين للمفرد، وأسد، بضم الهمزة وسكون السين: لجمعه، أو بزيادة وتبديل شكل، كـ: رجال ورجل. أو بنقص وتبديل شكل، كـ: رسل ورسول، أو بهن؛ أي: بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كـ: غلمان وغلام. فإن: غلمانًا زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الألف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في: غلام. وتبديل شكله بكسر فائه وإسكان عينه"[2].ولا يوجد تغير بالنقص والزيادة دون الشكل.

قوله: (أو تقديراً) تغييرًا مقدرًا كفُلْك، بضم فسكون، للمفرد والجمْع، فزنته فى المفرد كزنة قُفْل، وفى الجمع كزنة أُسْد، وكهِجان لنوع من الإبل، ففى المفرد ككتاب، وفى الجمع كرِجال[3]. فإن المفرد من (فلكٍ) نظير قفل، والجمع منه نظير كتب فيقدر نقل الضمة الدالة على المفرد إلى الضمة الدالة على الجمع.

فجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد من زيادة أو نقصان أو تغيير حركة وربما اجتمع ذلك في كلمة واحدة وربما جاء بعض ذلك في النية لا لفظا"[4].

قوله: (ودلَّ على أكثرَ من اثنين) قيد: مخرج للمفرد والمثنى.ويختلف جمع التكسير على جمع السلامة في أربعة أشياء:

أحدها: أن جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص.

والثاني: أنه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير.

والثالث: أنه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات.

والرابع: أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنث مع التكسير"[5].

ما يلاحظ على التعريف

قوله: (ما تغيَّر ...) الأولى أن يصدر التعريف بلفظ: (الاسم) فهو جنس أقرب من قوله: (ما)، وكذا إن جمع التكسير لا يكون إلا اسما، فتؤدي لفظة(الاسم) فائدتين: التعريف

(1) شذا العرف: الحملاوي: 85.
(2) شرح التصريح: الوقاد: 519/2.
(3) شذا العرف: الحملاوي: 85.
(4) المقدمة الجزولية: 21.
(5) شرح التصريح: الوقاد: 519/2.

بالجنس القريب، وبيان كون جمع التكسير من قسم الأسماء، وبذاك عرّفه المرادي فقال فيه: "الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر"[1].

تأخير قيد (ودلَّ على أكثرَ من اثنين) على غير النهج الذي سلكه عامّة المعرفين لجمع التكسير، وكان الأولى أن يستفتح به التعريف، قبل ذكر التغير الذي يطرأ على مفرده، ونوع ذلك التغير؛ لأن الدلالة على أكثرَ من اثنين، هو بيان للجمع، وما بعده وصف للجمع، فيقدم الموصوف على الصفة، وإلا كان وصفا لغير مذكور بعد.

ولعله ارتأى أن يبتدأ بذكر التغيّر الذي يطرأ على المفرد ونوعه، ويؤخر الدلالة على الجمع؛ لأن الجمع على هيئة التكسير نتيجة ذلك الجمع.

قد يستغنى عن قيد: (دلَّ على أكثرَ من اثنين) لأنه ما دام يسمى جمعا فهو ضمنا وعرفا يدلُّ على أكثرَ من اثنين، فلا حاجة له.

إلا أن السَّراج في اللباب[2]، ذكر هذا القيد، وكذا ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك[3]، وغيرهم. فلعله تابعهم عليه، أو لبيان الجمع؛ لإخراج المفرد والمثنى مما يصدق عليه اسم جمع التكسير.

وقد أغفل هذا القيد كثير من النحاة، منهم السيوطي في معجم مقاليد العلوم:[4]، والشريف الجرجاني، في كتاب التعريفات[5]، وابن الوراق في علل النحو[6] ، وابن الصائغ اللمحة في شرح الملحة[7] ، والوقاد في التصريح بمضمون التوضيح في النحو[8].

أما المرادي في توضيح المقاصد فقد ذكره في موضع[9]، وأهمله في آخر[10].مما يدل على المسامحة في ذكره، وعدم ذكره، فيمكن أن يستغنى عنه.

جمع المصنف في تعريفه أغلب قيود جمع التكسير ولم يقتصر على قيد تغير بناءالمفرد كما فعل كثيرون[1]، ولم يهمل قيد نوع ذلك التغير، من كونه: (لفظاً أو تقديراً)

---

(1) توضيح المقاصد: المرادي: 1377/3.
(2) اللباب: السَّراج: 68.
(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 114/4.
(4) مقاليد العلوم: السيوطي: 86.
(5) التعريفات: الشريف الجرجاني: 78.
(6) علل النحو: ابن الوراق: 171.
(7) اللمحة: ابن الصائغ: 193/1.
(8) ينظر: شرح التصريح: الوقاد: 519/2.
(9) ينظر: توضيح المقاصد: المرادي: 1377/3.
(10) ينظر: نفسه: 331/1.

كما أهمله البعض، وأورده المرادي في التوضيح[2]، وابن مالك في شرح تسهيل الفوائد[3]، وإنما أغفل التمثيل له كما فعل محمد علي السراج في اللباب[4]. والشريف الجرجاني في كتاب التعريفات[5]، مع أنه يزيد التعريف وضوحا؛ إما لكونه غير لازم في التعريفات، أو أنه لا حاجة إليه في اعتقاده لأنه قد أوضح المراد بجمع التكسير بالإحاطة بوصفه.

- حدُّ جمعِ المؤنّثِ السالم:

ما جُمعَ بألفِ وتاءِ مزيدتين.

وبنفس تعريف المصنف لجمعِ المؤنّثِ السالم عرفه المرادي في توضيح المقاصد[6]، وابن هشام في أوضح المسالك[7].

وقيد الجمع بـ(السالم) احترازا عن جمع التكسير وهو ما لم يسلم فيه بناء واحده نحو (هنود)"[8]، فهو جمع مؤنث لكن ليس بسالم أي مفرده - هند- من التغيير، أما جمعه على هندات فهو من هذا الباب، لأن مفرده قد سلم، وأضيفت إليه الألف والتاء علامة جمع الإناث.

وَذكر الْجمع بِأَلف وتاء أحسن من التَّعْبِير بِجمع الْمُؤَنَّث السَّالِم لِأَنَّهُ لَا فرق بَين الْمُؤَنَّث كهندات، والمذكر كإصطبلات، والسالم كَمَا ذكر، والمغير نظم واحده كتمرات وعرفات وكسرات"[9] وجرى على ذلك المرادي في توضيح المقاصد[10]، وابن هشام في أوضح المسالك[11]، والجَوجَري في شرح شذور الذهب[12]. وقال الجرجاوي في

(1) ينظر: اللباب: العكبري: 178/2. و: اللمحة: ابن الصائغ: 205/1. و: جامع الدروس العربية: الغلاييني: 28.
(2) ينظر: توضيح المقاصد: المرادي: 331/1.
(3) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 69/1.
(4) ينظر: اللباب: السَّراج: 68.
(5) ينظر: التعريفات: الشريف الجرجاني: 78.
(6) ينظر: توضيح المقاصد: المرادي: 339/1.
(7) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام: 86/1.
(8) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 73/1.
(9) همع الهوامع: السيوطي: 83/1.
(10) ينظر: توضيح المقاصد: المرادي: 277/1.
(11) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام: 86/1.
(12) ينظر: شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 176/1.

التوضيح"الباب الرابع": من أبواب النيابة "الجمع بألف وتاء مزيدتين"[1]. وغيرهم.سرى على هذا النهج.

وإنما اختاروا التعبير بـ: (الجمع بألف وتاء مزيدتين) "ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر؛ وما سلم فيه المفرد وما تغير، "فإن" في جميع ذلك "نصبه" بالكسرة نيابة عن الفتحة، حملا للنصب على الجر، كما في جمع المذكر السالم، إجراء للفرع على وتيرة الأصل، وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع، وهي أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب"[2].وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

وَمَا بِتَا وأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ في الجَرّ وَفِي النّصْبِ مَعا[3]

قال الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك: " تنبيه: إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره؛ ليتناول ما كان منه لمذكر كحمّامات وسرادقات، وما لم يسلم فيه بناء الواحد، نحو: بنات وأخوات، ولا يرد عليه نحو أبيات وقضاة؛ لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية"[4]. فـ "مَا جمع بِأَلف وتاء مزيدتين سَوَاء كَانَ جمعا لمؤنث نَحْو هندات وزينبات، أَو جمعا لمذكر نَحْو إصطبلات وحمامات وَسَوَاء كَانَ سالما كَمَا مثلنَا أَو ذَا تغير كـ: سَجدَات بِفَتْح الْجِيم وغرفات بِضَم الرَّاء وَفتحهَا وسدرات بِكَسْر الدَّال وَفتحهَا فَهَذِهِ كلهَا ترفع بالضمة وتجر بالكسرة على الأَصْل وتنصب بالكسرة على خلاف الأَصْل تَقول جَاءَت الهندات ومررت بالهندات وَرَأَيْت الهندات"[5].

وإنما قالوا فيه (جمع بِأَلف وتاء مزيدتين) ليضموا جميع العناصر التي تشترك في إعراب واحد، ما صح مفرده منها أو كسر، ما كان لمؤنث أو لمذكر.

محترزات التعريف

قوله: (ما جُمعَ) يدخل فيه كل جمع.

قوله: (بألفِ وتاءٍ) أي بسبب ألف وتاء. والمعنى: أن الدلالة على الجمع بسبب وجود الألف والتاء. نحو: جاءت فاطمة. فهذا مفرد. فإذا قلنا: جاءت الفاطمات. صار جمعاً

(1) شرح التصريح: الوقاد: 80/1.
(2) نفسه: 80/1.
(3) ألفية ابن مالك: 11.
(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 70/1.
(5) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 49.

بسبب الألف والتاء. وهذا يقتضي ألا تكون الألف أو التاء موجودة في المفرد. ولهذا قال: (مزيدتين) والمعنى أن الألف والتاء زيدتا في الاسم المفرد ليدل كلاهما على الجمع والتأنيث معا، وليست الألف بانفرادها دالة على الجمع والتاء دالة على التأنيث.

بدليل أنك لو أسقطت الألف لم تدل التاء على تأنيث الجمع، ولو أسقطت التاء لم تدل الألف على الجمع، فإذًا كلا الحرفين دالٌّ على كلا المعنيين"[1].

فخرج نحو قضاة* فإن ألفه غير زائدة بل هي منقلبة عن أصل، وهو الياء لأن أصله قضية ونحو أبيات فإن تاءه أصلية والمراد منه ما كانت الألف والتاء سببا في دلالته على الجمع نحو: هندات فاحترز بذلك عن نحو قضاة وأبيات* فإن كل واحد منهما جمع ملتبس بالألف والتاء وليس مما نحن فيه لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء وإنما هو بالصيغة"[2]. فـ: قضاة وأبيات جمع تكسير، وليسا مما جمع بألف وتاء.

ما يلاحظ على التعريف

يُفضّل كثير من النحاة الأقدمين تسميته: "الجمع بألف وتاء مزيدتين"، دون تسميته بجمع المؤنث السالم، لأن مفرده قد يكون مذكرًا، كسرادق وسرادقات، وأحيانًا لا يسلم مفرده في الجمع، بل يدخله شيء من التغير: كسعدى وسعديات، فإن ألف الاثنين التي في مفرده صارت ياء عند الجمع. ومثل لمياء ولمياوات، قلبت الهمزة واوا في الجمع، مثل: سجدة وسجدات، تحركت الجيم في الجمع بعد أن كانت ساكنة في المفرد"[3].

ويجاب عن الذي سماه بجمع المؤنث السالم أنه: "قد صار علما في اصطلاح النحويين على ما جمع بألف وتاء مزيدتين"[4]؛ لأن الغالب فيه أن يكون جمعًا لمؤنث، وأن يكون سالمًا، "أي مفرده من التغيير، فهذا هو الغالب، ومن أجل هذا سُمِّي بهذه التسمية.

---

(1) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 182/1.

* مثل قضاة في ذلك: "بناة، وهداة، ورماة، ونظيرها: غزاة، ودعاة، وكساة، فإن الالف فيها منقلبة عن أصل، لكن الاصل في غزاة ودعاة وكساة واو لا ياء". شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 73/1.

*ومثل أبيات في ذلك: "أموات، وأصوات، وأثبات، وأحوات جمع حوت، وأسحات جمع سحت بمعنى حرام". شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 74/1.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 73/1-74.

(3) النحو الوافي: عباس حسن: 162/1.

(4) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 138/1.

إذا: فلا مانع من تسميته بجمع المؤنث السالم؛ "لأنها تنطبق على أغلب الحالات، واشتهرت بين النحاة وغيرهم حتى صارت، اصطلاحا معروفا، وخاصة الآن"[1].

وبالرغم من كل الاستثناءات الواردة عليه، فالحكم لما غلب، ولم أعثر في كتب النحاة عن تعريف (ما جمع بألف وتاء مزيدتين) على انه مصطلح. إلا أن يقال أنه جمع المؤنث السالم، وبهذا يحصل الدور، فهذا ذاك ، وذاك هذا. وهذا لا يستقيم.

والتسمية الأولى أجود، لأن بعض المفردات التي جمعت هذا الجمع ليست مؤنثة مثل: اصطبل واصطبلات. وحمَّام وحمَّامات. كما أن بعض المفردات تغيرت فلم تسلم عند الجمع مثل: سَجْدَة وسَجَدات. وحُبْلى وحُبْليات، وصحراء وصحروات، لكن ما دام أنه اصطلح على هذه التسمية فلا مانع من إطلاقها. ويكون قولنا: (المؤنث السالم) ليس قيدًا.

تصدير التعريف بـ: (الاسم - أو كُلُّ اسْمٍ) كما قال النحاس: "كُلُّ اسْمٍ جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ زَائِدَتَيْنِ فِي آخِرِهِ"[2]. أولى من قول المصنف فيه: (ما جُمعَ...)؛ لنفس ما ورد من التعليل في تعبيره عن جمع التكسير، بأنه (ما تغيَّر ...).

قوله (بألف وتاء مزيدتين) هذا يقتضي ألا تكون الألف أو التاء موجودة في المفرد. ولهذا قال: (مزيدتين) مع أن هذه اللفظة لا يحتاج إليها إن كانت الباء في قوله (بألف وتاء) سببية. وإنْ كانت للمصاحبة فلابد من قيد الزيادة .

و"تعليق الباء بقوله جمع يغني عن التقييد، إذ المراد ما دل على جمعيته بألف وتاء. "ونحو أبيات" مما تاؤه أصلية، وقضاة مما ألفه منقلبة عن أصل لم يدل على جمعيته بالألف والتاء"[3]. وعليه فـ "لَا حَاجَة إِلَى التقيد بمزيدتين ليخرج نَحْو قُضَاة وأبيات لِأَن الْمَقْصُود مَا دلّ على جمعيته بِالْألف وَالتَّاء"[4].

فـ(الباء) متعلقة بالفعل(جُمع) وعليه: فلا داعي لقيد الزيادة، إلا لغرض التوضيح.

- حدُّ جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ:

ما دلَّ على أكثرَ من اثنين، وسلِم فيه بناءُ واحدِه.

---

(1) النحو الوافي: عباس حسن: 162/1.
(2) إيناس الناس: خنفر: 29.
(3) توضيح المقاصد: المرادي: 339/1.
(4) همع الهوامع: السيوطي: 83/1.

ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده. ويقال له "جمع السلامة لمذكر، والجمع على حد المثنى لأن كلا منهما يعرب بحرف علة، بعده نون تسقط للإضافة"[1].

وقولهم جمع المذكر السالم "أي المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو: (زينب وحبلى) لمذكرين فإنهما يقال فيهما زينبون وحبلون. وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع"[2].

ويصح نصب السالم نعتًا لجمع وجره نعتًا للمذكر والأرجح الثاني لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده"[3].

وقد عرف جمع المذكر السالم، بعدة صيغ منها:

التعريف بدلالته على الجمع والزيادة التي يمكن تجريدها

فعرفه العنزي في المنهاج، بـ: "ما دلَّ على أكثر من اثنينِ بزيادةٍ في آخرهِ يصلحُ للتَّجريد منها"[4]. ولعل احدا لم يعرفه بوصف صلاحيته للتجريد غيره، فغالبا ما يصفون المثنى بهذا.

تعريفه بصلاحية عطفه مثل عليه، فقيل فيه:

-"ما له واحد من لفظه صالحًا لعطف مثليه، أو أمثاله عليه دون اختلاف معنى"[5].

-"ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف أمثاله عليه"[6].

التعريف بعلاماته، فقيل فيه:

-"الْجمع بِالْوَاو وَالنُّون أَو بِالْيَاءِ وَالنُّون"[7].

-"الجمع الذي على هجاءين، كالزيدون من الأسماء، والمسلمون من الصفات"[8].

أما ابن هشام فقال فيه: "كالزيدون والمسلمون؛ فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها"[1].

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 59/1.
(2) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 120/1.
(3) نفسه: 120/1.
(4) المنهاجُ: العنزي: 43.
(5) شرح الكافية: ابن مالك: 57/1.
(6) حاشية الآجرومية: العاصمي: 28.
(7) دستور العلماء: نكري: 281/1.
(8) شرح التصريح: الوقاد: 67/1.

التعريف بالعلامة والدلالة على الجمع، فقيل فيه:

-"ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة؛ ليدلّ على أنّ معه أكثر منه"[2].

- قال الحريري في ملحة الإعراب:

وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيْهِ وَاحِدُهْ ... ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدُهْ

فَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونُ تَبَعْ ... مِثْلُ: شَجَانِي الْخَاطِبُونَ فِي الْجُمَعْ[3]

بالعلامة وسلامة مفرده من التغيير عند الجمع، فقيل فيه:

-"كُلُّ اسْمٍ زِيدَ فِي آخِرِهِ عَلَامَةُ الجَمْعِ المُذَكَّرِ عِوَضًا عَنْ ذِكْرِ أَكْثَرَ مِنْ اسْمٍ مَعَهُ بِحَيْثُ تَبْقَى حَالَةُ مُفْرَدِهِ كَمَا هِيَ إِذَا جُرِّدَ مِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةِ[4].

-"الذي يسلم فيه بناء الواحد، وتزيد عليه: واوًا ونونًا، أوياء ونونًا"[5].

ما يدل على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر

تعريفه بذكر شروطه

عرفه بذلك ابن مالك في شرح الكافية فقال: "ما كان واحده لمذكر عاقل، أو شبيه به كـ (رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) يوسف:(4) خاليًا من تاء التأنيث، علمًا، أو صفة لا من (أفعل: فعلاء) ولا من فعلان: فعلى، كـ: أحمر، أو سكران، ولا مما يستوي فيه الذكر والأنثى كـ(صبور) و(قتيل)"[6].

وإذا كان جمع المذكر السالم دالًّا - عند النحاة - على أكثر من اثنين فما حدود هذه الزيادة؟ أتنحصر في ثلاثة وعشرة وما بينهما، ولا تزيد على العشرة، أم تزيد؟. يقول سيبويه إن جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم يدلان -في الغالب- على عدد قليل لا

(1) أوضح المسالك: ابن هشام: 73/1. وينظر: شرح شذور الذهب: ابن هشام: 89.
(2) الكافية: ابن الحاجب: 39.
(3) ملحة الإعراب: الحريري: 19.
(4) إيناس الناس: خنفر: 22.
(5) الأصول في النحو: ابن السراج: 46/1.
(6) شرح الكافية: ابن مالك: 58/1.

ينقص عن ثلاثة، ولا يزيد عن عشرة، فهما كمجموع القلة التي للتكسير، ينحصر مدلولها في ثلاثة وعشرة وما بينهما"[1]. فهو ينحصر بين ثلاثة وهي أقل الجمع، وعشرة أكثره.

محترزات التعريف

قوله: (ما دلَّ على أكثرَ من اثنين) يدخل فيه كل الجموع؛ لأن "الجمعُ ما دل على أكثر من اثنين، وله مفرد من لفظه ومعناه"[2]. فالجمع سالما أو مكسرا، لمؤنث أو لمذكر، يصدق عليه أنه: (دلَّ على أكثرَ من اثنين) أي ثلاثة فما فوق لأنها أقل الجمع، والمثنى تابع للمفرد.

قوله: (وسلِم فيه بناءُ واحدِه) أي سلام "بنيته أي لغير إعلال فدخل في جمع السلامة نحو قاضون ومصطفون"[3]. ويخرج به جمع التكسير؛ "لأن الجمع جمعان، جمع يقال له: جمع السلامة وجمع يقال له: جمع التكسير، فجمع السلامة هو الذي يسلم فيه بناء الواحد"[4]. وجمع التّكسير: ما تغيّر فيه نظمُ الواحد وبناؤه"[5]. أي: لم يسلم المفرد عند جمعه من التغير.

ما يلاحظ على التعريف

قول المصنف في صدر تعريف المذكر السالم: (ما دلَّ) جنس بعيد، والأقرب منه قوله: (الاسم الدال) كما عرف ابن مالك الجمع في التسهيل بقوله: "والجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين"[6] وقوله الاسم "احتراز عن الفعل والحرف"[7]؛ لأن"الجمع من علامات الاسم"[8].وبذلك تضيق الدلالة على نوع الاسم، وفيه إشارة إلى أن الجمع ينحصر في الأسماء فلا تجمع الأفعال والحروف، وهذا أولى.

تعريف المصنف لجمع المذكر السالم ترجمة حرفية للمصطلح، أو توضيح لمعناه لا غير، فقوله: (ما دلَّ على أكثرَ من اثنين)، في مقابل: جمع المذكر، وقوله: (وسلِم فيه بناءُ واحدِه) في مقابل السالم.

---

(1) النحو الوافي: عباس حسن: 137/1.
(2) اللباب: السَّراج: 67.
(3) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 120/1.
(4) الأصول في النحو: ابن السراج: 46/1.
(5) اللمحة: ابن الصائغ: 193/1.
(6) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 12.
(7) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 198/1.
(8) ينظر: أسرار العربية: الأنباري: 39.

فاقتصر المصنف في تعريفه على أقل ما يدل على معنى المصطلح، فلم يذكر، الزيادة التي تلحق المفرد منه فتُصيّره جمعا، ولا نوع تلك الزيادة من كونها (الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر)[1]، ولا أن تلك الزيادة من طبعها أنها صالحة للتجريد[2]. ولا بصلاحية عطفه مثل عليه[3]. ولم يعرفه بعلاماته كما فعل كثير من النحاة، وجعلوا ذكر علامة رفعه ونصبه أساس التعريف، كما فعل ابن هشام[4] وآخرون[5]. ولا بذكر شروطه كما فعل ابن مالك[6].

لما انهى المصنف الكلام عن الجموع أعقبه بحد التثنية؛ لأن: "التَّثْنِيَة من مَرَاتِب الْجمع"[7]. وهي"أول الجمع، لأنها جمع شيء إلى شيء"[8]. وهذا من الترتيب التنازلي.

التثنية والمثنى

- حدُّ التثنية:

ضمُّ اسمٍ إلى مثلهِ، بشرط اتفاقِ اللفظ والمعنى الموجب للتسمية.

اشتقاقُ التثنية من "ثَنَّى يُثَنِّي" إذا عطف، يقال: "ثنّى العُودَ" إذا عطفه عليه، فكأنّ الثاني معطوف. وأصلُها العطف، فإذا قلت: "قام الزيدان"، فأصله: زيدٌ وزيدٌ، لكنّهم إذا اتّفق اللفظان، حذفوا أحدَ الاسمين، واكتفوا بلفظ واحد، وزادوا عليه زيادةً تدلّ على التثنية، فصارا في اللفظ اسمًا واحدًا، وإن كانا في الحكم والتقدير اسمَيْن"[9].

وبمثل معنى تعريف المصنف للتثنية، وقريب من لفظه عرّفها الكفوي فقال: "وَأما التَّثْنِيَة فَهِيَ ضم وَاحِد إِلَى مثله بِشَرْط اتِّفَاق اللَّفْظَيْنِ والمعنيين أَو الْمَعْنى الْمُوجب

(1) ينظر: اللباب في قواعد اللغة: السَّراج: 68.
(2)ينظر: المنهاجُ: العنزي: 43.
(3) ينظر: شرح الكافية الشافية: ابن مالك: 57/1.
(4) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام: 73/1. وينظر: شرح شذور الذهب: ابن هشام: 89.
(5) ينظر: الكافية: ابن الحاجب: 39. وينظر: التصريح بمضمون التوضيح: الجرجاويّ: 67/1. وينظر: اللباب في قواعد اللغة: السَّراج: 68. وينظر: دستور العلماء : نكري: 281/1.
(6) ينظر: شرح الكافية: ابن مالك: 58/1.
(7) الكليات: الكفوي: 1066.
(8) إسفار الفصيح: الهروي: 932/2.
(9) شرح المفصل: ابن يعيش: 185/3.

للتثنية"[1]، وذكر ابن يعيش في شرح المفصل الجزء الأول من التعريف فقال: "التثنيةُ ضمَّ اسم إلى اسم"[2].

وقول سيبويه في: "هذا باب الشّيئين اللّذَيْن ضُمَّ أحدُهما إلى الآخر"[3] ليس هذا من باب التثنية. قال في التعليقة: "أي: الاسمان اللّذان جعلا اسمًا واحدًا. وإنّما بُني ليُلحقَ بالواحد الأوّل. قوله: (لِيُلْحَقَ) ليس يريد أن يُلحق بناءٌ ببناء، لكنه يريد أنّه ضُمّ اسم إلى اسم ليكونا كالواحد"[4]. فهذا من باب التركيب المزجي.

فالتركيب يشبه المثنى في ظاهر التعريف ففيه عملية ضمَّ اسم إلى اسم، وقد عرف ابن جني التركيب فقال فيه: "كل اسْمَيْنِ ضم أَحدهمَا إِلَى الآخر على غير جِهَة الْإِضَافَة"[5].

لكنه يخرج بقيد (اتفاقِ اللفظ والمعنى الموجب للتسمية).

والباعث للتثنية عند العرب الإيجاز والاقتصاد في الكلام، "وكان ذلك أوجزَ عندهم من أن يذكروا الاسمين، ويعطفوا أحدهما على الآخر، فإذا ثنّوا الاسم المرفوع، زادوا في آخِره ألفًا ونونًا، وإذا ثنّوا الاسم المجرور أو المنصوب، زادوا في آخره ياء مفتوحًا ما قبلها ونونًا مكسورةً، فيكون لفظُ المجرور كلفظ المنصوب، فالزائدُ الأوّلُ - وهو الألف أو الياء - يكون عوضًا من الاسم المحذوف، ودالًّا على التثنية، ولذلك كان حرف الإعراب. فالأصلُ في قولك: (الزيدان): زيدٌ وزيدٌ"[6]. فجمعوهما في لفظ واحد اختصاراً.

محترزات التعريف

قوله: (ضمُّ اسمٍ إلى مثلِهِ) يدخل فيه كل اسم يضم إلى اسم، على أي حالة كان الضم؛ سواء كان من باب التركيب المزجي كـ: معد يكرب وبعلبك وسيبويه، والمركب الإسنادي مثل على مسافر..، أو من باب الإضافة كـ: غلام زيد وصاحب بكر.

قوله: (بشرط اتفاقِ اللفظ) أي: أن يكون له موافق في اللفظ موافقة تامة في الحروف وعددها وضبطها؛ فلا يثنى مفردان بينهما خلاف في شيء من ذلك، "إلا ما ورد عن

(1) الكليات: الكفوي: 830.
(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 185/3.
(3) الكتاب: سيبويه: 374/3.
(4) التعليقة: القالي: 108/3.
(5) اللمع: ابن جني: 160.
(6) شرح المفصل: ابن يعيش: 185/3.

العرب ملاحظًا فيه التغليب"[1]، فلا يقال العُمَران بضم ففتح في أبى بكر وَعَمَر، لعدم الاتفاق في اللفظ، ولا العَمْران، بفتح فسكون، في عَمْروٍ وعُمَر، لعدم الاتفاق فى الوزن"[2]. فليسا مثنيان على الحقيقة. ويخرج به: ما كان باب التركيب المزجي؛ لأن لفظ (معد) غير لفظ (يكرب)، في قولنا: معديكرب. أو من باب الإضافة لأن لفظ (غلام) غير لفظ (زيد) في قولنا: غلام زيد . فَلَا يثنى وَلَا يجمع الْأَسْمَاء الْوَاقِعَة على مَا لَا ثَانِي لَهُ فِي الْوُجُود كشمس وقمر والثريا إِذا قصدت الْحَقِيقَة"[3].

قوله: (والمعنى) فيخرج منه نَحْو قَوْلك: هَذَا ثوب خَز وَالثَّوْب بعض الْخَزّ أَي ثوب من خَز وَهَذِه جُبَّة صوف أَي جبةٌ منْ صوفٍ"[4].

وَهل يشْتَرط اتِّفَاق الْمَعْنى فِيهِ أَقْوَال أَحدهمَا نعم وَعَلِيهِ أَكثر الْمُتَأَخِّرين فمنعوا تَثْنِيَة الْمُشْتَرك والمجاز[5]، فلا يثنى اللفظ مرادًا به حقيقته ومجازه أو مرادًا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما"[6]، لأن المشترك يراد من احدهما غير الآخر، فلا تقول رأيت العينين – مثلا- وأنت تقصد عين الماء الجارية، والجاسوس. والمجاز يراد به غير الظاهر، "وأما قولهم: القلم أحد اللسانين، فشاذ"[7]. ولا يقال: رأيت أسدين، تعني أسداً حقيقياً ورجلاً شجاعاً كالأسد"[8]. فلا تصح التثنية إلا بضم اسْم إِلَى اسْم، وَهُوَ مسَاوٍ لَهُ فِي الدّلَالَة على الْمَعْنى.

قوله: (الموجب للتسمية) بكونهما يشتركان في سبب إطلاق الاسم عليهما؛ فزيد أطلق عليه اسم زيد ليعرف به، وكذلك غيره في التسمية، ونَحْو: "الأحمران لِلذَّهَبِ والزعفران"[9]، وهي من الألفاظ التي وردت مثنّاة[10]. لأنهما اشتركا في الإهلاك، لا في اللون. فثُنيَّا لأجل ذلك.

---

(1) النحو الوافي: عباس حسن: 132/1.
(2) شذا العرف: الحملاوي: 80.
(3) همع الهوامع: السيوطي: 158/1.
(4) اللمع: ابن جني: 80.
(5) همع الهوامع: السيوطي: 159/1.
(6) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 115/1.
(7) شرح التصريح: الوقاد: 65/1.
(8) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 12/2.
(9) همع الهوامع: السيوطي: 159/1.
(10) ينظر: المزهر: السيوطي: 159/2.

ما يلاحظ على التعريف

قوله: (ضمُّ اسمٍ إلى مثلهِ)، أجود من قول الكفوي (ضم وَاحِد إِلَى مثله)[1]، لأن الذي يثنى الاسم لا غيره، فـ"التَّثْنِيَة للأسماء دون الْأَفْعَال والحروف"[2].

ذكر المصنف في تعريف شرط التثنية (بشرط اتفاقِ اللفظ والمعنى)، ولم يكتف بوصف التثنية أنها مطلق (ضمَّ اسم إلى اسم)، كما فعل ابن يعيش[3]، وهو تعريف بالوصف والشرط، وهذا من باب التوضيح، وحصر مدخلات التعريف فيما يصدق المصطلح عليه، وهذا أمر جيد.

- حدُّ المثنَّى:

هو الاسمُ الدالُّ على اثنين، بزيادةٍ في آخرِه صالحاً للتجريد وعطفِ مثلِه عليه.

(ثنى) الشَّيْء جعله اثْنَيْنِ وَفُلَانًا ثنّاه، وبالأمر أتبعه أمرا قبله، والكلمة ألحق بهَا عَلامَة التَّثْنِيَة، والحرف نقطه بنقطتين"[4]. فالياء والتاء مثناة، أي فيهما نقطتان.

وهذا الذي أورده المصنف لتعريف المثنى نفس لفظ الجَوجَري في شرح شذور الذهب[5]، وكذا المرادي في توضيح المقاصد إلا انه عبّر بـ "صالحة للتجريد" مكان صالح، وأشار محققه إلى تصحيح اللفظ "صالحا"[6]، وقد ذكره ابن عقيل في شرح الألفية، بـعبارة (لفظ دال)[7]، في مقابل(الاسم الدالّ)، والسيوطي في همع الهوامع[8]، بعبارة (ما دل) وكذا صنع الكفوي في الكليات[9].

وعرف الزمخشري المثنى بعلاماته فقال: "وهو ما لحقت آخره زيادتان: ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد، والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين الثنتين في الواحد"[10].

---

(1) ينظر: الكليات: الكفوي: 830.
(2) اللمع: ابن جني: 19.
(3) ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 185/3.
(4) المعجم الوسيط: 101/1.
(5) ينظر: شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 191/1.
(6) ينظر: توضيح المقاصد: المرادي: 323/1.
(7) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 56/1.
(8) ينظر: همع الهوامع: السيوطي: 40/1.
(9) ينظر: الكليات: الكفوي: 830.
(10) المفصل: الزمخشري: 229.

ومما يقرب من مصطلح المثَّنى في اللفظ والمعنى، ويماثله في الحكم (شبه المثنى أو الملحق بالمثنى)، ولم يذكره الناظم، وكثير من النحاة لم يفصله عن المثنى؛ لأنه تابع له.

وشبه المثنى: "كل ما لا يصدق عليه حد المثنى"[1]، مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها فهو ملحق بالمثنى فكلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقة بالمثنى لأنها لا يصدق عليها حد المثنى"[2].أو "ما أعرب إعرابه غير صالح لذلك[3].

وكذا إن صلح له، واختلف معناه؛ فـ "ابنان مثنى لقولك فيه: ابن وابن، بلا اختلاف معنى. واثنان شبيه مثنى؛ لأنه لا يصلح لما قلنا.

وكذا نحو القمرين في: الشمس والقمر؛ لأنه لا يغني عنه قمر وقمر"[4]. فهاته الألفاظ شبيهة بالمثنى لتخلف بعض شروط التثنية فيها، فلا يصلح أي: اثن واثن. في اثنان؛ لأنها لا تدل على اثنين، ولا يشير القمران على نفس المسمى؛ لأن أحدهما يراد به الشمس، لأن القمرين لا يدل على اثنين متفقين، بل هما متغايرين في المعنى والحروف.

ومن هذا الباب (كلا) وهي: "اسْم مَقْصُور لَفظه مُفْرد وَمَعْنَاهُ مثنى وَهُوَ يلْزم الْإِضَافَة إِلَى معرفَة وَله استعمالان:

الأول أَن يُضَاف إِلَى ضمير نَحْو جَاءَ الرّجلَانِ كِلَاهُمَا وَرَأَيْت الفتيين كليهمَا فيعرب إِعْرَاب الْمثنى الْمَقْصُور.

وَالثَّانِي أَن يُضَاف إِلَى ظَاهر مثل جَاءَ كلا الرجلَيْن وقرأت كلا الْكِتَابَيْنِ فَيلْزم الْألف فِي آخِره فِي جَمِيع الْحَالَات وَيعود الضَّمِير إِلَيْهِ على لَفظه نَحْو كلا الصديقين أحسن الْمَوَدَّة ويقل عود الضَّمِير إِلَيْهِ على مَعْنَاهُ نَحْو كلا الصديقين أحسنا الْمَوَدَّة"[5].

أطلت في بيان مفهوم شبه المثنى، وسبب معاملته معاملة خآصة من ناحية التسمية، والعمل المزدوج (معاملة المثنى. ومعاملة المفرد المقصور) على حسب نوع إضافته إلى الظاهر، أو المضمر- لتتبين دقة النحاة في الاصطلاح، وإجراء المصطلح على ما ينطبق عليه.

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 57/1.
(2) نفسه: 57/1.
(3) شرح الكافية: ابن مالك: 185/1.
(4) نفسه: 185/1.
(5) المعجم الوسيط: 797/2.

الفرق بين التثنية والمثنى

لقد كان النحاة يَلمَحُون الفرق بين المثنّى والتثنيّة وذلك واضح في كتاباتهم.

يقول الأنباري: "التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين؛ وأصل التثنية العطف؛ تقول: قام الزيدان، وذهب العمران؛ والأصل: قام زيد وزيد، وذهب عمرو وعمرو إلا أنهم حذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار"[1].

وقال علي السَّراج: "والمثنى: ما دل على اثنين. وقاعدة التثنية أن تزيد على الفرد الألف والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر، كولدان وولدين"[2].

فالمغايرة بين الإتيان بلفظ التثنية والمثنى، واستعمال أحدهما في مجال، والآخر في مجال، يفهم منها الفرق بين المصطلحين عند النحاة.

إلا أنهم في بعض الأحوال، - أو عند البعض- لا يفرقون بين التثنية والمثنى في التعبير والإطلاق، من ذلك قول الرماني في تعريف التثنية: "التَّثْنِيَة صِيغَة مَبْنِيَّة من الْوَاحِد للدلالة على الِاثْنَيْنِ"[3]، ويشير بذلك إلى المثنى؛ لأنه هو الصيغة المفردة التي تدل على اثنين، فالزيدان – مثلا- كلمة واحدة، دلت على كلمتين زيد وزيد.

ومن العلماء من صرح بأنهما بمعنى واحد:

قال ابن قاسم العاصمي: "التثنية بمعنى المثنّى، وهو: لفظ دل على اثنين، بزيادة في آخره"[4]. وقال تمام حسان "والمثنى ومعناه التثنية"[5]. ولعله يريد في النتيجة العملية.

وعند التدقيق في استعمال المصطلح، يُلحظ الفرق بينهما: فالتثنية هي الفعل أي عملية صياغة المثنى، والمثنى هو الاسم الدال على اثنين بعد تثنيتهما، لذلك عبّروا عنه بالمثنى، أي المفعول به التثنية.

وإطلاق النحاة التثنية والمثنى بمعنى واحد، أو ذكر هذا في موضع هذا، ليس من باب الخلط، وإنما لعله من باب إطلاق الفاعل على المفعول والعكس، لأن النتيجة واحدة،

---

(1) ينظر:أسرار العربية: الأنباري: 61.
(2) اللباب: السَّراج: 66.
(3) رسالة الحدود: الرماني: 68.
(4) حاشية الآجرومية: العاصمي: 33.
(5) اللغة العربية: تمام حسان: 86.

وهذا من باب التجوّز؛ لأنه عند التدقيق، هما ليسا شيئا واحدا، وذلك ما دعى الناظم إلى أن يعرف التثنية، ثم يعقبها مباشرة بتعريف المثنى.

محترزات التعريف

قوله: (الاسمُ) جنس يدخل فيه كل اسم.

قوله: (الدال على اثنين) قيد مخرج لما دَلَّ على مفرد أو جمع. نحو رَجل ورجال.

وقوله: (بزيادة في آخره) قيد يخرج به اللفظ الموضوع للدلالة على اثنين من دون زيادة تلحقه، نحو: شَفْع*، وكلا وكلتا. مثلا إِذا قلت: "الزيدان، فقد دلّ على اثْنَيْنِ بِزِيَادَة فِي آخِره وَهِي الْألف وَالنُّون، وَيصْلح أَن يجرد من الزِّيَادَة فَيَعُود زيدا، وعَلى أَن أَحدهمَا عطف على مثله لِأَن الأَصْل فِيهِ زيد وَزيد"[1].

فليس منه كِلَا، وكِلتَا، واثنان، كاثنتان، وزَوْج، وشَفْع، لأن دلالتها على الاثنين ليست بالزيادة، وإنما بدلالة لفظها على الاثنين، فهي مثناة لفظا.

وقوله: (صالح للتجريد) قيد يخرج ما دل على اثنين لكن لا يصح إسقاط علامة التثنية منه، فيخرج به: اثنان واثنتان[2]. وذلك لأنهما لا يصلحان للتجريد، فإنه لا يقال: اثن ولا اثنة.

قوله: (وعطف مثله عليه) يخرج ما لا يصح عطف مثله عليه فـ "يخرج نحو: العُمَرين والقَمَرين فإنك لا تعطف فيهما مِثْلاً بل غَيْرًا، فتقول: أبو بكر وعمر، والشمس والقمر وهو من باب التغليب"[3]. لا من التثنية ، ولا يقال فيهما مثنى إلا من باب التجوّز.

ما يلاحظ على التعريف

وُفّق الناظم في استفتاح التعريف بقوله: (الاسمُ الدالُّ) في مقابل(ما دل) كما عرفه به ابن مالك[4]، والسيوطي[5]، والكفوي[6]، وغيرهم، فقوله (ما) من ألفاظ العموم وهو جنس

* الشفع خلاف الوتر، وهو الزوج. وخرج (الشفع) من تعريف المثنى لأنه دل على اثنين بذاته لا بزيادة في آخره. ينظر: شرح اللمحة: ابن الصائغ: 212/1.

(1) الكليات: الكفوي: 830.

(2) ينظر: شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 191/1.

(3) ينظر: شرح شذور الذهب: ابن هشام: 44 . و: أوضح المسالك: ابن هشام: 36/1.

(4) ينظر: شرح الكافية: ابن مالك: 185/1.

(5) ينظر: همع الهوامع: السيوطي: 40/1.

(6) ينظر: الكفوي: الكليات: 830.

بعيد، وقول ابن عقيل (لفظ دال)[1] أقرب منه، إلا أن تعريف المصنف وما كان على شاكلته، أجود منهما من ناحية إتيانه بالفصل القريب (الاسم)، ودلالته من ناحية أخرى على أن "التثنية من علامات الاسم"[2]. فلا يثنى الفعل ولا الحرف، وإنما قد تلحق الفعل علامة التثنية، فـ"الألف فِي قاما عَلامَة التَّثْنِيَة"[3] في قولنا الزيدان قاما. أو يأتي الحرف على صورة المثنى كـ:"هذان وهاتان،وإِنَّما هي أَسماءٌ مَوْضُوعةٌ للتَّثْنِيةِ مُخْتَرَعَةٌ لها ولَيْسَت تثْنِيَةً للواحِدِ عَلى حَدِّ زَيْدٍ وزَيْدانِ إِلا أَنَّها صِيغَتْ عَلَى صُورَةِ ما هُوَ مُثَنًّى على الحَقِيقَةِ فقِيلَ هذان وهاتانِ لِئَلاّ تَخْتَلِفَ التَّثْنِيَةُ"[4]، "ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع، وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب"[5].

وعليه لفظ: (الاسمُ الدالُّ) صحيح مقدم من ناحية صياغة التعاريف، آتٍ على ما يستحسن فيها، دال على معاني يحتاج إليها، فهو بذلك يتسم بالعمق والجودة.

أضاف بعض المتأخرين لفظ (أو اثنتين)؛ ليشمل المثنى المؤنث[6]، واستغنى المصنف عن إراده، وكذلك غيره، لأنه غير لازم فقوله: (الدال على اثنين) مغن عنه، والدلالة على اثنتين من ضمنه.

عرّف المصنف المثنى بأسلوبين من آساليب التعريف؛ التعريف بالوصف، وذلك في قوله:(الاسمُ الدالُّ على اثنين)، والتعريف بالشرط ضمن قوله(بزيادةٍ في آخرِه صالحاً للتجريد، وعطفِ مثلِه عليه) وهو من باب إيراد القيود المخرجة ما لا يصدق عليه مصطلح المثنى وإن كان يشبهه، ليكون التعريف مانعا.

جاء المصنف في تعريفه للمثنى بجميع القيود والفصول، وقد اختُصِر في تعريفه فقيل هو: "ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين"[7]. بل اختصر أكثر من ذلك فقيل فيه:

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 56/1.
(2) ينظر: أسرار العربية: الأنباري: 39.
(3) اللمع: ابن جني: 32.
(4) سر صناعة الإعراب: ابن جني: 132/2.
(5) شرح التصريح: الوقاد: 44/1.
(6) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: الأفغاني سعيد بن محمد بن أحمد، دار الفكر، بيروت لبنان، 1424هـ - 2003م: 142. و: أدوات الإعراب: البياتي ظاهر شوكت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1425هـ / 2005 م: 165. و: النحو المصفى: محمد عيد: 54.
(7) ينظر: شرح شذور الذهب: ابن هشام: 44 . و: أوضح المسالك: ابن هشام: 36/1.

"ما دل على اثنين"[1].لكنه شامل لنحو العُمرين والقَمَرين وشَفْع و(زَكَا)، ولا كذلك الحدّ الأول. فليتأمل"[2].

وعليه أن تعريف المصنف جامع مانع، مستوف لجميع أركانه، في وُضوح ويُسر.

- حدُّ الاسمِ الذي لا ينصرفُ:

هو ما فيه علّتان فرعيّتان من عللٍ تسع، أو واحدة منها تقومُ مقامَها.

ويسمّى: الاسمُ الذي لا يَنْصرفُ و: الممنوعَ من الصرف[3]، و: ما لا ينصرف[4].

واختلف في اشتقاقه، هل هو من الصرف، وهو الخالص من اللبن. والمنصرف خالص من شبه الفعل؟ أو من الصريف، وهو الصوت لأن الصرف؛ وهو التنوين؛ صوت في الآخر؟ أو من الانصراف. وهو الرجوع؟.والصرف من خصائص الاسم.

والاسم ضربان: "ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما منع منه، وضرب انصرف عنه. أو من الانصراف إلى جهات الحركات؟ أو من الصرف الذي هو القلب؟ ثلاثة أقوال"[5].أو: "لِأَنَّهُ من الصّرْف بِمَعْنى الْفضل وَالزِّيَادَة وَذَلِكَ الِاسْم أَيْضا مُشْتَمل على أَمر زَائِد على الْإِعْرَاب وَهُوَ تَنْوِين التَّمَكُّن وَقيل المنصرف من الصّرْف بِمَعْنى الصَّوْت وَفِي آخر ذَلِك الِاسْم أَيْضا صَوت يحصل بتنوين التَّمَكُّن. وَيعلم من هَا هُنَا وَجه تَسْمِيَة الِاسْم الَّذِي فِيهِ عِلَّتَانِ أَو وَاحِدَة بِغَيْر المنصرف"[6].

ونفس التعريف الذي جاء به المصنف للاسم الذي لا يَنْصرفُ، جاء في الكافية لابن الحاجب[7]، وشرح قطر الندى لابن هشام[8]، وقال في أوضح المسالك: "وهو ما فيه علتان من تسع كأحسن، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء"[9].

---

(1) اللباب: السَّراج: 66.
(2) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 191/1-192.
(3) ينظر: أسرار العربية: الأنباري: 223. و: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 170/3- 172/3-176/3. و: حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 59/1-135/1-356/2-393/3.
(4) ينظر: الكتاب: سيبويه: 203/3. و: الأصول في النحو: ابن السراج: 79/2. و: الخصائص: ابن جني: 178/1. و: ألفية ابن مالك: ابن مالك: 55.
(5) شرح التصريح: الوقّاد : 315/2.
(6) دستور العلماء: نكري: 242/3.
(7) الكافية: ابن الحاجب: 12.
(8) شرح قطر الندى: ابن هشام: 52.
(9) أوضح المسالك: ابن هشام: 89/1.

فتمنع العلتان، أو العلة التي تقوم مقامهما الاسم من التنوين، فما لا ينصرف: "الاسم الذي لا ينون لكونه ذا سببين كـ: أحمد وإبراهيم وطلحة وعمر وعمران وبعلبك وأحمر وسكران وثلاث". أو سبب يقوم مقام سببين كـ: زُلْفَى وصحراء ودراهم ودنانير"[1].

فالمنع من الصرف لا يكون إلا بتوفر علَّتين أو علَّة تقوم مقامهما

فإن قيل: "فَلِمَ لم يمتنع الصرف بعلة واحدة؟ قيل: لأنَّ الأصل في الأسماء الصرف، ولا تمتنع من الصرف بعلة واحدةٍ؛ لأنها لا تقوى على نقله عن أصله، إلا أن تكون العلَّة تقوم مقام علتين؛ فحينئذٍ تمنع من الصرف بعلة واحدة؛ لقيام علة مقام علتين"[2]. وإخراج الاسم عن أصله - الصرف-، لا يكون إلا بسبب قوي، أو ما يقوم مقامه من اجتماع سببين.

وعلة امتناع ما لا ينصرف من التنوين والجر، لوجهين:

"أحدهما: أنه إنما مُنع من التنوين؛ لأنَّه علامة التصرف فلمَّا وجد ما يوجب منع التصرف وجب أن يحذف، ومنع الجر تبعًا له.

والوجه الثاني: أنه إنَّما مُنع الجر أصلاً، لا تبعًا له لأنَّه إنَّما مُنع من الصرف؛ لأنَّه أشبه الفعل، والفعل ليس فيه جَرٌّ ولا تنوين؛ فكذلك -أيضًا- ما أشبهه"[3].

"فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين؛ لتآخيهما في اختصاصهما بالأسماء؛ ولتعاقبهما على معنى واحد"[4]. فكان منع الجر والتنوين عن الذي لا ينصرف؛ خشية الالتباس بالمبني.

محترزات التعريف

قوله: (ما فيه علّتان) أي: اجتمعتا فيه؛ وهما سبب منعه من الصرف.

قوله: (فرعيتان من عللٍ تسع) أي مختلفتان، "مرجع إحداهما اللفظ، ومرجع الأخرى المعنى"[5]. كـ: "فَاطِمَة فَإِن فِيهِ التَّعْرِيف والتأنيث وهما عِلَّتَانِ فرعيتان عَن التنكير والتذكير"[6]، فكلمة: (فاطمة) فيها علة لفظية، وهي التأنيث، والتأنيث فرع التذكير عندهم،

(1) شرح الكافية: ابن مالك: 179/1.
(2) أسرار العربية: الأنباري: 223.
(3) نفسه: 223.
(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 72/1-73.
(5) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 825/2.
(6) شرح قطر الندى: ابن هشام: 52.

وعلة معنوية هي: العلمية، والعلمية فرع التنكير، ... فلا بد من الظاهرتين (العلتين)، أو من ظاهرة تقوم مقامهما، وذلك في كل كلمة تمنع من الصرف"[1].

والعلل المانعة للاسم من الصرف يجمعها قول الناظم:

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وتَأنيثٌ وَمَعْرفَة ... وعُجْمَة ثُمّ جَمْعٌ ثمّ تَرْكيبُ

والنّونُ زَائدَةٌ من قَبْلهَا ألفٌ ... وَوَزْنُ فعْلٍ وَهَذا القَوْلُ تَقْريبُ"[2].

وقد ذكرها المصنف[3]. وجمعها ابن النحاس في قوله:

اجْمَعْ وَزنْ، عَادِلًا، أنِّثْ، بمَعْرفةٍ ... ركِّب، وزِدْ، عجمةً، فالوصفُ قد كمُلا[4]

فهذه التسعةُ متى اجتمع منها اثنتان في اسم، أو واحدٌ يقوم مقامَ سببَيْن، امتنع من الصرف، فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ، ويكون في موضع الجرّ مفتوحًا؛ وذلك قولك: هذا أحْمَدُ وعمرُ، ومررت بأحمدَ وعمرَ"[5].

وإنّما كان كذلك لشَبَهه بالفعل لاجتماع السببَيْن فيه. وذلك أن كل واحد فرعٌ على غيره، فإذا اجتمع في الاسم سببان، فقد اجتمع فيه فرعان، فصار فرعًا من جهتَيْن:

أحدهما: أنّه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى اسم يكون معه، والاسمُ لا يفتقر إلى فعل، فكان فرعًا عليه.

والآخَرُ: أنَّه مشتقّ من المصدر الذي هو ضربٌ من الأسماء، فلمّا أشبهَه في الفرعية، امتنع منه الجرُّ والتنوينُ، كما امتنعا من الفعل. والتعريفُ فرعٌ على التنكير، لأنّ أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفةُ ذاتَ علامةٍ وافتقارٍ إلى وَضْع لنقْله عن الأصل؛ كنقلِ "جَعْفَرٍ" عن اسمِ النهر الذي هو نكرةٌ شائعٌ إلى واحد بعينه. فالتعريفُ المانعُ من الصرف هو الذي ينقل الاسمَ من جهةِ أنَّه متضمَّنٌ فيه، من غير علامةٍ تدخل عليه، وهو تعريف العلمية"[6].

---

(1) النحو الوافي: عباس حسن: 34/1.
(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 321/3.
(3) ينظر:الحدود: الأبذي: 463-464.
(4) أوضح المسالك: ابن هشام: 89/1.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 167/1.
(6) نفسه: 167/1-168.

قوله: (أو واحدة منها تقومُ مقامَها) أي تقوم مقام الفرعيتين[1]. وما يقوم مقام علتين منها؛ نوعان: الأول: ما كان آخره ألف مقصورة كـ: حبلى، أو ألف ممدودة. كـ: صحراء.

الثاني: "الجمع المتناهي كـ(مساجد ومصابيح)"[2]. وهو الذي على وزن مفاعل ومفاعيل.

فأمّا ألف التأنيث المقصورة والممدودة، نحو: حُبْلَى، وبُشْرَى، وسَكْرَى، وحَمْراءَ، وصَفْراءَ، فإنّ كلّ واحدة منهما مانعةٌ من الصرف بانفرادها، من غيرِ احتياج إلى سبب آخر"[3].

وإنّما كان هذا التأنيث وحده كافيًا في منع الصرف لأن الألف للتأنيث، وهي تزيد على تاء التأنيث قوةٌ، لأنّها يُبْنَى معها الاسم، وتصير كبعضِ حروفه، ويتغير الاسم معها عن بنْيةِ التذكير، نحو: سَكْرانَ، وسَكْرَى؛ وأحْمَرَ، وحَمْراءَ؛ فبنيةُ كلّ واحد من المؤنَث غيرُ بنيةِ المذكّر. وليست التاء كذلك، إنّما تدخل الاسمَ المذكّرَ من غير تغيُّرِ بِنْيته دلالةً على التأنيث، نحوَ: قائم، وقائمةٌ"[4].

ما يلاحظ على التعريف

تسمية المصطلح بـ(الاسم الذي لا ينصرف) أولى من تسميته بـ:(الممنوعَ من الصرف)[5]، و(ما لا ينصرف)[6]؛ لأن: الممنوع من الصرف خاص بالأسماء، لا يجوز أن يأتي في الأفعال، فلا يُقال في فعل، أوحرف ماأنه ممنوع من الصرف.

قوله في تعريفه: (ما فيه علّتان فرعيّتان من عللٍ تسع، أو واحدة منها تقومُ مقامَها). تعريف له بوصفه وهو أولى من تعريفه بالعلامة كما فعل بعض النحاة؛ كقولهم: "مالا يجوزُ أن يلحقَهُ تنوينٌ ولا كسرةٌ"[7]. أي: الاسم الذي لا ينوَّن، ولا يجر بالكسرة، وإنما علامة رفعه الضمة. وعلامة جره ونصبه الفتحة، ومن دون تنوين في الحالات الثلاث.

---

(1) شرح شذور الذهب : الجَوجَري: 825/2.
(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 321/3.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 168/1.
(4) شرح المفصل: ابن يعيش: 168/1.
(5) ينظر: أسرار العربية: الأنباري: 223. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 170/3- 172/3-176/3. و: حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 59/1-135/1-356/2-393/3.
(6) ينظر: الكتاب: سيبويه: 203/3. و: الأصول في النحو: ابن السراج: 79/2. و: الخصائص: ابن جني: 178/1. و: ألفية ابن مالك: ابن مالك: 55.
(7) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 211/2.

فـ "مَا اشْتهر فِي عرف النَّحْوِيين فَلَيْسَ بتحديد للصرف، بل هُوَ حكم مَا لَا ينْصَرف، فَأَما مَا هُوَ حَقِيقَة الصّرْف فَغير ذَلِك"[1].

ولم يُعرفه بالضد، وَمُقَابِله المنصرف؛ لأنه "تقَابل الْعَدَم والملكة، كالعمى وَالْبَصَر"[2]. ولأنه لم يذكر الاسم المنصرف أصلا.

في قوله: (ما اجتمعت فيه علتان من علل تسع) هذا الشرط" مبنيّ على التساهل والمجاز؛ لأن كل واحد بين الاثنين الذين يجتمعان في الاسم فيقتضيان منعه من الصرف جزء علة، وليس علة كاملة، وباجتماع الاثنين، يحصل الحكم والدليل على ذلك أن العلمية وحدها لا تقتضي منع الصرف، فمحمد وعلي مصروفان مع أنهما علمان، وزيادة الألف والنون وحدها لا تمنع من الصرف، فصنوان، وقنوان، وسلطان ورمان مصروفة مع زيادة الألف والنون، وبهذا يتقرر أن العلة التامة هي وجود علتين أو وجود واحدة تقوم مقام اثنتين مع ملاحظة شروط كل واحدة منهما"[3].

ففي إيراد المصطلح دقة من ناحية العبارة، وجاء التعريف بأسلوب الوصف والعلامة، وهو أولى من تعريفه بالعلامة فقط كما فعل البعض.

المرفوعات (الفاعل - المبتدأ - الخبر)

- حدُّ الفاعل:

ما أُسندَ إليه فعلٌ تامٌ فارغٌ غيرُ مصوغٍ للمفعول.

تعريف المصنف للفاعل قريب مما أورده ابن مالك في التسهيل،إلا عبارة(المسند) بدل (ما اسند)، وإضافة (أو مضمَّن معناه) للتوضيح، وإضافة قيد(مقدم). فقال: "المسند إليه فعل، أو مضمَّن معناه تام مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول"[4].

وعرفه المرادي في التوضيح بقوله: "الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول، أو جارٍ مجراه"[5].

---

(1) مسائل خلافية: العكبري: 105.
(2) دستور العلماء: نكري: 241/3.
(3) أوضح المسالك: ابن هشام: 89/1.
(4) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 75.
(5) توضيح المقاصد: المرادي: 583/2.

وعرّفه الكرمي بـ: "عبارة عن اسم صريحٍ أو مؤول به أسند إليه فعلٌ أو مؤول به مقدمٌ عليه"[1].

وعرفه ابن مالك بقوله: الفاعل الذي كمرفوعَيْ أتى ... زيدٌ منيرا وجهُهُ نعم الفتى[2]

فكأنه قال: الفاعل ما كان كزيد من قولك: "أتى زيد" في كونه اسما أسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول"[3].

وأطول ما ورد في تعريف الْفَاعِل أنه: "عبارَة عَن اسْم صَرِيح أَو مؤول بِهِ أسْند إِلَيْهِ فعل أَو مؤول بِهِ مقدم عَلَيْهِ بِالْأَصَالَةِ وَاقعا مِنْهُ أَو قَائِما بِهِ"[4].

وفي الجملة: "الفاعلُ في عُرْفِ أهلِ هذه الصَّنْعة أمر لفظيٌّ؛ يدل على ذلك تسميتُهم إيّاه فاعلاً في الصُّوَر المختلفة من النفي، والإيجاب، والمستقبَل، والاستفهام، ما دام مقدَّمًا عليه؛ وذلك نحو: "قَامَ زيدٌ"، و"سَيَقُومُ زيدٌ"، و"هَلْ يقوم زيد؟ " و"زيدٌ في جميع هذه الصُوَر فاعلٌ، من حيث إنّ الفعل مسنَدٌ إليه، ومقدَّمٌ عليه، سواءٌ فَعَل أو لم يفعل. ويؤيّد إعراضَهم عن المعنى عندك وُضوحًا أنّك لو قدّمت الفاعل، فقلت: "زيدٌ قام"، لم يبق عندك فاعلًا، وإنمّا يكون مبتدأ وخبرًا معرّضًا للعوامل اللفظية"[5]. مع أنه فاعل في المعنى.

والملاحظ: أن أغلب تعريفات الفعل تشترك في قيدي: (إسناده إلى الفعل، وتقديمه عليه) وصرح بذلك:

- الجزولي في مقدمته، بقوله: "كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل وقدما عليه أبدا على طريقة فعَل أو يفعل أو فاعل أو افعلْ"[6].

- والزمخشري في مفصله: "ما كان المسند إليه، من فعل أو شبهه، مقدمًا عليه أبداً"[7].

- والجَوجَري في شرحه لشذور الذهب: "ما قُدّم الفعل أو شِبْهُه عليه، وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه"[1].

---

(1) دليل الطالبين: الكرمى: 37.
(2) ألفية ابن مالك: 24.
(3) توضيح المقاصد: المرادي: 583/2.
(4) شرح قطر الندى: ابن هشام: 180/1.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 201/1.
(6) المقدمة الجزولية: 5.
(7) المفصل: الزمخشري: 38.

فبؤرة التعريف، (الإسناد إلى الفعل، وتقديم الفعل على الاسم) الذي يعتبر فاعلا.

ذلك انه: "لا يجوزُ أن يقدم على الفعل؛ إذا قلت: (قامَ زيدٌ) لا يجوز أن تقدم الفاعل فتقول: زيدٌ قامَ فترفع (زيدًا) بقامَ ويكون (قامَ) فارغًا"[2]؛ لـ: "أَن الْفَاعِل إِذا تقدم الْفِعْل ارْتَفع بِالِابْتِدَاءِ، ولابد للْفَاعِل من فعل، فَإِذا لم يظْهر الْفَاعِل بعده استتر فِيهِ ضمير الْفَاعِل، كَقَوْلِك: زيد قَامَ، وَالتَّقْدِير: زيد قَامَ هُوَ"[3].

فقولنا - مثلا-: (زيد قام): " لم يصلح فاعلا لتحكم فكرة المكان، فالفاعل يأتي بعد الفعل لا قبله"[4]. فـ(زيد) برغم كونه موجودا في الجملة، ويفهم منه أنه فاعل القيام، إلا أنه لا يعرب فاعلا، لإتيانه قبل الفعل، ولا يصح تقدم الفعل على فاعله في قواعد النحو؛ لأن "الْفَاعِل إِذا تقدم على الْفِعْل أمكن أَن يقدر لَهُ عَامل غير الْفِعْل، وَهُوَ الِابْتِدَاء وَعَمله رفع، كعمل الْفِعْل فِي الْفَاعِل، فَلَمَّا كَانَ الِابْتِدَاء سَابِقًا لذكر الْفِعْل، وَجب أَن يعْمل فِيهِ"[5].

فالْفَاعِل - في المعنى- إِذا تقدم على الْفِعْل خرج من أَن يكون فَاعِلا وارتفع بِالِابْتِدَاءِ.

محترزات التعريف

قوله: (ما) أي اسم، فهو كالجنس، على اعتبار أن المتلقي يدرك أن الفاعل يكون من الاسم.

وقوله: (أُسند) أي الفعل أو شبهه، (إليه فعل) أي إلى الفاعل[6].فـ (ما أسند إليه فعل) مخرج لما لم يسند إليه كالمفعول، والمسند إليه غير الفعل نحو: زيد أخوك.

قوله: (تام): مخرج للفعل الناقص نحو: "كانوأخواتها، فلا يسمى مرفوعها فاعلا حقيقة"[7].

قوله: (وغير مصوغ للمفعول) يخرج نحو: "ضُرب زيدٌ ويُضرَب، مما هو طريقة فُعِل ويُفعَل، فإن مرفوعهما نائب عن الفاعل"[1]. ولا يسمى فاعلا، لا نحواً، ولا معنى؛ لأن الضرب وقع عليه، لا منه.

---

(1) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 330/1.
(2) الأصول في النحو: ابن السراج: 228/2.
(3) علل النحو: ابن الوراق: 273.
(4) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان: 22.
(5) علل النحو: ابن الوراق: 271.
(6) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 331/1.
(7) توضيح المقاصد: المرادي: 583/2.

ما يلاحظ على التعريف

عدم التصريح بذكر الاسم فقال: (ما أُسندَ إليه فعلٌ) بخلاف ما عرفه به البعض: (الاسم المسند إليه فعل)[2]. والتصريح بذكر (الاسم) أولى؛ لكونه أخص وأظهر، "ومن خواصّ الاسم جواز الإسناد إليه، فالإسنادُ وصفٌ دالٌّ على أنّ المسنَد إليه اسمٌ، إذ كان ذلك مختصًّا به، لأن الفعل والحرف لا يكون منهما إسنادٌ، وذلك لأنّ الفعل خبرٌ، وإذا أسندتَ الخبر إلى مثله لم تُفِد المخاطَبَ شيئًا، إذ الفائدة إنّما تحصل بإسناد الخبر إلى مُخْبَر عنه معروفٍ، نحو: "قام زيدٌ" و"قعد بكرٌ"... ولا يصحُّ أن يُسْنَد إلى الحرف أيضًا شيءٌ، لأنّ الحرف لا معنًى له في نفسه، فلم يُفِد الإسنادُ إليه، ولا إسنادُه إلى غيره، فلذلك اختص الإسنادُ إليه بالاسم وحده"[3].

فمن خواصّ الاسم "كونُه مسندا إليه، لأن المسند إليه مخبر عنه في الأصل أو في الحال، ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنا، والحرف لا يدل على معنى في نفسه"[4].

لذلك استغنى عن التصريح به؛ لأنه كالمعروف بداهة، والتعاريف تبنى على الاختصار، ولعله تابع في ذلك الزمخشري وغيره[5].

الاستغناء عن قيد: (غير مغير عن بنيته)، ويعبر بعضهم عنه لإخراج فعل ما لم يُسَم فاعلُه. يقول ابن يعيش في شرح المفصل: "ولا حاجةَ إلى الاحتراز من ذلك، لأنّ الفعل إذا أُسند إلى المفعول، نحوَ: "ضُرِبَ زيدٌ"، و"أُكْرِمَ بكرٌ" صار ارتفاعه من جهةِ ارتفاع الفاعل؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدًا للفعل، أو مؤثِّرًا فيه"[6].

ذكر قيد: (فارغ) وقيَّد الفعل التامّ بوصف فارغ- أي من الضمير- رغم إهمال الكثير له؛: لكونه "مخرج لنحو: قائمان الزيدان، فإن الزيدان مبتدأ، لاشتغال الوصف السابق له

(1) توضيح المقاصد: المرادي: 583/2.
(2) ينظر: المقدمة الجزولية: 5. وتوضيح المقاصد: المرادي: 583/2.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 86/1.
(4) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 148/1.
(5) ينظر: المفصل: الزمخشري: 38. و: شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 330/1.
(6) شرح المفصل: ابن يعيش: 200/1.

بالضمير"[1]، ولعله تابع ابن مالك فيما ذهب إليه في تسهيل الفوائد[2]، وشرحه للتسهيل[3]، والسيوطي في همع الهوامع[4]، وابن قيم الجوزية في إرشاد السالك[5].

واستغنى المصنف عن قيد: (مقدم) الذي أورده بعضهم ليخرجوا به نحو: زيد قام. وهذا"حكم مختلف فيه، فلا ينبغي أن يذكر في الحد"[6]. قال ابن الحاجب: "وهذا في التحقيق لا حاجة إليه في الحد"[7]. ولما أكثر النحويون الكلام على هذا فيتوهم المتوهم أنه فيه خلاف وليس كذلك"[8].

ولم يذكر قيد: (أو جارٍ مجراه) والجاري مجرى الفعل "اسم الفاعل، والصفات، والمصادر، والظروف، والمجرورات بشرطها"[9].

فاسم الفاعل "يجري مجرى الفعل لقوّة شَبَهه، وجَرَيانه عليه، وهذه الصفات مشبَّهة باسم الفاعل، والمشبّه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم"[10].

ففي عبارته قصور لإفهامه انحصار الفاعل في المسند إليه الفعل، وليس كذلك إذ يشاركه في ذلك: ما اسند إليه المصدر واسم الفاعل، والصفة المشبهة والظرف والجار والمجرور"[11]. لذاك عرفه السيوطي بقوله: "الفَاعِلُ: مَا كَانَ الْمسند إِلَيْهِ من (فعل) أَو شبهه مقدما عَلَيْهِ أبدا، وَقيل: مَا أسْند إِلَيْهِ الْفِعْل، أَو شبهه، وَقدم عَلَيْهِ على جِهَة قِيَامه بِهِ"[12].

ولعل تعريف الناظم أجود من قولهم في تعريف الفاعل: "اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصلي المحل والصيغة"[13].

---

(1) إرشاد السالك: ابن القيم: 295/1.
(2) ينظر: تسهيل الفوائد: ابن مالك: 75.
(3) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 105/2.
(4) ينظر: همع الهوامع: السيوطي: 575/1.
(5) ينظر: إرشاد السالك: ابن القيم: 295/1.
(6) توضيح المقاصد: المرادي: 583/2.
(7) أمالي ابن الحاجب: 350/2.
(8) نفسه: 350/2.
(9) توضيح المقاصد: المرادي: 583/2.
(10) نفسه: 107/4.
(11) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 90.
(12) مقاليد العلوم: السيوطي: 81.
(13) أوضح المسالك: ابن هشام: 77/2.

فيحتاج إلى كثير من فك ألفاظه حتى يستوعب؛ فالمراد بـ: "اسم صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر أو ما في تأويله أي: الاسم أسند إليه فعل تام متصرف أو جامد، أو ما في تأويله، أي: الفعل، مقدم، أي: الفعل، وما في تأويله على المسند إليه، أصلي المحل في التقديم، وأصلي الصيغة"[1].

ومع كون تعريف الناظم للفاعل يمتاز بالبساطة، إلا أنه يحتاج في تمامه إلى زيادة بعض القيود ليستوعب جميع ما يصدق عليه الفاعل: بإضافة (أَو مؤول بِهِ)[2]، أو(أو شبهه)[3]، إلى قوله: (ما أُسندَ إليه فعلٌ تامٌ). والمرادُ بشبه الفعلِ "اسمُ الفاعل، والمصدرُ. واسمُ التفضيل، والصفةُ المُشبَّهة، ومبالغة اسم الفاعلِ، واسمُ الفعلِ. فهي كلُّها ترفعُ الفاعلَ كالفعل المعلوم"[4]. لذلك كان تعريف الناظم يحتاج إلى القيود المتقدمة، كما فعل غيره؛ لأجل أن يدخل فيه ماهو من ضمن أفراده. وعليه: ان تعريف الناظم غير جامع لما يصدق عليه الفاعل.

- حدُّ المبتدأ:

اسمٌ أو بمنزلتِه مجرّدٌ عن العواملِ اللّفظيةِ غيرِ الزائدةِ، مخبرٌ عنه، أو وصفٌ لرافعِ المكتفي به.

أورد ابن هشام التعريف بلفظه في أوضح المسالك غير أنه أغفل لفظ: (غيرِ الزائدةِ) في وصف العوامل اللفظية، فقال: "اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفىً به"[5]، ومثله الجرجاويّ في شرح التصريح[6].

وعرفه الشريف الجرجاني بأنه: "لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظًا"[7]، وعرفه المناوي في التوقيف على مهمات التعاريف على هذا النحو[8].

وعُرّف المبتدأ بعدة آساليب منها:

تعريفه بحكمه، وتعريته عن العوامل اللفظية. فقيل فيه:

---

(1) شرح التصريح: الوقاد: 292/1.
(2) شرح قطر الندى: ابن هشام: 180. وينظر: دليل الطالبين: الكرمى: 37...
(3) الكافية: ابن الحاجب: 14.
(4) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 233/2.
(5) أوضح المسالك : ابن هشام: 186/1.
(6) ينظر: شرح التصريح: الوقاد: 189/1.
(7) التعريفات: الشريف الجرجاني: 96.
(8) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي: 152.

- "الاسم المرفوعُ العاري عن العوامل اللفظية"[1].

- "الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها"[2].

تعريته عن العوامل اللفظية والإسناد إليه. فقيل فيه:

- "تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد"[3].

- "الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندًا إليه، أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام، أو حرف النفي رافعة لظاهر، نحو: زيد قائم، وأقائم الزيدان، وما قائم الزيدان"[4].

محترزات التعريف

قوله: (اسمٌ) يعني صريح و"الاسم" الصريح "نحو" قول من يعتقد السامع عدم إيمانه "الله ربنا ومحمد نبينا". وقيل: المراد بهذا الإسناد التعظيم والإقرار، لا الإخبار"[5]. ويدخل فيه كل ما يصدق عليه اسم، كالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر...

قوله: (أو بمنزلتِه) أي: بمنزلة الاسم الصريح، وهو: "المصدر المنسبك من (أن) والفعل نحو: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) البقرة: (184) فـ "أن تصوموا. مبتدأ، وهو بمنزلة الاسم الصريح؛ لأنه في تأويل صومكم، وخبره: خير لكم"[6].

قوله: (مجرّدٌ عن العواملِ اللّفظيةِ) ويعبر عنه بـ (العاري ...) قيد يخرج به الاسم الذي لم يعر عن العوامل اللفظية؛ أي النواسخ للابتداء، والتي هي: "إن وكان وكاد وظن وما وأخوات كلٍّ منها، وغير النواسخ"[7]. وأتى بقيد: اللفظية احتزازًا؛ "لأن العوامل تنقسم إلى قسمين؛ إلى عامل لفظيّ، وإلى عامل معنويّ، فأما اللفظي؛ فنحو: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها"[8]. والمعنوي كالتجرد والابتداء، والعامل المعنوي خارج القيد.

---

(1) متن الآجرومية: 12.
(2) توضيح المقاصد: المرادي: 178/1.
(3) التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي: 35.
(4) التعريفات: الشريف الجرجاني: 197.
(5) شرح التصريح: الوقاد: 189/1.
(6) شرح التصريح: الوقاد: 189/1.
(7) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 352/1.
(8) أسرار العربية: الأنباري: 72.

و أل في (العوامل) للجنس، وقوله اللفظية نسبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر أن أريد باللفظ التلفظ. أو الجزئي إلى الكلي أن أريد الملفوظ. والمراد اللفظية تحقيقًا أو تقديرًا لتدخل العوامل المقدرة. وقوله غير الزائدة أي وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للإدخال كما هو شأن قيد القيد"[1]. و"يخرج به اسم إن ولا التبرئة مع أنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ وليس عاريًا"[2].عن العوامل اللفظية.

قوله: (غيرِ الزائدةِ) قيد احترز به، "من مثل: بحسبك درهم، فـ (حسبك): مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة؛ لأن الباء الداخلة عليه زائدة، واحترز بشبهها من مثل: رب رجل قائم، لأن رب حرف جر شبيه بالزائد، فـ رجل: مبتدأ، وقائم: خبره، ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه، نحو: رب رجل قائم وامرأة"[3].قال أبو النجا معلقا على (غير الزائدة ...): "قيد في القيد فهو لإدخال المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد"[4].

قوله: (مخبرٌ عنه) "أي محدثًا عنه فالإخبار لُغويّ لا مذكورًا بعده خبره الاصطلاحي، للزوم الدور لأخذ الخبر حينئذٍ في تعريف المبتدأ وأخذ المبتدأ في التعريف الآتي للخبر"[5]. ويخرج بهذا القيد "الأسماء التي لا تركب، فإنه يصدق عليها أنها مجردة عن العوامل اللفظية، فبذكر الإخبار خرجت"[6]. والمراد بالأسماء التي لا تركب الأعداد المسرودة، نحو (واحد) (اثنان) وكذلك الأسماء قبل تركيبها في الجمل، مثل (زيد) ، (عمرو) ونحو ذلك[7].

قوله: (أو وصفٌ) إشارة إلى القسم الثاني، "يعني أن المبتدأ يكون مجردا عن العوامل اللفظية، وهو وصف رافع لمكتفى به"[8].

والمراد بالوصف: "اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة، وبمرفوع) الظاهر، كقولك: أقائم الزيدان، أو الضمير، كقولك بعد ذكر الزيدين: أقائم هما"[1]. وهو بقوله: (أو

(1) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 276/1.
(2) نفسه: 276/1.
(3) أوضح المسالك: ابن هشام: 193/1.
(4) توضيح المقاصد: المرادي: 178/1-179.
(5) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 276/1.
(6) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 352/1-353.
(7) ينظر: شرح الكافية: الرضي: 76/1.
(8) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 352/1-353.

وصفٌ) يشير إلى أن "المتبدأ على ضربين: أحدهما: مبتدأ ذو خبر في اللفظ، أو في التقدير كقولك: زيد قائم، ولولا عمرو لقعد زيد.والثاني: مبتدأ لا خبر له في اللفظ، ولا في التقدير، بل له فاعل يحصل بذكره من الفائدة مثل ما يحصل بذكر الخبر لذي الخبر، وذلك كقولك: أقائم الزيدان؟. فـ(قائم): متبدأ لا خبر له؛ لأنه قصد به ما يقصد بالفعل إذا قيل: أيقوم الزيدان؟، فاستغني بما ارتفع به عن شيء آخر، كما يستغني الفعل"[2].

وفي ذلك تصريح باشتراط العُروّ في الوصف أيضًا فيخرج نحو: (لَاهِيَةً قُلُوبُهُم) الأنبياء: (30)، على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتفى به كما قاله الروداني وهو ظاهر. والمراد الوصف ولو تأويلًا ليدخل: لا نولك أن تفعل، لأن نول وإن كان مصدرًا بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك هذا الفعل أي لا ينبغي لك تناوله، فنولك مبتدأ وأن تفعل نائب فاعله"[3].

قوله: (لرافعِ المكتفي به) ويعبر عنه بـ(المستغني به) والمراد: فاعله الذي تمت به معه الفائدة، و"يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان، وخرج به نحو أقائم من قولك أقائم أبوه زيد فإن مرفوعه مستغنى به"[4].

واحترز به عما لا يكتفى به، كقولك: أقائم أبواه زيد، فإن المرفوع بالوصف في هذا المثال، وهو (أبواه) غير مكتفى به، فلا يكون مبتدأ، بل (زيد) هو المبتدأ والوصف خبره[5]؛ لأنه وصف لم يستغن بفاعله عما بعده. فهو إذا: خبر مقدم وزيد: مبتدأ مؤخر.

ما يلاحظ على التعريف

واستغنى المصنف عن وصف الاسم بـ(الصريح)، فقال: (اسمٌ أو بمنزلتِه) ،وصرح به الجرجاوي ضمن التعريف فقال: "المبتدأ اسم صريح، أو بمنزلته،..."[6]. ولعل المصنف لم يورده؛ لأن "الاسم يشمل الصريح والمؤول"[7]، فلا ضرورة لذكره.

---

(1) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 354/1.
(2) شرح الكافية: ابن مالك: 391/1.
(3) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 276/1.
(4) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 277/1.
(5) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 354/1.
(6) شرح التصريح: الوقاد: 189/1.
(7) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 276/1.

قوله (اسم أو بمنزلته) فيه نوع إبهام، واختلال نسبي في اللفظ. يجعل المتلقي يبحث عن مرجع الضمير في (بمنزلته) الذي يعود على الإسم ضرورة، ثم ما معنى الذي (بمنزلة الاسم)؟، فيصل إلى أنه ما: "بمنزلة الاسم الصريح، وهو المصدر المنسبك من أن والفعل"[1]. فيكتشف في الأخير إلى أن المراد (بمنزلته) المؤوّل بالاسم الصريح. فألا قال بعبارة واضحة (اسم صريح أو مؤول به)، أو بعبارة أوضح (اسم صريح أو مؤول بالصريح).

و"أو" في التعريف في قوله: (أو وصفٌ)؛ "للتنويع، لا للترديد، أي: المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر"[2]، لذلك لا يعتبر عيبا في التعريف.

ولأجل كونه قسمين "أتى المصنف في حدّه له بـ (أو) الدالة على التقسيم فيه، وكأن حدّه هذا في قوة حدّين، فكأنه قال: القسم الأول هو المجرد.. إلى آخره، والقسم الثاني هو الوصف.. إلى آخره"[3].

قول المصنف (أو وصفٌ لرافعِ المكتفي به) فيه غموض، والتعاريف تبنى على الوضوح. و(المُكتفى به) فاعله الذي تمت به معه الفائدة.

"واحترز به عما لا يكتفى به، كقولك: أقائم أبواه زيد، فإن المرفوع بالوصف في هذا المثال، وهو (أبواه) غير مكتفى به، فلا يكون مبتدأ، بل (زيد) هو المبتدأ والوصف خبره"[4]. الذي هو (أقائم) خبر مقدم، وزيد مُبْتَدأ مُؤخر، وابواه فَاعل بقائم ولا يجوز أن يكون قائم مبتدأ لأنه لا يستغني بفاعله حينئذ إذ لا يقال أقائم أبواه فيتم الكلام.

لم يورد- المصنف - عبارة (أو بمنزلته) بعد قوله: (مجرد عن العوامل اللفظية)، كما فعل الوقاد في التصريح[5]. والذي بمنزلة المجرد "عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه، فالأول نحو: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) فاطر: (3)، ونحو: بحسبك درهم، لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره، فـ (خالق)، و(حسبك)مبتدآن، وإن كانا

(1) شرح التصريح: الوقاد: 189/1.
(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 177/1.
(3) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 276/1.
(4) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 354/1.
(5) ينظر: شرح التصريح: الوقاد: 189/1.

مجرورين بـ(من)، والباء الزائدتين؛ لأن وجود الحرف الزائد كلا وجود"[1]. فيعتبر من ضمن ما يصدق عليه المبتدأ المجرور بحرف زائد.

لم يذكر قيد: (لفظا أو تقديرا) لوصف حال (العوامل اللفظية)، وبترك هذا القيدينتقض الحد بقولهم: "إذا زيد جاءني أكرمته، فـ (زيد) قد تعرى من العوامل اللفظية ومع هذا فليس مبتدأ... وهو وإن تعرى لفظا لم يتعر تقديرا فإن التقدير: إذا جاءني زيد"[2].

ولدفع ما ينتقض به الحد عرفوا المبتدأ بـ: "كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظا أو تقديرا"[3]. ولعل المصنف اكتفى بـإطلاق التجرد (عن العواملِ اللّفظيةِ) أياً كانت، ولم ير ضرورة إضافة (لفظا أو تقديرا).

يلاحظ على التعريف الطول، وكثرة القيود، والتشابك المعنوي في بعض جزئياته، مما يجعل فهمه وحفظه صعبا. وتعريف السيوطي في الاقتراح -المتقدم- أوفق وأسهل.

- حدُّ الخبرِ:

هو الجزءُ المنتظمُ منه المبتدأ جملة.

وبنفس تعريف الناظم للخبر عرّفه ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك: إنه "الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة"[4]، مع إضافته (مع). و يتواءم معه في عد الخبر مع إضافته للمبتدأ تتكوّن الجملة، كما صرح بذلك الجارم في النحو الواضح: في تعريفه الخبر: "اسم مرفوع يكوّن مع المبتدأ جملة مفيدة"[5].

فالخبر هو: "الركن الأساسي الآخر الذي يُكمّل الجملة مع المبتدأ ويتمم معناها الرئيسي"[6].

واغلب المُعرّفين عرفوا الخبر بكونه (ما يتم الفائدة للمبتدأ) تماشيا مع تعريف ابن مالك له بقوله في ألفيته بقوله:

وَالْخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمّ الفَائدَة كَاللهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَهْ[1]

(1) شرح التصريح: الوقاد: 190/1.
(2) الاقتراح: السيوطي: 122.
(3) نفسه: 122.
(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 201/1.
(5) النحو الواضح: الجارم:46/1.
(6) التطبيق النحوي: الراجحي: 98.

فتابعه كثير من النحاة كالمرددين لقوله، أو الشارحين له؛ سواء منهم شراح الألفية أو غيرهم.قال الأشموني: "وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ مع مبتدأ غير الوصف المذكور، بدلالة المقام والتمثيل بقوله: كَاللَّهُ بَرٌّ والأَيَادِي شَاهِدَهْ"[2].

ويقول عباس حسن: "والخبر هو: اللفظ الذي يُكمّل المعنى مع المبتدأ، ويتمم معناها الأساسى. "بشرط أن يكون المبتدأ غير وصف"[3]. أي: فلا يسمى خبرا وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ؛ لأن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور، وإنما يسمى فاعلا سد مسد الخبر. والمعروف أن الجملة الاسمية تقوم على معنى الإسناد "فهي نسبة الخبر إلى المبتدأ على طريق الوصف"[4]. وهو الفيصل في تمييز الخبر.

فقد "يعمد بعض المؤلفين أحيانًا، وعلى الأخص أصحاب الحواشي، إلى الإتيان بالمبتدأ في صفحة، ثم بالخبر بعده بصفحات، فما الذي يجعل هذا الخبر مترابطًا مع ذلك المبتدأ؟ إنه - ولا شك - التماسك السياقي؛ ولولا ذلك التماسك لظل المبتدأ المسكين يتطلب خبره، إلى أن يتم الكتاب بعونه تعالى"[5].

وإنما كان الخبر متمماً المعنى الأساسي للجملة، لأنه حكم صادر على المبتدأ. فالمبتدأ هو الشيء المحكوم عليه، والخبر هو الشييء المحكوم به "أي: هو الحكم" وهذا يقتضي- في الأغلب- أن يكون المبتدأ معلوما للمتكلم وللسامع معا قبل الكلام، ليقع الحكم على شيء معلوم، وأن يكون الخبر مجهولا للسامع، لا يعرفه إلا بعد النطق به، أو أنه هو موضع الاهتمام به، والتطلع إليه، دون المبتدأ، والرغبة في إعلان هذا المجهول، وكشف أمره، ونسبته إلى المبتدأ- هي الداعية للنطق بالجملة الاسمية كلها"[6].

ولذا يقول المحققون: "إن الأساس الصحيح للتفرقة بين المبتدأ والخبر، والاهتداء إلى تمييز كل منهما بدون خلط، إنما يقوم بينهما على الفارق المعنوي السابق، فما كان منهما معلوما قبل الكلام، ولا يساق الحديث لإعلانه وإبانته للسامع فهو المبتد.أ أي: المحكوم عليه، ولو جاء لفظه متأخرا في الجملة، وما كان منهما مجهولا للسامع، ويريد المتكلم

(1) ألفية ابن مالك: 17.
(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 183/1.
(3) النحو الوافي: عباس حسن: 442/1-443.
(4) اللغة العربية: تمام حسان: 130.
(5) اللغة العربية: تمام حسان: 204.
(6) النحو الوافي: عباس حسن: 442/1-443.

إعلامه به، وإذاعته له، فهو الخبر. أي: المحكوم به، ولو جاء لفظه متقدما. في الجملة فإن لم يوجد عند السامع علم سابق بأحدهما، ولم توجد قرينة دالة على التمييز بينهما وجب تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر"[1]. فيجب تقدَّم "المبتدأ خشيةَ التباس المسنَدِ بالمسنَدِ اليه، نحو: أخوك علي، إن أردتَ الإخبارَ عن الاخِ، وعليٌّ أخوكَ، إن أردتَ الإخبارَ عن علي"[2]. والجملة الإسمية بهذا الأساس عبارة عن إسناد امر مجهول للسامع (الخبر) لأمر معلوم (المبتدأ)، لإفادة السامع بما يجهله.

محترزات التعريف

قوله: (الجزءُ) أي: المعهود الذي يحدده سياق الكلام فـ "ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقا..، وإنما المراد جزء الجملة الاسمية"[3].

قوله: (المنتظمُ منه المبتدأ جملة) خرج فاعل الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف. "فلا يسمى خبرا وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ؛ لأن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور، وإنما يسمى فاعلا سد مسد الخبر"[4]. ولا يرد الفاعل على هذا التعريف لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة بل ينتظم منه مع الفعل جملة"[5]. فهو خارج بالسياق.

ما يلاحظ على التعريف

ورد تعريف الناظم بحذف لفظة (مع) في تعريف المبتدأ، والأولى الإتيان بها للوضوح كما في شرح ابن قاسم بتعريفه إياه بـ: "الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة"[6]، وهكذا ذكره ابن عقيل[7]. ولعله حَذْفٌ - لغير المصنف- غير مقصود.

لم يذكر المصنف قيد (غير الوصف المذكور) فـ"دخل فيه فاعل الوصف المذكور؛ إذ ينتظم منه مع المبتدأ جملة"[8]، لذلك اضطروا إلى زيادة (غير الوصف المذكور) فقالوا

---

(1) نفسه: 443/1.
(2) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 267/2.
(3) توضيح المقاصد: المرادي: 474/1.
(4) أوضح المسالك: ابن هشام: 193/1.
(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 201/1-202.
(6) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 95.
(7) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 201/1.
(8) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 95.

في تعريفه: "الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور[1]؛ ليخرجوا بذلك "فاعل الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف"[2].

والمراد بـ (فاعل الوصف) المذكور، نحو: "الزيدان" من قولك: أقائم الزيدان، فإنه وإن حصلت به الفائدة، لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور؛ بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور، فلا يكون "الزيدان" خبرا، بل فاعلا سد مسد الخبر، وسلم الحد بعد ذلك للخبر"[3]. فـ (الزيدان) في قولنا: (أقائم الزيدان) لا يسمى خبرا وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ؛ لأن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور، أي المستثنى من التعريف، وإنما يسمى فاعلا سد مسد الخبر.

لم يُعرّف المصنف الخبر بأنه: (الجزء المكمل للفائدة) لأنه يرد عليه الفاعل نحو: قام زيد. فإنه يصدق على زيد أنه الجزء المتم للفائدة. بل قال المصنف في تعريفه إنه (الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة)، "ولا يرد الفاعل على هذا التعريف لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة، بل ينتظم منه مع الفعل جملة"[4]. فهو قيد غير لازم.

وكذلك لا يرد على تعريف الناظم، ما يخرج خبر المبتدأ الثاني، فيقال فيه: "أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدأ الثاني في نحو قولك: زيد أبوه قائم* إذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة إذ الجملة الواقعة خبرًا غير مقصود إسنادها بالذات"[5].

فخبر المبتدأ الثاني، وإن لم يفد فائدة مقصودة، فهو يكمل مع مبتدئه جملة، فتعريف المصنف من الناحيتين جامع مانع ولا يرد عليه من الانتقاد ما ورد على غيره.

التوابع الأربع: (النعت - عطف النَّسَق - التوكيد - البدل)

- حدُّ النعت:

التابعُ لِمَا قبلَه، المشعرُ بعلامةٍ فيه أو ما هو في سببه.

---

(1) أوضح المسالك: ابن هشام: 193/1.
(2) نفسه: 193/1.
(3) شرح التصريح: الوقاد: 198/1.
(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 201/1.
* فـ "زيدٌ" مبتدأ أولٌ، و"أبوه" مبتدأٌ ثانٍ، و"قائمٌ" خبرُ المبتدأ الثاني، والمبتدأُ الثاني وخبره في موضع رفع لوُقوعه موقعَ خبرِ المبتدأ الأوّل". شرح المفصلَ: ابن يعيش: 230/1.
(5) حاشيةَ الصبان على شرح الأشمونى: 284/1.

من العلماء من يرى أن (النعت) من اصطلاحات الكوفيين، قال أبو حيان: "والتعبير به أي النعت اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة"[1]. وهل النعت هو نفسه الوصف؟ أم غيره؟.

قيل: إنهما مترادفان أي بمعنى واحد، قال الجرجاويّ: "ويرادفه - النعت- الصفة والوصف"[2]، قال ابن يعيش: و"الصفة والنَّعْت واحدٌ"[3]، وقال عباس حسن: و"يسمى أيضًا: الصفة، أو: الوصف"[4].

فـ "النَّعْت وَالْوَصْف بمعنى فأمَّا (الصّفة) فَهِيَ عِنْد النحويَّين بِمَنْزِلَة الْوَصْف وَأَصلهَا (وصْفة) فحذفت واوها كَمَا حذفت فِي (عدَّة وزنة) وأمَّا المتكلمون فيقرقون بَين الْوَصْف وَالصّفة فالوصف لفظ الواصف كَقَوْلِك ظريف وعالم وَالصّفة هِيَ الْمَعْنى العامّ الْمَوْصُوف"[5]. "وَالصِّفَةُ تُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ فَيُطْلَقُ عَلَى النَّعْتِ صِفَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ. وَذَكَرُوا خِلَافًا هَلْ الْوَصْفُ وَالصِّفَةُ وَالنَّعْتُ أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ أَمْ لَا"[6].

والفرق بين النعت والصفة لمن يرى ذلك: "أن النعت لما يتغير من الصفات.والصفة لما يتغير ولما لا يتغير، فالصفة أعمّ من النعت"[7].

وبعض النحويين يرى أن بين النعت والصفة كمصطلحين خصوصا وعموما، فـ "النعت يكون بالحِلْية، نحو: طويل، وقصير، والصفةَ تكون بالأفعال، نحو: "ضارب" و"خارج". فعلى هذا يقال للبارىء سُبحانَه: موصوفٌ، ولا يقال له منعوتٌ، وعلى الأوّل هو موصوفٌ ومنعوتٌ"[8].

وقد عرف النعت بعدة تعريفات تكاد تكون متباينة في ألفاظها، إلا أنها تجتمع في وصفه وبيان فائدته فقيل فيه:

---

(1) همع الهوامع: السيوطي: 3/ 117.
(2) شرح التصريح: الوقاد: 107/2.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 232/2.
(4) النحو الوافي: عباس حسن: 434/3.
(5) اللباب: العكبري: 404/1.
(6) شرح حدود ابن عرفة: الرصاع: 12.
(7) الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري: 544.
(8) شرح المفصل: ابن يعيش: 232/2.

- "تابع مشتق أو مؤول به، يقتضي تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو توكيده أو الترحم عليه"[1].

- "التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به"[2].

- "التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً، أو تأويلاً مسوقاً لتخصيص، أو تعميم، أو تفصيل، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو إيهام، أو توكيد"[3].

- وفي تعريف النعت بنوعيه يقول ابن مالك:

فالنَّعتُ تابعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ ... بوَسْمِهِ، أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ[4]

أي أن النعت هو: التابع الذي يتمم المنعوت الذي سبقه، ويكمله بوسمه؛ أي بزيادة سمة وعلامة في المنعوت، أو وسم ما اعتلق به، أي ما أتصل بالمنعوت بعلاقة؛ وهو سببيه"[5]. والتعريف الذي أورده ابن عقيل شرح لتعريف ابن مالك، فقال: "التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو مررت برجل كريم، أو من صفات ما تعلق به وهو سببيه نحو مررت برجل كريم أبوه"[6].

أما ابن هشام فقال فيه: "التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به"[7]. ويكاد ابن هشام في تعريفه هذا يقول هذا ما أراد ابن مالك.

محترزات التعريف

قوله: (التابع) جنس يشمل التوابع الخمسة[8].

قوله: (المشعرُ بعلامةٍ فيه) أي "بصفة من صفاته إن كان حقيقيا، نحو: مررت برجل كريم"[9]. أي: "بزيادة سمة عليه، وهي الزيادة المعنوية الناشئة من النعت، والمنصبة على

---

(1) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 769/2.
(2) أوضح المسالك: ابن هشام: 270/3.
(3) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 167.
(4) ألفية ابن مالك: 44.
(5) ضياء السالك: النجار: 132/3.
(6) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 191/3.
(7) أوضح المسالك: ابن هشام: 270/3.
(8) ينظر: شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 769/2.
(9) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 98.

المنعوت"[1].وهذا مرادف لقولهم في تعريف النعت:(دلالته على معنى فيه)[2]، هذا إذا كان نعتا حقيقيا؛ وهو: "ما يدل على معنى في نفس منعوته، أو ما هو في حكمه"[3].

وهو: "مخرج للبدل، وعطف النسق"[4]؛ لأنه "فارَقَ النعت من حيث أنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببه"[5].

قوله: (أو ما هو في سببه*)أي صفات ما يتعلق به إن كان من سببه: " وهو ما رفع ظاهرا متلبسا بضمير الموصوف، نحو: (مَرَرْت بِرَجُل كريم أَبوهُ)"[6]. وَالْوَصْف السببي: "مَا يكون مَفْهُومه ثَابتا لأمر مُتَعَلق بمتبوعه"[7].

بمعنى اتصل به بعلاقة، والذي يتصل: بالنعت بعلاقة هو: سببيه. فالمراد: أن النعت تابع يتمم المنعوت الذي سبقه، أو: يتمم ما اتصل بالمنعوت"[8].

وهو مرادف كذلك لقولهم:(أو فيما يتعلق به)[9]، "وذلك إذا كان نعتا سببياً؛ وهو: ما يدل على معنى في شيء بعده؛ له صلة وارتباط بالمتبوع"[10].

وهو"مخرج لعطف البيان والتوكيد؛ لأنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق؛ لأن الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله، إلا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه، والتوكيد والبيان ليسا كذلك"[11].

ما يلاحظ على التعريف

لم يذكر المصنف في تعريفه النعت قيد: (المتمم لمتبوعه). ويفسر النحاة قولهم في تعريف النعت: "المتمم لمتبوعه"؛ بأحد تفسيرين:

---

(1) النحو الوافي: عباس حسن: 439/3.
(2) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام: 270/3.
(3) ضياء السالك: النجار: 132/3.
(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 317/2.
(5) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 126/3.
* فسببه في المتبوع قد يكون الفاعلية؛ أو: الابتدائية؛ أو: الخبرية؛ أو: المفعولية أو: الجر بالإضافة، أو: بالحرف، أو: بالجزم بالحرف ... أو غير ذلك من الأسباب المؤدية إلى الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، أما في التابع فسببه واحد، هو: "التبعية" "لأنه النعت، أو عطف، أو توكيد، أو بدل". النحو الوافي: عباس حسن: 435/3.
(6) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 98.
(7) الكليات: الكفوي: 942.
(8) النحو الوافي: عباس حسن: 439/3.
(9) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام: 270/3.
(10) ضياء السالك: النجار: 132/3.
(11) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 316/2-317.

الأول: أن معناه: المفيد لما يطلبه المتبوع بحسب المقام، واختار هذا التفسير الأشموني، هو شامل لكل المعاني التي يرد لها النعت من التخصيص، والتوضيح، والمدح، والذم، والترحم، والتعميم، والإبهام، والتوكيد، والتفصيل؛ فلا يرد عليه الاعتراض بأنه غير جامع"[1].

وأما التفسير الثاني؛ فحاصله: "أن معنى المتمم لمتبوعه: الموضح له في المعارف والمخصص له في النكرات؛ وهذا تفسير قاصر؛ لأنه لا يشمل ما يكون النعت فيه لغير التوضيح والتخصيص؛ من المدح، والذم، والترحم ... ؛ وهذا يعني أن تعريف النعت بهذه الصورة غير جامع؛ وكل تعريف غير جامع، يكون فاسدا؛ لخروج بعض أفراد المعرف عنه"[2]؛ وبهذا، اعترض المؤلف بعد ذكر هذا التفسير.

وهذا الحد غير شامل لأنواع النعت؛ فإن النعت قد يكون لمجرد المدح، كـ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) الفاتحة: (1).، أو لمجرد الذم؛ نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، أو للترحم؛ نحو: "اللهم أنا عبدك المسكين"؛ أو للتوكيد، نحو: (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) الحاقة: (13)"[3]. فقد علم بقوله (نفخة) أنها واحدة، فأكد بقوله (واحدة)"[4].

وفي: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ). وقوع ربّ صفة لـ: الله؛ وقد أفادت الصفة مجرد المدح.وفي: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. وقوع الرجيم صفة لـ: الشيطان؛ وقد أفادت الصفة مجرد الذم.

وقد يعبرون عنه بـ (المكمل لمتبوعه بدلالته على معنى فيه) ليخرجوا بقيد التكميل: النسق والبدل؛ لأنهما لم يقصد بهما أصلا تكميل متبوعهما، لا بإيضاح، ولا تخصيص.، وبقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد. لأنهما لا يدلان على صفة ومعنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به؛ فإنهما عينا متبوعهما؛ فهما يكملان بالإيضاح ورفع الاحتمال[5].

---

(1) أوضح المسالك: ابن هشام: 371/3.
(2) نفسه: 371/3-272.
(3) أوضح المسالك: ابن هشام: 371/3-272.
(4) لسان العرب: ابن منظور: 116/14.
(5) أوضح المسالك: ابن هشام: 270/3. بتصرف.

والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة؛ كـ: "جاء زيد التاجر، أو التاجر أبوه، والمخصص للنكرة؛ كـ: جاءني رجل تاجر، أو تاجر أبوه"[1].

ولو اقتصر في الحد على وضعا أو تأويلا لكمل بهما، ولكن الحاجة داعية إلى زيادة بيان بذكر المعاني المستفادة بالنعت، فذكرتها متصلة بالحد[2].

وجوابه أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو للتخصيص، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازًا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له"[3].

ومعنَى التأكيد هنا أنّ مدلولَ الصفة استُفيد ممّا في الموصوف، فصار ذكرُه في الصفة كالتكرار، إذ ليس فيه زيادةُ معنّى بخِلاف قولك: رجلٌ ظريفٌ، ألا ترى أنّ الظَّرْف لم يُفهَم من قولك: رجلٌ، فافْهَمْ"[4].

ولعل المصنف لم يورد قيد (المتمم لمتبوعه)، أو(المكمل لمتبوعه) للخروج من هذا الإشكال، وتجنب ما أورده النحاة عليه، واكتفى عنه بـ (المشعرُ بعلامةٍ فيه أو ما هو في سببه).

كما أنه لم يورد قيد كون النعت (مشتقا) والذي اورده ابن هشام وغيره فقال فيه: "التابعُ المشتق أو المؤولُ به المباينُ لِلَفظ متبوعه"[5].

وقوله: (المشتق أو المؤول به) فيه بيان الأشياء التي ينعت بها وهو"مخرج لبَقيَّة التوابع فَإِنَّهَا لَا تكون مُشْتَقَّة وَلَا مؤولة بِهِ أَلا ترى أَنَّك تَقول: فِي التوكيد جَاءَ الْقَوْم أَجْمَعُونَ وَجَاء زيد زيد وَفِي الْبَيَان وَالْبدل جَاءَ زيد أَبُو عبد الله وَفِي عطف النسق جَاءَ زيد وَعَمْرو فتجدها تَوَابِع جامدة وَكَذَلِكَ سَائِر أمثلتها وَلم يبْق إِلَّا التوكيد اللَّفْظِيّ فَإِنَّهُ قد يَجِيء مشتقا كَقَوْلِك جَاءَ زيد الْفَاضِل الْفَاضِل الأول نعت وَالثَّانِي توكيد لَفْظِي فَلهَذَا أخرجته بِقَوْلِي المباين للفظ متبوعه"[6].

و"النعت وإن كان في الأصل مشتقا، كالأعْلام الغلبية إذا عطفت عطف بيان نحو: أبي بكر الصديق، وخويلد الصعق، فإن الصديق والصعق صفتان كثر استعمالهما

(1) نفسه: 271/3.
(2) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 167.
(3) شرح التصريح: الوقاد: 109/2.
(4) شرح المفصل: ابن يعيش: 234/2.
(5) متن قطر الندى: ابن هشام: 21. وينظر: دليل الطالبين: الكرمى: 46.
(6) شرح قطر الندى: ابن هشام: 283- 284.

مخصوصين بموصوفيهما، حتى صار التعيين بهما أكمل من التعيين بالعلم الموضوع، وصار القصد بهما وبأمثالهما كالقصد بالأعلام العارية من الاشتقاق، وما كان كذلك فاشتقاقه في تابعيته غير مقصود، بخلاف النعت فإنه مقصود الاشتقاق بالوضع، كرجل كريم، أو مقصود الاشتقاق بالتأويل كرجل ذي مال"[1].

وقوله: (المشعرُ بعلامةٍ فيه أو ما هو في سببه).بمعنى تعريف ابن هشام للنعت بقوله: "التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به"[2].

(معنى فيه)، هذا إذا كان نعتا حقيقيا؛ وهو: ما يدل على معنى في نفس منعوته، أو ما هو في حكمه.(أو فيما يتعلق به) وذلك إذا كان نعتا سببياً؛ وهو: ما يدل على معنى في شيء بعده؛ له صلة وارتباط بالمتبوع[3]؛ أي أن النعت هو: التابع الذي يتمم المنعوت الذي سبقه، ويكمله بوسمه؛ أي بزيادة سمة وعلامة في المنعوت، أو وسم ما اعتلق به، أي ما أتصل بالمنعوت بعلاقة؛ وهو سببيه.

وبهذا يكون تعريف الناظم تاما، مع بعض الغموض الذي يحتاج إلى إيضاح وتبسيط.

- حدُّ عطف النَّسَق:

التابعُ لِمَا قبلَه المشاركُ له في إعرابِه بواسطِة أحدِ الحروفِ العشرة.

النسق: "بفتح السين، بمعنى المنسوق، من نسقت الشيء نسْقًا، بالتسكين، إذا أتيت به متتابعًا"[4].أما النسق: بفتح النون وسكون السين؛ فهو مصدر قولك: "نسقت الكلام" إذا عطفت بعضه على بعض، ولم يقل أحد من النحاة إلا بفتح النون والسين وكأنهم أخذوه من قولهم: "كلام نسَق"؛ أي: على نظام واحد، والنظام الواحد؛ هو علامات الإعراب التي يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه"[5].

وقيل له نسقٌ لمُساواته الأوّل في الإعراب. يقال: ثَغرٌ نَسَقٌ، إذا تَسَاوت أسنانُه، وكلامٌ نسقٌ، إذا كان على نظام واحد. ولا يتبع هذا الضربُ إلَّا بوسيطةِ حرف، نحو:

(1) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 167.
(2) أوضح المسالك: ابن هشام: 270/3.
(3) ضياء السالك: النجار: 132/3.
(4) شرح التصريح: الوقّاد: 153/2.
(5) أوضح المسالك: ابن هشام: 317/3.

"جاءني زيدٌ وعمروٌ"، فعمروٌ تابعٌ لزيد في الإعراب بواسِطَة حرف العطف الذي هو الواوُ"[1].

وتسميته: بـ (العطفُ) من عباراتِ البصريين، فالبصريّون يسمُّونه العطفَ بالحروفِ والشركةِ، والنسقُ من عباراتِ الكوفيين[2]، وهم يطلقون عليه أيضاً الردّ، ونسبةُ مصطلح النسقِ إلى الكوفةِ من قبيلِ كثرةِ استعمالِ علمائِها له، وهذا لا ينفي استخدامهم مصطلحَ العطفِ، والنسقُ في الأصلِ من مصطلحاتِ الخليلِ. وأطلق سيبويه على عطف النسق؛ الشركة، وحروفه مثل الواو حروف الإشراك[3].

وفي اللمع لابن جني: "بَاب الْعَطف وَهُوَ النسق"[4].

قال الغلاييني: "ويُسمّى العطفُ بالحرف "عَطفَ النَّسَقِ" أيضاً"[5].

وقال ابن الصائغ: "العطفُ؛ عطفُ النّسق وهو: الجمعُ بين الشّيئين أو الأشياء في الإعراب والمعنى، أو الإعراب دون المعنى"[6].

واكتفى ابن آجُرُّوم في متن الآجرومية بإطلاق لفظ (العطف) على الباب من دون التحديد بالنسق، فقال: "باب العَطفِ، وأردفه بقوله: "وحروف العطف عَشَرَة"[7]، على أن المراد العطف بالحروف وهو النسق، وكأنه عند الإطلاق ينصرف إليه، فلم يحتج إلى تقييده.

وذكر شوقي ضيف أن الفراء كان: "يستخدم كلمة الإتباع كثيرا للدلالة على أن الكلمة من التوابع ومثلها كلمة الرد، وهو أول من اصطلح على تسمية العطف بالحروف: الواو وأخواتها باسم عطف النسق"[8].

وقد ذكر الفراء مصطلح (الاتباع) يعني به عطف النسق في توجيه إعراب (ويعلم) في قول الله تعالى: " (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) آل عمران:

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 276/2.
(2) نفسه: 276/2.
(3) ينظر: الكتاب: سيبويه: 1/ 441، 32/3، 288/4.
(4) اللمع: ابن جني: 91.
(5) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 244/3.
(6) اللمحة: ابن الصائغ: 689/2.
(7) متن الآجرومية: 15.
(8) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 202.

(142) خفض الْحَسَن (ويعلم الصابرين) يريد الجزم. والقراء بعد تنصبه"[1].... وقال مبينا علة النصب على العطف: "ويجوز فِيهِ الاتباع لأنه نسق فِي اللفظ"[2].

وفي قوله تعالى: (لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنافِقِينَ وَالْمُنافِقاتِ... وَيَتُوبَ) الفتح: (73) بالنصب عَلَى الإتباع"[3].

وذكر الفراء مصطلح (النسق) في مواضع منها قوله: "(أو) حرف من حروف النسق"[4]. وكذا في قوله تعالى: (وَداوُودَ وَسُلَيْمانَ) الأنبياء: (78) قال: "وجميع ما يأتيك من ذكر الأنبياء فِي هذه السورة نصبتهم عَلَى النَّسَق عَلَى المنصوب بضمير الذكر"[5]. والملاحظ أنه يذكر مصطلح (النسق) مجردا عن العطف، ولعله في مرحلة متقدمة من مراحل استقرار مصطلح عطف النسق.

وقد يطلقون عليه (المعطوفُ بالحرف)[6] أو (العطف بالحرف)[7].

ويُعرَّف - عطف النسق- بأنّه: "التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف"[8]، وعرفه كثير من النحاة بهذه الصيغة[9]. أو بإضافة لفظ (العشرة) كما فعل ابن الصائغ فقال: "التّابعُ المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف؛ وهي عشرة"[10].

أو بإهمال ماهية الحروف، وتعليقها بالبيان فيما يأتي من فصول الكتاب، كما فعل ابن هشام فقال فيه هو: "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها"[11].

محترزات التعريف

قوله: (التابعُ لِمَا قبلَه) جنس يدخل فيه الخمسة التوابع.

---

(1) معاني القرآن: الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، تح: أحمد يوسف النجاتي- محمد علي النجار-عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1:235/1.

(2) نفسه: 235/1.

(3) نفسه: 351/2.

(4) نفسه:273/1.

(5) نفسه: 208/2.

(6) ينظر: مفتاح العلوم: السكاكي يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي أبو يعقوب، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، 1407هـ/1987م: 84. وينظر: جامع الدروس العربية: الغلاييني: 244/3.

(7) ينظر: الكليات:الكفوي: 309. وينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 218/2. وينظر: أمالي ابن الحاجب: 605/2.

(8) دليل الطالبين: الكرمي: 51.

(9) ينظر: شرح قطر الندى : ابن هشام: 301. و: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 224/3. و: حاشية الآجرومية: العاصمي: 85.

(10) اللمحة: ابن الصائغ: 689/2.

(11) أوضح المسالك: ابن هشام: 317/3.

قوله: (المشاركُ له في إعرابِه) وصف يجمع جوامع التوابع، وبهذا سميت توابع.

قوله: (بواسطِة أحدِ الحروفِ العشرة) فصل مخرج لبقية التوابع[1]. "ما عدا عطف النسق؛ بالقيد بالحروف المخصوصة ما بعد أيْ التفسيرية؛ فإنه عطف بيان، وهذا مذهب البصريين، وليس في العربية -عندهم- عطف بيان يتوسط بينه وبين متبوعه حرف إلا نحو "لقيت الغضنفر أي الأسد"؛ وقد ذهب الكوفيون: إلى أن "أي" حرف عطف كسائر الحروف؛ فمدخولها -عندهم- عطف نسق[2]. فقوله (بواسطِة...) يخرج الأربعة[3]. وهي غير المحدود.

ما يلاحظ على التعريف

لعل المصنف انفرد في تعريفه - عطف النسق- بهذه الصيغة، فلم أعثر على تعريف يشبهه، أو يقرب منه في الصياغة.

قوله: (المشاركُ له في إعرابِه) وصف عام في جامع التوابع، يغني عنه قوله: (التابعُ لِمَا قبلَه)، إلا إذا ذكر هذا الوصف ليؤسس عليه علة المشاركة في الإعراب، لذلك أردفه بقوله: (بواسطِة أحدِ الحروفِ العشرة).

قوله (بواسطِة أحدِ الحروفِ العشرة) قد يعترض عليه بأنه: "يرد على هذا الحد الجملة المقرونة بـ (ثُم) المؤكد بها جملة أخرى، نحو قوله تعالى: (كَلاّ سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلاّ سَيَعْلَمُونَ) النبأ: (4-5)"[4]. وقول الشاعر:

إلى المَلِك القَرْم وابنِ الهُمَام ... وليثِ الكتيبَةِ في المُزدَحَم*

فإنه يصدق على هذين أن كلا منهما تابع متوسط بينه وبين متبوعه حرف العطف.

فالجواب أن المراد بقوله: (يتوسط) أي في الإتباع فتبعية الثاني للأول في عطف النسق بواسطة الحرف فهو مُتْبع، ولا كذلك (ثم) في المثال الأول والواو في المثال الثاني،

---

(1) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 799/2.
(2) أوضح المسالك: ابن هشام: 317/3.
(3) توضيح المقاصد: المرادي: 993/2.
(4) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 799/2.
* هذا البيت لا تكاد توجد له نسبة لقائل، وهو بلا نسبة في: الإنصاف: الأنباري: 2/ 469؛ وخزانة الأدب: الحموي: 451/1، 107/5، 91/6؛ و: شرح قطر الندى: ابن هشام: 295". المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ - 1996م: 15/7.

فإنهما ليسا بمُتْبِعَين، إذ التبعية حاصلة في التوكيد ولو لم يكن حرف وكذلك في النعت. وإطلاق العاطف على هذين إطلاق مجازي"[1].

فالعطف بين الجمل ، وبينالصفة المعطوفة على صفة أخرى ليس من هذا الباب.

قوله: (أحدِ الحروفِ العشرة) فيه إبهام وإطلاق، لم يقيدها بـ (حروف العطف) كما فعل كثيرون[2]، ولعله استند إلى كونها معلومة معهودة، فاكتفى بإدخال (أل) العهدية عليها فقال فيها: (العشرة). أي المعهودة المعروفة.

وفي المجمل فتعريف المصنف لعطف النسق مستوف لماهيته، موضح لمعناه.

- حدُّ التوكيدِ المعنويّ:

التابعُ المقرّرُ معنى متبوعهِ في نفسِ السامعِ.

التوكيدِ في الأصل "مصدر ويسمّى به، التابع المخصوص. ويقال أكد تأكيدًا ووكد توكيدًا. وهو بالواو أكثر"[3]. و"التوكيد المعنوي هو المعتدّ به في التوابع"[4]

وعبر ابن يعيش عنه: بالتكرير غير الصريح (المعنوي)، في مقابل الصريح (اللفظي). فقال: "وغيرُ الصريح، نحو قولك: "فعَلَ زيدٌ نفسه، وعينه، والقوم أنفسهم، وأعيانهم، والرجلان كلاهما" و"لقيتُ قومَكَ كلهم، والرجال أجمعين، والنساء جُمَع"[5].

عرّفه الشريف الجرجاني بـ: "التابع المقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول"[6]، وزاد الكفوي في الكليات: "وَيرْفَع أَيْضا إِبْهَام مَا عَسى يتَوَهَّم فِي النِّسْبَة"[7].

وقال ابن يعيش: "التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر"[8].

فهو تابع يدلّ على أن معنى متبوعه حقيقي، لا دخْل للمبالغة فيه، ولا للمجاز، ولا للسَّهو، أو النسيان، ونحوهما.

---

(1) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 800/2.
(2) ينظر: اللمحة: ابن الصائغ: 689/2. و: دليل الطالبين: الكرمى: 51. و: شرح قطر الندى: ابن هشام: 301. و: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 224/3.
(3) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 107/3.
(4) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 289/3.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 219/2.
(6) التعريفات: الشريف الجرجاني: 50. ينظر: شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 758/2.
(7) الكليات: الكفوي: 268.
(8) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 334/2.

والغرض من التوكيدّ المعنويّ هو "إبعاد ذلك الاحتمال وإزالته؛ إما عن ذات المتبوع، وإما عن إفادته التعميم الشامل المناسب لمدلوله، فإن لم يوجد الاحتمال لم يكن من البلاغة التوكيد"[1].

ويكون التأكيد المعنويّ "بتكريرِ المعنى دون لفظه، نحو قولك: رأيت زيدًا نفسَه، ورأيتُكم أنفُسَكم، ومررتُ بكم كلّكم"[2].

و"أصلَ التأكيد إعادةُ اللفظ، وتَكْرارُه، وإنّما كرِهوا تَواليهما بلفظ واحد، فأبدلوا من الثاني لفظًا يدل على معناه، فجاءوا بـ (كُلّ وأَجْمَعَ)، لِيدلّوا بهما على معنَى الأول، ولو كان في الثاني زيادةُ فائدة، لم يكن تأكيدا؛ لأنّ التأكيد تمكينُ معنَى المؤكَّد"[3]. ألا ترى أنكَ إذا قلت: "ضربتُ ضربًا. فليس في ضربًا فائدةٌ لم تكن في ضربتُ، وإنما تجيء تأكيدًا، فإذا قلت: ضربتُ ضربًا شديدًا أو الضرب الذي تعلمُ فقد أفادكَ ذلك أمرًا لم يكن في ضربتُ، فهذا الذي يحسنُ الإخبار عنه، فإن أردتَ الإِخبار عن ذلك قلت:"الذي ضربتُ ضربٌ شديدٌ. تريد: الذي ضربتهُ ضربٌ شديدٌ"[4].

وكذلك لو دل "أجمع على ما لم يدل عليه الأوّل، لم يكن تأكيدًا. ومع هذا لو أريد بـ (أجمع) معنَى الاجتماع، لوَجَبَ نصبُه، لأنّه يكون حالًا، لأنّ التقدير: فَعَلَ ذلك في هذِه الحال.

عرّف غالب النحاة التوكيدِ المعنويّ بالهدف منه وجدواه، "وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه، وأماطت شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة أو ذهاباً عما أنت بصدده فأزلته، وكذلك إذا جئت بالنفس والعين، فإن لظانّ أن يظن حين قلت فعل زيد أن إسناد الفعل إليه تجوز أو سهو أو نسيان والإحاطة"[5]. وهذا تعريف بالخاصة.

محترزات التعريف

قوله: (التابع) جنس يدخل فيه التوابع كلها.

---

(1)ا لنحو الوافي: عباس حسن: 503/3.
(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 220/2.
(3) نفسه: 222/2.
(4) الأصول: ابن السراج: 297/2.
(5) المفصل: الزمخشري: 146.

قوله: (يقرر أمر المتبوع) أي يؤكده "وَمِثَال الْمُقَرّر لأمر الْمَتْبُوع فِي النِّسْبَة جَاءَ زيد نَفسه فَإِنَّهُ لَوْلَا قَوْلك نَفسه لجوز السَّامع كَون الجائي خَبره أَو كِتَابه بِدَلِيل قَوْله تَعَالَى: (وَجَاء رَبك) الفجر: (22) أَي أمره

وَمِثَال الْمُقَرّر لأَمره فِي الشُّمُول قَوْله عز وَجل: (فَسجدَ الْمَلَائِكَة كلهم أَجْمَعُونَ) الحجر: (30)؛ إِذْ لَوْلَا التَّأْكِيد لجوز السَّامع كَون الساجد أَكْثَرهم"[1]. ويخرج بهذا القيد ما عداه من التوابع[2]. فهي ليست لهذا الغرض.

قوله(في نفسِ السامعِ) أي: تحقيقُ المعنى في نفسِ السامعِ، ورفع احتمالِ التجوّزِ وإثباتُ الحقيقةِ، من قِبَل أنَّ المجازَ في كلامِهم كثيرٌ وشائعٌ، يُعبِّرون بأكثرِ الشييءِ عن جميعِه، وبالمسبّبِ عن السبب.

ما يلاحظ على التعريف

قوله: (في نفسِ السامعِ)، وكثير من النحاة لم يأتبهذا القيد، لكونه تحصيل حاصل، إلا أنهم أشاروا إليه في بيان ما يفيده التوكيد.

قال الزمخشري في المفصل: "وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه، وامطت شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة أو ذهاباً عما أنت بصدده فأزلته"[3].فهو تعريفٌ بالغرضِ من التوكيدِ، إذ المرادُ منه تمكينُ المعنى في نفس المخاطبِ وإزالةُ الغلطِ في التأويلِ، أي تحقيقُه وتثبيتُه عندَ السامعِ.

لم يذكر المصنف قيد: تقرير أمر المتبوع في: (النسبة أو الشمول) الذي أورده جماعة من النحاة لإفادة أن التأكيد المعنوي نوعان:

"أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد. وله لفظان النفس والعين وذلك نحو: جاء زيد نفسه؛ فنفسه توكيد لزيد، وهو يرفع توهم أن يكون التقدير جاء: خبر زيد أو رسوله، وكذلك جاء زيد عينه"[4]. وهذا معنى قولهم: (يقرر أمر المتبوع في النسبة) .

وثانيهما: ما يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم"[1]. والمستعمل لذلك كل وكلا وكلتا وجميع فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه نحو جاء

(1) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 550.
(2) ينظر: شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 759/2.
(3) المفصل: الزمخشري: 145.
(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 207/3.- 208.

الركب كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن ولا تقول جاء زيد كله"[2]. وهذا معنى قولهم: (يقرر أمر المتبوع في الشمول).

تعريف المصنف للتوكيد المعنوي بقوله: "التابعُ المقرّرُ معنى متبوعهِ في نفسِ السامعِ". أليق بتعريف التوكيد من غير تحديد له باللفظي، أو المعنوي، وهذا ما جاء في شرح ابن قاسم لحدود المصنف فقال: (التوكيد: هو التابعُ لما قبله، المقرّرُ لمعناه)[3].

وبنفس المعنى عرف السراج التوكيد بقوله: "تابع يذكرُ لتقرير متبوعه لرفع احتمال السهو أو غيره"[4]. والغلاييني بقوله: "تكريرٌ يُرادُ به تثبيتُ أمرِ المُكرَّر في نفس السامعِ"[5].

وعلى أن المصنف أراد من هذا تعريف التوكيد، لا التوكيد المعنوي، فأين تعريفه للتوكيد المعنوي.

وعلى كل فإن أراد به التوكيد مطلقا، يسلم تعريفه من النقد، وإن أراد به التوكيد المعوي يلاحظ عليه: أنه لم يدخل في الغرض الثاني من أغراض التوكيد رفع احتمال إرادة غير الظاهر، فهو ناقص من هاته الناحية، إضافة إلى أنه لم يعرف التوكيد بوصفه والتعريف بالوصف أجود.

- وحدُّه لفظاً (التوكيد)**:**

تكرارُ اللفظِ بعينهِ.

أضاف العنزي على تعريف المصنف لفظ: (الأول)، فقال: "تكرارُ اللَّفْظِ الأوَّلِ بعينِهِ"[6]. وزاد ابن عقيل: "اعتناء به"[7]. وهو بيان للغرض من التعريف.وعرّفه جماعة بإضافة (المرادف، أو الموافق معنى).

كقول عباس حسن: "تكرار اللفظ السابق بنَصّه، أو بلفظ آخر مرادف له"[1]. مع إضافة (تقوية المعنى)، في التسهيل فقال فيه: "إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى"[2].

---

(1) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 759/2.
(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 208/3.
(3) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 100.
(4) اللباب: السَّراج: 117.
(5) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 231/3.
(6) المنهاجُ: العنزي: 138.
(7) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 214/3.

والتأكيد اللَّفْظِيّ: هُوَ تكْرَار اللَّفْظ إِمَّا بمرادف نَحْو: (ضَيِّقًا حَرِجًا) بِكَسْر الرَّاء الأنعام:(125)...، وَإِمَّا بِلَفْظِهِ وَيكون فِي الِاسْم نَحْو: (دَكًّا دَكًّا) الفجر:(21)، وَفِي الْفِعْل نَحْو: (فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا) الطارق:(17) وَفِي اسْم الْفِعْل نَحْو: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) المومنون:(36). وَفِي الْحَرْف نَحْو: (فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) هود:(108) ، وَفِي الْجُمْلَة نَحْو: (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا) الشرح:(5-6)"[3].

فهو أمرٌ راجعٌ إلى اللفظ، وتمكينه من ذِهْنِ المخاطب، وسَمْعِه خَوْفًا من توهُّمِ المجاز، أو توهُّمِ غَفْلَة عن استماعه. فاللفظُ هو المقصود في التأكيد اللفظيّ، فأمّا المعنوي، فإنّما المرادُ منه الحقيقةُ، ولذلك أُعيد المعنى في غيرِ ذلك اللفظ"[4].

والغرض من التوكيد اللفظي: تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه، أو لم يتبينه من أول الأمر.

قال الكفوي: "والتكرير أبلغ من التَّأْكِيد، وَله فَوَائِد مِنْهَا: التَّقْرِير وَقد قيل: الْكَلَام إِذا تكَرر تقرر. وَمِنْهَا زِيَادَة التَّنْبِيه على مَا يَنْفِي التُّهْمَة ليكمل تلقي الْكَلَام بِالْقبُولِ، وَهُوَ مَعَ التَّأْكِيد يجامعه ويفارقه وَيزِيد عَلَيْهِ وَينْقص عَنهُ، فَإِن التَّأْكِيد قد يكون تَكْرَارا وَقد لَا يكون، وَقد يكون التكرير غير تَأْكِيد صناعَة وَإِن كَانَ مُفِيدا للتَّأْكِيد معنى"[5].

وقد يراد منه "التهديد؛ كقوله تعالى في خطاب المعاندين بالباطل: (كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ) التكاثر:(3-4) وقد يكون للتهويل كقوله -سبحانه: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ) الإنفطار:(17-18). وأحياناً يقصد به التلذذ بترديد لفظ مرغوب فيه؛ نحو: الصحة الصحة أغلى شيء"[6].

وبالجملة فقد تكون هذه المعاني زائدة على المراد الأصلي من التوكيد (تقوية الكلام).

---

(1) النحو الوافي: عباس حسن: 525/3.
(2) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 166. وينظر: توضيح المقاصد: المرادي: 978/2. و: شرح قطر الندى: ابن هشام: 289. و: حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 412/1.
(3) الكليات: الكفوي: 269.
(4) شرح المفصل: ابن يعيش: 227/2.
(5) الكليات: الكفوي،: 270.
(6) ضياء السالك: النجار: 165/3.

محترزات التعريف

قوله: (تكرارُ اللفظِ) أي: إعادته مرة بعد مرة.

قوله: (بعينهِ) أي: إعادةِ المُؤكّدِ بلفظهِ؛ ليخرج المعنوي فهو بمعناه لا بلفظه.

نحْوُ: (أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخا لَهُ) وَنحْوُ: (أَتَاكِ أَتَاكِ الَّلاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ) وَنحْوُ: (لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا). وانتصاب أَخَاك الأول بإضمار احفظ أَو الزم أَو نَحْوهمَا وَالثَّانِي تَأْكِيد لَهُ أَو فعلا كَقَوْلِه فَأَيْنَ إِلَى أَيْن النجَاة ببغلتي أَتَاك أَتَاك اللاحقون احْبِسْ احْبِسْ"[1]. ويكرر اللفظ بعينه، إعلاما بعلو قدره ، أو خطره، وبلوغ الشيءغايته.

ما يلاحظ على التعريف

أتى المصنف بلفظ (تكرار)* بدل(إعادة)*، وهذا تدقيق منه في اختيار الألفاظ، فبَيْن اللفظين فرق. و"الفرق بين التكرار والإعادة: أن التكرار يقع على إعادة الشيء مرة وعلى إعادته مرات، والإعادة للمرة الواحدة ألا ترى أن قول القائل: أعاد فلانكذا لا يفيد إلا إعادته مرة واحدة. وإذا قال: كرر كذا كان كلامه مبهما؛ لم يُدر أعاده مرتين أو مرات، وأيضا فإنه يقال: أعاده مرات ولا يقال" كرره مرات"[2].

وتكرار اللفظ لأجل التوكيد، يكون مرتين وثلاث، والإعادة تفيد انه يعاد مرة واحدة، أي يكرر مرتين لا غير، وهذا غير صحيح، فقد يكرر ثلاثا.

وقد ورد تكراره ثلاث مرات؛ كما في قول الشاعر:

أَلاَ حَبّذَا حَبّذا، حَبّذا ... صديق تحملْتُ منه الأَذى[3]

وجاء في الحديث "عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا»، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»"[4].

---

(1) شرح قطر الندى: ابن هشام: 289-290.

* قال ابن فارس: "(كَرَّ) الْكَافُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى جَمْعٍ وَتَرْدِيدٍ. مِنْ ذَلِكَ كَرَرْتُ، وَذَلِكَ رُجُوعُكَ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَرَّةِ الْأُولَى، فَهُوَ التَّرْدِيدُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ". مقاييس اللغة: ابن فارس: 126/5.

*قال ابن فارس: (عَوَدَ) الْعَيْنُ وَالْوَاوُ وَالدَّالُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى تَثْنِيَةٍ فِي الْأَمْرِ، وَالْآخَرُ جِنْسٌ مِنَ الْخَشَبِ. فَالْأَوَّلُ: الْعَوْدُ، قَالَ الْخَلِيلُ: هُوَ تَثْنِيَةُ الْأَمْرِ عَوْدًا بَعْدَ بَدْءٍ. تَقُولُ: بَدَأَ ثُمَّ عَادَ. وَالْعَوْدَةُ: الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ. مقاييس اللغة: ابن فارس: 181/4.

(2) الفروق اللغوية: العسكري: 138.

(3) النحو الوافي: عباس حسن: 526/3.

(4) سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت: 231/3.

ولا يزيد على ثلاث مرات"[1]. "لاتفاق الأدباء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كما نقله الدماميني عن العز بن عبد السلام"[2].

اقتصر على (تكرار اللفظ بعينه) مع انه قد يكرر اللفظ بمرادفه، ويكون من باب التوكيد اللفظي، لذا أشار كثير من النحاة لهذا المعنى، فيقولون في تعريف التوكيد اللفظي: "إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى"[3]، أي: بمرادفه.

فلم يأت المصنف بما يدل على التنويع في التوكيد اللفظي من نحو: "(فِجَاجاً سُبُلاً) الأنبياء: (31). لأن معنى الفجاج والسّبل واحد، وإن اختلفا لفظا"[4].

ولعل أجود تعاريف التوكيد - كما قال ابن مالك -: "إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة معنى"[5].

فاللفظي يكونُ بإعادةِ المُؤكّدِ بلفظهِ أو بمرادفه، لا بلفظه فقط. فلو أضاف إلى قوله: (تكرار اللفظ بعينه) أو (بمرافه). أو (بموافقه معنى) - وهو الأدق - لكان التعريف تاما (جامعا). من دون احتياج إلى أن يزاد عليه (اعتناء به)[6]، (أو تقويته)[7]. لبيان الغرض من التوكيد. لأن هذه الزيادة ليست من ذاتيات المصطلح، وقَد توضّح معنى التوكيد اللفظي بما قدمه في التعريف.

- حدُّ البدل:

التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلا واسطةِ أحد.

وتسميته بالبدل طريقة البصريين[8]. والكوفيون يسمّونه التّرجمة والتبيين[9]. وربما سمّوه بالتكرير[1]. وصرح بذلك الجَوجَري في شرح شذور الذهب[2]، ونسب الصبان في

---

(1) شرح التصريح: الوقاد: 141/2

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 116/3.

(3) ينظر: تسهيل الفوائد: ابن مالك: 166. و: توضيح المقاصد: المرادي: 978/2. و: شرح قطر الندى: ابن هشام: 289. و: حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 412/1. و: النحو الوافي: عباس حسن: 525/3.

(4) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 766/2.

(5) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 186.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 214/3.

(7) ينظر: تسهيل الفوائد: ابن مالك: 166. و: توضيح المقاصد: المرادي: 978/2. و: شرح قطر الندى: ابن هشام: 289. و: حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 412/1.

(8) ينظر: الكتاب: سيبويه: 150/1، 432. و: شرح المفصل: ابن يعيش: 63/3. و: شرح التصريح: الوقّاد 155/2.

(9) ينظر: معاني القرآن: الفراء: 178/2.

في حاشيته تسمية الكوفيين له بـ (الترجمة والتبيين) للأخفش، وتسميتهم له بـ (التكرير) لابن كيسان[3].

ووافق تعريف المصنف للبدل تعريف الكرمى[4]، مع إسقاط لفظ (أحد) منه، وكذا فعل السيوطي[5] ، وعلي الصبان في حاشيته على شرح الأشمونى[6].

وهو نفس تعريف ابن مالك في ألفيته:

التابع المقصود بالحكم بلا ... واسطةٍ" هو المسمّى بدلا[7].

وأضاف الوقّاد وصف النسبة إلى متبوعه، فقال: "التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفيًا أو إثباتًا بلا واسطة"[8].

وعرفه النحاس بصلاحيته للقيام مَقَامَ مَتْبُوعِهِ "اللَّفْظُ التَّابِعُ المَقْصُودُ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ مَتْبُوعِهِ"[9]. أي في الحكم.

محترزات التعريف

قوله: (التابع) جنس. دخل فيه التوابع الخمسة.

قوله: (المقصود بالحكم) فصل "يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأنهن مكملات للمقصود بالحكم"[10]، فإن كلاّ منها مكمّل للمقصود، وليس مقصودا.

ويخرج به أيضا المعطوف بالواو، نحو جاء زيد وعمرو، وما جاء زيد ولا عمرو.

وإنما قالوا: "إن المعطوف بالواو خرج بقوله: (المقصود) حملا له على المستقل بالقصد، فإن المعطوف بالواو، وإن كان مقصودا فليس مستقلا بالقصد، بل المعطوف والمعطوف عليه مقصودان"[11]. بالتّبع؛ فهما مشتركان في الحكم.

---

(1) ذكر السيوطي عن الأخفش أن الكوفيين يسمون التبيين وذكر عن ابن كيسان أنهم يسمونه التكرير. ينظر: السيوطي: الهمع: 125/1. والصحيح أن الكوفيين قد استعملوا كلا التعبيرين. ينظر: معاني القرآن للفراء: 178/2-279/3.

(2) ينظر: شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 785/2.

(3) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 183/3.

(4) دليل الطالبين: الكرمى: 49.

(5) همع الهوامع : السيوطي: 176/3.

(6) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 183/3.

(7) ألفية ابن مالك: 49.

(8) شرح التصريح: الوقاد: 190/2.

(9) إيناس الناس: خنفر: 95.

(10) توضيح المقاصد: المرادي: 1036/2.

(11) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 785/2-786.

قوله: (بلا واسطة أحد) ويخرج به "أيضا المعطوف بـ (لا) وبـ (بل) بعد النفي وبـ (لكن) نحو جاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو، ولكن عمرو"[1].؛ "فإن عمرا هو المقصود بالنسبة ولكن بواسطة وهي بل وأخرج المعطوف بالواو ونحوها فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبة ولكن بواسطة[2]. فهو مخرج لعطف النسق.

ولم يبق بعد قوله: (التابعُ المقصودُ بالحكمِ) "سوى المعطوف بـ (بل) بعد الإثبات، نحو جاء زيد بل عمرو، فإنه مستقل بالقصد بالحكم فخرج بقوله: (بلا واسطة)[3]. فالمعطوف بـ (بل) بعد الإثبات لا يكون بدلاً؛ لأنه وإن كان هو المقصود بالحكم لكنه بواسطة.

ما يلاحظ على التعريف

يلاحظ في تعريف المصنف نوع من التركيز. فأخرج بالفصل الأول(المقصودُ بالحكمِ) "النعت والبيان والتأكيد؛ فإنها مكملات للمقصود بالحكم"[4]، وليست مقصودة بالحكم. وبقي عطف النسق. فأخرجه بقوله: (بلا واسطةٍ)؛ لأنه تابع بواسطة حروف العطف.

وعطف النسق ثلاثة أنواع:

أحدها: ما ليس مقصودا بالحكم، كـ"جاء زيد لا عمرو" و"ما جاء زيد بل عمرو"، أو "لكن عمرو" أما الأول": فواضح؛ لأن الحكم السابق منفي عنه؛ وأما الآخران: فلأن الحكم السابق؛ هو نفي المجيء، والمقصود به: إنما هو الأول"[5].

النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله؛ فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود، وذلك كالمعطوف بالواو؛ نحو: جاء زيد وعمرو، وما جاء زيد ولا عمرو.

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان.

النوع الثالث: ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف ببَل بعد الإثبات؛ نحو: جاءني زيد بل عمرو. وهذا النوع خارج بقولنا: (بلا واسطة)، وسلم الحد

---

(1) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 785/2.
(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 247/3.
(3) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 785/2-786.
(4) أوضح المسالك: ابن هشام: 362/3.
(5) نفسه: 362/3.

بذلك للبدل"[1]. فهو تعريف جامع مانع، وأولى من تعريف ابن مالك في التسهيل: "التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون متبع"[2]، وأسهل مأخذا منه، ولذلك تعقبه ابن هشام بقوله: "وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد، وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل"[3]، وبهذا خلص التعريف للبدل.

قوله: (بلا واسطة) من غير بيان لنوع تلك الواسطة المقصودة، فيه نظر؛ لأن قوله: "بلا واسطة" المراد بها حرف العطف، وإلا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو: (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) المائدة: (114)"[4]، فـ "(أَوَّلِنَا) بدل من الضمير المجرور باللام وهو (نا)"[5]، في (لَنَا) قبلها.

وعليه: فكان الأولى بيان نوع الواسطة، ولعل هذا ما دعا صاحب المنهاج إلى ذكرها في تعريفه حيث قال:"تابِعٌ مقصودٌ بالحُكْمِ كالمُبْدَلِ منه، بلا واسِطةِ حرْفِ عَطْفٍ"[6].أو أنه أراد الواسطة المعروفة عند النحاة، وهي حروف العطف، ويكون بهذا تعريف بالالتزام، "وَدلَالَة الِالْتِزَام مهجوة كلا وجزءا"[7] فِي التعريفات.

وكان بإمكان المصنف أن يستغني عن لفظة (أحد) بعد قوله (بلا واسطةٍ) كما فعل كثير من النحاة[8]؛ لأن قوله(بلا واسطةٍ) مقتض لها ومغن عنها، والتعريفات تبنى على الاختصار.

المنصوبات: (المصدر - المستثنى - الحال - التمييز)

- حدُّ المصدر:

هو الاسمُ الدالُّ على الحَدَث.

الْمصدر مشتقٌّ مِنْ صَدَرت الْإِبِل عَن المَاء إِذا انصرفت ووَّلته صدروها، وسمِّي بذلك لأنَّ الْفِعْل صدر عَنهُ[1]، أي: "أخذ منه، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر

(1) أوضح المسالك: ابن هشام: 363/3.
(2) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 172.
(3) أوضح المسالك: ابن هشام: 363/3.
(4) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 183/3.
(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 250/3.
(6) المنهاجُ: العنزي: 141.
(7) دستور العلماء: نكري: 76/2.
(8) ينظر: دليل الطالبين: الكرمى: 49. و: همع الهوامع: السيوطي: 176/3. و: شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 785/2.

عنه"[2]، و"أصل المشتقات كلها المصدر"[3]. على مَذْهَب البصريّين[4]. وَقَالَ الكوفيُّون الْمصدر مُشْتَقّ من الْفِعْل.وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقا من الآخر.والصحيح الأول؛ لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان، والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لهما على الزمان المعين"[5].

عرّف المصنف المصدر بمثل تعريف ابن هشام له، مع إضافة: "الْجَارِي على الْفِعْل"[6]، وفي موضع آخر عرفه بـ: "اسم الحدث الجاري على الفعل"[7]. وهو أخصر.

وقيل فيه: "ما دلَّ على الحدث لا غير"[8] أي: مجردا من الزمن. ليفرق بينه وبين الفعل لأنه يدل عل حدث+ زمن ، وهذا ما صرح به السَّراج، بقوله:"ما دل على الحدث مجرداً من الزمن كذهاب وإياب"[9].زاد ابن جني في اللمع:"وزمان مَجْهُول وَهُوَ وَفعله من لفظ وَاحِد"[10]؛ أي: "متضمّناً أحرفَ فعلهِ لفظاً، مثلُ "علمَ عِلْماً، أو تقديراً، مثلُ "قاتلَ قِتالاً" أو مُعوَّضاً مِما حُذِفَ بغيره، مثلُ "وَعَدَ عِدةً، وسلّم تسليماً"[11].

وقد لخص ابن مالك تعريف المصدر بقوله:

المَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزّمَانِ ... مِنْ مَدْلُولَي الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أمِنْ[12].

والمعروف أن الفعل يدل على حدث وزمن، والذي سوى الزمن من هذين المدلولين هو الحدث، ومن ثَمَّ يكون ابن مالك كأنه قد عرَّف المصدر بأنه: اسم الحدث، ولكن دلالة المصدر على الحدث لا تجعله من الصفات، فهي تدل على موصوف بالحدث، ولا من الأفعال، فهي تدل على (اقتران الحدث والزمن).

---

(1) اللباب: العكبري: 260/1.
(2) شرح التصريح: الوقاد: 491/1.
(3) اللباب: السَّراج: 49.
(4) اللباب: العكبري: 260/1.
(5) شرح التصريح: الوقاد: 492/1.
(6) شرح قطر الندى : ابن هشام: 260.
(7) أوضح المسالك: ابن هشام: 182/2.
(8) المفتاح في الصرف: الجرجاني: 52.
(9) اللباب: السَّراج: 49.
(10) اللمع: ابن جني: 48.
(11) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 160/1.
(12) ألفية ابن مالك: 29.

فالصلة بين الاسم وبين معنى الحدث تختلف عن صلة الصفة والفعل كليهما بهذا المعنى فصلة الاسم به صلة الاسم بالمسمى، أما مدلول الصفة فهو (الموصوف)، وأما مدلول الفعل فهو (الاقتران)، وهما غير الحدث نفسه"[1].

الفرق بين المصدر والمفعول المطلق

بعض العلماء يطلقون على المفعول المطلق المصدر.

قال الزمخشري: "المفعول المطلق هو المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه. ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل"[2].

قال ابن يعيش: "اعلم أنّ المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يُحْدِثه ويُخْرِجه من العَدَم إلى الوجود، وصِيغَة الفعل تدلّ عليه"[3].

وإنما سُمي مفعولا مطلقا لأن حمل المفعول عليه لا يُحوج إلى صلة؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة، بخلاف سائر المفعولات، فإنها ليست بمفعول الفاعل، وتسمية كل منها مفعولا إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به، أو وقوعه لأجله، أو فيه، أو معه؛ فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر، بخلافه، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع، وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد، بل على سبيل الاستطراد والتبعية.

وقال الأشموني: "المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمة شيء آخر"[4].

أضاف في شرح الكافية في الترجمة: "وهو المصدر، وذلك تفسير للشيء بما هو أعم منه مطلقًا، كتفسير الإنسان بأنه الحيوان إذ المصدر أعم مطلقًا من المفعول المطلق؛ لأن المصدر يكون مفعولًا لا مطلقًا، وفاعلًا ومفعولًا به وغير ذلك، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا"[5]. فالمصدر أعم من ناحية دلالته على المفعول المطلق وغيره.

وإنَّما سمّي الْمصدر مَفْعُولا مُطلقًا لوَجْهَيْنِ:

أَحدهمَا: أنَّه الْمَفْعُول على التَّحْقِيق أَلا ترى أنَّ قَوْلك (ضربت) أَي أوجدت الضَّرْب بِخِلَاف قَوْلك ضربت زيدا فَإِنَّك لم تُوجد زيدا وإنَّما أوجدت بِهِ فعلا.

---

(1) اللغة العربية: تمام حسان: 95.
(2) المفصل: الزمخشري: 55.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 272/1.
(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 467/1.
(5) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 199/2.

وَالثَّانِي: أنَّ لفظ الْمصدر مجرَّد عَن حرف جرّ فَلَا يُقَال (بِهِ) وَلَا (فِيهِ) وَلَا (لَهُ) وَلَا (مَعَه)"[1]. أو لأن: "أكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا"[2]. ومع ذلك فهو غيره، أو فرع منه.

محترزات التعريف

قوله: (الاسمُ) يدخل فيه كل اسم، ويخرج الفعل والحرف.

قوله: (الدالُّ على الحَدَث) أي: وحده. ويخرج به اسم الزمان* ؛ إذ يدل"على الزمان وحده"[3]، نحو "وافِني مَطْلِعَ الشمسِ أي وقتَ طلوعها"[4].

ومعنى الحدث مشترك بين جميع المشتقات، ولكن كل مشتق منها يضم إلى الحدث معنًى آخر كالزمن في الفعل، وفاعل الحدث في صفة الفاعل، ومفعول الحدث في صفة المفعول، وهلم جرا. وأما المصدر فهو اسم الحدث فقد؛ إذ لا يدل على معنى آخر إلى جانب الحدث"[5].

فهو يدل على الحدث من حيث تعلقه بفاعله ولكن على وجه العموم والإبهام، غير مقيد بزمن. والفعل كذلك موضوع للحدث ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الإبهام، كما يقول صاحب الكليات أبو البقاء الكفوي[6]، ولكن في زمن معين. فالحدث والزمان كلاهما يفهمان من لفظ الفعل لأن كل واحد منهما جزء مدلوله بخلاف المصدر فإن المفهوم من لفظه الحدث وحده.

ما يلاحظ على التعريف

قوله: (الاسمُ) تعريف بالجنس القريب، وهو أفضل من التعريف بالجنس البعيد كقولهم في تعريفه: "اللفظُ الدّالُّ على الحدَث"[7]، والتعريف بالجنس البعيد أفضل من التعريف باللفظ العام أو المبهم، كقولهم في تعريفه "ما دلَّ على الحدث".

---

(1) اللباب: العكبري: 261/1.
(2) ضياء السالك: النجار: 121/2.
* "اسم الزمان والمكان: ما اشتق من يفعل لزمان أو مكان وقع فيه الفعل". التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي: 51.
(3) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 338/1.
(4) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 201/1.
(5) اللغة العربية: تمام حسان: 166.
(6) ينظر: الكليات: الكفوي: 680.
(7) المنهاجُ: العنزي: 155. و: ينظر: جامع الدروس العربية: الغلاييني: 160/1.

اقتصر المصنف في تعريف المصدر على: كونه اسما دالّا على الحَدَث. وأضاف عبد القاهر الجرجاني (لا غير)"[1]، وهذه اللفظة قد يستغنى عنها؛ فالمسكوت عنه، غير موجود. وزاد السراج وغيره قيد (مجرداً من الزمن)[2]. وقد يفهم لأنه مفهوم بالتضمن.

ولم يذكر المصنف قيد: (الجاري على الفعل)[3]، وبلفظ آخر(المتضمّن أحرفَ فعلهِ)[4]؛ إذ "المصدر لا بد أن يشتمل على كل حروف فعله الماضي، أو على أكثر منها. والمراد اشتماله عليها لفظًا أو تقديرًا. فاللفظي أن تكون جميع الحروف موجودة منطوقًا بها؛ نحو: أخذت أخذًا. تعلم الصبي تعلمًا، والتقديري: أن يكون الحرف محذوفًا قد عوض عنه حرف آخر، كمجيء تاء التأنيث في آخر المصدر عوضًا عن واو الفعل، في مثل وعد، عِدَةً، وكالتاء أيضًا حين تكون في أوله عوضًا، مثل سلم تسليمًا، وعلم تعليمًا؛ فإن إحدى اللامين حذفت من المصدر وجاءت في أوله التاء عوضًا"[5].

وخرج بهذا القيد نحو: "اغتسل غسلا، وتوضأ وضوءا، وأعطى عطاء؛ فإن هذه أسماء مصادر"[6]؛ لأنها لم تجر على أفعاله؛ لِنقصان حروفها عن أحرف الأفعال؛ لأن قياس مصادرها. الاغتسال، والتوضؤ، والإعطاء. فكان هذا القيد ضروري لإخراج اسم المصدر؛ لأنه يختلف عن المصدر. "إلا على مذهب من لا يرى فرقا بين المصدر واسم المصدر، فـ"من العلماء من يجعل المصدر هو الدال على الفعل الذي هو الحدث، وأكثر المتقدمين على هذا، فليس عندهم مصدر واسم مصدر، بل كل ما دل على الحدث فهو مصدر،... والمتأخرون على الفرق بين المصدر واسم المصدر"[7].

وعليه: أن تعريف المصنف غير مانع لدخول اسم المصدر فيه.

- حدُّ المستثنى:

هو الإخراجُ بإلاّ أو إحدى أخواتِها تحقيقاً، أو تقديراً.

---

(1) المفتاح في الصرف: الجرجاني: 52.
(2) اللباب: السَّراج: 49. وينظر: جامع الدروس العربية: الغلاييني: 160/1.
(3) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام: 182/2.
(4) ينظر: جامع الدروس العربية: الغلاييني: 160/1.
(5) النحو الوافي: عباس حسن: 209/3.
(6) أوضح المسالك: ابن هشام: 182/2.
(7) شرح شافية ابن الحاجب: الأستراباذي، تح: عبد المقصود: 297/1.

حدَّ المصنف المستثنى بمعنى الاستثناء، وإلا فالاستثناء بالمعنى المصدري إخراج لا مخرج[1] يعني أن الأصل أن يقول هو المخرج؛ على انه مستثنى.

ولعله ضُبط في الأصل بالمُخْرَج؛ لأن صاحبة التحقيق علقت في الحاشية بقولها: الاستثناءُ: استفعالٌ مِنْ ثَنَاه عنِ الأمرِ يثنيه: إذا صرفَه عنه، فالاستثناء صرفُ اللفظِ عن عمومِه بإخراجِ المستثنى من أن يتناولَه الأولُ. فالاستثناءُ يُشعرُ بصرفِ الكلامِ عمَّا يقتضيه سياقُه. وقيل: هو استفعالٌ من ثنيتُ الشيء: إذا ضاعفته، لأنه ضُوعفَ به الخبرُ مرتين. أو مِنْ ثنيتُ الشيىءَ: إذا عطفته. كان المخرجُ بعضاً من كل، يُعطفُ على الكل، فيُقتطعُ منه البعض"[2].

وبمثل تعريف المصنف للمستثنى عرّفه المرادي بقوله: "وهو إخراج بإلا، أو إحدى أخواتها، تحقيقاً أو تقديراً"[3]. وليس بينهما إلا تنكير (إخراج) للمرادي.

ويقول صاحب التسهيل في تعريفه: وهو "المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بإلّا أو ما بمعناها بشرط الفائدة"[4]. فالمستثني هُوَ "الْمخْرج بـ (إِلَّا) أَو إِحْدَى أخواتها بِشَرْط الإفادة"[5]. التي لأجلها أوتي بالاستثناء، فإذا لم تفد كانت الجملة لغوا.

وقيل فيه: "الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلًا أو منزلًا منزلة الداخل"[6].

محترزات التعريف

قوله: (الإخراجُ) جنس، "يتناول المستثنى وغيره كالمخرج بالتخصيص"[7]. أو المخرج على اللفظ الصحيح: "يشمل المخرج بالبدل، وبالصفة، وبالشرط، وبالاستثناء، وغير ذلك"[8]. فالإخراج جنسٌ يشمل نوعي الاستثناء، ويخرج الوصف.

قوله: (بإلا أو إحدى أخواتِها) تقييد الإخراج، بـ(إلا أو ما في معناها) مانع من تناول غير المستثنى"[1]. وبإلا أو إحدى أخواتها مخرج للتخصيص بالنعت، ونحوه. "ويدخل الاستثناء بغَير وسِوَى وحَاشَا وخَلا وعَدا ولَيْسَ ولا يكون"[2].

(1) ينظر: شرح حدود النحو: ابن قاسم: 107.
(2) الحدود: الأَبَّذيِّ: 473.
(3) الجنى الداني: المرادي: 511.
(4) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 101.
(5) همع الهوامع: السيوطي: 248/2.
(6) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 208/2.
(7) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 264/2.
(8) ينظر: شرح التصريح: الوقّاد: 1/ 346-347

ويخرج كذلك: "الاستدراك بلكن، نحو قوله تعالى: (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللهِ) الاحزاب : (40)؛ فإنّه إخراجٌ لِمَا دخل في حكم دلالة المفهوم، ولا يسمّى في اصطلاح النّحويّين استثناءً، بل يختصّ باسم الاستدراك"[3].

والباء من قوله "بإلّا متعلقة بالمخرج. واحترز بذلك من إلّا بمعنى غير. كقوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) الأنبياء: (22)* والتي بمعنى الواو كقوله تعالى: (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا) البقرة: (150) أي ولا الذين ظلموا"[4].

قوله: (تحقيقاً) أي: المخرج تحقيقاً، وهو المتصل.

قوله: (أو تقديراً) أي: المنقطع، نحو قوله تعالى: "(مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) النساء: (157). فإن الظن، وإن لم يدخل في العلم، فهو في تقدير الداخل فيه. إذ هو مستخضر بذكره، لقيامه مقامه في كثير من المواضع. ولذلك لم يحسن استثناء الأكل والشرب بعد العلم، إذ لا يشعر بهما، بخلاف الظن[5]، فقوله: (تحقيقا أو تقديرا): إشارة إلى قسمي الاستثناء، المتصل والمنقطع"[6].

ولمّا كان المستثنى يطلق على المتصل وعلى المنقطع ذكر بعد المخرج "تحقيقا أو تقديرا فإن الظن وإن لم يدخل في العلم تحقيقا فهو في تقدير الداخل فيه، إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو حين استثنى يخرج مما قبله تقديرا"[7].

ما يلاحظ على التعريف

لم يأت المصنف بعبارة: إدخال ما خرج أو إخراج ما دخل في الكلام[8]، ما لولاه لدخل في الكلام السابق[1]. وذكر المخرج والإخراج في حد المستثنى. والاستثناء مغن عن

---

(1) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 264/2.
(2) اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ: 458/1.
(3) نفسه: 459/1.
* فـ (إلاّ) وما بعدها بمعنى (غير) صفة لآلهة؛ لأنّ المراد نفيُ الآلهة المتعدِّدة وإثبات الإله الواحد الفرْد؛ ولا يصحّ أن تكون استثنائيّة؛ لأنّ مفهوم الاستثناء فاسدٌ هُنا، إذْ حاصله أنّه لو كان فيهما آلهة لم يستثن الله منهما لم تفسدا؛ وليس كذلك فإنّ مجرّد تعدّد الآلهة يوجِبُ لزوم الفساد مطلَقًا". اللمحة: ابن الصائغ: 458/1.
(4) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 268/2.
(5) الجنى الداني: المرادي: 511.
(6) ينظر: شرح التصريح: الوقّاد: 1/ 346-347
(7) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 264/2.
(8) ينظر: اللمحة: ابن الصائغ: 457/1. و: همع الهوامع: السيوطي: 248/2.

ذكر المُدْخل والإدخال، فإن المستثنى بعد النفي وإن كان مُدخَلا فيما خرج منه غيره فهو مخرج مما دخل فيه غيره باعتبار آخر"[2]. فمطلق الإخراج يشمل كل هذه الألفاظ، وهذا توضيح قد يستغنى عنه.

وقال: الإخراج ولم يقل: "إخراج اسم ليعمّ استثناء المفرد، نحو: قام القومُ إلاّ زيدًا، واستثناء الجملة لتأوّلها بالمشتقّ، نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه"[3].

وهو بإطلاق الإخراج استوعب استثناء المفرد والجملة.

لم يذكر شرط الإفادة[4] في التعريف. قال ابن مالك في شرح التسهيل: "ونبّهت باشتراط الفائدة على أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُفِد، فلا يقال: جاء قوم إلا رجلا، لعدم الفائدة، فإن دخلت فائدة جاز كقوله تعالى: (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا)"[5].

وأكثر النحاة أهملوا هذا الشرط فلم يوردوه في التعريف.

ولم يقل: "من مذكور أو متروك": إشارة إلى قسمي الاستثناء، التام والمفرَّغ؛ ولا: "بإلا أو ما في معناها": ليشمل أدوات الاستثناء جميعا[6]. وإيراد هذا ليس بضروري.

والتعريف تامّ مستوفي الفصول والأركان، سالم في الأغلب من الاعتراضات التي وردت على غيره، إلا في لفظة الإخراج، فهي تصدق على الاستثناء لا المستثنى.

- حدُّ الحال:

هو الاسمُ المنصوبُ المفسّرُ لما آنبهمَ من الهيئات.

الحال: تذكر وتؤنث[7]. والحالُ مُؤَنّثَة لِقَوْلِك فِي تصغيرها(حويلة)[8]، وَهُوَ "الْأَفْصَح يُقَال حَال حسن وَحَال حَسَنَة وَقد يؤنث لَفظهَا فَيُقَال حَالَة"[9].

---

(1) حاشية الآجرومية: العاصمي: 108.
(2) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 264/2.
(3) اللمحة: ابن الصائغ: 458/1.
(4) ينظر: تسهيل الفوائد: ابن مالك: 101. و: همع الهوامع: السيوطي: 248/2.
(5) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 269/2. الآية: (14) من سورة العنكبوت.
(6) ينظر: شرح التصريح: الوقّاد: 1/ 346-347
(7) توضيح المقاصد: المرادي: 692/2.
(8) اللباب: العكبري: 284/1.
(9) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 316-317.

وألفها منقلبة عن واو، لقولهم في جمعها أحوال، وفي تصغيرها حويلة، واشتقاقها من التحول وهو التنقل، ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظًا ومعنى"[1]؛ فيقال فيها حال وحالة.

جاء تعريف المصنف وفق تعريف ابن آجروم[2]، على التمام.ويُركّز أغلب المعرفين للحال في تعريفه، على أن الحال؛ بيان هيئة صاحب الحال. فقيل فيه:

- "فضلَة دَالَّة على هَيْئَة صَاحبه"[3].

- "ما يُبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا"[4]، وأضاف الشريف الجرجاني: "أَو معنى"[5].

- "هَيْئَة الْفَاعِل أَو الْمَفْعُول وَقت وُقُوع الْفِعْل الْمَنْسُوب إِلَيْهِمَا"[6].

- "وصف فضلة مسوق لبيان هيئة الفاعل أو المفعول حين وقوع الفعل"[7].

ولعل أطول تعريف للحال ما عرّفه به ابن مالك في التسهيل، فقال: "ما دل على هيئة وصاحبها متضمنا ما فيه معنى في، غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة"[8].

وعرفه الأنباري على طريقته، سؤال وجواب، فقال: "إن قال قائل: ما الحال؟ قيل: هيئة الفاعل والمفعول ، ألا ترى أنك إذا قلت: جائني زيد راكبًا. كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه، وإذا قلت: ضربته مشدودًا. كان الشَّدُّ هيئته عند وقوع الضرب له"[9].

والحال في حقيقتها إنما هي: "هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفةً متصفة غير ملازمة"[10]. يعني

---

(1) شرح التصريح: الوقاد: 569/1.
(2) ينظر: متن الآجرومية: 19.
(3) همع الهوامع : السيوطي: 293/2.
(4) التعريفات: الشريف الجرجاني: 81.
(5) مقاليد العلوم: السيوطي: 82.
(6) اللباب: العكبري: 284/1.
(7) اللباب: السَّراج: 100.
(8) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 108.
(9) أسرار العربية: الأنباري: 150.
(10) الأصول في النحو: ابن السراج: 213/1-214.

أن لاتكون شيئا ثابتا "وإنَّما لزم أَن تكون منتقلة لأنَّها خبر فِي الْمَعْنى وَالْأَخْبَار تتجدَّد فيجهل المتجدِّد مِنْهَا فتمسّ الْحَاجة إِلَى الْأَعْلَام بِهِ"[1].

وقد تجيء الحال غير منتقلة أي وصفا لازما نحو: "دعوت الله سميعا. وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها. وقوله:

فجاءتْ به سَبْطَ العظامِ كأنَّما ... عِمامتُه بَيْنَ الرّجَالِ لِواءُ

فـ (سميعا وأطول وسبط) أحوال وهي أوصاف لازمة"[2]. والأكثر في الحال أن يكون دالا على معنى منتقل"[3]. لذلك قال ابن مالك: "واشتقاقه وانتقاله غالبان، لا لازمان، ويغني عن اشتقاقه وصفه، أو تقدير مضاف قبله، أو دلالته على مفاعلة أو سعر أو ترتيب أو أصالة أو تفريغ أو تنويع أو طور أو واقع فيه تفصيل"[4].

محترزات التعريف

قوله: (الاسم) سواء كان صريحا، أو مؤولا[5]، وهو: جنس يشمل جميع الأسماء. ويخرج به: الحرف والفعل.فلا يأتي الحال منهما.

قوله: (المنصوب) يخرج به النعت؛ لأنه "يعني لازم النصب، والنعت تابع المنعوت"[6]. ويخرج، بالضرورة: المرفوع والمخفوض.

قوله: (الْمُفَسِّر) - بتشديد السين المهملة مع كسرها - يخرج: غير الْمُفَسِّر؛ فالحال: إنما جيء بها قصدا لتبيين حالة صاحبها، وقت إيقاع الفعل منه. وهو: "جنس يشمل الخبر والنعت والحال"[7]، والمراد به"ما كان صريحًا أو مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور إذا وقعت حالًا فإنها في تأويل الوصف"[8].

ويخرج نحو القهقرى في قولك: "رجعت القهقرى؛ فإنه ليس بوصف؛ إذ المراد بالوصف: ما صيغ من المصدر؛ ليدل على متصف، وذلك: اسم الفاعل، واسم المفعول،

---

(1) اللباب: العكبري: 285/1.
(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 244/2.
(3) شرح الكافية: ابن مالك: 227/2.
(4) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 108.
(5) ينظر: حاشية الآجرومية: العاصمي: 104.
(6) توضيح المقاصد: المرادي: 692/2.
(7) أوضح المسالك: ابن هشام: 250/2.
(8) شرح التصريح: الوقاد: 570/1.

والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل"[1]. وهو مخرج لنعت المنصوب كـ: "رأيت رجلا راكبا؛ فإنه إنما سيق لتقييد المنعوت؛ فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد، وإنما أفهمه بطريق اللزوم. فإن ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه، وذكر النعت لتخصيص المنعوت، وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا"[2].

قوله: (لما انبهم من الهيئات) يخرج: ما انبهم من الذوات. فالحال "مسوق لبَيَان هَيْئَة مَا هُوَ لَهُ مخرج لأمرين أَحدهمَا نعت الفضلة من نَحْو رَأَيْت رجلا طَويلا ومررت بِرَجُل طَوِيل فَإِنَّهُ وان كَانَ وَصفا فضلَة لكنه لم يسق لبَيَان الْهَيْئَة وَلكنه سيق لبَيَان جنس المتعجب مِنْهُ وَجَاء بَيَان الْهَيْئَة ضمنا وَقَوْلِي أَو تأكيده الى آخِره تمت بِهِ ذكر أَنْوَاع الْحَال"[3].

فيخرج بما جيئ به لبيان (الهيئات)؛ "التمييز في نحو: لله دره فارسًا، والنعت في نحو: جاءني رجل راكب، فإن فارسًا وراكب وإن حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك؛ لأن ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه، وهو الفروسية، وذكر النعت لتخصيص المنعوت وهو رجل؛ بالنعت، وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدًا، ورب شيء يقصد لمعنى خاص وإن لزم منه معنى آخر"[4] فقولنا: رأيت رجلا راكبا، فـ "(راكبا) لم يسق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل"[5]. أي حاله.

ويخرج بدلالته على الهَيْئَة "سَائِر المنصوبات إِلَّا الْمصدر النوعي وبصاحبه نَحْو رجعت الْقَهْقَرِي فَإِنَّهُ يدل على هَيْئَة الرُّجُوع لَا على هَيْئَة الصاحب"[6]. فإنه وإن كان مبينًا لهيئة الفاعل إلا أنه مصدر لا وصف.

ما يلاحظ على التعريف

قول المصنف في تعريف الحال هو: (الاسم)، فيه نظر، فلا يكون الحال دائماً اسماً، فقد يقع الحال "جملة اسمية أو فعلية، ولابد من اشتمالها على رابط وهو إما الواو فقط أو الضمير أو هما معا نحو: سافر والليل مقمر، وأقبل الغلام يلهث، ووصل وهو يبتسم، وتقع

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 4/2.
(2) أوضح المسالك: ابن هشام: 250/2.
(3) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 318.
(4) شرح التصريح: الوقاد: 570/1.
(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 242/2.
(6) همع الهوامع: السيوطي: 294/2.

الجملة ظرفاً وجاراً ومجروراً كرأيت الهلال بين السحاب، وأبصرت خيالهُ في الماء"[1]؛ فالحال قد تقع: اسما مفردا، وجملة وظرفا[2]، وَأَصلهَا أَن تكون اسماً مُفردا لأَنَّها تستحقُّ الْإِعْرَاب[3].

ولعله وصَفَ الحال بما ترد عليه في الغالب، وهو كونها اسماً.

وقد يؤخذ عليه أيضاً قوله: (المنصوب) فيه نظر؛ "لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور"[4].

ولأن" المقصود من الحد تصور ماهية المحدود، وهي لا تتصور إلا بجميع أجزاء الحد، وقد جعل النصب جزءًا من الحد مع أنه حكم من أحكام المحدود. والحكم فرع التصور؛ إذ لا يحكم على شيء إلا بعد تصوره. والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع أجزاء الحد"[5]. وهو توقف الشيء على ما يوقف عليه.

وأجيب على هذا: "باختلاف الجهة، فإن الحكم ليس موقوفًا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان. وإنما هو متوقف على التصور بوجه ما، وذلك لا يتوقف على الحد، فلا يلزم البطلان. وفيه نظر؛ لأن الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه، والتصور: وجه ما لا يكفي في ذلك"[6].

وإيراد الحكم في التعريف وإن كان ممنوعا في المنطق، فلا بأس به في النحو.

قوله: (انبهم)؛ أي غمض وخفي، وذلك ان المعنى لم يتضح فيأتي الحال مفسراً لهذا الغامض، والمعنى صحيح إلا أن اللفظ (انبهم) فيه نظر من ناحية استقامته لغة. قال الزبيدي في تاج العروس: "النُّحاة يَقُولُونَ فِي أبوابِ الحالِ والتَّمْيِيز: المُفَسَّر لما انْبَهَمَ، وَلم يُسْمَع فِي كلامِ العَرَب انْبَهَمَ، وَلم يُسْمَع فِي كلامِ العَرَب انْبَهَم، بل الصّوابُ اسْتَبْهَم، وتوقَّفْتُ مَرَّة لاشْتِهاره فِي جَمِيع مُصَنَّفاتِ النَّحْو أُمهاتِها وشُرُوحِها، ثمَّ رَأَيْت الراغِبَ تَعَرَّض لَهُ ونَقَلَه عَن شَيْخه العَلاّمة أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ سَمْعانَ الغِرْناطِيِّ، وَقَالَ: إنّ انْبَهَم

(1) اللباب: السَّراج: 102.
(2) ينظر: ضياء السالك: النجار: 236/2.
(3) ينظر: اللباب: العكبري: 284/1.
(4) أوضح المسالك: ابن هشام: 250/2.
(5) شرح التصريح: الوقاد، 570/1.
(6) نفسه: 571/1.

غَيْرُ مسموع، وإِنَّ الصَّوَاب اسْتَبْهَمَ كَمَا قُلْتُ، ثمَّ زَاد: لأَنَّ انْبَهَمَ انْفَعَلَ وَهُوَ خاصٌّ بِمَا فِيهِ عِلاجٌ وَتَأْثِيرٌ، فَلَمَّا رأيتُه حَمِدْتُ الله لذَلِك وشَكَرْتُه"[1].

وانتقد هذا اللفظ على الْمُصَنِّف لأنه لا يُعرَف في اللسان العربي، وكان الأولى أن يُقَال: استبهم* ونحوه.

وقوله: (الْمُفَسِّر لما انبهم الهيئات) تقييد لما يأتي الحال لأجله، وحصْرُه في تفسير المبهم على خلاف الواقع؛فقد يأتي الحال والتمييز مؤكدين. فلا تكون الحال لبيان الهيئة ولا يزيل التمييز إبهاماً. بل يفيدان مجرد التأكيد.

وَمن الحالُ الْمُؤَكّدَة "قَوْلِه تَعَالَى: (وَهُوَ الحقّ مُصدقا لما مَعَهم) البقرة: (91).وإِنَّما كَانَت هَذِه الْحَال مؤكّدة لِأَن الْحق لَا يكون إلاَّ مصدِّقاً للحق وإِنَّما جِيءَ بهَا لشدَّة توكيد الحقّ بالتصريح الْمُغنِي عَن الاستنباط وَالْعَامِل فِي هَذِه الْحَال مَا فِي الْجُمْلَة من معنى الْفِعْل تَقْدِيره وَهُوَ الثَّابِت مصدَقًّا وَصَاحب الْحَال الضَّمِير فِي ثَابت"[2].

لم يذكر الناظم وصف الحال بكونه: (فضلة) ليخرج به "الوصف الواقع عمدة نحو زيد قائم"[3]. فقولهم فيه (فضلة): مخرج للخبر"[4]، في نحو: زيد ضاحك؛ فإن (ضاحك) وإن كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة، والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة، لا ما يستغني الكلام عنه، ليدخل نحو: "كسالى" من قوله تعالى: (قَامُوا كُسَالَى) النساء: (142)، فإن "كسالى" حال، ولا يستغني الكلام عنه"[5].

ولعله لم يذكره لأنه قد لا يستغنى عنه "فِي بعض الْمَوَاضِع نَحْو: (وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ بطشتم جَبَّارِينَ) الشُّعَرَاء: (130)؛ لِأَنَّهُ عَارض كَمَا لَا يقْدَح فِي الْعُمْدَة عرُوض الِاسْتِغْنَاء عَنهُ"[6].

يرد على هذا التعريف عدة ملاحظات، منها:

- تصدير التعريف بـ(الاسم) وقد يأتي الحال من غير الاسم؛ فهو غير جامع.

---

(1) تاج العروس: الزَّبيدي: 326/31.
* (استبهم) فلَان أرتج عَلَيْهِ وَالْأَمر استغلق وأشكل وَعَلِيهِ الْكَلَام استعصى". المعجم الوسيط: 74/1.
(2) اللباب: العكبري: 288/1.
(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 242/2.
(4) أوضح المسالك: ابن هشام: 250/2.
(5) شرح التصريح: الوقاد: 570/1.
(6) همع الهوامع: السيوطي: 294/2.

- حصر الحال في: تفسير ما استبهم من الهيئات، غير جامع؛ فقد يفيد مجرد التأكيد.
- قوله: (انبهم)؛ لفظ غير فصيح.

وعليه: أن التعريف غير جامع، ويحتاج إلى صياغة أكمل مما أورده المصنف.

- حدُّ التمييز:

هو الاسمُ المنصوب المفسّرُ لِمَا آنبهمَ من الذوات.

التمييز لغة: "فصل الشيء عن غيره، ويقال فيه: تمييز ومميِّز، وتبيين ومبيِّن، وتفسير ومفسرٌ"[1]، و"التمييز، والتفسير، والتبيين، واحدٌ. والمميز والمبين والمفسر أسماء للنكرة الرافعة للإبهام"[2]. ومبناه الفصل بين الأشياء، حتى تتمايز تمايزاً يمنع من التداخل.

ويتوافق تعريف المصنف تماماً مع تعريف ابن آجروم للتمييز[3]. وقريب منه تعريف ابن هشام له، بـ: "اسمٌ فضلةٌ نكرةٌ جامدٌ مُفَسِّرٌ لما انْبَهَمَ من الذوات"[4].

وأغلب ما عُرّف به التمييز؛ الغرض منه، فقيل فيه:

- "تبيين النكرة المفسرة للمبهم"[5].
- "اسم نكرة، بمعنى من، مبين لإبهام اسم أو نسبة"[6].
- "رفعُ الإبهام في جملة، أو مفرد، بالنصّ على أحدِ محتملاته"[7].
- "نكرة مضمّن معنى من لبيان ما قبله؛ وهو ما دلَّ على مقدارٍ أو شبهه"[8].

وما يشبه المقدار: "هو ما يدلّ على قدر غير معيّن؛ لأنّه غير مقدّر بآلة خاصّة؛ فالشّبيه بالوزن نحو: (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَه) الزّلزلة: (7)، والشّبيه بالكيل نحو: (نِحْيٌ سَمْنًا)، والشّبيه بالمساحة نحو: (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) الكهف: (109)"[9].

وعرفه ابن هشام بذكر شروطه فقال: "التَّمْيِيز وَهُوَ مَا اجْتمع فِيهِ خَمْسَة أُمُور:

---

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 46/2.
(2) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 379/2.
(3) ينظر: متن الآجرومية: 19.
(4) متن قطر الندى: ابن هشام: 18.
(5) أسرار العربية: الأنباري: 153.
(6) أوضح المسالك: ابن هشام: 295/2.
(7) شرح المفصل: ابن يعيش: 35/2.
(8) اللمحة: ابن الصائغ: 402/1.
(9) نفسه: 402/1.

أَحدهَا أَن يكون اسْما. وَالثَّانِي أَن يكون فضلَة. وَالثَّالِث أَن يكون نكرَة. وَالرَّابِع أَن يكون جَامِدا. وَالْخَامِس أَن يكون مُفَسرًا لما انبهم من الذوات"[1].

والمراد به رفعُ الإبهام، وإزالةُ اللَّبْس، وذلك نحو أن تُخْبِر بخَبَرٍ، أو تذكُر لفظًا يحتمل وُجوهًا، فيتردّدُ المخاطَبُ فيها، فتُنبِّهه على المراد بالنصّ على أحدِ محتملاته تبيينًا للغرض، ولذلك سُمّي تمييزًا وتفسيرًا"[2]. والكلام مبنيٌّ على إيصال رسالة واضحة، فإن ظهر ما يوهم الاشتباه في فهم هذه الرسالة جيء بما يرفع الوهم والإبهام.

محترزات التعريف

قوله: (الاسم) المراد به "الاسم الصريح فلا يكون جملة المنصوب بفعل أو وصف أو عدد أو مقدار"[3]. وهذا "إعلام بجنسيته، وأنه ليس كالحال في كونه ظرفا أو مجرورا أو جملة"[4]. ويخرج به الفعل والحرف.

قوله: (المنصوب) يخرج: المرفوع والمخفوض.وكان التمييز منصوبا لأن له شبهاً بالمفعول؛ "يعني أنّ موقعه في هذه الأمثلة كموقعه، يعني أنّ التمييز يُشبِه المفعولَ من حيثُ إنّ موقعه آخِراً، نحوَ: "طاب زيدٌ نفسًا"، و"هذا راقودٌ خَلاًّ"، كما أن المفعول كذلك، فإنّه يأتي فضلةً بعد تمامِ الكلام. ونعني بقولنا: "فضلةً" أنه يأتي بعد استقلالِ الفعل بفاعله، كما أنّ المفعول كذلك، ولذلك وجب أن يكون منصوبًا كما أنّ المفعول كذلك"[5].

قوله: (الْمُفَسِّر) - بتشديد السين المهملة مع كسرها - يخرج: غير الْمُفَسِّر. وهو "نعت لاسم أي مزيل لإبهام اسم قبله مجمل الحقيقة أو إبهام نسبة في جملة أو شبهها"[6].

قوله: (لما انبهم من الذوات) انبهم أي: "خفي من الذوات"[7]. والذوات جمع (ذات)[8] وهي أنثى ذو، وذات الشيء حقيقته، ويُقَال: هي العين الشاخصة.

ويخرج: به الحال. "لِأَن الْحَال مُشْتَقّ مُبين للهيئات والتمييز جامد مُبين للذوات"[9].

---

(1) شرح قطر الندى: ابن هشام: 238.
(2) ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 36/2. وحاشية الصبان على شرح الأشمونى: 289/2.
(3) حاشية الآجرومية: العاصمي: 106.
(4) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 463/2.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 97/2.
(6) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 288/2.
(7) حاشية الآجرومية: العاصمي: 106.
(8) ينظر: النحو الوافي: عباس حسن: 677/4.
(9) شرح قطر الندى: ابن هشام: 238.

وبهذا يتبين الفرق بين التمييز والحال، لأن التمييز يُفَسِّر ما خَفِيَ من الذوات. والحال يُفسِّر ما خفي من هيئات الذوات.

ما يلاحظ على التعريف

عَرّف المصنف التمييز بوصف الإسمية، والتفسير لإبهام الذات، وهو تعريف ببعض أوصاف التمييز لا بكل الأوصاف الموضحة لمدلوله على التمام، لذلك عرفه النحاة بأوصاف أخرى ليتم بيانه، كتعريف ابن هشام له بـ:"اسم نكرة، بمعنى من، مبين لإبهام اسم أو نسبة"[1]. فأضاف كون الاسم المميز (نكرة، بمعنى من)، (مبين لإبهام النسبة) كما هو مبين لإبهام الاسم، أي الذات.

"وفي هذا الحد قصور لأن التمييز ليس منحصرا في مفسر المبهم من الذوات"[2]؛ لبيان ما قبله من إجمال يشمل نوعي التمييز وهما المبين إجمال ذات والمبين إجمال نسبة.

فالمبين إجمال الذات: هو الواقع بعد المقادير وهي الممسوحات نحو: له شبر أرضا. والمكيلات نحو: له قفيز برا. والموزونات نحو: له منوان عسلا وتمرا. والأعداد نحو: عندي عشرون درهما وهو منصوب بما فسره وهو شبر وقفيز ومنوان وعشرون.

والمبين إجمال النسبة: هو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول نحو طاب زيد نفسا ومثله: (واشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبَا) مريم: (4)، وغرست الأرض شجراً"[3]. أي بالشجر لا بغيره، وفي الآية أفهم التمييز أن اشتعال الراس بالشيب لا بالنار كما قد يُتوهم.

و"غاية الأمر أن الذات إما مذكورة أو مقدرة. وإنما عبروا عن الثاني بتمييز النسبة نظرا للظاهر. قال الدماميني لأن النسبة في الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم، إنما الإبهام في المتعلق الذي ينسب إليه الطيب في الحقيقة إذ يحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرهما فالتمييز في الحقيقة إنما هو لأمر مقدر يتعلق بزيد"[4].

قوله: (المفسّرُ لِمَا آنبهمَ من الذوات). قال ابن الحاجب في الأماليً: "ليس التمييز في الحقيقة رفعاً لأنه اللفظ الذي حصل عنه هذا الرفع المراد. وإنما يغتفر النحويون مثل ذلك

(1) أوضح المسالك: ابن هشام: 295/2.
(2) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 106.
(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 287/2.
(4) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 289/2.

لكونه معلوماً. إما على معنى لفظ رفع الإبهام أو رافع الإبهام أو ما أشبه ذلك، أو لأن الغرض ذكر ما يتميز به باعتبار المدلولات، إذ كان هو المقصود في التحقيق"[1].

لم يذكر المصنف قيد: (نكرة)، و(فضلة)؛ (نكرة) ليكون فصلا مخرجا لنحو (زيدٌ حسنٌ وجهَهُ)"[2]. وقد ذكر هذا القيد كثير من النحاة[3]. ولعله بالأهمية بمكان ؛ لكونه وصفا مبينا لنوع التمييز.و(فضلة) مخرج لنحو قائم من (زيد قائم) فإنه اسم نكرة ولكنه ليس فضلة[4]. واستغنى عنه المصنف، بالحكم (النصب)، فلا يرد على التعريف.

وهو تعريف غير جامع من ناحية أن التمييز كما هو لرفع ابهام الذات، هو كذلك لرفع ابهام النسبة أو توهمها، إضافة إلى ما يلاحظ عليه، من تضمن الحكم، وإن كان لا بأس به عند النحاة. ويعتذر له بقصد التبسيط، والتدرج في التعليم.

المجرورات: (الإضافة)

- حدُّ الإضافة:

نسبةٌ تقييديةٌ بينَ اسمين، تُثبتُ لثانيهما الخفضَ أبداً.

الإضافة من "أضفت الشيء إلى الشيء أي أملته"[5]. وأسندته إليه.

عرّف المصنف الإضافة كما جاءت في حاشية الصبان مع إبدال مصطلح (الخفضَ) بمصطلح (الجر)[6]؛ لأن الجر من تعبير البصريين، والكوفيون يعبرون عنه بالخفض.

وتسمى التكملة الجزئية التي تلازم الجر دائمًا: المضاف إليه. ويسمى اللفظ الذي قبلها، والذي جاءت لتقييده، وتحديد مدلوله: المضاف. ويطلق عليهما معًا: (المتضايفان)، والإضافة هي الصلة المعنوية الجزئية التي بين المتضايفين، وهما: المضاف، والمضاف إليه"[7]. حيث أن كلا منهما يمكمل الآخر فهما كالشيء الواحد.

وأخصَر ما عُرّفت الإضافة به: "ضمُّ اسم إلى آخر"[8].

---

(1) أمالي ابن الحاجب: 474/1.
(2) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 463/2.
(3) ينظر: اللمحة: ابن الصائغ: 402/1. و: متن قطر الندى: ابن هشام: 18. و: أوضح المسالك: ابن هشام: 295/2. و: أسرار العربية: الأنباري: 153.
(4) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 464/2.
(5) لسان العرب: ابن منظور: 210/9.
(6) ينظر: حاشية الصبان: الصبان: 356/2.
(7) النحو الوافي: عباس حسن: 2/3.
(8) إيناس الناس: خنفر: 48.

وعُرّفت الإضافة بعدة آساليب، منها:

تعريفها بالوصف

كما قال الجوجري: "ضم كلمة إلى أخرى منزلة من الأولى منزلة التنوين مما قبله"[1].

فِهي: "اسناد اسْم الى غَيره على تَنْزِيل الثَّانِي من الأول منزلَة تنوينه، أَو مَا يقوم مقَام تنوينه وَلِهَذَا وَجب تَجْرِيد الْمُضَاف من التَّنْوِين فِي نَحْو غُلَام زيد وَمن النُّون فِي نَحْو غلامي زيد وضاربي عَمْرو قَالَ الله تَعَالَى: (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) المسد:(1). (إِنَّا مُرْسِلُوالنَّاقَةِ) القمر:(27). وَذَلِكَ لِأَن نون الْمثنى وَالْمَجْمُوع على حَده قَائِمَة مقَام تَنْوِين الْمُفْرد"[2]. فالنون في: المحمدانِ، تحل محل التنوين في: محمد.

تعريفها بالوصف والحكم

قال الغلاييني،هي: "نِسبةٌ بينَ اسمين، على تقديرِ حرفِ الجر، توجِبُ جرَّ الثاني أبداً"[3]؛ فالشطرين الأولين وصف للإضافة، والأخير الحكم الذي يحدثه الجزء الأول في الثاني.

تعريفها بالوصف، وبما تفيده

من ذلك ما أورده الأفغاني في موجزه، في انها: "نسبة بين اسمين ليتعرف أولهما بالثاني إن كان الثاني معرفة، أو يتخصص به إن كان نكرة"[4].

وإضافة الاسم إلى الاسم "كقولك: غلام زيد، فالغلام مضاف وزيد مضاف إليه، والغرض بالإضافة التخصيص والتعريف، ولهذا لا يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه لأنه لا يعرف نفسه، فلو عرفها لما احتيج إلى الإضافة"[5].

والمضاف هو: "الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضا له، بمعنى في إن حَسُن تقديرها وحدها، وبمعنى من، إن حسُن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وبمعنى اللام تحقيقا أو تقديرا فيما سوى ذينك"[1].

---

(1) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 569/2.
(2) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 420.
(3) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 205/3.
(4) الموجز في قواعد اللغة العربية: الأفغاني: 341.
(5) لسان العرب: ابن منظور: 210/9.

فالْإِضَافَة فِي الْكَلَام على ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا ضم اسْم إِلَى اسْم هُوَ غَيره بِمَعْنى اللَّام، وَالْآخر هُوَ ضم اسْم إِلَى اسْم هُوَ بعضه بِمَعْنى من الأول مِنْهُمَا.

محترزات التعريف

قوله: (نسبةٌ) والمراد بها: "الإسناد والحكم"[2]. وهي "جنس يشمل جميع التراكيب"[3]. التي تقوم على نسبة أمر لأمر(الإسناد)، وإثبات وصف له (الحكم).

قوله: (تقييدية) ومعنى كون الإضافة تقييدية: "أنها نسبة جزئية؛ الغرض منها تقييد المضاف بالمضاف إليه، وإيجاد نوع من القصر والتحديد له بعد أن كان عاما مطلقا. هذا، ولا يكون المصاف إلا اسما؛ لأن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين والذي -أي التنوين- هو من صفات الأسماء، ولأن الغرض من الإضافة تعريف المضاف. والفعل لا يتعرف، فلا يكون مضافا؛ وكذلك المضاف إليه، لا يكون إلا اسما؛ لأنه محكوم عليه، ولا يحكم إلا على الأسماء"[4].فالتكملة في الإضافة تسمى: "القيد، وهي: المضاف إليه، ولا بد أن يسبقه: المضاف، وكلاهما لا بد أن يكون اسمًا واحدًا، وقد يكون المضاف إليه" جملة بمنزلة وتسمى: لفظية، أو مجازية"[5].

وخرج بالتقييدية الإسنادية نَحْو زيد قَائِم وَبِمَا بعده نَحْو قَامَ زيد وَلَا ترد الْإِضَافَة إِلَى الْجمل لِأَنَّهَا فِي تَأْوِيل الِاسْم"[6]. فهو"مخرج للمبتدأ والخبر"[7]. وكذا الفعل والفاعل.

قوله: (بين اسمين): مخرجة للنسبة الواقعة بين الاسم والفعل"[8]، في: قام زيد؛ فهي نسبة بين فعل واسم، لا اسمين، فـ"المضاف لا بُدّ أن يكون في جميع حالاته اسما يعرب على حسب الحاجة، ولا يصح أن يكون فعلًا، أو حرفًا، أو جملة"[9].

قوله: (تثبتُ لثانيهما الخفضَ أبداً) وهذا بيان لمقتضى اَلإضافة، فهي مقتضية لجر الثاني لزوما. "والجرُّ إنما يكون بالإضافة، وليست الإضافةُ هي العاملة للجرّ، وإنّما هي

(1) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 155.
(2) أوضح المسالك: ابن هشام: 70/3.
(3) إرشاد السالك: ابن قيم الجوزية: 473/1.
(4) أوضح المسالك: ابن هشام: 70/3.
(5) النحو الوافي: عباس حسن: 2/3.
(6) همع الهوامع: السيوطي: 500/2.
(7) إرشاد السالك: ابن قيم الجوزية: 473/1.
(8) نفسه: 473/1.
(9) النحو الوافي: عباس حسن: 2/3.

المقتضيةُ له. والمعني بالمقتضِي ها هنا أنّ القياس يقتضي هذا النوعَ من الإعراب، لتقع المخالَفةُ بينه وبين إعرابِ الفاعل والمفعول، فيتميّزَ عنهما، إذ الإعرابُ إنّما وُضع للفرق بين المعاني. والعامل هو حرفُ الجرّ"[1].

وهذا القيد "مخرج للنعت والمنعوت، ونحوهما من التابع ومتبوعه"[2]. لأنها تكون على حسب متبوعها، وتتبعه في جميع حالات الإعراب، ولا تلزم الجر أبدا أي دائما.

ما يلاحظ على التعريف

تابع المصنف الكوفيين في استعمال مصطلح (الخفض)، بدل (الجر)، وهذا امر سائغ عندهم بل متداول في كتابات النحاة، كما فعل ابن آجروم، في بيان مميزات الإسم فقال: "فالاسم يُعرَفُ: بالخَفضِ، والتنوينِ، ودخولِ الألف واللام، وحروفِ الخَفضِ، وهي: مِن، وإلى..."[3]. وغيره كثير[4]، فلا مانع من استعمال بعض علماء المذهب مصطلحات مذهب الآخر، وخآصة إذ اشتهرت.

استعمل المصنف لفظ (أبداً)*، واستعمال لفظ (دائما)* أولى في هذا السياق؛ من ناحية دلالة لفظ (دائما) على الدوام والثبات والاستقرار، ولعل هذا ما جعل عباس حسن، يختار هذا اللفظ عند تعريفه للإضافة، فقال: "ويقول النحاة في تعريفها: إنها نسبة تقييدية بين اسمين، تقتضي أن يكون ثانيهما مجرورًا دائمًا"[5].

ولفظ (أبداً) ارتباطه بالزمن أقرب منه لمدلول الثبات، وإن كان من ظلال معنى الأبد. ولعله تابع النحويين في استعمال هذا اللفظ في عدة مواطن[6]، لنفس مراد المصنف.

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 123/2.
(2) إرشاد السالك: ابن قيم الجوزية: 473/1.
(3) متن الآجرومية: 5.
(4) ينظر: الجمل: الخليل: 193-199-210... و: المقتضب: بالمبرد: 1/248-254-260... و: شرح الكافية: ابن مالك: 226/1- 824/2...
* "(أَبَدَ) الْهَمْزَةُ وَالْبَاءُ وَالدَّالُ يَدُلُّ بِنَاؤُهَا عَلَى طُولِ الْمُدَّةِ". مقاييس اللغة: ابن فارس: 34/1. فـ"(الْأَبَد) الدَّهْر (جمع) آباد وأبود وَيُقَال لَا أفعل ذَلِك أَبَد الآبدين وأبد الآباد مدى الدَّهْر وَفِي الْمثل طَال الْأَبَد على لبد يضْرب للشَّيْء يعمر ويمر عَلَيْهِ دهر طَوِيل.. (أبدا) ظرف زمَان للمستقبل يسْتَعْمل مَعَ الْإِثْبَات وَالنَّفْي وَيدل على الِاسْتِمْرَار نَحْو {خَالِدين فِيهَا أبدا}". المعجم الوسيط: 2/1.
* "(دَوَمَ) الدَّالُ وَالْوَاوُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى السُّكُونِ وَاللُّزُومِ. يُقَالُ دَامَ الشَّيْءُ يَدُومُ، إِذَا سَكَنَ". مقاييس اللغة: ابن فارس: 315/2.
(5) النحو الوافي: عباس حسن: 2/3.
(6) ينظر: المفصل: الزمخشري. و: اللباب: العكبري: 363/1. و: شرح المفصل: ابن يعيش: 60/2.

وتعريف المصنف للإضافة بهذه الصيغة تعريف بالوصف (نسبةٌ تقييدية بينَ اسمين) والحكم (تثبتُ لثانيهما الخفضَ أبداً) وهذا شيء محبّذ في التعاريف النحوية، لا المنطقية. فالوصف يُحدّد الماهية، والحكم يستعان به في كمال التصور للمصطلح.

الموصولات: (الموصول الإسمي - الموصول الحرفي)

- حدُّ الموصولِ الاسمّي:

ما افتقرَ أبداً إلى عائدٍ أو خلَفِهِ، وجُملةٍ صريحةٍ أو مُؤوَّلة.

وسمي موصولًا؛ لأن الجملة أو ما يقوم مقامها توصل به، ولذلك "فهو موصول بها، أو: هي موصولة به، وسميت لهذا: صلة وبها تتعرف الموصولات الاسمية"[1].

وإذا أطلق الموصول فـ "المراد الاسمي، لأنه المتبادر عند الإطلاق. والظاهر أن إطلاقه على الحرفي مجاز، بدليل لزوم التقييد، ولو سُلِّم أن إطلاقه عليهما على السواء فقرينة ذكره في المعارف التي هي أحد قسمي الأسماء ترجح إرادة الاسمي دون الحرفي"[2]؛ لذلك يرى البعض عدم الحاجة إلى إضافة الاسميّ إلى الموصول؛ "بقرينة عدم ذكره الحرفي[3]، إلا أن ذكره أولى لرفع الالتباس، أو الحاجة للتساؤل عند المتعلم.

وعرّفه ابن مالك في التسهيل بهذا اللفظ، بزيادة (غير طلبية ولا انشائية) فقال: "ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا انشائية"[4]، ونقله عنه كثير من النحاة[5].

وعرّفه الجَوجَري، بـ: "ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية، أو ظرف أو مجرور تامّين، أو وصف صريح، وإلى عائد أو خَلَفه"[6]، وكذا ابن هشام[7]، وتابعه الكرمي[8].

وحده ابن الحاجب بقوله: "ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد"[9].

---

(1) النحو الوافي: عباس حسن: 341/1.
(2) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 301/1.
(3) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 212/1.
(4) تسهيل الفوائد : ابن مالك: 33.
(5) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 126/1. و توضيح المقاصد: المرادي: 187/1.
(6) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 301/1.
(7) ينظر: شرح شذور الذهب: ابن هشام: 183.
(8) ينظر: دليل الطالبين: الكرمى: 33.
(9) الكافية: ابن الحاجب: 34.

وقيل لا حاجة إلى ذكر حدّ للموصول؛ لأنه "محصور بالعهد، فاستغنى بذلك عن الحد، كما في اسم الإشارة[1]. فالموصولُ الاسميُّ محصورٌ بالعدِّ. فلم يحتجْ إلى حدٍّ[2]. فَمِنْهُ الَّذِي للمفرد الْمُذكر عَاقِلا كَانَ أَو غَيره وَالَّتِي للمفرد الْمُؤَنَّث...

ويتبين من النصوص السابقة أن ما يطلق عليه "الموصول" في النحو يتوافر له الصفات الثلاثة الآتية متكاملة:

أ- أن يكون كلمة منطوقة من نوع الاسم.

ب- أن تكون له صلة تتصل به، فتبين المقصود منه وتحدد معناه.

ج- أن تشتمل هذه الصلة على ضمير عائد على اسم الموصول؛ يربط جملة الصلة به.

تلك هي المكوّنات الأساسية لتحقق الموصول نحويًّا، وهي مرة أخرى باختصار "اسم الموصول، صلة الموصول، العائد على الموصول"[3].

محترزات التعريف

قوله: (ما افتقرَ) أي: احتاج، ويدخل فيه كل ما يفتقر في تمام معناه إلى غيره.

قوله: (أبدا) احترز به "من النكرة الموصوفة بجملة، فإنها حال وصفها بها لتفتقر إليها وإلى عائد، لكن لا يصدق أنها مفتقرة إليها أبدا"[4]، لكن الموضع بالأصالة لمفرد، وتؤول الجملة به، ويغني ذكره عنها، فالافتقار إلى ما تؤول به لا إليها، وإن صدق في الظاهر أنها مُفْتقرٌ إليها، فلا يصدق على الافتقار إليها أنه كائن أبدا. بخلاف الجملة الموصول بها فإن الافتقار إليها كائن أبدا عند ذكر الموصول، وإذا وقع موقعها ظرف أو حرف جر وجب تعليقه بفعل مسند إلى ضمير الموصول"[5].

قوله: (إلى عائد) و"هو الضمير"[6]. واحترز بالعائد من: "حيث وإذ وإذا، فإنها أسماء تفتقر إلى جملة لكنها مستغنية عن عائد"[7]. ولا تفتقر إليه.

---

(1) توضيح المقاصد: المرادي: 416/1.
(2) همع الهوامع: السيوطي: 319/1.
(3) النحو المصفى: محمد عيد: 166.
(4) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 212/1.
(5) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 186/1.
(6) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 212/1.
(7) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 186/1. وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 212/1.

قوله: (أو خلفه) وخلفه هو الاسم الظاهر"[1]، وأشار به إلى"الربط بالظاهر الذي هو الموصول في المعنى نحو قولهم: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري أي عنه"[2].

وأشار "إلى أن العائد قد يغني عنه قرينة تدل عليه، أو ظاهر يقوم مقامه كقوله: وأنت الذي في رحمة الله أطمع. أراد: وأنت الذي في رحمته أطمعُ"[3].

قوله: (وجملة صريحة) فإن كانت جملة فسواء كانت اسمية أو فعلية فشرطها أن تكون خبرية"[4]. مثل قولُك: "الذي يأتيني فله درهمٌ، وقول الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ﴾ البقرة: (274).

قوله: (أو مؤولة) بالصريحة، وهذا"من باب الحذف والإيصال أي مؤول بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه في معناها كما في صلة (أل) أو تقديرها قبله، كما في الظرف والجار والمجرور"[5]، والمراد بالمؤولة ثلاثة: "الظرف والجار مع المجرور، والصفة الصريحة. في نحو: "الضارب"[6]؛ فالصلة إما أن تكون: "جملة أو ظرفا أو مجروراً أو صفة صريحة.

وهذا الحد يشمل نوعي الاسمي؛ أي النص والمشترك، فإن كلا منهما مفتقر لما ذكر من الصلة والعائد"[7]. فالخاصُّ: "الذي، والتي، واللذان، واللتان، والذين، والألى، واللائي، واللاتي. والمشترك: مَنْ، وما، وأيْ، وذو في لغة طيء، وذا بعد مَنْ أو ما الاستفهاميتين، و(ألْ) في وصفٍ صريحٍ كـ : الضارب والمضروب"[8].

ما يلاحظ على التعريف

عنون المصنف للتعريف بمصطلح "المَوْصُولُ الاسْمي؛ ليخرج بقيد (الاسْمي) الموصول الحرفي[9]، ولأنه سيعقبه في الذكر مباشرة.

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 212/1.
(2) نفسه: 212/1.
(3) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 186/1-187.
(4) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 301/1.
(5) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 212/1.
(6) توضيح المقاصد: المرادي: 416/1.
(7) شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 301/1.
(8) دليل الطالبين: الكرمى: 33.
(9) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 126/1

قوله: (ما افتقرَ) إتيانه بـ: (ما)، بدل (اسم) فيه نظر؛ لأنه إتيان بلفظ عام، بدل معين (الجنس القريب)، والأولى أن يصدره، بـ (كل اسم)"[1] كما فعل الوقاد.

قوله: (أبدا)، بدل (دائما)*؛ التي تفيد الاستمرار والثبات وهو الأوفق هنا. أما الأبد فهو لطول المدة. وهذا جريا على عبارة التسهيل، وتابعه كثير عليها، مبينين ذلك بقولهم: كذا حده في التسهيل، أو قال في التسهيل[2].

وكان بالإمكان الاستغناء على لفظة (أبدا) أو دائما، كما فعل غيره[3]. فالإتيان بها ليس ضروري، وإنما هو للتاكيد.

الوارد في النسخة التي اعتمدتها وجملة (تصريحية) بدل (جملة صريحة)"[4]. وهذا خطأ لفظي بلا شك، ولا أظنه إلا خللا في الطباعة.

لم يذكر المصنف وصف الجملة، بكونها: (غير طلبية ولا إنشائية) كما في التسهيل[5]، وعلل الإتيان به، بقوله: "لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للمحصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهي أحرى بألا يتحصل بها وضوح غيرها، وأما الإنشائية فإن حصول معناها مقارن لحصول لفظها، فلا يصلح وقوعها صلة، لأن الصلة مُعَرِّفة، والموصولُ مُعَرَّف، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه"[6].

لم يصف المصنف (جملة صريحة) التي تأتي صلة للموصول بكونها (معهودة) قال ابن قاسم: "وإلا لم تصلح للتعريف"[7].

والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، قال في التسهيل: "وذلك غير لازم"[8]؛ لأن الموصول قد يراد به معهود، فتكون صلته معهودة، كقوله تعالى: (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ) الأحزاب:(37)؛ الذي هو (زيد) بن

---

(1) شرح التصريح : الوقاد: 149/1.

* وقد تقدم التعليق على هذا، وبيان معنى الأبد والدهر في تعريف التمييز، المتقدم.

(2) ينظر: توضيح المقاصد: المرادي: 416/1. و: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 126./1. و: حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 212/1.

(3) ينظر: شرح شذور الذهب: الجَوجَري: 301/1. و: دليل الطالبين: الكرمى: 33. و: شرح شذور الذهب: ابن هشام: 183.

(4) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 103.

(5) ينظر: تسهيل الفوائد: ابن مالك: 33.

(6) نفسه: 187/1.

(7) شرح حدود النحو: ابن قاسم: 103.

(8) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 187/1.

ثابت. وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى: (كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً) البقرة: (171). وقد يُقْصدُ تعظيمُ الموصول فتبْهم صلته، كقول الشاعر*:

فإنْ أستطعْ أغلبْ وإنْ يَغْلب الهوى ... فمثلُ الذي لاقيْتُ يُغْلَبُ صاحبُه[1]

والشاهد في البيت "(الذي لاقيت) قال السيوطي: وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته"[2]. أي الأصل: الذي لاقيته.

والتعريف جامع مانع، سهل العبارة على العموم، لم يُكثر فيه من الفصول والأوصاف. إلا ما ورد من الاعتراضات أجيب على أغلبها.

- حدُّ الموصول الحرفيّ:

ما أُوِّل مع ما يليه بمصدرٍ. ولم يحتجْ إلى عائد.

وهذا نفس تعريف ابن مالك للموصول الحرفي في التسهيل[3]، وتابعه عليه المرادي في توضيح المقاصد[4]، والجرجاويّ في شرح التصريح[5].

وقريب من تعريف المصنف للموصول الحرفي جاء تعريفابن هشام: مع إبدال (مع ما يليه) بـ:(مع صلته)، ولم يذكر (ولم يحتجْ إلى عائد) فقال: "كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر"[6]، وتابعه عليه كثيرون[7]، وأضاف الكفوي على ما تقدم: "وَلَا أَن تكون صلته جملَة خبرية، وصلَة الْمَوْصُول صفة فِي الْمَعْنى"[8]، ولعلّتعريف الكفوي أطول ما عُرّف به الموصول الحرفي.

---

* "البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ص 73". المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ - 1996م: 181/1.
وينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم: اليوسي الحسن بن مسعود بن محمد أبو علي نور الدين، تح: محمد حجي، محمد الأخضر، الشركة الجديدة دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1401 هـ - 1981م: 243/1.

(1) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 187/1.

(2) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»: شُرَّاب محمد بن محمد حسن، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1427 هـ- 2007م: 185/1.

(3) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 33.

(4) ينظر: توضيح المقاصد: المرادي: 87/1.

(5) ينظر: شرح التصريح: الوقّاد: 148/1.

(6) أوضح المسالك: ابن هشام: 143/1.

(7) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 164/1. و: حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 254/1.و: همع الهوامع: السيوطي: 314/1. و: موصل الطلاب: الوقاد: 55.

(8) الكليات: الكفوي: 860.

محترزات التعريف

قوله: (ما أُوِّل) أي "بالقوة والصلاحية وإن لم تؤول بالفعل"[1]. ويتناولكل مؤوّل. فيدخل فيه: "صه، أي سكوتا ونحوه، فإنه يؤول بمصدر معرفة إن لم ينون، وبمصدر نكرة إن نون. ويتناول أيضا الفعل المضاف إليه نحو: حين قمت، فإن معناه: حين قيامك. ويتناول أيضا نحو: هو، من قوله تعالى: (هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) المائدة: (8). فإنه بمعنى العدل"[2].

قوله: (مع ما يليه بمصدرٍ) للاحتراز مما يدخل في قوله: (ما أُوِّل). "فإن هذه الأشياء مؤولة بمصادر لا مع شيء يليها، بخلاف الحروف الموصولة فإنها تؤول بمصادر مع ما يليها من صلاتها"[3]. كـ (الَّذِي) "مَبْنِيّ لأجل أَنه نَاقص، إِذْ لا يفيد إِلَّا مَعَ صلته فَهُوَ كبعض الْكَلِمَة، وَبَعض الْكَلِمَة يكون مبنيًا"[4]. فهو محتاج إلأى ما يتمم معناه.

قوله:(ولم يحتجْ إلى عائد) نفي وذلك لما كان (الذي) قد يوصف به مصدر ثم يحذف المصدر ويقام هو مقامه، فيصدق عليه حينئذ أنه مؤول مع ما يليه بمصدر، مع أنه ليس من الحروف الموصولة، احترزت منه بعدم الاحتياج إلى عائد، فإن (الذي) الموصوف به مصدر على ما قدر لا يستغني عن عائد، ومثال ذلك قوله تعالى: **(**وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا**)** التوبة: (69) أي كالخوض الذي خاضوه، فحذف الخوض وأقيم الذي مقامه، وحذف العائد إلى الذي لأنه منصوب متصل بفعل"[5]. فهو يؤول مع ما يليه بمصدر لكنه يحتاج إلى العائد.

فكل من الموصول "الاسمي والحرفي مفتقر إلى صلة، والفرق بينهما أن الاسمي يفتقر إلى عائد، والحرفي لا يفتقر إليه"[6]، ويسبك الموصول الحرفي مع صلته سبكاً ينشأ عنه مصدر يسمى: المصدر المسبوك، أو المؤول، ويعرب على حسب الجملة، ولا تحتاج صلته إلى عائد، بخلاف الاسمي.

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 254/1.
(2) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 188/1.
(3) نفسه: 188/1.
(4) الكليات: الكفوي: 164.
(5) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: 188/1.
(6) توضيح المقاصد: المرادي: 417/1.

ما يلاحظ على التعريف

قول المصنف في أول تعريف الموصول الحرفي: (ما أُوِّل)، الأولى منه قولهم فيه: (كل حرف أول) كما عرفه ابن هشام، وغيره[1]، لأنه جنس قريب، بخلاف (ما)، وأوضح في الدلالة على معناه، ولعل المصنف اعتمد في بيانه بـ(ما أُوِّل) على أن المصطلح يسمى الموصول الحرفي، وهروبا من التكرار، بقولنا: الموصول الحرفي: كل حرف...

قوله: (كل حرف...) اعترض على هذا الضابط بشموله همزة التسوية. "وأجيب بأن المؤوّل بالمصدر ما بعدها لا هو معها... ومقتضى كلامه حرفية الذي المصدرية وهو أيضًا كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح عن الرضي أنه قال لا خلاف في اسمية الذي المصدرية على القول بمجيئها مصدرية"[2].

قوله: (ما أُوِّل مع ما يليه)، أي ما اتصل وهي صلته: فلو قال: (أول مع صلته)؛ لكان أوضح وأخصر. و"المراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ففي التعريف دور"[3]؛ لأن ذكر الصلة في التعريف لازم.

والتعريف في مجمله جيّد؛ صياغة واسلوبا.

- حدُّ الصفةِ:

ما دل على معنى وزمان.

عرف الشريف الجرجاني الصفة، بـ: "الِاسْمُ الدَّالُّ عَلَى بَعْضِ أَحْوَالِ الذَّات"[4]، والزمخشري المفصل على هذا النحو[5]. ولم اعثر على من عرّف الصفة بهذا التعريف. ولم يتعرض ابن قاسم لحدّ الصفة في شرحه لحدود الأبذي.

قال الزمخشري الصفة: "هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق"[6]، وأضاف الشريف الجرجاني: "وهي الأمَارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها"[1].

---

(1) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام: 143/1. و: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 164/1. و: حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 254/1.و: همع الهوامع: السيوطي: 314/1. و: شرح التصريح: الوقاد: 148/1.
(2) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 254/1.
(3) نفسه: 254/1.
(4) التعريفات: الشريف الجرجاني: 133.
(5) ينظر: المفصل: الزمخشري: 149.
(6) المفصل: الزمخشري: 149.

وقوله: "الاسم الدالّ على بعضِ أحوالِ الذات. تَقْرِيبٌ، وليس بحَدّ على الحقيقة، لأنّ الاسم ليس بجِنْس لها، ألا ترى أنّ الصفة قد تكون بالجملة والظرفِ، نحوِ: مررت برجل قام، ومررت برجلٍ أبوه قائمٌ، وبرجل في الدار، ومن الكِرام. فقولُنا: لَفْظٌ أسدّ؛ لأنّه يشمَل الاسمَ والجملةَ والظرفَ"[2].

وقوله: "الدال على بعضِ أحوالِ الذات، لا يكفِي فَصْلاً. ألا ترى أنّ الخبر دالٌّ على بعض أحوال الذات نحوَ: زيدٌ قائمٌ، وإنّ زيدًا قائمٌ، وكان زيدٌ قائمًا. فإن أضاف إلى ذلك الجَارِي عليه في إعرابه، أو التَّابعَ له في إعرابه، استقام حَدًّا، وفَصَلَه من الخبر، إذ الخبرُ لا يتبَع المُخْبَر عنه في إعرابه"[3].

وقال بعضهم "ما دل على معنى زائد على الذات محسوس كالأبيض أو معقول كالعلم"[4]. مما يكون أوصافا للذات، وهذا ما يفرقون به بين الذات والصفة.

وهل يريد المصنف بالصفة هنا (الصّفة المشبهة باسم الْفَاعِل)، وَهِي: "الصّفة المصوغة لغير تَفْضِيل لإِفَادَة نِسْبَة الْحَدث إِلَى موصوفها دون افادة الْحُدُوث مِثَال ذَلِك حسن فِي قَوْلك مَرَرْت بِرَجُل حسن الْوَجْه فَحسن صفة لِأَن الصّفة مَا دلّ على حدث وَصَاحبه"[5]. وهذا بعيد؛ لأن الصّفة المشبهة باسم الْفَاعِل لا يستفاد منها معنى الزمن.

ولعل أقرب ما يفهم منه انه يريد: (اسم الفاعل، واسم المفعول) فهُما: صفةُ ما كان مأخوذًا من الفعل؛ كـ(ضارب، ومضروب)، وما أشبههما من الصفات الفعليّة؛ وأَحْمَرَ وأَصْفَرَ، وما أشبههما من صفات الحِلْية؛ وبَصْريّ، ومَغْرِبيّ، ونحوهما من صفات النسبة، كلُّ هذه صفاتٌ تعرفها بأنّها جاريةٌ على الموصوفين، ومثالُ جَرَيانها قولك: هذا رجلٌ ضارب، ومضروبٌ، وكذلك الباقي"[6].

والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الأسم. ويقال إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف.وقد تجيء مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف

(1) التعريفات: الشريف الجرجاني: 133.
(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 232/2.
(3) نفسه: 232/2.
(4) التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي: 217.
(5) شرح قطر الندى: ابن هشام: 277.
(6) شرح المفصل: ابن يعيش: 92/1.

الجارية على القديم سبحانه. أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير، كقولك: فعل فلان الفاعل الصانع كذا. وللتأكيد كقولهم: أمس الدابر، وكقوله تعالى: **(نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)** الحاقّة:(13)"[1].

الْفرق بَين الْوَصْف وَالصّفة

أَن الْوَصْف مصدر وَالصّفة فعله، "فَقيل صفة وَأَصلهَا وَصفَة فَهِيَ أخص من الْوَصْف لِأَن الْوَصْف اسْم جنس يَقع على كَثِيره وقليله، وَالصّفة ضرب من الْوَصْف مثل الجلسة والمشية وَهِي هَيْئَة الْجَالِس والماشي وَلِهَذَا أجريت الصِّفَات على الْمعَانِي فَقيل العفاف وَالْحيَاء من صِفَات الْمُؤمن وَلَا يُقَال أَوْصَافه بِهَذَا الْمَعْنى؛ لِأَن الْوَصْف لَا يكون إِلَّا قولا وَالصّفة أجريت مجْرى الْهَيْئَة وَإِن لم تكن بهَا فَقيل للمعاني نَحْو الْعلم وَالْقُدْرَة صِفَات لِأَن الْمَوْصُوف بهَا يعقل عَلَيْهَا كَمَا ترى صَاحب الْهَيْئَة على هَيْئَة وَتقول هُوَ على صفة كَذَا وَهَذِه صِفَتك كَمَا تَقول هَذِه حليتك وَلَا تَقول هَذَا وصفك"[2]. فالوصف ينبئ بالإحاطة بالشيء، والصفة بيان لشيء من مما تتصف به الذات.

الفرق بين الصفة والنعت

اختلف العلماء في الصفة والنَّعْت، فقيل: هما "شيء واحدٌ، وقد ذهب بعضُهم إلى أنّ النعت يكون بالحِلْية، نحو: طويل، وقصير، والصفةَ تكون بالأفعال، نحو: ضارب وخارج. فعلى هذا يقال للبارىء سُبحانَه: موصوفٌ، ولا يقال له منعوتٌ، وعلى الأوّل هو موصوفٌ ومنعوتٌ"[3].

والصفةُ لفظٌ يتبع الموصوفَ في إعرابه تَحْلِيَةً وتخصيصًا له بذِكْرِ معنًى في الموصوف، أو في شيء من سَبَبه، وذلك المعنى عَرَضٌ للذات لازمٌ له.

محترزات التعريف

قوله: (ما دل) يدخل فيه كل لفظ دال على معنى، فهو كالجنس.

قوله:(على معنى وزمان) أي مجموع امرين معا، فيخرج به "الاسم الذي يدل على معنى فقط"[4]. مجردا عن الزمن.

---

(1) المفصل: الزمخشري: 149.
(2) الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري: 31.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 232/2.
(4) شرح المفصل: ابن يعيش: 38/1.

وتخرج به "كان الناقصة التي هي عبارة عن الزمان"[1]، فقط. فـ(كان) النّاقصة مسلوبة الدّلالة على الحدَث –أي- إنّها مسلوبة أن تستعمل دالّة على الحدَث دلالة الأفعال التّامّة بنسبة معناها إلى مفرد، ولكن دلالة الحروف عليه، فسمّي ذلك سلْبًا لدلالته على الحدَث بنفسه"[2].

كَانَ النَّاقِصَة لَا دلَالَة فِيهَا على عدم سَابق وَلَا على عدم الدَّوَام، وَلذَلِك تسْتَعْمل فِيمَا هُوَ حَادث مثل: (كَانَ زيد رَاكِبًا) وَفِيمَا هُوَ دَائِم مثل: **(**وكَانَ الله غَفُورًا**)** النساء(96)"[3].

أَسمَاء الْفِعْل: وَذَلِكَ نَحْو (صهْ ومهْ ورويدَ ونزالِ) وكلّها أَسمَاء وَالدَّلِيل على ذَلِك أَشْيَاء أحدُها أَنَّها تدلُّ على معنى فِي نَفسهَا وَلَا تدلُّ على زَمَانه من طَرِيق الْوَضع"[4].

وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل.

ما يلاحظ على التعريف

يشتبه تعريف المصنف للصفة في لفظه، مع تعريف ابن السراج للفعل، بـ: "ما دل على معنى وزمان"[5]، وكذا ابن الوراق في علل النحو[6].

ويرَد على هذا الحدّ المصادرُ، وسائرُ الأحداثِ، لانّها تدلّ على معنًى وزمانٍ"[7]؛ فيصدق على الفاعل كما يصدق على سائر ما يدل على الحدث، إلا كان الناقصة على الخلاف. وذلك أنّ أكثر النحويين يضيف إلى ذلك الزمانَ المحصَّلَ.

وكان الأولى أن يضيف قيد (مبهم) إلى زمان "لأنّ زمن المصادر مبهم"[8]. فيقول فيه: (ما دل على معنى وزمان مبهم).

الجملة وأقسامها (باعتبار الوصف - باعتبار التسمية)

الجملة، كالصورة اللفظية، عنصر الكلام الأساسي. فبالجمل يتبادل المتكلمان الحديث بينهما، وبالجمل حصّلنا لغتنا، وبالجمل نتكلم، وبالجمل نفكر أيضا. الصورة اللفظية يمكن

(1) نتائج الفكر في النَّحو: السُّهَيلي: 52.
(2) اللمحة: ابن الصائغ: 575/2.
(3) الكليات: الكفوي: 747.
(4) اللباب: العكبري: 454/1.
(5) الأصول في النحو: ابن السراج: 38/1.
(6) ينظر: علل النحو: ابن الوراق: 275.
(7) شرح المفصل: ابن يعيش: 82/1.
(8) نفسه: 82/1.

أن تكون في غاية التعقيد، والجملة تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعا، فهي عنصر مطاط"[1]. و: "الوحدة الكبرى لأية مجموعة كلامية، هي الجملة"[2]. ولا يكون الكلام إلا بالجملة، فاللفظ المفرد وحده من غير ضميمة ظاهرة او مقدرة لا يُفهم المراد.

- حدُّ الجملة:

ما تركَّب من كلمتينِ فصاعداً، بشرطِ الإسنادِ، أفاد أم لم يفد.

وَالْجُمْلَة لُغَة جمَاعَة الشَّيْء قَالَ الزبيدِيّ: "والجُملَةُ، بالضمّ: جَماعَةُ الشَّيْء كَأَنَّهَا اشتُقَّت مِن جُمْلَة الحَبلِ لِأَنَّهَا قُوًى كثيرةٌ جُمِعَتْ فأَجْمَلَتْ جُمْلةً. وَقَالَ الرَّاغِب: واعتُبِر معنى الكَثْرةِ فقِيل لكُلِّ جَماعةٍ غيرُ منفصِلة: جُملَةٌ. قلت: وَمِنْه أَخذ النَّحويّون الجُملَة لِمُرَّكبٍ من كَلِمَتَيْنِ، أُسْنِدت إِحْدَاهمَا للأُخرى"[3]. فهي بمعنى الجمع والتركيب، لا غير.

وتعبير المصنف بـ(أفاد أم لم يفد) وكأنه يشير إلى الكلم، فقد عرفه بقوله: "ما رُكِّب من ثلاثِ كلماتٍ فصاعداً، أفاد، أم لم يُفِد"[4]، وزاد على التعريف بشرطِ الإسنادِ.

ويمكن تعريف الجملة بالصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات.

قال المخزومي: "الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات"[5]. ولا خلاف بين الصورة اللفظية والجملة إلا في أنه لما كانت الجملة حقيقة واقعية مشخصة، كانت معرضة لكل العوارض التي يستتبعها التحقق الواقعي"[6].

ويمكن أن يقال باختصار: إن الجملة وحدة الكلام، وإن الكلمة وحدة اللغة"[7].

وقد يطلق على الجملة: (المركب الاسنادي). قال عباس حسن: "والمُركبُ الاسنادي (ويُسمى جُملةً أيضاً) ما تألفَ من مَسندٍ ومُسندٍ إليه"[8]. ويكاد يكون هذا تعريف بالوصف

(1) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان:39.
(2) المدخل إلى علم اللغة: عبد التواب: 13.
(3) تاج العروس: الزَّبيدي: 238/28.
(4) الحدود: الآبذي: 436.
(5) في النحو العربي(نقد وتوجيه): مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1406هـ/1986م: 31.
(6) اللغة: فندريس: تع: الدواخلى: 101.
(7) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان: 39.
(8) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 13/1.

لا مصطلح؛ لأنه لا يشترط فيها غير الإسناد. ويمكن أن يقال باختصار: إن الجملة وحدة الكلام، وإن الكلمة وحدة اللغة"[1]. فبضم الكلمات تنشأ الجمل، وبالجمل نُعَبّر.

وعرفت الجملة بعدة صيغ، منها:

- "المبنية من مَوْضُوع ومحمول للفائدة"[2].
- "القولُ المركَّبُ، حَسُنَ السُّكوتُ عليه أم لا"[3].

فالجملة: "عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد؛ كقولك: زيد قائم، أو لم يفد؛ كقولك: إن يكرمني؛ فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه"[4].

أما تعريف الجملة بـ: "ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل"[5]. فعلى أن الجملة والكلام بمعنى واحد، ولهذا جاء هذا التعريف بعد العنوان: الكلام "أو: الجملة".

وتُعرَّف الجملة في مؤلفات بعض المحدثين* بأنها طريقة التلفظ التي تُكوّن معنى عامًّا في السياق الذي تكون فيه، ومن ثم فهي الملفوظ بين موقفين من مواقف النفس. وهذا التعريف غير مألوف في الكتب العربية ويقصد به أن الجملة هي التي تُفضي بمعنى عام والتي تنحصر بين وقفتين في سياق ممتد، وقد تتكون من أكثر من جملة بالمعنى النحوي، وتعني بالتركيز على التلفظ أي: الحكي. والأصح التركيز على المنطوق وليس على طريقة التلفظ"[6]. لأن المراد إيصال معنى يفيد من يتوجه إليه بالخطاب.

وعرّفها إبراهيم أنيس بأنها: "أقل قدر من الكلام يفيد معنى مستقلًّا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"[7].

---

(1) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان: 39.
(2) رسالة الحدود: الرماني: 68.
(3) المنهاجُ المختَصر: العنزي: 26.
(4) التعريفات: الشريف الجرجاني: 78.
(5) النحو الوافي: عباس حسن: 15/1.
* الإشارة إلى "محمد علي أبو حمده، صاحب كتاب فن الكتابة والتعبير، مكتبة الأقصى، عمان، 1981م: 132.
(6) فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه: الشنطي محمد صالح ،دار الأندلس للنشر والتوزيع، السعودية حائل، ط1422،5هـ/2001م، 64.
(7) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة: 276/277.

بين الجملة والكلام.

الْجُمْلَة عِنْد جُمْهُور النُّحَاة: "مصطلح نحوي لعلاقة إسنادية بَين اسْمَيْنِ أَو اسْم وَفعل تمت الْفَائِدَة بهَا أم لم تتمّ، وَلذَلِك فَهِيَ أَعم من الْكَلَام، وَالْكَلَام أخص مِنْهَا"[1]؛ فالْكَلَام "عبارَة عَمَّا اجْتمع فِيهِ أَمْرَانِ اللَّفْظ والإفادة"[2]. ولا تشترط الإفادة في الجملة، وَفصل ابْن هِشَام مفهوم الإفادة فِي الْجُزْء الثَّانِي من كِتَابه مُغنِي اللبيب فِي بَاب عقده للجملة، عنوانه شرح الْجُمْلَة وَبَيَان أَن الْكَلَام أخص مِنْهَا[3].

قال الوقّاد: "وَبَين الْجُمْلَة وَالْكَلَام عُمُوم وخصوص مُطلق وَذَلِكَ أَن الْجُمْلَة أَعم من الْكَلَام لصدقها بِدُونِهِ وَعدم صدقه بِدُونِهَا فَكل كَلَام جملَة لوُجُود التَّرْكِيب الاسنادي وَلَا ينعكس عكسا لغويا أَي لَيْسَ كل جملَة كلَاما لِأَنَّهُ يعْتَبر فِيهِ الإفادة بِخِلَافِهَا أَلا ترى أَن جملَة الشَّرْط نَحْو: قَامَ زيد من قَوْلك إِن قَامَ زيد قَامَ عَمْرو، تسمى جملَة لاشتمالها على الْمسند والمسند إِلَيْهِ، وَلَا تسمى كلَاما لِأَنَّهُ لَا يُفِيد معنى يحسن السُّكُوت عَلَيْهِ، لِأَن إِن الشّرطِيَّة أخرجته عَن صلاحيته لذَلِك لِأَن السَّامع ينْتَظر الْجَواب"[4]. الذي لا يتم إلا بجواب الشرط.

وذهبتْ طائِفةٌ أخرى إلى "أنَّ الجملةَ والكلامَ مُتَرادِفان"[5]. وممن أشار إلى ترادفهما: عباس حسن، في النحو الوافي بالترجمة لهما بـ: "الكلام "أو: الجملة"[6].

وَالصَّوَاب أَنَّهَا أَعم مِنْهُ إِذْ شَرطه الإفادة بِخِلَافِهَا وَلِهَذَا تسمعهم يَقُولُونَ جملَة الشَّرْط جملَة الْجَواب جملَة الصِّلَة وكل ذَلِك لَيْسَ مُفِيدا فَلَيْسَ بِكَلَام، وقال السيوطي انّ هذا هو الأَصَح لعدم اشْتراط الإفادة في الجملة[7].

وعدم التفرقة بين الجملة والكلام يعتبر خطأ، كما قال كمال بشر: "الخطأ الشائع في نظام الكلام، باستعمال المصطلح (الكلام) بدلا من (الجملة)؛ لأنه أعم، ويصدق على ما لا يصدق عليه تعريف الجملة عندنا وعند غيرنا على سواء"[1].

---

(1) المباحث المرضية: ابن هشام: 50.
(2) أوضح المسالك: ابن هشام: 33/1.
(3) ينظر: المباحث المرضية: ابن هشام: 50.
(4) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقاد: 31.
(5) دراسات في علم اللغة: كمال بشر: 263.
(6) النحو الوافي: عباس حسن: 15/1.
(7) ينظر: همع الهوامع: السيوطي: 55/1.

وَمن الْوَاضِح فِي ضوء مَا قرروه أَن الْجُمْلَة قد تكون مفيدة فتسمى كلَاما وَقد تكون غير مفيدة فَتكون إِذْ ذَاك عبارَة عَن علاقَة إسنادية بَين كَلِمَتَيْنِ وكل كَلِمَتَيْنِ أسندت إِحْدَاهمَا إِلَى الْأُخْرَى فَإِذا أفادتا معنى يحسن السُّكُوت عَلَيْهِ كَانَتَا جملَة وكلاما وَإِذا لم تفيدا كَانَتَا جملَة فَحسب"[2]. ومبنى الاختلاف بين الجملة والكلام، أن الكلام تشتَرطُ فيه الإِفَادة والجُمْلَةُ لا تُشتَرط فيها الإِفَادَة، فالجملة على هذا أعمّ من الكلام.

محترزات التعريف

قوله: (ما تركَّب) يخرج المفرد، ويدخل فيه عليه كل مركب. والمركّبات: "كلّ اسم مركّب من كلمتين ليس بينهما نسبة، فإن تضمّن الثّاني حرفا بنيا كـ (خمسة عشر) و(حادي عشر) وأخواتها، إلاّ اثني عشر، وإلاّ أعرب الثّاني كـ (بعلبك) وبني الأوّل في الأفصح"[3]. فالمرادُ بالمركّب اللفظ المركّبُ، فحذف الموصوف لظهور معناه.

قوله: (من كلمتينِ فصاعداً) فصل احترز به عمّا يأتلف من الحروف، مثل: الأسماء المفردة، نحو: زيدٍ، وعمرٍو، ونحوهما.

قوله: (بشرطِ الإسنادِ) فصلٌ ثانٍ احترز به عن مثل: مَعْدِيكَرِبَ وحَضْرَمَوْتَ، وذلك أن المركب على ضربَيْن: تركيبُ إفرادٍ، وتركيبُ إسنادٍ، فتركيبُ الإفراد أن تأتي بكلمتَيْن، فتركّبهما، وتجعلهما كلمةً واحدةً، بإزاء حقيقةٍ واحدةٍ، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتَيْن، وهو من قبيل النقْل، ويكون في الأعلام، نحو: معديكرب، وحضرموت"[4]. ولا تفيد هذه الكَلِمُ بعد التركيب حتى يُخْبَر عنها بكلمةٍ أخرى، نحو: معديكرب مُقْبِلٌ، وحضرموتُ طيبةٌ.

وتركيب الإسناد أن تركّب كلمة مع كلمة، تُنْسَب إحداهما إلى الأخرى"[5]. والمراد بالإسناد؛ الْإِسْنَاد الْأَصْلِيّ، سَوَاء كَانَ مَقْصُودا لذاته أَو لَا، فالمصدر وَالصِّفَات المسندة إِلَى فاعلها لَيست كلَاما وَلَا جملَة؛ لِأَن إسنادها لَيْسَ أصلا"[6]. وَكذا"الْجُمْلَة الْوَاقِعَة خَبرا أَو وَصفا أَو حَالا أَو شرطا أَو صلَة أَو نَحْو ذَلِك هِيَ جملَة وَلَيْسَت بِكَلَام، لِأَن إسنادها لَيْسَ

(1) دراسات في علم اللغة: كمال بشر: 263.
(2) المباحث المرضية: ابن هشام: 52.
(3) الكافية: ابن الحاجب: 36.
(4) شرح المفصل: ابن يعيش: 72/1.
(5) نفسه: 72/1.
(6) الكليات : الكفوي: 341/1.

مَقْصُودا لذاته"[1]. قوله: (أفاد أم لم يفد) أي التركيب. ولكون الفائدة لا تشترط في الجملة، ينبهون إلى الإفادة؛ فيصفون الجملة بالمفيدة. قال السراج: "المبتدأ والخبر اسمان تتألف منهما جملة مفيدة كقولك: القناعة كنز. وتسمى الجملةُ المركبة منهما جملة اسمية"[2].

وقال ابن يعيش: "اعلم أن المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ تحصل الفائدةُ بمجموعهما، فالمبتدأ معتمَدُ الفائدة، والخبرُ محلُّ الفائدة"[3].

فالجملة: "كل تركيب أسندت وانضمت فيه كلمة إلى أخرى، على وجه يفيد حصول شيء أو عدم حصوله، ولا يكون ذلك إلا بجملة فعلية أو اسمية"[4]. لأنَّ الجُملةَ قَد تتمُّ بها الفائدة، وقد تكونُ غير مُفيدة، كـ: جملةُ الشَّرط، وجُملةُ الصِّلَة، وكِلاَهُما لا فَائِدَة تَامَّةً بها، إلاباسْتِيفَاء الجواب للشروط وإتمام الكَلامِ في المَوْصُول والصِّلةِ ومَا قَبْلَهما.

ما يلاحظ على التعريف

قوله: (أُسندت إحداهما إلى الأخرى) لم يُرِدْ مُطْلَقَ التركيب، بل تركيبَ الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلُّقٌ بالأخرى، على السبيل الذي به يحسن موقعُ الخبر، وتمامُ الفائدة. و: "ليس صحيحا أن نظام الجملة يعني مجرد ترتيب الكلم في التركيب، كما قد يتوهم بعضهم. إن مجرد ترتيب الكلمات أو ضمها بعضها إلى بعض ليس بشيء في ذاته ما لم نراع قواعد (التوليف) أو السبك وقوانين التعليق أو الربط، حتى يصير البناء وحدة متكاملة منسوقة الأطراف منظومة الوحدات"[5]. تُعبّر عن معنى متكامل.

وإنّما عبّر بالإسناد، ولم يعبّر بلفظ الخبر، وذلك من قِبَلِ أن الإسناد أعمُّ من الخبر، لأنّ الإسناد يشمل الخبر، وغيره من الأمر والنهْي والاستفهام، فكلُّ خبر مسندٌ، وليس كلُّ مسند خبرًا، وإن كان مرجعُ الجميع إلى الخبر من جهة المعنى؛ ألا ترى أنّ معنى قولنا: (قُمْ): أَطْلُبُ قِيامَك. وكذلك الاستفهامُ والنهي"[6]. أي أخبرك بان تقوم، وتجيب، وتنتهي.

---

(1) الكليات : الكفوي: 341/1.
(2) اللباب: السَّراج: 84.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 239/1.
(4) المباحث المرضية: ابن هشام: 51.
(5) دراسات في علم اللغة: كمال بشر: 263.
(6) شرح المفصل: ابن يعيش: 72/1.

قوله: (ما تركَّب) أي من الكلام، وهذا: "من باب التغليب؛ لأن تسمية الكل باسم الجزء؛ إنما تكون بإطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره؛ كتسمية المركب كلمة. أما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض، فيسمى تغليبًا؛ كما هنا[1].

جمع المصنف في تعريفه الجملة بين التعريف بالوصف (ما تركَّب من كلمتينِ فصاعداً)، والشرط (بشرطِ الإسنادِ)، والإطلاق برفع ما يتوهم ثبوته (أفاد أم لم يفد).

وبهذا يكون تعريف المصنف تام؛ جامع مانع، موصل للمطلوب بلفظ سهل متوازن.

أقسام الجملة باعتبار الوصف (كُبْرَى وَصُغْرَى)

ذكر الوقّاد أن "الْجُمْلَة تَنْقَسِم بِالنِّسْبَةِ إِلَى الوصفية إلى صغرى وكبرى"[2]. وهذا التقسيم ينبني على بساطة التركيب وقلة الوحدات المكوّنة للجملة، وعلى كون الجملة واقعة لتمام جملة؛ اي أنها ليست أصلية بل تابعة لغيرها في تمام معناها، أو كون الجملة مستقلة بنفسها في تمام معناها، فليست تابعة لغيرها، ولا غيرها تابعا لها.

- حدُّ الجملةِ الكبرى:

ما وقع الخبرُ فيها جملة.

لفظ كبرى "تأنيث (أفعل)"[3]. أي : أكبر. وهي على وزن(فُعْلَى).

وَتسَمى الْجملة كُبْرَى "إِن كَانَ خَبَرهَا جملَة وَالصُّغْرَى إِن كَانَت خَبرا"[4]؛ فالكبرى هِيَ "الاسمية الَّتِي خَبَرهَا جملَة نَحْو زيد قَامَ أَبوهُ وَزيد أَبوهُ قَائِم"[5]. وهي: "ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية، نحو: الزهور رائحته طيبة، أو: الزهر طابت رائحته"[6].

فكبَرُها لتركبها من جملتين؛ الجملة الأساس، والجملة التابعة لها التي هي خبرالجملة الأساس.فهي "جملَة فِي ضمنهَا جملَة"[7]. وبذلك صارت كبرى على وزن (فُعلى) من (أفعل) التفضيل.

---

(1) ضياء السالك: النجار: 274/1.
(2) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقّاد: 33.
(3) الكليات: الكفوي: 1004.
(4) همع الهوامع: السيوطي: 95/1.
(5) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقّاد: 33.
(6) النحو الوافي: عباس حسن: 16/1.
(7) شرح قطر الندى: ابن هشام: 196.

محترزات التعريف

قوله: (ما وقع الخبرُ فيها جملة) بيان للصفة التي تأتي عليها الجملة الكبرى، وهي: انها جملة اسمية جاء خبرها جملة اسمية او فعلية. وهو مخرج لما يقابلها؛ الجملة الصغرى؛ والتي هي الجملة الإسمية او الفعلية الواقعة خبرا في الجملة الكبرى،ويخرج به الجملة التي لا توصف بصغرى ولا كبرى، وهي الجملة الأصلية. وهي التي تقتصر على ركني الإسناد أي: على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل، فهي "لَا صغرى وَلَا كبرى لفقد الشَّرْطَيْنِ كقام زيد وَهَذَا زيد"[1]. وإنما يقع المسند والمسند إليه فيها مفردا غير تابع لغيره.

ما يلاحظ على التعريف

وصف الجملة بـ (الكبرى) عقب عليه ابن هشام بقوله: "إِنَّمَا قلت صغرى وكبرى مُوَافقَة لَهُم وَإِنَّمَا الْوَجْه اسْتِعْمَال (فعلى) (أفعل) بـ (أل) أَو بِالْإِضَافَة، وَلذَلِك لُحّن من قَالَ:

كَأَنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَقَاقِعِهَا... حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ"[2].

أي: أن الصواب أن يقال: الجملة الأكبر. "وَلَكِن رُبمَا اسْتعْمل أفعل التَّفْضِيل الَّذِي لم يرد بِهِ المفاضلة مطابقا مَعَ كَونه مُجَردا قَالَ الشاعر:

(إِذا غَابَ عَنْكُم أسود الْعين كُنْتُم ... كراما وَأَنْتُم مَا أَقَامَ الائم)

أَي لئام فعلى هَذَا يتَخَرَّج الْبَيْت"[3].

ولعل غلبة الاستعمال والميل إلى الاختصار، مع كثرة استعمال اللفظ أدى إلى تخفيفه، فقالوا الكبرى والصغرى. على حد قول ابن مالك:

وَغَالباً أَغْنَاهُمُ خَيْرٌ وَشَرّ ... عَنْ قَوْلِهم: أَخْيَرُ منْهُ وأشَرّ"[4].

قوله: (ما وقع الخبرُ فيها جملة) فيه نوع إبهام وتعميم، فقد صدره بـ(ما) التي تدل على العموم، فهو جنس بعيد، ولأن الضمير (فيها) يرجع إلى ما هو خارج عن ذاتيات التعريف، فهو مرتبط بالمصطلح (الجملة الكبرى).

---

(1) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقاد: 36.
(2) مغني اللبيب: ابن هشام: 497.
(3) نفسه: 498.
(4) شرح الكافية: ابن مالك: 1121/3.

ولعله لو قال: الجملة الواقع خبرها جملة. أو الجملة التي خبرها جملة، لكان أولى. ولعله استغنى عن إيراد لفظ (الجملة) في التعريف بذكر المصطلح قبله، هروبا من التكرار. فلا يريد أن يقول: حد الجملة الكبرى. الجملة التي خبرها جملة.

واعترض ابن هشام على تفسير النحاة الْجُمْلَة الْكُبْرَى بما تقدم، وقال:"هُوَ مُقْتَضى كَلَامهم وَقد يُقَال كَمَا تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بِالْفِعْلِ نَحْو ظَنَنْت زيدا يقوم أَبوهُ"[1]. فهي مصدرة بغير الاسم.

- حدُّ الجملةِ الصغرى:

ما وقعتْ خبراً لمبتدأ.

الجملة الصغرى هِيَ: "الْمخبر بهَا عَن مُبْتَدأ فِي الأَصْل أَو فِي الْحَال إسمية كَانَت أَو فعلية"[2]؛ فهِيَ "المبنية على الْمُبْتَدَأ كالجملة الْمخبر بهَا فِي المثالين زيد قَامَ أَبوهُ وَزيد أَبوهُ قَائِم"[3]. فـ "جُمْلَة زيد قَامَ أَبوهُ كبرى لِأَن خبر الْمُبْتَدَأ فِيهَا جملَة"[4].

وَقد تكون الْجُمْلَة لَا صغرى وَلَا كبرى لفقد الشَّرْطَيْنِ كـ: قام زيد. وَهَذَا زيد"[5]. فلم تقع خبرا للمبتدأ، فتكون صغرى ولا خبرها جملة فتكون كبرى.

وَقد تكون الْجُمْلَة كبرى وصغرى باعتبارين نَحْو زيد أَبوهُ غُلَامه منطلق فمجموع هَذَا الْكَلَام جملَة كبرى لَا غير، وَغُلَامه منطلق صغرى لَا غير، وَأَبوهُ غُلَامه منطلق كبرى؛ بِاعْتِبَار غُلَامه منطلق صغرى بِاعْتِبَار جملَة الْكَلَام"[6].

ويتأتى كون الْجُمْلَة كبرى وصغرى باعتبارين، في قول الله تعالى:**(**لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي**)** الكهف: (38). أصلها "لكن أَنا هُوَ الله رَبِّي، فَأَنا مُبْتَدأ أول وَهُوَ ضمير الشَّأْن مُبْتَدأ ثَان وَالله مُبْتَدأ ثَالِث، وربي خبر الثَّالِث وَالثَّالِث وَخَبره خبر الثَّانِي، وَلَا يحْتَاج إِلَى رابط لِأَنَّهَا خبر عَن ضمير الشَّأْن وَالثَّانِي وَخَبره خبر الأول والرابط بَينهمَا يَاء الْمُتَكَلّم وَيُسمى

---

(1) مغني اللبيب: ابن هشام: 497.
(2) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقّاد: 33.
(3) همع الهوامع : السيوطي: 57/1.
(4) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقّاد: 34.
(5) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقّاد: 36.
(6) همع الهوامع : السيوطي: 57/1.

الْمَجْمُوع جملَة كبرى وَ(الله رَبِّي) جملَة صغرى وَ(هُوَ الله رَبِّي) جملَة كبرى بِالنِّسْبَةِ إِلَى الله رَبِّي وصغرى بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَنا"[1].

محترزات التعريف

قوله: (ما وقعتْ خبراً لمبتدأ) أي: أن"الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبرًا لمبتدأ[2]. تسمى بالجملة الصغرى؛ فالصغرى: "هي التي تقع خبرا للكبرى.

وهو مخرج لما يقابلها؛ أي: (الجملة الكبرى)؛ فإنها لا تقع خبرا للمبتدأ. فلا يقع الخبرُ فيها جملة، بل هي الواقعة خبرا للجملة الكبرى. ويخرج به الجملة الأصلية، فخبرها مفرد وليس جملة.

ما يلاحظ على التعريف

نفس ما قيل في تعريف الجملة الكبرى من الملاحظات يصدق على تعريف المصنف للجملة الصغرى وصف الجملة بـ (الكبرى)، ووقوع إبهام وتعميم، في التعريف، وتصديره بـ (ما) الدالة على العموم...

وعند تعريف الجملة الكبرى والصغرى يلاحظ أن هناك جملة لا توصف بصغرى ولا كبرى لم يتعرض المصنف لها. كقولنا: "قام زيد. وزيد قائم، فلا توصف بكبرى ولا صغرى.

وكذلك الجملة الفعلية التي ليست خبرًا عن مبتدأ مثل: تكثر الفاكهة صيفًا، فلا تسمى صغرى ولا كبرى، بل هي مطلقة"[3]. ولم يتعرض عآمة المتقدمين لتسميتها، وإنما اكتفوا بإطلاقهم عليها على سبيل الوصف (لا صغرى ولا كبرى). وأما المتأخرون فاختلفت تسمياتهم له؛ فسماها البعض كعباس حسن بـ (الجملة الأصلية)، وسميت بـ (الجملة البسيطة). وعلى هذا الأساس قسّم عباس حسن الجمل إلى ثلاثة أنواع:

---

(1) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقّاد: 36.
(2) النحو الوافي: عباس حسن: 16/1.
(3) ضياء السالك: النجار: 79/4.

أ- الجملة الأصلية. وهي التي تقتصر على ركني الإسناد أي: على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل، فهي "لَا صغرى وَلَا كبرى لفقد الشَّرْطَيْنِ كقام زيد وَهَذَا زيد"[1].

ب- الجملة الكبرى، وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية، نحو: الزهور رائحته طيبة، أو: الزهر طبت رائحته.

ج- الجملة الصغرى. وهي: الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبرًا لمبتدأ"[2].

ويمكن أن تصنف الجمل وفق بعدين هامين:

(-البنية - الوظيفة)؛ فالجمل تنقسم من حيث البنية إلى جمل بسيطة تقابل جملا غير بسيطة، والجمل غير البسيطة تنقسم إلى جمل معقدة تقابل جملا مركبة، ومن ناحية الوظيفة تنقسم الجمل إلى خبرية، واستفهامية، وطلبية"[3].

وقد رأى النحاة أنواعا اخرى للجملة - على أساس البنية - وهي:

1 - الجملة النواة:وهي الجملة الفعلية أو الاسمية التي تتألّف من الأركان الأساسية فقط نحو:- تشرق الشمس (فعلية).- الشمس مشرقة (اسمية).

2 - الجملة البسيطة:هي الجملة التي تتألّف من الأركان الأساسية ومن زيادة تسمّى فضلة تغنيها من الداخل، نحو:- تشرق الشمس (أركان أساسية) + كلّ صباح (فضلة).

3 - الجملة المركّبة:هي التي تتألّف من مقاطع جملية عدّة تجمع بينها الرّوابط، نحو:

- تركت الباخرة، ووقفت على الرّصيف أحدثه.

4 - الجملة المقيّدة:هي التي تقيّد بمفرد:كالمفعول، نحو: أكل الولد تفاحة. وكالنعت، نحو: الطالب المتفوّق محبوب"[4].

وقسم الشنطي الجملة في كتابه فن التحرير العربي - على أساس البنية كذلك- إلى:

---

(1) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقاد: 36.

(2) النحو الوافي: عباس حسن: 16/1.

(3) اللغة: جون ليونز: 162-163.

(4) علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني»: الدكتور محمد أحمد قاسم- الدكتور محيي الدين ديب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، ط1، 2003 م، 262.

1- الجملة ذات البنية الأولية: وهي جملة بسيطة تتضمن فائدة جزئية، ولا تخرج عن التركيب النحوي للجملة وفقًا للنسق الذي أشرنا إليه، كقول رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- "الدين المعاملة"[1].

2- الجملة ذات البنية المركبة: وهي تلك التي تتكون من أكثر من جملة بسيطة ترتبط فيما بينها بأدوات الربط المعروفة، ولا يكتمل معنى الجملة الأولى إلا ببقية الجمل. والوحدة التي تجمع بين هذه الجمل المتعددة هي الوحدة الفكرية أو المنطقية، فالسياق المعنوي لها واحد، وغالبًا ما تكون دالة على حدث متماسك.

ومثال ذلك ما ورد في القرآن الكريم: **(**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَاسَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**)** هود: (44).

3- الجملة المتداخلة أو المعقدة: حيث تتكون الجملة من عدة جمل بسيطة تدور حول قضية تتداخل فيها الأفكار بحيث لا يكتمل المعنى إلَّا بالربط بيهما في سياق واحد.

مثال ذلك قوله الله تعالى: **(** أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ، ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ، مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمَتَّعُونَ **)** الشعراء: (205-207).

4- الجملة الاحترازية: وهي التي لا يتم معناها إلا باكتمال سياقها كله، فإذا حذف منها جزء أدت معنى أخر مغايرًا قد يكون مناقضًا للمعنى المقصود كقول الله تعالى: **(** لَا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ**)** النساء: (43).

5- الجملة المفتوحة الفضفاضة: وهي الجملة التي يمكن الإضافة إليها والتقديم والتأخير فيها دون أن يتأثر المعنى، ويكون الرابط الأساسي فيها هو واو العطف"[2]. مثل: (الرسول كالبدر في نوره وضوئه ، الإيمان يشع منه، وكالبحر في عطائه الذي لا ينفذ، وكالسيف في مضائه ...)؛ فإنه يمكن أن تجعل الجملة الثانية مكان الرابعة والثالثة مكان الأولى، دون أن يتغير المعنى.

6- الجملة الاستطرادية: وهي الجملة ذات التفاصيل التي تبدأ بفكرة محورية يتم تفريعها بعد ذلك كقولنا مثلًا:"الجملة كلام مفيد، أما الفائدة، فنسبية تطرد قيمها بأهمية محتوياتها، وتسمى الجملة المجملة، ومنها قول الله تعالى: **(** يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ

(1) فن التحرير العربي: الشنطي: 64.
(2) نفسه: 65.

فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) آل عمران: (106)"[1]. وهذا من باب التفصيل بعد الإجمال.

والظاهر ان هذه التقسيمات تصدق على النص، أو الجمل المترابطة لأداء معنى موحد، أكثر من صدقها على الجملة في عرف النحاة، فهي عندهم ذات المسند والمسند إليه، وارتباط المعنى بجملة أخرى لا ينظر إليه عندهم.

أقسام الجملة باعتبار التسمية،إلى قسمين: (اسمية - فعلية)

قال الوقاد: الْجُمْلَة تَنْقَسِم "بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّسْمِيَة إِلَى اسمية وفعلية"[2] فهي "بحسب وضعها على قسمين"[3]. الاسمية والفعلية. وذهب كثير من النحاة الى انحصارها فيهما*.

وقسّمها الزمخشريُّ إلى أربعة أنواع ، فقال: "والجملة على أربعة أضرب فعليه واسمية وشرطية وظرفية"[4]. وعقب عليه ابن يعيش، بقوله :"واعلم أنّه قسم الجملة إلى أربعةِ أقسام: فعليّةٍ، واسميّةٍ، وشرطيةٍ، وظرفيّةٍ، وهذه قِسْمَةُ أبي عليّ، وهي قسمةٌ لفظيّةٌ، وهي في الحقيقة ضربان: فعليّةٌ واسميّةٌ، لأنّ الشرطيّة في التحقيق مركَّبةٌ من جملتَين فعليّتَيْن: الشرطُ فعلٌ وفاعلٌ، والجزاء فعلٌ وفاعلٌ، والظرفُ في الحقيقة للخبر الذي هو "اسْتَقَرَّ"، وهو فعل وفاعلٌ"[5].

وحصرها الجزوليّ في مقدمتة في الاسمية والفعلية[6]، ورجَّح ابن هشام أنَّ الشرطيةَ من قبيلِ الفعليةِ، فالجملُ عندَه ثلاثة أقسام. (اسمية وفعلية وظرفية)[7].

واختلف النحويون في الظرف وحرف الجر(الجملة الظرفية)؛ "فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنهما يُعدَّان من الجمل؛ لأنهما يُقَدَّر معهما الفعل، فإذا قال: زيد عندك، وعمرو في الدار كان التقدير: زيد استقر عندك، وعمرو استقر في الدار؛ وذهب بعض النحويين إلى أنهما يعدان من المفردات؛ لأنه يقدر معهما: مستقر؛ وهو اسم الفاعل،

---

(1) فن التحرير العربي: الشنطي: 66.
(2) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقّاد: 32.
(3) ضياء السالك: النجار: 79/4.
* ينظر: أسرار العربية: الأنباري: 75. تسهيل الفوائد: ابن مالك: 48. النحو الوافي: عباس حسن: 213/1.
(4) المفصل: الزمخشري: 44.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 229/1.
(6) ينظر: المقدمة الجزولية: 95.
(7) ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام: 492.

واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة، والصحيح: ما ذهب إليه سيبويه، ومن تابعه"[1].فالجملة الظرفية مثل: عندي مالٌ، من قبيلِ الجملةِ الاسميةِ.

ومبنى تقسيم الجملة الى هذه الأقسام أن الكلام يتكون من ثلاثة أنواع: (الاسم والفعل والحرف) و"التَّرْكِيبَاتُ الْمُمْكِنَةُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ سِتَّةٌ: الِاسْمُ مَعَ الِاسْمِ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ الْحَاصِلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالِاسْمُ مَعَ الْفِعْلِ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ الْحَاصِلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَهَاتَانِ الْجُمْلَتَانِ مُفِيدَتَانِ بِالِاتِّفَاقِ، وَأَمَّا الثَّالِثُ- وَهُوَ الِاسْمُ مَعَ الْحَرْفِ- فَقِيلَ: إِنَّهُ يُفِيدُ فِي صُورَتَيْنِ.

الصُّورَةُ الْأُولَى: قَوْلُكَ: يَا زَيْدُ. فَقِيلَ: ذَلِكَ إِنَّمَا أَفَادَ لِأَنَّ قَوْلَنَا يَا زَيْدُ فِي تَقْدِيرِ أُنَادِي..

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُنَا: زَيْدٌ فِي الدَّارِ. فَقَوْلُنَا زَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ هُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُنَا فِي إِلَّا أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ قَدْ يَكُونُ فِي الدَّارِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ، فَأُضِيفَتْ هَذِهِ الظَّرْفِيَّةُ إِلَى الدَّارِ لِتَتَمَيَّزَ هَذِهِ الظَّرْفِيَّةُ عَنْ سَائِرِ أَنْوَاعِهَا"[2].

وتركيب الكلام "إما من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر كإسناد (ذاهب) إلى (زيد) في قولنا: زيد ذاهب. وإما من اسم وفعل مسند هو إلى الاسم كإسناد (فاز) إلى (التائب) في قولنا: فاز التائب"[3].

والْجُمْلَةُ الْمُرَكَّبَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُرَكَّبَةً تَرْكِيبًا أَوَّلِيًّا أَوْ ثَانَوِيًّا، أَمَّا الْمُرَكَّبَةُ تَرْكِيبًا أَوَّلِيًّا فَهِيَ الْجُمْلَةُ الِاسْمِيَّةُ أَوِ الْفِعْلِيَّةُ...، وَأَمَّا الْمُرَكَّبَةُ تَرْكِيبًا ثَانَوِيًّا فَهِيَ الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ كَقَوْلِكَ: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ» لِأَنَّ قَوْلَكَ: الشَّمْسُ طَالِعَةٌ. جُمْلَةٌ وَقَوْلَكَ: النَّهَارُ مَوْجُودٌ. جُمْلَةٌ أُخْرَى، ثُمَّ أَدْخَلْتَ حَرْفَ الشَّرْطِ فِي إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ، وَحَرْفَ الْجَزَاءِ فِي الجملة الأخرى، فحصل من مجموعهما جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ"[4]. مركبة من جملتين.

-الجملة الاسمية:

ما صُدِّرتْ باسمٍ.

الجملة الاسمية "الَّتِي صدرها اسْم"[5]، وَإِن تقدمها حرف. وَالْعبْرَة بصدر الأَصْل[1].

---

(1) أسرار العربية: الأنباري: 76.
(2) مفاتيح الغيب: فخر الدين الرازي: 50/1.
(3) شرح الكافية: ابن مالك: 159/1.
(4) مفاتيح الغيب: الرازي: 50/1.
(5) همع الهوامع: السيوطي: 56/1.

والمراد بصدر الجملة: المسند أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف؛ فنحو: أمسافر أخواك؛ ولعل الجو معتدل، وما محمد خائف -جمل اسمية"[2]؛ فالاسمية هِيَ الَّتِي صدرها اسْم كزيد قَائِم وهيهات العقيق وقائم الزيدان"[3].

وهي: "ما كانت مؤلفةً من المبتدأ والخبر، نحو: الحقُّ منصورٌ، أَو مِمّا أَصلُه مبتدأ وخبرٌ، نحو: إن الباطل مخذولٌ. لا ريبَ فيه"[4].

تتكون الجملة الاسمية من اسمين، أو اسم وفعل يسد مسد الخبر؛ يضم أحدهما إلى الآخر ويسند اليه فيكون المسند إليه منهما هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به، يسمى الأول منهما (المسند إليه) مبتدأ، والآخر (المسند) الخبر. والإسناد الخبري: "ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى، بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفيٌّ عنه"((5)).والمسند إِليه لا يكون إِلا اسما.

والْجُمْلَة الاسمية "مَوْضُوعَة للدلالة على الثُّبُوت مُجَردا عَن قيد التجدّد والحدوث، فَنَاسَبَ أَن يقْصد بهَا الدَّوَام والثبات بِقَرِينَة الْمقَام ومعونته"[6]. فلها غرضان "تفيدهما: الدوام، وتقوي الحكم؛ بتكرار الإسناد لكن حقق السيد كما في الدماميني أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت إلا التقوّى"[7]. ومقتضى الحال هو الذي يرشح أولوية الاستعمال للجملة الاسمية، أو الفعلية.

محترزات التعريف

قوله: (ما صُدِّرتْ باسمٍ) أي كان صدرها اسما، والمراد بالصدر أولها فهي: "التي تكون مبدوءة باسم بدءا أصيلا، كالجملة المكونة من المبتدأ مع خبره، أو: مع ما يغني عن الخبر ... وكاسم الفعل مع مرفوعه"[8]. والأمر على السواء إن "بدأت باسم صَرِيح كزيد قَائِم أَو مؤول نَحْو: {وَأَن تَصُومُوا خير لكم} أَي صومكم خير لكم، أَو بِوَصْف رَافع لمكتف بِهِ نَحْو: أقائم الزيدان، أَو اسْم فعل نَحْو: هَيْهَات العقيق. وَإِذا دخل عَلَيْهَا حرف فَلَا يُغير

(1) همع الهوامع: السيوطي: 55/1.
(2) ضياء السالك: النجار: 79/4.
(3) مغني اللبيب: ابن هشام: 492.
(4) جامع الدروس العربية: الغلاييني: 284/3.
(5) التعريفات: الشريف الجرجاني، 23.
(6) الكليات: الكفوي: 317.
(7) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 308/1.
(8) النحو الوافي: عباس حسن: 446/1.

التَّسْمِيَة سَوَاء غيّر الْإِعْرَاب دون الْمَعْنى أم الْمَعْنى دون الْإِعْرَاب أم غَيرهمَا مَعًا أم لم يُغير وَاحِدًا مِنْهُمَا؛ فَالْأول نَحْو إِن زيدا قَائِم وَالثَّانِي نَحْو هَل زيد قَائِم وَالثَّالِث مَا زيد قَائِما وَالرَّابِع نَحْو لزيد قَائِم"[1].

فالمعتبر في صدر الجملة: المسند أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف؛ فالجملة الاسمية هي ذات المبتدأ والخبر.

ما يلاحظ على التعريف

قول المصنف في تعريف الجملة الإسمية: (ما صُدِّرتْ باسمٍ) معنى عآم صدره بـ(ما) التي تدل على العموم، فهو جنس بعيد، يوقع في عدم تحديد المراد بسهولة ويسر. ولأن قوله:(صُدِّرتْ) تاء التانيث فيه ترجع إلى ما هو خارج عن ذاتيات التعريف، فهو مرتبط بالمصطلح (الجملة الإسمية).

ولعله لو قال: الجملة المصدرة باسم. او الجملة التي صدرها اسم، لكان أولى. ولعله استغنى عن إيراد لفظ (الجملة) في التعريف بذكر المصطلح قبله، هروبا من التكرار. فلا يريد أن يقول: حد الجملة الاسمية. الجملة التي صدرها اسم. فيؤدي إلى الركاكة.

تعريف المصنف للجملة الإسمية مبني على الاختصار وعلى أقل العبارات. وهو مع ذلك تآم، يفيد الدخول في مسمى الجملة الاسمية لكل جملة ابتدئت باسم؛ صريح او مؤول، دخلت عليها أداة ام لم تدخل، غيرت إعرابها ام لم تغيره. ولا يدخل في مسمى الجملة الاسمية، غير المبدوؤة بالاسم. وهذا ما يطلب في التعريف (الاختصار والتمام)

وعليه: أن التعريف جامع مانع. واف لبيان معنى المصطلح.

- حدُّ الجملةِ الفعلية:

ما صُدِّرتْ بفعلٍ.

والفعلية هِيَ الَّتِي صدرها فعل كقام زيد وَضرب اللص وَكَانَ زيد قَائِما وظننته قَائِما وَيقوم زيد وقم"[2]. والفعلية الَّتِي صدرها فعل[3]؛ فالجملة الفعلية لها ركنان أساسيان هما

---

(1) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقّاد: 32-33.
(2) مغني اللبيب: ابن هشام: 492.
(3) همع الهوامع: السيوطي: 56/1.

الفعل والفاعل؛ فالفعل نواة الجملة الفعلية((1)). والفاعل عمدة فيها، لابد من وجوده، فإن لم يكن موجوداً أنيب عنه غيره((2)).

والجملة الفعلية تتكون في صورتها المختصرة من "فعل وفاعل، أو من فعل ونائب فاعل، ثم يليهما ما يطلق عليه في النحو اسم الفضلات" (3). وما لا يذكر من هذه العناصر في الجملة يحلُّ تاليه محلّه إذا وُجِد وهذه العناصر هي:

- الفعل وما يقترن به من أدوات.
- الفاعل وما يتصل به كالمضاف إليه وصلة الموصول والنعت والتوكيد والبدل والتمييز والعطف.
- المفعول به الأول وما هو بمثابته من جار ومجرور وما يتصل به، وقد يحتل هذه المرتبة المفعول معه، مثل: سرت والقمر.
- المفعول به الثاني وما هو بمثابته.
- المفعول المطلق وما يتصل به.
- المفعول فيه وهو ظرفا الزمان والمكان وما يتصل بهما.
- الحال وما يتصل به.
- المفعول لأجله وما يتصل به"(4).

محترزات التعريف

قوله: (ما صُدِّرتْ بفعل) أي: أن الجملة الفعلية "ما كان الجزء الأول منها فعلاً"(5).

و"الْجُمْلَة تسمى فعلية إِن بدأت بِفعل، سَوَاء كَانَ مَاضِيا أم مضارعا أم أمرا وَسَوَاء كَانَ الْفِعْل متصرفا أم جَامِدا وَسَوَاء كَانَ تَاما أم نَاقِصا وَسَوَاء كَانَ مَبْنِيا لِلْفَاعِلِ أم مَبْنِيا لِلْمَفْعُول كـ: قام زيد، وَيضْرب عَمْرو، وَاضْرِبْ زيدا، وَنعم العَبْد، وَكَانَ زيد قَائِما، و: **(قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ)** الذاريات: (10). وَلَا فرق فِي الْفِعْل أَن يكون مَذْكُورا أَو محذوفا تقدم معموله عَلَيْهِ أَولا تقدم عَلَيْهِ حرف أَولا نَحْو هَل قَامَ زيد وَنَحْو زيدا ضَربته وَيَا عبد الله

(1) اللغة العربية: تمام حسان: 210.
(2) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 215.
(3) النحو المصفى: محمد عيد: 345.
(4) البلاغة العربية: حَبَنَّكَة: 352/1.
(5) أسرار العربية: الأنباري: 76.

فزيدا وَعبد الله منصوبان بِفعل مَحْذُوف لِأَن التَّقْدِير فِي الأول ضربت زيدا ضَربته فَحذف ضربت لوُجُود مفسره وَهُوَ ضَربته وَفِي الثَّانِي أَدْعُو عبد الله فَحذف أَدْعُو لِأَن حرف النداء نَائِب عَنهُ وَنَحْو: (فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ) البقرة: (87). ففريقا مقدم من تَأْخِير وَالْأَصْل: كَذبْتُمْ فريقا[1]". فالمعتبر في صدر الجملة: المسند أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف؛ فنحو: أمسافر أخواك؛ ولعل الجو معتدل، وما محمد خائف -جمل اسمية. ونحو: أسافر أخوك؟ وقد نجح علي، وهلا قمت، جمل فعلية؛ برغم ما تقدم على الفعل والاسم من حروف"[2]. فالجملة الفعلية هي المركبة من الفعل والفاعل.

ويخرج به مقابل الجملة الاسمية أي: الفعلية، وهي التي صدرت باسم.

ما يلاحظ على التعريف

يلاحظ على التعريف ما قيل في تعريف الجملة الاسمية؛ من تصديره بلفظ عآم (ما)، وافتقاره إلى الحاجة في تمام معناه إلى ما هو خارج عنه (المصطلح)...

إضافة إلى بناء تسمية الجملة الاسمية والفعلية على الشكل الخارجي لا على المضمون؛ فالاسمية سميت اسمية لأنها ابتدئت باسم، والفعلية لأنها ابتدئت بفعل وكفى.

مناقشة مبنى تسمية الجملة الفعلية والاسمية

أساس تقسيم الجملة عند النحاة بالنظر إلى نوع الكلمة التي تستفتح بها؛ "فالاسمية الَّتِي صدرها اسْم كزيد قَائِم وهيهات العقيق والفعلية الَّتِي صدرهها فعل كقام زيد وَضرب اللص وَكَانَ زيد قَائِما وظننته قَائِما"[3]. وهذا أمر مجمع عليه عند المتقدمين. وانتقد بعض المعاصرين هذه الرؤية الشكلية السطحية - كما يرون- وانه ينبغي أن تكون تسميتها تبنى على غير هذا، أي على الدلالة التي تؤديها الجملة.

ولا ينكر - مبدئيا - أن مفهوم النحاة المتقدمين للجملة وتمييز إحداهما من الأخرى تبدو شكليّة تتناول الجملة من حيث شكلها ولا تتجاوزه إلى مضمونها ومادتها. فهل أصاب النحاة حقاً في هذه القسمة وهل بيَّنوا في بنية كل من الجملتين ما تتميز به فعلاً من أختها من حيث إسنادها ودلالتها وشأنها في الأداء؟.

---

(1) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقّاد: 33.
(2) ضياء السالك: النجار: 79/4.
(3) همع الهوامع: السيوطي: 56/1.

نناقش هذه المسألة بذكر بعض آراء منتقدي رؤية المتقدمين لتقسيم الجملة، والإجابة عليها.

وممن انتقد تقسيم النحاة للجملة من المعاصرين، (الدكتور مهدي المخزومي)، في كتابه (في النحو العربي)، اعتمد الجواري في تقسيم الجملة على دلالة (المُسند)؛ فالجملة فعلية إذا كان فيها المسند فعلاً فأفاد التجدد، فقولك (طلع البدر) و(البدر طلع) جملتان فعليتان، خلافاً لما أجمع عليه جمهور النحاة. قال المخزومي: "الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً. وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند - فعلاً-لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها"[1].

وقال المخزومي في إيضاح مذهبه: "ومعنى هذا أن كلاً من قولنا طلع البدر والبدر طلع، جملة فعلية. أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس فيها خلاف مع القدماء.

وأما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء وفعلية في نظرنا، لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يُغيِّر من طبيعة الجملة، لأنه إنما قدم للاهتمام به[2].

فالجملة الاسمية، عند المخزومي، ما كان المسند فيها اسماً فأفاد الثبوت والدوام، كقولك (البدر طالع). قال المخزومي: "أما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسماً، على ما بينه الجرجاني في ما اقتبسنا من كلامه ها هنا[3].

وقد أخذ المخزومي على النحاة أنه قد فاتهم الكشف عن الفرق بين طبيعتين مختلفتين، فقال: "فإن تقسيمهم الجمل إلى اسمية وفعلية مبني على أساس لفظي محض، لم يلحظوا فيه الفرق بين طبيعتين مختلفيتن، فضيقوا مجال الجملة الفعلية حتى قصروها على ما تقدم فيه الفعل، ووسَّعوا مجال الاسمية حتى أدخلوا فيها ما ليس منها، من جمل فعلية

(1) في النحو العربي: المخزومي: 41.
(2) نفسه: 42.
(3) نفسه: 42.

تقدم فيها الفاعل على الفعل.."، وأردف: "ولو كان تحديدهم الاسمية والفعلية قائماً على أساس من ملاحظة واعية للفرق بين طبيعتي الجملتين، لكان عملهم أجدي، ولكفَوْا أنفسهم والدارسين والنصوص المدروسة، عناء ما تكلَّفوه من تأويل وتخريج"[1].

ويجاب عليه، بـ:

-أن قول المخزومي في جملة (طلع البدر) و(البدر طلع) أنهما جملتان متشابهتان من حيث الإسناد ولذا كانتا فعليتين، محيلا على كلام الجرجاني، في ما اقتبس من كلامه [2].

- أن الجرجاني لم يقصر الجملة الاسمية على الجملة التي جاء مسندها اسماً، وكل ما أشار إليه في مثاله هو ثبوت الانطلاق لزيد في قولك: زيد منطلق، وتجدده في قولك: هو ذا ينطلق،[3].

- إن في وصف الفعل بالتجدد ونسبة ذلك إلى الجرجاني نظراً، ذلك أن التجدد الذي عناه الجرجاني، مقصور على المضارع، فقال: "فإذا قلتَ: "زيدٌ ها هو ذا يَنْطلقُ"، فقد زَعمْتَ أنَّ الانطلاقَ يقعُ منه جُزءاً فجزءاً، وجعلْتَهُ يُزاوله ويُزَجِّيه"[4]. على حين جاءت أمثلة المخزومي على الفعل الماضي.

وممن انتقد رؤية المتقدمين في تقسيم الجملة الحصري، فقال: "ومن المعلوم أن الجملة تنقسم إلى قسمين فعلية واسمية: ولكننا عندما ننظر إلى الأمور نظرة منطقية، يجب أن نفهم من تعبير جملة فعلية: الجملة التي تحتوي على فعل، وبتعبير آخر الجملة التي تعلمنا ما حدث وما يحدث. كما يجب أن نفهم من تعبير جملة اسمية الجملة التي لا تحتوي على فعل؛ وبتعبير آخر: الجملة التي تخبرنا عن أوصاف اسم من الأسماء وحالاته، وأردف: "غير أن قواعد اللغة العربية لا تلتزم هذه التعريفات والمفهومات المنطقية، بل تخالفها كلية، فإنها تعتبر الجملة فعلية عندما تبتدئ بفعل، واسمية عندما تبتدئ باسم. ومعنى ذلك أنها لا تصنف الجمل حسب أنواع الكلمات التي تتألف منها، بل تصنفها حسب نوع الكلمة التي تبتدئ بها، دون أن تلتفت إلى بقية كلماتها"[5].

---

[1] في النحو العربي: المخزومي: 218.
[2] ينظر: نفسه: 42.
[3] ينظر: دلائل الإعجاز: الجرجاني: 117.
[4] نفسه: 133-134.
[5] آراء وأحاديث في اللغة والادب: الحصري ساطع بن محمد هلال، دار العلم لملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1958م: 107.

ويمضي الحصري في شرح مذهبه ونقد مذهب النحاة، فيقول: "ونظراً لهذه القواعد الرسمية فإن عبارة: نام الولد، يجب أن تعتبر جملة فعلية، في حين أن عبارة الولد نام، يجب أن تعتبر جملة اسمية، مع أن كلتيهما تتألفان من الكلمتين أنفسهما وتؤديان المعنى نفسه"[1].

وعند التدقيق: أن قولك (نام الولد) لا يؤدي مؤدَّى قولك (الولد نام)، ولو أوهم ظاهر الجملتين غير ذلك.فلكل من هاتين الجملتين شأن في التعبير، وموضع من الأداء. ذلك أن قولك (جاء خالد) و(نام الولد) في الجملة الفعلية، قد دلَّ على مسند أو خبر لم يطرق أذن السامع، ولم يسبق ذكره في سياق الكلام. فإذا ذكر الخبر أي المسند انتظر السامع ذكر الذي أسند إليه، وهو الفاعل، وإذا ذكر هذا اتصل بفعله فأصبح جزءاً منه.

أما قولك (خالد جاء) أو (الولد نام) في الجملة الاسمية، فقد دلَّ على مسند إليه قد ذكر في السياق، ومسند أو خبر معلوم يرادُ التوثق من إسناده إليه. قال الجرجاني في دلائل الإعجاز: "لا تؤتى بالاسم مُعرَّى من العوامل إلا لحديث قد نُوي إسناده إليه"[2]. وقد أسند الخبر إلى ما هو موضوع الكلام، وهو (خالد أو الولد) وحُمل عليه دون أن يتصل اتصال الفاعل بفعله.

وفي الجملة: أن مرد الجملة إلى ما تفيده، يعتبر منحى بلاغيا أكثر منه نحويا. فما يفهم من الجملة وما تؤديه من أغراض، هو شيء زائد على التركيب وصحته، الذي هو موضوع علم النحو.

وهذا بعض ما يتم به تأكيد صحة مذهب النحاة في مبنى تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، والجواب على من أخذ عليهم ذلك من علماء العصر. وأما جاء به الإمام الجرجاني في الكشف عن دقائق النظم وأسراره وتحليل البناء اللغوي للجملة يبرهن على صائب فكره وثاقب نظره، إلا أنه لم يُخَطّأ النحاة فيما ذهبوا إليه.

وبالكلام على الجملة وأقسامها نختم تحليل ما ورد في كتاب الأبّذي من حدود، والتعليق عليها.

---

(1) نفسه: 108.
(2) دلائل الإعجاز: الجرجاني: 77.

ثالثا: الاستنتاج من التحليل

في خاتمة هذا الفصل أقدم بعض الاستنتاجات مما توصلت إليه عبر دراستي للتعاريف في كتاب الحدود للأبّذي، وهي:

- تمتاز حدود الأبّدي -في الأغلب الأعم- بالتّمام والوفاء بمعنى المصطلح من الناحية الصناعية. وبالبساطة وسهولة المأخذ من الناحية اللفظية والتعبيرية.

- الطابع العام لحدود الأبذي بناؤها على الاختصار، والاقتصار على أقل العبارات التي تُميز المصطلح عن غيره، ولم يخالف هذا النمط إلا في تعريف الإعراب والبناء في اللفظ والمعنى، متابعا ما أورده ابن مالك في التسهيل، وقد تابع كثير من النحاة ابن مالك في هذين التعريفين.

- ما أتى به الأبذي من حدود جاءت مختلفة في الأسلوب متنوعة في درجة البيان، ولم تأت كلها على مستوى الحد المنطقي، بل منها ما يصدق من الناحية المنطقية انه من باب الرسم والحد الناقص... وتسميتها بالحدود من باب التجوّز، أو التسمية بالتغليب، أو أن النحاة - كما تقدم في متن الرسالة- يطلقون مصطلح الحد على التعريف وما يندرج تحته.

- الحدود التي أوردها الأبذي في كتابه جاء متابعاً فيها غيره على العموم، ناقلاً تعريفات من سبقه، مختاراً منها ما يراه مناسباً صالحاً للإحاطة بمدلول المصطلح، مما يناسب اتجاهه في الطرح (الاختصار)، والفئة المستهدفة بتأليفه (المتعلمين).

- انفرد الأبذي بلفظ بعض التعريفات، وجاء فيها بتعبير لم يكد يأتي به غيره؛ كتعريفه النعت، بقوله: (التابعُ لِمَا قبلَه، المشعرُ بعلامةٍ فيه أو ما هو في سببه). وتعريفه الصفة بـ:(ما دل على معنى وزمان).

- كان عرض المآدة العلمية في كتاب الأبذي على نحو متناغم متسلسل – في الأغلب-؛ المرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات... إلا بعض ما تقدم بيانه في أوائل الفصل في نقطة (ترتيب أبواب الكتاب)، وهو قليل مغمور في الحسنات التي ذُكرت قبل.

فكان الأولى أن يؤخر التعريف بالجملة وأقسامها ويختم به الكتاب. وهذا ما جاء في شرح ابن قاسم فقد قدم حدود التوابع، وأعقبها بحدّ الموصولِ الاسمّي والحرفي وختم بالجملة وأقسامها. ولعله الترتيب الأصلي للكتاب. لذلك جريت عليه في التحليل.

- ملاحظاتي على بعض ما في الكتاب من تعاريف، إنما هي من باب الرأي العلمي، لا يعني القطع وإنما هو -فيما أرى- صحيح يحتمل الخطأ، ومن باب الرؤية العلمية ولا تعني التطاول أو التجني على القامات العلمية الراسخة، وإنما هي رؤية قد تثير تساؤلات للمناقشة، وقد تنبه على بعض الأمور التي أغفلت لسبب ما. على أن الكامل هو الله، وموروث أسلافنا وغيرهم إنتاج بشري يحتمل الخطأ في بعض جوانبه، يحتاج إلى التكامل وتعد الآراء والرؤى حتى يستقيم على سوقه ويهذب. وعملي بهذا المنظور-إن شاء الله-، وإلا : فرحم الله من عرف قدره وجلس دونه.

خاتمة

بعد عرض "الأسس والأهداف" التي وضعها النحاة للتعريف النحوي لينضبط، والأهداف التي توخوها في وضعها، ليحقق الغاية من وضعه، وتصاغ التعاريف على حسبها. وملاحظة مدى مراعاة الأبّذي (تـ:860هـ) لهذه الأسس والأهداف، في كتابه الحدود في علم النحو. أستنتج ما يلي:

1- وجود التعريفات في علم النحو- وفي غيره من العلوم- ضرورة علمية، بل أنها أساس العلم المدروس؛ لأن العلم إنما تؤطره المصطلحات القائم عليها، ولا بقاء للمصطلحات بلا تعريفات تحدد مفهومه، وتحمي كيانه المفاهيمي.

2- قطع التعريف النحوي عدة مراحل حتى بلغ درجة النضج العلمي، واصطبغ في بعض مراحل تكونه بمفاهيم الفلسفة والمنطق؛ مما أدى في بعض الأحيان إلى تعقده، وتشابك ألفاظه ومعانيه. وبقيت هذه المعاناة ماثلة في بعض أجزاء التعاريف إلى الآن.

3- تعدد التعريف للمصطلح الواحد، للإتيان بالحد الجامع المانع، وتطلبا للسلامة من النقص من جميع النواحي، نتج عنه حدود كثيرة، قد يكون الكثير منها مستغنى عنه علمياً.

4- كثر انتقاد النحاة بعضهم بعضا في تمام الحد وعدم تمامه، قياسا على قواعد علم المنطق، فكثرت الآراء والجدال، حتى لا يكاد يسلم حد من النقد، وتفرعت المسائل منها ما لا يحتاجه الدرس النحوي، أو هو قليل الجدوى.

5- ظهور كتب تتخصص في الحدود والتعريفات، بأنماط مختلفة، المتوسع فيه والمختصر؛ مما يدل على الشعور بأهمية التعريف في النحو، أهمية توجب التفرغ له، وتخصيص كتب به. منها كتاب الأبذي في النحو..

6- تُمثل مرحلة تأليف الأبذي لكتابه (الحدود في علم النحو) نضج التعريف النحوي، ووضوح الرؤية عند أغلب النحاة، والتمكن من المصطلح، إدراكا بل وصل الأمر إلى حد التعمق والتفلسف، وتصوير المحدود على أساس علم المنطق، وذلك عن طريق إيراد الجنس والفصل، والنوع... مما يعني أن هناك ثراء علميا أنتج هذه الوضع.

7- كتاب (الأبذي) صغير الحجم، ولكنه مفيد جدًّا لأنه يحوي أغلب التعريفات النحوية، وقد وضع على أساس التبسيط، وتقريب المعلومة من المتعلم المبتدئ، ليستوعب مدلولات المصطلحات النحوية بسهولة ويسر.

8- واضح من عنوان الكتاب، ومن طريقته في تناول المسائل أنه وضع ككتاب مدرسي يلبي حاجة طلاب العربية ودارسي النحو المتعجلين. ولذلك فللكتاب قيمة كبيرة من الناحية التعليمية.

9- خلا الكتاب - إلى جانب ذلك- من الأبواب غير العملية مثل باب الاشتغال، وباب التنازع، كما لم يتطرق إلى المباحث الصرفية، وترك تعديد الأقوال وبسط الخلاف.

10- قام بعض العلماء المتأخرين بما يسمى: بالتيسير، أو الإصلاح للنحو، ومنه التعريف؛ منها ما كان متزناً؛ لم يغفل في جو التيسير عن التكامل المعرفي، والمحافظة على ما اشترطه المتقدمون في جودة التعريف وتمامه، ومنهم من بسّط إلى حد النقص.

11- التعريفات التي جاء بها الأبّذي والنحويون قبله تتناسب مع زمنهم والمستوى المعرفي لعصورهم، وكثير منها ممّا جاءت ألفاظه مألوفة؛ متداولة في عصرنا، وتراكيبه بسيطة غير معقّدة، تناسب المبتدئ. أما جاء منها على غير الوصف الذي تقدم، فيحتاج إلى صياغة جديدة، وجهود مختصين في هذا المجال، ولقد وُجدت بادرات لذلك في كتاب النحو الوافي لعباس حسن، وجامع الدروس العربية للغلاييني...، إلا ان الأمر يحتاج إلى جهود متآزرة لتعميم التبسيط في كل ما تُرى صعوبته، وتأبّيه على المستوى العلمي واللغوي في العصر الحاضر، من غير إسفاف ولا تسييب.

12- دراسة المصطلحات والتعريفات بعمق مما يورث الدقة والفكر النقدي، ويصنع عند الباحث ملكة وميزانا دقيقا يتحسس به الصواب والخطأ، ودقة المعلومة.

- في ختام هذه المقدمة أقترح بعض التوصيات، هي كالتالي:

- المصطلح لغة العلم، ولكل علم مصطلحاته، وعدم التمكن منه ضعف لا بد من تداركه، والتركيز على علم المصطلح والتعريف ينبغي أن يكون هدفا لجامعاتنا ومؤسساتنا العلمية، وتخصيص نصيب وافر من البحث والدراسة، لأجل التمكن من لغة المصطلح.

- الاعتناء بدراسة التعريفات النحوية مضمونا وبناء، لتعميق فهم المصطلحات التي عماد العلم، والتمكن من إدراكها حلقة هامة لا تتكامل المعرفة الا بها.

- أقترح تخصيص مقرر - في مادة النحو - يحتوي جميع التعريفات النحوية العملية التي يحتاج إليها الطالب لتكون لبنةً في ارتقائه المعرفي، يشرف على إعداد هذا المقرر جماعة من الأساتذة المختصين.
- كتاب الحدود النحوية للأبذي كتاب تعليمي، جيد في بابه، يحتاج إلى عناية، وتميم وتنقيح، كما صنع الشيخ الرعيني في متممته على الأجرومية، وإخراجه في حلة جديدة.
- كما أقترح طباعة كتاب الحدود النحوية للأبذي، لأنه نادر الوجود، وبهذا يكون التعريف بأحد أعلامنا الذي ينسبون إلى بلدنا؛ تعلّما وإقامة، فهو يسمى البجائي نسبة إلى بجاية.

وفي الأخير: أرجوا أن يكون هذا البحث قد أوضح المسائل التي تناولت القضية المدروسة والمجالات التي دُرست، ونأمل أن يكون قد قدم إجابات عن الأسئلة التي عُرضت في مقدمته، و لعله قد أثار أسئلة أخرى حريّ بها أن تكون صالحة للبحث العلمي.

والله وليّ التوفيق.

المصادر والمراجع

❖ **القرءان الكريم؛** برواية حفص عن عاصم، دار ابن الجوزي، القاهرة، 2009م.

المصادر والمراجع:

1) أخبار النحويين البصريين: السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، 1373هـ/1966م.
2) أدوات الإعراب: البياتي ظاهر شوكت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1425هـ/2005م.
3) آراء وأحاديث في اللغة والادب: الحصري ساطع بن محمد هلال، دار العلم لملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1958م.
4) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد- رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418هـ/1998م.
5) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ابن القيم برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب، تح: محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1373هـ/1954م.
6) أسرار العربية: الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ/1999م.
7) إسفار الفصيح: الهروي محمد بن علي بن محمد أبو سهل، تح: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.
8) الأصول في النحو: ابن السراج بو بكر محمد بن السري بن سهل ، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان بيروت.
9) الاقتراح في أصول النحو: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، ضبطه: عبد الحكيم عطية، راجعه: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط2، 1427هـ/2006م.
10) أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1409هـ/1989م.
11) إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1، 1406هـ/1982م.

12) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: الباباني إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، تح: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
13) الإيضاح في علل النحو: الزجاجي أبي القاسم، تح: مازن المبارك، مطبعة المدني، مكتبة العروبة، القاهرة، 1378هـ/1959م.
14) البحث اللغوي عند العرب: أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط8، 2003م.
15) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان صيدا، (ب ط).
16) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: الفيروزآبادى مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، تح: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ/2000م.
17) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: الفيروزآبادى مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ/2000م.
18) تاج العروس من جواهر القاموس: الزَّبيدي محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، تح: عبد الستار أحمد فراج، التراث العربي، الكويت، 1385هـ/1965م.
19) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: التنوخي أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر المعري، تح: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط2، 1412هـ/1992م.
20) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، تح: محمد علي النجار، م: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت لبنان، (ب ط).
21) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ/1986م.
22) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1.
23) التعريفات: الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1403هـ/ 1983م.
24) التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسيّ الأصل، تح: القوزي عوض بن حمد (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، ط1، 1410هـ/1990م.

25) التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء التحليل التفسير): الملخ حسن خميس، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2002م.
26) التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية: ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي، تح: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1900م.
27) التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية: ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري، تح: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1900م.
28) تلخيص القياس لأرسطو: ابن رشد، تح: عبد الرحمان بدوي، ط1، 1408هـ/ 1988م.
29) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي، تح : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ/2008م.
30) التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي ين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي القاهري، عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت، القاهرة، ط1، 1410هـ/1990م.
31) الجمل في النحو: الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1984/1404م.
32) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: السخاوي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد ، تح: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ/1999م.
33) حاشية الآجرومية: ابن قاسم عبد الرحمن بن محمد العاصمي الحنبلي النجدي.
34) حاشية الصبان على شرح الأشمونىلألفية ابن مالك: الصبان أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1417،1هـ/1997م.
35) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الخضري محمد، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1424هـ/ 2003م.
36) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: السنيكي زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى، تح: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1411هـ.

37) الخصائص: ابن جنيأبو الفتح عثمان الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4 (ب س).
38) دراسات في علم اللغة: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (ب ط).
39) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: نكري القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت، ط1، 1421هـ/2000م.
40) دليل الطالبين لكلام النحويين: الكرمى مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد المقدسي الحنبلى، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، 1430هـ/2009م.
41) الدليل إلى المتون العلمية: بن قاسم عبد العزيز بن إبراهيم، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420 هـ/ 2000م.
42) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر: ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن محمد أبو زيد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: 808هـ)، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408هـ/1988م.
43) رسالة الحدود: الرماني علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان (ب ط).
44) رسالة الملائكة: المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء التنوخي، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1424هـ/2003م.
45) رسائل الجاحظ: الجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء الليثي أبو عثمان، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1384هـ/1964م.
46) زهر الأكم في الأمثال والحكم: اليوسي الحسن بن مسعود بن محمد أبو علي نور الدين، تح: محمد حجي، محمد الأخضر، الشركة الجديدة دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1401هـ/1981م.
47) سبب وضع علم العربية: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تح: مروان العطية، دار الهجرة، بيروت دمشق، ط1، 1409هـ/1988م.
48) سر صناعة الإعراب: ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ/2000م.
49) سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/1985م.
50) شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، (ب ط).

51) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكري الحنبلي أبو الفلاح، تح: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ط1، 1406هـ/1986م.
52) شرح (قواعد الإعراب لابن هشام): القُوجَوي محمد بن مصطفى، تح: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت لبنان)، دار الفكر (دمشق سورية)، ط1، 1416هـ/1995م.
53) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ/2000م.
54) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:الأُشْمُوني علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.
55) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة مصر، ط1، 1428هـ.
56) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الوقاد خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري زين الدين المصري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1421هـ/2000م.
57) شرح الحدود النحوية: الفاكهي عبد الله بن أحمد، تح: المتولي رمضان احمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ/1993م.
58) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»: شُرَّاب محمد بن محمد حسن، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1427هـ/2007م.
59) شرح الكافية الشافية: ابن مالك حمد بن عبد الله الطائي الجياني أبو عبد الله، جمال الدين، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، (ب س).
60) شرح المفصل للزمخشري: ابن يعيش يعيش بن علي ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.
61) شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: المكودي أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، 1425هـ/2005م.
62) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين، تح: عبد الرحمن السيد- محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1410،1هـ/1990م.

63) شرح حدود النحو لـ الابذي: ابن قاسم جلال الدين عبد الرحمان بن محمد زين الدين محمد الجلالي، تح: خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، 2008م.
64) شرح شافية ابن الحاجب (مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي): الرضي محمد بن الحسن الإستراباذي نجم الدين، تح: (محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيى الدين عبد الحميد) ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1395هـ/1975م.
65) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: الجَوجَري شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، 1423هـ/2004م.
66) شرح شذور الذهب: ابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة لصاحبها مصطفى محمد (ب ط).
67) شرح قطر الندى بل الصدى: ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ.
68) شرح قواعد الإعراب لابن هشام: القُوجَوي محمد بن مصطفى، تح: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط1، 1416هـ/1995م.
69) شرح كتاب الحدود في النحو: الفاكهي عبد الله بن أحمد المكي، تح: الدميري رمضان أحمد، مكتبة وهبة، القاهرة، 1408هـ/1988م.
70) شرح كتاب سيبويه: السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2008م.
71) شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، بإشراف: د محمد جمال صقر، 2012م.
72) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3، 1379هـ/1959م.
73) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ/1997م.

74) صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار: الحِميرى أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم، تعليق: لافي بروفنصال أستاذ تاريخ المغرب العربي بجامعة الجزائر..، دار الجيل، بيروت لبنان، ط2، 1408هـ/1988م.
75) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
76) طبقات الشعراء: ابن المعتز عبد الله بن محمد العباسي، تح: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة، ط3، (ب ط).
77) الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم: ابن سعد أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي ، تح: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1408هـ.
78) طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الأندلسي الإشبيلي أبو بكر، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.
79) طبقات فحول الشعراء: ابن سلّام محمد بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني جدة، (ب ط).
80) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم الحديث: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1983م.
81) علم اللغة العربية: محمود فهمى حجازى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (ب ط).
82) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: محمود السعران، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997م.
83) العلم والبحث العلمي (دراسة في مناهج العلوم): حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، ط6، 1990م.
84) علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني»: الدكتور محمد أحمد قاسم- الدكتور محيي الدين ديب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، ط1، 2003م.
85) فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه: محمد صالح الشنطي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، السعودية حائل، ط5، 1422هـ/2001م.
86) الفهرست: ابن النديم أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط2، 1417هـ/1997م.
87) الفوائد: ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1393هـ/1973م.
88) في النحو العربي(نقد وتوجيه): مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1406هـ/1986م.

89) الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر المصري الاسنوي، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م.
90) كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، 1405هـ/1985م.
91) كتاب الواضح: الزُبيدي أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي الأندلسي، تح: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010م.
92) الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر الحارثي بالولاء، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.
93) كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي، تح: لطفى عبد البديع، النهضة المصرية، 1382هـ/1963م.
94) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: الكفوي أيوب بن موسى الحسيني القريمي أبو البقاء، تح: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
95) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: الغزي نجم الدين محمد بن محمد، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1418هـ/1997م.
96) اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب ، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، (ب ط).
97) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل: السَّراج محمد علي، م: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ/1983م.
98) لسان العرب: ابن منظور محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
99) اللغة العربية: تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط5، 1427هـ/2006م.
100) اللغة: جوزيف فندريس Joseph Vendryes، تع: عبد الحميد الدواخلى-محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م.
101) اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، ، 1424هـ/2004م.
102) علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض السعودية، ط1، 1420هـ/1999م.

103) اللمع في العربية: ابن جني أبو الفتح عثمان الموصل، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (ب ط).
104) المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية: ابن هشام، تح: الدكتور مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ط1، 1408هـ/1987م.
105) متن الآجرومية: ابن آجُرُّوم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي أبو عبد الله، دار الصميعي، 1419هـ/1998م.
106) متن قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط1.
107) مجموع الفتاوى: ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م.
108) محك النظر في المنطق: الغزالي أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (ب ط).
109) محمد علي أبو حمده: فن الكتابة والتعبير، مكتبة الأقصى، عمان،1981م.
110) مختار الصحاح: الرازي ين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية الدار النموذجية، بيروت صيدا، ط5، 1420هـ/1999م.
111) المدارس النحوية: شوقي ضيف أحمد شوقي عبد السلام، دار المعارف، (ب ط).
112) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1417هـ/1997م.
113) المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: السنجرجي مصطفى عبد العزيز، دار الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1986م.
114) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م.
115) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: القوزي عوض حمد، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1، 1401هـ/1981م.
116) المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأصُول الخَطيَّةِ: نصر أبو الوفاء ابن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني الأحمدي الأزهري، تح: طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1426هـ/2005م.
117) معاني القرآن: الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، تح: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.

118) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ/1993م.
119) معجم الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، تح: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ(قم)، ط1، 1412هـ.
120) المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ/1996م.
121) معجم المؤلفين: كحالة عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني الدمشقي، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (ب ط).
122) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، (ب ط).
123) معجم ديوان الأدب: الفارابي أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين، تح: دكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1424هـ/2003م.
124) معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1408هـ/1988م.
125) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تح: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة مصر، ط1، 1424هـ/2004م.
126) معيار العلم في فن المنطق: الغزالي أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، تح: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1961م.
127) المغرب: المُطَرِّزِىّ ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على أبو الفتح برهان الدين الخوارزمي، دار الكتاب العربي(ب ط).
128) مفاتيح العلوم: الخوارزمي محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2.
129) مفتاح العلوم: السكاكي يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، 1407هـ/1987م.
130) المفتاح في الصرف: الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، تح: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب جامعة اليرموك، إربد عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ/1987م.

131) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): الشاطبي أبو إسحق إبراهيم بن موسى، تح: محمد إبراهيم البنا- عبد المجيد قطامش وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ/2007م.
132) مقاييس اللغة: ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م.
133) المقتضب: المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (ب ط).
134) مقدمة في صنع الحدود والتعريفات دراسية أصولية تعرض أسس وضع المصطلحات: السنوسي عبد الرحمان بن معمر، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1، 1424هـ/2004م.
135) ملحة الإعراب: الحريري القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد البصري، دار السلام - القاهرة/ مصر،ط1، 1426هـ/2005م.
136) الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي أبو الحسن، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.
137) من تاريخ النحو العربي: الأفغاني سعيد بن محمد بن أحمد، مكتبة الفلاح، (ب ط).
138) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان عمر، مكتبة الأنجلو المصرية، (ب ط).
139) المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط3، 1428هـ/2007م.
140) الموجز في قواعد اللغة العربية: الأفغاني سعيد بن محمد بن أحمد، دار الفكر، بيروت لبنان، 1424هـ/2003م.
141) نتائج الفكر في النَّحوللسُّهَيلي: السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ/1992م.
142) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط3، 1405هـ/1985م.
143) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي، تح: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1426هـ/2005م.

144) نيل الابتهاج بتطريز الديباج: التكروري أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التنبكتي السوداني أبو العباس، تح: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس ليبيا، ط2، 2000م.
145) الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية (شرح حدود ابن عرفة للرصاع): الرصاع محمد بن قاسم الأنصاري أبو عبد الله التونسي المالكي، المكتبة العلمية، ط1، 1350هـ.
146) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (ب ط).
147) الوافي بالوفيات: الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ/2000م.

المجلّات:

1) أصول علم العربية في المدينة: الصاعدي عبد الرزاق بن فراج، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط (28)، العددان (105-106)، 1417هـ - 1418هـ/ 1987-1988م.
2) البذور الأولى للحدود النحوية: إبراهيم البب – عبد الحميد وقاف، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (29) العدد (2)2007م.
3) الحدود في علم النحو: الأُبَّذيُّ أحمد بن محمد بن محمد البجائي شهاب الدين الأندلسي، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع:(112)، 1421هـ/ 2001م.
4) حركة حروف المضارعة: القرني عبد الله بن ناصر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع (119)- 35 - 1423هـ.

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
التشكر	
الإهداء	
مقدمة	(أ... د)
الفصل الأول: مفهوم التعريف، ومراحل تشكله	
المبحث الأول: مفهوم التعريف وأجزاؤه	3
أولا: مفهوم التعريف لغة واصطلاحا	3
ثانيا: المراحل الذهنية لتكوّن التعريف	7
1-التعريف (من المفهوم إلى اللفظ)	8
2-العلاقة بين المفهوم اللغوي والمفهوم الاصطلاحي	10
شروط نقل المعنى اللغوي إلى الاصطلاحي	15
ثالثا: أجزاء التعريف	16
1- الجنس	18
أقسام الجنس	19
أ- الجنس القريب	19
ب- الجنس البعيد	19
2- النوع	21
أقسام النوع	21
أ- النوع الحقيقي	21
ب- النوع الإضافي	21
الْفرق بَين الْجِنْس وَالنَّوْع	22
3- الفصل	22
أقسام الفصل	23
- باعتبار تمييزه للماهية التي هو فصل لها	23
أ- الْفَصْل الْقَرِيب	23
ب- الْفَصْل الْبعيد	23
- باعتبار نسبته إلى الجنس أو النوع	23
ا- الفصل المقوّم	23
ب- الفصل المقسّم	23
4- الخاصة	25
5- العرض العام	26
المبحث الثاني: المراحل الزمنية لتشكّل التعريف النحوي	28

الموضوع	الصفحة
أولا: تاريخ نشأة النحو(الميلاد) وارتباطها بنشأة التعريف النحوي	28
ثانيا: مراحل تطور التعريف النحوي	30
المرحلة الأولى: ما قبل الكتاب	30
أ)أبو الأسود الدؤلي	30
ب)تلاميذ أبي الأسود ودورهم في ظهور التعريف النحوي	34
ج)الإنطلاقة الفعلية للنحو العربي على يدي: الخليل وتلميذه سيبويه	39
المرحلة الثانية: واقع التعريف في الكتاب	40
أ- عرض سيبويه لأبواب الكتاب وتعاريفه	41
ب- التعريفات والحدود النحوية في كتاب سيبويه	43
ت- إطلاق لفظ (الحد) في الكتاب	43
ث- آساليب التعريف النحوي في كتاب سيبويه	44
ج- سمات التعاريف في كتاب سيبويه	48
المرحلة الثالثة: ما بعد الكتاب	52
أ- المسايرة لما في الكتاب	53
ب- مرحلة التأثر بمفاهيم المنطق في صياغة الحدود	54
ج- مرحلة إخضاع الحدود النحوية لمقاييس المنطق	57
جوانب تأثر النحو بالمنطق	58
سمات الحدود النحوية في مرحلة اتباع المنهج المنطقي	63
دعوات التجديد والإصلاح للنحو العربي	64
الفصل الثاني: آساليب التعريف النحوي، وأقسامه	
المبحث الأول: آساليب التعريف النحوي	68
أولاً: أسباب تعدد أساليب تعريف المصطلحات النحوية	70
1) عامل الصعوبة والغموض	70
2) الغايات التعليمية	73
3) ملائمة أسلوب أكثر من غيره	74
ثانيا: الإطار المعرفي للتعريف	75
الأول: التعريفات التي تقع ضمن إطار النظرية النحوية	75
1) التعريف بالماهية	78
2) التعريف بالعمل	80
أ- التعريف بذكر العامل	81
ب- التعريف بذكر العمل	81
3) التعريف بالحكم	83

الموضوع	الصفحة
4) التعريف بالميزان الصرفي	85
الثاني: التعريفات التي تقع ضمن إطار النحو	88
مبنى انقسام التعريفات التي تقع ضمن إطار النحو	89
القسم الأول: التعريفات الشكلية	90
1) التعريف بالوصف	90
أشكال التعريف بالوصف	91
أ- التعريف بوصف الشروط	91
أ- التعريف بوصف الفروق	93
ج- التعريف بالوصف الاستعمالي للمصطلح	94
د- التعريف بوصف ما يختص به المصطلح	95
هـ- التعريف بوصف العمل	96
2) التعريف بالخاصية	97
أ-خاصية المبنى	98
ب- خاصية الاقتران	99
ج- خاصية الموقع الإعرابي	100
3) التعريف بالحصر	102
القسم الثاني: التعريفات الوظيفية	103
1)التعريف بالمثال	104
2) التعريف بالمعنى الوظيفي	106
3) التعريف بالضد أو المقابل	108
المبحث الثاني: أقسام التعريف	111
أحدهما: باعتبار الماهية المعرّفة	112
1-التعريف الاسميّ	113
2-التعريف الحقيقيّ	115
ثانيهما: باعتبار ما يتركب منه المعرّف	115
أولا: الحد، مفهومه وأقسامه	116
أ- مفهوم الحد	116
ب- أقسام الحد	117
1- الحد التام	117
2- الحد الناقص	120
الفرق بين الْحَد التّام والْحَد النّاقِص	122
ثانيا: الرسم (مفهومه وأقسامه)	122

الموضوع	الصفحة
1- الرسم التّام	123
2- الرسم الناقص	125
الفرق بين الرسم التام والرسم الناقص	126
أقسام الرّسم الناقص	127
4- التّعريف اللفظيّ	127
الفرق بَين التّعْرِيف اللّفْظِيّ والحقيقي	129
5- التعريف بالمثال	130
6- التعريف بالتقسيم	130
الفصل الثالث: شروط التعريف، وحسنه، وأوجه الخلل فيهما	
المبحث الأول: شروط التعريف النحوي، وأوجه الخلل فيه	135
الشرط الأول: مساواة التعريف للمعرف في المعنى	135
أوجه الإخلال بهذا الشرط	137
1- التعريف بالأعمّ من الماهية المعرّفة (غير مانع)	137
2- التعريف بالأخصّ من الماهية المعرفة (غير جامع)	139
3- التعريف بالمباين للماهية المعرفة	141
الشرط الثاني: أن يكون التعريف أوضح وأجْلَى من المعرّف	142
أوجه الإخلال بهذا الشّرط	144
1- التعريف بالمساوي معرفة	144
2- التعريف بالأخفى معرفة	145
الشرط الثّالث: ألا يستلزم المحال	146
المبحث الثاني: شروط حسنِ التّعريف وأوجه الإخلال بها	149
الشرط الأول: الخلوّ من التعقيد المعنوي واللفظي	149
الشرط الثاني: عدم المجاز الخالي عن القرينة	150
الشرط الثالث: عدمُ الاشتراك	152
الشّرط الرابع: عدم "أو" التشكيكيّة	153
الشرط الخامس: عدم الاشتمال على الحكم	154
الشّرط السّادس: تقديمُ الأعمّ على الأخصّ	155
أوجه الإخلال بهذه الشّروط	157
الفصل الرابع: أهداف التعريف النحوي	
المبحث الأول: أهداف الدرس النحوي وارتباطها بالتعريف	159
أولا: أهداف تعلم النحو بين الماضي والحاضر	159

الموضوع	الصفحة
أ) الهدف من وضع علم النحو	160
ب) متطلبات الحاضر لتعلم النحو	162
1- التحديات المعاصرة لتعلم النحو العربي	162
2- مراعاة المستويات التعليمية	164
3- نوعية اللغة التي ينبغي يتعلمها التلاميذ في المرحلة الأولى	165
المبحث الثاني: أهداف التعريف النحوي	169
أولا: الأهداف التعليمية	169
أ) بيان مفهوم المصطلح	172
ب) التفرقة بين المصطلحات	175
ج) إتقان الاستعمال اللغوي	177
د) توضيح الباب النحوي وما ينطوي تحته	179
هـ) جمع شروط المصطلح	181
ثانيا: الأهداف العلمية	183
أ) الدراسة العلمية	183
ب) بناء نظرية علمية متكاملة	184
1. مفهوم النظرية	185
2. حدود النظرية العلمية	186
3. ضوابط النظرية في الفكر النحوي العربي	186
4. أصول النظرية النحوية العربية	188
ج) المحافظة على كيان اللغة	189
الفصل الخامس: كتاب الحدود في النحو لـ: (الأبذي) نموذجاً	
المبحث الأول: التعريف بالكاتب والكتاب	193
أولا: التعريف بالكاتب (ترجمة الأبذي)	193
ثانيا: التعريف بالكتاب (الحدود في علم النحو) للأبذي تـ(860هـ)	199
1) توثيق نسبة الكتاب واسمه	199
2) سبب تصنيف الكتاب	200
3) زمن تأليف الكتاب	200
ثالثا: منهج الكتاب (الحدود في علم النحو)	202
أ- مقدمة الكتاب	202
ب- مذهبُ المؤلَفِ النحويّ في الكتاب	203
ج- منهج المصنف في طرح المادة العلمية في الكتاب	206

الموضوع	الصفحة
المنهج العام لطرح المآدة العلمية في الكتاب	207
1- ترتيب الحدود الواردة في الكتاب	207
2- الإيجاز والاختصار	210
3- ذكر شروط المصطلح في أبيات شعرية	216
4- الدقّة في اختيار الألفاظ	217
المبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية لكتاب الحدود في النحو لـ: الأبذي	219
أولا: سبب اختيار الكتاب ومنهجي في دراسته	219
1) سبب اختيار الكتاب نموذجا ممثّلا في الرسالة	219
2) منهج دراستي للكتاب	219
ثانيا: الدراسة الوصفية التحليلية للحدود النحوية في الكتاب	223
عناصر تقسيم حدود الكتاب	223
- حد النحو (لغة واصطلاحا)	223
- الكلام ومكوّناته: (اللفظ - التركيب - الإفادة)	230
- أقسام الكلام الثلاثة: (الاسم - الفعل - الحرف)	252
- أقسام الاسم الثلاثة: (الظاهر- المضمر - المبهم)	269
- أقسام الفعل الثلاثة: (الماضي- المضارع - الأمر)	279
- الإعراب والبناء (لفظا ومعنى)	294
- الجموع: (جمع التكسير - جمع المؤنث السالم - جمع المذكر السالم)	308
- التثنية والمثنى	319
- المرفوعات (الفاعل - المبتدأ - الخبر)	331
- التوابع الأربع: (النعت - عطف النّسَق - التوكيد - البدل)	344
- المنصوبات: (المصدر - المستثنى - الحال - التمييز)	363
- المجرورات: (الإضافة)	379
- الموصولات: (الموصول الإسمي - الموصول الحرفي)	383
- الجملة وأقسامها (باعتبار الوصف - باعتبار التسمية)	392
ثالثا: الاستنتاج من التحليل	412
خاتمة	415
المصادر والمراجع	419
فهرست المحتويات	432

الملخص

وجود التعريفات في علم النحو- وفي غيره من العلوم- ضرورة علمية، بل أنها أساس العلم المدروس؛ لأن العلم إنما تؤطره المصطلحات القائم عليها، ولا بقاء للمصطلحات بلا تعريفات تحدد مفهومه، وتحمي كيانه المفاهيمي. والنحو منذ انطلاقته الأولى احتاج إلى أن تقوم أسسه وتوضع قواعده وتتوضح حقائقه على ألفاظ جامعة لمباحثه دالة على مضامينها تختص به وحده، فنجد أن الحدود والتعريفات قد تصدرت الأبواب وتقدّمت الموضوعات فكانت على رأس المسائل النحوية.

وتعريف النحاة للمصطلح النحوي لم يأت على نسق واحد محدّد، أو على صيغة يتفق علها جميع النحاة؛ تعتبر مثالا يحتذى، ولا جاء على درجة ومستوى واحد من الوضوح، أو عدمه. بل جاء بأساليب متعددة، وأشكال متنوعة، ودرجات متباينة من الوضوح والغموض.

وقد قطع التعريف النحوي عدة مراحل حتى بلغ درجة النضج العلمي، واصطبغ في بعض مراحل تكونه بمفاهيم الفلسفة والمنطق؛ مما أدى في بعض الأحيان إلى تعقده، وتشابك ألفاظه ومعانيه. وبقيت هذه المعاناة ماثلة في بعض أجزاء التعاريف إلى الآن.

الكلمات المفتاحية: (التعريف –الأسس – الأهداف – الحدود).

Résumé

L'existence de définitions dans la science de la grammaire - et dans d'autres sciences - est une nécessité scientifique, mais constitue la base de la science étudiée, car la science est encadrée par la terminologie et la survie des termes sans définition définit le concept et protège l'entité conceptuelle. Et depuis la création de la grammaire, j'ai besoin d'établir ses bases et de clarifier les faits sur les mots de l'Université pour la discussion d'une fonction de son contenu uniquement. Nous constatons que les frontières et les définitions ont dépassé les portes et que les sujets avancés étaient au sommet des problèmes grammaticaux.

La définition de la grammaire grammaticale ne repose pas sur un modèle spécifique, ni sur une formule acceptée par tous les grammairiens, c'est un exemple à suivre et elle n'aboutit pas ou pas à un seul degré de clarté. Mais ils sont venus de multiples façons, sous différentes formes, à des degrés de clarté et d'ambiguïté variables

La définition grammaticale a été découpée en plusieurs étapes jusqu'à sa maturité scientifique et a été écrite à certains stades de sa formation avec les concepts de philosophie et de logique, qui ont parfois conduit à la complexité et à l'entrelacement de ses mots et de ses significations. Cette souffrance est restée dans certaines parties des définitions à ce jour.

Mots-clés: (définition - bases - objectifs) **.**

Summary

The existence of definitions in the science of grammar - and in other sciences - a scientific necessity, but the basis of science studied; because science is framed by the terminology based, and the survival of the terms without definitions define the concept, and protect the conceptual entity. And grammar since its inception, I need to establish its bases and clarify the facts on the words of the University for the discussion of a function of its contents alone, we find that the boundaries and definitions have topped the doors and advanced topics were at the top of grammatical issues.

The definition of grammatical grammar is not based on one specific pattern, or on a formula agreed upon by all the grammarians; it is an example to be followed, and it does not come up with a single degree of clarity or not. But came in multiple ways, different forms, varying degrees of clarity and ambiguity

The grammatical definition was cut several stages until it reached scientific maturity, and was written in some stages of its formation with the concepts of philosophy and logic, which sometimes led to complexity, and the intertwining of its words and meanings. This suffering has remained in some parts of the definitions to date.

Keywords: (definition - basics - objectives - logic - analysis)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

ملخص الرسالة المقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه. تخصص: دراسات لغويّة.
الموسومة:

التَّعْرِيفَات النَّحْوِيَّة

الأُسُسُ والأَهْدَاف

كتاب الحُدُود في علم النَّحو للأُبَّذي (ت:860هـ) "نموذجاً"

إعداد الطالب:
امحمد بابا

إشراف:
أ. د. أحمد قريش

السنة الجامعية: 1440هـ/ 2018-2019م

الملخص

تقوم الدراسة العلمية في أي فن من الفنون العلمية على التعريف بمضامين الشيء المدروس لكشف الغموض ورفع الوهم الذي قد ينشأ عن عدم الفهم التام بحيثياته، فالْحُدُود تكشف عَن حَقِيقَة الشَّيْء الْمَوْضُوع، لذلك اهتم العلماء بالحدود والرسوم في كل العلوم، وقد اهتم النحويون اهتماما بالغا بالتعاريف والحدود، فجعلوا لكل مصطلح تعريفا، وحرصوا على: أن يكون جامعا ممثلا للمعرّف(المصطلح)، وكذا جعلوا للأبواب تعريفات تجمع قضاياها وجزئياتها المختلفة...

وقد مرت التعاريف في الموروث النحوي بأطوار عديدة، واعتمد النحاة في وضعها طرائق متعددة؛ فمنهم من عمد في صياغتها إلى: طبيعة اللغة وميزانها التركيبي، ومنهم من اعتمد على المنهج العقلي المجرد، فحاول أن يحد بعض ما يتحدث عنه من أبواب عن طريق التعريف الكلي الجامع، ومنهم من يتحدث عن بعض خصائصه...

كثر النقاش حول هاته المفاهيم والأفكار، واهتمت الدراسات اللغويّة العربيّة بدراسة التعريف منذ وقت مبكر، إذ ناقش الباحثون جوانب مختلفة فيه، محاولين دراسته وتحليله، وتتبع تطوّره تتبعًا تاريخيًا، ثم قدّموا تفسيرات متباينة حينًا، ومتفقة حينًا آخر لهذه القضية.

ولا تزال تلك الدراسات – على كثرتها– تحتاج إلى خلق تراكم معرفي بنّاء، يتأسس على مباحث الأقدمين ويواكب العلوم الحديثة في وعي وعمق، يفيد الباحث الجادّ؛ ليقدّم تفسيراً جديداً أو تصوّراً مقبولاً عن هذه القضيّة، وإن كان ثمة جهود معتبرة في هذا المجال.

أسباب اختيار الموضوع

1- التعريف هو مفتاح الشيء المدروس وله مميزات وخصائص فالاهتمام به أمر ضروري.

2- نظرًا للاختلاف في المناهج المتبعة في وضع التعاريف، وفي الغايات المراد تحقيقها، وفي المقولات النظرية التي سار عليها الباحثون في تتبع ظاهرة التعاريف؛ فإن هذه الدراسات بحاجة إلى رصد عام لها من خلال دراسةٍ تصنّفها وتقوّمها في ضوء نظرة شاملة للقضيّة، وهذا لا يقل أهميّة عن درس القضيّة نفسها.

3- قلة الدراسات التي اهتمت بالموضوع من ناحية الوصف لظاهرة التعاريف وتصنيفها.

4- لاكتشاف بعض جوانب هذا الموضوع، والاطلاع على مقولات النحاة فيه، ونظر مدى علمية الدرس النحوي العربي، وخضوعه للمنطق العلمي.

5- لعل أن يكون مساهمة متواضعة؛ تفتح الباب أمام البحث الجآد العميق لي خصوصا وللمهتمين بالموضوع عموما.

الإشكال

التعريف في الدرس النحوي متأصل الوجود ومُساير للبحث النحوي في كل مرحلة من مراحله، فهل كان على نسق واحد في الوضع والمنهج؟، وهل كانت تعاريف النحاة تلبي الرغبة التعليمية للمتعلم؟، وما المفترض في صياغة التعاريف النحوية لمسايرة العلوم المتجددة وأحوال المتعلمين؟.

ولمعالجة هذه الإشكالية، جاءت هذه الرسالة بمسمى:

"التعريفات النحوية الأسس والأهداف

الحدود في علم النحو لـلأبذي (860هـ) نموذجا"

لنكتشف بعض جوانب هذا الموضوع، ونطلع على مقولات النحاة فيه، وننظر مدى علمية الدرس النحوي العربي، وخضوعه للمنطق العلمي، والتقاطعات التي تجمع بينه واللسانيات الحديثة، والنقد العلمي الذي نتجت عنه الثورة المعرفية في الدرس النحوي العربي الحديث.

المنهج المتبع

نظراً لطبيعة البحث وإشكاليته تأتي هذه الدراسة في إطار المنهج (الوصفي)كما أنه يقوم على عملية التحليل والاستعانة بالآليات المساعدة من استقراء ومقارنة.

مستمداً مادّته العلمية من الدراسات السابقة للقدامى وتجديد المحدثين وإسهاماتهم. وكانت استفادتي من تلك الدراسات من الجانب المنهجي التأطيري، والجانب التنظيري التأصيلي، ولكون المآدة العلمية جاءت فيها متفرقة ومتشعبة عن الموضوع المدروس،

حرصت –جهدي- على التبسيط والإيضاح في عباراته، والاقتصار على الأهم في مباحثه وموضوعاته، قصد التوصل إلى لم شتات الموضوع، وتقريب الاستفادة منه.

جاءت هذه الدراسة في إطار المنهج (الوصفي التحليلي)؛ نظراً لطبيعة البحث وإشكاليته. ولمعالجة إشكالية الموضوع، والإجابة على التساؤلات الواردة فيه، ارتأيت أن تكون خطة البحث مكونة من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة:

الفصل الأول، عبارة عن فصل تمهيدي: بعنوان "مفهوم التعريف، ومراحل تشكله"، وهو مقسم إلى مبحثين: الأول في: مفهوم التعريف وأجزاؤه. والثاني في: مراحل تكون التعريف النحوي؛أتحدث فيه عن: مرحلة النشأة، ومراحل تطور التعريف النحوي.

الفصل الثاني: تحت عنوان: "آساليب التعريف النحوي، وأقسامه"، وهو مقسم إلى مبحثين: الأول أدرس فيه: آساليب التعريف النحوي. والثاني: أعدد فيه: أقسام التعريف. الذي ينظر إليه باعتبارين: باعتبار الماهية المعرّفة، وباعتبار ما يتركب منه المعرَّف(المصطلح).

الفصل الثالث تحت مسمى: "شروط التعريف، وحسنه، وأوجه الخلل فيهما". وهو مقسم إلى مبحثين: الأول في ذكر: شروط التعريف النحوي، وأوجه الخلل فيه. والثاني في: شروط حسنِ التّعريف وأوجه الإخلال بها.

والفصل الثاني والثالث يمثلان الأسس العلمية التي يوضع التعريف أساسها.

أما الفصل الرابع ففي:أهداف التعريف النحوي؛ يُمهّد لها بمبحث أول في: أهداف الدرس النحوي وارتباط هذه الأهداف بالتعريف؛ والمبحث الثاني: أهداف التعريف النحوي. وأتطرق فيه إلى: الأهداف التعليمية، والأهداف العلمية.

أما الفصل الخامس فهو الجانب التطبيقي للدراسة، وجاء بعنوان: كتاب الحدود في النحو لـ: (الأبذي) نموذجاً. وهو مقسم إلى مبحثين: المبحث الأول: التعريف بالكاتب والكتاب؛ بإلقاء الضوء على: (ترجمة الأبذي) والتعريف بكتابه: (الحدود في علم النحو). مركزا على: منهج الكتاب (الحدود في علم النحو)

والمبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية لكتاب الحدود في النحو لـ: الأبذي.

في ثلاث نقاط:

- سبب اختيار الكتاب ومنهجي في دراسته
- الدراسة الوصفية التحليلية للحدود النحوية في الكتاب
- الاستنتاج من التحليل.

خاتمة: تحوي أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

ولتؤتي الدراسة أكلها، وتحقق ما سطر لها من أهداف اتبعت منهجا في دراستي لكتاب الأبذي، أشرت إليه أثناء المذكر ة ليكون دليلا للقارئ يستبين به المنهج الذي اتبعته، ويستعين به على قراءة الرسالة، ومعرفة ما أقصد بالمصطلح أو اللفظ المستعمل في متنها، تجتنبا للغموض والارتباك.

وكان هذا المنهج ممثلا في عدة نقاط، هي:

- **أولا: اختيار نسخة للدراسة**

اختياري في الدراسة نصَّ كتاب الحدود في علم النحو للأُبَّذيِّ، بتحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي؛ لكونها تحيل أثناء إيراده للتعاريف المذكورة في الكتاب، على مظآنها في كتب النحو الأخرى، وتعتني جيدا بتصحيح اللفظ الوارد في متن الكتاب، ومقابلته مع نسخِ الكتابِ الثلاثِ، الذي عثرت عليها المحققة، ونبَّهت على ما بين النسخ من أوجهِ الاتفاقِ والاختلاف، وأوردت ما تراه أقرب إلى الصواب.

ولأن المحققة باحثة اكاديمية، ومعلوم أنها في تحقيقها تخضع للمنهج العلمي، والنص المحقق نشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (ع):112-1421هـ/2001م)، وسيخضع ضمنا إلى المرور على لجنة علمية متخصصة تقوّمه، وتقيّمه.

- **ثانيا: اتباع منهج لدراسة التعريف**

تحتوي دراسة التعريف على عرض المآدة، وتحليلها، ولكل منهما يحتاج إلى بيان المنهج المتبع فيه؛ لأن لكل دارس طريقته.

أما العرض للمعلومة، فمن الناحية التنظيمية؛ أذكر تعريف المصنّف بخط مغاير لما في متن الرسالة، ومظلّل؛ لإبرازه عن المتن.

مقارنته بتعاريف العلماء، من ناحية الزيادة أو النقصان، أو الاختلاف التام عنهم.

وأما التحليل للحدود، فكان تحت عنوانين:

- **محترزات التعريف** ادرس تحت هذا المسمى:
- دلالة ألفاظ التعريف.
- قيود التعريف: (ما يدخل فيه، وما يخرج منه)
- **ما يلاحظ على التعريف** ادرس تحت هذا المسمى:
- الزيادة أو النقص الذي ورد في تعريف المصنف.
- ضرورة ذكر ما نقص في تعريف المصنف، أو أن تركه أولى.
- ما يتصف به تعريف المصنف من ناحيتي:
- صناعة التعريف (التمام أو النقص) أي: الجمع والمنع، أو عدم ذلك
- الهدف التعليمي (وضوح العبارة، وسهولة المأخذ) من عدمهما.

والمراد بـ: (محترزات التعريف)

أي: ما يحترز منه في بيان حقيقة المصطلح، فيخرج من ضمنه بالقيود، وذلك عند ذكر الذاتيات المبينة له، فمل ليس على هذه الوصف والصورة الذهنية فليس منه؛ فيخرج ضمنا.

ولما أن كان الاستعمال لـ(محترزات التعريف) للغرض الذي أريده، ولنفس الهدف الذي استعمله النحاة فيه، اخترته على غيره، لأن لي فيه سلف، ويُفهم منه المراد الذي وضعته لأجله، ولا مشآحّة في الاصطلاح.

- **ثالثا: استعمال عبارة في الإشارة إلى الكتاب والكاتب للاختصار**

استعمال كلمة (الكتاب) في الإشارة إلى الكتاب المدروس.

استعمال كلمة (المصنف) في الإشارة إلى مؤلف الكتاب المدروس؛ الأُبذي.

أو قوله: للاختصار، وعدم تكرار قال الأبذي، فيكون ممجوجا في السمع، مُمَلاً في القراءة. وهذا أمر مستقبح ينبغي أن يجتنب.

- **رابعا: اتخاذ عناصر لتقسيم حدود الكتاب**

عمدت إلى تقسيم الحدود إلى عناصر ومجموعات، تندرج كل مجموعة منها تحت أصل واحد؛ كأقسام الكلام، والاسم، والفعل،... ليسهل الرجوع إليها، وتعرف مواقعها في الرسالة، والصنف الذي تنتمي إليه. وكانت هذه العناصر على النحو التالي:

- حد النحو (لغة واصطلاحا)
- الكلام ومكوّناته: (اللفظ - التركيب - الإفادة)
- أقسام الكلام الثلاثة: (الاسم - الفعل - الحرف)
- أقسام الاسم الثلاثة: (الظاهر- المضمر - المبهم)
- أقسام الفعل الثلاثة: (الماضي- المضارع - الأمر)
- الإعراب والبناء (لفظا ومعنى)
- الجموع: (جمع التكسير - جمع المؤنث السالم - جمع المذكر السالم)
- التثنية والمثنى
- المرفوعات (الفاعل - المبتدأ - الخبر)
- التوابع الأربع: (النعت - عطف النّسَق - التوكيد - البدل)
- المنصوبات: (المصدر - المستثنى - الحال - التمييز)
- المجرورات: (الإضافة)
- الموصولات: (الموصول الإسمي - الموصول الحرفي)
- الجملة وأقسامها (باعتبار الوصف - باعتبار التسمية)

- **خامسا: الاستنتاج من التحليل**

في خاتمة هذا الفصل أقدم بعض الاستنتاجات مما توصلت إليه عبر دراستي للتعاريف في كتاب الحدود للأبّذي، وهي:

- تمتاز حدود الأبّدي في الأغلب الأعم بالتّمام والوفاء بمعنى المصطلح من الناحية الصناعية. وبالبساطة وسهولة المأخذ من الناحية اللفظية والتعبيرية.

- ما أتى به الأبذي من حدود جاءت مختلفة في الأسلوب متنوعة في درجة البيان، ولم تأت كلها على مستوى الحد المنطقي، بل منها ما يصدق من الناحية المنطقية انه من باب الرسم والحد الناقص... وتسميتها بالحدود من باب التجوّز، أو التسمية بالتغليب، أو أن النحاة - كما تقدم في متن الرسالة- يطلقون مصطلح الحد على التعريف وما يندرج تحته.

- الحدود التي أوردها الأبذي في كتابه جاء متابعاً فيها غيره على العموم، ناقلاً تعريفات من سبقه، مختاراً منها ما يراه مناسباً صالحاً للإحاطة بمدلول المصطلح، مما يناسب اتجاهه في الطرح (الاختصار)، والفئة المستهدفة بتأليفه(المتعلمين).

- انفرد الأبذي بلفظ بعض التعريفات، وجاء فيها بتعبير لم يكد يأتي به غيره؛ كتعريفه النعت، بقوله: (التابعُ لِمَا قبلَه، المشعرُ بعلامةٍ فيه أو ما هو في سببه). وتعريفه الصفة بـ:(ما دل على معنى وزمان).

- الطابع العام لحدود الأبذي بناؤها على الاختصار، والاقتصار على أقل العبارات التي تُميز المصطلح عن غيره، ولم يخالف هذا النمط إلا في تعريف الإعراب والبناء في اللفظ والمعنى، متابعا ما أورده ابن مالك في التسهيل، وقد تابع كثير من النحاة ابن مالك في هذين التعريفين.

- التعريفات التي جاء بها الأبّذي والنحويون قبله تتناسب مع زمنهم والمستوى المعرفي لعصورهم، وكثير منها ممّا جاءت ألفاظه مألوفة؛ متداولة في عصرنا، وتراكيبه بسيطة غير معقّدة، تناسب المبتدئ، وتصلح لإفادة المتعلم في الأطوار الأولى. أما جاء منها على غير الوصف الذي تقدم، فيحتاج إلى صياغة جديدة، وجهود مختصين في هذا المجال.

النتائج المتوصل إليها من الدراسة

بعد عرض **"الأسس والأهداف"** التي وضعها النحاة للتعريف النحوي لينضبط، والأهداف التي توخوها في وضعها، ليحقق الغاية من وضعه ويصيغ التعاريف على حسبها. وملاحظة مدى مراعاة الأبّذي (860هـ) لهذه الأسس والأهداف، في كتابه الحدود في علم النحو. نستنتج ما يلي:

1- وجود التعريفات في علم النحو- وفي غيره من العلوم- ضرورة علمية، بل أنها أساس العلم المدروس؛ لأن العلم إنما يؤطره المصطلحات القائم عليها، ولا بقاء للمصطلحات بلا تعريفات تحدد مفهومه، وتحمي كيانه المفاهيمي.

2- قطع التعريف النحوي عدة مراحل حتى بلغ درجة النضج العلمي، واصطبغ في بعض مراحل تكونه بمفاهيم الفلسفة والمنطق؛ مما أدى في بعض الأحيان إلى تعقده، وتشابك ألفاظه ومعانيه. وبقيت هذه المعاناة ماثلة في بعض أجزاء التعاريف إلى الآن.

3- تعدد التعريف للمصطلح الواحد، للإتيان بالحد الجامع المانع، وتطلبا للسلامة من النقص من جميع النواحي، نتج عنه حدود كثيرة، قد يكون الكثير منها مستغنى عنه علمياً.

4- كثر انتقاد النحاة بعضهم بعضا في تمام الحد وعدم تمامه، قياسا على قواعد علم المنطق، فكثرت الآراء والجدال، حتى لا يكاد يسلم حد من النقد، وتفرعت المسائل منها ما لا يحتاجه الدرس النحوي، أو هو قليل الجدوى.

5- ظهور كتب تتخصص في الحدود والتعريفات، بأنماط مختلفة، المتوسع فيه والمختصر؛ مما يدل على الشعور بأهمية التعريف في النحو، أهمية توجب التفرغ له، وتخصيص كتب به. منها كتاب الأبذي في النحو..

6- تُظهر مرحلة تأليف الأبذي لكتابه (الحدود في علم النحو) نضج التعريف النحوي، ووضوح الرؤية عند أغلب النحاة، والتمكن من المصطلح، إدراكا بل وصل الأمر إلى حد التعمق والتفلسف، وتصوير المحدود على أساس علم المنطق، وذلك عن طريق إيراد الجنس والفصل، والنوع... مما يعني أن هناك ثراء علميا أنتج هذه الوضع.

7- كتاب (الأبذي) صغير الحجم، ولكنه مفيد جدًّا لأنه يحوي أغلب التعريفات النحوية، وقد وضع على أساس التبسيط، وتقريب المعلومة من المتعلم المبتدئ، ليستوعب مدلولات المصطلحات النحوية بسهولة ويسر.

8-واضح من عنوان الكتاب، ومن طريقته في تناول المسائل أنه وضع ككتاب مدرسي يلبي حاجة طلاب العربية ودارسي النحو المتعجلين. ولذلك فللكتاب قيمة كبيرة من الناحية التعليمية.

9-خلا الكتاب - إلى جانب ذلك- من الأبواب غير العملية مثل باب الاشتغال، وباب التنازع، كما لم يتطرق إلى المباحث الصرفية، وترك تعديد الأقوال وبسط الخلاف.

10-ملاحظاتي على بعض ما في الكتاب من تعاريف، إنما هي من باب الرأي العلمي، لا يعني القطع وإنما هو -فيما أرى- صحيح يحتمل الخطأ، ومن باب الرؤية العلمية ولا تعني التطاول أو التجني على القامات العلمية الراسخة، وإنما هي رؤية قد تثير تساؤلات للمناقشة، وقد تنبه على بعض الأمور التي أغفلت لسبب ما. على أن الكامل هو الله، وموروث أسلافنا وغيرهم إنتاج بشري يحتمل الخطأ في بعض جوانبه، يحتاج إلى التكامل وتعد الآراء والرؤى حتى يستقيم على سوقه ويهذب.

11-لأجل إبعاد الصعوبة في الفهم في منظومة التعريف النحوي، وتبسيطه قام بعض العلماء المتأخرين بما يسمى: بالتيسير، أو الإصلاح للنحو، ومنه التعريف؛ منها ما كان متزناً؛ لم يغفل في جو التيسير عن التكامل المعرفي، والمحافظة على ما اشترطه المتقدمون في جودة التعريف وتمامه، ومنهم من بسّط إلى حد النقص. أرجوا أن يكون هذا البحث قد أوضح المسائل التي تناولت القضية المدروسة والمجالات التي دُرست، ونأمل أن يكون قد قدم إجابات عن الأسئلة التي عُرضت في مقدمته، و لعله قد أثار أسئلة أخرى حريّ بها أن تكون صالحة للبحث العلمي.

والله ولي التوفيق

Introduction :

The scientific study in any art of scientific science stands to introduce the contents of the thing studied to detect the mystery and pay the negligence that may arise from a lack of full understanding of its qualities, the limits reveal the truth of the subject matter, so scientists interested in limits and all sciences, and the grammarians were interested in definitions and limits, They made each term a definition and made sure that it was a representative of the term (the term).

The definition of the language and its structural balance, some of which were based on the abstract mental approach, tried to limit some of the sections that are talked about through the overall definition of the whole , And some of them speak of some of its characteristics ...

There has been a lot of discussion about these concepts and ideas. Arab linguistic studies have been interested in studying the definition from an early stage. The researchers discussed different aspects of it, trying to study it and analyzing it, following its development in a historical way.

These studies continue to need to create a knowledge-based accumulation of knowledge based on the study of the elderly and to keep pace with the modern sciences in the knowledge and depth of the researcher to provide a new explanation or an acceptable perception of this issue, although there are considerable efforts in this field. This is one of the main reasons for my choice of this particular subject, including:

1 - The definition is the key to the thing studied, and has the characteristics and characteristics of attention is necessary, because ignorance ignorance of what we study, causing the blind vision, and the superficiality of research.

2. Due to the differences in the methods used in developing the definitions, the goals to be achieved, and the theoretical statements that the researchers have followed in tracking the phenomenon of definitions, these studies need general monitoring

through a study that classifies them in a comprehensive view of the issue. Importance of studying the same issue.

3 - the lack of studies that have been concerned with the subject in terms of description of the phenomenon of definitions and classification, and tracking the areas of conciliation and strength, and vice versa.

4 - to discover some aspects of this subject, and to see the arguments of the grammarians, and consider the extent of scientific Arabic grammar lesson, and subject to the logic of science.

5. It may be a modest contribution; it opens the door for serious research, especially for those interested in the subject in general.

It is in the light of these concerns that the problem is based.

Was the definition in the grammar lesson rooted in existence, and the consistency of the grammatical research at each stage, was it in one format in the situation and methodology ?, Were the definitions of the buds meet the educational desire of the learner, and still ?, and what is supposed to formulate grammatical definitions to keep pace with renewable sciences and the conditions of learners .

To address this problem, this message came as:

«Grammatical definitions bases and objectives

The Book of Limits in the Grammar of the Sublime (860 AH)»

To explore some aspects of this subject, and to read the arguments of the grammarians in it, and look at the extent of scientific Arabic grammar lesson, and subject to the logic of science, intersections that combine modern linguistics, and the scientific criticism that resulted from the knowledge revolution in the modern Arabic grammar lesson.

Due to the nature of the research and its problematic, this study comes within the framework of the descriptive approach. It is based on the analysis process and the use of auxiliary mechanisms of extrapolation and comparison.

Drawing his scientific material from previous studies of the old and renewing the modernists and their contributions.

Especially the following books:

- Explanation of the limits of grammar for the son of Qasim

- Introduction to the making of borders and definitions of Senosi

Grammatical Boundaries in Heritage The Tariff Book of Al-Jarjani is a model for: Jinan Al-Tamimi (Master) from King Saud University (1429H).

Boundaries in the Modern Grammar Lesson by: Abdulhamid Waqaf) abadi from Tishreen University (2008).

I have benefited from these references from the methodological and the theoretical aspect, and the theoretical aspect, and the fact that the scientific evidence came in sporadic and complex on the subject studied, careful - my effort - to simplify and clarify in its terms, and exclusive to the most important in its topics and topics, in order to reach the subject, Take advantage of it.

In the course of the research and the collection of scientific evidence, I encountered some difficulties and obstacles. The lack of sufficient access to the university libraries to study this subject, as well as the complexity of research topics in the books of the elderly.

This study came within the framework of the analytical descriptive approach, due to the nature of the research and its problematic nature. To address the problem of the subject, and to answer the questions contained therein, I thought that the research plan consists of an introduction and five chapters and a conclusion:

The first chapter is entitled "The concept of definition and the stages of its formation". It is divided into two sections: the first is: the concept of definitions and its parts. The second is in the stages of making the grammatical definition; I talk about it: the stage of origin, and the stages of development of grammatical definition.

Chapter Two: Under the title: "Methods of Grammatical Definition, and its Sections", which is divided into two sections: the first I study it: methods of grammatical definition. The second: I prepare: sections of the definition. Which is seen as: considering what knowledge is, and what constitu tes the identifier (term).

Chapter III under the title: "Conditions of definition, and the improvement, and the imbalances in them." It is divided into two sections: the first in the mention: the terms of the grammatical definition, and the imbalances in it. And the second in: Conditions of good definition and breaches.

The second and third chapters represent the scientific basis on which the definition is based.

The fourth chapter in the objectives of the grammatical definition, paves the way for the first subject in: the objectives of the grammar lesson and the association of these objectives with definition; and the second topic: the objectives of grammatical definition. I refer to: educational goals, scientific goals.

The fifth chapter is the practical aspect of

Tlemcen le:…….

Conclusion:

After presenting the "foundations and objectives" formulated by the scolars to define the grammar to be disciplined, and the objectives they set in place, to achieve the purpose of its development, and the definitions are drawn according to them. And the observation of the extent to which the master (T: 860 e) takes account of these foundations and objectives, in his book limits in Grammar. I conclude the following:

1- The existence of definitions in the science of grammar - and in other sciences - a scientific necessity, but the basis of science studied; because science is framed by the terminology based, and the survival of the terms without definitions define the concept, and protect the conceptual entity.

2- cutting the grammatical definition of several stages until the degree of scientific maturity, and typified in some stages of the creation of the concepts of philosophy and logic; which sometimes led to complexity, and the intertwining of its words and meanings. This suffering has remained in some parts of the definitions to date.

3- Multiple definition of the single term, to achieve the total limit inhibitor, and ask for safety from the lack in all respects, resulted in many limits, many of which may be scientifically eliminated.

4- A lot of criticism of the grammarians each other in a very limited and incompleteness, analogy to the rules of logic, so many opinions and arguments, so as not to concede a minimum of criticism, and the issues of what matters, what does not require grammar lesson, or what is useless.

5- the emergence of books specializing in limits and definitions, different styles, expanded and abbreviated; which indicates the sense of the importance of definition in the grammar, the importance of full-time, and the allocation of books. Including the book of the master in grammar .

6- represents the stage of the author of his book (limits in grammar) maturity of the grammatical definition, and clarity of vision of most of the grammar, and the ability of the term, aware of it, but reached the extent of depth and philosophy, and portrayal limited on the basis of logic, through the introduction of sex and separation, And type ... which means that there is a scientific richness produced this situation.

7- The book (el abadi) small book inl size, but very useful because it contains most of the grammatical definitions, and was based on simplification, and the convergence of information from the novice learner, to accommodate the meanings of grammatical terms easily.

8- clear from the title of the book, and its way of dealing with the issues that it was developed as a textbook that meets the needs of Arab students and grammar students rushed. Therefore, the book has great educational value.

9 - Apart from the book - besides - from the non-practical doors such as the door of the work, and the door of conflict, as did not address the detective issues , and had left the number of words and the spread of disagreement.

10- My observations on some of the book in the definitions, but it is part of the scientific opinion, does not mean cutting, but is - in my opinion - true likely error, and from the perspective of scientific and does not mean trespassing or reaping the scientific strengths established, but a vision that may raise Questions for discussion, and has alerted to some things that have been overlooked for some reason. That the full is God, the inheritance of our ancestors and others human production is potentially wrong in some aspects, needs integration and prepares opinions and visions so as to be upright on its market and courteous. And my work in this perspective- with God willing - or else: the mercy of God who knew his power and sat without him.

11- In order to remove the difficulty of understanding in the system of grammatical definition, and simplify it, some of the late scientists called for: facilitation or reform of the ways, and from which the definition; of which was balanced; did not fail in the atmosphere of facilitating the integration of knowledge and maintain what required by the applicants in quality The definition is finite, and some of them stretch to the limit.

I hope that this research has clarified the issues that have addressed the studied issue and the areas studied, and we hope that it has provided answers to the questions asked in its introduction and may have raised other questions that are worthy of being valid for scientific research.

God grants success

العدد 19

دراسات أدبية

LITERARY STUDIES

دورية مُحكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية
العدد التاسع عشر - ماي 2016 - رجب 1437

القيمة العدولية في الصورة الكنائية -قراءة في جمالية التلقي-
د/قدوسي نورالدين

التنظير المعرفي للملكة اللغوية بين الفكر العربي و الفكر الغربي و عوامل حصولها
غربي سامية - اشراف الد/ عبو لطيفة

العوامل التي أسهمت في فكر ابن حزم صابة فاطمة الزهراء
تحت اشراف الأستاذ الدكتور: كرّوم بومدين

نظرية العامل في النحو العربي بين التبني والتحفظ مقاربة وصفية
الطالب: امحمد بابا - بإشراف أ.د/ أحمد قريش

الوقفة الطللية : صور التواجد وقيم الوجود
د.زهيرة بوزيدي

تجليات المسرح الجزائري من الاستعمار إلى الاستقلال.
الطالبة :مسلك حفيظة - بإشراف:أ.د/ شريف بموسى عبد القادر

مفهوم الزمن ودلالته في الحكاية قراءة في حكايات من ألف ليلة وليلة
أ/ ليلى حـــوماني

العوامل المؤثرة على الجملة الاسمية و دلالاتها في سورة آل عمران (الحروف الناسخة أنموذجا)
د. حمزة دحماني

LITERARY STUDIES

تأسست سنة 1999

الترقيم الدولي ISSN 2170-046X

د. عبد الحليم ريوقي
eladabiya@hotmail.fr

هيئة التحرير

- إسماعيل بوزيدي، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة
- د/ بن يامنة سامية - المدرسة العليا للأساتذة - وهران
- د. فتيحة بن يحي - جامعة تلمسان-
- د. محصول سامية - المدرسة العليا - بوزريعة -

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
45 تعاونية الرشد القبة القديمة. الجزائر
هـا: 0021321289778
فا: 0021321283648

البريد الالكتروني:
markaz_ bassira@.yahoo.fr

الموقع الالكتروني:
www.albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 2008/1900
ردمد ISBN 2170-046X

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05- شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

دراسات أدبية

دورية فصلية محكمة تصدر عن:

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

- العدد التاسع عشر -
(19)

شروط النشر
قواعد النشر

تقبل البحوث والدراسات التي تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط في تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:

1) أن يتوافق البحث مع أهداف الدورية ومحاورها.
2) أن يكون البحث غير منشور سابقا.
3) يرفق البحث بإقرار خطي بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.
4) أن لا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.
5) يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية)أو (العربية والإنجليزية).
6) يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.
7) ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم في قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.
8) تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.
9) أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Times New Roman) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).
10) أن يراعى في البحث المنهجية العلمية، ومناهج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.
11) توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه في نهاية البحث.
12) تخضع البحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.
13) يعدّ البحث في حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.
14) لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليها وإدراجها ضمن مواضيع المجلة.
15) الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التي تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.
16) تعبر البحوث عن رأي صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأي الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.
17) يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأي شكل وبأي لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.

من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة.

الهيئة العلمية

- الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن حسن العارف وكيل معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية.

- الأستاذ الدكتور علي ملاحي، جامعة الجزائر 2.
- الأستاذ الدكتور سعيد بنكراد، كلية الآداب، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المملكة المغربية.
- الأستاذ الدكتور عبد الله محمد العضيبي أستاذ الأدب والنقد، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، السعودية.
- الأستاذ الدكتور سعيد يقطين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المملكة المغربية.
- الأستاذ الدكتور عبد الكريم عوفي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- الأستاذ الدكتور محمد المشد، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الكويت المفتوحة، الكويت.
- الأستاذ الدكتور عبد اللطيف عبيد، جامعة تونس.
- الأستاذ الدكتور محمد هاشم فالوقي، جامعة طرابلس، ليبيا.
- الأستاذ الدكتور عبد الرحيم مراشدة، رئيس قسم اللغة العربية، جامعة جدارا، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الأستاذ الدكتور عطا محمد إسماعيل أبو جبين، المديرية العامة لتطوير المناهج، سلطنة عمان.
- الأستاذ الدكتور محمد عبد الحي، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، الإمارات العربية المتحدة.
- الأستاذ الدكتور يسري عبد الغني عبد الله، خبير بالتراث الثقافي، جامعة القاهرة، مصر
- الأستاذ الدكتور رباح اليمني مفتاح، كلية الآداب، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- الأستاذ الدكتور عبد الجليل مرتاض، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- الأستاذ الدكتور جيلالي بن يشو، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
- الأستاذ الدكتور محمد زمري، جامعة تلمسان.
- الأستاذ الدكتور محمد مرتاض، جامعة تلمسان.
- الدكتور هشام خالدي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- الدكتور عبد الحليم بن عيسى، جامعة وهران.
- الأستاذ الدكتور: عبد الحكيم والي دادة، جامعة تلمسان
- الدكتور: رقيق كمال ـ جامعة بشار

آراء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية

مركز البصيرة يرحب بأبحاثكم واقتراحاتكم ونصائحكم.

قائمة المحتويات

7	**قيمة العدولية في الصورة الكنائية -قراءة في جمالية التلقي-** قدومي نورالدين
14	**نظير المعرفي للملكة اللغوية بين الفكر العربي و الفكر الغربي و عوامل حصولها** ري سامية - اشراف الد/ عبو لطيفة
25	**عوامل التي أسهمت في فكر ابن حزم صابة فاطمة الزهراء** ت اشراف الأستاذ الدكتور: كرّوم بومدين
30	**رية العامل في النحو العربي بين التبني والتحفظ مقاربة وصفية** طالب: امحمد بابا - بإشراف أ.د/ أحمد قريش
51	**ثقة الطللية : صور التواجد وقيم الوجود** زهيرة بوزيدي
57	**طيات المسرح الجزائري من الاستعمار إلى الاستقلال.** طالبة :مسلك حفيظة - بإشراف:أ.د/ شريف بموسى عبد القادر
65	**فهوم الزمن ودلالته في الحكاية قراءة في حكايات من ألف ليلة وليلة** ليلى حـــومانى
74	**عوامل المؤثرة على الجملة الاسمية و دلالاتها في سورة آل عمران (الحروف الناسخة أنموذجا)** حمزة دحماني
85	**ي أدب الرحلة - الرّحلة إلى (قسنطينة) البديعة الوديعه!** د. عمر بن قينه
105	**يقاع في الشعر الشعبي - نشيد جيش التحرير الجزائري لمفدي زكريا -أنموذجا-** رحماني ليلى
112	**السياق في توجيه الدلالة في مباحث الاستعمال عند علماء أصول الفقه** الطالب: محمد لعجالي - بإشراف:أ.د/ هشام خالدي
122	**المؤسسة الصحية بين النصوص التنظيمية و الممارسة** الطالب :ميلودي عبد الكريم - بإشراف أ.د/ بشير محمد
130	**بنيوية» في النّقد الأدبي** ل بن ناصر
138	**شهود الحضاري للأمة الإسلامية بين التكليف والتشريف»** مغني حنان
149	**المكان وتجلياته التاريخية في الرواية الجزائرية** مريم - اشراف الأستاذ الدكتور: محمد زمري

نظرية العامل في النحو العربي بين التبني والتحفظ

مقاربة وصفية

الطالب: امحمد بابا

بإشراف أ.د أحمد قريش

كلية الآداب و اللغات/جامعة تلمسان

ملخص:

تشكل نظرية العامل - في مجملها- العلاقات التفسيرية بين وحدات التركيب الجملي في اللغة العربية، وتحكم بقانونها التغيرات الإعرابية المعبّرة عن المعاني المختلفة التي يراد إيصالها إلى المتلقي؛ وهذا جوهر النحو.

وللنحاة العرب اتجاهات عدة في تعاملهم مع نظرية العامل، تتراوح بين الرفض والتأييد والنقد والتصويب، وقد كثر النقاش في هذه القضايا عند المحدثين، أما القدامى فكان لديهم شبه إجماع باعتمادها؛ تنظيراً وتحليلاً في الدرس النحوي.

الكلمات المفتاحية

نظرية العامل -الجملة -الإعراب –المعنى.

Abstract:

Form factor theory - in Mjmlha- explanatory relations between units camel installation in the Arabic language, and the control law as syntactic changes the mouthpiece of the different meanings that are meant delivery to the recipient; this is the essence of way.

For the Arabs dropped by several trends in their dealings with the worker theory, ranging from rejection and support, criticism and correction, has been much-discussed in these issues when modernists, while the old was to have almost a consensus for adoption; Tnzira and analysis in the grammar lesson.

Keywords: the theory of factor -aljmlh -alaarab -almany.

توطئة

تعدنظرية العامل من أهم أدلّة النّحو الأصوليّة، فلا يكاد يخلو من أثارها أي كتاب نحوي، سواء في القديم أو الحديث،

بحيث وضعت في ضوئها العديد من المؤلفات النّحوية منذ سيبويه إلى عصرنا هذا، وقد شاعت هذه الفكرة في النّحو العربي

وكانت من أهم الأسس التي بني عليها النحاة قواعدهم.

والبحث في "نظرية العامل هو في واقعه بحث في أخطر قضية في النحو العربي، فنظرية العامل ليست نظرية تتناول بنا

نحويا معينا، تنتهي أهميتها بالفراغ منه، وإنما هي الروح السارية في جميع المباحث النحوية؛ ابتداء من تعريف

الكلمة إلى تناول التركيب" (1).

ومن خلال هذه الأسس أخذ النحاة يفسرون العلاقات اللفظية بين مكونات تركيب الجُملة، وربطوا بين علامة الإعرابيّة والأثر المُسبب لها، فتارةً يكون الرّفع وطوراً يكون النّصب وأخرى يكون الجر، وطلبوا لكل علامة علّة، فإن لم يجدوها أولوها؛ إذ لابدّ للأثر من مؤثر، ومن هنا تأسّست نظرية العامل النّحوي فحُصرت مسائلها وضُبطت أحكامها، وانطلق النحاة من أسسها العامة فاتّفقوا في كُلياتها واختلفوا في جزئياتها، فأصبحت بذلكنظريّة شاملة تدلّ على سعة البحث في مجال الدّرس اللغوي الذي يؤكد الباحثون فيه على أنّها نظريّة تحتاج إلى الدراسة والتّحليل والتّعليل باعتبارها ظاهرة لغويّة مهمّة.

وعليه: هل كان النحاة مطبقين على تبني هذه الرؤيا بجميع حيثياتها وأبعادها، أم كان لدى بعضهم تحفظ على بعض مباحثها، أو مناداة لتعديلها، أو التخلي عنها كلاً واستبدالها بما هو أولى منها؟. هذا ما تريد هذه الورقات أن تبحثه وتجليه؛ بدئاً بوجهات نظر النحاة القدامى، فالمحدثين، وتشفعه بالأسس التي اعتمدها النحاة في نقد فكرة العامل ومناقشة ذلك النقد.

- **أولا: وجهات نظر النحاة نحو العامل النحوي**

أ) مواقف النحاة القدامى من العامل

الملاحظ فيما وصل إلينا من تراثٍ نحوي؛ استحكام هذه النّظرية وهيمنتها على الدراسات اللغوية النّحويّة، على امتداد قرون الحضارة، والإبداع الفكري اللغوي لكنها لم تسلم من خلاف طويل في تفرعاتها وتشعّباتها، وما آلت إليه عند بعض العلماء الذين وضعوا مطولات كتب النّحو لإظهار مقدرتهم واستيعاب ما امتدّت إليه يد الحضارة من إبداع واتساع [2]، إذ توسّع بعض منهم في وضع الأقيسة وأكثروا من التّعليلات وفرّعوا فيها وقاسوا على الشّاذ والمسموع القليل، الأمر الذي جعل آخرين منهم يحاولون نبذ فكرة العامل وطرحها مع ما يتفرّع عنها من دون العودة إلى المناهل الأصيلة والتمسّك بروحيّة النّحو البصري الأصيل الذي وُضع خدمةً للّغة القرآن الكريم.

وعليه فعامّة النّحويين -القدماء- يقولون بنظريّة العامل وينهجون نهجها في التّحليل الإعرابي، قد يختلفون فيناتج هذا التّحليل(أي في تحديد العوامل والمعمولات في الكلام) إلاّ أنّهم يتّفقون على أنّ الإعراب في أواخر الكلمة المُعربة إنّما يحصل بعوامل، إلى أن ظهر ابن مضاء في القرن السادس للهجرة فأنكر العامل، وردّ على النحاة وانتقدهم.

وحتى يظهر وزن النّظريّة في الموروث النّحوي نستدل لها بآراء أقطاب واضعي النّحو العربي ومؤسسيه: (الخليل، وسيبويه، وابن جني)، ونثني بآراء ابن مضاء وكيف تعامل معها النحاة.

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)

فجاءالعين:"عمل عملاً فهو عامل واعتَمَلَ لنفسه:عمل لنفسه... والعَمَالة أجر ما عُمل لك، والعَمَلة الذين يعملون بأيديهم ضروباً من العمل حفراً و طيناً وأعملتَ المطيَّ أتعبتَها وفلان يُعمل رأيه ورمحه وكلامه ونحوه؛ عمل به، والبنّاء يستعمل اللبن إذا بني به بناءً" [3].

فما يُلاحظ على نص الخليل، أنّه" يميل إلى جعل انعمل مساوياً للإنشاء والتّكوين والبناء والتّأسيس وبهذا يكون مفهوم العامل عنده مفهوم تكوين وإنشاء واستدعاء، فكما وضع اللبنة الأولى الأساس سيكون مكاناتحُلّ فيه اللبنة الثانيةبنيّة على الأولى بالتّلازم، فكذلك بناء الجُملة فإنّ وجود المبني اسماً أو فعلاً سيكون مجالاً تشغلُهم قولةالبني عليه(...) وأنّه نظر إلى المُصطلح نظرة واقعيّة، وهذا ما ميّزه من خلال علوم أخرى غير النّحو كعلم العروض.

وبهذا يكونعاملل عنده عنصر بناء و تكوين وهو شيء داخل الجُملة لا خارجها - كما تصوّره بعضهم-، وهو عنصر مشارك وفاعل في تكوين الجُملة نحوياً ولا ينماز عن بقيّة عناصرها إلاّ بأنّه العنصر المؤسس و المكون والمستدعي لباقي عناصرها، ولا يكون تأسيس الجُملة إلاّ به، ووجوده يستدعي بالضّرورة وجود عناصر معمولة تختلف تبعاً لاختلافه فهي محدودة إذا كان المؤسس اسماً ومُتّسعة إذا كان فعلاً" [4].

2 - سيبويه(ت180هـ)

لقد ذكر سيبويه في مُقدمة كتابه ما يدلّ على أنّه يأخذ بهذه النّظرية، بل و يُوجه الكثير من الأبواب النّحوية بموجبها،فقال: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة وهي تجري على ثمانيّة مجار:على النّصب والجر والرّفع والجزم، والفتح والضّم والكسر والوقف ... وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة كما يُحدثه في العامل - وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه - وبين مايُبنى عليه الحرف بناءً لا

يزول عنه لغير شيء أحدَث ذلك فيه من العوامل، والتي لكل عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرف الإعراب" (5).

فمصطلح البناء وما اشتق منه واضح في نصوص سيبويه وهذا يُظهر بوضوح لا لُبس فيه أنّ سيبويه كان ينظر للعامل على أنّهعنصر بناء، يُربط من خلاله بين عناصر الجملة، ومن ثمّ فهو شيء من داخل الجملة لا من خارجها، يؤتى به ليوضح العلاقة بين الألفاظ داخل التّركيب، لا مُحدث للعلامة الإعرابيّة حسب ما أشيع عنه في كتب المخالفين له، لذلك يمكن القول إنّ جوهر نظريّة العامل هو ما يُسمى بالقرائن النّحوية، وأنّ العامل في نقائه الفطري فهم صحيح لعلائق التّركيب" (6).

3 - ابن جني (ت 392هـ)

ساد عند كثير من الدّارسين أنّ ابن جني يرفض الأخذ بالعامل النّحوي كما جاء عند سيبويه ومن تلاه من النحاة، "لكنّه لا يُنكر وجود العامل في اللغة، إذ أنّ العامل عنده غير العامل عند النحاة، فعامله هو المتكلم، وهو الذي يرفع وينصب ويخفض ويجزم، ومن ثمّ فهو الذي يُحدث الأثر في أواخر الكلم في الجُملة" (7). وقد استدلّوا لهذ ذلك بقوله: "فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفع والنّصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي، لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ الى اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح" (8).

ومن المنصف أن نذكر أنّ ابن جني - وإن ظهر في نصه السّابق أنّه لا يأخذ بمقالة النحاة في العامل، إلاّ أنّه- وفي مواضع كثيرة في كتبه المختلفة، ظهر موافقاً لهم ولم يخرج عن المألوف في نظرية العامل النّحوي في معالجة النّصوص، حتى أنّه صرّح بالعامل مُدركاً ما له من أثر في توجيه النّصوص المختلفة، ومثاله ما ذكره في توجيه قوله تعالى:﴿أنّ لَّعنةَ اللهِ﴾ (9) ﴿وغضِبَ اللهُ﴾ (10) قال: "وسبب ذلك أنّ اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتصال بالمعمول فيه، واتصال المفتوحة باسمها وخبرها اتصالان؛ أحدهما اتصال العامل بمعموله، والآخر اتصال الصلة بالموصول" (11).

4- رأي ابن مضاء(592 هـ) في نظرية العامل

ولكون ابن مضاء هو أوّل من تعرّض لنظريّة العامل بالنّقد من القدماء (12)، سنعرض آراءه النّقدية، وكيف ردّ عليها النحاة وناقشوها.

استهلّ ابن مضاءكتابه "الرّد على النحاة" بقوله:" قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك إدعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرّفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل ومعنوي (13)..ألا ترى أنّ سيبويه قال في صدر كتابه: "وإنّما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من الأربعة لما يُحدثُه فيه العامل، وليس شيء أحدث ذلك فيه من العوامل" (14) فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد" (15).

كما استأنس ابن مضاء في موقفه المعارض للعامل بقول ابن جني:" وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفع والنّصب والجر والجزم، وإنّما هو للمتكلم نفسه لا لشئ غيره، وإنّما قالوالفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح" (16).

فكما نجده -أي ابن مضاء-يُنكر أن تكون الألفاظ عاملة مُحدثة للإعراب، يرفض كذلك أن تكون معاني هذه الألفاظ هي العاملة لأنّ: "الفاعل عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإمّا أن يفعل بالطبع كما تُحرق النار ويُبرد الماء، وأمّا العوامل النّحوية فلم يَقُل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع" (17).

ومن هذا الكلام يتّبيّن أنّ ابن مضاء ينسب إلى النّحويين قولهم أنّ العامل يُحدث الإعراب على الحقيقة كما تُحدث النار الإحراق، وكما تُحدث الرياح دفع السحب وإثارة الأمواج في البحر.

وقد وُجّهت له انتقادات كثيرة من بينها:

- نرى أنّ ابن جني لم يقصد بقوله السّابق إبطال العامل لأنّه يُسلم به، بل يريد أن يُبيّن أنّ العامل سمي كذلك مجازاًلأنّ العمل للمتكلم، ولكن لمّا رأوا التّلازم الحاصل بين لفظين سمّوا الأول عاملاً والثاني معمولاً، وجعلوا الأول كالعِلّة المُحدثة للثاني وهو ليسعِلّة، وإنمّا هو أمارة وعلامة كما بيّن ذلك الرّضي الأستراباذي بقوله

-"لأنّه الشئ الذي يخلف آخر المُعرَب به، لأنّ الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب فهما في الظّاهر كالقطع والتّسكين ، وإن كان فاعل الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب فهما في الظاهر كالقطع والتسّكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب ، إلاّ أنّ النحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثرة وإن كان علامة لا عِلّة ، ولهذا سمّوه عاملاً " (18).

- استناده فيما قدّمه من حجج إلى ما رآه في كلام العرب من أسماءمُتّفقة في الإعراب ومختلفة في معنى الخطب فاعتبر ذلك دليلا على أنّ الحركات الإعرابيّة ليست دالّة على معان.لكنّه لم يُفرّق بين المعنى النّحوي وبين الإفادة أو معنى الخطاب فيما ذكره من شواهد فمثلاً في قوله:"إن زيدا أخوك،" "لعل زيدا أخوك"،"كان زيدا أخوك".يبدولاتّفاق في الإعراب والاختلاف في المعنى جليًا، وهذا أمر طبيعي لأنّ "إنّ "للتّوكيد، و"لعلّ" للّجي، و"كأنّ" للتّشبيه.وهذه المعاني خاصّة بالإفادة في الخطاب وليست معاني نحوية اقتضاها تعلّق العامل بمعمولاته في التّركيب، أضف إلى ذلك أنّهنّا تشترك في معنى نحوي واحد في البنية وكونها أحرف مشبهة بالفعل،وأنّها تنصب المبتدأ و ترفع الخبر...رغم اختلافها في المعنى الذي أضفته على ما بعدها (19).

- ومحاولة ابن مضاء القرطبي لم تلاقي قبولاً وتبنياً، بدليل استمرار وضع المطوّلات النّحوية ومختصراتها، مُعتمدة على الأسس الأولى للنّحو التي جاء بها النحاة الأوائل، لكنّها فتحت الأبواب لمحاولات أخرى، دعتْ إلى تيسير النّحو قديماً وحديثاً (20).

ب) العامل عند النحويين المحدثين

انقسم النحويون المحدثون إلى ثلاث اتجاهات، كل يتبنى من الأراء ما يراه أقرب إلى الصّواب وهي:

الاتجاه الأول: (استعماله في التحليل والتنظير)

لم تكن فكرة القول بالعامل والدفاع عنه وبيان أثره في الإعراب جديدة في ميدان الدرس اللغوي، فقد سادت هذه الظرية في النحو العربي منذ بداية التأليف فيه، وعدّها أغلب النحاة أهمّ نظرية تفسّر الإعراب وتبيّن مدلول حركاته، واعتمادهم على نظرية لعامل منهجا وتحليلا، ودفاعهم عن أحقيتها في التّوجيه الإعرابي، والتّعليل النّحوي، والتّحكم في مجريات القاعدة النّحوية ، وبناء الفروع على أصولها المُحكَمَة.

وقد أعاد عدد من الباحثين العرب المحدثين طرح هذه الفكرة للنقاش، واعتبروا العامل من أهم مسائل النحو العربي، وعدّوه النظرية القادرة على تقديم تفسير منطقي لقضيّة الإعراب من جهة، وتحليل مقنع لها من جهة أخرى؛ لأن هذه النظرية تبرزه في صورة نظام لغوي متكامل ومتناسق؛ ولذلك أعادوا التعريف به والدفاع عنه وبيان قيمته ووظيفته في الكلام العربي.

ولمعرفة مضمون ما قدّمه الدارسون العرب المحدثون من تصوّر عن بقاء العامل فإنه يمكن إيجاز آرائهم فيما يأتي:

1- تناولوا في البداية مفهوم العمل النحوي ومدلول العامل عند النحاة القدماء، ورأى بعضهم أنّ العمل النحوي هو بيان الارتباط المعنوي بين الكلمات في التراكيب، وما ينشأ عن هذا الارتباط من تأثير في اللفظ يشير إلى المعنى المطلوب ويدل عليه.

2- رأى بعض الدارسين أنّ القول بالعامل عند النحاة قد أدّى إلى تصور عام للأساليب اللغوية يحتم وجود ثلاثةأركان ترتبط فيما بينها ارتباطًا وثيقًا، تسمّى بأطراف العمل النحوي، وهي:

العامل والمعمول وأثر العامل في المعمول (الحركة الإعرابيّة) (21).

وقد لاحظ علي أبو المكارم أنّ التصور الخاطئ في فهم نظرية العامل يعود في أكثره إلى عدم التمييز بين مصطلحين هما:

- أطراف العمل النحوي.
- وصيغ العمل النحوي.

ولهذا درس العلاقة بين هذين المصطلحين، وبيّن مضمونهما. فصيغ العمل النحوي في رأيه هي الصيغ التي تشترك في التركيب اللغوي وتتأثر بالعمل، إذ تعمل في غيرها فتؤثر فيه، أو يعمل فيها غيرها فتتأثر به، وهي مختلفة العدد وفقًا لنوع العمل؛ فإن جاء العامل لفظيًا وُجِدت صيغتان على الأقل في الجملة. صيغة العامل وصيغة المعمول، وإن جاء العامل معنويًا فلا توجد إلا صيغة واحدة هي صيغة المعمول (22).

وتبقى أطراف العمل ثابتة دائمًا، وهي: العامل والمعمول وأثر العامل في المعمول سواء كان العامل لفظيًا أم معنويًا.

- **الاتجاه الثاني: (إبطال فكرة العامل)** يمثل هذا الاتجاه إبراهيم أنيس من المُحدثين، ويرى(أنيس) أن الدّرس النّحوي غني عن تعقيداتها، وبإمكانه الاستغناء عنها، ويقيم رأيه على ملاحظتين:
  - إما أحدهما: فهي تشعب هذه الضوابط الإعرابية ودقتها، إلى درجة يتعذر تطبيقها.
  - وأما الثانية: فهي تجرد جميع اللهجات العامية الحديثة المتفرعة من العربية من آثار الإعراب وقوانينه.

وهذه المحاولات ترى تقليل الفائدة التي تنبني عن الأخذ بالعمل النحوي بين أجزاء الكلم؛ من تيسير فهم ظواهر اللغة، والتفريق بين مدلولاتها ومعانيها، لما للإعراب وحركاته من أثر في المعنى (23)، ولما له من صلة بكشف مدلولات الكلام المنطوق.

ويرى(أنيس)أن المتكلم مخير في أن يرفع أو ينصب أو يجر... ولا علاقة بين المعنى والحركات، و"يكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبرًا صغيرًا في الصحف على رجل لم يتصل النحو أيّ نوعٍ من الاتصال، فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته، برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره..." (24).

ولو قلنا: إنّ المتكلم هو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم من غير وجود قوانين يستند إليها سواءٌ بفطرته اللغويّة أم بما يكتسبه تعلّمًا، فإنّ هذا سيعرض منهج النّحو اللغوي لكثير من الفوضى والجدل الذي لا نفع يُرتجى منه ، ومهما يكن من أمر فإنّ حقيقة العامل في كونه المتكلم أو غيره، فإنّ العامل كان الطريق الذي يسلكه الدّارس للوصول إلى معنى الكلام النهائي المنطوق ولذا تتّضح حقيقة أهميّة وجوده في دراسة النّحو العربي وإذّنا لسنا بصدد معرفة نشأة اللغة لنتوصل إلى معرفة من هو العامل في تقرير الظّاهرة الإعرابيّة أهو المتكلم أم غيره؟، بقدر ما يهمّنا أنّ النحاة الأوائل كانوا مُصيبين في اختيارهم هذا المنهج لدراسة الظّواهر النّحوية في اللّغة وتدريسها.

- **الاتجاه الثالث:(عزو العمل للحركات لا للعامل)** يرى أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم إبراهيم مصطفى أنّ العلامات الإعرابيّة دوال على معان من ذاتها، فقد قرّروا أنّه ليس هناك عوامل تعمل، وإنّما هناك حركتان تدلاّن على معنى: الحركة الأولى الضّمة، وهي علم الإسناد ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يُراد أن يُسند إليها و يُتحدّث عنها، والثانية الكسرة وهي علم الإضافة، ودليل على ارتباط الكلمة بما قبلها، وهذا الرأي يقوم على فكرتين:

أولهما:القول بحركتين إعرابيتين في الاسم هما الضّمة والكسرة واطراد الضّم على معنى الإسناد، واطراد الكسر على معنى الإضافة، أمّا الفتحة فليست حركة إعراب وإنّما هي علامة خفيفة مُستحبّة عند العرب.فهي كالسّكون في العاميّة العربيّة.

وثانيهما:نقضهم للعامل كنتيجة لازمة عن هذا الرأي، إلا أنّ النّصب في اسم إنّ وأخواتها وفي خبر كان يُدحض القول بدلالة الرّفع على الإسناد لأنّها عُمدة (25).

➢ ثالثاً: أسس نقد فكرة العامل ومناقشة النقد

أ) أسس نقد فكرة العامل

تعرّضت نظريّة العامل في البناء النّحوي إلى حركة نقديّة وتصحيحية، وكان انتقاد بعض النحاة -خاصة المعاصرين منهم- لفكرة العامل من زاويتين:

1- أصل الفكرة: على أنّ الحركات أعلام على معان، - كما يقول القدماء- وكان من أشد المُحدثين إنكارًا لهذا الرأي إبراهيم أنيس الذي ذهب إلى أنّ الإعراب (قصّة) نسجها خيال النحاة وفرضوها على مُستعملي العربيّة من الفصحاء. فهم لم يكتشفوا قواعد الإعراب من استقراء كلام العرب، وإنّما اخترعوها وتعمّدوا تحريف الظّواهر اللّغوية حتى يصلوا إلى قواعد مطردة منسجمة تكون أساسًا في تقعيد العربيّة، وبسط القول في ذلك في كتابه -أسرار العربية- تحت عنوان: (قصة الإعراب) من ذلك قوله: "لم تكن الحركات الإعرابيّة تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدوا أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض" (26).

وأللمعاني التي تفهم من الوظائف النّحويّة داخل الجُملة فرأى أنّ الذي يُحددها عند السّامع أمران لا علاقة لهما بالحركات الإعرابيّة:

-نظام الجُملة ورتبة مكوناتها وما يعرض لها من تقديم وتأخير.

-ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات تحدد التّأويل الصّحيح الذي يجب حمل الملفوظات عليه" (27).

فإبراهيم أنيس ينكر ارتباط الحركات بالمعنى، ويرى أنه حاجات اقتضاها الاستعمال الكلامي من الناحية اللفظية لا غير.

2- **منهج النحاة في التعامل مع فكرة العامل**

إذ رأوا أنّ اعتماد الفكر النّحوي نظام العوامل في ضبط العربيّة أدى إلى:

أ) فضهم بهذه القواعد بعض الأساليب العربيّة، يسمعون من العرب (رُبّ واللهِ رَجُلٌ)، فيردونه على قائله، مُحتجين بأنّ حرف الجر عاملٌ ضعيف لا يفصل بينه وبين معموله... فيُصدّر النحاة على الإخلاص لفلسفتهم النّحوية وقبول حكمها ورفض ما ورد من هذا الفصل في الشعر، وتضعيف رواية القارئ في القرءان" (28).

ب) تخيّل عناصر لغويّة غير موجودة في اللّفظ مثل القول بالتّقدير الذي يلعب دورًا كبيرًا في النّحو العربي ذلك لأنّ النحاة كثيرا ما يلجئون إليه ، لتصحيح رأي قالوا به والتّقدير لا شكّ أمر غير واقعي . فحين يقول النحاة بأنّ المصدر المؤول منصوب بفتحة مقدّرة ، فإنّهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، منصوبة بفتحة غير موجودة.

ج) تشريع أساليب في العربيّة لم يسمعوها من العرب، يقيسونها على ما سمعوا. مثلا:

يختلفون في خبر ليس أيقدم عليها، لوجود نظيره في قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (29). أم لا يجوز؟ لكون ليس عامل ضعيف، لعدم تصرفه؛ لا يتقدّم على معموله، مثل: نعم وبئس وعسى..." (30).

وقد انتهوا من خلال هذا النّقد إلى عدم مطابقة نظام العوامل لمعطيات اللسان العربي، ومن ثم فلا بدّ من سلب العامل النّحوي قدرته على العمل، وتخليص الدّرس النّحوي منه" (31).

- وهذه المواقف وغيرها، راجعة إلى أسباب عِدّة، يمكن حصرها في سببين:

✓ **الأول:** ما أدّت إليه نظريّة العامل من تعقيد في النّحو العربي وما أفضى إليه العامل من تقديرات افتراضيّة لا وجود لها في الكلام فأدى ذلك إلى صعوبة تعلُم العربيّة عن طريق هذا النّحو الذي يقوم أساسا على نظريّة العامل.فغاية هؤلاء إذن من الدعوة إلى تخليص النّحو من العمل هي تيسير النّحو على المتعلمين لأنّ إلغاء العامل عندهم يُلغي معه الكثير من العوائق والصعوبات التي يجدها متعلّم العربيّة.

✓ **الثاني:** تمثّل في أنّ دعاة المنهج الوصفي يرفضون التّعليل في الدّرس اللغوي ويرون أنّ ذلك من المشَاغِل الفلسفيّة" (32). وليس من المثَل اللغويّة ولمّا كانت العوامل إنّما هي عِلل للإعراب لأنّها عند الزّبيدي القدامى هي المُحدثة للإعراب رفضوا هذه النّظرية، فالرّفض إذا كان لدواع منهجيّة تتطلّع إلى الدقة العلميّة والموضوعيّة" (33).

ب) مناقشة النقد

في جو النّهضة الحديثة، وحركة التّثاقف المعرفي، استفاد اللّغويون العرب من اللسانيات الحديثة، مما دعا بعضهم إلى مراجعة النّظرة التي كانوا يقرؤون بها التّراث اللغوي، والنّحوي منه خاصّة، إرادة للتّجديد، وإحياءً للتّراث.

* فمنهم من أراد إعادة قراءته من جديد، مخالفا النّهج العام، وإحداث ثورة – يرى أنّها الأجدى – لا ينسف بها جهود الماضين، وإنّما يريد أن يكشف بها ما يكون قد غاب عنهم في جانب التّحليل والتّنظير، اعتمادا على ما جد من علوم، وتطور من معارف وعقول، فاجتهد على ما غلب عليه ظنه وثبت له أحقيّته، ولعلّ (**تمام حسّان**) أشهرهم في هذا المجال، فكان ممّا أورد في كتابه المشهور: **اللغة العربيّة معناها ومبناها** قوله: "وألاحظ أنّ هذه العبارات الصادقة كانت تدعو إلى الغوص في خضم هذه المشكلة بإيضاح الطريقة التي يمكن بواسطتها أن

يصبح للنحو العربي (مضمون) والتي يمكن بها مزج معطيات علم النّحو بمعطيات علم المعاني لنصل منهما معا ممتزجين إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ولا ببال عبد القاهر " [34].

وقد بين وجهة نظره في مؤلفاته خاصة؛ (اللغة العربية معناها ومبناها) بالأساس، وكتابيه (مناهج البحث في اللغة)، و(اللغة بين المعيارية والوصفية)، ولم يكن قوام هذا الموقف النقد فقط، بل النقد والتصحيح [35].

* ومنهم من اطلع على التراث وتفهمه، فصوّب ما يستحقّ التّصويب، وأبدى العُذر للقدماء فيما يحق لهم فيه العُذر، نحسب أنّ الدّكتور محمّد عبد الفتاح الخطيب منهم، فانبرى في كتابه الموسوم بـ: ضوابط الفكر النّحوي مدافعا على دقّة النّحويين القدماء في بنائهم الفكر النّحوي على نظريّة العامل، ورد الشّبَه التي دارت حولها، جعل الردّ على اعتراضاتهم (واجتهاداتهم)- تأدّبا منه- تحت مسمى: **وقفات** منها:

1- دافع أولا عن فكرة القدماء حول حركات الإعراب(وفق كونها دوآل على معان)، والنّهوين من شأنها بالإلحاح على أنّها لا تُمثل إلا إحدى القرائن اللفظيّة النّمانية التي يعتمدها النظام النّحوي" [36] فهي إشارة للمعنى المراد، عن طريق ضبط اللفظ.

2- وصف هذا النقد بأنّه: "غير دقيق، والمتأمل في الدّرس النّحوي يدرك أنّ للعلامة الإعرابيّة أثرا في التّمييز بين المعاني، وحريّة العناصر في الجُملة العربيّة، والقول بالعامل بما فيه من تحليل لبنية تركيب الجملة العربيّة، هو فرع عن تصورهم هذا" [37].

الناظر للأسس التي وضعها النحاة لإرساء: "نظرية العامل"، يرى قيامها على أسس علمية دقيقة، وأنها توافق أرقى ما توصلت إليه علوم اللغة الحديثة في تعليم اللغة وتفسير مظاهرها، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها.

خاتمة

اهتم النحويون بالعامل، وبنوا عليه قواعدهم وأحكامهم. وقد أعاد اللغويون العرب المحدثون مناقشة هذه الفكرة بل هذه النظرية، وجاء حديثهم عن قبوله أو رفضه، وتباينت آراؤهم ويمكن ملاحظة اتجاهين بارزين في تناول هذه النظرية:

1) اتجاه يدعو إلى إبقاء العامل ويؤكد أهميته ودوره في الإعراب.
2) واتجاه يدعو إلى إلغاء العامل ويرفضه مُبديا الآثار السلبية التي جلبها والمشكلات التي ترتبت على القول به. وينقسم الدارسون في هذا الاتجاه إلى فريقين:
- الأول: اكتفى بالدعوة إلى هدم نظرية العامل دون تقديم بديل.
- والثاني: قدّم نظريات بديلة عن القول بالعامل ورأى أنها أنسب من القول به.

ويعود اختلاف الدارسين في تناول نظرية العامل إلى اختلاف السبب الذي دعاهم للقول ببقاء العامل، فجاء حديث بعضهم ردًّا على القائلين بإلغاء العامل، في حين لاحظ بعضهم ارتباط العامل بحركات الإعراب. وكان أغلب ما ذكروه عن العامل إعادة لما ذكره النحويون القدامى عن العامل وأقسامه وعمله وأحكامه، ولم يقدموا إضافة جديدة لهذا الموضوع، بل سعي أغلبهم إلى تأكيد ذلك التصور بإعادة أقوالهم وآرائهم عن نظرية العامل.

وأهمية العامل النّحوي تتجلّى في فهم النّحو وتعلّمه وإزالة الغموض عن الفكرة الّتي يُفصح عنها المتكلم من خلال الجُملة بل هي جوهر نظام النّحو العربي، ومن أكثر المظاهر دقّة في التّفكير النّحوي الذي يعكس عبقريّة المفكرين النحاة.

وإن أزيحت نظرية العامل من الدرس النحوي وتخلي عن ضوابطها هدم النحو كله، ولخرجنا من ذلك دون قواعد ثابتة للغتنا ولعدنا إلى سابق عهدنا قبل خمسة عشر قرنا هجريا، دون قواعد لغوية عربية، ولضاع مدلول الكلام بين مشيئة المتكلم في رفعه أو نصبه مرة وجره أو جزمه أخرى. وذلك كله أمر لا يصح، ولا يقبله عقل اعتاد على المنطقية والنظام في الكون.

هوامش البحث:

1 –نظرية العامل في النحو العربي(دراسة تأصيلية وتركيبية): مصطفى بن حمزة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط1 2004: 14.

2 - ينظر: البيان والتبيين: الجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني أبو عثمان، دار ومكتبة الهلال، بيروت،1423 هـ: 154.

3 - العين: الفراهيدي أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد، تح: مهدي المخزومي - إبراهيم السامرائي، دار الرشد، 1980: 111.

4 - العمل النّحوي(دراسة ابستمولوجية): سعاد كريدي كنداوي، جامعة القادسية، كلية التربية، قسم اللغة العربيّة: 11.

5 - الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر، تح عبد السلام محمد هارونّ ، مكتبة الخانجي ط3، 1408 هـ - 1988 م: 13/1.

6 - العامل النّحوي: كنداوي: 12 .

7 - نفسه: 19.

8 - الخصائص: ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4: 111/1.

9 - النّور: 7.

10 - النّور: 9.

11 - العامل النّحوي: كنداوي: 22.

* ابنمَضَاء:(511 - 592 هـ = 1118 - 1196 م) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القر العباس: عالم بالعربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر. أصله من قرى شذونة (Sidona) ومولده وولي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش سنة 578 هـ وتوفي باشبيلية مصروفا عن القضاء. من كتبه (تنزيه القرآن ع من البيان) و(المشرق في إصلاح المنطق) في النحو، و(الرد على النحاة - ط) الزركلي: الأعلام: 146/1.

12 - ينظر:الرّد على النحاة: ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، تح: محمد ابراهيم ال الاعتصام، ط1، 1399هـ 1979: 12.

13 - مبادئ في أصول النحو: بن لعلام مخلوف، دار الأمل للطباعة والنشر المدينة الجديدة، تيزي وزو، 2012: 314.

14 - الكتاب: سيبويه: 13/1.

15 - الرد على النحاة: ابن مضاء القُرطُبي، تح: د/شوقي ضيف دار المعارف: 76-77.

16 - مبادئ في أصول: النحو بن لعلام: 315. نقلا عن الخصائص: ابن جني: 109-110.

17 - الرّد على النحاة: ابن مضاء: 13.

18 - مبادئ في أصول النحو: بن لعلام: 316.

19 - نفسه: 300-301.

20 - ينظر: إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، القاهرة، ط2، 1413-1992: 22–42.

21 - ينظر: الظواهر اللغويّة في التراث النحوي: أبو المكارم، علي محمّد، القاهرة، 1968م: 89/1.

22 - نفسه: 88/1-89.

23 - ينظر: أسرار العربية: الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1،1420هـ 1999م: 21 .

24 - من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس: 160-161.

25 - نفسه: 306 .

26 - أسرار العربية: إبراهيم مصطفى: 237.

27 - نفسه: 242.

28 - نفسه: 29.

29 - هود: 8.

30 - ينظر: إحياء النحو: إبراهيم مصطفى: 30.

31 - ينظر: ضوابط الفكر النحوي: الخطيب محمد عبد الفتاح: ضوابط الفكر النحوي(دراسة تحليلية للأسس التي بنى عل آراءهم)، دار البصائر القاهرة، ج2 ، 2006.: 173/2.

32 - نفسه: 320.

33 - نفسه: 316.

[34] - اللغة العربية: تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط5، 1427هـ-2006م: 336.
[35] - النحو المصفى: محمد عيد، مكتبة الشباب: 2.

[36] - ينظر: ضوابط الفكر النحوي: الخطيب: 179/2.
[37] - نفسه: 180.

LITERARY STUDIES

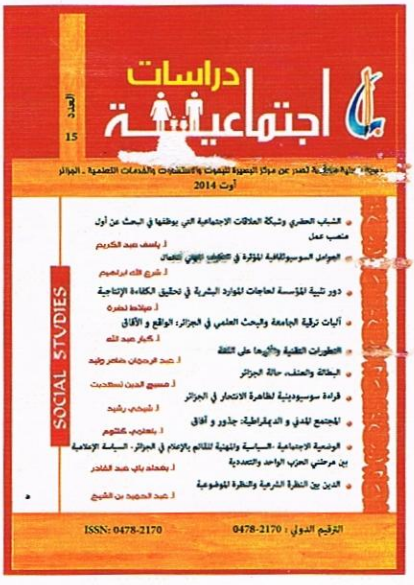

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية

46 تعاونية الرشد القبة القديمة- الجزائر

هاتف: 78 97 28 021 فاكس: 48 36 28 021

www.baseeracenter.com / Email:markaz_bassira@yahoo.fr

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

كلية الآداب واللغات

مجلة

علوم اللغة العربية وآدابها

دورية أكاديمية محكمة متخصصة تصدر عن كلية الآداب واللغات

ISSN - 1112- 914X

العدد الحادي عشر ماي 2017

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د سعد مصلوح ، جامعة الكويت

أ.د.الطيب بودربالة -جامعة باتنة.

أ.د.السعيد بن ابراهيم-جامعة باتنة.

أ.د.محمد خان - جامعة بسكرة.

أ.د.محمد بوعمامة -جامعة باتنة.

أ.د.عبد القادر دامخي -جامعة باتنة.

أ.د.العيد جلولي – جامعة ورقلة

أ.د. أحمد زغب-جامعة الوادي.

أ.د.بوبكر حسيني -جامعة ورقلة

أ.د.مشري بن خليفة –جامعة ورقلة

أ.د.عبد الرحمن تبرماسين -جامعة بسكرة.

أ.د.صالح مفقودة-جامعة بسكرة.

أ.د.عبد الواسع الحميري.السعودية

أ.د. مبروك المناعي- تونس.

أ.د. سعيد يقطين- المغرب.

أ.د.عبد المجيد عيساني – جامعة ورقلة.

أ.د.بشير تاوريريت- جامعة بسكرة

أ. د. عبد الرزاق بن السبع -جامعة باتنة

أ. د. مصطفى الضبع- مصر.

أ.د .خالد ميلاد ، جامعة منوبة تونس

أ. د. امحمد بلخضر فورار-جامعة بسكرة.

أ. د. عبد الحميد هيمة – جامعة ورقلة.

أ.د بلقاسم مالكية – جامعة ورقلة.

د. عادل محلو- جامعة الوادي.

د.عبد الكريم بورنان –جامعة باتنة

أ.د. عبد الرحمن تركي- جامعة الوادي.

د.العزوزي حرزولي – جامعة الوادي

د. علي بخوش - جامعة بسكرة.

أ.د. محمد الأمين شيخة-جامعة الوادي.

د. خالد كاظم حميدي .العراق

د. يوسف العايب – جامعة الوادي

د. لزهر كرشو – جامعة الوادي

د. علي حميداتو -جامعة البليدة

د. عبد الحميد جريوي – جامعة الوادي

د. نبيل مزوار – جامعة الوادي

د .نصر الدين وهابي – جامعة الوادي

د- طارق ثابت – جامعة باتنة 1

د. البشير مناعي -جامعة الوادي

قواعد وشروط النشر في المجلة

ترحب مجلة علوم اللغة العربية وآدابها بنتاج إسهامات الأساتذة والباحثين غير المنشورة مشترطة ما يلي :

- المعالجة الموضوعية وفق الأسلوب العلمي الموثق مع مراعاة الجدة في الطرق .
- الالتزام بأصول البحث العلمي وقواعده العامة والأعراف الجامعية في التوثيق الدقيق لمواد البحث بحيث :
- تقدم البحوث مكتوبة على جهاز الحاسوب، بخط حجم (12) نمط Simplified Arabic والعناوين الفرعية بحجم 11عريض، يكتب عنوان المقال بالخط نفسه حجم12في وسط الصفحة مع اسم صاحب المقال ورتبته العلمية ومؤسسة العمل.
- أما الملخصات باللغة الأجنبية فتكتب بخط times New Roman حجم11. ويجب أن تكون الترجمة دقيقة ومراجعة.

أن تكون الهوامش في آخر المقال مكتوبة بالخط Simplified Arabic. حجم10.

مطبوعة في ثلاث نسخ ، ومرفقة بنسخة على قرص ليزري مع مراعاة التصحيح الدقيق في جميع النسخ. أن لا يتجاوز المقال عشرين (20) صفحة مع الهوامش. ولا يقلّ عن عشر صفحات.

- أن يرفق الباحث بموضوعه ورقة متضمنة التعريف به وبدرجته ، وانتاجه العلمي. وعنوانه البريدي والالكتروني إن وجد، ورقم هاتفه .
- أن يكون المقال لم يسبق نشره أو أرسل للنشر في مجلات أخرى ، مع تصريح شرفيّ بعدم نشره . أن لا يكون قد ألقي كمداخلة في فعاليات الملتقيات الوطنية أو الدولية.
- تخضع المواد الواردة لتحكيم الهيئة العلمية الاستشارية للمجلة .
- لا ترد البحوث التي تلقتها المجلة إلى أصحابها ، نشرت أو لم تنشر.

مجلة علوم اللغة العربية وآدابها
دورية أكاديمية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية الآداب واللغات- جامعة الوادي.
ص.ب. 789 ولاية الوادي 39000.

قائمة المحتويات

01	من دلالات العدول الصوتي في الفاصلة القرآنية سورة (الضّحى) أنموذجا د/ سليم سعداني: جامعة حمة لخضر الوادي.	15-07
02	أبو عمرو بن العلاء وآراؤه النقدية. د/ اسمهان ميزاب. جامعة الوادي.	26-16
03	من مشاريع بلاغة الكلمة والجملة في التراث اللساني العربي د.مختار درقاوي جامعة الشلف	42-27
04	البديع في الأسلوبيات نحو قراءة أسلوبية لفنون البديع أ.السعيد قرفي جامعة الوادي أ.د أحمد موساوي جامعة النعامة	51-43
05	أهمية اللغة الانتقالية في تعلم اللغات أ: سمير معزوزن المركز الجامعي لميلة	60-52
06	علمُ المَعانيَ عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز". قراءةٌ في المرجع النّحويّ ، والتوجّه البلاغي مع مقاربة لسانية حديثة أ. عبد الرحيم البار جامعة الوادي	75-61
07	البحث في قضايا الراهن وسلطة النموذج الغربي في تحليل الخطاب السردي- نماذج لكتب مختارة .فطيمة الزهرة حفري ، جامعة الوادي	87-76
08	الفروق الدلالية في النظم عند عبد القاهر الجرجاني أ.محمد الصالح زغدي جامعة الوادي	94-88
09	شعرية العتبات النصية في النقد المعاصر د.عالمة خذري جامعة خنشلة	110-95
10	بلاغة التعريف بالموصولية: دراسة تطبيقية في النص القرآني الكريم. د. لخضر سعداني ، جامعة الوادي	122-111
11	التفاوت في التراجم الأدبية بين المادة و المكانة مشاهير يتيمة الدهر للثعالبي أنموذجا د.نبيل مزوار ، جامعة الوادي	132-123
12	الفكر التداولي عند ابن خلدون وعلاقته بتعليمية اللغات أ. محمد الصغير ميسه جامعة الوادي أ.د بلقاسم مالكية جامعة قاصدي مرباح ورقلة	141 -133
13	الحجاج في التفسير القرآني. دراسة في (مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير لـ: عبد الحميد ابن باديس أ: عبد الحميد عمروش/ جامعة تبسة..	155-142
14	أثر ظاهرة الإبدال بين لهجة وادي سوف واللهجات العربية القديمة. أ.مباركة عماري جامعة الوادي	168-156
15	الخوف من الكتابة عن الذات قراءة في رواية (لا مكان في منزل والدي) لآسيا جبّار د/ نسيمة بن عباس جامعة خنشلة	178-169
16	منهج التحليل الأسلوبي وإشكالية التطبيق أ . علي زواري أحمد جامعة الوادي ، أ . د : أحمد بلخضر جامعة ورقلة	190-179
17	حدود النّظريّة النّحويّة وعلاقتها بنظرية العامل أ. امحمد بابا ،جامعة تلمسان	201-191
18	المنطوق الغزواتي بين تنوع الأسلوب وتعدد الدلالة. د/محمد بن عبد الواحد جامعة الوادي	211-202
19	الفاعلية الثقافية للصور الفنية في رواية عابر سرير لـ أحلام مستغانمي د/ نسيمة كربيع جامعة ميلة.	231-212
20	الفلسفة النقدية عند محمّد مصايف. أ. فايزة مليح المركز الجامعي بمغنية-تلمسان	239-232
21	المصطلح اللساني في المعجم العربي- بين تعدد التسمية والمفهوم أ/ بلال لعفيون– جامعة جيجل أ.د/ عبد المجيد عيساني- جامعة ورقلة	253-240

22	المفارقة في النقد الغربي و التراث العربي دراسة مقارنة- أ.الزهرة ختو بوزربعة جامعة الجزائر 02	273-254
23	توظيف القياس عند فخر الدين الرازي(ت604هـ)في كتابه (التفسير الكبير) أ/ الحسين بركات جامعة المسيلة	286-274
24	الحمل على الموضع عند ابن هشام الأنصاري أ.عفاف بلعايش . جامعة بسكرة	298-287
25	قراءة تأويلية من خلال العلامات النصية في قصيدة (انتقام الشنفرى) للشاعر الفلسطيني سميح القاسم أ.الأزهر محمودي . جامعة الوادي أد: العيد جلولي . جامعة قاصدي مرباح ورقلة	312-299
26	طبيعة الشعر وأسس الكتابة الجديدة عند أدونيس أ. كلفالي سميحة جامعة بسكرة	327-313
27	المتكلم بين النظر البلاغي والنظر التداولي من خلال كتاب الطراز للعلوي أ: سالم عبد الباسط جامعة أم البواقي	339-328
28	تمظهرات الخطاب الديني الأصولي في رواية " الغيث " لمحمد ساري د. موسى كراد _ المركز الجامعي _ ميلة	353-340
29	جذور علم السيمياء في المجتمع العربي القديم د. زغدودة ذياب. مروش: جامعة باتنة	365-354
30	دلالات الغياب في سورة الكوثر دراسة في دلالة غياب المخرج الحنجري والأصوات المطبقة د. عادل محلو جامعة الشهيد حمّة لخضر. الوادي	379-366
31	بلاغة التفاصيل في رواية "366" لأمير تاج السر أ.نجاة ذويب. باحثة. كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان/تونس	390-380

حدود النّظريّة النّحويّة وعلاقتها بنظرية العامل

أ. امحمد بابا ،جامعة تلمسان

ملخص البحثيتناول هذا البحث " حدود النظرية النحوية وعلاقتها بنظرية العامل".

للكشف عن مدى علمية الدرس النحوي وقيامه على نظرية علمية: تستند أساسا على مفاهيم العوامل والمعمولات، والأثر الذي ينتجه هذا التفاعل: (العمل).

وقد انتظم في مبحثين:

الأول: لبيان حدود النظرية العلمية في الفكر النحوي العربي

والثاني: في مفهوم نظرية العامل وارتباطها بالتحليل الإعرابي

ليصل إلى: أن الأسس التي قام عليها النحوي العربي ليس مجرد أفكار نظرية، بل هو ثمرة دراسات علمية ومنهجية في مدونة اللغة العربية، مصحوب بتدقيق وتحليل علمي لأبنية اللغة وتراكيبها المتنوعة، أنتج في الأخير نظرية علمية محكمة.

Research Summary

This research deals with "grammar system and its relation to the theory of the determinants of worker".

Detect the scientific grammar lesson and resurrection of the scientific theory; mainly based on the concepts and Almamolat factors, and the effect produced by this interaction; (work).

He was enrolled in two sections:

First: to demonstrate the limits of scientific theory in the Arab grammar of thought

The second is the concept of factor analysis theory and its relation to the Bedouin

Up to: that the foundations of the Arab grammar is not just a theory of ideas, it is the fruit of a scientific and systematic studies in the Code of the Arabic language, accompanied by audited and scientific analysis of the buildings and their structures varied language, produced in the last refereed scientific theory.

والنظر- الذي هو أصل اشتقاق النظرية – يكون بالحاسة للمحسوس، وبالذهن للمعقول المجرد، وهذا ما يوضحه أبو هلال العسكري في فروقه حيث يقول: "الِاسْتِدْلَال طلب معرفَة الشَّيْء من جِهَة غَيره وَالنَّظَر طلب مَعْرفَته(الشئ) من جِهَته وَمن جِهَة غَيره، وَلِهَذَا كَانَ النّظر في معرفَة الْقَادِر قَادِرًا من جِهَة فعله اسْتِدْلَالا وَالنَّظَر فِي حُدُوث الْحَرَكَة لَيْسَ باستدلال"[1].

وحد النّظر: طلب إدْرَاك الشَّيْء من جِهَة الْبَصَر أَو الْفِكر، وَيحْتَاج فِي إدْرَاك الْمَعْنى إِلَى الْأَمريْن جَمِيعًا كالتأمل لِلْخَطِّ الدَّقِيق بالبصر أَولا ثمَّ بالفكر؛ لِأَن إدْرَاك الخط الدَّقِيق الَّذِي بِهِ يقْرَأ طَرِيق إِلَى إدْرَاك الْمَعْنى، وَكَذَلِكَ طَرِيق الدّلَالَة المؤدية إِلَى الْعلم بِالْمَعْنَى، وأصل النّظر الْمُقَابلَة فالنظر بالبصر الإقبال نَحْو المبصر وَالنَّظَر بالقلب الإقبال بالفكر نَحْو المفكر فِيهِ ... وَالنَّظَر فِي الْكتاب بِالْعينِ والفكر هُوَ الإقبال نَحوه بهما ...وَإِذا قرن النّظر بِالْقَلْبِ فَهُوَ الْفِكر فِي أَحْوَال مَا ينظر فِيهِ وَإِذا قرن بالبصر كَانَ الْمُرَاد بِهِ تقليب الحدقة نَحْو مَا يلْتَمس رُؤْيَته مَعَ سَلامَة الحاسة"[2].

فالنظرية من النّظر الفكري فيما فيه مجَال للتفكير لعدم وضوحه بداهة فيحتاج إلى إعمال الفكر حتى يتضح.

أ) في الاصطلاح

النظرية: "قَضِيَّة تثبت ببرهان و(في الفلسفة): طَائِفَة من الآراء تفسر بهَا بعض الوقائع العلمية أَو الفنية و(نظرية الْمعرفَة) الْبَحْث فِي المشكلات الْقَائِمَة على العلاقة بَين الشَّخْص والموضوع أَو بَين الْعَارِف وَالْمَعْرُوف وَفِي وَسَائِل الْمعرفَة فطرية أَو مكتسبة (جمع) نظريات"[3]. ويُقَال "أَمر نَظَرِي وَسَائِل بَحثه الْفِكر والتخيل وعلوم نظرية قل أَن تعتمد على التجارب العملية ووسائلها"[4].

وفي مجال العلوم تعني النظرية: "سلسلة من القضايا والقوانين والتعميمات المنطقية والمجردة التي تم تحقيقها، وهي تؤلف فيما بينها نسقا برهانيا بحيث تكون كل قضية منها نتيجة لقضية سابقة، ومقدمة لقضية لاحقة، والقانون أو القضية هي عبارة تربط بين متغيرين أو أكثر، بحيث إذا تغير في إحداها حدث في المتغير أو المتغيرات الأخرى"[5].

فالنظرية تكامل معرفي يشمل الظاهرة المدروسة من جميع جوانبها، ويصلح لأن تكون مقياسا علميا صحيحا دقيقا لما يدخل تحت النظرية المطروحة من فروع وتفصيلات، تنبني على أسس علمية وتسلسل منطقي يقود إلى نتائج مقبولة في تفسير ظواهر القضية المختارة للبحث.

ثانيا: الضوابط النظرية في الفكر النحوي العربي

من المبادئ المقررة في فلسفة العلوم:

- أن العلم لا يتحرك في غيبة(المنهج)، إذ العقل الإنساني لا يستطيع أن يفكر وأن يستدل، دون أن يكون له منهج معين، يقوّم عليه فكرته وحركته.
- وأن ما يميز تفكيرا ما، ليس الموضوع الذي يتناوله، ولا الأفكار والنظريات التي ينتهجها، بقدر ما يميزه "المنهج" الذي انطلق منه، وصدر عنه، لأن "المنهج" في أي نظام معرفي، هو الذي يؤسس الرؤية النظرية التي من خلالها يتم التحكم في هذا النظام وملمة ما فيه من أشباه ونظائر، وتفسير ما فيه من معطيات والبناء عليها"[6].

وكثيرا ما يطرح الباحثون في تاريخ الفكر النحوي هذا السؤال: هل انطلق نحاتنا في وصفهم اللسان العربي والتقعيد له وبيان طريقة العرب في تعليق الكلم بعضه عن بعض عن منهج قويم ونظرية تحكم عملهم، وتفسر لنا سماته، وخصائصه؟. وإجابة على هذا التساؤل يجب أن نعلم:

أولا: أن الفكر الذي لا يهتدي بهدي "نظرية" تقوده في بناء الفرضيات وتحليلها. وتفسير واقع العلم، لا يخلص إلى نتيجة شاملة، ولا ينكشف له حقائق ما يتناوله، فـ(النظرية) تعطي العلم فلسفته ومبرراته واصطلاحاته، وباختصار تعطيه هويته الخاصة"[7].

ثانيا: أن أي ممارسة علمية تقتضي بناء أصول" نظرية" يحتكم إليها أصحابها، وتنظم نقاشهم، وتحفظ وحدة صناعتهم... وإذا كان لعناصر الظاهرة نظامها المخصوص الذي لولاه ما كانت فإننا في حاجة إلى "النظرية" التي بها يكون بناء ذلك النظام بالعقل وصياغة قوانين الظاهرة صياغة تؤدي بنا إلى إدراك التماسك، إن نظرنا إلى الكل، وإلى إدراك قيمة كل عنصر إن نظرنا إلى الأجزاء"[8].

وانطلاقا من هاتين الحقيقتين، فإن الفكر النحوي ما كان له أن يتأسس في غياب تصور نظري على أي نحو من الأنحاء وإذا كانت النظرية هي: "بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو "التفسير" فإن ما قدمه الفكر النحوي - قديما- من جهاز تفسيري، وملامح تنظيرية تكشف عن منطق خفي ينتظم نحو العربية بمجمله، وتنطوي على معايير، من نحو: (التعليل) و(التأويل) و(النظر في البنية العميقة للتركيب) ..."[9].

ثالثا: أصول النظرية النحوية العربية

يمكن القول: إن "الأصول والأنظار العلمية التي بنى عليها النحاة نظرية النحو العربي، أو مرتكزاته الفكرية يمكن تمثلها - من خلال النظر في التراث النحوي – في محاور ثلاثة:

- **ثنائية "الأصل والفرع"**: وقد حكمت هذه الثنائية كثيرا من مظاهر الدرس النحوي الذي ينطلق في تنظيره للعربية، إما من أصل (المسموع) وإما انتهاء إلى أصل (القياس) وإما بتوجيه من أصل المقولات الضابطة)

مما مكنهم من لملمة شتات الظاهرة اللغوية والسيطرة على كثير من مظاهرها"[10]. فكثيرا ما نجد قولهم: (أصل الوضع. أصل القاعدة. أصل القياس. أصل الباب. أصل الاستحقاق...)"[11].

- **البعد الخارجي:** الأحوال والكيفيات التي جاءت عليها التراكيب اللغوية المختلفة، وفهم العلاقات التي تحكما وتوجه بناءها، حيث تحتك الكلمة بالكلمة، وما وراء هذا الإحتكاك من فيوضات معنوية، وملابسات سياقية، وعلائق منطقية"[12]. فالنسق اللغوي يرتبط بقرائن منطوقة تفهم من السياق(المقال)، وقرائن غير منطوقة(الحال) تؤخذ من محيط الحدث اللغوي ودواعيه ومناسباته.

- **العامل:** وهو أهم أركان النظرية النحوية، أو حجر الزاوية في النحو العربي. حتى إن كثيرا من الباحثين في الفكر النحوي يكادون يختزلون جوانب النظرية النحوية فيه، ويجعلون بين النحو والعوامل شيئا من الترادف.

وترجع هيمنة هذا الأصل(العامل) على النظرية النحوية لأمرين:

أولهما: ارتباطه بـ(الإعراب) الذي يعد أهم مظهر من مظاهر العربية.

ثانيهما: احتلاله حيزا كبيرا في نقاشات النحاة، حتى إن المتأمل في خلافاتهم، ليرجع إلى تفسير "العلامة الإعرابية". والبحث عن "العوامل" و"المعمولات".

فالنحو العربي ترتكز أسسه على نظرية العامل وهي لا توجد في أي نحو أجنبي[13]، وهي: "نظرية بارعة عظيمة، ودليل نبوغ وعبقرية"[14]، واستمرارها ودوامها عبر السنين يدل على استحقاقها للبقاء، وصلاحها لتحليل البناء اللغوي للعربية، فهذه النظرية ليست فكرا نظريا مجردا فحسب، بل هي ثمرة دراسات منهجية وتطبيقية في ثنايا اللغة العربية، ونتاج تحليل علمي لأبنية لغوية مختلفة، أنتجت في الأخير نظرية علمية محكمة.

❖ المبحث الثاني: نظرية العامل وارتباطها بالتحليل الإعرابي

تعد نظرية العامل من أهم أدلّة النّحو الأصوليّة، فلا يكاد يخلو من أثارها أي كتاب نحوي، سواء في القديم أو الحديث، بحيث وضعت في ضوئها العديد من المؤلفات النّحوية منذ سيبويه إلى عصرنا هذا، وقد شاعت هذه الفكرة في النّحو العربي وكانت من أهم الأسس التي بني عليها النحاة قواعدهم، فكل عامل في نظرهم طلب لغيره، وكل معمول مطلوب لغيره، ومن خلال هذه الأسس أخذ النحاة يفسرون العلاقات اللفظية بين مكونات تركيب الجُملة، وربطوا بين العلامة الإعرابيّة والأثر المُسبب لها، فتارةً يكون الرّفع وطوراً يكون النّصب وأخرى يكون الجر، وطلبوا لكل علامة علّة، فإن لم يجدوها أولوها؛ إذ لابدّ للأثر من مؤثر، ومن هنا تأسّست نظرية العامل النّحوي فحُصرت مسائله وضُبطت أحكامه، وانطلق النحاة من أسسها العامة فاتّفقوا

في كُلياتها واختلفوا في جزئياتها، فأصبحت بذلك نظريّة شاملة تدلّ على سعة البحث في مجال الدّرس اللغوي الذي يؤكد الباحثون فيه على أنّها نظريّة تحتاج إلى الدراسة والتّحليل والتّعليل باعتبارها ظاهرة لغويّة مهمّة.

فما مفهوم العامل؟، وكيف نشأ، وأصل فكرة العمل؟.

- **أولا: تعريف العامل**

أ) لغة

يقول صاحب اللسان: "والعمل: المهنة والفعل، والجمع أعمال، عمل عملاً، وأعمله غيره واستعمَلَه. واعتَمَلَ الرّجل عمل بنفسه.

والاعتمال: افتعال من العمل وأعمل فلان ذهنه في كذا وكذا إذا دبره بفهمه. وأعمل رأيه وآلته ولسانه واستعمله: عمل به. قال الأزهري: عمل فلان العمل يعمله عملا "[15].

قال ابن فارس: (عَمِلَ) الْعَيْنُ وَالْمِيمُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ فِعْلٍ يُفْعَلُ[16]. وهو مصدر "عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلا، فَهُوَ عَامِلٌ"[17].

وعليه إنّ العامل لغة: من يقوم بالعمل (الفعل) ويكون في المعاني والمحسوسات، ويتّصل بما يقوم عليه عمله، فالعمليّة مرتبطة بين عامل ومعمول وعمل.

ب) اصطلاحا

لم يتّفق النحاة على تعريف محدد للعامل، لكنّ فحوى العمل النّحوي كان واحداً في طرحهم لهذه الفكرة مُشيرين إلى الرّبط بين الإعراب والعمل . فالعامل في النحو العربي: "ما عمل عملا ما؛ فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والنّاصب والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعا من الإعراب"[18].

وهو عند الشريف الجرجاني: (ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب)[19]، أمّا ابن الحاجب فقال هو: (ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب)[20]. ويقول: عباس حسن العامل هو: "ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابيّة، ترمز إلى معنى خاص، كالفاعليّة، أو المفعوليّة، أو غيرهما"[21]. فاختلاف مواقع الكلم وتغيّر حركاتها، كان بسبب عامل، وتبعاً لهذا الاختلاف، يقوم المعنى.

ويرى عبد الفتاح الخطيب أنه: "معنى قبل أن يكون علامات إعراب"[22]، مُستشهداً بقول الرّضي: "نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم"[23]، فسُمي عاملاً لكونه كالسّبب للعلامة، كما أنّه السّبب للمعنى المعلم. فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل،لأنّه به صار أحد جزئي الكلام.

ويمثل العامل عند النحاة القانون الذي تُرتّب الكلمات بناءً عليه كما أنّه أداة تحليلية تُعين على إدراك العلائق بين العناصر في التّركيب، وتوضح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام من خلال تجريد، تقدر فيه المواضع

والمحلاَّت بحسب التعليق المعنوي بين الكلم، وهو مصطلح يُعبَّر به عن اقتران بين عنصرين، بينهما ارتباط معنوي، ينشأ عن اقترانهما معنى تركيبي، يُشير إليه تغير شكلي في أواخر العنصر الثاني منهما، فإذا كان العنصر طالباً لغيره، كان عاملاً فيه، وإذا كان مطلوباً من غيره كان معمولاً له فهو مفهوم ذهني لتفسير علاقة التلازم الضروري بين الكلمات داخل الجملة وفقاً لثنائية العوامل والمعمولات[24].

إنّ الحدود التي وضعت للعامل تبين تلك الصلة المعنوية التي تربط بين العامل والمعمول، وما يتركه العامل من أثر فيه، ومن تغيير في معاني التركيب، وأنّه أثرٌ يظهر من خلاله المعنى متمثلاً بحركاتٍ تظهر في أواخر الكلم، وأنَّ ذلك المعنى تستحقُّهُ الكلمة المنطوقة على وفق ما يريد المتكلّم أنْ يوصله للمخاطب، لذا اقترن تحديد معنى التركيب بما يظهر من حركاتٍ على أواخر الكلم، وهذا الأثر الذي يعتري أواخر الكلمات إنّما يعتريها، لأنّ العامل أثّر فيها فأحدث فيها هذه الحركات التي تدلُّ على معنى ما يقصده المتكلم، أو ما يفيده التّركيب، ولولا العامل ما جاءَت تلك الآثار، ولولا الحركات ما أفاد الكلام معنًى، أو ما فهم المعنى من الكلام.

- **ثانيا: نشأة العامل وأصل الفكرة**

انبنى النظام النحوي على فكرة العامل، فكيف خطرت هذه الفكرة على عقول المنظّرين من النحاة؟، ومن أين استقوا مفاهيمها؟.

أ) **نشأة فكرة العامل**

لعل أوّل من قدّم النّحو ودراسته على منهج العمل بين الكلم؛ الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد ذكر سيبويه – تلميذه- ما يؤيد ذلك، إذْ نقل آراء الخليل ضمن الأسس التي أرسى بها دعائم النّحو العربي نحو قوله : (زعم الخليل أنّها – يريد إنَّ وأخواتها – عملت عملين : الرّفع والنّصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب)[25].

ورأى الدكتور بن لعلام مخلوف: أنَّ الخليل هو وحده من كان يتوغّل في استعمال هذه النّظرية، ويستمدُّ في أصولها، ويتوسع في مسالكها، أمّا سيبويه فقد أخذها عنه، ومع ذلك لا يُستَبعَدُ أن تكون البذرة الأولى لهذه النّظرية من وضع من سبقه من النحاة، ثم جاء الخليل فأرسى قواعدها وطرائقها ومدّ أصولها وجعلها أداة منهجية في التّحليل الإعرابي ونظرية ناضجة[26]، و"كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى أنَّ الخليل هو الذي ثبّت أصول نظرية العوامل، ومدَّ فروعها وأحكمها إحكاماً؛ بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور، فقد أرسى قواعدها العامة، ذاهبا إلى أنّه لا بدَّ مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المُعربة ومثلهما الأسماء المبنية"[27].

"وتتداخل نظرية العوامل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية، بل لا نغلو إذا قلنا: إنها دائما الأساس الذي يبني عليه حديثه في مباحث النحو وهي تلقانا منذ السطور الأولى في الكتاب"[28].

فبعد حديث سيبويه في أوائل صفحات (الكتاب) عن مجاري أواخر الكلم الثمانية، قال: "وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرِقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[29].

فأسبقية القول بالعامل تنسب إلى الخليل ابتداء، وإلى سيبويه إبانة وتكاملاً، ولعل الخليل أخذها من إشارة مشائخه، فبني عليها وأخرجها للوجود كنقطة مركزية في التحليل النحوي، ثم تتابع عطاء النحاة حتى أخذت طابع النظرية المتكاملة.

ب) أصل فكرة العامل

أقام الفكر النّحوي درس العربيّة على وجود حركة إعرابيّة في اللغة العربيّة، فالإعراب يُعدُّ من أهم خصائص العربيّة في نظر النحاة، إذ هو السبيل إلى الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وبه يوقَف على أغراض المُتكلمين، لأنّ "الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها"[30].

وقد دفع النحاة ذلك إلى البحث عن طريقة لتفسير وجود تلك الحركة الإعرابيّة في كل موضع بكيفية معينة (ضمّة ، فتحة ، كسرة ...) وضبط أسبابه فاهتدوا إلى القول بالعمل.

فأصل هذه الفكرة (العامل) ما لاحظه الدرس النّحوي من مواقع الألفاظ في العبارة والجملة عموماً. فلا يمكن أن تكون الألفاظ نشراً دون نظام يحكمها، أو نظم يربطها ونظم الكلام أن تجعل الكلمة الواحدة منها بسبب من صاحبتها وهذا السّبب هو العامل الذي يحدث من الإعراب لأنّه يولّد نوعاً من العلاقات المعنوية التي بتغيّرها يتغيّر الإعراب، ومن ثمّ كان علامة على المعاني الناشئةُ عن التّركيب، وقرينة تَميّز بعضها عن بعض"[31].

وأشار الدكتور مهدي المخزومي إلى أنّ الخليل كان يرى لبعض الحروف تأثيراً في بعض وهو يتابع تمازجها لاستقامة الجرس الموسيقي يتعدّاه إلى التّأثير في بنية الكلمة، وإنّها قويت فأثّرت في الضّعيفة، وهو الأساس الذي تقوم عليه فكرة تنظير العمل النّحوي إذْ وجد الخليل أنّ لبعض الحركات تأثيرًا في بعض. يقول الدكتور مهدي المخزومي: "وبعد أن لاحظ وجود هذا التفاعل بين الحروف والحركات أخذ يبحث عنه في الكلمات حين يتألّف بعضها مع بعض"[32].

والمتأمل في أوصاف العامل في النحو يجدها تشبه صفات العلّة في علم الكلام؛ إذْ إنّه لا بُدَّ لكلّ معمول من عامل واحد، مثل ما أنّه لا بدّ لكلّ معلول من علّةٍ واحدة، إلى غير ذلك من الصفات التي يتّضحُ من خلالها أنّ هذه النّظرية تقوم في أكثر جوانبها على أساسيات علم الكلام في العلّة والمعلول؛ حيث اقتبس الدّارسون منهجهم منه يقول الدكتور مهدي المخزومي: "وهو(العامل) الذي اقتبسه النحاة من كلام المتكلمين في العلّة وقد بدأ البصريون كلامهم فيه ... وأنّ منهج المتكلمين طغى على الدراسات المختلفة إذْ ذاك"[33].

فالفكرة نشأت من مفهوم ربط الأسباب بمسبباتها، واحتياج أثار التغيرات الطارئة على وحدات الجملة إلى مؤثر ينتجها، ويربط أجزاء الجملة بعضها ببعض، مما يجعلها على نسق معين، تخضع لقانون علمي. واتساق يبعدها عن فوضى التركيب والتعقيد.

- **ثالثا: ارتباط الإعراب بنظرية العامل**

آثار التغيرات التي تظهر على آخر الكلمات من رفع أو نصب أو خفض أو جزم لا تأتي من فراغ، ولا بد لها من عامل يعمل فيها ذلك، فهاته آثار أحدثها شيء ما أثر في وجودها، والمؤثر هو ما يطلق عليه النحويون لفظ (العامل)، لذلك حد النحاة الإعراب بأنه: "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا"[34]، وهذه "العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات وعلامات"[35] على "الْآثَار الظَّاهِرَة (الضمة والفتحة والكسرة) فِي قَوْلك جَاءَ زيدٌ وَرَأَيْت زيداً ومررت بزيدٍ أَلا ترى أَنَّهَا آثَار ظَاهِرَة فِي آخر زيد جلبتها العوامل الدَّاخِلَة عَلَيْهِ"[36]، فالمنصوب لا بد له من ناصب، والمرفوع لا بد له من رافع، والمجرور لا بد له من جار، وهكذا دواليك.

وعليه أن الإعراب نتاج العوامل وفرع عنها، وهي تفسير لنوع حركة آخر الكلمة، والتغير الذي يطرأ عليها، من رفع حينا، أو نصب أو جر حينا آخر.

- **رابعا: أثر العامل في الإعراب**

إذا انتظمت الكلماتُ في الجملة، فمنها ما يتغير آخره باختلاف مركزه فيها لاختلاف العوامل التيّ تسبِقه، ومنها لا يتغير آخره، وإن اختلفت العوامل التى تتقدّمه؛ فالأول يُسمى (مُعرباً)، والثاني (مَبنياً)، والتغيُّر بالعامل يُسمى (إعراباً)، وعدمُ التغيُّر بالعامل يُسمى (بناءً). فالإعرابُ أثرٌ يُحدِثُه العامل في آخر الكلمة، فيكونُ آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً، حسب ما يَقتضيه ذلك العامل[37]، وهو العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدد موقعها من الجملة؛ أي: تحدد وظيفتها فيها، وهذه العلامة لا بد أن يتسبب فيها عامل معين، ولما كان موقع الكلمة يتغير حسب المعنى المراد كما تتغير العوامل، فإن علامة الإعراب تتغير كذلك.

ونظرية العامل في النحو العربي تقوم على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء التراكيب، والترابط الموجود بين عناصر كل جملة؛ فكل عنصر مؤثرًا فيما بعده ومتأثر بما قبله، ويقتضي العامل أثرًا هو العلامة الإعرابيّة، كما تقتضي العلامات الإعرابيّة مؤثرًا هو العامل. فالعامل هو المؤثر، والمعمول هو المتأثر[38]، أمّا العلامات الإعرابية فهي الأثر الناتج عن عملية التأثر والتأثير. ولهذا تتألّف الجملة من العامل والمعمول وعلاقة العمل الرابطة بينهما، ومن العلامات الإعرابية بوصفها أثرًا للتفاعل القائم بينهما. ولهذا تظهر العلاقة بين العامل والإعراب؛ فالعامل هو المُوجد للمعاني الوظيفية للكلمات، وحين يريد المتكلّم التعبير عن تلك الوظائف فإنّه يختار لها العلامة المناسبة في عُرف اللغة، و"الصلة وثيقة جدا بين الإعراب، وبين المعنى الوظيفي، فيكفي

أن تعلم وظيفة الكملة في السياق، لتدعي أنك أعربتها إعرابًا صحيحًا"[39]. ولذلك اهتم النحاة بالعامل، وبنوا عليه قواعدهم وأحكامهم، وساد القول به في مؤلفاتهم؛ فلا تكاد تخلو منه أغلب كتب النحو، بل إنّ بعض المؤلفين قد خصّه بمؤلفات منفردة تُبيّن أحكامه وأنواعه وشروط عمله وحالات إلغائه وما يتعلّق به من قضايا.

خلاصة:

الناظر للأسس التي وضعها النحاة لإرساء: "نظرية العامل"، يرى قيامها على أسس علمية دقيقة، وأنها توافق أرقى ما توصلت إليه علوم اللغة الحديثة في تعليم اللغة وتفسير مظاهرها، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها.

وقد بنيت أسس النظرية على أربعة أركان:

1- **العامل:** وهو الذي يجلب العلامة.

2- **المعمول:** وهو الكلمة التي تقع في آخرها العلامة.

3- **الموقع:** وهو الذي يحدد معنى الكلمة -أي وظيفتها- مثل الفاعلية والمفعولية والظرفية وغيرها.

4- **العلامة:** وهي التي ترمز إلى كل موقع على ما تعرفه في أبواب النحو.

فالإعراب: هو تَغَيُّر العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل.

وفائدته: أنه رمز إلى معْنى معين دون غيره - كالفاعلية، والمفعولية، وغيرهما - ولولاه لاختلطت المعانى، والتبست، ولم يفترق بعضها عن بعض. وهو- مع هذه المزية الكبرى- موجَز غاية الإيجاز، لا يعادله في إيجازه واختصاره شيء آخر يدل دلالته على المعنى المعين الذي يرمز له.

فأهميَّة العامل النَّحوي تتجلّى في فهم النَّحو وتعلّمه وإزالة الغمُوض عن الفكرة الّتي يُفصح عنها المتكلم من خلال الجُملة، بل هي جوهر نظام النَّحو العربي، ومن أكثر المظاهر دقَّة في التَّفكير النَّحوي الذي يعكس عبقريَّة المفكرين النحاة.

وإن ضاعت نظرية العامل وتخلي عن ضوابطها هدم النحو كله، ولخرجنا من ذلك دون قواعد ثابتة للغتنا ولعدنا إلى سابق عهدنا قبل خمسة عشر قرنا هجريا، دون قواعد لغوية عربية، ولضاع مدلول الكلام بين مشيئة المتكلم في رفعه أو نصبه مرة وجره أو جزمه أخرى. وذلك كله أمر لا يصح، ولا يقبله عقل اعتاد على المنطقية والنظام في الكون.

فاتّضح جليا أنّ الإعراب في اللغة العربيَّة ينبع من طبيعتها، ويُعتبر أهم مظهر من مظاهرها، ولا يستقيم إبعاده عنها، أو اعتباره عنصرا طارئا أو مفتعلا ألصق بها، وأنه نتاج نظرية العامل؛ التي قامت على أصول النظرية العلمية الرصينة، وبذلك حافظت على وجودها وتقديم التحليل الإعرابي لجميع الجمل والتراكيب النحوية.

هوامش البحث

[1] الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر: 74.

[2] نفسه: 74.

[3] نفسه: 932/2.

[4] المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة: 932/2.

[5] العلم والبحث العلمي(دراسة في مناهج العلوم): حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، ط6، 1990: 7.

[6] ضوابط الفكر النحوي(دراسة تحليلية للأسس التي بنى عليها النحاة آراءهم): عبد الفتاح الحطيب، دار البصائر القاهرة، 2006: 183/1.

[7] نفسه: 193/1.

[8] نفسه: 194/1.

[9] نفسه: 195/1.

[10] نفسه: 197/1.

[11] نفسه: 206/2.

[12] نفسه: 197/1.

[13] المدارس النحوية: شوقي ضيف أحمد عبد السلام، دار المعارف: 20.

[14] النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، ط15.: 277/4.

[15] ينظر: لسان العرب: ابن منظور، مادة: (ع م ل) دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ: 475/11-476.

[16] مقاييس اللغة: ابن فارس: 145/4.

[17] العين: الخليل أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: 153/2.

[18] ينظر: لسان العرب: ابن منظور، مادة: (ع م ل): 476/11.

[19] التعريفات: الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1403هـ -1983م: 145.

[20] شرح الكافية الشافية: ابن الناظم جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1: 1/9 .

[21] النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، ط15: 75/1.

[22] ينظر: ضوابط الفكر النحوي الخطيب: 9/2.

[23] نفسه: 9/2، نقلا عن: الرضي: شرح الكافية: 63/1.

[24] نفسه: 9/2-20.

[25] الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م: 131/2 .

[26] مبادئ في أصول النحو: بن لعلام مخلوف، دار الأمل للطباعة والنشر، المدينة الجديدة تيزي وزو،2012: 249.

(27) المدارس النحوية: شوقي ضيف أحمد شوقي عبد السلام، دار المعارف:37.

(28) نفسه: 65.

(29) الكتاب: سيبويه: 13/1.

(30) دلائل الإعجاز: الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ - 1992م: 28/1.

(31) ضوابط الفكر النحوي: الخطيب: 8/2- 9.

(32) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، مطابع دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ-1986م: 300.

(33) نفسه: 301.

(34) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري، تح: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م: 296/1.

(35) أسرار العربية: الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ-1999م: 73.

(36) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا: 43.

(37) جامع الدروس العربية: الغلاييني مصطفى بن محمد سليم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط28، 1414 هـ - 1993م: 18/1.

(38) ينظر: اللباب: العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1416هـ 1995م: 130/1.

(39) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، (ب ط): 193.

منشورات جامعة
الشهيد حمّه لخضر - الوادي
2017

Madjallat Oloum Allogha Alarabia wa Adabiha

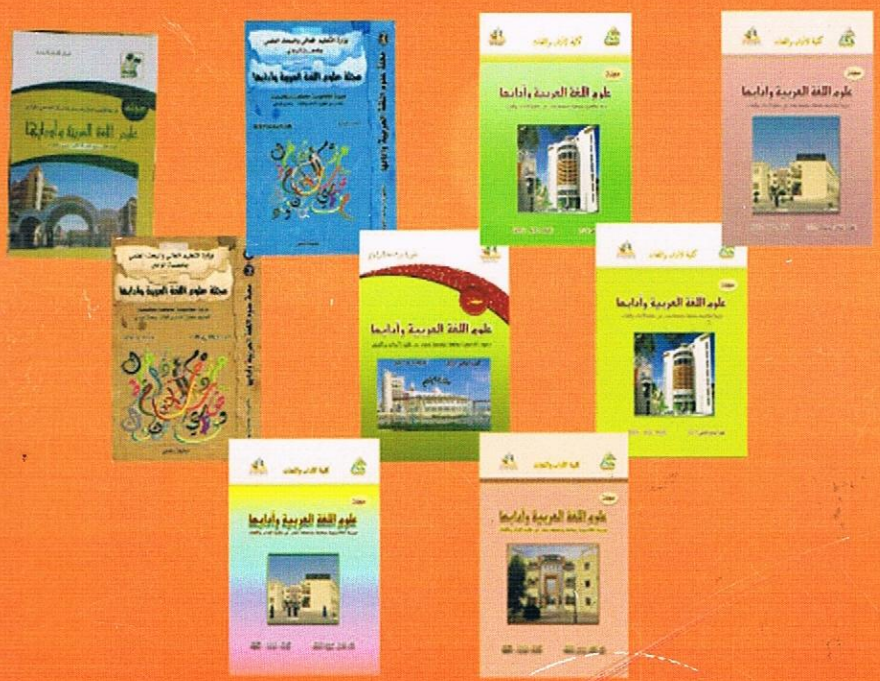

ISSN - 1112- 914X

الملخص

وجود التعريفات في علم النحو- وفي غيره من العلوم- ضرورة علمية، بل أنها أساس العلم المدروس؛ لأن العلم إنما تؤطره المصطلحات القائم عليها، ولا بقاء للمصطلحات بلا تعريفات تحدد مفهومه، وتحمي كيانه المفاهيمي. والنحو منذ انطلاقته الأولى احتاج إلى أن تقوم أسسه وتوضع قواعده وتتوضح حقائقه على ألفاظ جامعة لمباحثه دالة على مضامينها تختص به وحده، فنجد أن الحدود والتعريفات قد تصدرت الأبواب وتقدّمت الموضوعات فكانت على رأس المسائل النحوية.

وتعريف النحاة للمصطلح النحوي لم يأت على نسق واحد محدّد، أو على صيغة يتفق علها جميع النحاة؛ تعتبر مثالا يحتذى، ولا جاء على درجة ومستوى واحد من الوضوح، أو عدمه. بل جاء بأساليب متعددة، وأشكال متنوعة، ودرجات متباينة من الوضوح والغموض.

وقد قطع التعريف النحوي عدة مراحل حتى بلغ درجة النضج العلمي، واصطبغ في بعض مراحل تكونه بمفاهيم الفلسفة والمنطق؛ مما أدى في بعض الأحيان إلى تعقده، وتشابك ألفاظه ومعانيه. وبقيت هذه المعاناة ماثلة في بعض أجزاء التعاريف إلى الآن.

الكلمات المفتاحية: (التعريف –الأسس – الأهداف – الحدود).

Résumé

L'existence de définitions dans la science de la grammaire - et dans d'autres sciences - est une nécessité scientifique, mais constitue la base de la science étudiée, car la science est encadrée par la terminologie et la survie des termes sans définition définit le concept et protège l'entité conceptuelle. Et depuis la création de la grammaire, j'ai besoin d'établir ses bases et de clarifier les faits sur les mots de l'Université pour la discussion d'une fonction de son contenu uniquement. Nous constatons que les frontières et les définitions ont dépassé les portes et que les sujets avancés étaient au sommet des problèmes grammaticaux.

La définition de la grammaire grammaticale ne repose pas sur un modèle spécifique, ni sur une formule acceptée par tous les grammairiens, c'est un exemple à suivre et elle n'aboutit pas ou pas à un seul degré de clarté. Mais ils sont venus de multiples façons, sous différentes formes, à des degrés de clarté et d'ambiguïté variables

La définition grammaticale a été découpée en plusieurs étapes jusqu'à sa maturité scientifique et a été écrite à certains stades de sa formation avec les concepts de philosophie et de logique, qui ont parfois conduit à la complexité et à l'entrelacement de ses mots et de ses significations. Cette souffrance est restée dans certaines parties des définitions à ce jour.

Mots-clés: (définition - bases - objectifs) **.**

Summary

The existence of definitions in the science of grammar - and in other sciences - a scientific necessity, but the basis of science studied; because science is framed by the terminology based, and the survival of the terms without definitions define the concept, and protect the conceptual entity. And grammar since its inception, I need to establish its bases and clarify the facts on the words of the University for the discussion of a function of its contents alone, we find that the boundaries and definitions have topped the doors and advanced topics were at the top of grammatical issues.

The definition of grammatical grammar is not based on one specific pattern, or on a formula agreed upon by all the grammarians; it is an example to be followed, and it does not come up with a single degree of clarity or not. But came in multiple ways, different forms, varying degrees of clarity and ambiguity

The grammatical definition was cut several stages until it reached scientific maturity, and was written in some stages of its formation with the concepts of philosophy and logic, which sometimes led to complexity, and the intertwining of its words and meanings. This suffering has remained in some parts of the definitions to date.

Keywords: (definition - basics - objectives - logic - analysis)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

ملخص الرسالة المقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه. تخصص: دراسات لغويّة.
الموسومة:

التَّعْرِيفَات النَّحْوِيَّة

الأُسُسُ والأَهْدَاف

كتاب الحُدُود في علم النَّحو للأُبَّذي (ت:860هـ) "نموذجاً"

إعداد الطالب:
امحمد بابا

إشراف:
أ. د. أحمد قريش

السنة الجامعية: 1440هـ/ 2018-2019م

الملخص

تقوم الدراسة العلمية في أي فن من الفنون العلمية على التعريف بمضامين الشيء المدروس لكشف الغموض ورفع الوهم الذي قد ينشأ عن عدم الفهم التام بحيثياته، فالْحُدُود تكشف عَن حَقِيقَة الشَّيْء الْمَوْضُوع، لذلك اهتم العلماء بالحدود والرسوم في كل العلوم، وقد اهتم النحويون اهتماما بالغا بالتعاريف والحدود، فجعلوا لكل مصطلح تعريفا، وحرصوا على: أن يكون جامعا ممثلا للمعرّف(المصطلح)، وكذا جعلوا للأبواب تعريفات تجمع قضاياها وجزئياتها المختلفة...

وقد مرت التعاريف في الموروث النحوي بأطوار عديدة، واعتمد النحاة في وضعها طرائق متعددة؛ فمنهم من عمد في صياغتها إلى: طبيعة اللغة وميزانها التركيبي، ومنهم من اعتمد على المنهج العقلي المجرد، فحاول أن يحد بعض ما يتحدث عنه من أبواب عن طريق التعريف الكلي الجامع، ومنهم من يتحدث عن بعض خصائصه...

كثر النقاش حول هاته المفاهيم والأفكار، واهتمت الدراسات اللغويّة العربيّة بدراسة التعريف منذ وقت مبكر، إذ ناقش الباحثون جوانب مختلفة فيه، محاولين دراسته وتحليله، وتتبع تطوّره تتبعًا تاريخيًا، ثم قدّموا تفسيرات متباينة حينًا، ومتفقة حينًا آخر لهذه القضية.

ولا تزال تلك الدراسات – على كثرتها– تحتاج إلى خلق تراكم معرفي بنّاء، يتأسس على مباحث الأقدمين ويواكب العلوم الحديثة في وعي وعمق، يفيد الباحث الجادّ؛ ليقدّم تفسيراً جديداً أو تصوّراً مقبولاً عن هذه القضيّة، وإن كان ثمة جهود معتبرة في هذا المجال.

أسباب اختيار الموضوع

1- التعريف هو مفتاح الشيء المدروس وله مميزات وخصائص فالاهتمام به أمر ضروري.

2- نظرًا للاختلاف في المناهج المتبعة في وضع التعاريف، وفي الغايات المراد تحقيقها، وفي المقولات النظرية التي سار عليها الباحثون في تتبع ظاهرة التعاريف؛ فإن هذه الدراسات بحاجة إلى رصد عام لها من خلال دراسةٍ تصنّفها وتقوّمها في ضوء نظرة شاملة للقضيّة، وهذا لا يقل أهميّة عن درس القضيّة نفسها.

3- قلة الدراسات التي اهتمت بالموضوع من ناحية الوصف لظاهرة التعاريف وتصنيفها.

4- لاكتشاف بعض جوانب هذا الموضوع، والاطلاع على مقولات النحاة فيه، ونظر مدى علمية الدرس النحوي العربي، وخضوعه للمنطق العلمي.

5- لعل أن يكون مساهمة متواضعة؛ تفتح الباب أمام البحث الجآد العميق لي خصوصا وللمهتمين بالموضوع عموما.

الإشكال

التعريف في الدرس النحوي متأصل الوجود ومُساير للبحث النحوي في كل مرحلة من مراحله، فهل كان على نسق واحد في الوضع والمنهج؟، وهل كانت تعاريف النحاة تلبي الرغبة التعليمية للمتعلم؟، وما المفترض في صياغة التعاريف النحوية لمسايرة العلوم المتجددة وأحوال المتعلمين؟.

ولمعالجة هذه الإشكالية، جاءت هذه الرسالة بمسمى:

"التعريفات النحوية الأسس والأهداف

كتاب الحدود في علم النحو لـلأبّذي (860هـ) نموذجا"

لنكتشف بعض جوانب هذا الموضوع، ونطلع على مقولات النحاة فيه، وننظر مدى علمية الدرس النحوي العربي، وخضوعه للمنطق العلمي، والتقاطعات التي تجمع بينه واللسانيات الحديثة، والنقد العلمي الذي نتجت عنه الثورة المعرفية في الدرس النحوي العربي الحديث.

المنهج المتبع

نظراً لطبيعة البحث وإشكاليته تأتي هذه الدراسة في إطار المنهج (الوصفي)كما أنه يقوم على عملية التحليل والاستعانة بالآليات المساعدة من استقراء ومقارنة.

مستمداً مادّته العلمية من الدراسات السابقة للقدامى وتجديد المحدثين وإسهاماتهم. وكانت استفادتي من تلك الدراسات من الجانب المنهجي، والجانب التنظيري، ولكون المآدة العلمية جاءت فيها متفرقة ومتشعبة عن الموضوع المدروس، حرصت –جهدي-

على التبسيط والإيضاح في عباراته، والاقتصار على الأهم في مباحثه وموضوعاته، قصد التوصل إلى لم شتات الموضوع، وتقريب الاستفادة منه.

جاءت هذه الدراسة في إطار المنهج (الوصفي التحليلي)؛ نظراً لطبيعة البحث وإشكاليته. ولمعالجة إشكالية الموضوع، والإجابة على التساؤلات الواردة فيه، ارتأيت أن تكون خطة البحث مكونة من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة:

الفصل الأول، عبارة عن فصل تمهيدي: بعنوان "مفهوم التعريف، ومراحل تشكله"، وهو مقسم إلى مبحثين: الأول في: مفهوم التعريف وأجزاؤه. والثاني في: مراحل تكون التعريف النحوي؛ أتحدث فيه عن: مرحلة النشأة، ومراحل تطور التعريف النحوي.

الفصل الثاني: تحت عنوان: "آساليب التعريف النحوي، وأقسامه"، وهو مقسم إلى مبحثين: الأول أدرس فيه: آساليب التعريف النحوي. والثاني: أعدد فيه: أقسام التعريف. الذي ينظر إليه باعتبارين: باعتبار الماهية المعرّفة، وباعتبار ما يتركب منه المعرَّف(المصطلح).

الفصل الثالث تحت مسمى: "شروط التعريف، وحسنه، وأوجه الخلل فيهما". وهو مقسم إلى مبحثين: الأول في ذكر: شروط التعريف النحوي، وأوجه الخلل فيه. والثاني في: شروط حسنِ التّعريف وأوجه الإخلال بها.

والفصل الثاني والثالث يمثلان الأسس العلمية التي يوضع التعريف أساسها.

أما الفصل الرابع ففي: أهداف التعريف النحوي؛ يُمهّد لها بمبحث أول في: أهداف الدرس النحوي وارتباط هذه الأهداف بالتعريف؛ والمبحث الثاني: أهداف التعريف النحوي. وأتطرق فيه إلى: الأهداف التعليمية، والأهداف العلمية.

أما الفصل الخامس فهو الجانب التطبيقي للدراسة، وجاء بعنوان: كتاب الحدود في النحو لـ: (الأبذي) نموذجاً. وهو مقسم إلى مبحثين: المبحث الأول: التعريف بالكاتب والكتاب؛ بإلقاء الضوء على: (ترجمة الأبذي) والتعريف بكتابه: (الحدود في علم النحو). مركزا على: منهج الكتاب (الحدود في علم النحو)

والمبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية لكتاب الحدود في النحو لـ: الأبذي.

في ثلاث نقاط:

- سبب اختيار الكتاب ومنهجي في دراسته
- الدراسة الوصفية التحليلية للحدود النحوية في الكتاب
- الاستنتاج من التحليل.

خاتمة: تحوي أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

ولتؤتي الدراسة أكلها، وتحقق ما سطر لها من أهداف اتبعت منهجا في دراستي لكتاب الأبذي، أشرت إليه أثناء المذكرة ليكون دليلا للقارئ يستبين به المنهج الذي اتبعته، ويستعين به على قراءة الرسالة، ومعرفة ما أقصد بالمصطلح أو اللفظ المستعمل في متنها، تجتنبا للغموض والارتباك.

وكان هذا المنهج ممثلا في عدة نقاط، هي:

- **أولا: اختيار نسخة للدراسة**

اختياري في الدراسة نصَّ كتاب الحدود في علم النحو للأُبَّذيُّ، بتحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي؛ لكونها تحيل أثناء إيراده للتعاريف المذكورة في الكتاب، على مظآنها في كتب النحو الأخرى، وتعتني جيدا بتصحيح اللفظ الوارد في متن الكتاب، ومقابلته مع نسخِ الكتابِ الثلاثِ، الذي عثرت عليها المحققة، ونبَّهت على ما بين النسخ من أوجهِ الاتفاقِ والاختلاف، وأوردت ما تراه أقرب إلى الصواب.

ولأن المحققة باحثة اكاديمية، ومعلوم أنها في تحقيقها تخضع للمنهج العلمي، والنص المحقق نشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (ع):112-1421هـ/2001م)، وسيخضع ضمنا إلى المرور على لجنة علمية متخصصة تقوّمه، وتقيّمه.

- **ثانيا: اتباع منهج لدراسة التعريف**

تحتوي دراسة التعريف على عرض المآدة، وتحليلها، ولكل منهما يحتاج إلى بيان المنهج المتبع فيه؛ لأن لكل دارس طريقته.

أما العرض للمعلومة، فمن الناحية التنظيمية؛ أذكر تعريف المصنّف بخط مغاير لما في متن الرسالة، ومظلّل؛ لإبرازه عن المتن.

مقارنته بتعاريف العلماء، من ناحية الزيادة أو النقصان، أو الاختلاف التام عنهم.

وأما التحليل للحدود، فكان تحت عنوانين:

- **محترزات التعريف** ادرس تحت هذا المسمى:
- دلالة ألفاظ التعريف.
- قيود التعريف: (ما يدخل فيه، وما يخرج منه)
- **ما يلاحظ على التعريف** ادرس تحت هذا المسمى:
- الزيادة أو النقص الذي ورد في تعريف المصنف.
- ضرورة ذكر ما نقص في تعريف المصنف، أو أن تركه أولى.
- ما يتصف به تعريف المصنف من ناحيتي:
- صناعة التعريف (التمام أو النقص) أي: الجمع والمنع، أو عدم ذلك
- الهدف التعليمي (وضوح العبارة، وسهولة المأخذ) من عدمهما.

والمراد بـ: (محترزات التعريف)

أي: ما يحترز منه في بيان حقيقة المصطلح، فيخرج من ضمنه بالقيود، وذلك عند ذكر الذاتيات المبينة له، فمل ليس على هذه الوصف والصورة الذهنية فليس منه؛ فيخرج ضمنا.

ولما أن كان الاستعمال لـ(محترزات التعريف) للغرض الذي أريده، ولنفس الهدف الذي استعمله النحاة فيه، اخترته على غيره، لأن لي فيه سلف، ويُفهم منه المراد الذي وضعته لأجله، ولا مشآحّة في الاصطلاح.

- **ثالثا: العبارة المستعملة في الإشارة إلى الكتاب والكاتب للاختصار**

استعمال كلمة (الكتاب) في الإشارة إلى الكتاب المدروس.

استعمال كلمة (المصنف) في الإشارة إلى مؤلف الكتاب المدروس؛ الأُبذي.

أو قوله: للاختصار، وعدم تكرار قال الأبذي، فيكون ممجوجا في السمع، مُمَلاً في القراءة. وهذا أمر مستقبح ينبغي أن يجتنب.

- **رابعا: اتخاذ عناصر لتقسيم حدود الكتاب**

عمدت إلى تقسيم الحدود إلى عناصر ومجموعات، تندرج كل مجموعة منها تحت أصل واحد؛ كأقسام الكلام، والاسم، والفعل،... ليسهل الرجوع إليها، وتعرف مواقعها في الرسالة، والصنف الذي تنتمي إليه. وكانت هذه العناصر على النحو التالي:

- حد النحو (لغة واصطلاحا)
- الكلام ومكوّناته: (اللفظ - التركيب - الإفادة)
- أقسام الكلام الثلاثة: (الاسم - الفعل - الحرف)
- أقسام الاسم الثلاثة: (الظاهر- المضمر - المبهم)
- أقسام الفعل الثلاثة: (الماضي- المضارع - الأمر)
- الإعراب والبناء (لفظا ومعنى)
- الجموع: (جمع التكسير - جمع المؤنث السالم - جمع المذكر السالم)
- التثنية والمثنى
- المرفوعات (الفاعل - المبتدأ - الخبر)
- التوابع الأربع: (النعت - عطف النّسَق - التوكيد - البدل)
- المنصوبات: (المصدر - المستثنى - الحال - التمييز)
- المجرورات: (الإضافة)
- الموصولات: (الموصول الإسمي - الموصول الحرفي)
- الجملة وأقسامها (باعتبار الوصف - باعتبار التسمية)

- **خامسا: الاستنتاج من التحليل**

في خاتمة هذا الفصل أقدم بعض الاستنتاجات مما توصلت إليه عبر دراستي للتعاريف في كتاب الحدود للأبّذي، وهي:

- تمتاز حدود الأبّدي في الأغلب الأعم بالتّمام والوفاء بمعنى المصطلح من الناحية الصناعية. وبالبساطة وسهولة المأخذ من الناحية اللفظية والتعبيرية.

- ما أتى به الأبذي من حدود جاءت مختلفة في الأسلوب متنوعة في درجة البيان، ولم تأت كلها على مستوى الحد المنطقي، بل منها ما يصدق من الناحية المنطقية انه من باب الرسم والحد الناقص... وتسميتها بالحدود من باب التجوّز، أو التسمية بالتغليب، أو أن النحاة - كما تقدم في متن الرسالة- يطلقون مصطلح الحد على التعريف وما يندرج تحته.

- الحدود التي أوردها الأبذي في كتابه جاء متابعاً فيها غيره على العموم، ناقلاً تعريفات من سبقه، مختاراً منها ما يراه مناسباً صالحاً للإحاطة بمدلول المصطلح، مما يناسب اتجاهه في الطرح (الاختصار)، والفئة المستهدفة بتأليفه(المتعلمين).

- انفرد الأبذي بلفظ بعض التعريفات، وجاء فيها بتعبير لم يكد يأتي به غيره؛ كتعريفه النعت، بقوله: (التابعُ لِمَا قبلَه، المشعرُ بعلامةٍ فيه أو ما هو في سببه). وتعريفه الصفة بـ:(ما دل على معنى وزمان).

- الطابع العام لحدود الأبذي بناؤها على الاختصار، والاقتصار على أقل العبارات التي تُميز المصطلح عن غيره، ولم يخالف هذا النمط إلا في تعريف الإعراب والبناء في اللفظ والمعنى، متابعا ما أورده ابن مالك في التسهيل، وقد تابع كثير من النحاة ابن مالك في هذين التعريفين.

- ملاحظاتي على بعض ما في الكتاب من تعاريف، إنما هي من باب الرأي العلمي، لا يعني القطع وإنما هو -فيما أرى- صحيح يحتمل الخطأ، ومن باب الرؤية العلمية ولا تعني التطاول أو التجني على القامات العلمية الراسخة، وإنما هي رؤية قد تثير تساؤلات للمناقشة، وقد تنبه على بعض الأمور التي أغفلت لسبب ما. على أن الكامل هو الله، وموروث أسلافنا وغيرهم إنتاج بشري يحتمل الخطأ في بعض جوانبه، يحتاج إلى التكامل وتعد الآراء والرؤى حتى يستقيم على سوقه ويهذب. وعملي بهذا المنظور-إن شاء الله-، وإلا : فرحم الله من عرف قدره وجلس دونه.

النتائج المتوصل إليها من الدراسة

بعد عرض **"الأسس والأهداف"** التي وضعها النحاة للتعريف النحوي لينضبط، والأهداف التي توخوها في وضعها، ليحقق الغاية من وضعه ويصيغ التعاريف على حسبها. وملاحظة مدى مراعاة الأبّذي (860هـ) لهذه الأسس والأهداف، في كتابه الحدود في علم النحو. نستنتج ما يلي:

1- وجود التعريفات في علم النحو- وفي غيره من العلوم- ضرورة علمية، بل أنها أساس العلم المدروس؛ لأن العلم إنما يؤطره المصطلحات القائم عليها، ولا بقاء للمصطلحات بلا تعريفات تحدد مفهومه، وتحمي كيانه المفاهيمي.

2- قطع التعريف النحوي عدة مراحل حتى بلغ درجة النضج العلمي، واصطبغ في بعض مراحل تكونه بمفاهيم الفلسفة والمنطق؛ مما أدى في بعض الأحيان إلى تعقده، وتشابك ألفاظه ومعانيه. وبقيت هذه المعاناة ماثلة في بعض أجزاء التعاريف إلى الآن.

3- تعدد التعريف للمصطلح الواحد، للإتيان بالحد الجامع المانع، وتطلبا للسلامة من النقص من جميع النواحي، نتج عنه حدود كثيرة، قد يكون الكثير منها مستغنى عنه علمياً.

4- كثر انتقاد النحاة بعضهم بعضا في تمام الحد وعدم تمامه، قياسا على قواعد علم المنطق، فكثرت الآراء والجدال، حتى لا يكاد يسلم حد من النقد، وتفرعت المسائل منها ما لا يحتاجه الدرس النحوي، أو هو قليل الجدوى.

5- ظهور كتب تتخصص في الحدود والتعريفات، بأنماط مختلفة، المتوسع فيه والمختصر؛ مما يدل على الشعور بأهمية التعريف في النحو، أهمية توجب التفرغ له، وتخصيص كتب به. منها كتاب الأبذي في النحو.

6- تُظهر مرحلة تأليف الأبذي لكتابه (الحدود في علم النحو) نضج التعريف النحوي، ووضوح الرؤية عند أغلب النحاة، والتمكن من المصطلح، إدراكا بل وصل الأمر إلى حد التعمق والتفلسف، وتصوير المحدود على أساس علم المنطق، وذلك عن طريق إيراد الجنس والفصل، والنوع... مما يعني أن هناك ثراء علميا أنتج هذه الوضع.

7-كتاب (الأبذي) صغير الحجم، ولكنه مفيد جدًّا لأنه يحوي أغلب التعريفات النحوية، وقد وضع على أساس التبسيط، وتقريب المعلومة من المتعلم المبتدئ، ليستوعب مدلولات المصطلحات النحوية بسهولة ويسر.

8-واضح من عنوان الكتاب، ومن طريقته في تناول المسائل أنه وضع ككتاب مدرسي يلبي حاجة طلاب العربية ودارسي النحو المتعجلين. ولذلك فللكتاب قيمة كبيرة من الناحية التعليمية.

9- خلا الكتاب - إلى جانب ذلك- من الأبواب غير العملية مثل باب الاشتغال، وباب التنازع، كما لم يتطرق إلى المباحث الصرفية، وترك تعديد الأقوال وبسط الخلاف.

10- قام بعض العلماء المتأخرين بما يسمى: بالتيسير، أو الإصلاح للنحو، ومنه التعريف؛ منها ما كان متزناً؛ لم يغفل في جو التيسير عن التكامل المعرفي، والمحافظة على ما اشترطه المتقدمون في جودة التعريف وتمامه، ومنهم من بسّط إلى حد النقص.

11- التعريفات التي جاء بها الأبّذي والنحويون قبله تتناسب مع زمنهم والمستوى المعرفي لعصورهم، وكثير منها ممّا جاءت ألفاظه مألوفة؛ متداولة في عصرنا، وتراكيبه بسيطة غير معقّدة، تناسب المبتدئ. أما جاء منها على غير الوصف الذي تقدم، فيحتاج إلى صياغة جديدة، وجهود مختصين في هذا المجال، ولقد وُجدت بادرات لذلك في كتاب النحو الوافي لعباس حسن، وجامع الدروس العربية للغلاييني...، إلا ان الأمر يحتاج إلى جهود متآزرة لتعميم التبسيط في كل ما تُرى صعوبته، وتأبّيه على المستوى العلمي واللغوي في العصر الحاضر، من غير إسفاف ولا تسييب.

12- دراسة المصطلحات والتعريفات بعمق مما يورث الدقة والفكر النقدي، ويصنع عند الباحث ملكة وميزانا دقيقا يتحسس به الصواب والخطأ، ودقة المعلومة.

➢ وفي الختام أقترح بعض التوصيات، وهي كالتالي:

- المصطلح لغة العلم، ولكل علم مصطلحاته، وعدم التمكن منه ضعف لا بد من تداركه، والتركيز على علم المصطلح والتعريف ينبغي أن يكون هدفا لجامعاتنا ومؤسساتنا العلمية، وتخصيص نصيب وافر من البحث والدراسة، لأجل التمكن من لغة المصطلح.

- الاعتناء بدراسة التعريفات النحوية مضمونا وبناء، لتعميق فهم المصطلحات التي عماد العلم، والتمكن من إدراكها حلقة هامة لا تتكامل المعرفة الا بها.

- أقترح تخصيص مقرر - في مادة النحو - يحتوي جميع التعريفات النحوية العملية التي يحتاج إليها الطالب لتكون لبنةً في ارتقائه المعرفي، يشرف على إعداد هذا المقرر جماعة من الأساتذة المختصين.

- كتاب الحدود النحوية للأبذي كتاب تعليمي، جيد في بابه، يحتاج إلى عناية، وتميم وتنقيح، كما صنع الشيخ الرعيني في متممته على الأجرومية، وإخراجه في حلة جديدة.

- كما أقترح طباعة كتاب الحدود النحوية للأبذي، لأنه نادر الوجود، وبهذا يكون التعريف بأحد أعلامنا الذي ينسبون إلى بلدنا؛ تعلّما وإقامة، فهو يسمى البجائي نسبة إلى بجاية.

وفي الأخير: أرجوا أن يكون هذا البحث قد أوضح المسائل التي تناولت القضية المدروسة والمجالات التي دُرست، ونأمل أن يكون قد قدم إجابات عن الأسئلة التي عُرضت في مقدمته، و لعله قد أثار أسئلة أخرى حريّ بها أن تكون صالحة للبحث العلمي.

والله وليّ التوفيق.

Introduction :

The scientific study in any art of scientific science stands to introduce the contents of the thing studied to detect the mystery and pay the negligence that may arise from a lack of full understanding of its qualities, the limits reveal the truth of the subject matter, so scientists interested in limits and all sciences, and the grammarians were interested in definitions and limits, They made each term a definition and made sure that it was a representative of the term (the term).

The definition of the language and its structural balance, some of which were based on the abstract mental approach, tried to limit some of the sections that are talked about through the overall definition of the whole , And some of them speak of some of its characteristics ...

There has been a lot of discussion about these concepts and ideas. Arab linguistic studies have been interested in studying the definition from an early stage. The researchers discussed different aspects of it, trying to study it and analyzing it, following its development in a historical way.

These studies continue to need to create a knowledge-based accumulation of knowledge based on the study of the elderly and to keep pace with the modern sciences in the knowledge and depth of the researcher to provide a new explanation or an acceptable perception of this issue, although there are considerable efforts in this field. This is one of the main reasons for my choice of this particular subject, including:

1 - The definition is the key to the thing studied, and has the characteristics and characteristics of attention is necessary, because ignorance ignorance of what we study, causing the blind vision, and the superficiality of research.

2. Due to the differences in the methods used in developing the definitions, the goals to be achieved, and the theoretical statements that the researchers have followed in tracking the phenomenon of definitions, these studies need general monitoring

through a study that classifies them in a comprehensive view of the issue. Importance of studying the same issue.

3 - the lack of studies that have been concerned with the subject in terms of description of the phenomenon of definitions and classification, and tracking the areas of conciliation and strength, and vice versa.

4 - to discover some aspects of this subject, and to see the arguments of the grammarians, and consider the extent of scientific Arabic grammar lesson, and subject to the logic of science.

5. It may be a modest contribution; it opens the door for serious research, especially for those interested in the subject in general.

It is in the light of these concerns that the problem is based.

Was the definition in the grammar lesson rooted in existence, and the consistency of the grammatical research at each stage, was it in one format in the situation and methodology ?, Were the definitions of the buds meet the educational desire of the learner, and still ?, and what is supposed to formulate grammatical definitions to keep pace with renewable sciences and the conditions of learners .

To address this problem, this message came as:

«Grammatical definitions bases and objectives

The Book of Limits in the Grammar of the Sublime (860 AH)»

To explore some aspects of this subject, and to read the arguments of the grammarians in it, and look at the extent of scientific Arabic grammar lesson, and subject to the logic of science, intersections that combine modern linguistics, and the scientific criticism that resulted from the knowledge revolution in the modern Arabic grammar lesson.

Due to the nature of the research and its problematic, this study comes within the framework of the descriptive approach. It is based on the analysis process and the use of auxiliary mechanisms of extrapolation and comparison.

Drawing his scientific material from previous studies of the old and renewing the modernists and their contributions.

Especially the following books:

- Explanation of the limits of grammar for the son of Qasim

- Introduction to the making of borders and definitions of Senosi

Grammatical Boundaries in Heritage The Tariff Book of Al-Jarjani is a model for: Jinan Al-Tamimi (Master) from King Saud University (1429H).

Boundaries in the Modern Grammar Lesson by: Abdulhamid Waqaf) abadi from Tishreen University (2008).

I have benefited from these references from the methodological and the theoretical aspect, and the theoretical aspect, and the fact that the scientific evidence came in sporadic and complex on the subject studied, careful - my effort - to simplify and clarify in its terms, and exclusive to the most important in its topics and topics, in order to reach the subject, Take advantage of it.

In the course of the research and the collection of scientific evidence, I encountered some difficulties and obstacles. The lack of sufficient access to the university libraries to study this subject, as well as the complexity of research topics in the books of the elderly.

This study came within the framework of the analytical descriptive approach, due to the nature of the research and its problematic nature. To address the problem of the subject, and to answer the questions contained therein, I thought that the research plan consists of an introduction and five chapters and a conclusion:

The first chapter is entitled "The concept of definition and the stages of its formation". It is divided into two sections: the first is: the concept of definitions and its parts. The second is in the stages of making the grammatical definition; I talk about it: the stage of origin, and the stages of development of grammatical definition.

Chapter Two: Under the title: "Methods of Grammatical Definition, and its Sections", which is divided into two sections: the first I study it: methods of grammatical definition. The second: I prepare: sections of the definition. Which is seen as: considering what knowledge is, and what constitu tes the identifier (term).

Chapter III under the title: "Conditions of definition, and the improvement, and the imbalances in them." It is divided into two sections: the first in the mention: the terms of the grammatical definition, and the imbalances in it. And the second in: Conditions of good definition and breaches.

The second and third chapters represent the scientific basis on which the definition is based.

The fourth chapter in the objectives of the grammatical definition, paves the way for the first subject in: the objectives of the grammar lesson and the association of these objectives with definition; and the second topic: the objectives of grammatical definition. I refer to: educational goals, scientific goals.

The fifth chapter is the practical aspect of

Tlemcen le:…….

Conclusion:

After presenting the "foundations and objectives" formulated by the scolars to define the grammar to be disciplined, and the objectives they set in place, to achieve the purpose of its development, and the definitions are drawn according to them. And the observation of the extent to which the master (T: 860 e) takes account of these foundations and objectives, in his book limits in Grammar. I conclude the following:

1- The existence of definitions in the science of grammar - and in other sciences - a scientific necessity, but the basis of science studied; because science is framed by the terminology based, and the survival of the terms without definitions define the concept, and protect the conceptual entity.

2- cutting the grammatical definition of several stages until the degree of scientific maturity, and typified in some stages of the creation of the concepts of philosophy and logic; which sometimes led to complexity, and the intertwining of its words and meanings. This suffering has remained in some parts of the definitions to date.

3- Multiple definition of the single term, to achieve the total limit inhibitor, and ask for safety from the lack in all respects, resulted in many limits, many of which may be scientifically eliminated.

4- A lot of criticism of the grammarians each other in a very limited and incompleteness, analogy to the rules of logic, so many opinions and arguments, so as not to concede a minimum of criticism, and the issues of what matters, what does not require grammar lesson, or what is useless.

5- the emergence of books specializing in limits and definitions, different styles, expanded and abbreviated; which indicates the sense of the importance of definition in the grammar, the importance of full-time, and the allocation of books. Including the book of the master in grammar .

6- represents the stage of the author of his book (limits in grammar) maturity of the grammatical definition, and clarity of vision of most of the grammar, and the ability of the term, aware of it, but reached the extent of depth and philosophy, and portrayal limited on the basis of logic, through the introduction of sex and separation, And type ... which means that there is a scientific richness produced this situation.

7- The book (el abadi) small book inl size, but very useful because it contains most of the grammatical definitions, and was based on simplification, and the convergence of information from the novice learner, to accommodate the meanings of grammatical terms easily.

8- clear from the title of the book, and its way of dealing with the issues that it was developed as a textbook that meets the needs of Arab students and grammar students rushed. Therefore, the book has great educational value.

9 - Apart from the book - besides - from the non-practical doors such as the door of the work, and the door of conflict, as did not address the detective issues , and had left the number of words and the spread of disagreement.

10- My observations on some of the book in the definitions, but it is part of the scientific opinion, does not mean cutting, but is - in my opinion - true likely error, and from the perspective of scientific and does not mean trespassing or reaping the scientific strengths established, but a vision that may raise Questions for discussion, and has alerted to some things that have been overlooked for some reason. That the full is God, the inheritance of our ancestors and others human production is potentially wrong in some aspects, needs integration and prepares opinions and visions so as to be upright on its market and courteous. And my work in this perspective- with God willing - or else: the mercy of God who knew his power and sat without him.

11- In order to remove the difficulty of understanding in the system of grammatical definition, and simplify it, some of the late scientists called for: facilitation or reform of the ways, and from which the definition; of which was balanced; did not fail in the atmosphere of facilitating the integration of knowledge and maintain what required by the applicants in quality The definition is finite, and some of them stretch to the limit.

I hope that this research has clarified the issues that have addressed the studied issue and the areas studied, and we hope that it has provided answers to the questions asked in its introduction and may have raised other questions that are worthy of being valid for scientific research.

God grants success

العدد 19

دراسات أدبية

LITERARY STUDIES

دورية مُحكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية
العدد التاسع عشر - ماي 2016 - رجب 1437

القيمة العدولية في الصورة الكنائية -قراءة في جمالية التلقي-
د/قدوسي نورالدين

التنظير المعرفي للملكة اللغوية بين الفكر العربي و الفكر الغربي و عوامل حصولها
غربي سامية - اشراف الد/ عبو لطيفة

العوامل التي أسهمت في فكر ابن حزم صابة فاطمة الزهراء
تحت اشراف الأستاذ الدكتور: كرّوم بومدين

نظرية العامل في النحو العربي بين التبني والتحفظ مقاربة وصفية
الطالب: امحمد بابا - بإشراف أ.د/ أحمد قريش

الوقفة الطللية : صور التواجد وقيم الوجود
د.زهيرة بوزيدي

تجليات المسرح الجزائري من الاستعمار إلى الاستقلال.
الطالبة :مسلك حفيظة - بإشراف:أ.د/ شريف بموسى عبد القادر

مفهوم الزمن ودلالته في الحكاية قراءة في حكايات من ألف ليلة وليلة
أ/ ليلى حـــوماني

العوامل المؤثرة على الجملة الاسمية و دلالاتها في سورة آل عمران (الحروف الناسخة أنموذجا)
د. حمزة دحماني

LITERARY STUDIES

تأسست سنة 1999

الترقيم الدولي ISSN 2170-046X

د. عبد الحليم ريوقي
eladabiya@hotmail.fr

هيئة التحرير

- إسماعيل بوزيدي، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة
- د/ بن يامنة سامية - المدرسة العليا للأساتذة - وهران
- د. فتيحة بن يحي - جامعة تلمسان-
- د. محصول سامية - المدرسة العليا - بوزريعة -

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
45 تعاونية الرشد القبة القديمة. الجزائر
هـا: 0021321289778
فا: 0021321283648

البريد الالكتروني:
markaz_ bassira@.yahoo.fr

الموقع الالكتروني:
www.albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 2008/1900
ردمد ISBN 2170-046X

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05- شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

دراسات أدبية

دورية فصلية محكمة تصدر عن:

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

- العدد التاسع عشر -
(19)

شروط النشر
قواعد النشر

تقبل البحوث والدراسات التي تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط في تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:

1) أن يتوافق البحث مع أهداف الدورية ومحاورها.
2) أن يكون البحث غير منشور سابقا.
3) يرفق البحث بإقرار خطي بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.
4) أن لا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.
5) يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية)أو (العربية والإنجليزية).
6) يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.
7) ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم في قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.
8) تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.
9) أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Times New Roman) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).
10) أن يراعى في البحث المنهجية العلمية، ومناهج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.
11) توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه في نهاية البحث.
12) تخضع البحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.
13) يعدّ البحث في حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.
14) لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليها وإدراجها ضمن مواضيع المجلة.
15) الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التي تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.
16) تعبر البحوث عن رأي صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأي الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.
17) يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأي شكل وبأي لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.

من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة.

الهيئة العلمية

- الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن حسن العارف وكيل معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية.

- الأستاذ الدكتور علي ملاحي، جامعة الجزائر 2.
- الأستاذ الدكتور سعيد بنكراد، كلية الآداب، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المملكة المغربية.
- الأستاذ الدكتور عبد الله محمد العضيبي أستاذ الأدب والنقد، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، السعودية.
- الأستاذ الدكتور سعيد يقطين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المملكة المغربية.
- الأستاذ الدكتور عبد الكريم عوفي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- الأستاذ الدكتور محمد المشد، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الكويت المفتوحة، الكويت.
- الأستاذ الدكتور عبد اللطيف عبيد، جامعة تونس.
- الأستاذ الدكتور محمد هاشم فالوقي، جامعة طرابلس، ليبيا.
- الأستاذ الدكتور عبد الرحيم مراشدة، رئيس قسم اللغة العربية، جامعة جدارا، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الأستاذ الدكتور عطا محمد إسماعيل أبو جبين، المديرية العامة لتطوير المناهج، سلطنة عمان.
- الأستاذ الدكتور محمد عبد الحي، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، الإمارات العربية المتحدة.
- الأستاذ الدكتور يسري عبد الغني عبد الله، خبير بالتراث الثقافي، جامعة القاهرة، مصر
- الأستاذ الدكتور رباح اليمني مفتاح، كلية الآداب، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- الأستاذ الدكتور عبد الجليل مرتاض، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- الأستاذ الدكتور جيلالي بن يشو، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
- الأستاذ الدكتور محمد زمري، جامعة تلمسان.
- الأستاذ الدكتور محمد مرتاض، جامعة تلمسان.
- الدكتور هشام خالدي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- الدكتور عبد الحليم بن عيسى، جامعة وهران.
- الأستاذ الدكتور: عبد الحكيم والي دادة، جامعة تلمسان
- الدكتور: رقيق كمال ـ جامعة بشار

آراء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية

مركز البصيرة يرحب بأبحاثكم واقتراحاتكم ونصائحكم.

قائمة المحتويات

7	**قيمة العدولية في الصورة الكنائية -قراءة في جمالية التلقي-** قدومي نورالدين
14	**نظير المعرفي للملكة اللغوية بين الفكر العربي و الفكر الغربي و عوامل حصولها** ري سامية - اشراف الد/ عبو لطيفة
25	**عوامل التي أسهمت في فكر ابن حزم صابة فاطمة الزهراء** ت اشراف الأستاذ الدكتور: كرّوم بومدين
30	**رية العامل في النحو العربي بين التبني والتحفظ مقاربة وصفية** طالب: امحمد بابا - بإشراف أ.د/ أحمد قريش
51	**ثقة الطللية : صور التواجد وقيم الوجود** زهيرة بوزيدي
57	**طيات المسرح الجزائري من الاستعمار إلى الاستقلال.** طالبة :مسلك حفيظة - بإشراف:أ.د/ شريف بموسى عبد القادر
65	**فهوم الزمن ودلالته في الحكاية قراءة في حكايات من ألف ليلة وليلة** ليلى حـــومانى
74	**عوامل المؤثرة على الجملة الاسمية و دلالاتها في سورة آل عمران (الحروف الناسخة أنموذجا)** حمزة دحماني
85	**ي أدب الرحلة - الرّحلة إلى (قسنطينة) البديعة الوديعه!** د. عمر بن قينه
105	**يقاع في الشعر الشعبي - نشيد جيش التحرير الجزائري لمفدي زكريا -أنموذجا-** رحماني ليلى
112	**السياق في توجيه الدلالة في مباحث الاستعمال عند علماء أصول الفقه** الطالب: محمد لعجالي - بإشراف:أ.د/ هشام خالدي
122	**المؤسسة الصحية بين النصوص التنظيمية و الممارسة** الطالب :ميلودي عبد الكريم - بإشراف أ.د/ بشير محمد
130	**بنيوية» في النّقد الأدبي** ل بن ناصر
138	**شهود الحضاري للأمة الإسلامية بين التكليف والتشريف»** مغني حنان
149	**المكان وتجلياته التاريخية في الرواية الجزائرية** مريم - اشراف الأستاذ الدكتور: محمد زمري

نظرية العامل في النحو العربي بين التبني والتحفظ

مقاربة وصفية

الطالب: امحمد بابا

بإشراف أ.د أحمد قريش

كلية الآداب و اللغات/جامعة تلمسان

ملخص:

تشكل نظرية العامل - في مجملها- العلاقات التفسيرية بين وحدات التركيب الجملي في اللغة العربية، وتحكم بقانونها التغيرات الإعرابية المعبّرة عن المعاني المختلفة التي يراد إيصالها إلى المتلقي؛ وهذا جوهر النحو.

وللنحاة العرب اتجاهات عدة في تعاملهم مع نظرية العامل، تتراوح بين الرفض والتأييد والنقد والتصويب، وقد كثر النقاش في هذه القضايا عند المحدثين، أما القدامى فكان لديهم شبه إجماع باعتمادها؛ تنظيراً وتحليلاً في الدرس النحوي.

الكلمات المفتاحية

نظرية العامل -الجملة -الإعراب –المعنى.

Abstract:

Form factor theory - in Mjmlha- explanatory relations between units camel installation in the Arabic language, and the control law as syntactic changes the mouthpiece of the different meanings that are meant delivery to the recipient; this is the essence of way.

For the Arabs dropped by several trends in their dealings with the worker theory, ranging from rejection and support, criticism and correction, has been much-discussed in these issues when modernists, while the old was to have almost a consensus for adoption; Tnzira and analysis in the grammar lesson.

Keywords: the theory of factor -aljmlh -alaarab -almany.

توطئة

تعدنظرية العامل من أهم أدلّة النّحو الأصوليّة، فلا يكاد يخلو من أثارها أي كتاب نحوي، سواء في القديم أو الحديث،

بحيث وضعت في ضوئها العديد من المؤلفات النّحوية منذ سيبويه إلى عصرنا هذا، وقد شاعت هذه الفكرة في النّحو العربي

وكانت من أهم الأسس التي بني عليها النحاة قواعدهم.

والبحث في "نظرية العامل هو في واقعه بحث في أخطر قضية في النحو العربي، فنظرية العامل ليست نظرية تتناول بنا

نحويا معينا، تنتهي أهميتها بالفراغ منه، وإنما هي الروح السارية في جميع المباحث النحوية؛ ابتداء من تعريف

الكلمة إلى تناول التركيب" (1).

ومن خلال هذه الأسس أخذ النحاة يفسرون العلاقات اللفظية بين مكونات تركيب الجُملة، وربطوا بين علامة الإعرابيّة والأثر المُسبب لها، فتارةً يكون الرّفع وطوراً يكون النّصب وأخرى يكون الجر، وطلبوا لكل علامة علّة، فإن لم يجدوها أولوها؛ إذ لابدّ للأثر من مؤثر، ومن هنا تأسّست نظرية العامل النّحوي فحُصرت مسائلها وضُبطت أحكامها، وانطلق النحاة من أسسها العامة فاتّفقوا في كُلياتها واختلفوا في جزئياتها، فأصبحت بذلكنظريّة شاملة تدلّ على سعة البحث في مجال الدّرس اللغوي الذي يؤكد الباحثون فيه على أنّها نظريّة تحتاج إلى الدراسة والتّحليل والتّعليل باعتبارها ظاهرة لغويّة مهمّة.

وعليه: هل كان النحاة مطبقين على تبني هذه الرؤيا بجميع حيثياتها وأبعادها، أم كان لدى بعضهم تحفظ على بعض مباحثها، أو مناداة لتعديلها، أو التخلي عنها كلاً واستبدالها بما هو أولى منها؟. هذا ما تريد هذه الورقات أن تبحثه وتجليه؛ بدئاً بوجهات نظر النحاة القدامى، فالمحدثين، وتشفعه بالأسس التي اعتمدها النحاة في نقد فكرة العامل ومناقشة ذلك النقد.

- **أولا: وجهات نظر النحاة نحو العامل النحوي**

أ) مواقف النحاة القدامى من العامل

الملاحظ فيما وصل إلينا من تراثٍ نحوي؛ استحكام هذه النّظرية وهيمنتها على الدراسات اللغوية النّحويّة، على امتداد قرون الحضارة، والإبداع الفكري اللغوي لكنها لم تسلم من خلاف طويل في تفرعاتها وتشعّباتها، وما آلت إليه عند بعض العلماء الذين وضعوا مطولات كتب النّحو لإظهار مقدرتهم واستيعاب ما امتدّت إليه يد الحضارة من إبداع واتساع [2]، إذ توسّع بعض منهم في وضع الأقيسة وأكثروا من التّعليلات وفرّعوا فيها وقاسوا على الشّاذ والمسموع القليل، الأمر الذي جعل آخرين منهم يحاولون نبذ فكرة العامل وطرحها مع ما يتفرّع عنها من دون العودة إلى المناهل الأصيلة والتمسّك بروحيّة النّحو البصري الأصيل الذي وُضع خدمةً للّغة القرآن الكريم.

وعليه فعامّة النّحويين -القدماء- يقولون بنظريّة العامل وينهجون نهجها في التّحليل الإعرابي، قد يختلفون فيناتج هذا التّحليل(أي في تحديد العوامل والمعمولات في الكلام) إلاّ أنّهم يتّفقون على أنّ الإعراب في أواخر الكلمة المُعربة إنّما يحصل بعوامل، إلى أن ظهر ابن مضاء في القرن السادس للهجرة فأنكر العامل، وردّ على النحاة وانتقدهم.

وحتى يظهر وزن النّظريّة في الموروث النّحوي نستدل لها بآراء أقطاب واضعي النّحو العربي ومؤسسيه: (الخليل، وسيبويه، وابن جني)، ونثني بآراء ابن مضاء وكيف تعامل معها النحاة.

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)

فجاءالعين:"عمل عملاً فهو عامل واعتَمَلَ لنفسه:عمل لنفسه... والعَمَالة أجر ما عُمل لك، والعَمَلة الذين يعملون بأيديهم ضروباً من العمل حفراً و طيناً وأعملتَ المطيَّ أتعبتَها وفلان يُعمل رأيه ورمحه وكلامه ونحوه؛ عمل به، والبنّاء يستعمل اللبن إذا بني به بناءً" [3].

فما يُلاحظ على نص الخليل، أنّه" يميل إلى جعل انعمل مساوياً للإنشاء والتّكوين والبناء والتّأسيس وبهذا يكون مفهوم العامل عنده مفهوم تكوين وإنشاء واستدعاء، فكما وضع اللبنة الأولى الأساس سيكون مكاناتحُلّ فيه اللبنة الثانيةبنيّة على الأولى بالتّلازم، فكذلك بناء الجُملة فإنّ وجود المبني اسماً أو فعلاً سيكون مجالاً تشغلُهم قولةالبني عليه(...) وأنّه نظر إلى المُصطلح نظرة واقعيّة، وهذا ما ميّزه من خلال علوم أخرى غير النّحو كعلم العروض.

وبهذا يكونعاملل عنده عنصر بناء و تكوين وهو شيء داخل الجُملة لا خارجها - كما تصوّره بعضهم-، وهو عنصر مشارك وفاعل في تكوين الجُملة نحوياً ولا ينماز عن بقيّة عناصرها إلاّ بأنّه العنصر المؤسس و المكون والمستدعي لباقي عناصرها، ولا يكون تأسيس الجُملة إلاّ به، ووجوده يستدعي بالضّرورة وجود عناصر معمولة تختلف تبعاً لاختلافه فهي محدودة إذا كان المؤسس اسماً ومُتّسعة إذا كان فعلاً" [4].

2 - سيبويه(ت180هـ)

لقد ذكر سيبويه في مُقدمة كتابه ما يدلّ على أنّه يأخذ بهذه النّظرية، بل و يُوجه الكثير من الأبواب النّحوية بموجبها،فقال: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة وهي تجري على ثمانيّة مجار:على النّصب والجر والرّفع والجزم، والفتح والضّم والكسر والوقف ... وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة كما يُحدثه في العامل - وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه - وبين مايُبنى عليه الحرف بناءً لا

يزول عنه لغير شيء أحدَث ذلك فيه من العوامل، والتي لكل عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرف الإعراب" (5).

فمصطلح البناء وما اشتق منه واضح في نصوص سيبويه وهذا يُظهر بوضوح لا لُبس فيه أنّ سيبويه كان ينظر للعامل على أنّهعنصر بناء، يُربط من خلاله بين عناصر الجملة، ومن ثمّ فهو شيء من داخل الجملة لا من خارجها، يؤتى به ليوضح العلاقة بين الألفاظ داخل التّركيب، لا مُحدث للعلامة الإعرابيّة حسب ما أشيع عنه في كتب المخالفين له، لذلك يمكن القول إنّ جوهر نظريّة العامل هو ما يُسمى بالقرائن النّحوية، وأنّ العامل في نقائه الفطري فهم صحيح لعلائق التّركيب" (6).

3 - ابن جني (ت 392هـ)

ساد عند كثير من الدّارسين أنّ ابن جني يرفض الأخذ بالعامل النّحوي كما جاء عند سيبويه ومن تلاه من النحاة، "لكنّه لا يُنكر وجود العامل في اللغة، إذ أنّ العامل عنده غير العامل عند النحاة، فعامله هو المتكلم، وهو الذي يرفع وينصب ويخفض ويجزم، ومن ثمّ فهو الذي يُحدث الأثر في أواخر الكلم في الجُملة" (7). وقد استدلّوا لهذ ذلك بقوله: "فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفع والنّصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي، لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ الى اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح" (8).

ومن المنصف أن نذكر أنّ ابن جني - وإن ظهر في نصه السّابق أنّه لا يأخذ بمقالة النحاة في العامل، إلاّ أنّه- وفي مواضع كثيرة في كتبه المختلفة، ظهر موافقاً لهم ولم يخرج عن المألوف في نظرية العامل النّحوي في معالجة النّصوص، حتى أنّه صرّح بالعامل مُدركاً ما له من أثر في توجيه النّصوص المختلفة، ومثاله ما ذكره في توجيه قوله تعالى:﴿أنّ لَّعنةَ اللهِ﴾ (9) ﴿وغضِبَ اللهُ﴾ (10) قال: "وسبب ذلك أنّ اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتصال بالمعمول فيه، واتصال المفتوحة باسمها وخبرها اتصالان؛ أحدهما اتصال العامل بمعموله، والآخر اتصال الصلة بالموصول" (11).

4- رأي ابن مضاء(592 هـ) في نظرية العامل

ولكون ابن مضاء هو أوّل من تعرّض لنظريّة العامل بالنّقد من القدماء (12)، سنعرض آراءه النّقدية، وكيف ردّ عليها النحاة وناقشوها.

استهلّ ابن مضاءكتابه "الرّد على النحاة" بقوله:" قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك إدعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرّفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل ومعنوي (13)..ألا ترى أنّ سيبويه قال في صدر كتابه: "وإنّما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من الأربعة لما يُحدثُه فيه العامل، وليس شيء أحدث ذلك فيه من العوامل" (14) فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد" (15).

كما استأنس ابن مضاء في موقفه المعارض للعامل بقول ابن جني:" وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفع والنّصب والجر والجزم، وإنّما هو للمتكلم نفسه لا لشئ غيره، وإنّما قالوالفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح" (16).

فكما نجده -أي ابن مضاء-يُنكر أن تكون الألفاظ عاملة مُحدثة للإعراب، يرفض كذلك أن تكون معاني هذه الألفاظ هي العاملة لأنّ: "الفاعل عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإمّا أن يفعل بالطبع كما تُحرق النار ويُبرد الماء، وأمّا العوامل النّحوية فلم يَقُل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع" (17).

ومن هذا الكلام يتّبيّن أنّ ابن مضاء ينسب إلى النّحويين قولهم أنّ العامل يُحدث الإعراب على الحقيقة كما تُحدث النار الإحراق، وكما تُحدث الرياح دفع السحب وإثارة الأمواج في البحر.

وقد وُجّهت له انتقادات كثيرة من بينها:

- نرى أنّ ابن جني لم يقصد بقوله السّابق إبطال العامل لأنّه يُسلم به، بل يريد أن يُبيّن أنّ العامل سمي كذلك مجازاًلأنّ العمل للمتكلم، ولكن لمّا رأوا التّلازم الحاصل بين لفظين سمّوا الأول عاملاً والثاني معمولاً، وجعلوا الأول كالعِلّة المُحدثة للثاني وهو ليسعِلّة، وإنمّا هو أمارة وعلامة كما بيّن ذلك الرّضي الأستراباذي بقوله

-"لأنّه الشئ الذي يخلف آخر المُعرَب به، لأنّ الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب فهما في الظّاهر كالقطع والتّسكين ، وإن كان فاعل الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب فهما في الظاهر كالقطع والتسّكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب ، إلاّ أنّ النحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثرة وإن كان علامة لا عِلّة ، ولهذا سمّوه عاملاً " (18).

- استناده فيما قدّمه من حجج إلى ما رآه في كلام العرب من أسماءمُتّفقة في الإعراب ومختلفة في معنى الخطب فاعتبر ذلك دليلا على أنّ الحركات الإعرابيّة ليست دالّة على معان.لكنّه لم يُفرّق بين المعنى النّحوي وبين الإفادة أو معنى الخطاب فيما ذكره من شواهد فمثلاً في قوله:"إن زيدا أخوك،" "لعل زيدا أخوك"،"كان زيدا أخوك".يبدولاتّفاق في الإعراب والاختلاف في المعنى جليًا، وهذا أمر طبيعي لأنّ "إنّ "للتّوكيد، و"لعلّ" للّجي، و"كأنّ" للتّشبيه.وهذه المعاني خاصّة بالإفادة في الخطاب وليست معاني نحوية اقتضاها تعلّق العامل بمعمولاته في التّركيب، أضف إلى ذلك أنّهنّا تشترك في معنى نحوي واحد في البنية وكونها أحرف مشبهة بالفعل،وأنّها تنصب المبتدأ و ترفع الخبر...رغم اختلافها في المعنى الذي أضفته على ما بعدها (19).

- ومحاولة ابن مضاء القرطبي لم تلاقي قبولاً وتبنياً، بدليل استمرار وضع المطوّلات النّحوية ومختصراتها، مُعتمدة على الأسس الأولى للنّحو التي جاء بها النحاة الأوائل، لكنّها فتحت الأبواب لمحاولات أخرى، دعتْ إلى تيسير النّحو قديماً وحديثاً (20).

ب) العامل عند النحويين المحدثين

انقسم النحويون المحدثون إلى ثلاث اتجاهات، كل يتبنى من الأراء ما يراه أقرب إلى الصّواب وهي:

الاتجاه الأول: (استعماله في التحليل والتنظير)

لم تكن فكرة القول بالعامل والدفاع عنه وبيان أثره في الإعراب جديدة في ميدان الدرس اللغوي، فقد سادت هذه الظرية في النحو العربي منذ بداية التأليف فيه، وعدّها أغلب النحاة أهمّ نظرية تفسّر الإعراب وتبيّن مدلول حركاته، واعتمادهم على نظرية لعامل منهجا وتحليلا، ودفاعهم عن أحقيتها في التّوجيه الإعرابي، والتّعليل النّحوي، والتّحكم في مجريات القاعدة النّحوية ، وبناء الفروع على أصولها المُحكَمَة.

وقد أعاد عدد من الباحثين العرب المحدثين طرح هذه الفكرة للنقاش، واعتبروا العامل من أهم مسائل النحو العربي، وعدّوه النظرية القادرة على تقديم تفسير منطقي لقضيّة الإعراب من جهة، وتحليل مقنع لها من جهة أخرى؛ لأن هذه النظرية تبرزه في صورة نظام لغوي متكامل ومتناسق؛ ولذلك أعادوا التعريف به والدفاع عنه وبيان قيمته ووظيفته في الكلام العربي.

ولمعرفة مضمون ما قدّمه الدارسون العرب المحدثون من تصوّر عن بقاء العامل فإنه يمكن إيجاز آرائهم فيما يأتي:

1- تناولوا في البداية مفهوم العمل النحوي ومدلول العامل عند النحاة القدماء، ورأى بعضهم أنّ العمل النحوي هو بيان الارتباط المعنوي بين الكلمات في التراكيب، وما ينشأ عن هذا الارتباط من تأثير في اللفظ يشير إلى المعنى المطلوب ويدل عليه.

2- رأى بعض الدارسين أنّ القول بالعامل عند النحاة قد أدّى إلى تصور عام للأساليب اللغوية يحتم وجود ثلاثةأركان ترتبط فيما بينها ارتباطًا وثيقًا، تسمّى بأطراف العمل النحوي، وهي:

العامل والمعمول وأثر العامل في المعمول (الحركة الإعرابيّة) (21).

وقد لاحظ علي أبو المكارم أنّ التصور الخاطئ في فهم نظرية العامل يعود في أكثره إلى عدم التمييز بين مصطلحين هما:

- أطراف العمل النحوي.
- وصيغ العمل النحوي.

ولهذا درس العلاقة بين هذين المصطلحين، وبيّن مضمونهما. فصيغ العمل النحوي في رأيه هي الصيغ التي تشترك في التركيب اللغوي وتتأثر بالعمل، إذ تعمل في غيرها فتؤثر فيه، أو يعمل فيها غيرها فتتأثر به، وهي مختلفة العدد وفقًا لنوع العمل؛ فإن جاء العامل لفظيًا وُجِدت صيغتان على الأقل في الجملة. صيغة العامل وصيغة المعمول، وإن جاء العامل معنويًا فلا توجد إلا صيغة واحدة هي صيغة المعمول (22).

وتبقى أطراف العمل ثابتة دائمًا، وهي: العامل والمعمول وأثر العامل في المعمول سواء كان العامل لفظيًا أم معنويًا.

- **الاتجاه الثاني: (إبطال فكرة العامل)** يمثل هذا الاتجاه إبراهيم أنيس من المُحدثين، ويرى(أنيس) أن الدّرس النّحوي غني عن تعقيداتها، وبإمكانه الاستغناء عنها، ويقيم رأيه على ملاحظتين:
  - إما أحدهما: فهي تشعب هذه الضوابط الإعرابية ودقتها، إلى درجة يتعذر تطبيقها.
  - وأما الثانية: فهي تجرد جميع اللهجات العامية الحديثة المتفرعة من العربية من آثار الإعراب وقوانينه.

وهذه المحاولات ترى تقليل الفائدة التي تنبني عن الأخذ بالعمل النحوي بين أجزاء الكلم؛ من تيسير فهم ظواهر اللغة، والتفريق بين مدلولاتها ومعانيها، لما للإعراب وحركاته من أثر في المعنى (23)، ولما له من صلة بكشف مدلولات الكلام المنطوق.

ويرى(أنيس)أن المتكلم مخير في أن يرفع أو ينصب أو يجر... ولا علاقة بين المعنى والحركات، و"يكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبرًا صغيرًا في الصحف على رجل لم يتصل النحو أيّ نوعٍ من الاتصال، فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته، برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره..." (24).

ولو قلنا: إنّ المتكلم هو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم من غير وجود قوانين يستند إليها سواءٌ بفطرته اللغويّة أم بما يكتسبه تعلّمًا، فإنّ هذا سيعرض منهج النّحو اللغوي لكثير من الفوضى والجدل الذي لا نفع يُرتجى منه ، ومهما يكن من أمر فإنّ حقيقة العامل في كونه المتكلم أو غيره، فإنّ العامل كان الطريق الذي يسلكه الدّارس للوصول إلى معنى الكلام النهائي المنطوق ولذا تتّضح حقيقة أهميّة وجوده في دراسة النّحو العربي وإذّنا لسنا بصدد معرفة نشأة اللغة لنتوصل إلى معرفة من هو العامل في تقرير الظّاهرة الإعرابيّة أهو المتكلم أم غيره؟، بقدر ما يهمّنا أنّ النحاة الأوائل كانوا مُصيبين في اختيارهم هذا المنهج لدراسة الظّواهر النّحوية في اللّغة وتدريسها.

- **الاتجاه الثالث:(عزو العمل للحركات لا للعامل)** يرى أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم إبراهيم مصطفى أنّ العلامات الإعرابيّة دوال على معان من ذاتها، فقد قرّروا أنّه ليس هناك عوامل تعمل، وإنّما هناك حركتان تدلاّن على معنى: الحركة الأولى الضّمة، وهي علم الإسناد ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يُراد أن يُسند إليها و يُتحدّث عنها، والثانية الكسرة وهي علم الإضافة، ودليل على ارتباط الكلمة بما قبلها، وهذا الرأي يقوم على فكرتين:

أولهما:القول بحركتين إعرابيتين في الاسم هما الضّمة والكسرة واطراد الضّم على معنى الإسناد، واطراد الكسر على معنى الإضافة، أمّا الفتحة فليست حركة إعراب وإنّما هي علامة خفيفة مُستحبّة عند العرب.فهي كالسّكون في العاميّة العربيّة.

وثانيهما:نقضهم للعامل كنتيجة لازمة عن هذا الرأي، إلا أنّ النّصب في اسم إنّ وأخواتها وفي خبر كان يُدحض القول بدلالة الرّفع على الإسناد لأنّها عُمدة (25).

➢ ثالثاً: أسس نقد فكرة العامل ومناقشة النقد

أ) أسس نقد فكرة العامل

تعرّضت نظريّة العامل في البناء النّحوي إلى حركة نقديّة وتصحيحية، وكان انتقاد بعض النحاة -خاصة المعاصرين منهم- لفكرة العامل من زاويتين:

1- أصل الفكرة: على أنّ الحركات أعلام على معان، - كما يقول القدماء- وكان من أشد المُحدثين إنكارًا لهذا الرأي إبراهيم أنيس الذي ذهب إلى أنّ الإعراب (قصّة) نسجها خيال النحاة وفرضوها على مُستعملي العربيّة من الفصحاء. فهم لم يكتشفوا قواعد الإعراب من استقراء كلام العرب، وإنّما اخترعوها وتعمّدوا تحريف الظّواهر اللّغوية حتى يصلوا إلى قواعد مطردة منسجمة تكون أساسًا في تقعيد العربيّة، وبسط القول في ذلك في كتابه -أسرار العربية- تحت عنوان: (قصة الإعراب) من ذلك قوله: "لم تكن الحركات الإعرابيّة تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدوا أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض" (26).

وأللمعاني التي تفهم من الوظائف النّحويّة داخل الجُملة فرأى أنّ الذي يُحددها عند السّامع أمران لا علاقة لهما بالحركات الإعرابيّة:

-نظام الجُملة ورتبة مكوناتها وما يعرض لها من تقديم وتأخير.

-ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات تحدد التّأويل الصّحيح الذي يجب حمل الملفوظات عليه" (27).

فإبراهيم أنيس ينكر ارتباط الحركات بالمعنى، ويرى أنه حاجات اقتضاها الاستعمال الكلامي من الناحية اللفظية لا غير.

2- **منهج النحاة في التعامل مع فكرة العامل**

إذ رأوا أنّ اعتماد الفكر النّحوي نظام العوامل في ضبط العربيّة أدى إلى:

أ) فضهم بهذه القواعد بعض الأساليب العربيّة، يسمعون من العرب (رُبّ واللهِ رَجُلٌ)، فيردونه على قائله، مُحتجين بأنّ حرف الجر عاملٌ ضعيف لا يفصل بينه وبين معموله... فيُصدّر النحاة على الإخلاص لفلسفتهم النّحوية وقبول حكمها ورفض ما ورد من هذا الفصل في الشعر، وتضعيف رواية القارئ في القرءان" (28).

ب) تخيّل عناصر لغويّة غير موجودة في اللّفظ مثل القول بالتّقدير الذي يلعب دورًا كبيرًا في النّحو العربي ذلك لأنّ النحاة كثيرا ما يلجئون إليه ، لتصحيح رأي قالوا به والتّقدير لا شكّ أمر غير واقعي . فحين يقول النحاة بأنّ المصدر المؤول منصوب بفتحة مقدّرة ، فإنّهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، منصوبة بفتحة غير موجودة.

ج) تشريع أساليب في العربيّة لم يسمعوها من العرب، يقيسونها على ما سمعوا. مثلا:

يختلفون في خبر ليس أيقدم عليها، لوجود نظيره في قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (29). أم لا يجوز؟ لكون ليس عامل ضعيف، لعدم تصرفه؛ لا يتقدّم على معموله، مثل: نعم وبئس وعسى..." (30).

وقد انتهوا من خلال هذا النّقد إلى عدم مطابقة نظام العوامل لمعطيات اللسان العربي، ومن ثم فلا بدّ من سلب العامل النّحوي قدرته على العمل، وتخليص الدّرس النّحوي منه" (31).

- وهذه المواقف وغيرها، راجعة إلى أسباب عِدّة، يمكن حصرها في سببين:

✓ **الأول:** ما أدّت إليه نظريّة العامل من تعقيد في النّحو العربي وما أفضى إليه العامل من تقديرات افتراضيّة لا وجود لها في الكلام فأدى ذلك إلى صعوبة تعلُم العربيّة عن طريق هذا النّحو الذي يقوم أساسا على نظريّة العامل.فغاية هؤلاء إذن من الدعوة إلى تخليص النّحو من العمل هي تيسير النّحو على المتعلمين لأنّ إلغاء العامل عندهم يُلغي معه الكثير من العوائق والصعوبات التي يجدها متعلّم العربيّة.

✓ **الثاني:** تمثّل في أنّ دعاة المنهج الوصفي يرفضون التّعليل في الدّرس اللغوي ويرون أنّ ذلك من المشَاغِل الفلسفيّة" (32). وليس من المثَل اللغويّة ولمّا كانت العوامل إنّما هي عِلل للإعراب لأنّها عند الزّبيدي القدامى هي المُحدثة للإعراب رفضوا هذه النّظرية، فالرّفض إذا كان لدواع منهجيّة تتطلّع إلى الدقة العلميّة والموضوعيّة" (33).

ب) مناقشة النقد

في جو النّهضة الحديثة، وحركة التّثاقف المعرفي، استفاد اللّغويون العرب من اللسانيات الحديثة، مما دعا بعضهم إلى مراجعة النّظرة التي كانوا يقرؤون بها التّراث اللغوي، والنّحوي منه خاصّة، إرادة للتّجديد، وإحياءً للتّراث.

* فمنهم من أراد إعادة قراءته من جديد، مخالفا النّهج العام، وإحداث ثورة – يرى أنّها الأجدى – لا ينسف بها جهود الماضين، وإنّما يريد أن يكشف بها ما يكون قد غاب عنهم في جانب التّحليل والتّنظير، اعتمادا على ما جد من علوم، وتطور من معارف وعقول، فاجتهد على ما غلب عليه ظنه وثبت له أحقيّته، ولعلّ (**تمام حسّان**) أشهرهم في هذا المجال، فكان ممّا أورد في كتابه المشهور: **اللغة العربيّة معناها ومبناها** قوله: "وألاحظ أنّ هذه العبارات الصادقة كانت تدعو إلى الغوص في خضم هذه المشكلة بإيضاح الطريقة التي يمكن بواسطتها أن

يصبح للنحو العربي (مضمون) والتي يمكن بها مزج معطيات علم النّحو بمعطيات علم المعاني لنصل منهما معا ممتزجين إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ولا ببال عبد القاهر " [34].

وقد بين وجهة نظره في مؤلفاته خاصة؛ (اللغة العربية معناها ومبناها) بالأساس، وكتابيه (مناهج البحث في اللغة)، و(اللغة بين المعيارية والوصفية)، ولم يكن قوام هذا الموقف النقد فقط، بل النقد والتصحيح [35].

* ومنهم من اطلع على التراث وتفهمه، فصوّب ما يستحقّ التّصويب، وأبدى العُذر للقدماء فيما يحق لهم فيه العُذر، نحسب أنّ الدّكتور محمّد عبد الفتاح الخطيب منهم، فانبرى في كتابه الموسوم بـ: ضوابط الفكر النّحوي مدافعا على دقّة النّحويين القدماء في بنائهم الفكر النّحوي على نظريّة العامل، ورد الشّبَه التي دارت حولها، جعل الردّ على اعتراضاتهم (واجتهاداتهم)- تأدّبا منه- تحت مسمى: **وقفات** منها:

1- دافع أولا عن فكرة القدماء حول حركات الإعراب(وفق كونها دوآل على معان)، والنّهوين من شأنها بالإلحاح على أنّها لا تُمثل إلا إحدى القرائن اللفظيّة النّمانية التي يعتمدها النظام النّحوي" [36] فهي إشارة للمعنى المراد، عن طريق ضبط اللفظ.

2- وصف هذا النقد بأنّه: "غير دقيق، والمتأمل في الدّرس النّحوي يدرك أنّ للعلامة الإعرابيّة أثرا في التّمييز بين المعاني، وحريّة العناصر في الجُملة العربيّة، والقول بالعامل بما فيه من تحليل لبنية تركيب الجملة العربيّة، هو فرع عن تصورهم هذا" [37].

الناظر للأسس التي وضعها النحاة لإرساء: "نظرية العامل"، يرى قيامها على أسس علمية دقيقة، وأنها توافق أرقى ما توصلت إليه علوم اللغة الحديثة في تعليم اللغة وتفسير مظاهرها، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها.

خاتمة

اهتم النحويون بالعامل، وبنوا عليه قواعدهم وأحكامهم. وقد أعاد اللغويون العرب المحدثون مناقشة هذه الفكرة بل هذه النظرية، وجاء حديثهم عن قبوله أو رفضه، وتباينت آراؤهم ويمكن ملاحظة اتجاهين بارزين في تناول هذه النظرية:

1) اتجاه يدعو إلى إبقاء العامل ويؤكد أهميته ودوره في الإعراب.
2) واتجاه يدعو إلى إلغاء العامل ويرفضه مُبديا الآثار السلبية التي جلبها والمشكلات التي ترتبت على القول به. وينقسم الدارسون في هذا الاتجاه إلى فريقين:
- الأول: اكتفى بالدعوة إلى هدم نظرية العامل دون تقديم بديل.
- والثاني: قدّم نظريات بديلة عن القول بالعامل ورأى أنها أنسب من القول به.

ويعود اختلاف الدارسين في تناول نظرية العامل إلى اختلاف السبب الذي دعاهم للقول ببقاء العامل، فجاء حديث بعضهم ردًّا على القائلين بإلغاء العامل، في حين لاحظ بعضهم ارتباط العامل بحركات الإعراب. وكان أغلب ما ذكروه عن العامل إعادة لما ذكره النحويون القدامى عن العامل وأقسامه وعمله وأحكامه، ولم يقدموا إضافة جديدة لهذا الموضوع، بل سعي أغلبهم إلى تأكيد ذلك التصور بإعادة أقوالهم وآرائهم عن نظرية العامل.

وأهمية العامل النّحوي تتجلّى في فهم النّحو وتعلّمه وإزالة الغموض عن الفكرة الّتي يُفصح عنها المتكلم من خلال الجُملة بل هي جوهر نظام النّحو العربي، ومن أكثر المظاهر دقّة في التّفكير النّحوي الذي يعكس عبقريّة المفكرين النحاة.

وإن أزيحت نظرية العامل من الدرس النحوي وتخلي عن ضوابطها هدم النحو كله، ولخرجنا من ذلك دون قواعد ثابتة للغتنا ولعدنا إلى سابق عهدنا قبل خمسة عشر قرنا هجريا، دون قواعد لغوية عربية، ولضاع مدلول الكلام بين مشيئة المتكلم في رفعه أو نصبه مرة وجره أو جزمه أخرى. وذلك كله أمر لا يصح، ولا يقبله عقل اعتاد على المنطقية والنظام في الكون.

هوامش البحث:

1 –نظرية العامل في النحو العربي(دراسة تأصيلية وتركيبية): مصطفى بن حمزة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط1 2004: 14.

2 - ينظر: البيان والتبيين: الجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني أبو عثمان، دار ومكتبة الهلال، بيروت،1423 هـ: 154.

3 - العين: الفراهيدي أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد، تح: مهدي المخزومي - إبراهيم السامرائي، دار الرشد، 1980: 111.

4 - العمل النّحوي(دراسة ابستمولوجية): سعاد كريدي كنداوي، جامعة القادسية، كلية التربية، قسم اللغة العربيّة: 11.

5 - الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر، تح عبد السلام محمد هارونّ ، مكتبة الخانجي ط3، 1408 هـ - 1988 م: 13/1.

6 - العامل النّحوي: كنداوي: 12 .

7 - نفسه: 19.

8 - الخصائص: ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4: 111/1.

9 - النّور: 7.

10 - النّور: 9.

11 - العامل النّحوي: كنداوي: 22.

* ابنمَضَاء:(511 - 592 هـ = 1118 - 1196 م) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القر العباس: عالم بالعربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر. أصله من قرى شذونة (Sidona) ومولده وولي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش سنة 578 هـ وتوفي باشبيلية مصروفا عن القضاء. من كتبه (تنزيه القرآن ع من البيان) و(المشرق في إصلاح المنطق) في النحو، و(الرد على النحاة - ط) الزركلي: الأعلام: 146/1.

12 - ينظر:الرّد على النحاة: ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، تح: محمد ابراهيم ال الاعتصام، ط1، 1399هـ 1979: 12.

13 - مبادئ في أصول النحو: بن لعلام مخلوف، دار الأمل للطباعة والنشر المدينة الجديدة، تيزي وزو، 2012: 314.

14 - الكتاب: سيبويه: 13/1.

15 - الرد على النحاة: ابن مضاء القُرطُبي، تح: د/شوقي ضيف دار المعارف: 76-77.

16 - مبادئ في أصول: النحو بن لعلام: 315. نقلا عن الخصائص: ابن جني: 109-110.

17 - الرّد على النحاة: ابن مضاء: 13.

18 - مبادئ في أصول النحو: بن لعلام: 316.

19 - نفسه: 300-301.

20 - ينظر: إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، القاهرة، ط2، 1413-1992: 22–42.

21 - ينظر: الظواهر اللغويّة في التراث النحوي: أبو المكارم، علي محمّد، القاهرة، 1968م: 89/1.

22 - نفسه: 88/1-89.

23 - ينظر: أسرار العربية: الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1،1420هـ 1999م: 21 .

24 - من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس: 160-161.

25 - نفسه: 306 .

26 - أسرار العربية: إبراهيم مصطفى: 237.

27 - نفسه: 242.

28 - نفسه: 29.

29 - هود: 8.

30 - ينظر: إحياء النحو: إبراهيم مصطفى: 30.

31 - ينظر: ضوابط الفكر النحوي: الخطيب محمد عبد الفتاح: ضوابط الفكر النحوي(دراسة تحليلية للأسس التي بنى عل آراءهم)، دار البصائر القاهرة، ج2 ، 2006.: 173/2.

32 - نفسه: 320.

33 - نفسه: 316.

[34] - اللغة العربية: تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط5، 1427هـ-2006م: 336.
[35] - النحو المصفى: محمد عيد، مكتبة الشباب: 2.

[36] - ينظر: ضوابط الفكر النحوي: الخطيب: 179/2.
[37] - نفسه: 180.

LITERARY STUDIES

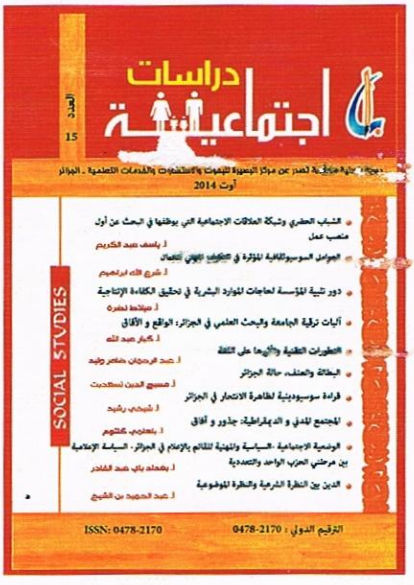

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية

46 تعاونية الرشد القبة القديمة- الجزائر

هاتف: 78 97 28 021 فاكس: 48 36 28 021

www.baseeracenter.com / Email:markaz_bassira@yahoo.fr

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

كلية الآداب واللغات

مجلة

علوم اللغة العربية وآدابها

دورية أكاديمية محكمة متخصصة تصدر عن كلية الآداب واللغات

ISSN - 1112- 914X

العدد الحادي عشر ماي 2017

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د سعد مصلوح ، جامعة الكويت

أ.د.الطيب بودربالة -جامعة باتنة.

أ.د.السعيد بن ابراهيم-جامعة باتنة.

أ.د.محمد خان - جامعة بسكرة.

أ.د.محمد بوعمامة -جامعة باتنة.

أ.د.عبد القادر دامخي -جامعة باتنة.

أ.د.العيد جلولي – جامعة ورقلة

أ.د. أحمد زغب-جامعة الوادي.

أ.د.بوبكر حسيني -جامعة ورقلة

أ.د.مشري بن خليفة –جامعة ورقلة

أ.د.عبد الرحمن تبرماسين -جامعة بسكرة.

أ.د.صالح مفقودة-جامعة بسكرة.

أ.د.عبد الواسع الحميري.السعودية

أ.د. مبروك المناعي- تونس.

أ.د. سعيد يقطين- المغرب.

أ.د.عبد المجيد عيساني – جامعة ورقلة.

أ.د.بشير تاوريريت- جامعة بسكرة

أ. د. عبد الرزاق بن السبع -جامعة باتنة

أ. د. مصطفى الضبع- مصر.

أ.د .خالد ميلاد ، جامعة منوبة تونس

أ. د. امحمد بلخضر فورار-جامعة بسكرة.

أ. د. عبد الحميد هيمة – جامعة ورقلة.

أ.د بلقاسم مالكية – جامعة ورقلة.

د. عادل محلو- جامعة الوادي.

د.عبد الكريم بورنان –جامعة باتنة

أ.د. عبد الرحمن تركي- جامعة الوادي.

د.العزوزي حرزولي – جامعة الوادي

د. علي بخوش - جامعة بسكرة.

أ.د. محمد الأمين شيخة-جامعة الوادي.

د. خالد كاظم حميدي .العراق

د. يوسف العايب – جامعة الوادي

د. لزهر كرشو – جامعة الوادي

د. علي حميداتو -جامعة البليدة

د. عبد الحميد جريوي – جامعة الوادي

د. نبيل مزوار – جامعة الوادي

د .نصر الدين وهابي – جامعة الوادي

د- طارق ثابت – جامعة باتنة 1

د. البشير مناعي -جامعة الوادي

قواعد وشروط النشر في المجلة

ترحب مجلة علوم اللغة العربية وآدابها بنتاج إسهامات الأساتذة والباحثين غير المنشورة مشترطة ما يلي :

- المعالجة الموضوعية وفق الأسلوب العلمي الموثق مع مراعاة الجدة في الطرق .
- الالتزام بأصول البحث العلمي وقواعده العامة والأعراف الجامعية في التوثيق الدقيق لمواد البحث بحيث :
- تقدم البحوث مكتوبة على جهاز الحاسوب، بخط حجم (12) نمط Simplified Arabic والعناوين الفرعية بحجم 11عريض، يكتب عنوان المقال بالخط نفسه حجم12في وسط الصفحة مع اسم صاحب المقال ورتبته العلمية ومؤسسة العمل.
- أما الملخصات باللغة الأجنبية فتكتب بخط times New Roman حجم11. ويجب أن تكون الترجمة دقيقة ومراجعة.

أن تكون الهوامش في آخر المقال مكتوبة بالخط Simplified Arabic. حجم10.

مطبوعة في ثلاث نسخ ، ومرفقة بنسخة على قرص ليزري مع مراعاة التصحيح الدقيق في جميع النسخ. أن لا يتجاوز المقال عشرين (20) صفحة مع الهوامش. ولا يقلّ عن عشر صفحات.

- أن يرفق الباحث بموضوعه ورقة متضمنة التعريف به وبدرجته ، وانتاجه العلمي. وعنوانه البريدي والالكتروني إن وجد، ورقم هاتفه .
- أن يكون المقال لم يسبق نشره أو أرسل للنشر في مجلات أخرى ، مع تصريح شرفيّ بعدم نشره . أن لا يكون قد ألقي كمداخلة في فعاليات الملتقيات الوطنية أو الدولية.
- تخضع المواد الواردة لتحكيم الهيئة العلمية الاستشارية للمجلة .
- لا ترد البحوث التي تلقتها المجلة إلى أصحابها ، نشرت أو لم تنشر.

مجلة علوم اللغة العربية وآدابها
دورية أكاديمية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية الآداب واللغات- جامعة الوادي.
ص.ب. 789 ولاية الوادي 39000.

قائمة المحتويات

01	من دلالات العدول الصوتي في الفاصلة القرآنية سورة (الضّحى) أنموذجا د/ سليم سعداني: جامعة حمة لخضر الوادي.	15-07
02	أبو عمرو بن العلاء وآراؤه النقدية. د/ اسمهان ميزاب. جامعة الوادي.	26-16
03	من مشاريع بلاغة الكلمة والجملة في التراث اللساني العربي د.مختار درقاوي جامعة الشلف	42-27
04	البديع في الأسلوبيات نحو قراءة أسلوبية لفنون البديع أ.السعيد قرفي جامعة الوادي أ.د أحمد موساوي جامعة النعامة	51-43
05	أهمية اللغة الانتقالية في تعلم اللغات أ: سمير معزوزن المركز الجامعي لميلة	60-52
06	علمُ المَعانيَ عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز". قراءةٌ في المرجع النّحويّ ، والتوجّه البلاغي مع مقاربة لسانية حديثة أ. عبد الرحيم البار جامعة الوادي	75-61
07	البحث في قضايا الراهن وسلطة النموذج الغربي في تحليل الخطاب السردي- نماذج لكتب مختارة .فطيمة الزهرة حفري ، جامعة الوادي	87-76
08	الفروق الدلالية في النظم عند عبد القاهر الجرجاني أ.محمد الصالح زغدي جامعة الوادي	94-88
09	شعرية العتبات النصية في النقد المعاصر د.عالمة خذري جامعة خنشلة	110-95
10	بلاغة التعريف بالموصولية: دراسة تطبيقية في النص القرآني الكريم. د. لخضر سعداني ، جامعة الوادي	122-111
11	التفاوت في التراجم الأدبية بين المادة و المكانة مشاهير يتيمة الدهر للثعالبي أنموذجا د.نبيل مزوار ، جامعة الوادي	132-123
12	الفكر التداولي عند ابن خلدون وعلاقته بتعليمية اللغات أ. محمد الصغير ميسه جامعة الوادي أ.د بلقاسم مالكية جامعة قاصدي مرباح ورقلة	141 -133
13	الحجاج في التفسير القرآني. دراسة في (مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير لـ: عبد الحميد ابن باديس أ: عبد الحميد عمروش/ جامعة تبسة..	155-142
14	أثر ظاهرة الإبدال بين لهجة وادي سوف واللهجات العربية القديمة. أ.مباركة عماري جامعة الوادي	168-156
15	الخوف من الكتابة عن الذات قراءة في رواية (لا مكان في منزل والدي) لآسيا جبّار د/ نسيمة بن عباس جامعة خنشلة	178-169
16	منهج التحليل الأسلوبي وإشكالية التطبيق أ . علي زواري أحمد جامعة الوادي ، أ . د : أحمد بلخضر جامعة ورقلة	190-179
17	حدود النّظريّة النّحويّة وعلاقتها بنظرية العامل أ. امحمد بابا ،جامعة تلمسان	201-191
18	المنطوق الغزواتي بين تنوع الأسلوب وتعدد الدلالة. د/محمد بن عبد الواحد جامعة الوادي	211-202
19	الفاعلية الثقافية للصور الفنية في رواية عابر سرير لـ أحلام مستغانمي د/ نسيمة كربيع جامعة ميلة.	231-212
20	الفلسفة النقدية عند محمّد مصايف. أ. فايزة مليح المركز الجامعي بمغنية-تلمسان	239-232
21	المصطلح اللساني في المعجم العربي- بين تعدد التسمية والمفهوم أ/ بلال لعفيون– جامعة جيجل أ.د/ عبد المجيد عيساني- جامعة ورقلة	253-240

22	المفارقة في النقد الغربي و التراث العربي دراسة مقارنة- أ.الزهرة ختو بوزربعة جامعة الجزائر 02	273-254
23	توظيف القياس عند فخر الدين الرازي(ت604هـ)في كتابه (التفسير الكبير) أ/ الحسين بركات جامعة المسيلة	286-274
24	الحمل على الموضع عند ابن هشام الأنصاري أ.عفاف بلعايش . جامعة بسكرة	298-287
25	قراءة تأويلية من خلال العلامات النصية في قصيدة (انتقام الشنفرى) للشاعر الفلسطيني سميح القاسم أ.الأزهر محمودي . جامعة الوادي أد: العيد جلولي . جامعة قاصدي مرباح ورقلة	312-299
26	طبيعة الشعر وأسس الكتابة الجديدة عند أدونيس أ. كلفالي سميحة جامعة بسكرة	327-313
27	المتكلم بين النظر البلاغي والنظر التداولي من خلال كتاب الطراز للعلوي أ: سالم عبد الباسط جامعة أم البواقي	339-328
28	تمظهرات الخطاب الديني الأصولي في رواية " الغيث " لمحمد ساري د. موسى كراد _ المركز الجامعي _ ميلة	353-340
29	جذور علم السيمياء في المجتمع العربي القديم د. زغدودة ذياب. مروش: جامعة باتنة	365-354
30	دلالات الغياب في سورة الكوثر دراسة في دلالة غياب المخرج الحنجري والأصوات المطبقة د. عادل محلو جامعة الشهيد حمّة لخضر. الوادي	379-366
31	بلاغة التفاصيل في رواية "366" لأمير تاج السر أ.نجاة ذويب. باحثة. كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان/تونس	390-380

حدود النّظريّة النّحويّة وعلاقتها بنظرية العامل

أ. امحمد بابا ،جامعة تلمسان

ملخص البحثيتناول هذا البحث " حدود النظرية النحوية وعلاقتها بنظرية العامل".

للكشف عن مدى علمية الدرس النحوي وقيامه على نظرية علمية: تستند أساسا على مفاهيم العوامل والمعمولات، والأثر الذي ينتجه هذا التفاعل: (العمل).

وقد انتظم في مبحثين:

الأول: لبيان حدود النظرية العلمية في الفكر النحوي العربي

والثاني: في مفهوم نظرية العامل وارتباطها بالتحليل الإعرابي

ليصل إلى: أن الأسس التي قام عليها النحوي العربي ليس مجرد أفكار نظرية، بل هو ثمرة دراسات علمية ومنهجية في مدونة اللغة العربية، مصحوب بتدقيق وتحليل علمي لأبنية اللغة وتراكيبها المتنوعة، أنتج في الأخير نظرية علمية محكمة.

Research Summary

This research deals with "grammar system and its relation to the theory of the determinants of worker".

Detect the scientific grammar lesson and resurrection of the scientific theory; mainly based on the concepts and Almamolat factors, and the effect produced by this interaction; (work).

He was enrolled in two sections:

First: to demonstrate the limits of scientific theory in the Arab grammar of thought

The second is the concept of factor analysis theory and its relation to the Bedouin

Up to: that the foundations of the Arab grammar is not just a theory of ideas, it is the fruit of a scientific and systematic studies in the Code of the Arabic language, accompanied by audited and scientific analysis of the buildings and their structures varied language, produced in the last refereed scientific theory.

والنظر- الذي هو أصل اشتقاق النظرية – يكون بالحاسة للمحسوس، وبالذهن للمعقول المجرد، وهذا ما يوضحه أبو هلال العسكري في فروقه حيث يقول: "الِاسْتِدْلَال طلب معرفَة الشَّيْء من جِهَة غَيره وَالنَّظَر طلب مَعْرفَته(الشئ) من جِهَته وَمن جِهَة غَيره، وَلِهَذَا كَانَ النّظر في معرفَة الْقَادِر قَادِرًا من جِهَة فعله اسْتِدْلَالا وَالنَّظَر فِي حُدُوث الْحَرَكَة لَيْسَ باستدلال"[1].

وحد النّظر: طلب إدْرَاك الشَّيْء من جِهَة الْبَصَر أَو الْفِكر، وَيحْتَاج فِي إدْرَاك الْمَعْنى إِلَى الْأَمريْن جَمِيعًا كالتأمل لِلْخَطِّ الدَّقِيق بالبصر أَولا ثمَّ بالفكر؛ لِأَن إدْرَاك الخط الدَّقِيق الَّذِي بِهِ يقْرَأ طَرِيق إِلَى إدْرَاك الْمَعْنى، وَكَذَلِكَ طَرِيق الدّلَالَة المؤدية إِلَى الْعلم بِالْمَعْنَى، وأصل النّظر الْمُقَابلَة فالنظر بالبصر الإقبال نَحْو المبصر وَالنَّظَر بالقلب الإقبال بالفكر نَحْو المفكر فِيهِ ... وَالنَّظَر فِي الْكتاب بِالْعينِ والفكر هُوَ الإقبال نَحوه بهما ...وَإِذا قرن النّظر بِالْقَلْبِ فَهُوَ الْفِكر فِي أَحْوَال مَا ينظر فِيهِ وَإِذا قرن بالبصر كَانَ الْمُرَاد بِهِ تقليب الحدقة نَحْو مَا يلْتَمس رُؤْيَته مَعَ سَلامَة الحاسة"[2].

فالنظرية من النّظر الفكري فيما فيه مجَال للتفكير لعدم وضوحه بداهة فيحتاج إلى إعمال الفكر حتى يتضح.

أ) في الاصطلاح

النظرية: "قَضِيَّة تثبت ببرهان و(في الفلسفة): طَائِفَة من الآراء تفسر بهَا بعض الوقائع العلمية أَو الفنية و(نظرية الْمعرفَة) الْبَحْث فِي المشكلات الْقَائِمَة على العلاقة بَين الشَّخْص والموضوع أَو بَين الْعَارِف وَالْمَعْرُوف وَفِي وَسَائِل الْمعرفَة فطرية أَو مكتسبة (جمع) نظريات"[3]. ويُقَال "أَمر نَظَرِي وَسَائِل بَحثه الْفِكر والتخيل وعلوم نظرية قل أَن تعتمد على التجارب العملية ووسائلها"[4].

وفي مجال العلوم تعني النظرية: "سلسلة من القضايا والقوانين والتعميمات المنطقية والمجردة التي تم تحقيقها، وهي تؤلف فيما بينها نسقا برهانيا بحيث تكون كل قضية منها نتيجة لقضية سابقة، ومقدمة لقضية لاحقة، والقانون أو القضية هي عبارة تربط بين متغيرين أو أكثر، بحيث إذا تغير في إحداها حدث في المتغير أو المتغيرات الأخرى"[5].

فالنظرية تكامل معرفي يشمل الظاهرة المدروسة من جميع جوانبها، ويصلح لأن تكون مقياسا علميا صحيحا دقيقا لما يدخل تحت النظرية المطروحة من فروع وتفصيلات، تنبني على أسس علمية وتسلسل منطقي يقود إلى نتائج مقبولة في تفسير ظواهر القضية المختارة للبحث.

ثانيا: الضوابط النظرية في الفكر النحوي العربي

من المبادئ المقررة في فلسفة العلوم:

- أن العلم لا يتحرك في غيبة(المنهج)، إذ العقل الإنساني لا يستطيع أن يفكر وأن يستدل، دون أن يكون له منهج معين، يقوّم عليه فكرته وحركته.
- وأن ما يميز تفكيرا ما، ليس الموضوع الذي يتناوله، ولا الأفكار والنظريات التي ينتهجها، بقدر ما يميزه "المنهج" الذي انطلق منه، وصدر عنه، لأن "المنهج" في أي نظام معرفي، هو الذي يؤسس الرؤية النظرية التي من خلالها يتم التحكم في هذا النظام وملمة ما فيه من أشباه ونظائر، وتفسير ما فيه من معطيات والبناء عليها"[6].

وكثيرا ما يطرح الباحثون في تاريخ الفكر النحوي هذا السؤال: هل انطلق نحاتنا في وصفهم اللسان العربي والتقعيد له وبيان طريقة العرب في تعليق الكلم بعضه عن بعض عن منهج قويم ونظرية تحكم عملهم، وتفسر لنا سماته، وخصائصه؟. وإجابة على هذا التساؤل يجب أن نعلم:

أولا: أن الفكر الذي لا يهتدي بهدي "نظرية" تقوده في بناء الفرضيات وتحليلها. وتفسير واقع العلم، لا يخلص إلى نتيجة شاملة، ولا ينكشف له حقائق ما يتناوله، فـ(النظرية) تعطي العلم فلسفته ومبرراته واصطلاحاته، وباختصار تعطيه هويته الخاصة"[7].

ثانيا: أن أي ممارسة علمية تقتضي بناء أصول" نظرية" يحتكم إليها أصحابها، وتنظم نقاشهم، وتحفظ وحدة صناعتهم... وإذا كان لعناصر الظاهرة نظامها المخصوص الذي لولاه ما كانت فإننا في حاجة إلى "النظرية" التي بها يكون بناء ذلك النظام بالعقل وصياغة قوانين الظاهرة صياغة تؤدي بنا إلى إدراك التماسك، إن نظرنا إلى الكل، وإلى إدراك قيمة كل عنصر إن نظرنا إلى الأجزاء"[8].

وانطلاقا من هاتين الحقيقتين، فإن الفكر النحوي ما كان له أن يتأسس في غياب تصور نظري على أي نحو من الأنحاء وإذا كانت النظرية هي: "بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو "التفسير" فإن ما قدمه الفكر النحوي - قديما- من جهاز تفسيري، وملامح تنظيرية تكشف عن منطق خفي ينتظم نحو العربية بمجمله، وتنطوي على معايير، من نحو: (التعليل) و(التأويل) و(النظر في البنية العميقة للتركيب) ..."[9].

ثالثا: أصول النظرية النحوية العربية

يمكن القول: إن "الأصول والأنظار العلمية التي بنى عليها النحاة نظرية النحو العربي، أو مرتكزاته الفكرية يمكن تمثلها - من خلال النظر في التراث النحوي – في محاور ثلاثة:

- **ثنائية "الأصل والفرع"**: وقد حكمت هذه الثنائية كثيرا من مظاهر الدرس النحوي الذي ينطلق في تنظيره للعربية، إما من أصل (المسموع) وإما انتهاء إلى أصل (القياس) وإما بتوجيه من أصل المقولات الضابطة)

مما مكنهم من لملمة شتات الظاهرة اللغوية والسيطرة على كثير من مظاهرها"[10]. فكثيرا ما نجد قولهم: (أصل الوضع. أصل القاعدة. أصل القياس. أصل الباب. أصل الاستحقاق...)"[11].

- **البعد الخارجي:** الأحوال والكيفيات التي جاءت عليها التراكيب اللغوية المختلفة، وفهم العلاقات التي تحكما وتوجه بناءها، حيث تحتك الكلمة بالكلمة، وما وراء هذا الإحتكاك من فيوضات معنوية، وملابسات سياقية، وعلائق منطقية"[12]. فالنسق اللغوي يرتبط بقرائن منطوقة تفهم من السياق(المقال)، وقرائن غير منطوقة(الحال) تؤخذ من محيط الحدث اللغوي ودواعيه ومناسباته.

- **العامل:** وهو أهم أركان النظرية النحوية، أو حجر الزاوية في النحو العربي. حتى إن كثيرا من الباحثين في الفكر النحوي يكادون يختزلون جوانب النظرية النحوية فيه، ويجعلون بين النحو والعوامل شيئا من الترادف.

وترجع هيمنة هذا الأصل(العامل) على النظرية النحوية لأمرين:

أولهما: ارتباطه بـ(الإعراب) الذي يعد أهم مظهر من مظاهر العربية.

ثانيهما: احتلاله حيزا كبيرا في نقاشات النحاة، حتى إن المتأمل في خلافاتهم، ليرجع إلى تفسير "العلامة الإعرابية". والبحث عن "العوامل" و"المعمولات".

فالنحو العربي ترتكز أسسه على نظرية العامل وهي لا توجد في أي نحو أجنبي[13]، وهي: "نظرية بارعة عظيمة، ودليل نبوغ وعبقرية"[14]، واستمرارها ودوامها عبر السنين يدل على استحقاقها للبقاء، وصلاحها لتحليل البناء اللغوي للعربية، فهذه النظرية ليست فكرا نظريا مجردا فحسب، بل هي ثمرة دراسات منهجية وتطبيقية في ثنايا اللغة العربية، ونتاج تحليل علمي لأبنية لغوية مختلفة، أنتجت في الأخير نظرية علمية محكمة.

❖ المبحث الثاني: نظرية العامل وارتباطها بالتحليل الإعرابي

تعد نظرية العامل من أهم أدلّة النّحو الأصوليّة، فلا يكاد يخلو من أثارها أي كتاب نحوي، سواء في القديم أو الحديث، بحيث وضعت في ضوئها العديد من المؤلفات النّحوية منذ سيبويه إلى عصرنا هذا، وقد شاعت هذه الفكرة في النّحو العربي وكانت من أهم الأسس التي بني عليها النحاة قواعدهم، فكل عامل في نظرهم طلب لغيره، وكل معمول مطلوب لغيره، ومن خلال هذه الأسس أخذ النحاة يفسرون العلاقات اللفظية بين مكونات تركيب الجُملة، وربطوا بين العلامة الإعرابيّة والأثر المُسبب لها، فتارةً يكون الرّفع وطوراً يكون النّصب وأخرى يكون الجر، وطلبوا لكل علامة علّة، فإن لم يجدوها أولوها؛ إذ لابدّ للأثر من مؤثر، ومن هنا تأسّست نظرية العامل النّحوي فحُصرت مسائله وضُبطت أحكامه، وانطلق النحاة من أسسها العامة فاتّفقوا

في كُلياتها واختلفوا في جزئياتها، فأصبحت بذلك نظريّة شاملة تدلّ على سعة البحث في مجال الدّرس اللغوي الذي يؤكد الباحثون فيه على أنّها نظريّة تحتاج إلى الدراسة والتّحليل والتّعليل باعتبارها ظاهرة لغويّة مهمّة.

فما مفهوم العامل؟، وكيف نشأ، وأصل فكرة العمل؟.

- **أولا: تعريف العامل**

أ) لغة

يقول صاحب اللسان: "والعمل: المهنة والفعل، والجمع أعمال، عمل عملاً، وأعمله غيره واستعمَلَه. واعتَمَلَ الرّجل عمل بنفسه.

والاعتمال: افتعال من العمل وأعمل فلان ذهنه في كذا وكذا إذا دبره بفهمه. وأعمل رأيه وآلته ولسانه واستعمله: عمل به. قال الأزهري: عمل فلان العمل يعمله عملا "[15].

قال ابن فارس: (عَمِلَ) الْعَيْنُ وَالْمِيمُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ فِعْلٍ يُفْعَلُ[16]. وهو مصدر "عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلا، فَهُوَ عَامِلٌ"[17].

وعليه إنّ العامل لغة: من يقوم بالعمل (الفعل) ويكون في المعاني والمحسوسات، ويتّصل بما يقوم عليه عمله، فالعمليّة مرتبطة بين عامل ومعمول وعمل.

ب) اصطلاحا

لم يتّفق النحاة على تعريف محدد للعامل، لكنّ فحوى العمل النّحوي كان واحداً في طرحهم لهذه الفكرة مُشيرين إلى الرّبط بين الإعراب والعمل . فالعامل في النحو العربي: "ما عمل عملا ما؛ فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والنّاصب والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعا من الإعراب"[18].

وهو عند الشريف الجرجاني: (ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب)[19]، أمّا ابن الحاجب فقال هو: (ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب)[20]. ويقول: عباس حسن العامل هو: "ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابيّة، ترمز إلى معنى خاص، كالفاعليّة، أو المفعوليّة، أو غيرهما"[21]. فاختلاف مواقع الكلم وتغيّر حركاتها، كان بسبب عامل، وتبعاً لهذا الاختلاف، يقوم المعنى.

ويرى عبد الفتاح الخطيب أنه: "معنى قبل أن يكون علامات إعراب"[22]، مُستشهداً بقول الرّضي: "نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم"[23]، فسُمي عاملاً لكونه كالسّبب للعلامة، كما أنّه السّبب للمعنى المعلم. فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل،لأنّه به صار أحد جزئي الكلام.

ويمثل العامل عند النحاة القانون الذي تُرتّب الكلمات بناءً عليه كما أنّه أداة تحليلية تُعين على إدراك العلائق بين العناصر في التّركيب، وتوضح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام من خلال تجريد، تقدر فيه المواضع

والمحلاَّت بحسب التعليق المعنوي بين الكلم، وهو مصطلح يُعبَّر به عن اقتران بين عنصرين، بينهما ارتباط معنوي، ينشأ عن اقترانهما معنى تركيبي، يُشير إليه تغير شكلي في أواخر العنصر الثاني منهما، فإذا كان العنصر طالباً لغيره، كان عاملاً فيه، وإذا كان مطلوباً من غيره كان معمولاً له فهو مفهوم ذهني لتفسير علاقة التلازم الضروري بين الكلمات داخل الجملة وفقاً لثنائية العوامل والمعمولات[24].

إنّ الحدود التي وضعت للعامل تبين تلك الصلة المعنوية التي تربط بين العامل والمعمول، وما يتركه العامل من أثر فيه، ومن تغيير في معاني التركيب، وأنّه أثرٌ يظهر من خلاله المعنى متمثلاً بحركاتٍ تظهر في أواخر الكلم، وأنَّ ذلك المعنى تستحقُّهُ الكلمة المنطوقة على وفق ما يريد المتكلّم أنْ يوصله للمخاطب، لذا اقترن تحديد معنى التركيب بما يظهر من حركاتٍ على أواخر الكلم، وهذا الأثر الذي يعتري أواخر الكلمات إنّما يعتريها، لأنّ العامل أثّر فيها فأحدث فيها هذه الحركات التي تدلُّ على معنى ما يقصده المتكلم، أو ما يفيده التّركيب، ولولا العامل ما جاءَت تلك الآثار، ولولا الحركات ما أفاد الكلام معنًى، أو ما فهم المعنى من الكلام.

- **ثانيا: نشأة العامل وأصل الفكرة**

انبنى النظام النحوي على فكرة العامل، فكيف خطرت هذه الفكرة على عقول المنظّرين من النحاة؟، ومن أين استقوا مفاهيمها؟.

أ) **نشأة فكرة العامل**

لعل أوّل من قدّم النّحو ودراسته على منهج العمل بين الكلم؛ الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد ذكر سيبويه – تلميذه- ما يؤيد ذلك، إذْ نقل آراء الخليل ضمن الأسس التي أرسى بها دعائم النّحو العربي نحو قوله : (زعم الخليل أنّها – يريد إنَّ وأخواتها – عملت عملين : الرّفع والنّصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب)[25].

ورأى الدكتور بن لعلام مخلوف: أنَّ الخليل هو وحده من كان يتوغّل في استعمال هذه النّظرية، ويستمدُّ في أصولها، ويتوسع في مسالكها، أمّا سيبويه فقد أخذها عنه، ومع ذلك لا يُستَبعَدُ أن تكون البذرة الأولى لهذه النّظرية من وضع من سبقه من النحاة، ثم جاء الخليل فأرسى قواعدها وطرائقها ومدّ أصولها وجعلها أداة منهجية في التّحليل الإعرابي ونظرية ناضجة[26]، و"كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى أنَّ الخليل هو الذي ثبّت أصول نظرية العوامل، ومدَّ فروعها وأحكمها إحكاماً؛ بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور، فقد أرسى قواعدها العامة، ذاهبا إلى أنّه لا بدَّ مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المُعربة ومثلهما الأسماء المبنية"[27].

"وتتداخل نظرية العوامل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية، بل لا نغلو إذا قلنا: إنها دائما الأساس الذي يبني عليه حديثه في مباحث النحو وهي تلقانا منذ السطور الأولى في الكتاب"[28].

فبعد حديث سيبويه في أوائل صفحات (الكتاب) عن مجاري أواخر الكلم الثمانية، قال: "وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرِقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[29].

فأسبقية القول بالعامل تنسب إلى الخليل ابتداء، وإلى سيبويه إبانة وتكاملاً، ولعل الخليل أخذها من إشارة مشائخه، فبني عليها وأخرجها للوجود كنقطة مركزية في التحليل النحوي، ثم تتابع عطاء النحاة حتى أخذت طابع النظرية المتكاملة.

ب) أصل فكرة العامل

أقام الفكر النّحوي درس العربيّة على وجود حركة إعرابيّة في اللغة العربيّة، فالإعراب يُعدُّ من أهم خصائص العربيّة في نظر النحاة، إذ هو السبيل إلى الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وبه يوقَف على أغراض المُتكلمين، لأنّ "الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها"[30].

وقد دفع النحاة ذلك إلى البحث عن طريقة لتفسير وجود تلك الحركة الإعرابيّة في كل موضع بكيفية معينة (ضمّة ، فتحة ، كسرة ...) وضبط أسبابه فاهتدوا إلى القول بالعمل.

فأصل هذه الفكرة (العامل) ما لاحظه الدرس النّحوي من مواقع الألفاظ في العبارة والجملة عموماً. فلا يمكن أن تكون الألفاظ نشراً دون نظام يحكمها، أو نظم يربطها ونظم الكلام أن تجعل الكلمة الواحدة منها بسبب من صاحبتها وهذا السّبب هو العامل الذي يحدث من الإعراب لأنّه يولّد نوعاً من العلاقات المعنوية التي بتغيّرها يتغيّر الإعراب، ومن ثمّ كان علامة على المعاني الناشئةُ عن التّركيب، وقرينة تَميّز بعضها عن بعض"[31].

وأشار الدكتور مهدي المخزومي إلى أنّ الخليل كان يرى لبعض الحروف تأثيراً في بعض وهو يتابع تمازجها لاستقامة الجرس الموسيقي يتعدّاه إلى التّأثير في بنية الكلمة، وإنّها قويت فأثّرت في الضّعيفة، وهو الأساس الذي تقوم عليه فكرة تنظير العمل النّحوي إذْ وجد الخليل أنّ لبعض الحركات تأثيرًا في بعض. يقول الدكتور مهدي المخزومي: "وبعد أن لاحظ وجود هذا التفاعل بين الحروف والحركات أخذ يبحث عنه في الكلمات حين يتألّف بعضها مع بعض"[32].

والمتأمل في أوصاف العامل في النحو يجدها تشبه صفات العلّة في علم الكلام؛ إذْ إنّه لا بُدَّ لكلّ معمول من عامل واحد، مثل ما أنّه لا بدّ لكلّ معلول من علّةٍ واحدة، إلى غير ذلك من الصفات التي يتّضحُ من خلالها أنّ هذه النّظرية تقوم في أكثر جوانبها على أساسيات علم الكلام في العلّة والمعلول؛ حيث اقتبس الدّارسون منهجهم منه يقول الدكتور مهدي المخزومي: "وهو(العامل) الذي اقتبسه النحاة من كلام المتكلمين في العلّة وقد بدأ البصريون كلامهم فيه ... وأنّ منهج المتكلمين طغى على الدراسات المختلفة إذْ ذاك"[33].

فالفكرة نشأت من مفهوم ربط الأسباب بمسبباتها، واحتياج أثار التغيرات الطارئة على وحدات الجملة إلى مؤثر ينتجها، ويربط أجزاء الجملة بعضها ببعض، مما يجعلها على نسق معين، تخضع لقانون علمي. واتساق يبعدها عن فوضى التركيب والتعقيد.

- **ثالثا: ارتباط الإعراب بنظرية العامل**

آثار التغيرات التي تظهر على آخر الكلمات من رفع أو نصب أو خفض أو جزم لا تأتي من فراغ، ولا بد لها من عامل يعمل فيها ذلك، فهاته آثار أحدثها شيء ما أثر في وجودها، والمؤثر هو ما يطلق عليه النحويون لفظ (العامل)، لذلك حد النحاة الإعراب بأنه: "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا"[34]، وهذه "العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات وعلامات"[35] على "الْآثَار الظَّاهِرَة (الضمة والفتحة والكسرة) فِي قَوْلك جَاءَ زيدٌ وَرَأَيْت زيداً ومررت بزيدٍ أَلا ترى أَنَّهَا آثَار ظَاهِرَة فِي آخر زيد جلبتها العوامل الدَّاخِلَة عَلَيْهِ"[36]، فالمنصوب لا بد له من ناصب، والمرفوع لا بد له من رافع، والمجرور لا بد له من جار، وهكذا دواليك.

وعليه أن الإعراب نتاج العوامل وفرع عنها، وهي تفسير لنوع حركة آخر الكلمة، والتغير الذي يطرأ عليها، من رفع حينا، أو نصب أو جر حينا آخر.

- **رابعا: أثر العامل في الإعراب**

إذا انتظمت الكلماتُ في الجملة، فمنها ما يتغير آخره باختلاف مركزه فيها لاختلاف العوامل التيّ تسبِقه، ومنها لا يتغير آخره، وإن اختلفت العوامل التى تتقدّمه؛ فالأول يُسمى (مُعرباً)، والثاني (مَبنياً)، والتغيُّر بالعامل يُسمى (إعراباً)، وعدمُ التغيُّر بالعامل يُسمى (بناءً). فالإعرابُ أثرٌ يُحدِثُه العامل في آخر الكلمة، فيكونُ آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً، حسب ما يَقتضيه ذلك العامل[37]، وهو العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدد موقعها من الجملة؛ أي: تحدد وظيفتها فيها، وهذه العلامة لا بد أن يتسبب فيها عامل معين، ولما كان موقع الكلمة يتغير حسب المعنى المراد كما تتغير العوامل، فإن علامة الإعراب تتغير كذلك.

ونظرية العامل في النحو العربي تقوم على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء التراكيب، والترابط الموجود بين عناصر كل جملة؛ فكل عنصر مؤثرًا فيما بعده ومتأثر بما قبله، ويقتضي العامل أثرًا هو العلامة الإعرابيّة، كما تقتضي العلامات الإعرابيّة مؤثرًا هو العامل. فالعامل هو المؤثر، والمعمول هو المتأثر[38]، أمّا العلامات الإعرابية فهي الأثر الناتج عن عملية التأثر والتأثير. ولهذا تتألّف الجملة من العامل والمعمول وعلاقة العمل الرابطة بينهما، ومن العلامات الإعرابية بوصفها أثرًا للتفاعل القائم بينهما. ولهذا تظهر العلاقة بين العامل والإعراب؛ فالعامل هو المُوجد للمعاني الوظيفية للكلمات، وحين يريد المتكلّم التعبير عن تلك الوظائف فإنّه يختار لها العلامة المناسبة في عُرف اللغة، و"الصلة وثيقة جدا بين الإعراب، وبين المعنى الوظيفي، فيكفي

أن تعلم وظيفة الكملة في السياق، لتدعي أنك أعربتها إعرابًا صحيحًا"[39]. ولذلك اهتم النحاة بالعامل، وبنوا عليه قواعدهم وأحكامهم، وساد القول به في مؤلفاتهم؛ فلا تكاد تخلو منه أغلب كتب النحو، بل إنّ بعض المؤلفين قد خصّه بمؤلفات منفردة تُبيّن أحكامه وأنواعه وشروط عمله وحالات إلغائه وما يتعلّق به من قضايا.

خلاصة:

الناظر للأسس التي وضعها النحاة لإرساء: "نظرية العامل"، يرى قيامها على أسس علمية دقيقة، وأنها توافق أرقى ما توصلت إليه علوم اللغة الحديثة في تعليم اللغة وتفسير مظاهرها، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها.

وقد بنيت أسس النظرية على أربعة أركان:

1- **العامل:** وهو الذي يجلب العلامة.

2- **المعمول:** وهو الكلمة التي تقع في آخرها العلامة.

3- **الموقع:** وهو الذي يحدد معنى الكلمة -أي وظيفتها- مثل الفاعلية والمفعولية والظرفية وغيرها.

4- **العلامة:** وهي التي ترمز إلى كل موقع على ما تعرفه في أبواب النحو.

فالإعراب: هو تَغَيُّر العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل.

وفائدته: أنه رمز إلى معْنى معين دون غيره - كالفاعلية، والمفعولية، وغيرهما - ولولاه لاختلطت المعانى، والتبست، ولم يفترق بعضها عن بعض. وهو- مع هذه المزية الكبرى- موجَز غاية الإيجاز، لا يعادله في إيجازه واختصاره شيء آخر يدل دلالته على المعنى المعين الذي يرمز له.

فأهميَّة العامل النَّحوي تتجلّى في فهم النَّحو وتعلّمه وإزالة الغمُوض عن الفكرة الّتي يُفصح عنها المتكلم من خلال الجُملة، بل هي جوهر نظام النَّحو العربي، ومن أكثر المظاهر دقَّة في التَّفكير النَّحوي الذي يعكس عبقريَّة المفكرين النحاة.

وإن ضاعت نظرية العامل وتخلي عن ضوابطها هدم النحو كله، ولخرجنا من ذلك دون قواعد ثابتة للغتنا ولعدنا إلى سابق عهدنا قبل خمسة عشر قرنا هجريا، دون قواعد لغوية عربية، ولضاع مدلول الكلام بين مشيئة المتكلم في رفعه أو نصبه مرة وجره أو جزمه أخرى. وذلك كله أمر لا يصح، ولا يقبله عقل اعتاد على المنطقية والنظام في الكون.

فاتّضح جليا أنّ الإعراب في اللغة العربيَّة ينبع من طبيعتها، ويُعتبر أهم مظهر من مظاهرها، ولا يستقيم إبعاده عنها، أو اعتباره عنصرا طارئا أو مفتعلا ألصق بها، وأنه نتاج نظرية العامل؛ التي قامت على أصول النظرية العلمية الرصينة، وبذلك حافظت على وجودها وتقديم التحليل الإعرابي لجميع الجمل والتراكيب النحوية.

هوامش البحث

[1] الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر: 74.

[2] نفسه: 74.

[3] نفسه: 932/2.

[4] المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة: 932/2.

[5] العلم والبحث العلمي(دراسة في مناهج العلوم): حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، ط6، 1990: 7.

[6] ضوابط الفكر النحوي(دراسة تحليلية للأسس التي بنى عليها النحاة آراءهم): عبد الفتاح الحطيب، دار البصائر القاهرة، 2006: 183/1.

[7] نفسه: 193/1.

[8] نفسه: 194/1.

[9] نفسه: 195/1.

[10] نفسه: 197/1.

[11] نفسه: 206/2.

[12] نفسه: 197/1.

[13] المدارس النحوية: شوقي ضيف أحمد عبد السلام، دار المعارف: 20.

[14] النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، ط15.: 277/4.

[15] ينظر: لسان العرب: ابن منظور، مادة: (ع م ل) دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ: 475/11-476.

[16] مقاييس اللغة: ابن فارس: 145/4.

[17] العين: الخليل أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: 153/2.

[18] ينظر: لسان العرب: ابن منظور، مادة: (ع م ل): 476/11.

[19] التعريفات: الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1403هـ -1983م: 145.

[20] شرح الكافية الشافية: ابن الناظم جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1: 1/9 .

[21] النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، ط15: 75/1.

[22] ينظر: ضوابط الفكر النحوي الخطيب: 9/2.

[23] نفسه: 9/2، نقلا عن: الرضي: شرح الكافية: 63/1.

[24] نفسه: 9/2-20.

[25] الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م: 131/2 .

[26] مبادئ في أصول النحو: بن لعلام مخلوف، دار الأمل للطباعة والنشر، المدينة الجديدة تيزي وزو،2012: 249.

(27) المدارس النحوية: شوقي ضيف أحمد شوقي عبد السلام، دار المعارف:37.

(28) نفسه: 65.

(29) الكتاب: سيبويه: 13/1.

(30) دلائل الإعجاز: الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ - 1992م: 28/1.

(31) ضوابط الفكر النحوي: الخطيب: 8/2- 9.

(32) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، مطابع دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ-1986م: 300.

(33) نفسه: 301.

(34) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري، تح: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م: 296/1.

(35) أسرار العربية: الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ-1999م: 73.

(36) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا: 43.

(37) جامع الدروس العربية: الغلاييني مصطفى بن محمد سليم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط28، 1414 هـ - 1993م: 18/1.

(38) ينظر: اللباب: العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1416هـ 1995م: 130/1.

(39) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، (ب ط): 193.

منشورات جامعة
الشهيد حمّه لخضر - الوادي
2017

Madjallat Oloum Allogha Alarabia wa Adabiha

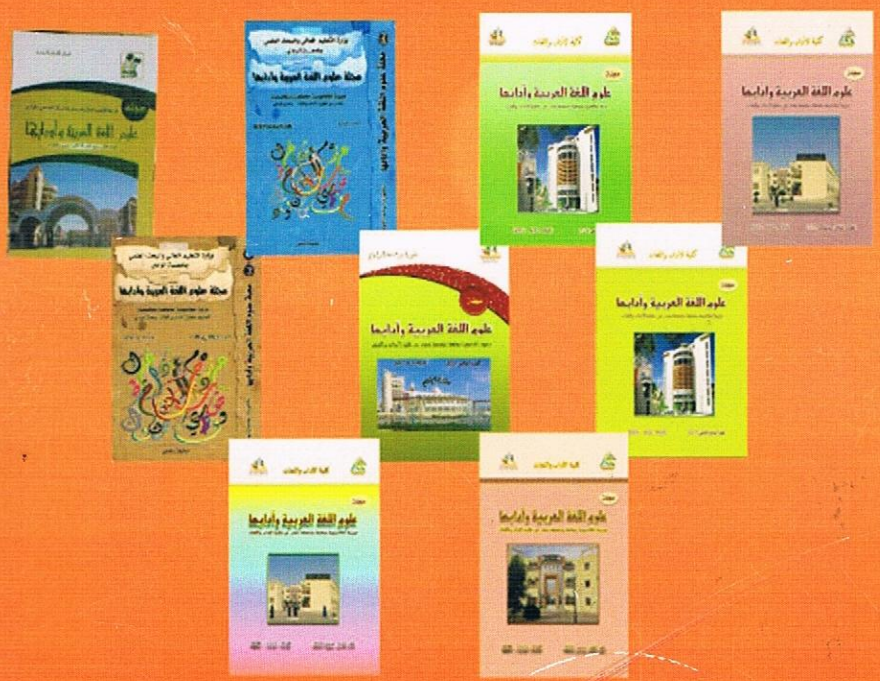

ISSN - 1112- 914X